

رَصْفُ الْمَبَانِي

فِي شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ النَّوْرِ الْمَالِقِيِّ

المتوفى سنة ٥٧٠ هـ

« رَصْفُ الْمَبَانِي أَجَلٌ مَا صَنَّفَ

وَمَا يُدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ »

يَسَّانُ الدِّينِيُّ بْنُ الْفَيْتِي

أحمد محمد الأنحراط

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ربّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفّي نعمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين ، وبعد :

أن تهض فتحمل هذا التراث المجيد الذي تركه الجدود في مسيرتهم العلمية الطويلة ذلك واجب علينا لا بد أن نقرم به خير قيام ، فنقدّمه إلى الباحثين وننفض ما علق به من غبار الأيام ، ونجمع ما تفرّق منه في ثنايا المكتبات والخزائن .

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد ، فضاعت بحبس طويل ، ومن هنا صح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأهّات الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين ، وهذا ما جعلني أطوف بالمظان لعليّ أجد مادة أقف عليها ، وكان أن اهتديت إلى « رصف المباني في شرح حروف المعاني » .

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدّ رغبتني في العمل في هذا الكتاب ، وذلك لأنني قد أعياني البحث عن نسخة ثانية له من جهة ، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف من جهة أخرى ، ومع ذلك كله وددت لو أحسب الأمر ، وأبقي على هذا الاختيار ، وذلك لرغبتني في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية ، ورصد معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى .

وصف النسخة

حينما صَحَّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى « بروكلهان » ما وقعت عليه من فهرس المكتبات في العالم لعليّ أجد نسخة ثانية له ، وقد أُنذت في ذلك من « مركز تحقيق التراث » بدار الكتب المصرية ، ومن « معهد المخطوطات » التابع لجامعة الدول العربية ، ولكنني لم أظفر بشيء . وعلى هذا فان النسخة التي تمّ التحقيق عليها فريدة ، وهي في مكتبة تيمور المملوكة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو) ، وقد صوّرتها دار الكتب برقم (٥٦١٥٧) ، وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص ، ووقع فيها بعض الحروم في أماكن متفرقة لا سيما الورقة الأولى ، مكتوبة بخط أندلسي ، وقد تمّ الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعمائة ، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة ، ولكن ناسخها لم يكن رجل علم ، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية . وبما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط ، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف ، ولم يكن يراعي قواعد النسخ ، كما كان يُدخل الشعر بكلام المؤلف ، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يترسّ فيه . وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات ، خلا ما قيّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخة لنفسه ولن بعده ، وما قيّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة .

والكتاب يضم (١١١) لوحة ، وفي كل لوحة صفحتان ، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً ، وفي كل سطر نحواً من (١٢) كلمة .

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه ، وهذا ما جعلني أرجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي فوجدتها تنصّ على ذلك بالإجماع ، ولم أصادف ما يجعلني أشكّ في ذلك أيّ شك ، بل إن عدم غوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على التثبت من صاحب الكتاب

واسم الكتاب . ولعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي ، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك :

١- قال في « الإحاطة » حين ترجم للمالقي : « وصف المباني أجل ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » . وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه .

٢- تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٨٧٠٢ وليس هناك أي ذكر له قبل هذا التاريخ . وصفات النحويين وكتب التراجم .

٣- أشار المالقي في ثانيا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى « التحلية في ذكر البسمة والتصلة » ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك .

أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله .

مصرح التحقيق

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب ، وذلك لإجراء المقابلة بينهما ، الأمر الذي جرى عليه المحققون . وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يدي . ويتأخص عملي في النقاط التالية :

(١) تخريج الشواهد : كان الكتاب غزيراً في شواهد المختلفة .

١- القرآن الكريم : كنت أشير إلى السورة ورقم الآية ، وأكمل الآية إن كان لمة ضرورة ، وأضبطها ضبطاً تاماً ، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف .

ب- الحديث الشريف : أشير إلى الكتاب الذي روي فيه الحديث ، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف ، وأضبط الحديث . وأكمل إن كان لمة ضرورة .

ج - الشعر : بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستائة بيت ، وكنت أضبط البيت ، وأكمله في التعليقات إن أورده المؤلف ناقصاً ، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة ، وإن لم تسعف قلت : « لم أهد إلى قائله ، ، وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه ، وإلا خرت من كتب النحو واللاحة فخرجياً لا أستضي فيه ، وذكرت الروايات المختلفة للبيت ، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً ، فالحصر من عمل محقق الديوان ، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت ، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة ، أو أنبه إلى بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت ، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت ، وهذا ليسهل إرجاع القارئ إلى التحقيقات إن تكرر البيت ، فأقول : تقدم برقم كذا .

د - أقوال العرب وأمثالهم : وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال ، ما خلا المشهورة المتداولة ، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها .

(٢) النص :

حاولت - قدر المستطاع - أن أصل إلى النص كما أراده المؤلف ، دون محاولة لتجسين أسلوبه ، فليس هذا شأن المحقق ، وذلك في ضوء الملاحظات التالية :

١ - ضبط ما أجد ضرورة لضبطه من المتن .

٢ - تصويب التحريف والتصحيف ، وهما أمران كثير ورودهما ، لأن الناسخ لم يكن رجل علم ، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهادات لا تحتلها الكلمة المحرقة أو المصحفة ، بل كنت أصوب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها ، وإذا تراءى لي أن ما أثبتته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبت الأصل ، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق ، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف ، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص .

٣- وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط ، وأثبت في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن ، وذلك للمحافظة على أصل النص .

٤- وإذا وقع سقط من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين ، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده .

٥- أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة : / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد ، وكنت أعدّه اللوحة في المخطوط صفتين ، لسبب يعود إلى خطأ في تجليد الكتاب في مكتبة تيمور ، وقد نبّهت على ذلك في محله .

٦- صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل ، وهي في جملتها لا تتعدد فيها الآراء ، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة : « قوله غير واضح في الأصل ، وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو .

٧- نقل صاحب « الجنى الداني » أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً ، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب « المقرب » أبواباً بكاملها ، ولذلك كنت أعدّه نقول الجنى ونص المقرب بمثابة النسخة الثانية للكتاب ، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها ، وكنت أنبه على ذلك في محله .

(٣) التعليق :

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان ثمة ضرورة ، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، وهذا مبنوث في كتابي الجنى والمغني بشكل خاص ، وأشرفت على الكتب التي عاجلت الفكرة التي يعرضها ، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية ، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر ، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتده ، وأعني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين ، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصوصاً أو آراء من الكتاب ، وخرّجت أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت

إلى ذلك سبيلاً، وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارئ، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وترجمت للتحريرين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم .

(٤) الفهارس والمراجع :

وفي نهاية التحقيق صنعت فهارس مختلفة للكتاب الإفادة منه ، كما أثبت المراجع التي رجعت إليها في العمل .

وبعد : فهذا هو « رصف المباني » أضعه أمام الباحثين ، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لدي من طاقة وجهد ، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج ، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث ، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة ، ولكن هذا هو ما قدرت عليه ، وفي ذلك تعثر المبتدئ وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة ، ولا يسعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون وسعى في أن يسد خطاي .

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك ، وآتنا من لدنك رحمة وهياً لنا من أمرنا رشداً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أحمد محمد الخراط

حلب ١٠/١٢/١٣٩٤

التعريف بالمؤلف

١ - مصادر ترجمته

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالقي فطمس معالم شخصيته ، ولم يقدم لنا صورة مضيئة عن حياته العلمية ، لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره ، أو تقدم عنه إشارة سريعة ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه .

ويُعَدُّ كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة » أغزر الكتب مادة في الحديث عنه ، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان ، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من « الإحاطة » حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله .

ونجد صاحب « البغية » يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب « الإحاطة » وعلى كتاب آخر غيره هو « النصار » لأبي حيان ولم نقف على هذا الكتاب .

وهذا الحقوت في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطيء في ترجمته ، فيعرف برجل آخر ، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالقة ، ويعرف كذلك بالمالقي ، ففي « شرح الأمير على المغني » وفي أثناء ورود اسم المالقي يتبع « وحي زاده » فيترجم لرجل يُعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ^(١) .

أما « ملا علي قاري » فقد ذهب مذنباً عجباً حين حوّر اسمه فجعل « لما » جاراً ومجروراً و « لقي » فعلاً ماضياً^(٢) .

ومهما يكن من أمر فسأمضي في التعريف بالمؤلف مستنداً إلى المراجع التي أشرت إليها في الهوامش .

(١) انظر : شرح الأمير ١٩/١ ، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو مبين بالرجوع إلى الرصف باب أجل ، والمغني ١٥/١
(٢) شرح الأمير ١٩/١

٢ - اسمه ونسبه وكنيته

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، ويكنى أبا جعفر . وتعرضنا في هذا الاسم النقاط التالية :

(١) ترجم له ابن شعبة بقوله « رشيد أبو جعفر المالقي » (١) ، ونحن نرجح أن يكون ابن شعبة قد وَهَم في تسميته برشيد لما يلي :

أ - إجماع المؤرخين الذين ترجموا له على الاسم الذي أوردناه .

ب - قال صاحب « الإحاطة » : « وقال شيخنا أبو البركات : نقلت اسم هذا من خطه » (٢) .

ج - صاحب « الإحاطة » أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً ، وقد ترجم له بالاسم الذي أوردناه .

وقد تكون تسمية ابن شعبة له برشيد قد جاءت من تحريف اسم جده الذي هو راشد ، كما حرقه صاحب « البلغة » بقوله : « أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي » (٣) .

(٢) ترجم له صاحب « طبقات القراء » (٤) بقوله بعد ذكر نسبه : المالكي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

أ - أن يكون تحريفاً عن « المالقي » وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة

ب - أن يقصد نسبه إلى مذهب مالك ، ولكن صاحب « الديباج » الذي ترجم للمالكية لم يذكره .

٣ - ملامح من حياته

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين وسبعمائة ، في بيت مشهور يعرف ببني زاشد (٥) في مدينة مالقة . وتوفي بالمدينة في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعمائة ، ودُفن بجوار باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون (٦) .

(١) انظر : طبقات النحاة والفقهاء : الورقة ١٨٣ (٢) الإحاطة ٧٩/١

(٣) البلغة ٢٥ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الإحاطة ٧٩/١ (٦) الإحاطة ٨٢/١

ومالقة^(١) مدينة على شاطئ البحر ، كانت عامرة أهله ، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها ، وقد نُسب إليها غير واحد من العلماء^(٢) .

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة ، يمضي جلّ وقته فيها ، حتى إن تفرغته التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة ، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له ، لولا تواترها لم يصدق أحد بها^(٣) ، منها أنه اشترى فضة مِلف ، فبَلَّها فانتصت كما يجري في ذلك فقاسها بعد البيل فوجدها قد انتصت ، فطلب بذلك بائع المِلف ، فأخذ يبيِّن له سبب ذلك فلم يفهم^(٤) . ومنها أنه طبخ قِدرًا فوجدها تعوز الملح فوضع فيها ملحاً غير مطحون ، ثم ذاقها قبل أن ينحلّ الملح فزادها حتى صارت زعاقاً^(٥) .

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعلمه ، ثم رحل من بلدة مالقة إلى سَبِئَةَ ، وأقرأ بوادي آس مدة ، وتردد بين المَرِيَّةِ وَبَرْجَة وَغَرْنَاطَة ، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة .

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ - ٥٧٠٢ هـ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السياسي ، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مَرِين ، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار ، ويتضح هذا من كثرة عدد الخلفاء ، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي ، وبعبارة أخرى : كانت الأندلس تحتضر^(٦) .

(١) اختلفوا في ضبط لامها ، فضببطها في الباب ٨٦/٢ بالكسر ، وكذلك في لب الباب ٢٣٤ ، أما صاحب معجم البلدان ٣٩٧/٤ فقد ضبطها بالفتح ، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١٧/١ : « وضبطها بالكسر غلط » .

(٢) انظر في مالقة : نفع الطيب ١٤٤/١ ، معجم البلدان ٣٩٧/٤ ، صفة جزيرة الأندلس ١٧٧

(٣) الإحاطة ٨١/١ (٤) الإحاطة ٨١/١ (٥) البقيع ٣٣١/١

(٦) انظر : التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبي ١٣٨/٤ وما بعد .

٤ - أساتذته وتلاميذه

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء ببقاء الشيوخ والحمل عنهم^(١)، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه. ومنهم :

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي^(٢)، أقرأ القرآن الكريم والعربية، وروى عن الفحام، وجلس للناس بالجامع الكبير، كان سريعاً فاضلاً، شديد التعفف، على دين وخير، توفي سنة ٥٦٥٧ هـ عن أربعين سنة، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية، وقد عليها أشياء أطلعه عليها.

ب - الخطيب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المريلي^(٣)، وهو عالم بالعربية والقراءات، أخذ عن الرندي، وكان من أهل الفضل والدين والخير، أقرأ ببلدته مألقة ثم رجع عن الإقراء، وآثر الحمول والانتزواء، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مائقة، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ، وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني^(٤)، وجمال الزجاجي، وأشعار الستة، وفصيح ثعلب، كما أخذ عنه علم القراءات^(٥).

ج - أبو الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي، وقد أخذ عنه بسبته وذاكره في العروض^(٦).

أما تلامذته فلا يذكرون منهم سوى العالم الكبير أبي حيان^(٧)، وهو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تنقل في البلاد وأقرأ بالقاهرة، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلق

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) انظر في ترجمته: البنية ٢٦٥/١

(٣) انظر في ترجمته: البنية ٣٥٣/٢ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) كذا في الإحاطة ٧٩/١، ولم أعثر على ترجمته، وفي البنية ١٧٤/٢ ترجمة لرجل يعرف بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٥٤١ هـ

(٧) انظر في ترجمته: طبقات القراء ٢٨٥/٢، الدرر الكامنة ٣٠٢/٤، فوات الوفيات ٣٥٢/٢

النحاة بكثرة التعليل ، وقد كان يجلُّ المذهب البصري ولا سيما سيوبه ، وقد استفاد أبو حيان من « رصف المباني » ونص على ذلك في « البحر المحيط » .

٥ - كتبه

١ - « رصف المباني في شرح حروف المعاني » وهو هذا الكتاب ، وقد تُسقط بعض كتب التراجم كلمة « شرح » ، وما أثبتناه أوثق إذ هو مقيّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا ، كما أن المالمقي نفسه قد نصّ على ذلك في خطبته (١) . وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا .

٢ - « الحلية في ذكر البسمة والتصليّة » أو « التحلية » ، وقد نص عليه في رصفه (٢) .

٣ - « شرح الجزولية » ، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج المالمقي ، وقد أطلعه على بعضه (٣) .

٤ - شرح الكامل لأبي موسى الجزولي ، وقد وصفه صاحب « الإحاطة » بأنه نحو الموطأ في الحجم (٤) .

٥ - كتاب شرح مقرّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمّه ، انتهى فيه إلى همزة الوصل ، وهو نحو حجم الإيضاح لأبي علي (٥) .

٦ - جزء في العروض وجزء في شواذه (٦) .

٧ - تقييد على الجمل ، ولم يتمّه (٧) .

٨ - إملاء على مقرّب ابن عصفور (٨) .

٩ - شرح الجمل الكبيرة للزجاجي (٩) .

(١) انظر : ص ٢ (٢) انظر : ص ٧١ ، ٣٠٦ (٣) الإحاطة ٧٩/١
(٤) الإحاطة ٨٠/١ (٥) الإحاطة ٨٠/١ ، إيضاح المكنون ٥٤٥/٣ (٦) الإحاطة ٨٠/١
(٧) الإحاطة ٨٠/١ ، ولا تدري هل هو جمل الزجاجي أم جمل الجرجاني . (٨) البلغة ٢٥
(٩) كذا في إيضاح المكنون ٣٦٨/١ ، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمّه والذي أشار إليه في الإحاطة .

٦ - ثقافته

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، بل إنه يتفرغ لهذا الاطلاع ، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها .

فهو يشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في الإحاطة^(١) ، وهو يطالع في الفقه وإن لم تنص كتب التراجم على مذهب معين له^(٢) ، وهو يتعمق في فرائض العبادات^(٣) ، وتتضح ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه ، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً بما يوحى أنه قد اطلع على مضمون هذا العلم ، أما في القراءات فقد فتح الرجل قراءة أبي عمرو الداني ، وأخذ هذه القراءة عن أبي ربحانة المرزبلي^(٤) وروى عنه تيسير الداني المذكور^(٥) ، وقد تردد الرجل بين المربة وبرجة ، يُقرئ بها القرآن ، حتى إن صاحب « طبقات القراء » ينص عليه بأنه المقرئ^(٦) . ويشارك المالقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التقيير عن اللغوز وفك المعصي^(٧) .

٧ - شعره

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً ، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح . وليخذاً محاولات في نظم الشعر ، احتفظ صاحب « الإحاطة » وصاحب « الدرر الكامنة » بقدر وافرٍ منه ، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله : « شعره وسط بين طرفي الغث والسمين ، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه ، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعذر في عدم الإجابة »^(٨) ، ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أشبه بنعب الغراب^(٩) .

مها يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره ، وللقارئ أن يحكم عليه بما شاء^(١٠) :

-
- | | | |
|-----------------------|---|-------------------------|
| (١) الإحاطة ٧٩/١ | (٢) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي . | |
| (٣) الإحاطة ٧٩/١ | (٤) الإحاطة ٧٩/١ | (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١ |
| (٦) طبقات القراء ٧٧/١ | (٧) الإحاطة ٧٩/١ | |
| (٨) الإحاطة ٨٠/١ | (٩) الإحاطة ٨٠/١ | (١٠) الإحاطة ٨١/١ |

محاسنُ منْ أهوى بضيق بها الشرح له الهمة العلياءُ والخلق السمعُ
له بهجة يغشى البصائرَ نورها وتعشني بها الأبصارُ إن غلَس الصبحُ
لقد خامرت نفسي مُدامةً حبه فقلبي من مكرِ المُدامةِ لا يصحو
وقد هام قلبي في هواه فبرحت بأمراره عينٌ لدمعها سحُ
ولعل التكلف واضح في هذه الحروف .

التعريف بالكتاب

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي ، انكب عليه النحاة العرب بالدرس والتفصيل ، فشهد مناقشات غزيرة بينهم ، وكشف عن مسائل خلاف واسعة النطاق ، وكتابنا هو محاولة جادة لدراسة حروف المعاني وما تكون عليه في كلام العرب .

والمؤلف في خطبته يشير إلى أهمية الحروف فهي « أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشد غوراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها »^(١) ، ثم يشير إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول : « فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهل ، ومن تسامح في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط وبسط المركب ، ومن شئت أفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد »^(٢) .

ونستطيع أن نخرج من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين نوى التأليف في هذا الباب ، ويبدو أن ذلك التراث كان ينقصه الرجل الذي يفيد منه ، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص ، وما تقع عليه في كلام العرب ، وما تردد حولها من مناقشات وآراء ، ولسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي إذا قلنا إن المالقي كان هذا الرجل في مصنفه الذي بين أيدينا .

ولقد اتخذت محاولات العلماء لدراسة حروف العربية شكلياً من التأليف ، فقد

(١) ص ٢ (٢) ص ٢

كانت معظم كتب النحو واللغة تذكر الحروف في ثنايا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً ، فهي إذاً لا تفصل الأدوات عن القواعد الأم ، وإنما تنظر إليها على أنها جزء وثيق منها ، فكتاب سيبويه مثلاً غني بباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب ، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بكل أداة ، ليعدّد معانيها ويذكر أحكامها ، وإنما تتفرق فيه هذه المعاني بين ثنايا الكتاب ، فهو قد يذكر الأداة ضمن أمرتها كقوله : « باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما واللام التي في الأمر »^(١) ، أو يتحدث عن جانب من الأدوات كأن يقول : « باب الفاء : اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن »^(٢) أو يذكر الحروف التي قد تلتقي على ظاهرة ما ، كأن يقول : « باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي : لكن وإنما وكأنا وإذ ... »^(٣) وهذا ما نجد في كتب النحو الأخرى المتقدمة والمتأخرة .

أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختص بالحديث عن الأدوات ومعانيها وما قد يرد عليها من مناقشات ، ومن هذه المحاولات : منازل الحروف للزماني ، ويقع في خمسين وعشرين صفحة ، عرض فيه لأهم الأدوات العربية ، فذكر المعاني المشهورة لها وضرب مثلاً لكل معنى ، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأسماء والحروف منها ، وهذا ما تصنعه كتب الأدوات الأخرى ما خلا الرصف ، وللهروي مصنف قيم في هذا الجانب سمّاه « الأزهية في علم الحروف » ، حاول فيه أن يستقصى أحوال ما يعرضه من حروف المعاني في كلام العرب ولكنه يبقى غير وافي بالغرض ، أما الزجاجي في كتاب اللامات فهو يمثل رغبة النحويين في جمع الأحكام التي تتعلق بحرف معين ، وذلك عن طريق فصل ما تنائر من هذه الأحكام عن الكتب العامة وضمها في كتاب خاص .

والواقع أن جميع المحاولات التي سبقت الماقي كان يتقصها أمران ضروريان هما : الرصد والشمول ، فلم تكن غاية هذه المحاولات رصد جميع معاني الأداة من

(١) الكتاب ١/٤٧٨ (٢) الكتاب ١/٤٨٩ (٣) الكتاب ١/٥٣٧

ناحية، وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى ، لذا كان لا بد أن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس حروف العربية على منهج فيه استقصاء وترتيب ، وبستفيد من المادة المتفرقة ، فيبونها ، ويجمع في كل باب ما يختص بكل حرف ، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال ، وكان المألقي هو رائد هذه المحاولة ، ونحن إنما نقول ذلك لأننا لا نعلم مصنفًا قبل « رصف المباني » امتاز بالرصد والشمول الأمرين اللذين أشرنا إليهما .

ثم إن المألقي أراد أن يكون أكثر تركيزاً في بحثه ، فاخص بالحروف وبحثها على نهج شامل لجميع حروف العربية ، فأهل بذلك الأسماء وتركها لكتب أخرى .

أما مصادر المألقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجل قد اطلع على المؤلفات التي سبقته ، ونعني بها شكلي التاليف اللذين أشرنا إليهما ، ولكنه للأسف لم يكن ينص على ما أخذ من كلٍ منها ، وهذا ما يجعل أمامنا الطريق صعبة لكشف مصادره وتعيينها ، فقد اطلع على كتاب سيويه ، ونصّ عليه في كثير من المواضع ، وهو يجلّه أيّما إجلال ، ويجاول أن يتقرب منه ويدعم آراءه به^(١) ، وهو يناقش المبرد في مسائل من « المقتضب » ، كما حدث مثلاً في نقضه لمذهب المبرد في مسألة « بل »^(٢) ، أما ابن جنّي فقد أفاد من كتابيّته : سر الصناعة والخصائص ، أما « سر الصناعة » فهو يشير إليه أكثر من مرة ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه^(٣) ، حتى إن تصحيح كثير من التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه ، كما أن المؤلف يشير إلى « الخصائص » أكثر من مرة^(٤) ، كما اطلع المؤلف على كتاب « اللامات » ، وذكره بقوله : « وأثّف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عدد لها فيه نحو الأربعين معني بحسب اختلافها أدنى اختلاف »^(٥) ، ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءة واعية كتابيّ ابن الأنباري : الإنصاف وأسرار العربية ، ولذلك نجد في رصفه كثيراً من الردود على الكوفيين والعلل والأقيسة التي نرجح

(١) انظر أمثلة على ذلك : ص ١٠٧٠٩١٠٦٠ (٢) انظر ص ١٥٤

(٣) انظر ص ٢٨٨٠١٣٩٠٤٠٠٢٤ (٤) انظر ص ٢٣٦٠١٩١ (٥) انظر ص ٢١٨

أنه اقتبسها من الكتابين المذكورين ، بل إن التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفياً في باب ما وفي باب لا وباء القسم من « أسرار العربية » وقد أشرنا إلى ذلك في محله (١) .

ولعل « المقرَّب » هو الكتاب الأول الذي تأثر به المالقي ، حتى إن اطلاعه على هذا الكتاب يتجاوز مرحلة التأثر إلى مرحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملةً ، وهذا ما نجده مثلاً في بحوث : « إلا » و« الفاء » وحتى ، ولعله قد اطلع أيضاً على تمتع ابن عصفور ، إذ أنه يفيد منه في الجوانب الصرفية لأن المتع يختص بالتصريف (٢) .

ورقة كتب أخرى أفاد منها المالقي ، منها كتاب الإيضاح للفارسي ، إذ يرَدُّ على أبي علي في مسألة « ليس » بنصِّ منه (٣) ، كما أنه يذكر « البصريات » لأبي علي (٤) ، كما اطلع على كتاب شرح الجمل لأبي زيد السهيلي ، وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله (٥) ، وهو يذكر أيضاً كراسة أثقها الجزولي عن الحروف الواقعة جواباً (٦) ، كما ينقل عن « التبصرة » للصيمري وذلك للرد على الفارسي في مسألة « إمّا » (٧) ، ويرد في الكتاب ذكر سريع لبعض الكتب الأخرى كامالي القالي (٨) والعين للخليل (٩) وكتاب الشجرة للزجاج (١٠) وكتاب مشكل تأويل القرآن لأبي محمد مكي (١١) .

هذا بعض ما نستطيع أن نعدّه من مصادر المؤلف ، وغيرها كثير طبعاً ، ولكن المؤلف لا ينص عليها ، ولعل معظم مصادره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائها .

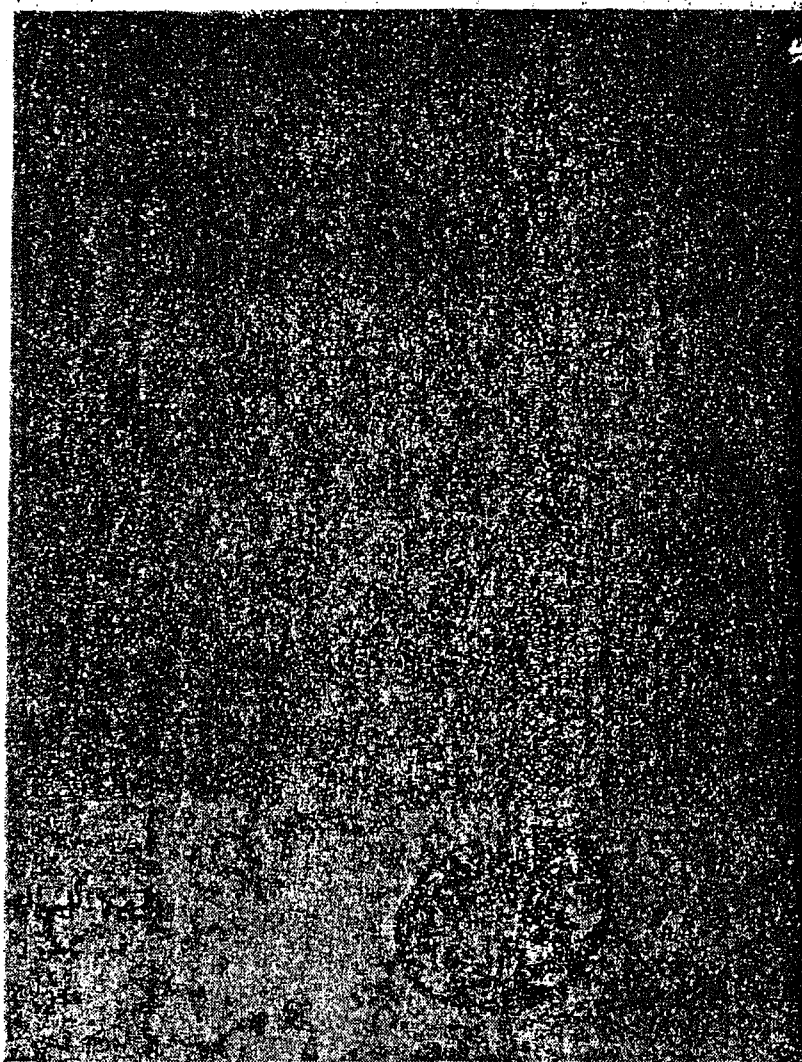
والحقيقة أن الكتاب ترك أثراً طيباً في أذهان العلماء ، فوصفه لسان الدين بن الخطيب بقوله : « وهو أجمل ما صنّف وما يدل على تقدمه في العربية » (١٢) ،

(١) أسرار العربية : ١٠٩ ، ٩٩ ، ٥٩			
(٢) انظر المتع ، ٣٤٠ ، والرصف ص ٥٥	(٣) ص ٣٠٠	(٤) ص ٢٨٣	
(٥) ص ٣٣٨	(٦) ص ١٧٦	(٧) ص ١٠٠	(٨) ص ٢٧٦
(٩) ص ٤٠٢	(١٠) ص ١٧٦	(١١) ص ١٣٢	(١٢) الإحاطة ١/٨٠

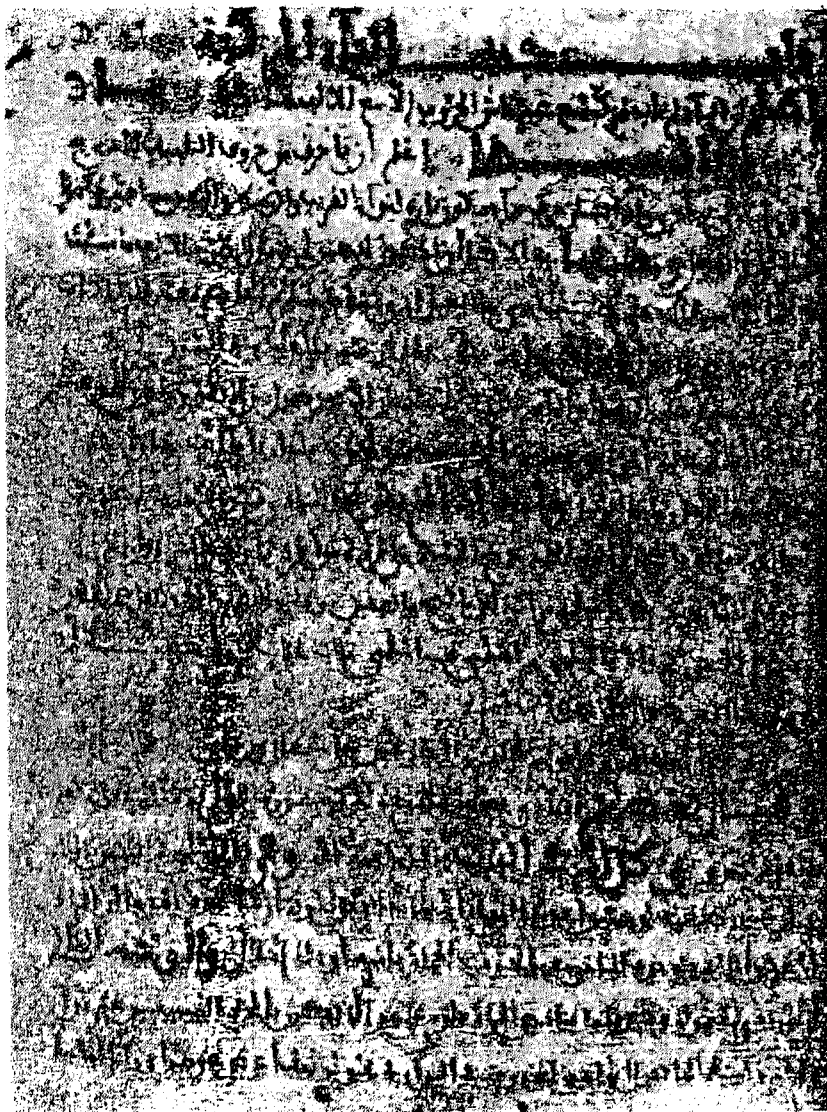
ومثل هذا الوصف نجد في البغية (١) ، كما ترك الكتاب أثره الواضح في الكتب التي جاءت من بعده ، فقد نقل المرادي عنه في « الجني الداني » أكثر من أربعين موضعاً ، كمل نقل ابن هشام عنه خمسة مواضع في المعنى (٢) ، كما نقل عنه أبو حيان في البحر المحيط ، والأشتموني في شرح الألفية ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، وابن السمين في « الدر المصون » . وليس من شك أن الكتاب كان يؤلف المرجع الرئيسي لكل من بحث في الحروف بعد المألقي ، ومن هنا كانت مادته ورصده لمعاني كل حرف المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده وأعني بهما : الجني الداني ومعني اللبيب ، فهو الذي فتح لهما الطريق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

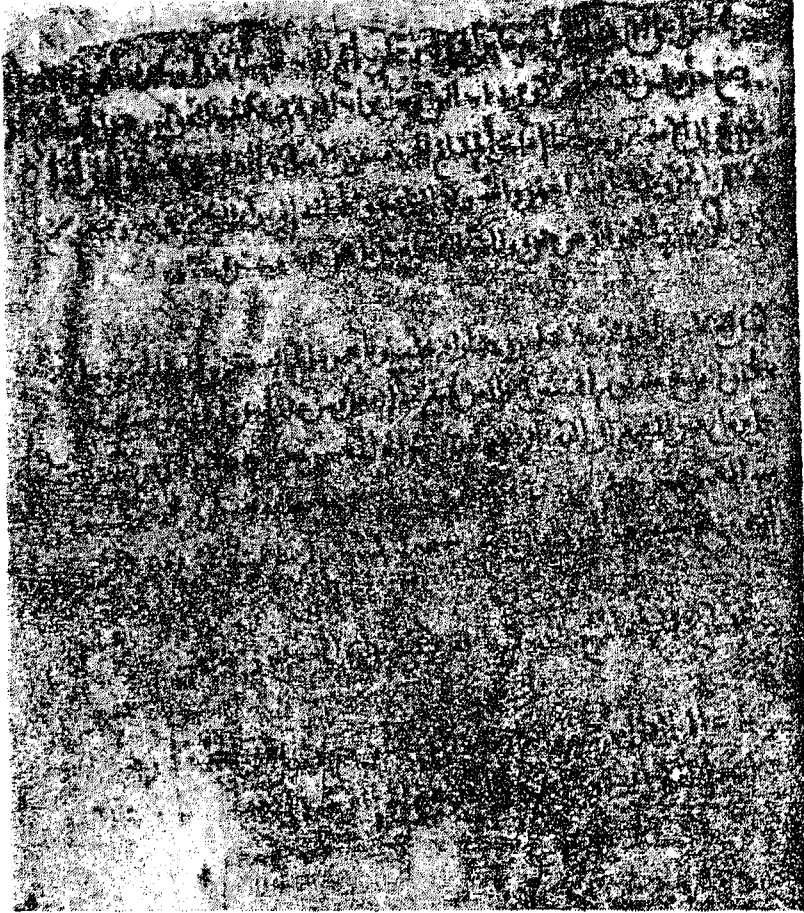
(١) البغية ١/٣٣١ (٢) المعنى : ١٥ ، ٥٧ ، ٢٥٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٤



صورة الورقة الأولى من الأصل



الصفحة قبل الأخيرة من الأصل



الصفحة الأخيرة من الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... (١)

٢

الحمد لله مُدير الأشياء ومُحكِمها ، ومقدّر المنسج ومقسّمها ... (٢) ومعلّمها ، ومخصّص عربيتها بأفضل الأمم وأكرمها ، الذي جعل الكلام خصيصة البشر ، وأظهر بها (٣) نظر الناظر وعبرة المعبر ، وضمنه (٤) من المعاني الجمّة ، وفضائل الحكمة مالا يصل [إليه] فهم أُمَّة ولا يهتدى إلى بعضه إلا بعد أُمَّة (٥) ، وصلى الله على محمدٍ رسوله المأمود ، المخصوص (٦) بالشفاعة في اليوم المشهود ، صلاةً تلبّثنا دار الخلود ، وتبوّئنا من منازل المحل الموعود ، وعلى آله وأصحابه الذين أوفوا بالعهود ، فأضحى الدين بهم أوثق معقود ، ما مسمّع غمام ذو ركلم ، وصدح حمام في بَشام (٧) ، وسلّم أشرف وأزكى سلام .

وبعد ، فإنّ لسان العرب لما كان أشرف الألسنة ، وشيئشينة (٨) اتّباع فهمه أحسن شيئشنة ، إذ منه يتوصّل إلى مقاصد الشرع في أحكامه ، وأغراض قواعد العلم وأعلامه ، وكان مقسّمًا إلى تقسيمه المعروف ، من الأسماء والأفعال

(١) خرم في الأصل .

(٢) خرم في الأصل ، يمتل أن يكون « وخالق الألسنة » .

(٣) أي : أظهر بهذه الخصيصة . (٤) أي : ضمن الكلام .

(٥) الأمة : الحين في الدهر . (٦) في الأصل « المخصوص المأمود » .

(٧) البَشام : شجر طيب الرائحة .

(٨) الشيئشينة : العادة الغالبة .

والحروف ، وكانت الحروف أكثر دورا ، ومعاني معظمها أشد غمرا ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها ، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على (١) معانيها ، وأطالع غرض الواضعين فيها ، فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمل ، ومن تسامح في الشرح وتسهل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط وبسط المركب ، ومن شتت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد .

فدعاني الغرض الحاطر ، والرفيق العابر ، أن أولف فيها كتاباً يشتمل على شرحها ، وإيضاح ما خفي من بواطنها (٢) ، ليشتفي صدر الناظر فيه على المأمول ، ويقيده إن شاء الله إن أخذه بالقبول .

وسميته : « وصف المباني في شرح حروف المعاني » ليكون اسمه وفق معناه ، ولفظه مترجماً على فحواه (٣) ، ونظمت على ترتيب حروف المعجم ، ليكون في التأليف أنبل ، وعلى تفهيم أسهل ، وذكرت ... منها (٤) على ما هو عليه في النطق من حرف واحد وأزيد ، حتى انتهت إلى آخر حرف فيه ، وعلى الترتيب (٥) المذكور أتبعته أول حرف منه - إذا كان مركباً - ما يليه ، من ذلك الترتيب ، وما كان ناقصاً (من حروف المعجم وما كان) (٦) مركباً نبهت عليه بـ « غفل » .

(١) كذا في الأصل : « على » ، ولعلّ الصواب : عن .

(٢) البراح من الأمر : البين الواضح .

(٣) قوله : « فحواه » غير واضح في الأصل .

(٤) خرم في الأصل ، يمتثل أن يكون : « الحرف منها » .

(٥) قوله : « الترتيب » غير واضح في الأصل .

(٦) ما بين (معرفين) غير واضح في الأصل .

وبيّنتُ ذلك كلهً بجملاً ومفصلاً على ما / ...^(١) به الجهدُ ، وحَمَلَ على بسطِهِ وتقصِّي موارده الجِدُّ، وانهِيتُ في ذلك ...^(٢) ، لتكونَ للكتاب المزيّةُ على ما سواه ، وإثما الأعمالُ بالنيات ولكل امرئٍ ما نواه ، والله عز وجل أسترشدُ إلى ما يرشدُ ، وأستعْضدُ فيما أقصدُ ، فما المفزعُ إلا إليه ، وما التوكلُ إلا عليه ، إليه أفزعُ وعليه أنوكلُ ، هو حَسبي ونِعَمَ المؤمِّلُ .

فأقولُ واللهُ المستعانُ : إن الغرضَ^(٣) من هذا الكتابِ يأتى في مقصودين : الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة ، والثاني في الكلام فيها على التفصيل .

المقصود الأول

يتحصَّلُ الكلامُ فيه على ثلاثة فصول : فصل في جملة الحروف التي تألّفت في هذا الكتاب مفردةً ومركبةً ، وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره ، والعامل إلى أنواع عمله من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ وجزمٍ ، مختصاً أو مشتركاً ، وفصل في تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف حسبما اصطلاح عليه النحويون .

المقصود الثاني

في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً ، ونوعاً نوعاً ، وموضعاً موضعاً ، على الأفراد والتركيب ، على ما تقدّم من الترتيب ، على ما بلغ إليه العلمُ ، وانتهى إليه الفهمُ ، واللهُ الموفقُ بِنهْ وطوِّله .

(١) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « سمح » .

(٢) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٣) قوله : « الغرض » غير واضح في الأصل .

الفصل الأول من المقصود الأول :

اعلم أن جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً ، منها ثلاثة عشر مفردة ، واثنان وثمانون مركبة ،

أما المفردة فالألف والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء^(١) والسين والهاء والواو والياء .

وأما المركبة فهي : أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا^(٢) وألا وإلى [وألا] وإلا- وأم وأما وإما وأما وإن وإن وأن [وأن] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وأيا وأياً و [وأصبح وأمسى] ويجل وبلى وبلى وثم وجلل وجيّر وحتى وحاشي وخلا وذا ورب وكان وكلا وكما وكى ولا ولكن و لكن ولم ولما ولتن ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومد ومن ومن ومنذ ومع ومحن ونعم وعدا وعلى وعن [وعن] وفي وقد وسوف وها وهل وهلاّ وهيا وهو وهي وهما وهم وهنّ ووا وويّ ويا .

الفصل الثاني منها :

اعلم أن الحروف المتقدمة الذكر تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم عامل لاغير ، وقسم غير عامل لاغير ، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل لاغير من المفردات حرف وهو الباء...^(٣) ، ومن المركبات/اثنان وعشرون حرفاً وهي : إذ - بشرط أن يكون معها ما - وإلى وحاشي وخلا ورب وكان وكى ولكن ولم ولن وليت [ومنذ] ومد ومن ومن ومع وعدا وعن وعلى وعدل وعنّ وفي .

(١) قوله : « الفاء » غير واضح في الأصل .

(٢) ذكر هذا الحرف منا إقحاماً من النسخ ، وسيذكر مرة أخرى .

(٣) كلام غير واضح في الأصل .

وغيرُ العامل لاغير من المفردات ثمانية أحرفٍ وهي : الألفُ والمهمزةُ والميم والنون والغاء والسين والماء والياء ، ومن المركبات سبعةٌ وأربعون حرفاً وهي : أَجَلٌ وإذا وأل وألا وإلاٌ وأم وأما وأمأٌ [وإمأٌ] وأنا وأنت وأنا وأنتم وأنتنٌ وأو وأيٌ وإي وإيا وإيأٌ ويَجَلٌ وبل وبلي وثمٌ وجَلَلٌ وجَيَّرٌ [وذا] وكتلاً ولكنٌ ولو ولوما ونحنٌ ونعم وقد وسوف وما وهيا وهل وهلاٌ وهو وهي وهما وهم وهنٌ ر وا-وَوِي ويا .

والذي يجوزُ أن يكونَ عاملاً وغيرَ عاملٍ من المفردات أربعةَ أحرفٍ وهي : التاء والكاف واللام والواو ، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي : إذن وإنٌ وإنٌ وأنٌ وأنٌ ولنٌ وحتى وكما ولتاً ولولا وليس وما ولا .
وتتقسم العاملةُ من هذه الحروف ، لازمةٌ كانت أو غيرَ لازمةٍ ، من جهة عملها ، أربعةَ أقسامٍ : قسمٌ عاملٌ رفعاً ونصباً في الأسماء ، وقسمٌ عاملٌ جراً فيها ، وقسمٌ عاملٌ نصباً في الأفعال ، وقسمٌ عاملٌ جزماً فيها .

فالعاملُ رفعاً ونصباً في الأسماء نوعان ، كلاهما مركبٌ : نوعٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ ، وذلك ثلاثةُ أحرفٍ وهي : ما^(١) وليس ولا عند بعضهم ، ونوعٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ وذلك تسعةُ أحرفٍ وهي : إنٌ وأنٌ وإنٌ وأنٌ^(٢) وكانٌ ولكنٌ وليتَ ولعلٌ وعَنٌ .

والعاملُ جراً فيها من المفردات خمسةُ أحرفٍ وهي : الباء والتاء والواو والكاف واللام ، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي : إلى وحائى [وحتى] وخبلاً وربٌ ومدٌ ومينٌ ومُنٌ ومنذٌ ومعٌ وكى ولولا - على رأيي - وعَلٌ وعدا وعَنٌ وعلى وفي .

(١) قوله : « رهي ما » غير واضح في الأصل .

(٢) يقصد : إن وأن المخففتين من الثقيلة .

والعاملُ نصباً في الأفعال خمسةٌ أحرفٍ مركباتٍ وهي : أنْ ولتَنْ وإذَنْ وكما وكى .

والعاملُ فيها جزءاً من المفردات حرفٌ واحدٌ وهو اللامُ . ومن المركباتِ أربعةٌ أحرفٌ وهي : لم ولتَمَّ وإنْ وإذْ مقرونةٌ بـ « ما » .

الفصل الثالث منه :

اعلم أن هذه الحروف المتقدمة الذكر يُصطَلحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمَّى بها من جهة معانيها في الكلام وهي كثيرة .

فإنها نوعٌ يسمى حروف الكف وهي : الألف وما^(١) في بعض مواضعها ، ونوعٌ يسمى حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء ، وتسمى حروف العلة^(٢) ، وتسمى حروف الزيادة ، وتسمى مع الهاء حروف الوقف ، وتسمى معها حروف الإطلاق/ في القوافي ، وتسمى حروف التثنية والجمع دون الهاء ، ونوعٌ يسمى حروف الاستفهام وهي : الهمزة وأم المنفصلة وهل ، ونوعٌ يسمى حروف المضارعة وهي : الهمزة والتاء والنون والياء ، ونوعٌ يسمى حروف التأنيت وهي : الألف والهمزة والتاء ، ونوعٌ يسمى حرف الندبة والوصل والفصل وهو : الألف ، ونوعٌ يسمى حرف التعدي وهي : الهمزة والباء ونوعٌ يسمى حرف تقرير وحرف توبيخ وحرف نقل وهو : الهمزة ، ونوعٌ يسمى حروف تنبيه وهي : الهمزة وأيُّ ويا وهيا وأيا وألا ووا وها ووأيُّ ، ويسمى ماعدا « ها » وعدا « ألا » و « وي » حروف نداء ، ونوعٌ يسمى حروف شرط وجزاء وهي : إنْ وإذْ - مقرونة بـ « ما » وإذَنْ ، ولا يفارق الجواب إذَنْ ، ونوعٌ يسمى حروف جواب وهي : إذَنْ وأجَلْ ويَجَلْ وَجَلَلْ وجيْرٌ وبلى ونعم وإنْ وإي ، ونوعٌ يسمى حرف مفاجأة وهو : إذا ، ونوعٌ يسمى حرف تعريف وهو : أل ،

(١) قوله « ما » غير واضح في الأصل . (٢) قوله « العلة » غير واضح في الأصل .

ونوع يسمى حرف غايه وهو : إلى وحتى ، ونوع يسمى حرف استفتاح ويلزمه التثنيه وهو : ألا ، ونوع يسمى حروف استثناء وهي : إلا وحاشي وخلا وعدا ، ونوع يسمى حرف عرض وهو ألا وأما ، ونوع يسمى حروف تحضيض وهي : ألا ولوما ولولا وهلا ، ونوع يسمى حروف تفصيل وهي : أمّا وإمّا وأو ، ونوع يسمى حروف تركيد وهي : أن وإن مشدتين ومخففتين والباء^(١) وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددة ومخففة ، ونوع يسمى حروف عطف وهي : الواو والفاء وثم وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإمّا ، ونوع يسمى حروف قسم وهي : الباء والوار والتاء واللام وممن - بضم الميم وكسرها - ، ونوع يسمى حرف تمام وهي : النون والتنوين ، ونوع يسمى حروف ابتداء وهي : إن وأن وكان ولكن وليت ولعل إذا دخلت على كل واحد منها ما ، وإن خفيفة ، ولكن مثلها ، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المبتدأ والخبر ، ونوع يسمى حروف نفي وهي : لم ولما ولتن وليس وما ولا في أحد معانيها ، ونوع يسمى حرف تقليل وهو : رُبّ وقد ، ونوع يسمى حرف سبب وهي : الباء واللام وكى ، ونوع يسمى حروف الجواب وهي^(٢) : الواو والفاء وإذن ، ونوع يسمى حروف نصب للفعل مجازا - والناصب « أن » مضمرة بعدها - وهي : الفاء والواو وأو وحتى ولام كي ولام الجحود وكى - في أحد قسميها - ، ونوع^٦ يسمى حروف إخبار وهي : قد/ وهل بمعناها^(٣) ، وتسمى « قد » حرف تحقيق وحرف توقع ، ونوع يسمى حرف تعظيم وهو : الميم ، ونوع يسمى حرف زجر وردع وهو : كلاً ، ونوع يسمى حرف خطاب وهو الكاف ، والتاء في أنت وأخواته ، ونوع يسمى حرف تشبيه وهو : الكاف وكان ، ونوع

(١) قوله : « والباء » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « وهي » غير واضح في الأصل .

(٣) في الأصل : بمعنى ها .

يسمى مصدرياً وَهُوَ : أنْ وأنْ وما وكِي ، ونوع يسمى حرف عبارة وتفسير وهو : أنْ وأَيّْ ، ونوع يسمى دعامة وهو إيتاً مع المضمّر ، ونوع يسمى حرف إضراب وهو : بل وبلي ، ونوع يسمى حرف شك وإيهام وتخيير^(١) وإباحة وهو أُوْ وإِما ، ونوع يسمى عماداً أو فصلاً وهو : أنا وأنتَ وأنتِ وأنتا وأتم وأنتنَ ونحن وهو وهي وهما وهم وهنّ ، ونوع يسمى حرف تنفيس وهو : السين وسوف ، ونوع يسمى حرف استدراك وهو : لكنْ ولكنّ ، ونوع يسمى حرف وجوبٍ لوجوب وبالعكس ، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس ، وهي : لو ولولا ولما ، ونوع يسمى حرف تمنّ وهو : ليت ، ونوع يسمى حرف تَوَجَّحٍ وهو : علّْ وغنّ بعناها ، ويسميان حرفي توقع ، ونوع يسمى حرف ابتداء غايّة في الزمان وهو : مُدْ ومند ، ونوع يسمى حرف ابتداء غايّة في المكان وهو : من ، وتسمى مع الباء حرفي تبعيض ، ونوع يسمى حرف مصاحبة وهو : مع ، ونوع يسمى حرف مزاوله وهو : عن ، ونوع يسمى حرف وعاء وهو : في ، ونوع يسمى حرف استعلاء وهو : على .

فهذه جملة ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحسب مواقعها في الكلام ، وإذا فهمت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ . والله الموفق بيمينه .

انتهى المقصودُ الأول بعون الله

المقصود الثاني : باب الألف والهمزة^(٢)

وهما في المعنى واحدٌ ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدّ الصوت ، ويسمى ألفاً ، ومخرجه إذ ذاك من وسط الخلق ، وهو حرفٌ هاري ، وإذا كان مقطوعاً يسمى

(١) في الأصل : « تخيير » وهو تحريف .

(٢) انظر في الألف والهمزة : ابن يمينش ١٥٠/٨ ، الجنى النداني : الورقة ٧ ، ٦٨ ،

همزة ، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر ، وهذا هو الصحيح من أمرها وهو مذهب سيبويه^(١) وأكثر المحققين من أئمة النحويين .

وزعم بعض المتقدمين - وهو الأخفش^(٢) ومن تابعه - أنّ الهمزة غير الألف ، واستدلّ على ذلك باختلاف مخرجها ، كما تقدّم ، ولا حجة فيه ، لأنّ^(٣) النون الساكنة مُعْتَمَدة في الحيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى ، والمتحركة مخرّجها من الفم ، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك^(٤) الأعلى ، من غير أن تكون فيها مُعْتَمَدة خالصة ، وقد اتفقنا على أنها نون .

٧

والدليل / على أنّ الألف هي الهمزة شيان :

أحدهما^(٥) : أنّنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورةٍ تحرّكت ، من الضم أو الفتح أو الكسر ، كتبناها ألفاً ؛ لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو : أُبْلِثُ^(٦) ، وإثْمِدُ^(٧) ، وأصْبَعُ^(٨) .

والثاني^(٩) : أنّنا إذا نطقنا بحرفٍ من حروف المعجم فلا بدّ من النطق بأول حرفٍ منه في أول لفظه نحو : باء وطاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم

(١) عمرو بن عثمان ، فارسي الأصل ، إمام النحاة وتلميذ الخليل ، له « الكتاب » أشهر مصنف في النحو ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، انظر اخبار النحويين البصريين : السيراني ٣٧ ، نزهة الألباء ٦٠ ، البغية ٢/٢٢٩ .

(٢) سعيد بن مسعدة ، صاحب سيبويه وراوي كتابه ، من مدرسة البصرة ، غير أنه خالف سيبويه في كثير من المسائل ، له : كتاب المسائل الكبير ، المقاييس ، الاشتقاق ، توفي سنة ٢١١ هـ ، انظر : اخبار النحويين البصريين للسيراني : ٣٩ ، النزهة ١٣٣ ، البغية ١/٥٩٠ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٤٨/١ (٤) قوله : « الحنك » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر : سر الصناعة ٤٦/١ -

(٦) الأبلم : حوص المقل . (٧) الإثمّد : حجر يكتعل به .

(٨) هذه بعض لغاتها ، انظر اللسان : (صبح) .

(٩) انظر : سر الصناعة ٤٧/١

ولما كنا نقول : ألف ، فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا . ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة "محر" كت "للابتداء بها فصارت همزة وكان لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف ، وكانا في المعنى واحداً ، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ، ووضعها مع اللام قبل الباء ألفاً ، ولو وضع ذلك اختصاصاً باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعلية^(١) تذكر في باب « أل » إن شاء الله ، فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فهذا الباب يشتمل على فصلين : أحدهما الألف والثاني الهمزة .

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب^(٢)

اعلم أن الألف تنقسم قسمين : قسم "أصل" وقسم "بدل" من أصل ، فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون كافة عن الإضافة ، تقول : صلّيتُ بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار ، ثم تُدخِلُ الألف بين « بين » وما أضيفت إليه فتبطلُ الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء ، فتقول : بينا وقت الظهر حاضرٌ صلّيتُ ، وبيننا زيد قائمٌ أقبل عمرو ، والأصلُ : بين أوقات قيام^(٣) زيد أقبل عمرو . وأكثر ما يأتي في الشعر ، كما قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر : سر الصناعة ٤٩/١ - ٥٠ .

(٢) محدّد صاحب الجنى الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال : « فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي

أن يُعدّ منها شيء في حروف المعاني » انظر : الجنى ٦٩ .

(٣) ضبطت في الأصل بالضم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) نسب في الكتاب ١٧١/١ إلى رجل من قيس عيلان ، وهو في سر الصناعة ٢٧/١ ،

وابن يعيش ٩٧/٤ ، واللسان : (بين) ، والجنى ٦٩ ، والمغني ٤٢٢ ، والمجم ٢١١/١ ، وشواهد

المغني ٧٩٨ . الرفضة : خريطة يحمل فيها الراعي زاده ، ، والزاد : ما تقتدح به النار .

٢- فِينَا نَحْنُ نَرُقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَةَ وَزِنَادَ رَاعٍ
وقال آخر^(١) :

٣- فِينَا نِعَاجٌ يَرْتَعِينَ خَمِيلَةً كَمَشِي الْعَذَارَى فِي الْمَلَأِ الْمُهْدَبِ
وقال آخر^(٢) :

٣- بَيْنَا تَعَانَتْهُ الْكُمَاةُ وَرَوَّغَهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلَفَعُ
برفع « تعانقه » وخفضه ، فالرفع على ما ذكر والألف كافتة ، والخفض على الإضافة ، والألف إشباعٌ لفتحة « بين » وهو من الفصل بعد هذا .
الموضع الثاني : أن تكون^(٣) إشباعاً للفتحة إذ تتوَلَّد عنها إذا مُدَّ الصوتُ بها ، وأكثر ذلك في الشعر ، كقول الشاعر^(٤) :

٤- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمَقْرَمِ

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٠ . النعاج : إناث بقر الوحش ، والحيلة : رملة فيها شجر ، والملاء : الملاحف البيض ، والمهدب : ذر الهدب .
(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان المهذلين ١٨/١ ، ورواية « كمي » فيه : « جري » ، والخصائص ١٢٢/٣ ، وسر الصناعة ٢٩ ، واللسان : (بين) وابن يعيش ٣٤/٤ ، والمغني ٤١١ . وشواهد المغني ٧٩١ . الحزانة ٣٩٧/٢ ، الروغ : المحاتلة في الحرب ، السلفع : الشجاع الجري .
(٣) في الأصل : « يكرن » وهو تصحيف .

(٤) البيت لعنترة ، وهو في ديوانه ٢٠٤ ، ورواية « مشدودة » فيه : « زِيَّافَةُ » ، وهو في شرح القصائد ٣٣٢ ، والخصائص ١٢١/٣ ، واللسان : (بوع) ، والانصاف ٢٦ ، والحزانة ١٢٢/١ . والذفرى : العظم خلف الأذن ، والغضوب : هي الناقة ، والجسرة : الطويلة العظيمة الجسم ، والزيافة : السريمة ، والفنيق : الفحل المكرم والمقرم : الفحل الذي يترك من العمل ويودع للضراب .

وقال آخر^(١) :

٥- قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا نِلْتِ مِنْ مَنَالِ

وقال / آخر^(٢) :

٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ
فَأَسْبَعُ الْأُولَ فَتَحَةَ الْبَاءِ مِنْ « يَنْبَع » وَالثَّانِي فَتَحَةَ الْكَافِ مِنْ « الْكَلْكَالِ »
وَالثَّلَاثَ فَتَحَةَ الرَّاءِ مِنْ « الْعُقْرَبِ » ، فَتَوَلَّدَتْ عَنْهَا الْأَلْفُ كَمَا تَرَى .

وأما قوله^(٣) :

٧- لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَائَتِي دِرْهَامٍ لَابْتَعْتُ عَبْدًا فِي بَنِي جُذَامِ
فليس من هذا الباب ، وإنما « درهم » ودرههم لغتان ، يقال في جمع الأولى :
درام ، كـ « هَجْرَع »^(٤) ، و « هَجَارِع » ، وفي جمع الثانية : دراهيم ، كـ « جَلَابِيب »
و « جَلَابِيب »^(٥) ، والأولى أكثر ، وعلى الثانية قول الشاعر^(٦) :

٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

-
- (١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المتهتب ١٦٦/١ برواية : ما جلت من مجال ، واللسان :
(كلل) ، والجنز ، ٦٩ ، والأشعري ٤٨٥ . الكلكل : الصدر .
(٢) لم أمتد إلى قائله . وهو في اللسان : (سبب) ، والمغني ٤١٢ .
(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٨ ، ورواية الشطر الثاني فيه :

جَلَّازَ فِي آفَاقِهَا خَاتَامِي

(٤) الهجرج : الأحق . (٥) في الأصل : « جلابيب » وهو تحريف .

- (٦) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٥٧٠/٢ ، والكتاب ٢٨/١ ، وسر الصناعة ٢٨/١ ،
والخصائص ٣١٥/٢ ، وأمسالي الشجري ٢٢١/١ ، واللسان : (صنع) ، والانصاف ٢٧ ، وابن
عقيل ٧٤/٣ ، والحزانة ٤٢٦/٤ . تنفي : تطرد وتبعد ، تنقاد : مصدر نقد إذا ميّز رديتها من
جيدها ، الصياريف : ج صرف وهو الخبير بالنقد .

وأما « الصياريف » فجمع « صيرف » ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت
عنها الياء كما قال (١) :

٩- نُحِبُّكَ نَفْسِي مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ يُحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبٌ
أراد : « توب » ، وكما تولد الالف عن الفتحة في نحو ما ذكر ، والياء
عن الكسرة فيما ذكر أيضا وأشابهه ، كذلك تولد الواو عن الضمة إذا أشبع
كقوله (٢) :

١٠- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَقْلِبِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورٌ
وَأَنْتِي حَيْثُ أَتْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

أراد : « انظر » فأشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو ، وباب ذلك كله
ضرورة الشعر ، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في « أنا » التي هي ضمير المتكلم
المرفوع إذا كان بعدها همزة ، نحو : « أنا أحيي » (٣) ، و « أنا أخرج » و « أنا
إذا أكرمك » وهي قراءة نافع بن أبي نعيم (٤) ، على خلاف عنه في المكسورة ،

(١) لم أفد عليه .

(٢) لم أهد إلى قائلهما ، ومما في المصانص ٤٢/١ ، و ٣١٦ ، ٣٠٣ ، و ١٢٤/٣ - ، والرواية فيه :
« تلفتنا » و « يسري » عوضاً من « تقبلنا » و « أتني » ، وسر الصناعة ٣٠ ، واللسان : صور ،
والانصاف ٦٣ - ٢٤ ، والمتع ١٥٦ ، والمعني ٤٠٧ ، وشواهد المعني ٧٨٥ ، والخزافية
١٢١/١ . والصور : ج أصور ، وهو المائل المعنى .

(٣) البقرة ٢٥٨ ، وانظر : النصف ٩/١

(٤) أثبتنا نافع وابن أبي أويس ، وسائر القراء على حذفها في الوصل ، انظر : القرطبي
١٠٩٤ وأبو حيان ٢/٢٨٨ ، والنشر ٢/٢٢٢ . ونافع أحد القراء السبعة ، ثقة ، انتهت
إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، انظر طبقات القراء ٣٣٠/٢

وأما مع غير الهزمة فلا تمتدُّ إلا في الضرورة ، كقوله^(١) :

١١ - وكيفَ أنا وانتحالِ القوافِسي بعدَ المشيبِ كفى ذاكَ عارا
وكقول الآخر^(٢) :

١٢ - أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرفوني حيدا قد تَذَرَيْتُ السَّامَا
وعلى هذا حل بعضهم قوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا^(٣) » ، « فأضلُّونا
السبيل^(٤) » ، « وأطعنا الرسولا^(٥) » ، لأنَّهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولُّد
الألف عنها ، والصحيح أن الألف في رؤوس هذه الآي كالألف في القوافي ،
وهو بابٌ آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون علامة التانيث ، وهي قسمان : قسمٌ يختصُّ بالتانيث ،
وقسمٌ يبيِّنُ التانيث .

٩ فالذي يختصُّ بالتانيث الألف الواقعة طرفاً في الأسماء ، زائدة عليها لا أصلية /
كألف (ما) ولا متقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى ، ولا ملحقة بأصلي كألف
علقي^(٦) ومعزى ، الملحقين بجعفر وهجرع ، وتكون في الثلاثي كجبلي وسلمي
وضيزي^(٧) ، وفي الرباعي ، كقرقرى^(٨) ، وجحججبي^(٩) ، وفي الخماسي كقَبْـعَثرى^(١٠) ،

(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٣ ، وابن يعيش ٤/٤٥ ، واللسان :
(محل) . والأصل : وانتحالي .

(٢) البيت لحيد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ، والمنصف ١/١٠ ، والمقرب ١/٢٤٦ ،
وابن يعيش ٣/٩٣ ، واللسان (أنف) . وتذريت : علوت ، وفي الأصل : « تذريت » وهو تصحيف .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) السلقى : ضرب من الشجر .

(٧) ضيزي : قسة ضيزى : ناقصة .

(٨) القرقرى : الضحك إذا استغرب فيه رهدير البعير وصوت الحمام ، وأرض باليامة .

(٩) الجحججبي : حي من الأنصار . (١٠) القبعثرى : العظيم الشديد .

وَصَبَّغْتَ طَرَى^(١) .

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي ، وفي المذكر المعنوي كضغطرى وفي المفرد كما ذكر ، وفي الجمع كججلى جمع حَجَل ، وفي المصادر كالرُجْمى والدَّعوى ، (وفي غير المصادر كما ذكر)^(٢) .

والقسم المين للتأنيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو : ضربتها ، وأكرمها ، والأصل في المذكر في الهاء : الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة ، نحو : ضربته ، ومررت به ، والواو والياء بعدها دليلان على التذكير ، وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون ، والألف بعده لبيان التأنيث ، مثاله ما ذكر^(٣) ، والهاء الأصل في الجميع ، بدليل أنها^(٤) تحذف الواو والالف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحرك^(٥) ، وتبقى الهاء بحركاتها ، قال الشاعر^(٥) :

١٣ - أُعَلِّقَتَ بِالذَّنْبِ حَبْلًا ثُمَّ قَلَّتْ لَهُ الْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمَ أَيُّهَا الذَّيْبُ

أما تقوُّدُ بِهِ شَاةً فَتَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيعَهُ لُدَى بَعْضِ الْأَرَاكِيْبِ

أراد : « تبيعها » ، فحذف الالف وأبقى الفتحة دلالة عليها ، ثم حذف الحركة تخفيفاً ، كما قال الآخر في المذكر ، حين حذف الواو ، وأبقى الضمة تدلُّ عليها^(٦) :

(١) الضبغطرى : الرجل الشديد . (٢) ما بين (قوسين) على هامش الأصل .

(٣) أي : ضربتها وأكرمها . (٤) الضمير للقصة أو الشأن .

(٥) لم أمتد إلى قائلها ، انظر : اللسان : (ركب) ، الحزاة ٢/٤٠٢ ، شواهد

الشافية ٢٤٠

(٦) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦ ، والكتاب ٣٠/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، والانصاف

٥١٦ ، والحزاة ٢/٣٨٨ ، يصف حماراً وحشياً ، والوسيقة : أنثاه ، والزميز : الغناء في القصة .

١٤ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ وَزَمِيرٌ

ثم حذف الآخر الحركة ، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً ، فقال (١) :

١٥ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عِيونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

وقال آخر (٢) :

١٦ - وَنِضْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرْقَانِ

وأبعد من هذا قوله (٣) :

١٧ - فَبِنِيَاهُ يُشِيرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَعَلَ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيبٌ

أراد : « هو » ، فحذف الواو بجر كنها . وكذلك فعلوا في هاء الضمير المكسورة كقوله (٤) :

١٨ - غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

-
- (١) لم أهد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨/٢ ، واللسان : (ها) ، والخزانة ١١٢/٣ ، والدرر اللوامع ٣٤/١
(٢) قال في الخزانة ٤٠١/٢ : اختلف في نسبه بين أبي مسلم بن أبي قيس وعمرو بن أبي عمارة وجواس بن حيان ، وصدرة :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ

وهو في الخصائص ١٢٨/١ ، والمقتضب ٣٩/١ - ٢٦٧ . ونضوي : صاحب أبي الهزيران ، والضمير في « له » عائد إلى البرق في بيت قبله .

(٣) قال في الخزانة ٣٩٦/٢ : البيت للمُخَلَّبِ الهلالي أو المُجَيَّرِ السلولي ، وهو في الخصائص ٦٩/١ ، وأما الشجري ٢٠٨/٢ ، وابن يمش ٦٨/١ ، واللسان : (ها) ، والانصاف ٥١٢ . ويشري : يبيع ، والمِلاط : عضدا البعير .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٣٤/٢ ، واللسان (أبي) ، والبسر المحيط ٢٨١/١ ، والمع ٣٩/١

ثم قال الآخر^(١) ، فحذف الياء بجر كنها :

٢٠ - دارٌ لسُعدى إذٌ وِ مِنْ هَواكَا

أراد : « هي » ، وهو في باب الواو والياء أكثر منه في باب / الألف /
لثقلها وخفتها^(٢) .

وبما يجرى مجرى قوله : « أو أن تبعته » في البيتين المتقدمين ما حكى الفراء^(٣)
من قول بعض العرب : « بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم
الله به »^(٤) ، أراد : بها ، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الياء وهو شاذ
لأقياس عليه .

الموضع الرابع : أن تكون علامةً للتثنية^(٥) ، وذلك في نوعين :

النوع الأول : الأفعال الناصبةُ وأسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا احتاج شيء منها
إلى فاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله بعدها ، نحو : ضربا الزيدان ، ويضربان
الزيدان ، ورجلان قائمان أبراهما ، ورجلان مضروبان أبراهما ، والأصل في تلك
الأفعالُ ، والأسماءُ المذكورة محمولةٌ عليها لوقوعها موقعها في ذلك .
فهذه الألف إذا تقدمت على الأسماء فهي عند البصريين علامة التثنية^(٥) .

(١) لم أهند إلى قائله ، وقبه في الخزانة ٣٩٩/٢ :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَيْبَرَاكَا

وهو في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٠ ، واللسان : (ها) ، والممع ٦١/١ ، والدرر ٣٦/١

(٢) أي : نقل الواو والياء وخفة الألف .

(٣) يحيى بن زياد ، فارسي الأصل ، إمام نخاعة الكوفة ، كان يميل إلى الاعتزال ، وهو تلميذ
الكسائي ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر : النزهة ٩٨ ، البنية ٣٣٣/٢

(٤) ورد القول في الأهمية ٣٠٤ ، والمغرب ٥٩/١ ، رذو وذات اسمان موصولان .

(٥) في الأصل : « للتأنيث » وهو تحريف .

ومثلها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو : ضربوا الزيدون، ويضربون الزيدون، وضربنَ الهنداتُ، ويضربنَ الهنداتُ وهي لفظة قليلة والأكثرُ حذفها لكونها توهم الضمير، وحكم الضمير أن يتقدمه اسمٌ يعود عليه ، ولا اسمَ هنا متقدِّمٌ فيعود عليه ، ولأن معناها يلزم الفعل للزونه الاسم ، بخلاف تاء التانيث فإنها مَبْنِيَةٌ للتانيث ، لكونه يكونُ في الاسم بغير علامة كهندان وهنود ، والتنى بعد الفعل معلوم بلفظه فذلك لم يحنج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة .

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائرُ وإن تأخرت الأسماء ، وهم في ذلك طائفتان :

طائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء ، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره ، وإن كانت متقدمة ، فالمرادُ بها التأخيرُ ، كما قال الشاعر (١) :

٢٠- إلى ملك ما أمه من محاربٍ أبوه ولا كانت قریش تصاهره
المراد : أبوه ما أمه من محارب . فكذلك إذا قلت : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وفُصِّمَتِ الهنداتُ ، فالمراد : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن .

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر .

وكلا المذهبين فاسدٌ ، لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائرَ أسماءٍ لكثُرَ النطق بها ، كما كثُرَ النطق واستتبَّ مع تقدُّمِ الأسماء ، وإنما الكثيرُ حذفها مع

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٣١٢/١ . وفي المغني ١٢٤ ، وابن عقيل ١٣٦/١ .

رشواهد المغني ٣٥٧ . والمجع ١١٨/١ . ومحارب : اسم قبيلة .

التأخير ، وإثباتها قليلاً ، حكي عنهم : أكلوني البراغيث ، وقاما أخواك ،
وقال الشاعر (١) :

٢١- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

١١

/ وقال الآخر (٢) :

٢٢- يَحْوِرَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقْرَابُهُ

وأما قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٣) و « سَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » (٤) ، فهم من حمّله على القليل من اللغتين ، ومنهم من حمّله على أن ما بعد الواو [بدل] والضمير مبدل منه (٥) والواو عائدة على ما قبلها وتقدّر بعد « ظلموا » : « منهم » ، كقولهم : « السَّمْنُ مَتَوَانٌ » (٦) بدرهم ، أي : منه .

وأما ما زعموا من الإضمار قبل الذكر فهو موقوف على أشياء معلومة ، وذلك في ضمير الأمر والشأن ، نحو : « قل هو الله أحد » (٧) ، وفي باب نعم -

(١) البيت لعمر بن ملقط كما في شواهد المغني ٢٣١ ، وعجزه :

أَوْلَى قَاوِلِي لَكَ ذَا وَاقِيَّهِ

وهو في أمالي الشجري ١٣٢/١ ، وابن يميث ١٨٨/٣ ، والمغني ٤١٠ ، والشاعر يصف رجلاً يعيّرهُ بالهرب .

(٢) البيت للمفرزدق وهو في ديوانه ٥٠ ، وصدّره :

وَلَكِنْ دِيَابِي فِي أَبِيهِ وَأُمِّهِ

وهو في الكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، وأمالي الشجري ١٣٣/١ ، وابن يميث ٧/٧ ، واللسان : (خطأ) ، والمصح ١٦٠/١ ، والخزانة ٣٨٦/٢ . والديّاني : المنسوب إلى دِيَابِ ، قرية بالشام يسكنها النبط ، وحواران : من أعمال دمشق ، والسليط : الزيت .

(٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل « بدل منه » وهو تحريف .

(٦) المَنَا : ما يوزن به . (٧) الإخلاص ١

وبئس ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمروٌ ، وفي باب «رب» ، ،
نحو : ربّه رجلاً ، وفي باب الإعمال في التنازع نحو : ضربني وضربته زيدٌ^(١) ،
ولتلك الأبواب عِللٌ ليس هذا موضع ذكرها ، فالإضمار قبل الذكر والبدل
كما ترى .

وأما التقديم والتأخير فهو من باب المجاز لامن باب الحقيقة ، والحقيقة
الأصل ، فلا يعدل عنها إلاّ بدليل ، هذا مع قلة إنبات هذه الحروف مع تأخير
الأسماء عنها ، وإنما الأصل الحذف لما ذكرت لك أول الفصل ، ومع هذا فإن
علة التقديم والتأخير تفسد عليهم في أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا جرت على
ماقبلها لأنها لا يصح فيها أن تقع أخباراً عما بعدها لأنها من تمام ما قبلها نحو :
رأيت رجلين ضاربين أبوهما ، ورأيت رجلاً ضاربين آباؤهم ، ورأيت نساء
ضاربات أخواتهن .

وإنما تكلمنا على الواو والنون في هذا الفصل ، وإن لم يكن الباب له
الجريانها فيما ذكر مجرى الألف ، فاعلم ذلك والله الموفق بعمته .
النوع الثاني : الأسماء^(٢) المثناة ، سواء كانت جامدة نحو : زيدان وعمران ،
ومشتقة نحو : ضاربان وقاتلان .

فهذه الألف في هذا النوع حرفٌ «علاية» للآتين باتفاق ، ويجري مجراها الواو
في الجمع المسلم ليمتن بعقل ، نحو الزيدون ، وما أجري مجراه ، نحو : «الساجدون»
في الشمس والقمر والنجوم^(٣) ، سواء كان مذكراً محضاً كما تقدم ، أو مخلوطاً
بمؤنث ، نحو : القانتون .

(١) في الأصل «زيداً» وهو سهو .

(٢) يتحدث المؤلف عن الموضع الرابع للألف : أن تكون علامةً للشثبية ، وقد ذكر
قبل النوع الأول .

(٣) إشارة إلى الآية ٤ من يوسف « يا أبتِ إني رأيتُ احدَ عشرَ كوكباً والشمسَ
والقمرَ رأيتُهم لي ساجدين » .

والياء في النصبِ والجرِ فيها تجري مجرى الألف ، فالباب فيها كأنها واحد .
وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً^(١) :
فذهب سيبويه أنها حروف إعراب ، بمعنى أنها حروف يحل فيها الإعراب ،
إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّرُ .
وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب .

وذهب أبو عمر الجرمي^(٢) أن المثني والمجموع معربان / بعدم التغيير والانتقال ٦٢
في حال الرفع ، وبالتغيير والانتقال إلى الياء في حال النصب [والجر] .
وذهب بعض المتأخرين أنها حروف يُعرب بها كالحركات فاستقراء من
مذهب سيبويه .

وذهب الزجاج^(٣) إلى أنها مبنيات في حال الرفع ومعربان في حال
النصب والحذف .

ولكل متعاقبٍ وحجج يطول إيرادها هنا وبسط الرد عليها ، واضطرب ابن
جني^(٤) في كتاب « سر الصناعة » في شرحه مذهب سيبويه .

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجرمي وهو السهل الذي
لا تكلف فيه ، وإليه يرجع مذهب سيبويه على التحقيق ، بدليل أن العرب إذا

(١) انظر : إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، أسرار العربية ٥١ ، المسألة ٣ من الإنصاف .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » والوار مقحمة . وهو صالح بن اسحق ، من أئمة البصرة
وتلميذ الأخفش ، كان لساناً قوي الحجية ، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية ، توفي سنة
٥٢٥ هـ ، انظر فيه : اخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٥ ، النزهة ١٤٣ ، البغية ٨/٢ .

(٣) إبراهيم بن السري ، لزم المبرد ، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق ، توفي
سنة ٣١٠ هـ ، وانظر : النزهة ٢٤٤ ، البغية ٤١١/١ .

(٤) عثمان بن جني ، تلميذ الفارسي . من نحاة البصرة . له الحصاص وسر
الصناعة والمصنف والمختص ، توفي سنة ٣٩٢ هـ ، انظر : النزهة ٣٣٢ ، البغية ١٣٢/١ .

تمتُّت العدد قبل لحاق العوامل والإعراب قالت : اثنان ، وإذا جمعتهُ قالت : عشرون ، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقيا علي لفظيها ، فقالوا : جاء اثنان ، وجاء عشرون ، فعدم التغيير والانتقال وهو تركُّ العلامة علامة (١) ، ولا يُنكر أن يكون العدم علامة كالسكون في الجزم ، فإذا صاروا إلى النصب والحفض بإدخال عامليها قالوا : رأيت اثنين ومررت باثنين ، ورأيت عشرين ومررت بعشرين ، فصار للتغيير إلى الياء علامة للنصب والحفض ، والتغيير (٢) هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة ، إذا كان عن عاملٍ ، فاعلمه .

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناءً ، وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل ، وإن كان من حيث الاصطلاح فاسداً لأن المبني مالا تغييره العوامل في رفع ولا نصب ولا خفض ، وقد تغير هذا في النصب والحفض فبطل قولُه .

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه : ما معنى تلك الدلائل ؟ هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ، فإن كان في أنفسها فهي علامات إعراب فيرجع إلى قول من يقول بذلك وهو فاسد ، إذ الإعراب لا يكون إلا في أواخر الأسماء ، وأخر الأسماء اثنتا عشرة والمجموعة الألف والواو والياء ، فليست زائدة على الآخر ، وبهذا أيضاً يفسد القول بأنها علامات إعراب في غيرها ، لأنها ينبغي أن تكون زائدة على آخر المثني والمجموع ، كالنون في « يفعلون » ، وليس كذلك ، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة فاعلمه .

ولئنما كانت صورة المثني والمجموع في الرفع بالألف والواو ، وفي النصب والحفض بالياء بتقرير لطيف صناعي (٣) : وذلك أن الأصل أن يقال في تثنية المرفوع / في

(١) انظر : المقرب ٤٨/١ . (٢) في الأصل : « وبالتغير » والياء مقحمة .

(٣) انظر : إيضاح الزجاجي ١٢٣

الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان وفي الحذف : الزيدان ، بفتح الدال في جميع ذلك ، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد ، والألف كالفتحة فيها ، والياء كالكسرة فيها ، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان ، وفي الحذف : الزيدان ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، فتكون^(١) الواو كالضمة ، في الرفع ، والألف كالفتحة في النصب ، والياء كالكسرة في الحذف . والنون في التثنية مكسورة على اللغة المشهورة ، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً ، فطراً لهم اللبس بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون ، وفي الإضافة إلى غيرها بحذف النون بها ، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل كل^(٢) واحد من التثنية والجمع في النصب على لفظ الحذف فيها ، لأنها أخوان في اشتراكها في الضمير نحو : رأيتك ومررت بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم ، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي ، بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الحذف في صيغة ضمير ، ولا في لزوم العامل^(٣) اللفظي ، إذ يكون اللفظي نحو : قام زيد ، وبالمعنوي نحو : زيد قائم ، مع أن الحذف خاص بالأسماء ، والرفع يكون في الأسماء والأفعال ، والتثنية والجمع خاصان بالأسماء ، فوقت النسبة والتوافق .

ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في « ياجل » والأصل : « يوجل » ، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو ، وصار الزيدان في الرفع ، والزيدان في النصب والحذف ، والزيدون في الرفع ، والزيدان في النصب والحذف .

(١) في الأصل « يكون » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « لكل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

ومن العرب مَنْ يقول : الزيدان في رفع المثنى ونصبه وخفضه ، وعليه قوله : (١)

٢٣- إنَّ أبأها وأبأ أبأها قدَّ بَلَّغنا في المَجْدِ غَايَها
وقوله (٢) :

٢٤- أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ وَالْعَيْنَنا وَمَنْخِرَنا أَشْبَها ظَيِّبَنا

وعليه حَمَلَ بَعْضُهُم قوله تعالى : « إنَّ هذانِ لَساحرانِ » (٣) ، وحمله بَعْضُهُم على أن تكون [إنَّ] بمعنى « نَعَم » وحمله بَعْضُهُم على تكون : « إنَّ » سائِبةً محذوفةً الاسم ، ودخلتِ اللامُ في الخبرِ شاذاً ، وحملها بَعْضُهُم على إضمار مبتدأ بعد اللام ، والجُمع متكلف ، والأحسنُ اللغة القليلة لأنها مسموعةٌ معروفةٌ .

الموضع الخامس : معنى التذكير لما بعد الكلمة التي هي فيها ، فتقول في

أنتَ فعلتَ ، إذا حذفْتَ « فعلتَ » وتذكرت : أنا ، وكذلك قالوا : أينما ،

١٤ يريدون : أين أنتَ ، فلما حذفوا [أين] اختصاراً بقيت / الألف مذكرةً للمحذوف دالةً عليه .

وحكى ابنُ جنسٍ عن أبي علي الفارسي (٤) أنهم قالوا : « جيء به من حيث

وليسا » إن الأصل : « ليس » ، وألحقتِ الألف تذكيراً لما حذف ، ويمكن

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨ ، وابن يعيش ٥٣/١ ، والمغني ٣٧ ، وابن

عقيل ٢٨/١ ، وللشذور ٤٨ ، والأشعري ٢٩ ، وشواهد المغني ٥٨٥ ، والحزانة ٣٢٧/٣

(٢) نسب في الدرر ٢١/١ إلى رجل من ضبة ، وهو في ابن يعيش ١٢٩/٣ ،

والأشعري ٣٩ ، وابن عقيل ٣٩/١ ، والهمع ٢٩/١ ، والحزانة ٣٢٦/٣

(٣) طه ٦٣ ، قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو : إن هذين

وقرأ الباقون بتشديد النون والألف ، انظر : النشر ٣٠٨/٢ ، والقرطبي ٤٢٥٧ ، وابن

يعيش ١٢٩/٣ .

(٤) الحسن بن أحمد ، أستاذ ابن جنس ، له الحبيبة ، المسائل الحلبية ، المسائل

العسكرية . من مدرسة البصرة ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، انظر الزمعة ٣١٥ ، البغية ٤٩٦/١

أن تكون الألف للوقف ، لأنهم قد يقفون على المبني على الفتح بالألف لبيان الحركة ، وكما يلحقونها مع الألف فيمدونها بقدرها سواء ، فيكون مدان لها^(١) ، وسواء كانت الألف التي قبلها للتثنية أو لغيرها ، فيقولون في الزيدان ذهاباً أمس : الزيدان ذهاباً ، وفي : زيد قد رمى عمراً : زيد قد رمى ، فاعلمه .

الموضع السادس : أن تكونَ ل مجرد الوقف في غير المنون ، نحو قولك في فعلتُ أنا : فعلتُ أنا ، وقالوا في ابن أنت ، ابن أنتا ، وقالوا في الوقف على « حَيْهَلْ » : حَيْهَلْ ، ومعناها أقبيلٌ .

الموضع السابع : أن تكونَ فصلًا بين نوني التوكيد ونونِ ضميرِ الجمعِ المؤنثِ نحو قولك « اضربنَّانُ زيداً » ، لأنه لولا الفصلُ بالألف لاجتمعت ثلاث نوناتٍ ، فيقال : اضربنَّانُ زيداً ، وذلك مُستثقلٌ ، وحكي من كلام ابن مَهْدِيَّة^(٢) : اخساناً عني ، أو بين الهمزتين لأجل الاستئصال أيضاً ، فتقول في أنتم قلمت : أأ أنتم قلمت ، وفي إذا : أأ إذا ، وفي أنزل : أأ أنزل ، وعليه قراءة هشام^(٤) من رواية ابن عامر : « أأ أنذرتهم^(٥) » ، وأأ إذا كنتراياً^(٦) ، و « أأ أنزل عليه الذكراً^(٧) » ،

(١) في الأصل : « مدين لها » وهو تحريف ،

(٢) في الأصل : « نوني » وهو تحريف .

(٣) في الفهرست « أبو مهديّة » وهو أعرابي صاحب غريب ، يروي عنه البصريون وكان المبرد يلتقي به ، ولا مصنف له ، انظر الفهرست ٧٥ ، وورد القول في سر الصناعة الورقة ٢٩٥ أ .

(٤) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها ، توفي سنة ٢٤٥ . انظر النشر ١٤٤/١ وطبقات القراء ٣٥٤/٢ . وابن عامر هو عبد الله بن عامر ، قرأ على جماعة من الصحابة ، وكان شيخ القراء في الشام ، توفي سنة ١١٨ ، انظر : النشر ١٤٤/١ طبقات القراء ٤٢٣/١ (٥) البقرة ٦ (٦) الصافات ٥٣

(٧) ص ٨ ، فصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام ،

انظر : النشر ٣٥٩/١

وما كان نحوه ، وبعضهم يسهل الهزمة الثانية بينَ بينَ تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينها ، وبعضهم
يدخلها مراعاةً للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفاً ، لأن الهزمة الأولى
عارضة ، ولكل وجهٍ ونظر وهو لغة مسموعة ، قال ذو الرمة (١) :

٢٥ - أأ أن تَوَسَّمتَ من خرقاءَ مَنْزِلَةً ماكَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
وقال أيضاً (٢) :

٢٦ - أَيَا ظِيَّيةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أأ أنتِ أم أمُّ سَالِمِ
وقال آخر (٣) :

٢٧ - حُزْرُقٌ إِذَا مَا التَّوَمُّ أْبَدُوا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ أَلِإِيَّاهُ يَعْغُونِ أم قِرْدَا
فصل بالألف كل واحدٍ منهم ، استثقلاً لجمع الهزتين .
وقال آخر في الجمع بينها دون فصل (٤) :

٢٨ - أأ أنتِ أَلْهَلَايِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرِيحِيُّ الْمُلَقَّبُ
ولغة الفصل أكثر (٥) .

(١) الديوان ٥٦٧ ، وثعلب ٨١ ، والخصائص ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٣٤ ، وابن
يعيش ١٦/١٠ ، واللسان : (عَتْنَنَ) ، واللفظي ١٦٠ ، والحزاة ٣٤١/٢ . وخرقاء :
اسم امرأة ، والمنزلة : موضع النزول ، والمسجوم : المصبوب .

(٢) البيت لذي الرمة - كما أشار المؤلف - وهو في ديوانه ٢٢٢ ، والكتاب
١٩٥/٢ ، والأزمية ٢١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ، وأمالِي القالي ٦١/٢ ، وأمالِي الشجري
٣٢١/١ ، واللسان : (جلل) ، وابن يعيش ١١٩/٩ ، والانصاف ٤٨٢

(٣) نسبة في شواهد الشافية ٣٨ الى جامع المذكور ، وهو في ابن يعيش ١١٨/٩ .
واللسان : الهزمة ، والحزق : القصير .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ٦٣/١ ، والهمع ٨٧/١ . والرواية فيهما :
والأروحي المقاب .

(٥) انظر : ابن يعيش ١١٨/٩

الموضع الثامن : أن تكون دالة على الندبة في المنادى ، نحو يا زيدا ، ويا عمرا ،
وهي مع ذلك لمد الصوت ، والماء لِبَطِّ الألف وتمكُّن مداها والوقف ، فإذا
وصلت حذفتها كقوله (١) :

١٥

٢٩ - وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَفَقَّعَسُ

وجاء في الضرورة إثباتها بحركة ، إجراء اللوصل مجرى الوقف وعمولت معاملة
الضمير ، كقوله (٢) :

٣٠ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ

وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو : يا زيدا ، ويا عمرا ، وفي المضاف
[إليه] نحو : يا غلام زيدا ، وفي آخر صلة الموصول ، من كلامهم : « وَاَمِنْ
حَفَرَ بَشْرَ زَمَزَمَاهُ ، وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » (٣) .

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلاف : فيونس (٤) يميز ذلك إجراء
له مجرى الصلة بعد الموصول ، نحو : يا زيد الظريفاه ، ومن كلامهم : « وَاجْمُجْمَتِيَّ »

(١) نسب في الدرر ١٤٨/١ إلى رجل من بني أسد ، وبعده :

أَبِي يَأْكُلُهَا كَرَّوْسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤ : والمقرب ١٨٤/١ ، والأشعوني ٤٦٤

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٨٤/١ ، والأشعوني ٤٦٦ ، وابن

عقيل ٣٠/٤

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٦/١ ، والمقرب ١٨٤/١

(٤) يونس بن حبيب من موالي بني ضبة ، أحد رواة اللغة والغريب ؛ أخذ عن

أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ١٨٣ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيراي ٢٧ ، النزهاء ٤٩ ،

البقية ٣٦٥/٢

الشاميتين^(١١) ، وسيبويه يمنع لشدّة اتصال الصلة بالموصول ، واستغناء^(١٢) الثعوت عن التعت ، وما سمع من ذلك شاذّ ، وهو الأظهر .
 ويجوز في هذه الألف أن تقلب ياءً تارةً وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها ،
 إذا خيف التباس ، نحو : واغلامك^(١٣) وواغلامكاه وواغلامكموه ، فرقاً بينه
 وبين واغلامكماده .

الموضع التاسع : أن تكون إطلاقاً للقوافي كما تكون الواو والياء لأنها
 لا يكون مقبلها إلا متحركاً ، وإذا سكُن فهو مقيدٌ ، فكأنها تطليق الحرف من
 حال التيد ، وهو الكون ، إلى حال الحركة : الضمة والفتحة والكسرة .
 وهل تلحق هذه الحروف المنيّ أو المعرب ؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي ،
 والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه الكون لولاها ، سواء كان معرباً أو مبنياً .
 اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، كقوله^(١٤) :

٣١ - أَلِمَّا عَلَى الرَّبِيعِ الْقَدِيمِ بِيَعْسَعَسَا كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَكَلِّمُ أُخْرَسَا
 فبِئْسَ لَحِقَتْ لِلْعَرَبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١٥) :

(١) نقل الأستاذ هارون عن السيرافي قوله (الكتاب ٢/٢٢٦) : ندبة الصفة قول^(١) يونس والكوفيين . والذي حكاه سيبويه عن يونس ، است أدرى : الحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو بما حكاه عن العرب فتحجج له به ، ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبتهما ، وقد يجوز أن تكون جمجمتي الشاميتين من مجامع العرب يعني ماداتهم .

(٢) في الأصل « واستغنى » وهو تحريف .

(٣) قال سيبويه ٢/٢٢٤ : وتقول : واغلامك^(٢) إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ، وإذا فعلوا ذلك ليفرقوا بيننا وبين الذكر إذا قلت : واغلامكاه .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥ ١

(٥) البيت لجريز ، وهو في ديوانه ٨١٣ ، والكتاب ٢/٣٥٨ ، والخصائص ٢/٩٦ ، =

٣٣ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

ثم قال في الفعل وهو مبني :

وَقُولِي إِنَّ أَصْبِتُ لَقَدْ أَصَابَا

.

وقال آخر في الاسم المبني (١) :

يَا أَيَّتَا عَمَّكَ أَوْ عَسَاكَا

. ٣٣ -

وقال آخر في الحرف (٢) :

٣٤ - حَايِرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِمَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لِي

الموضع العاشر : أن تكون في رؤوس الآي ، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى :

« وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا (٣) » ، « وَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا (٤) » ، « وَأَطَعْنَا الرُّسُولَا (٥) »

على قراءة (٦) « مَنْ أَثْبَتَ الأَلْفَ فِي الوصل والوقف ، وأما مَنْ حَذَفَهَا فِي الوصل

= والإنصاف ٦٥٥ ، وابن يعيش ٢٩/٩ ، والمغني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٤/١ ، والأشعري ١٢ ،

وشواهد المغني ٧٦٢ ، والخزاعة ٦٩/١ ، ٣٣٨

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبلة :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ

وهو في الخصائص ٩٦/٢ ، وكتاب اللامات ١٤٦ ، وأمالي الشجري ٧٦/٢ ، والإنصاف

٢٢٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، واللسان : (علل) - منسوباً إلى العجاج - والمغني ١٩٢ ،

والأشعري ١٣٣ ، وشواهد المغني ٤٤٣ ، والهمع ١٣٢/١ ، معناه : حان وقت رحيلك

لملك تجرد رزقا .

(٢) نُسب في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهو في الخصائص

٢٧٦/١ ، والمغني ٢٤١ ، وابن عقيل ٤٣/١ ، وشواهد المغني ٥٩٥ ، والهمع ١٨١/١ ،

والخزاعة ٦/٢ . والمثوب : الذي يكرر النداء .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) أثبت ألفاتها في الوقف والوصل نافع ، وابن عامر ، وقرأ أبو عمرو والجنحدي =

وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقف ، كما تقدم في فصل ألف الوقف ، وأما مَنْ
قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً ، كما تقدم في فصل الإشباع ،
والعرب مُجْرِي الأَسْجَاعِ - وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف - مُجْرِي القَوَافِي ،
كقوله عليه السلام / : « كَانَ المَوْتُ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كُتِبَ ، وَكَانَ الحَقُّ فِيهَا
عَلَى غَيْرِنَا وَجِبَ » (١) ، وكقوله عليه السلام : هَلْ أَنْتِ إِلَّا إصْبَعٌ دَمِيثٌ ،
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَيْتِ » (٢) ، فَكَمَا يُلْحَقُونَهَا فِي آخِرِ القَافِيَةِ كَمَا ذَكَرَ ، فَكَذَلِكَ
فِي الأَسْجَاعِ ، وَالقُرْآنُ نَزَلَ عَلَى لُغَتِهِمْ وَمُنِيعٌ كَلَامُهُمْ ، وَلِذَلِكَ تَجَمَّدَ بَعْضُ السُّورِ فِيهَا
شِبْهُ الأَسْجَاعِ كَأَيِّ عَمِّ وَالمَزْمَلِ وَغَيْرِهِمَا ، فَهَذَا يُوَضِّحُ صِحَّةَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَبِهَذَا
كَانَ مَعْجِزاً لِأَنَّهُ نَزَلَ عَلَى مَهْيَبِيعِ (٣) كَلَامِهِمْ ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ الإِتْيَانَ بِمِثْلِهِ مَعَ
أَشْيَاءٍ غَيْرِ ذَلِكَ .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للاستنبات بـ « مَنْ » (٤) في آخرها في
الوقف إذا كان في موضع نصب ، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد
والمثنى والمجموع في لغة بعض العرب ، فتقول إذا قيل لك : رأيت رجلاً : مَنَا
ورأيت امرأة : مَنَا ، ورأيت رجلين : مَنَا ، ورأيت امرأتين : مَنَا ، ورأيت
وجالاً : مَنَا ، ورأيت نساءً : [مَنَا] ، فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت :
مَنْ ... (٥) ، وبعض العرب يُلْحَقُ علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول : مَنَّةُ
ومَنِّينٌ ومَنَاتٌ ومَنونٌ ومَنِينٌ ، والأول أكثر في كلامهم .

== ويعقوب وحمزة بحذفها في الوصل والوقف معاً ، وقرأ ابن كثير بالكسائي وابن محيصن
بإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل ، انظر النشر ٣٣٣/٢ ، القرطبي ٥٢٢٧

(١) الحديث موضوع ، انظر : « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ١٨٧

(٢) رواه الترمذي في الشمائل ٢١٩

(٣) المهيبيع : البين . (٤) انظر ابن يعيش ١٤/٤

(٥) خرم في الأصل ، وفي ابن يعيش ١٦/٤ : يقول إذا وصل مَنْ يافق .

الموضع الثاني عشر : أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولاً أو امم إشارة نحو قوله : التَّدِيّاً والتَّيّاً في تصغير : الذي والتي ، وذيّاً وتيّّاً في تصغير ذا وتا ، و « أولياً » في تصغير : « أولى » المقصور ، قال الشاعر (١) :

٣٥ - أَلَا قَلَّ لَيْتِيَّ قَبْلَ مِرَّتِيهَا أَسْلَمِي . نَحْيَةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيِّمٍ .
الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار (٢) : إذا كان قبلها مفتوح غير منون نحو قولك إذا أنكرت : رأيت أحمد : أحمده ، ورأيت عمراً : أعمراه (٣) .
هذا عند بعض العرب ، ومنهم من يزيد في آخر المنكّر : إنه (٤) في الرفع والحفص وكذلك في النصب دون الألف ، قيل لبعضهم : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنه ، ولا تزد الألف في الوقف في المنصوب المنون للفرق بينها (٥) فاعلمه .



-
- (١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١١٩ ، واللسان (مرر) رشواهد المنفي ٨٨٢
(٢) انظر : الكتاب ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٩
(٣) في الأصل : « أعمراه » والألف مقحمة .
(٤) « إن » تزد للتأكيد ، ثم تكسر النون للالتقاء الساكنين ، فحرف المد الزائد للإنكار « وإن » لتأكيدهما والهاء لبيان حرف المد ، وحرف المد للإنكار والهاء للوقف ، انظر : ابن يعيش ٥٠/٩
(٥) في الأصل : « الفرق » وهو تحريف .

القسم الثاني من قسيمي الألف

التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثة مواضع :

الموضع الاول : أن تكون بدلاً من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك :

أضربن زيدا واقتلن عمرا ، ولا تضربن ولا تقتلن ، إذا وقفت عليها أبدلتها
ألفاً فقلت : اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا ، سواء كان ذلك في النظم أو
النثر ، فالتثنية كقوله تعالى : « لنسفعا بالناصية »^(١) ، « لنصدقن ولنكونا »^(٢) ،
وإنما ذلك لأنها زائدة مثلها ، ولأنها حرف يعرب به مثلها / عند بعضهم ، ولأنها
أمدٌ صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة . والنظم كقول الشاعر^(٣) :

١٧

٣٦ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أراد : « اعبدن » ، وقال آخر^(٤) :

٣٧ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجَا

(١) العلق ١٥ (٢) التوبة ٧٥

(٣) البيت للأعشى ، وثمة روايات لصدره ، فصدره في الديوان ١٣٧ والأزهية ٢٨٥

فَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

وصدره في الكتاب ١٧٣/٢ :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا

وانظر : أمالي الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، واللسان : (نصب) ،

والإنصاف ٦٥٧ ، والمتع ٤٠٨ والمفني ٤١٢ ، والأشعرني ٥٠٥

(٤) نسب في الدرر إلى عبید الله بن الحر الجعفي ١٦٦/٢ ، وهو في الكتاب ٥٢١/١ =

أراد : « تَأَجَّجْنَ » ، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً ،
وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة ، كقوله (١) :

٣٨ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

أراد « يعلمن » ، فأدخل النون في الواجب وليس بقياس ، وإنما جاء منه
ما جاء ضرورةً أو ساذماً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً ، وعلى مذهبهم
جرى المتنبى في قوله (٢) :

٣٩ - بَادٍ هَوَاكَ صَبْرَتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا

أراد « تصبرن » فأجراه مجرى « يعلمن » في البيت المتقدم ، وأبدل جميعهم
الألف منها في الوقف كما رأيت .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت
زيداً : « رأيت (٣) زيدا » .

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، نحو : رأيت موسى ، ورأيت عصا ،
إلا أن تكون تاء التانيث فإنها تبدل هاءً في نحو : رأيت قائمته ، وذلك ليفارق

= والإنصاف ٥٨٣ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، واللسان : (نور) ، والأشعراني ٤٤٠ ،
والخزائن ٦٦٠/٤

(١) البيت في ملحق ديوان العجاج ٨٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، ورتعاب ٥٥٢ ، ونوادر
أبي زيد ١٣ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وأمالى الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٤٢/١ ،
والإنصاف ٦٥٣ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والأشعراني ٤٩٨ ، والخزائن ٥٦٩/٤ . وهو يصف
جبلًا علاه النبات .

(٢) الديوان ٣١٦/٢ وعجزه :

وَبُكَكَ إِن لَمْ يَخْرُ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل « ورأيت » ، والوار مقحمة .

ما فيه التاء أصلية^(١) ، نحو رأيت إصلياً^(٢) وعفريتاً ، وشربت ماءً فرائاً ، وأكلت حوتاً وملتوتاً .

فأما « أخت » و « بنت » وهنت^(٣) قالتا فيها مبدلة من واو لقولهم : أخوات وبنوات وهنوات ، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اضطرب فيه قول سيدييه في باب النسب^(٤) ، وشرح ذلك بخرجنا عن المقصود لطوله .

وأما المقصور العرب ، نحو : « عصا ورحى » فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبدلة من التنوين ، نحو : رأيت عصا ورحى ، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والحذف - وإن كانوا مجمعين على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فأكثرهم على أنها للوقف ، لأن الواو والياء لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات ، وأبو عثمان المازني^(٥) يرى أن الألف عوض من التنوين ، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكتين ، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث : الرفع والنصب والحذف .

والصحيح مذهب الجماعة لأن التنوين^(٥) محذوف في الوقف * / البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه أئبته .

(١) لإصليت : الشجاع ، والسيف لإصليت : الماضي .

(٢) انظر : أمالي الشجري ٧٠/٢ ، والممتع ٣٨٥

(٣) انظر الكتاب ٩٢/٢

(٤) بكر بن محمد ، من نخاة البصرة ، لزم الأخفش ، له كتاب التصريف الذي شرحه

ابن جنى ، توفي سنة ٢٤٩ ، انظر : بأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧ ، النزهة ١٨٢ ، البنية ٤٦٣/٢

(٥) قوله : « التنوين » غير واضح في الأصل .

(٦) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات أثناء تجليده المخطوطة في مكتبته تيمور .

وقد أعدنا ترتيبها كما كانت في الأصل ، وهذا ما جعلنا نسير في الترميز أثناء الفسخ والتحقيق على أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة .

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصور
فيقول : رأيت زيدا ، قال الشاعر^(١) :

٤٠ - كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ لِإِبْرُ
وقال آخر^(٢) :

٤١ - وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصْمٌ

كما أن منهم من يقف على مالا ينصرف بالألف فيقول : رأيت أحدا ومساجدا ،
وعليه يحمل «قواريرا قواريرا»^(٣) ، على قراءة^(٤) من لم ينون الأول ومن تَوَتَّه
فهي عوض من التوين ، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في
الواحد فيقول : هذه مساجدٌ ، حكى ذلك ابن جني في «سر الصناعة» ، وعليه

(١) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩ ، وقامه :

شَيْزُ جَنِّي كَأَنِّي مُهْدَأٌ
وهو في الحصائص ٩٧/٢ ، واللسان : (هدأ) ، وابن يمش ٦٩/٩ . الشتر : القلق -
المهدأ : من أهدأ الصبي إذا علاه لينام ، والقين : الحداد ، والدف : الجنب .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرِي

وهو في الحصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، واللسان : (رأف) ، والحزانة ٤٤٥/٤ .
والعصم : ح عصمة وهي السبب ، أي المهد .

(٣) الدهر ١٦ ، ١٧

(٤) تَوَتَّ «قواريرا» الأولى نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، ولم
ينون الباقون ، ووقف فيه يعقوب وحزرة بنغير ألف والباقون بالألف . ونون «قواريرا» الثانية
نافع والكسائي وأبو بكر ، ولم ينون الباقون ، فمن نون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط
منها الألف ، انظر النشر ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٦٩١٤

تحرارة من قرأ : « سلاسل وأغلا وسعير (١) » .
 وإن كان الاسم مقصوداً فلا يوقف عليه [إلا] بالألف ، إلا في الضرورة
 كقوله (٢) :

٤٢ - رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ

أراد : « المعتلى » .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ياء الإلحاق نحو : « علقى (٣) »
 و « معزى » وهما ملحقان بجَعْفَرٍ وَهَيْجَرِ (٤) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها
 فانقلبت ألفاً ، ويكون الاسم معها منوناً وغير منون ، فمن نون جعلها كالأصلية (٥) ،
 إذ هي منازرة لراء « جَعْفَرٍ » وعين « هَيْجَرِ » ، وإن كانت زائدة في الكلمة ،
 ألا ترى أن « علقى » من التعلق ، « ومعزى » جماعة المعز . ومن لم ينتونها
 أجراها مجرى المؤنث ، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التانيث في حُجَلِي وَسَلَمِي ،
 وللزومها الكلمة كالألف التانيث امتنع الاسم من الصرف ، وقرئ قوله تعالى :
 « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى (٦) » بالوجهين ، لأنها من الموازة وهي التتابع والتاء

(١) الإنسان ه ، قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ريشام عن ابن عامر منوناً ،
 والباقون بغير تنوين ، ووقف قبل واين كثير وحزة بغير ألف والباقون بالألف ، انظر :
 المصدر نفسه .

(٢) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ١٩٩ ، وصدرة :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وهو في أمالي الشجري ٧٣/٢ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والأشعرى ٧٤٨ ، والتاج :
 « رجم » . وقبيل : قبيلة .

(٣) العلقى : ضرب من الشجر . (٤) المجرع : الأهنق .

(٥) في الأصل : « كالأصل » وهو تحريف .

(٦) المؤمنون ٢٤ ، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين ، وقرأ الباقر بغير
 تنوين ، انظر : النشر ٣١٥/٢ .

بدل من واو ، وبعضهم يجعلها إذا كانت (١) بغير تنوين فعلاً مضارعاً ، وليس بشيء ، لأنه قد تون في لغة أخرى ، وإنما هو مثل «عائقي» ، وألفه بدل من ياء ملحقة (٢) يجعفر ، فاعلمه ، وامتناعه من الصرف لشبه التأنيث اللازم .

واعلم أن الالف قد زيدت في نفس الكلمة للمدّ خاصة ، فزيدت ثانية في مثل « ناصر » و « صابر » لبناء اسم الفاعل ، وكذلك في مثل : ساباط (٣) وقادوس ، وللتكسير في مثل جلايب (٤) ومفاتيح ثالثة ، وفي مثل : كتاب وجمال وحمار ، ورابعة في مثل شمراخ (٥) وشملال (٦) وعشكال (٧) ، وخامسة في مثل : شكاعات (٨) وشماقات (٩) ، وكل ذلك مبدأ لغة لا يتعائل ، وإنما يوقف فيه مع السماع ، فاعلمه .

* * *

-
- (١) في الأصل : « كان » . (٢) في الأصل : « تلحقه » وهو تحريف .
 - (٣) ساباط : اسم موضع في المدائن .
 - (٤) في الأصل « جلايب » وهو تحريف ، قال تعالى « يُدِينُ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيْبِهِنَّ » .
 - (٥) الشمراخ : العيذق عليه بسر أو عنب ، أو رأس الجبل ، أو أعالي السحاب .
 - (٦) الشملال : السريع الخفيف من الإبل .
 - (٧) العشكال في النخل كالمنقود في الكرم .
 - (٨) الشكاعات : ج شكاعة : شوكه تملأ في البعير .
 - (٩) نخلة رامقة : طويلة وقد تكون سماقات جمع شمافة وهي حبة حامضة ..

الفصل الثاني : في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب / مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

١٩

لما المفردة فقبليان : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة (١)
واختلف فيها : هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها
من الـكون الذي هو مدّ صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو
الأبـتين ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق ،
لأن ذلك هو معنى الهمزة .

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزة إيصال لا وصل لأنها لا تصل ، ولكن
توصل الناطق إلى النطق بالساكن بعدها ، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر (٢)
أو وصل ، كما قال الله تعالى : « أَتَيْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِآبَاتٍ (٣) » ، وعلى المصدر (٤)
يكون « إنبات » ، وقال الشاعر (٥) :

(١) انظر : مر الصناعة ١٢٦ ، ابن يعيش ١٣١/٩

(٢) في الأصل : « صدر » ، وهو تحريف .

(٣) نوح ١٧ (٤) في الأصل : « الصدر » ، وهو تحريف .

(٥) البيت لشقيق بن جزة كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٣٠٩/٢) وصدره :

يَمَا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي

وموفي الخصائص ٣٠٩/٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤١٦ ، وقد شرحه بقوله :
« كان مجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان ، فإن شئت أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر » .

٤٣- وَكَو شِئْنَا تَعَاوَدْنَا عِوَادًا
وكان القياس على المصدر (١) : تعاوداً ومعاودةً ، وذلك جائز كثير .
فإذا ثبت هذا فإن محالها في الكلام ثلاثة محال ، الأول : الاسم ، الثاني :
الفعل ، الثالث : الحرف .

وأما الاسم فقسمان :

قسم هو أسماء معلومة لاتعدى ، وذلك : اسم واست واثان واينم وامرؤ
وايمن الله في القسم ، وما له من ذلك مؤنث أو مشى .

وقسم هو أسماء مصادر ، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الرصل] وهي عشرة
مصادر لعشرة أفعال ، وذلك : انفعال كانطلاق ، وافتعال كاكْتَسَاب ، واقْتَعِنَلَل
كاقْتَعِنَسَاس (٢) ، وافْعِلَال كانشعرار ، وافْعِيَعَال كإغديدان (٣) ، وافْعِلَال كاحمرار ،
وافْعِيَال كاحميرار ، وافْعِيَوَال كاعْلِيَوَاط (٤) ، واستِفْعَال كاستخراج ، وافْعِنِئْلَاء
كاسْلِنِقَاء (٥) .

وأما الفعل فقسمان :

قسم هو أفعال تلك المصادر العشرة المذكورة ، وذلك عشرة أمثلة : انْفَعَلَ
كانطلق ، وافتَعَلَ كاكْتَسَب ، واقْتَعَنَلَل كاقْتَعِنَسَس ، وافْعَلَل كانشعر ، وافْعَرَوَعَل
كاغردن ، وافْعَل كاحمر ، وافتَعَال كاحمار ، وافْعَوَل كاعْلَوَط ، واستَفْعَل
كاستخرج ، وافْعِنَلَى كاسْلِنَقَى .

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال العشرة المذكورة كانطلق ، وكذلك باقيا

(١) في الأصل : « الصدر » وهو تحريف .

(٢) الاقمنساس : الرجوع والتأخر . (٣) اغردن النبت : طال .

(٤) اعلوطت البعير : تملقت بمنقه . (٥) اسلنقى : نام على ظهره

من كل فعل سُكِّنَ ثانيه في المضارع ولم تحذف منه همزة ، ولم يكن أخذ واكل وأمر^(١) ، وذلك نحو : اضرب من ضرب يضرب ، واعلم من علم يعلم ، واشرف من شرف يشرف ، فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّتْ في الأمر نحو : أكرم من أكرم يُكرم ، لأن الأصل [في] المضارع : يُؤكِّرم ، لكن / لما كانوا يستثقلون اجتماعها مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا : أكرم ، ثم أجريت الوار والتاء والنون التي للمضارعة في حذف الهمزة معها مجرى ما فيه همزة المتكلم لأن الباب في أنها للمضارعة واحد .

وأما أَخَذَ وَأَكَلَ وَأَمَرَ فَإِنَّ الأَمْرَ مِنْ هَذِهِ دُونَ هَمْزَةٍ : خَذَ ، كَلَّ ، مُرَّ ، وَعِذَّةٌ هِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهَا .

وحكى ابن جنى أن من العرب من يقول : أؤمر ، أؤخذ ، أؤكل ، كسائر الأفعال التي يُسكِّنُ ثانيها في المضارع ، والأفصح في أمر : « أمر » : مر^(٢) ، قال الله تعالى : « وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ^(٣) » ، وقد جاء في الخبر : « مروم بالصلاة لسبع ^(٤) » .

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة ، نحو : الرجل والغلام ، وحكي عن الخليل^(٥) أنها همزة قطع ، والكلام معه يُذكر في فصل « أل » إن شاء الله . فجميع هذه الحُجْمَةُ المواضع تسقط فيها الألف في الدَّرَجِ وتثبت في الإبتداء .

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أو حذفت في الأمر لانتثبت همزة الوصل لعدم سكوت الحرف الأول نحو : خذ ، قل ، شد .

(٢) أي إلا إذا سبقه راء كما في الآية : وأمر أهلك ... (٣) طه ١٣٢

(٤) رواية الحديث في أبي دارد ١١٥/١ « مرورا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ... »

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كان ذا عقل خصب ، واضع علم العروض وأستاذ سيدييه .

توفي سنة ١٧٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيراي ٣٠ ، النزعة ٤٥ ، البغية ١/٥٥٧ .

ولا تثبت في الدّرج إلا في الضرورة ، كقوله (١) :

٤٤ - ألا أرى إثنين أحسن شيمةً على حدّثانِ الدهرِ مِنِّي ومن جُمَلِ
وقال آخر (٢) :

٤٥ - وكُلُّ إثنينِ إلى أفتراقِ
وقال آخر (٣) :

٤٦ - لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكَاً فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا
وقال آخر (٤) :

٤٧ - عَجَلٌ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَلِكَ الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بِجَلِّ
وأما قولهم : « يا الله » بقطع ألف الوصل ، فإنما ذلك لأن الألف واللام
صارتا منه كأنهما من نفس الكلمة ، أو هي عوض من همزة « إلاه » ، لأنها

(١) لم أهد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/١ ، واللسان : (ثني) ، والأشموني

٨١٤ ، والخزانة ٣/٢٣٥

(٢) لم أهد إلى قائله ، وقبلة في الخصائص ٢/٤٧٥

يَا نَفْسِ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ

وهو في شراهد الشافية ١٧٤ ، والدرر ٢/٢١٦

(٣) البيت لسان ، وهو في ديوانه ٢٤٨ ، وفي المنصف ١/٦٨ ، واللسان : (ثار) .

ورشيكا : سريماً ، يا ثارات فلان : أي يا أهل ثاراته المطالبين بدمه .

(٤) نسب في الدرر ١/٥٢ إلى غيلان بن حريث الربيعي ، وهو في الكتاب ٢/٧٣ ، وأول

صدره فيه :

دَعُ ذَا وَعَجَلٌ

والخصائص ١/٢٩١ ، واللامات ١٧ ، والأشموني ٨٣ ، والمصحح ١/٧٩ ، والخزانة ٣/٢٣٣

وبجّل : حسب .

لا تجتمع معها إلا في الضرورة ، مع أن هذا الاسم ^(١) ... ، فجعلوا ذلك مزية^٢ على غيره من الأسماء .

وهذه الهززة التي للوصل تكون أبداً مكسورة ^(٢) على أصل التقاء الساكنين سواء كلف تلك الفعل مفتوحاً أو مكسوراً ، نحو : اعلم واضرب ، ويجوز ضمها ، إلا أنه إذا كان تلك الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً نحو : « اقتل » تتبع الهززة^٣ .

فإن كان الضم غير لازم لم تضم ، وبقيت الهززة مكسورة^٢ نحو : امشوا واقضوا ، لأن الأصل : امشوا واقضوا ، فحذفت الياء استثقلاً ^(٤) ، وتبسع ما قبل الواو الواو .

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً وكان الضم الأصل بقيت همزة الوصل مضمومة^٢ نحو : ادعي ياهد ، لأن الأصل ادعوي ، فاستثقلت الضمة مع كسر الواو ، فأتبع ما قبلها كسرة ، وقلبت الواو ياءً تخفيفاً .

٢١ ولا تكون همزة الوصل مفتوحة^٢ إلا في موضعين / : أحدهما : أين الله ، والآخر : ألف لام التعريف ، وإنما ذلك لأن^٢ « أين » لفظ غير متصرف لا يكون إلا في القسم ، والفراء يجعله جمع^٢ « أين ^(٥) » ، فتكون الهززة عنده

(١) سقط لم أتيت ، يمتثل : « خاص بالله » .

(٢) انظر الخلاف في أصل حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين : الإنصاف ٧٣٧

(٣) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينها إلا حرف ساكن .

(٤) قال ابن يعيش ١٣٧/٩ : إنما استثغروا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذوها فبقيت ساكنة ، ووار الضمير بعدما ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضحت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهززة مكسورة على ما كانت .

(٥) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة ، انظر ٤٠٤ .

همزة قطع وهو فاسد ، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الرصل كما قال الشاعر (١) :

٤٨- فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ : لَيْمُنُ اللهُ مَا نَنْدَرِي

ولأنهم قد قالوا فيه : إِيْن الله يكسر الهمزة على الأصل ، وألف الجمع لا تكسر ، لا يقال في أفلس : إِفلس ، ولا في أعبد : إِعبد ، ولأنهم قد تصرفوا فيه باللغات في الحذف ، فقالوا : آيم الله وإيم الله ، ومُ الله ومَ الله ومِ الله ، والتصرفُ في الحذف بابه المفردات ، إذ هي المستعملة أصلاً فخفت (٢) ، فلما كان غير متصرف عن القسم نقل ففتحت همزته تخفيفاً .

وأما ألف التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً ، وكان أيضاً غير متصرف وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه ، نقل أيضاً فخفف (٣) بفتح همزته فاعلم .

وما عدا هذه المواضع الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتداءً ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله (٤) :

٤٩- وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

(١) البيت لنصيب ، وهو في ديوانه ٩٤ ، والكتاب ١٦٩/٢ ، والأزهية ٣ ، والمنصف ٥٧/١ ، وسر الصناعة ٤٠٧/١ ، واللسان : (ين) ، والإنصاف ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، وأملاني القالي ٢٠٣/٢ ، والمتع ٣٥١ ، والمعني ١٠٦ ، وشواهد المعني ٢٩٩/١ .

(٢) في الأصل : « فخفت » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « فخفت » وهو تحريف ، والضمير في « فخفف » يعود إلى الحرف .

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٢٧ ، والكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٢٤٠/١ ، وابن يعيش ١١٤/٢ ، والحزانة ٩٠/٤ . والطالبة : المقاب ، ولا كهذا : يريد الثقب ، يقول : لم أر . كنجان رهربه منها نجاء ، وهو مطلوب .

وقال آخر^(١) :

٥٠- يَا الْمَغِيرَةَ رَبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالذَّهَاءِ
أو في نادر كلام ، كما قرأ بعضهم : « إنها لحدسي الكبير^(٢) » ، فأنسقت الهمزة
تخفيفاً ، ولا يقاس عليه .

أما قوله تعالى : « لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي^(٣) » ، فقال فيه بعضهم : الأصل فيه :
لكن أنا ، ثم نقلت [فتحة] همزة « أنا » إلى النون قبلها فصار : لا كنا ،
فأدغم تخفيفاً ، وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر^(٤) :

٥١- أَلَا يَأْسِنَا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْجِمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
إن الأصل فيه : لله إنك ، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى ، وهذا
كلُّ متكلفٍ وشذوذ ، وإنما الألف في « لا كنا » إشباع ، وهو في الكلام
قليل ، و « لهنك » أصله : « لإنك » ، وأبدلت الهمزة هاءً ، كما قالوا :
هزحتُ الماشية وإياك في : أرحتُ الماشية وإياك .
الموضع الثاني : أن تكون للاستفهام ، وتدخل على الجمل الاسمية . والفعلية ،
كقولك : أزيدُ قائمٌ ؟ وأقام زيدٌ ؟ وتكون معادلةً لـ « أم » تارة ، وغير

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في مستدرک دیوانه ١٣٤ ، وأمالي الشجري

١٦/٢ ، والممتع ٦٢٠

(٢) المدثر ٣٥ ، قرأ العامة بألف القطع ، وروى جرير عن ابن كثير بحذف الهمزة ، انظر :

القرطبي ٦٨٧٦

(٣) الكهف ٣٨- وانظر أرجح الإعراب في القرطبي ٤٠٢١

(٤) لم أعتد على قائله ، وهو في ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وأمالي القالي ٢١٨/١ ،

وأمالي الزجاجي ٢٥٠ ، والمغرب ١٠٧/١ ، واللسان : « لهن » ، والمغني ٢٥ ، والخزانة ٢٣٩/٤ ..

والقلل : القم ، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت : المغرب ١٠٧/١

معادلة ، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام (١) إذا قلت : أقام زيد أم قعد :
 أي الفعلين فعل ؟ وإذا قلت : أزيد قام أم عمرو : أيها قام ؟ وإن كررت
 في / الفعل أو جمعت كان المعنى : أي الأفعال ، أو أيهم ، وسيزاد هذا بياناً ٢٢
 في فصل « أم » .

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى « أم » كما مثل أولاً ، قال الله تعالى : « أأنتم
 أشدُّ رهبةً » (٢) ، وقال : « أتقولون على الله ما لا تعلمون » (٣) .

ويجوز حذف هذه الهذرة إذا فهم المعنى ودل عليه قرينة الكلام ، كقولك :
 زيد قام أم عمرو ؟ تريد : أزيد ، قال الشاعر (٤) :

٥٢ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّ كُنْتُ دَارِيًّا

بَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أُمَّ بَثْمَانَ

أراد : أبسبع ، وقال آخر (٥) :

٥٣ - تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أُمُّ تَبْتَكِيرٍ

(١) قوله : « الكلام » غير واضح في الأصل .

(٢) الحشر ١٢ (٣) الأعراف ٢٨

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان ٢٦٦ :

فوالله ما أدري وإني لحاسب

وهو في الكتاب ٥٦٧/١ ، والأزمية ١٣٥ ، وأمالى الشجري ٣٣٥/٢ ، وابن يميث ١٥٤/٨

والمغني ٧ ، وابن عقيل ١٧١/٣ ، والحزانة ٤٤٧/٤

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وعجزه :

وَمَاذَا عَلَيْكَ بَأْسٌ تَنْتَظِرُ

وفي الأصل « الحمى » وهو تحريف عن « الحي » .

الموضع الثالث : أن تكون للإيجاب وتحقّق الكلام ، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » (١) ، والمعنى : ستجعل فيها ، ومنه قول الشاعر (٢) :

٥٤ - أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ
والمعنى : أنت خير من ركب المطايا . فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب ، والتحقيق على ما ذكرت لك ، وبه يحصل معنى المدح فاعله .

الموضع الرابع : أن تكون للتسوية ، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة ، إلا أن هذه تتقدمها التسوية كقولك : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمْتٌ أَمْ قَعْدَتٌ » ، و « أَرْضِيَتْ أُمَّ سَخَطَتْ » ، قال الله عز وجل : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » (٣) ، و « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا » (٤) ، وقال الشاعر : (٥)

٥٥ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةَ نَحْسٍ تُتَّقَى أَمْ بِأَسْعَدِ

الموضع الخامس : أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام ، كقولك : [أ] أنت رأيتني أقوم ، ومعناه : أقرر بك معرفتي (٦) ، والفرق بينه وبين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن (٧) يعلم ، أو يتوهم منه العلم ليُعلم والتقرير ممن يعلم لمن يعلم ليشيئة على فعله فيكون جزاءً ، أو يتحقّق أنه فعله عن قصد ، ومن الأول

(١) البقرة ٣٠

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، والمغني ١١ ، وابن يمشيد

١٢٣/٨ ، واللسان : (نقص) ، وشواهد المغني ٤٣ (٣) البقرة ٦ (٤) إبراهيم ٢١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٤٧/١

(٦) عبارة معرفة ، وقد أثبتنا صورتها . (٧) في الأصل : « فن » وهو تحريف .

قوله تعالى : «أنتَ قلتَ الناسِ اتخِذُونِي ، (١) و «ألمَ تُرَبِّكْ فِينَا وَلِيداً (٢) ،
و «ألسَ بربكم ، (٣) .

الموضع السادس : أن تكون للتويخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى ،
فن الأول قوله تعالى : «أذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ، (٤) ، ومن الثاني
قوله تعالى : «ألمَ تُرَبِّكْ فِينَا وَلِيداً ، (٥) ، وقول الشاعر : (٦)

٥٦ أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الدَّوْدَةُ وَالْإِخَاءُ

الموضع السابع : أن تكون للمضارعة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال
والاستقبال ، نحو أضرب وأخرج للتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وإنما
٢٣ قيل لها همزة مضارعةٍ / لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء ، أي
يشابهها ، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين :

إحداهما : أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، وذلك
أن الإبهام في الفعل هو احتمالُه الحالَ والاستقبالَ على السواء عند قومٍ ، وهو عند
قومٍ أظهرُ في الحال ، وعند قومٍ أظهرُ في الاستقبال ، وقومٌ ينكرون الحالَ
فيه ، ولكل طائفة حجة ، الكلام فيها يطول ، والصحيح احتمالُه الحالَ
والاستقبال ، هل على السواء أو على الاختلاف ؟ ، ليس هذا موضع تحقيقه ،
وتخصيصه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقريته تدلُّ على ذلك ، فإذا قلت :

(١) اللاندة ١١٦ (٢) الشعراء ١٨ (٣) الأعراف ١٧٢

(٤) الأحقاف ٢٠ ، وهذا على قراءة الحسن ونصر رأي العالية ، بهمزتين مخففتين ، انظر :

القرطبي ٦٠١٩ (٥) الشعراء ١٨

(٦) البيت للحطينة ، وهو في ديوانه ٩٨ ، ورواية صدره فيه :

أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونُ بَيْنِي

وهو في المعنى ٧٤٥ ، وابن عقيل ١٢٦/٢ ، والمع ١٣/٢

« يضربُ » ، احتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : « يضرب الآت » ، تخلّص للحال ، وإذا قلت : « يضرب غداً » ، تخلّص للاستقبال .

وأما إيهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه ، نحو : رجل وفرس وثوب وشبه ذلك ، وتخصّصه بالألف واللام والإضافة ، نحو : الرجل ورجلكم ، والغلام وغلّامكم ، هذه إحدى الجهتين .

وأما الجهة الأخرى : فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثل : « فاعل » في عدد الحروف والحركات والسكنات ، كضارب ويضرب ، فضارب من أربعة أحرف ويضرب مثله ، وأول ضارب متحرك وثانيه ساكن وثالثه متحرك ورابعه كذلك ، ويضربُ مثله أربعة أحرف في ذلك ، وهذه الجهة ضعيفة لا تستتبع في كل فعلٍ واسم ، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال ، والأولى مستتبّة فعليها المَعْوَلُ ، والذي صير الفعل له هو همزة المضارعة وسائر حروفها من الياء والتاء والنون ، وستذكر في مواضعها بحول الله .

الموضع الثامن : أن تكون للتعدي خاصة ، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نطبق به ، فنقدّر أن همزة فيه زائدة ، كقولك : « أقيتُ ما في يدي » ، وقال تعالى : « وألقِ ما في يمينك ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

٥٧ - فَأَلَقْتُ عَصَاهَا وَأَسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى
كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه : « أقيت ^(٣) ما في يميني » ، إلا أنه

(١) طه ٦٩

(٢) نسب في اللسان : « عصا » إلى معقر بن حمار ، أو عبد ربه السلمي ، أو سليم بن غامة ، وهو في القرطبي ١٤٧٤ ، وعجزه .

كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ

ر « استقر » في الأصل : « استقل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « لقي » وهو تحريف .

لم يُنطق به إلا بالهمزة ، وحكمتنا أن الهمزة زائدة لأنه من اللقاء ، فالأصل :
اللام والقاف والياء ، فعلنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزيادتها إلا تعدياً
الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحده للمفعول .

وهذه الهمزة تُعدي ما لا يتعدى إلى (١) واحداً نحو ما ذكر ، وما يتعدى إلى
واحد إلى اثنين ، نحو أَلْفَيْتُ زيداً قائماً ، ومنه (٢) :

٥٨- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً ٢٤

وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة كقولك : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً ومنه (٣) :

٥٩- أَنْبَيْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي

الموضع التاسع : أن تكون للنقل خاصة ، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من
الثلاثي إلى الرباعي ، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل ، فالهمزة
لا تقيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة ، وقد ينطق بثلاثيه وقد لا ينطق ، نحو :
أشكل الأمر ، فهذا لا ينطق بثلاثيه ، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه
أصول ، ووزن أشكل : أفعل ، فالهمزة زائدة للمجرد النقل ، وتقول : لاح
البرق والأح ، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة ، وهو غير متعدي ، وتدخل الهمزة
عليه فيبقى كذلك ، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصة .

(١) قوله « إلى » متعلق بالفعل الأول « تُعَدِّي » .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، والكتاب ١٦٩/١ ، وثعلب ١٢٣ ،

وأما الشجري ٣٨٣/١ ، واللسان : (عتب) ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يميث ٢٤٤/٩
وشواهد المغني ٩٣٣ ، والخزانة ٢٨٤/١ . والمتعجب : طالب العتبى وهو الرضا .

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٤ ، وعجزة :

وَالْكَفْرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

وهو في حاشية البحري ١١٠

وسواء كان الفعل غير متعدٍ كما ذكر^(١) أو متعدياً كقوله : وقفت الدابة وأوقفتها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته ، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً ، وبالهمزة كذلك ، فعلم أن الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة ، قال الله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده^(٢) » ، وقال الشاعر^(٣) :

٦٠ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِيلَ مَطِيئِهِمْ
 وقال آخر^(٤) :

٦١ - سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرٍ وَأَسْقَى
 نَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ
 فجمع بين اللغتين .

الموضع العاشر : أن تكون للتعدية والنقل معاً ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعياً يتعدى ، ويكون متعدياً إلى واحدٍ فيصير إلى اثنين ، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة ، وذلك نحو : قام زيد وأقمتُ زيدا ، وكرم زيد وأكرمته ، وعطى زيد الكأس وأعطيتها عمرا ، وعلمت زيداً منطلقاً وأعلمت عمراً زيدا منطلقاً ، قال الله تعالى : « وأترفناهم في الحياة الدنيا^(٥) » ، والأصل : ترفوا ، و« فأتبعنا بعضهم بعضاً^(٦) »

(١) العبارة في الأصل محرفة « غير متعدياً ما ذكر » . (٢) الإسراء ١

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

ورواية « سريت » فيه : « مطوت » وهو في الكتاب ٤٨٩/١ ، ومعاني القرآن ١/١٣٣ ،

واللسان : (مطا) ، وابن يميث ٧٩/٥ ، والمغني ١٣٦ ، والأشعري ٤٢٠ ، وشواهد المغني ٣٧٤

(٤) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٩٣ ، ورواية « بكر » فيه « مجد » ، ونوادر أبي زيد

٢١٣ ، واللسان « مجد » . (٥) المؤمنون ٣٣ (٦) المؤمنون ٤٤

والأصل تبع بعضهم بعضاً ، وعليه : « فن تبع هداي ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

٦٢ فَأَتَّبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْحَالَ دُونَهُمْ
غَوَارِبُ رَمْلِ ذِي الْأَلَاءِ وَشِبْرُقِ

وقال آخر ^(٣) :

٦٣ فَأَتَّبَعْتُهُمْ فَيَلْقَا كَالسَّرَا
بِجَاوَاءِ تُتْبِعُ شُخْبًا تَعُولَا

فجمع بينها .

واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها ، ويجري

مجراها التضعيف ، وذلك أنك تقول : قام زيدٌ ، فلا يتعدى ثم تقول : أمت

زيداً ، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر ، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى

سقطت الهمزة ، فتقول : تمت بزيدٍ ، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت / ٢٥

الهمزة ، فتقول : قومت زيداً .

وقد يخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصة نحو : كَسَّرْتُ الْإِقَاءَ

وَدَقَّقْتُ الْحَبَّ ، كما تخرج الهمزة إلى معانٍ آخر ، وكذلك الباء ، وستذكر

بحول الله .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للنداء كـ « يا » وتستعمل في نداء

القريب المصغي إليك ، وتمتدُّ إذا بعد ، فتقول : أزيد ، وأعمرو ، وأخالد ، قال

الشاعر ^(٤) :

(١) البقرة ٣٨

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٩ . وطرفي : عيني ، غوارب الرمل : أوائله ،
الآلاء : شجر ، وكذلك الشبرق .

(٣) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٠١ . والفيلق : الكتبية ، وشهها بالسراب للون الحديد ،
جأراء : علاها لون الصدا والحديد ، اشخب : خروج اللبن من ضرع الناقة .

(٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، والمعني ٤٩/٣ ، ومعجم
البلدان : (شعبي) ، والأشعوني ٤٦٢ ، والحزاة ١٨٣/٢ . وشعبي : اسم مكان .

٦٤- أَعْبَدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَا أَبَا
وقال آخر (١) :

٦٥- أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ
و (٢) :

٦٦- أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
وقال آخر (٣) :

٦٧- أَزْهِيرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَفْتُ بِهِيْضَلٍ
وهي أقل استعمالاً من « يا » لأنها لا تستعمل إلا في القريب المصغي إليك ، و « يا »
تستعمل في القريب والبعيد ، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مداً ، ولذلك لا
تحذف كما تحذف « يا » لأنها لا دلالة لحذفها على قرب ، بخلاف « يا » فإنها مستعملة لما
حذفت أو ظهرت ، فاعلم .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٢٤ ، ورواية فيه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا كَنَانًا وَمِيضَهُ كَلْمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِييٍّ مُكَلَّلٍ
وهو في الكتاب ٢/٢٥٢ ، والخصائص ١/٦٩ ، وأما الشجري ٢/٨٨ ، والإنصاف
٦٨٤ ، وابن يمش ٩/٨٩ ، واللسان : (مكلل) . وأحار : يريد : أحارث ، والوميض :
اللمع ، والحبي : السحاب ، والمككل : التراكب بعضه فوق بعض ، شبه انتشار البرق بحركة اليدين .
(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، وعجزه :

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٢/٨٩ ، والأزمية ٢٧٤ ، ورواية
« مرس » فيه : « لجب » ، وأما الشجري ٢/٤ ، ومسألة وب البطليوسي ٢ ، والمغرب ١/٢٠٠ ،
والإنصاف ٢٨٥ ، والمتن ٢٢٧ ، وابن يمش ٨/٣١ . القدال : ما بين الأذنين والقفا ، والميضل :
الجماعة يُغزى بهم ، مرس : ذو مِرَاسَة وشدة .

الموضع الثاني عشر : أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورةً وممدودةً نحو قولهم : الله لأدعلن وآله لأفعلن ، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها ، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره ، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغالبٌ ، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها ، اذ هي في القسم وفي غيره ، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنّ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أم الباء ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لاغير

الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار في أول الكلمة ، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه ، فتقول في نحو جاء زيد : أزيدنيه ، ورأيت زيدا : أزيدنيه ، ومررت بزيدا : أزيدنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المعرب لأن النون من « نيه » هو التوین ، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار ، والهاء لبيان المد والوقف .

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم : « إن » ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار ، ويلحق الهاء للوقف ، فيقول : أزيدنيه ، وأزيدنيه ، والياء بعد النون في الحالين لبيان الإنكار مع الهمزة فاعلم .

★ ★ ★

القسم التي هي بدل من أصل (١) .

اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمٌ بدلٌ من ألفٍ ، وقسمٌ بدلٌ من واو ، وقسمٌ بدلٌ من ياء .

فالقسم التي هي بدل من ألف لها في كلام العرب خمسة مواضع :
الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف التانيث (٢) وهي المقصورة ولا يكون

(١) انظر : سر الصناعة ١/٨٢ ، والممتع ٣٢٠

(٢) في الأصل : « من هاء » ، وهو ٣٥٠ .

٢٦ ذلك إلا / في الوقف خاصة ، فتقول في رأيت سلمى وحبلى وضيبي (١) : سلماً وحبلاً وضيأ ، حكى ذلك سيويه عن العرب (٢) . وهل يقاس على ذلك أولاً ؟
الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من الألف الميمنة للتأنيث في الضائر المتقدمة في فصل الألف ، وذلك أيضاً في الوقف خاصة ، وهو موقوف أيضاً على السماع لشذوذه ، وذلك أن من العرب من يقول في « هو يضربها ، إذا وقف : يضربها ، فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى ، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي نحن بسبيله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من الألف المبذلة من التنوين نحو : رأيت فرساً ، وحكى سيويه عن العرب : رأيت رجلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً إلا في الوقف خاصة وهو قليل أيضاً .

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إنَّ همزة فيها بدل من ألفٍ ، ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة همزة ، والمطرود الكثير هو الأصل دون القليل ، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويَطْرَحُ ، وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله ، لكن ذلك لقيام الدليل على القلة والطرْحِ ، فاعلمه .

الموضع الرابع (٣) : أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياساً ، وذلك في نحو : حمراء وصفراء وخُنْفُساء ، وشبه ذلك . وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهاها بما فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدةً ، إلا أنهم أرادوا أن

(١) قسمة ضيبي : ناقصة . (٢) انظر : الكتاب ٣٤٢/٢

(٣) انظر : سر الصناعة ٩٤ ، المتع ٣٢٩

يبنوها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة ، فزادوا ألفاً أخرى ، فاجتمعتا ساكتين فحركت الثانية منها لأنها المقصورة في الدلالة على التأنيث ، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتي في « صِرْبَال » و « زِلْزَال » ، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربةً جرت الهمزة بوجوه الإعراب ، اذ هي مقطع جارٍ كاتر حروف الصحة .

ولا يجوز أن يدعى أن الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل ، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع : صحراوات ، وفي النسب : صحراويّ ، فلا كانت الهمزة أصلاً لبقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من « قُرَاء » لانك تقول : قرأت وأقرأ ومقرئ وشبه ذلك ، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب ما فيها أو زيادته من دلائل التصريف .

وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الاسماء مفرداً / نحو : صحراء ، ومصدرأ ٣٧ نحو : السراء والضرراء ، وصفةً نحو : امرأة خنساء^(١) وديمة^(٢) هطلاء ، وامم جمع نحو القصباء^(٣) والحلفاء^(٤) ، وتلحق ما هو على بناء فَعْلَاءَ نحو : ناقة عشراء^(٥) ، وامرأة ثفتساء ، وعلى فِعْلَاءَ كسيرا^(٦) ، وهو في المزيد على الثلاثة : فِعْلِيَاءَ ككبرياء ، وفَاعِلَاءَ كقاصعاء^(٧) ، وفَاعُولَاءَ كعاشوراء ، وفَعَالَاءَ كبراكاء^(٨) ، وفَعُولَاءَ كبروكاء^(٩) ، وفَعْلَلَاءَ كعقرباء ، وفَعْلَلَاءَ كخنفساء ، وفِعْلَلَاءَ كزِمَكَاءَ^(١٠) الطائر ، وفَعْلَلِيَاءَ كزكرياء ، وكل هذه مفردات .

-
- (١) الخنساء : تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة .
(٢) الديمة : المطر الكثير . (٣) القصباء : القصب .
(٤) الحلفاء : بت ، وانظر في أبيية ألف التأنيث المدردة : الأشونى ٦٥١
(٥) العشراء : ما مضى على حملها عشرة أشهر . (٦) سيرا : بت .
(٧) القاصعاء : ثم حجر الضب . (٨) البراكاء : ساحة الحرب .
(٩) البروكاء : ساحة الحرب أيضاً . (١٠) الزمكى : منبت ذنب الطائر .

وتلحق الجمع على أفعلاء كانباء ، وعلى فَعَلَاء كعلماء .

الموضع الخامس : أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التأنيث ، كما كان ذلك في المقصورة ، وذلك في نحو عِلْبَاء (١) وقرَفَاء (٢) الملحقين بِسِرْدَاح (٣) وِفْسَطَاط (٤) ، والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التأنيث. سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا مجرد التأنيث ، وهي هاهنا مجرد الإلحاق ، إلا أنها مشبهة لها في الزيادة ، وهو مصروف لاغير ، لأنه مذكر بخلاف مَعزَى وَعَلَقَى (٥) ، فإنها مؤنثان ، فلذلك منعناهما (٦) وأمثالهما الصرف ، فاعلمه .

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع ، فمن ماجاء منه : الخاتم في الخاتم ، والعالم في العالم ، وهي لغة العجّاج قال (٧) :

٦٨ - فَخِندِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

وقرأ بعضهم : « عليهم ولا الضالين » (٨) ، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين. هي ومابعدا (٩) ، و « ولا جان » (١٠) ،

-
- (١) العلباء : عصب عنق البعير . (٢) القرقة : قشر شجر طيب الرائحة .
(٣) السرداح : الناقة الطويلة . (٤) انفسطاط : مدينة مصر ، وبيت من شعر .
(٥) العلقى : ضرب من الشجر . (٦) في الأصل « منعاما » وهو تحريف .
(٧) الديوان ١٦٠ ، رقبته :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى

وهو في سر الصناعة ١٠١/١ ، واللسان : علم والمتع ٣٢٤ ، وابن يعيش ١٣/١٠

(٨) الفاتحة ٦ . ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السخيتاني .

(٩) أي الألف واللام التي بعدها ، قال ابن جني : « وذلك أنه فكره اجتماع الساكنين : الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائها فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة .. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة ، انظر : سر الصناعة ٨٢ (١٠) الرحمن ٤٠ ، ونسبها في سر الصناعة ٨٣ إلى عمرو بن عبيد .

كذلك ، وعليه قوله : (١)

٦٩ - حَتَّى أَيْبَاضَ مَلْبِيئُهُ

وقول الآخر : (٢)

٧٠ - وَأَمَّا بِيضُهَا فَادَّهَأَمَتْ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين ، وأقل من الأول قوله : (٣)

٧١ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أراد : « فشر ، و « تشاء » فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك ، وأبقى بعضها دلالة على المراد ، وجعل الألف للوقف والإطلاق ، ثم همزها ليم وزن البيت وهو نادر جداً ، وكل (٤) ذلك موقوف على السامع فاعرفه .

والقسم التي هي بدل من واو لها موضع واحد : أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع (٥) ، نحو : « حلائب » جمع حاوية ، « وركائب » جمع

(١) البيت ل : دكين كما في سر الصناعة ٨٣ رقمه :

رَاكِدَةٌ مِخْلَاتُهُ وَمَحْلَبُهُ وَجُلُهُ حَتَّى أَيْبَاضَ مَلْبِيئِهِ

وهو في الخصائص ١٤٨/٣ ، والمتع ٣٢١ ، والمليب : موضع اللبة وهي وسط الصدر .

(٢) البيت ل : كثير ، وهو في الديوان ١١٣ ، ورقمه :

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بِيَاضًا وَأَمَّا بِيضُهَا فَادَّهَأَمَتْ

وهو في سر الصناعة ٨٤ ، والخصائص ١٤٨/٣ ، وابن يعيش ١٢/١٠ ، والمتع ٣٢٢ .

رادهامت : اسودت ، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبد العزيز بن مروان .

(٣) لم أهد إلى قائله ، و « فأا » في الأصل : « فا » وهي رواية ثانية ، ولكن يبدو من

تعليق المؤلف أنه يريد ما أثبتناه ، وهي رواية سر الصناعة ٩٤ ، والبيت في اللسان : (تا) ، والبحر

الحيط ٣٥/١ ، والدرر ٢٣٦/٢

(٤) في الأصل : « وكان » وهو تحريف . (٥) انظر المتع ٣٤٠

ركوبة ، وكان الأصل : « حلاوب » و « ركلوب » إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك^(١) ، فأبدلت همزة ، لأن الهمزة تقبل الحركة ولزمت ذلك .

٢٨ والقسم التي هي بدل من الياء لها أيضاً موضع واحد : أن تكون / أيضاً بدلاً منها ، وذلك في « فعيلة » إذا جمع على « فعائل » ، نحو : كتيبة وكتائب وصحيفة وصحائف ، وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال : كتياب وصحايف ، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزة كما فعل بالواو في الموضع قبل ، ولزمت كالزومها .

* * *

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام : أجل ، ومع الذال : إذ ، ومع الذال والألف : إذا ، ومع الذال والنون : إذن ، ومع اللام : آل ، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف : الأ ، ومكسورة : إلى ، ومشددة مفتوحة : ألا ، ومكسورة : إلا ، ومع الميم : أم ، ومع الميم والألف : أما ، ومع الميم مشددة والألف : أمماً ، ومكسورة : إمماً ، ومع النون خفيفة مكسورة : إن ، ومفتوحة : أن ، ومشددة مكسورة : إن ، ومشددة مفتوحة : أن ، ومع الألف في باب الفصل : أنا ، ومع التاء أنت ، ومع التاء والميم : أنتم ، ومع الميم والألف : أنتما ، ومع النون المشددة : أنتن ، ومع الواو : أو ، ومع الياء مفتوحة : أي ، ومكسورة : إي ، ومع الألف مخففة مفتوحة : أيا ، ومكسورة مشددة : إيا .

فجملتها سبعة وعشرون حرفاً ، ونحن نذكر مواضع كل واحد منها باباً باباً بحول الله .

(١) في الأصل « متحرك » والتصويب من المتع ٣٤٠ حيث إنه يتقل عنه حرفياً .

باب أَجَلٌ^(١)

أعلم أن لـ « أَجَلٌ » في الكلام موضعاً واحداً ، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر^(٢) ، فتقول لمن قال : هل قام زيدٌ ؟ أَجَلٌ ، ولن قال خرج عمرو : أَجَلٌ .

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب ، قال الشاعر^(٣) :

٧٣ـ لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتُ

لَكَ النَّفْسُ وَأَحْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلِ

أَجَلٌ لا ، ولكنْ أَنْتَ أَشَامٌ مَنْ مَشَى وَأَثْقَلُ مِنْ صَمَاءِ ذَاتِ صَلِيلِ
ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي^(٤) ، ولكن معناها معنى « نعم » ، وستذكر في بابها بحول الله .

باب إِذٌ^(٥)

إعلم أن « إِذٌ » تكون حرفاً عند سيبويه ، رحمه الله ، في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران « ما » بها^(٦) ، وكأن « ما » اللازمة لها عوض من إضافتها في أصلها ، إذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبدأً إلى الجملة ،

(١) انظر في (أجل) : الجنى ١٤٣ ، والمغني ١٥ ، الجمع ٧١/٢

(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أجسن من نعم ، و« نعم » في الاستفهام أحسن منها ،

انظر : الجنى ١٤٤

(٣) البيهقي لم أهد إلى قائلها ، وهما في النصف ٨٢/١ ، وأما القالي ١٦٤/٢ ، وفيه

« الأم » عوضاً من « أشام » ، والجنى ١٤٣ ، واللسان : (سج) ، والمتع ١٩٧

(٤) نقل صاحب الجنى ١٤٣ والمغني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف منسوباً إليه .

(٥) انظر في « إذ » المقتضب ١٧٧/٣ ، الأضداد للأبناري ١١٨ ، الجنى ٧٢ ، ابن يعيش

٩٥/٤ ، المغني ٨٤ ، الجمع ٢٠٤/١ (٦) انظر الكتاب ٥٠٥/١

والتنوين [هو] المعوض منها ، نحو : جئت إذ قام زيد و « يومئذ يصدر »
الناس أشناتاً (١) .

وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً ، إذ هي متوغلة في البناء ، لا تخرج
٢٩ عنه أصلاً ، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها ، ولكن حكم باسميتها /
لأنها في معنى « حين » . وتكون معمولة كسائر الظروف ، فإذا صرفنا إلى الشرط
والجزاء قلنا : إذا قم أقم ، وإذا جئت فاضرب زيدا ، قال الشاعر (٢) :

٧٣ إذ ما أتيت على الرسول فقل له حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
فجزمنا بها متصلة بـ « ما » الأفعال المضارعة ، وحكمنا على الماضية أنها
في موضع جزم ، وكان حكمها في ذلك حكم « إن » الشرطية ، فقوي حكمها
في الحرفية ببنائها المذكور وبكونها على حرفين ، وبطلبها الفعل باختصاصها به
وتأثيرها فيه ، وهذه خاصية الحروف . فلذلك جعلها سيويه في الحرفية كـ « إن »
المتفق على حرفيتها ، وغير سيويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء (٣) ،
وبضمنها معنى « إن » كما يفعل بـ « متى » و « أين » ونحوهما من الظروف
في الجزاء .

والصحيح مذهب سيويه لحواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها
كما دخل في غير باب الجزاء فاعلمه (٤) .

(١) الزلزلة ٦

(٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢ ، والكتاب ٥٠٥/١ ، والخصائص ١٣١/١ ،
والسكامل ٢٤٩ ، ومنازل الحروف ٦١ ، وابن يعيش ٦/٧ ، والجزاة ٦٣٦/٣

(٣) ذهب المبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأن مدلولها من لزمان صار
مستقبلاً ، انظر : الجني ٧٥

(٤) لم يذكر المؤلف معاني أخرى لـ : إذ كالتعليل والمفاجأة والزيادة .

باب إذا^(١)

اعلم أن « إذا » تكون حرفاً في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للمفاجأة ، كقولك : « خرجت فإذا الأسدُ خارجٌ » ، و « خرجت فإذا الأسدُ خارجاً » ، فإذا قلت : « خرجت فإذا الأسدُ خارج » ، فالأسد مبتدأ ، و « خارج » خبره ، وإذا قلت : « خارجاً » فانتصابه على الحال والخبر محذوف ، لدلالة المفاجأة عليه ، كأنك قلت : ما* أو لاقٍ ونحوهما .

وإذا قلت : « فإذا زيدٌ » ولم تذكر خبراً ولا حالاً ، فالخبر أيضاً محذوف للدلالة كما تقدم ، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدل^(٢) على اللقاء فجأة ، قال الله تعالى : « إن كانت إلا صيحةً واحدةً فإذا هم خامدون^(٣) » و « أولم يرَ الإنسانُ أنا خلقناه من نطفةٍ فإذا هو خصيم مبين^(٤) » .

وزعم بعضهم أن « إذا » في هذا الموضع تنوب مناب « بالخطرة » وذلك إذا يذكر خبر ، فإذا قلت : « فإذا الأسد » فالتقدير عنده : فبالخطرة الأسد ، فتكون « إذا » على هذا عنده ظرفاً مكانياً .

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى « فاجأني » فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها ، لأنها في موضع فعل ، وكلا القولين فاسدٌ .

أما جعلها ظرفاً بمعنى « بالخطرة » ففاسد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم « بالخطرة » وتأخيرها ، ولزوم تقديم « إذا » في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد .

(١) انظر في « إذا » : المقتضب ٥٥/٢ ، الأضداد للأنباري ١١٨ ، الأزمية ٢١١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، الجنى ١٤٧ ، المعنى ٩٢ ، المعجم ٢٠٦/١

(٢) في الأصل : « تدل » وهو تصحيف . (٣) يس ٢٩ (٤) ينس ٧٧

ووجه آخر أنه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير
٣٠ المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة / هنا تم بها .

وأما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين :

أحدهما : أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى : « فإذا هو خصيم مبين ^(١) » ،
فلا يصح هنا أن تقدر : ففاجأني [هو] خصيم مبين ، كما لا يصح « قام زيد
قام » فهذا وجه .

والوجه الآخر : أن « إذا » حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل
ومفعول ، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول ، فاعرفه .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً للشرط كالفاء ، إلا أنها لا تدخل [إلا] :
على جملة اسمية غير طلية ، بخلاف الفاء كقولك : « إن تقم إذا عبد الله منطلق » ،
قال الله تعالى : « وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ^(٢) » ،
فحلت « إذا » محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى : « وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ
بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ^(٣) » .

باب إِذَنْ ^(٤)

اعلم أن سيبويه - رحمه الله - جعل معنى « إذن » الجواب والجزاء ، ويظهر
من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً ^(٥) ، وهذا فهم أكثر
للتحويين منه ، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزء في موضع وجواب في موضع ،
كما فهم من ^(٦) قوله : « وأما نَعَمٌ فَعِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ » ، قال : وإنما عِدَّة في موضع

(١) يس ٧٧ (٢) الروم ٣٦ (٣) الشورى ٤٨

(٤) انظر في إذن : الكتاب ٤٨١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، ابن يعيش ١٢/٩ ، الجنى ١٤٤

المننى ١٥ ، الهمع ٦/٢

(٥) انظر : الكتاب ٤٨١/١ (٦) في الأصل : « في » وهو تحريف .

وتصديق في موضع ، على ما يذكر في بابها ، وإلا أبا علي الشلوين^(١) من المتأخرين فإنه فهم أنها : جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإذا قال القائل : أزورك ، وقال له الجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن ترزني أكرمك .

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيويه ، لأن لم ينص على أنها معاً في موضع واحد ، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين^(٢) » ، فإذا هنا جواب لا جزاء ، لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه ، وكذلك إذا قال القائل : « أكرمك » فتقول له : « إذن أظنك صادقاً » ، فهذا جواب لا جزاء معه ، ويقال : أكرمك ، فتقول : إذن أزورك ، فهذا جواب وجزاء ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء .

فأما قوله^(٣) :

٧٤- أَزْجُرُ حِمَارَكَ لِأَيَّرَعَ بَرَّ وَصَيَّنَا إِذْنَ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

فهو على تقدير كلام تكون « إذن » جوابه ، كأنه قيل : « لا يُرَدُّ » ، فقال في الجواب : « إذن يُرَدُّ » .

وزعم أبو علي الشلوين أن المعنى في الآية^(٤) : إن كنت فعلت الفعلة - وأنا

(١) عمر بن محمد ، كان إمام عصره في العربية ، له « التوطئة » و « شرح الجزولية » توفي سنة ٦٤٥ ، انظر : البنية ٣٠٢/٢
 (٢) الشعراء ٢٠ ، والآية قبلها : « وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين قال . . »
 (٣) البيت لعبد الله بن عتبة الضبي كما في الفضليات ٣٨٣ ، وهو في الأصمعيات ٢٢٨ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، والحامسة ٢٢٩/١ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، واللسان : « كرب » ، والخزانة ٥٧٦/٣ . والمكروب : الشديد القتل ، وقوله « العير » وردت في الأصل : « العمر » وهي محرفة .
 (٤) إشارة إلى قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » .

٣١ كافر كما زعمت - فعلتها / وأنا من الضالين ، ولم يثبت في ذلك لنفسه ككفرا
ولا إيمانا في (١) هذا الفهم ، والأول أظهر .

فإذا ثبت هذا فـ « إذن » تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره ،
على حسب الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية ، فإذا دخلت على الجمل
الاسمية لم تؤثر فيها ، كقولك : إذن أنا أكرمك ، وكذلك إذا دخلت على
الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال ، نحو قولك : إذن أكرمك زيد ، وإذن
أضربُ عمراً ، وإذن لا تقم ، وإذن يقوم زيد الآن .

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا ، فإن
تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها ، فإن لم يتقدمها شيء عملت في
الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك : إذن أكرمك ومنه قوله : « إذن
يُرَدُّ » المتقدم في البيت (٢) .

وحكى عيسى بن عمر أنها قلغى مع التقدم (٣) ، وذلك شاذ لا يعتبر . وسواء
وليت الفعل المذكور أو فصل بينها وبينه بقسم ، كقولك : « إذن والله
أكرمك » ، أو ظرف أو مجرور ، كقولك : « إذن يوم الجمعة أكرمك » ،
« إذن بسبب همرو أحسن إليك » ، وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر لأن
القسم معناه التوكيد ، ولأن الظرف والمجرور يجوز بها الفصل لكثرة استعمالها

(١) في الأصل : « وفي » ، والوار مقحمة .

(٢) إشارة إلى البيت المذكور قبلاً :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(٣) ونسب صاحب الجنى هذا القول إلى سيدييه بالإضافة إلى عيسى بن عمر ١٢٥ . وعيسى

ابن عمر من أوائل النحاة ، تلميذ ابن أبي إسحق ، صنف الجامع والإكمال ، توفي سنة ١٤٩

انظر : السيرافي ٢٥ ، النزعة ٢١ ، البنية ٢/٢٣٧

واتساع العرب فيها في غير موضع بوقوعها صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك .

وإذ يُفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال (١) :

٧٥- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقال آخر (٢) :

٧٦- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فأولى الفصلُ بها بين العامل (٣) والمعمول .

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً ، إذ الحرف لا يفصل (٤) بينه وبين معموله ، إلا إذا أشبه الفعل كـ « إن » وأخوانها لأنها أيضاً مشبهة بـ « ظننت » في التقديم والتوسط والتأخير والاعتدال عليها مرةً وعلى ما هو معمولها أخرى ، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً ، وتلك فعل ، فاعلمه .

(١) 'نسب في الكتاب ١٧٩/١ إلى أبي حنيفة النميري ، وهو في الخصائص ٤٠٥/٢ ، وأمالي الشجري ٢٥٠/٢ ، واللسان : « عجم » ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، وابن عقيل ٦٢/٣ ، والأشعرى ٣٢٨ ، والعيني ٤٧٠/٣ . يصف الديار فيشبهها بالكتاب ، ويزيل : يفرق ما بينها .

(٢) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ٢٨٠/٢ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وكتاب اللامات ١٠٩ ، وفيه « أنقاض » عوضاً من « أصوات » ، وسر الصناعة ١١ ، والإنصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والحزائنة ١٠٨/٤ . والايغال : الابداد ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأراخر : ج آخره الرجل ، وهي العود الذي يستند إليه الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه للرحال ، وأصل الكلام : كان أصوات أراخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا .

(٣) قوله : « العامل » غير واضح في الاصل .

(٤) قوله : « لا يفصل » غير واضح في الأصل .

فإن تقدم «إذن» ، المذكورة شيء فلا يخلو أن يكون يطب ما بعدها كالشرط والقسم والابتداء وما يدخل عليه ، أو حرف العطف أو غير ذلك .

فإن كان شيء ما ذكرنا ألغيت لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها ، من ذلك نحو قولك / في الشرط : «إن قام زيد إذن اكرمك» ، فتجزم «أكرم» ، لأنه جواب الشرط ، ولا تأثير لـ «إذن» ، وتقول في القسم : « والله إذن لأكرمك ولأكرمك» فلا تعمل «إذن» لان ما بعدها جواب القسم ، وعليه قوله (١) :

٧٧- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها
ف « لا أقيلها » جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على « إن » في أول البيت .

وتقول في المبتدأ : « [زيد] إذن يكرمك » ف « يكرمك » مرفوع لانه خبر عن « زيد » ، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من « كان » أو « إن » وشبهها ، كقولك : « كان زيد إذن يكرمك » و « إن زيدا إذن يكرمك » و « ظننت زيدا إذن يكرمك » ، لان المفعول الثاني في باب « ظننت » حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الاصل فهو كخبر « كان » و « إن » ، فأما قوله (٢) :

٧٨- لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٧٨/٢ ، والكتاب ٨٢/١ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، والمغني ١٥ ، والأشعري ٥٥٤ ، وشواهد المغني ٦٣ ، والخزانة ٥٨٠/٣ . لا أقيلها : لا أتركها تفوتني .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان : « شطير » ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والجنى ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، والمغني ١٦ ، وشواهد المغني ٧٠ ، والخزانة ٥٧/٣ . والشطير : الغريب .

فنصب « أهلك » و « أطير » لأن الاعتماد على « اذن » ، وخبر « إن محذوف .
للدلالة عليه ، كأنه قال : إني أتلف ، وفسره بقوله : « اذن أهلك » ، وحذف
خبر « إن » ، قد سمع ، وسيأتي بيانه في بابها .

فإن دخل عليها حروف العطف فلا يخار أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف .
أو الاستئناف ، فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على « اذن » فعلت ، ويكون
الحرف حرف ابتداء نحو قولك : « أنا أكرمك وإذن أحسن إليك » ، وكان
الجملة الأولى لم تذكر .

وإن أريد العطف^(١) جاز في « اذن » وجهان : العمل مراعاةً للاعتماد عليها ،
وعدمه بالرفع^(٢) فيما بعدها اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم
والجواب ، قال الله تعالى : « وإذن لا يلبثوا خلافتك إلا قليلاً^(٣) » ، قرئ .
بأثبات النون في يلبثون على ترك العمل وحذفها على العمل .

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها ، ووضعها مع ما بعدها في
الموضع عارض لوصف أو غيره ، كقولك : « جاء زيد إذن يكرمك » ف « إذن .
يكرمك » جملة في موضع الحال .

فإن تأخرت عن الفعل المذكور ألغيت لا غير ، لأنها لاعتماداً عليها مع كونها
حرفاً ، بخلاف « ظننت » مع معمولها لأنها فعل قوي .

واعلم أن « اذن » اختلف في صورة كتبها : فذهب أبي العباس المبرد^(٤) .

(١) انظر هذه المسألة في : المنني ١٧ (٢) في الأصل « والرفع » .

(٣) الإسراء ٧٦ ، وقرأ أبي محذوف النون ، انظر البحر المحيط ٦٦/٦

(٤) محمد بن يزيد ، من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرّمي والمازني ، له الكامل والمقتضب .
توفي سنة ٢٨٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧٢ ، النزهة ٢١٧ ، البغية ١/٢٦٩

أنها تكتب بالنون في حالتى الوصل والوقف ^(١) ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين ^(٢) ، ومذهب الفراء أنها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل ٣٣ كتبت بالألف /

فعلته من كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف ، ونونها أصلية فهي ك: أن وعن ولن .

وعائته من كتبها بالألف في الحالتين شبيهاً بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها ، فصارت كالتنوين في مثل « دماً » و « بدأ » في حال النصب .

وعائته من فرّق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ « عن » و « أن » كونها غير عاملة فتكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ « دماً » و « بدأ » .

والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها] ^{١٣} ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل : شبيهاً في الوصل بـ « عن » و « لن » و « أن » ، فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلها ، فالجواب : أن « لن » و « أن » و « عن » تخالف « إذن » من وجهين :

(١) نسب صاحب الجنى إلى المبرد قوله ١٤٦ : أشبهي كوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل « أن » ولن » ولا يدخل التنوين في الحروف .

(٢) قال صاحب الجنى ١٤٦ : « نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كانت يرى الوقف بالنون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف » . وقال صاحب المعنى ١٦ : « والمازني والمبرد بالنون » .

(٣) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً ، وما بين معقوفين لم يرد في نقله .

أحدهما : ما ذكرنا من أن « إذن » تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم .
و « أن ولن وعن » لا تشبهها في ذلك .

والآخر : أن « لن وأن وعن » لا تكون الاعاملة في معمرها فهي معه (١)
كشيء واحد وقفت أو وصلت ، و « إذن » إذا وقفت عليها قد تكون غير
عاملة ، إذ العمل لا يلزم فيها فصح لك ما ذكرت .

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها ، إذا كان منصوباً بـ « يم » هو ؟ فقال
الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة (٢) : أنه ينتصب بإضمار « أن » بعدها .

وذهب سيديبه وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها .

وكان « من » نصب بإضمار « أن » قاسها على حتى وكى ولامها ولام الجود ،
ولا يصح القياس على ذلك ، لأن حتى وكى ولامها ولام الجود إنما تنصب [بإضمار]
« أن » لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت « أن » مع بعضها في بعض
المواضع على ما يبيِّن بعد ، ولما كانت « إذن » لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ
به ولا مقدّر ، ولا يصح إظهار « أن » بعدها في موضع من المواضع لم يجوز
القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر .

ومن الكوفيين (٣) من زعم أن « إذن » مركبة من « إذ » الظرفية و « أن »
فعلي هذا يكون نصب ما بعدها بـ « أن » المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها
بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبها تركيباً واحداً / ، وهذا فاسد من وجبهين : ٣٤

(١) في الأصل : « معاً » وهو تحريف .

(٢) معمر بن المثنى ، من أوائل علماء اللغة والغريب والأنساب ، توفي سنة ٢٠٩ ، انظر :

أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٢ ، النزعة : ١٠٤ ، البنية ٢/٢٩٤

(٣) نسبة في الجنى إلى الخليل في أحد أقواله : ١٤٥

أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل تقاطع .

والثاني : أنها لو كانت مركبة من « إذ » و « أن » لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب .

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها ، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول وابتعاد الكلام عليها ، وإنما لم تعمل لأنّ الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه ، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو الزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك ، فاعلمه .

باب أل^(١)

اعلم أن هذه اللفظة هي التي يسمونها^(٢) النخويون الألف واللام وهما اللتان للتعريف ، وكلمهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلا الخليل وحده ، فإنه يزعم أنها حرف واحد يجملته بسيط ، ولذلك كان يسميه « أل » كقده .
واستدل على ذلك بقطع الهمزة بعدها في قولهم : يا الله ، وبالوقف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر^(٣) :

٧٩ - عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده :

(١) انظر في « أل » : الجنى ٧٥ ، المغني ٤٩ ، الأشموني ٨٢

(٢) كذا في الأصل على اللغة القليلة .

(٣) تقدم الشاهد برقم ٤٧ .

..... الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ جِلًّا^(١)

وبالوقف عليها في نصف البيت ، كقوله^(٢) :

٨٠- يَا خَلِيلِي أَخْبِيرَا وَاسْتَخْبِيرَا الْـ منزلَ الدَّارِسَ عَن حَيِّ جِلَالِـ

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ الْـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِـ

وبأن اللام لا تنفصل عن الهمزة ولا تنفصل الهمزة عنها كالكاف من « قد » مع الدال منها وبقطعها في الابتداء ، وسقوطها في الدَّرَجِ عنده لكثرة الاستعمال .

والصحيح أنها لام التعريف ، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل ، فتقول : بالرجل ، ومن الرجل ، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدَّرَجِ ، ولم يوجد ذلك ، فليست كقراءة من قرأ « حَلْدَى الْكُبْرَى »^(٣) ، لشذوذها ، وقد تقدم لم فتحت مع اللام المذكورة .

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه ، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم « اللهم » ، ودخول حرف / النداء عليه مع الألف واللام وغير ذلك مما ذكرناه ٣٥ من الخواص في كتاب « النَّحْوِيَّةُ فِي الْبَسْمَلَةِ وَالتَّحْلِيلِيَّةُ » .

(١) فصل صاحب كتاب اللامات منذهب الخليل ، فقال ص ١٨ : « أراد أن يقول : « ألقنا بالشحم » فلم استقم له القافية ، فأتى باللام ، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت فقال : الشحم ، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة » وانظر رد الزجاجي على الخليل ١٨ ، والمنصف ١/٦٥

(٢) البيتان لمبيد بن الأبرص ، ومما في ديوانه ٢٠ ، والخصائص ٢/٢٥٥ ، وفيه (من أهل) عرضاً من (عن سمي) ، والمنصف ١/٦٦ ، والأشعري ٨٣ ، والخزانة ٣/٢٣٦ . والحلال : جماعة البيوت .

(٣) انظر الحاشية ٣ من الصفحة ٤٥

ولاحجة أيضاً في قول الشاعر^(١) : « بدال » ، لأنه يريد « الشحم » فحذف
المعرف للوقف في نصف البيت لانه يجري مجرى مجرى ما بعد « قد » في الاحتياج
والحذف للعلم به كما قال^(٢) :

٨١- أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
أي : « قد زالت » فحذف للعلم به ، كما حذف الآخر « كان » أو « ذهب »
في قوله^(٣) :

٨٢- فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْتَمًا
ثم كرر اللفظ بعده على أصله .

وأما الوقف عليها في نصف البيت^(٤) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف
واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال^(٥) :

٨٣- وَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ نَكَ لَابِينُ بِالصَّيْفِ تَامِرُ

(١) إشارة إلى البيت .

عَجَلٌ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ

(٢) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٣٠ ، والأزمية ٢٢١ ، والمغني ١٨٦ ، واللان :
(فدد) ، وابن عقيل ١٥/١ وفيه « أرف » عوضاً من « أفد » ، وشواهد المغني
٤٩٠ ، والحزانة ٧٠/١ . وأفد : قرب ، لم تزل : لم تنتقل .

(٣) نُثِبَ فِي أَدَبِ السَّكَّاتِبِ ١٨٣ إِلَى التَّمَرِ بْنِ تَوْلَبٍ وَهُوَ فِي الْقُرْطُبِيِّ ٢٢٤

(٤) إشارة إلى قوله :

يَا خَلِيلِي أَخْبِرَا وَأَسْتَخْبِرَا لِمَنْزِلِ الدَّارِسِ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ

(٥) البيت للحطيثة وهو في ديوانه ١٦٨ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وابن يعيش ١٣/٦ ،
والمزهر ٣٦٩/٢ . ولابن : ذر لبن وتامر : ذوقمر .

وقوله : (١)

٨٤ - يَأْنَفْسِ - صَبْرًا وَأَضْطَجَا عَا نَفْسٍ لَسْتِ بِخَالِدِهِ
وقال الآخر (٢) :

٨٥ - يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدُّ عُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِرٍ
فقوله « وزعمت أن » وقول الآخر : « رأ واضطجعا » (٣) في موضع متفاعلن ، لأن البيتين من الكامل ، وقول الآخر « تَكُّ إِذْ تَدُّ » في موضع فَعْلَاتِن (٤) وهو من الخفيف فلا فرق أن يضع آخر الجزء في نصف البيتين في بعض كلمة أو في آخرها ، وإذا كان في بعض الكلمة جائزاً فهو في الألف واللام المنفصلة في الأصل أجوداً .

وإنما ارتبطت اللام بالهمزة ، والهمزة باللام لأن اللام لا يصح أن يبداً بها إلا بعد دخولها عليها ، وذلك في الابتداء ، ولذلك جعلتها أنا كقد ، فقلت باب « أل » ، وأما في الأصل فلا حاجة إلى الألف لأن التعريف إنما يفيد باللام خاصة ، الثابتة في الدرَج والابتداء ، ولتماً لم يصح الابتداء بها دونها ولتزمها ، لذلك صارت معها كحرف واحد ، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة ، وإن كان الكلام عليها حقاً أن يكون في باب اللام .

ولاجتماع الألف واللام خواصٌ ينبغي أن تبين هنا .

فمنها اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغام (٥) حرفٍ من حروف المعجم ككثرتها (٦) في

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/٩ ، واللسان : (خزم) .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٧٤/٢ ، والخزانة ١٠/٤ .

(٣) في الأصل : « راضطجاعا » والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : « فاعلاتن » والصواب ما أثبتناه .

(٥) بعدها في الأصل « إلا » وهي مقحمة . (٦) أي ككثرته ادغام اللام .

غيرها ، في نحو : التائب والثابت والدائر والزائل والراحم والزاجر والطاهر
والظاهر واللاثم والناصر والصابر والضابط والسالم والشاهد ، وليس غيرها من الحروفِ
في ذلك مثلها ، فدلّ على خفتها/عندم وكثرة استعمالها ومزيّتها في ذلك على
غيرها من الحروف . ٣٦

ومنها العلةُ في أنْ كانت ساكنةً لاتحرك ، وإنما ذلك لأن الساكن أشدُّ
اتصالاً^(١) بما بعده من المتحرك ، لأن المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع كواو
العطف وفائه ، والساكن لا ينفصل أصلاً .

ومنها : العلةُ في وضعها أول الكلمة ، ولم تكن في أثنائها ولا آخرها
وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف ، ولو جعلوها في
آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك ، فجعله
آخرأ ضد ما قُصد له .

ولم يجعل في أثنائها لأنّ التعريف إنما هو للكلمة بأكملها ، يزول^(٢) بزوالها
ويثبت بشبوتها بخلاف التصغير والتكسير ، فإنه لاحقٌ للكلمة بزيادةٍ فيها أو
نقصانٍ منها وإرادة التغيير في أثنائها .

لذلك فإذا صحّ ذلك كله فحكمتها في المعنى أثبتنا تنقسم قسمين : قسم لا بد
منها في الكلمة ، وقسم تكون فيها زائدة .

فالقسم الذي لا بد منها فيها^(٣) تنقسم قسمين : قسم تكون فيه اسماً وقسم
تكون فيه حرفاً .

فالذي تكون فيه اسماً : الأسماءُ المشتقاتُ كاسم الفاعل واسم المفعول نحو

(١) في الأصل : « اتصال » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « تزول » وهو تصحيف ، وكذلك « ثبت » .

(٣) في الأصل : « لا بد فيها منها » وهو تصحيف .

الضارب والمضروب ، فها هنا [اللامُ] بمعنى الذي ، وصلتها الاسمُ بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، يبرز إذا عطف عليه كقولك : جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو ، والمنشق هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب والقاتل من القتل^(١) .

وأما وصلهم لها بالجملة من المبتدأ وخبره في نحو قول الشاعر^(٢) :

٨٦ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر^(٣) :

٨٧ - مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وقول الآخر^(٤) :

٨٨ - فَيُسْتَخْرَجُ الْبُرُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرٍ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

وقوله^(٥) :

(١) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين ، على حين يرى الكوفيون أن الفعل هو

أصل المشتقات ، انظر : الإنصاف ٢٣٥/١

(٢) لم أهدد إلى قائله ، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه :

لَهُمْ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والجنى ٧٩ ، والإنصاف ٥٢١ ، والمغني ٤٩ ، وابن عقيل ٩٣/١ ، والأشعري

٧٦/١ ، وشواهد المغني ١٩١/١ ، والخزانة ٣٣/١

(٣) البيت للفردق ، وهو في ديوانه غير موجود ، والإنصاف ٥٢١ ، والمقرب ٦٠/١ ،

وابن عميل ٩٢/١ ، واللسان : (أمس) ، وشواهد المغني ٤٦ ، والخزانة ٣٢/١

(٤) و(٥) البيتان لذي الحرق الطهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦ ، ٦٧ ، وهما في

اللامات ٣٥ ، والإنصاف ١٥١ ، وابن يعيش ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والمغني ٥٠ ، وشواهد

المغني ١٦٢/١ ، والخزانة ٣٤/١ . والبروع : دويبة تحفر الأرض ، والناقاء : حجر .

٨٩- يَقُولُ الْخَنِي وَأَبْغَضُ النَّاسِ كُلَّهُمْ

إلى رَبِّهِ صَوْتُ الْجِمَارِ الْيَجَدَعُ

فليس من بابِ وَصَلِهَا بِالمشتق ، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
«الذي» لكثرة الاستعمال ، كما فُعِلَ ذلك في «أينُ الله» وقال : «الذي»
وهو الأجل ، ثم «الذي» ثم «الد» ، كما قالوا : أيمُ ومُ ، فمن ما جاء
على الأصلِ منه قولُ الشاعر^(١) :

٩٠- فَاذَا المَالُ فاعَلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنُ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي

تَنَالُ بِهِ العَلَاءُ وَتَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وَلِلْقَصِيِّ / ٢٧

ولا يُحتاج إلى الاستشهادِ على «الذي» لكثرة في النظم^(٢) [و] في النثر ،
وقال الآخر في «الد» مجذِفِ الياء والاجتزاء بالكسر قبلها^(٣) :

٩١- وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا

وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً^(٤) :

٩٢- فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالْيَدِ تَرَبَّى زَيْبَةً فَاصْطِيدَا

ثم حذفت الكلمة واجتزىء عنها بالآلف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال^(٥) :

(١) لم أعتد إلى قائلها ، ربما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والدرر ٥٥/١

(٢) قوله «النظم» غير واضح في الأصل .

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٦/٢ ، واللسان «لذي» والدرر ٥٦/١

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٢ ، رشواهد المغني ٧٤٩ ، والحزانة ٤٩٨/٢ . وتربى زبية : حفر حفرة ،

(٥) انظر في لغات «الذي» : الأزهية ٣٠١ ، وأمالي الشجري ٣٠٤/٢

ويتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ،
 حواياً أيها^(١) الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب ، وأن تكونا للعهد ، نحو :
 رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت ، وأن تكونا للجنس
 كقولك : صرّ الفاسق وتفتح العالم وأعجب الحسن .

والذي تكونان فيه حرفاً : الأسماء غير المشتقات نحو : الرجل والغلام . ويتصور
 أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تُصوّر في الذي
 قبله ، نحو : هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت ، وأهلك الناس
 الدينار والدرهم .

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لاتفيدان فيه تعريفاً قسبان : قسم تلتزمان
 فيه ، وهو : اللات والعزى والآن والتي والاسم الذي يسمى به ، وهما فيه
 لمراعاة غلبة الصفة عليه كالكتاب والنجم والسماك^(٢) والزيدان ، وشبه ذلك
 لأن هذه كانت صفات وغلبت على أهلها فسُموا بذلك والألف واللام فيها ،
 والاسم^(٣) العلم في الشعر كقوله^(٤) :

٩٣ - إِلَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَأَنْتَ صَاحِبِي
 وقوله^(٥) :

٩٤ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسَيْرِهَا

(١) في الأصل : « يا أيها » . (٢) السمك : نجم نير .

(٣) مطروف على « الكتاب » .

(٤) لم أحتد إلى فائده ، وبعده في المنصف ١٣٤/٣ :

مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو في أمالي القالي ١٤٤/١ ، والذيل ٣٦ ، واللسان : (ضرب) ، وابن يميث ٤٤/١

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي كما في ابن يميث ٤٥/١ ، ١٣٢/٢ وبعده :

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو في المنصف ١٣٤/٣ والإنصاف ٣١٧ ، واللسان : (وبر) ، والمغني ٥٢ ،

وشواهد ١٧٥ ، والدرر ٥٣/١

وقوله (١) :

٩٥ - وَتَقْدُ جَنِيَّتِكَ أَكْمَوْا وَعَسَاقِلًا وَتَقْدُ نَهْيَتِكَ عَنْ بَتَاتِ الْأَوْبَرِ
والحال شاذ في قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءوا الجماء الغفير .
وقسم لا يلزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمى بها على معنى لمح الصفة في
أصل التسمية كالحن والفضل ، وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر الدراهم ،
فهذان الموضعان سميع الحذف فيها والإثبات .

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة (٢)

اعلم أن لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تدخل صح الكلام
دونها ، تقول : ألا زيد منطلق ، وألا ينطلق زيد ، وألا انطلق ، وألا إن زيدا
منطلق ، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، قال الله عز وجل : « ألا يوم
يأتهم » (٣) و « ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يععلنون » (٤)
و « ألا إنهم يتنون صدورهم » (٥) ، وقال الشاعر : (٥)

(١) لم أعتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٥٥٦ والحاصل ٥٨/٣ ، والإنصاف ٣١٩ .
واللسان : (حجر) ، والمغني ٥٣ ، وابن عقيل ١٠٧/١ ، وشراهد المغني ١٦٦ .
والمسائل وبنات الأوبر : نوعان من الكأه .

(٢) انظر في ألا : الأزمية ١٧٢ ، الجنى ١٥٣ ، وابن يعيش ١١٣/٨ ، والمغني
٧٧ ، والمفع ٧٠/٢

(٣) مود : ٨ (٤) مود : ٥

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٨ ، والأزمية ٢٨١ ، والخزانة
٣٢٦/٨ وعجزه :

بصُّحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

٩٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي
وإذا وقعت بعد [ها] «إن» فتكون مكسورةً الهمزة لأن محلها الابتداء كما ذكر .

الموضع الثاني : أن تكون عرضاً فتدخل على الجملة الفعلية لاغير ، كقولك ،
«ألا تقوم» ، «ألا تقعد» ، وإذا وليتها الأسماءُ فعلى تقدير الأفعال كقولك :
ألا زيدا ، وألا قتالاً ، قال الشاعر (١) :

٩٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا
تقديره : «تعرفون» أو شبهه (٢) .

الموضع الثالث : أن تكون جواباً وهو قليل ، فيقول القائل : ألم تقم ؟
ألم تخرج ؟ فتقول : ألا ، وهو شاذ بمعنى بلى (٣) .
وأما «ألا» التي بعدها الاسمُ مبنيٌّ ، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول
الشاعر (٤) :

(١) نسب في الخزانة ١/٣ هـ إلى عمرو بن قعاس الرادي ، وعجزه :

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتْ

وهو في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، والأزهية ١٧٣ ، وابن يميث ٥/٧ ،
والعيني ٣٦٦/٢ . والمحصلة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة .

(٢) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي للعرض بسيطة ، ويرى ابن مالك أنها مركبة من
النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فلها غير مركبة ، انظر : الجنى ١٥٤

(٣) نقل صاحبُ الجنى ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف ، وفي طبقات النحاة لابن شعبة
الورقة ١٨٣ : أن أبا حيان نقل هذا الموضع عن المؤلف .

(٤) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣ ، ونسب في الخزانة ٧٧/٤ لخداش بن زهير ،
وهو في الجنى ١٥٤ ، والمفني ٧٢ . والتجشؤ : خروج نفسٍ من الفم ينشأ من امتلاء
العدة ، والتنانير : ج تنور وهو ما يُخبز به .

٩٨ - أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

فهي « لا » التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة ، فليست بسيطة وإنما هي مركبة في الأصل ، وسيدكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى .

باب إلى المكسورة الهمزة المخففة^(١)

اعلم أن « إلى » حرف يَخْفِضُ ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون للغاية في الأسماء ، واختلف النحويون : هل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل ؟ ، فذهب بعضهم إلى أنه يدخل ، واستدلوا بقضايا العرف ، فإذا قال القائل : استريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل في المشتري ، لأن العرف يقضي ألا تُشْتَرَى شقة إلا إلى آخرها ، إلا إذا قيل بالبعض منها ، وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها ، واستدلوا بأن القائل : « استريت الموضع من الوادي إلى الوادي » ، [يريد] أن الوادي لا يدخل في الشراء ، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاستريت الغنم إلى آخرها ، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى : « ثم أْتِمُوا الصِيَامَ إِلَى اللَّيْلِ »^(٢) .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقريئة من عرف أو عادة ، وإلا فلا ، قال : فإذا قلت : « ضربت القوم إلى زيد » فإن زيدا

(١) انظر في « إلى » الكتاب ٣٧٣/٢ ، المقرب ١٩٩/١ ، الجنى ١٥٤ ، المغني

٢٧٨ ، ابن عيمش ١٤/٨ ، المعجم ٢٠/٢

(٢) البقرة : ١٧٨

لا بدخل في الضرب مع القوم ، وإذا قلت : « استوتبت الشقة إلى طرفها » دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقضيان بذلك ، ومن عُرِفَ الشرع بمحمل قوله تعالى : « ثم أتموا الصيام / إلى الليل » (١) ، لأن الصوم الشرعي ٣٩ إنما يكون إلى غروب الشمس خاصة ، يتبين ذلك من قواعده ، وهذا هو الظاهر منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله .

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبغي خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي ، والكعبين (٢) في غسل الأرجل ، من قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق [وامسحوا برؤوسكم] وأرجلكم إلى الكعبين » (٣) فمن يرى أن ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعبين ، ومن لم ير ذلك لم يوجب ، والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين : أحدهما زوال تكلف التحديد إذ فيه مشقة ، والثاني : أن الغسل أحوط ، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة من وهم إرادة ذلك شرعاً .

واعلم أن « إلى » وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في أبوابها لا بد لها مما تتعلق به ، أي بما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام ، وهو إماً فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما ، أو جار مجزأ مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها ، أو فيه راحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنيه والنداء ونحو ذلك .

وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها ، كقولك : وصلت إلى كذا ووصلت كذا ، ومنه : تخشنتُ بصدري وتخشنتُ صدره (٤) ،

(١) البقرة ١٧٨

(٢) في الأصل : « والكعبان » ، وهو سهو . (٣) المائدة ٦

(٤) خشنت صدره : أو غرت .

وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسَمَّ فاعله كقولك "مر" يزيد ، وسير إلى عمرو ، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر (١) :

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَازِلُ

بنصب «دون» الثاني ، وكذلك قول الآخر (٢) :

١٠٠ - كَأَنْتَ مِنَ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْشَةَ
وَدُونَ الْغَمِيرِ عَادَاتٍ لِعَفْصُورًا

إنما اختصت بالحذف لما بعدها لأن الأسماء العُمْدَ اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها ، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمْدِ إذ هي متممة للكلام ، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأعطي الثالث عن العمدة ، والثاني عن (٣) الفضلة التي بغير واسطة وهو الحذف .

وكل ما كان من الحروف مختصاً باسم طالبا له - لا كجزء منه كالألّف واللام - فحقه أن يعمل الحذف الخاص بالأسماء كحروف الجر - وأما "إن" وأخواتها فخرجت عن ذلك لعله تذكر في باب «إن» ، - وما اختص بفعل

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥ ، وفيه (باقيا) عرضا من (وادا) ، والكتاب ٦٨/١ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، والانصاف ٢٠٨ ، وشواهد المغني ١٥١ ، والخزانة ٥٢/٢ .
رتعك : تكفك .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٦٢ ، واللسان : (غمر) . كآئل من الأعراض : شبه حمرلة الظمان مع الارتفاع بهذا الشجر ، والأعراض : ج عرض وهو الوادي ، وبيشة والغمير وغضر : مواضع . عآمدات : قاصدات .

(٣) في الأصل : «أن» وهو تحريف .

طالباً له خاصة" ولم يكن كجزء منه كالسين ، فحقه أن يعمل / الجزم الخاص بالأفعال ٤٠
ك: لام الأمر وشبهها .

وما لم يختصّ باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبّه ما كـ ما ، النافية ،
وستذكر ، فحروف^(١) الاستفهام والنفي والتأكيد تدخل تارة على الجملة الاسمية
نحو : أزيد قائم ، وما زيد قائم ، ولزيد قائم ، وتدخل تارة على الجمل الفعلية .
كقولك : أقام زيد ، وما قام زيد ، وليقوم زيد ، فلا تعمل في واحد منها لعدم
الاختصاص ، فاعلم هذا فإنه أصل ينتفع به إن شاء الله .

واعلم أنّ « إلى » إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى « مع » كقولك :
اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي مع ، وعليه قوله تعالى : « ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم »^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « في » وذلك موقوف على السماع لقلته ،
كقولك : جلست إلى القوم ، أي فيهم ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

١٠١ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ
وقول الآخر^(٤) :

١٠٢ - وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي

إلى ذرّوة البيت الرفيع المصمّد .

أي : في الناس ، وفي ذرّوة .

(١) في الأصل « فحرف » ، وهو تحريف .

(٢) النساء : ٤ . وفي الجنى ١٥٥ : « وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن

الكوفيين »

(٣) البيت للتأنيب ، وهو في ديوانه ٧٨ ، والأزهية ٢٨٣ ، والمغني ٧٩ ، والخزانة ١٣٧/٤ ،

وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور للبيت في المغني ٧٩

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد ١٨٧ ، والأزهية ٢٨٤ ،

والخزانة ، ١٣٩/٤ . والمصمّد : الذي يصمّد الناس إليه لشرفه .

باب أَلَاَّ المفتوحة المشددة^(١)

ليس لها في الكلام إلا موضعٌ واحد وهي أن تكون تحضيضاً ، ولا عمل لها وتليها الأفعال لاغير لأنها تطلبها ، وإن وليتها الأسماء فعلى تقدير الفعل ، كما تقدم في « أَلَا » التي للعرض ، فتقول : أَلَا تقوم ، أَلَا تقعد ، أَلَا تضربُ زيداً ، فإن قلت : أَلَا زيداً ، فعلى إضمار فعلٍ دلَّ عليه الكلام .

وتبديل^(٢) همزتها هاءً ، فيقال هَلَاً تقوم ، هَلَاً تقعد ، هَلَاً تضربُ زيداً ، ولا تنعكسُ القضية فتقول : إنَّ الهمزة بدلٌ من الماء لأن بدلَ الماء من الهمزة أكثرُ من بدلِ الهمزة من الماء ، لأنها لم تُبدل إلا في : ماء وأمواه ، والأصل : ماء وأمواه ، قال الشاعر^(٣) :

١٠٣ - وَبِلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

وفي « أَمَل » قالوا : أَمَل ، والأصل : أَلَل^(٤) ، فسبَّحوا الهمزة ، على خلافٍ في ذلك ، والماءُ قد أبدلت من الهمزة في إياك ، فقَالُوا هَيْئَاك ، وفي أَرَحْتُ الماشية قالوا : هَرَحْتُ ، وفي أَرَقْتُ الماء قالوا : هَرَقْتُ ، وفي أشياء غيرِ هذه وإن كانت مسموعةً ، وهي أكثر من المبدلِ هاؤدهمزةً فالجَمَلُ

(١) أنظر في « أَلَا » : الجني ٢٠٥ ، المنني ٧٧

(٢) نقل صاحب الجني هذا القول ٢٠٥ ، ونسبه إلى بعضهم .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١١٣ وبعده :

مَا صِحَّةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وهو في المنصف ١٥١/٢ ، وابن يعيش ١٥/١٠ ، والمتع ٣٤٨ ، واللان : (مهمه) . وأمواؤها : ج ماء ، وقلص الماء : كثر رقل ، من الأضداد ، والمراد الأول . مصح الظل : ذهب . رأد الضحى : رونقه أزهو بعد ارتفاع النهار .

(٤) الدبارة في الأصل محرفة : « وفي أمَل قالوا : أَلَل والأصل أَل .

على الأكثرِ أولى^(١) ، فأمّا « أَلَا » في قوله تعالى : « أَلَا تَعْلَمُونَ عَلِيٌّ »^(٢) ، و « أَلَا » يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ »^(٣) فهي « أَنْ » الناصبةُ للفعل دخلت عليها النافية ، ولذلك انتصب بعدها « تعلو » و « يَسْجُدُوا » بحذف النون ، لأن الأصل : تعلون ويسجدون ، فلما دخلت أَنْ نصبتهُ بحذفها ، وإن كانت (لا) نافيةً فهي زائدة في اللفظ لوصول العاملِ بعمله / إلى ما بعدها ، وهذا فصل ٤١- سيذكر میناً في باب ...^(٤) إن شاء الله تعالى .

باب إلّا المكسورة المشددة^(٥)

اعلم أن « إلّا » حرف معناه الاستثناء ، ولفظه موضوع لذلك كقولك :
« قام القوم إلا زيدا » ، و « جاء زيد إلا » أني لم ألقه .

وهي تنقسم [قسمين] : قسم يُخْرِجُ بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى الاستثناء المتصل ، وقسم بمعنى « لكن » ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنفصل ولاستثناء المنقطع .

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب ؟ في ذلك تفصيل لا بد من بيانه^(٦) .

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ بتصرف يسير .

(٢) النمل ٣١ (٣) النمل ٢٥

(٤) لم تتضح اللفظة في الأصل وللمها « قادم »

(٥) انظر في « إلّا » : الكتاب ٣١٠/٢ ، الأزهية ١٨٢ ، المقرب ١٦٧/١ ابن

يعيش ٧٥/٢ ، الجنى ٢٠٦ ، المغني ٧٣

(٦) انظر في هذه التفريعات : المقرب ١٦٧/١ وما بعد ، حيث إن المؤلف ينقل عنه .

وهو أن يقال : الاسم الواقع بعد « إلا » ، لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع .

فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون .

فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر « إلا » ، أولاً .

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ .

فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً .

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد « إلا » ، كقولك : « ما قام إلا زيد » ،

« وما ضرب إلا عمرو » ، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا .

فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد « إلا » ، منصوباً كقولك في جواب هل

ضربتُ أحداً وهل مررت بأحدٍ ؟ ما ضربتُ إلا زيدا وما مررت إلا زيدا » ،

ومنه قول الشاعر^(١) :

١٠٤ - نَجَّاسًا لِمُ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَ لَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِثْرًا

أي : ولم ينج بشيء^(٢) .

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد « إلا » ، على حسب ما يطلبه العامل ،

كقولك : « مارأيتُ إلا زيدا وما مررت إلا بعمرو » .

وإن لم يكن قبل « إلا » ، عامل مفرغ لما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي

قبله موجياً أو منقياً .

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٦ : « وغرب ١٦٧/١ ، واللسان : (جفن) ، وأبرحيان ١٢٦/١ . وقوله : « والنفس منه شقة : أي كادت تخرج فبلغت شدقه .

(٢) قدراها في التقرب ١٦٧/١ بقوله : « ولم ينج شيء » .

فإن كان موجياً جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان : النصب على الاستثناء مما قبله ، نحو : « قام القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم إلا زيدا » ، و « مررت بالقوم إلا زيدا » ، هذا هو الكثير الفصيح ، ويجوز أن يجعله مع «إلا» بمنزلة «غير» تابعا للاسم الذي قبلها ، فتقول : « جاءني القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم إلا زيدا » ، و « مررت بالقوم إلا زيدا » .

وإن كان منفيًا فلا يخلو الاسم الذي قبلها من أن يكون منفيًا به لا التي للتبرئة وهي النافية للجنس / أو لا يكون .

٤٢

فإن كان جازاً في الاسم أربعة أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأكثر الأوضح ، والرفع على البدلية من الاسم قبلها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل ، والنصب على أن يجعله مع «إلا» بدلاً على اللفظ ، والرفع على أن يجعله مع «إلا» في موضع بدل على الموضع ، وكلا الوجهين على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» ، نحو : لا رجل في الدار إلا زيدا وإلا عمراً ، وإلا زيدا وإلا عمرو .

وإن لم يكن النفي به لا المذكورة فلا يخلو أن يكون فيما قبل «إلا» (١) الباء الزائدة أو «مين» الزائدة ، أو لا يدخل عليه شيء منها .

فإن دخلتا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعة (٢) أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأوضح ، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصبه إن كان منصوباً وتخفيضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» إما على اللفظ وهو الثالث ، وإما على الموضع وهو الرابع ، نحو « ما زيد برجل إلا رجل سوء » ، يرفع «رجل» ونصبه وخفضه على التأويلات المذكورة ، وتكون «ما» حجازية وتيمية ، وبجسب ذلك يختلف التقدير .

(١) بعد « فيما قبل إلا » في الأصل : « أربعة أوجه النصب على الاستثناء » وهي زيادة من قبيل انتقال النظر .

(٢) في الأصل : « ربعة » وهو تحريف .

ونحو قولك : « ما جاني من أحدٍ إلا زيد » و « ما رأيت من أحدٍ إلا زيد » ، مازع والخفض في الأول ، وبالنصب والخفض في الثاني .

وإن لم يكن النفي بشيء من ذلك^(١) جاز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسب ما قبلها ، وبعده أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وبعد ذلك أن تجعله مع « إلا » في تأويل « غير » على التبعية لما قبلها بحسبه من رفع ونصب وخفض ، نحو قولك : ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيداً ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيداً وإلا زيداً .

فإن كان الاسم بعد « إلا » مستثنى مقدماً فلا يكون أول الكلام ، ولكن قبل مستثنى منه أو قبل صفة .

فإن كان قبله لم يجز في إلا النصب ، طلب العامل رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، كقولك : ما قام إلا زيداً أصحابك ، وما رأيت إلا عمراً إخوتك ، وما مررت إلا خالداً بغلمانك ، وأما قوله^(٢) :

١٠٥ - فَلَمْ يَبْقَ [إِلَّا] وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ

رفع « واحد » فهو على تفرغ العامل ، و « شفر » بدل منه وهو ضعيف جداً .
وإن كان قبل صفة^(٣) جاز فيه ما يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف أحسن وتقوى من غيره ، نحو قولك : جاء إلا الصالح المسلمون .

(١) أي لم يدخل عليه شيء كالباء من الزائدين .

(٢) ما أهدى إلى قائله ، وهو في اللسان « شفر » ، وفيه « واحد » ، وصدوره :

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا

ونشر ١٦٩/١

(٣) عبارة الثعرب « وإن قدمت على صفة المستثنى منه » وهي أوضح .

فإن كثررت [المستثنيات] ^(١) فلا يخلو أن تعطفها على الأول أو لا تعطف .

فإن عطفت كان المستثنيات بها على حسب / الأول نحو : قام القوم إلا زيدا ٤٣
وإلا عمراً وإلا خالداً .

فإن لم تعطف فلا يخلو أن تكون المكررات هي المستثنى الأول أو لا تكون ، فإن كانت فهي على حسب في الإعراب لأنهم كلهم بدل منه نحو قول الشاعر ^(٢) .

١٠٦ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
لأن الرسم والرمل هما العمل في المعنى .

فإن لم تكن [المكررات] هي [المستثنى] فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض وألا يمكن .

فإن لم يمكن فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون ، فإن كان جعلت الأول بحسبه ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك : ما قام إلا زيدا إلا عمراً .

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلها مستثناة بما استثنى منه الأول .

ثم لا يخلو أن تتأخر عن المستثنى [منه] ^(٣) فيكون الأول منها على حسب إعرابه لو انفرد والباقي منصوب على الاستثناء نحو : ما قام القوم إلا عمرو ^(٤)

(١) زيادة من المقرب ١٦٩/١

(٢) لم أمتد إلى قائله . وهو في الكتاب ٣٤١/٢ ، والمقرب ١٧٠/١ ، وابن عقيل ١٢١/٢ ، والأشعري ٢٣٢ ، والمج ٣٠/٢ ، والعيني ١١٧/٣ . والشيخ هنا الجمل ، والرسم : ضرب من السير وكذلك الرمل .

(٣) زيادة من المقرب ١٧٠/١ (٤) في الأصل : « عمراً » .

إلا زيدا ، [أو يقدم عليه فلا يجوز إلا النصب نحو قولك : قام إلا زيدا
إلا عمراً]^(١) أحد .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ،
والذي قبله من الذي قبله ، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون
إعرابه على حسب إعرابه لو انفرد ، والباقي منصوب لا غير ، نحو قولك :
عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً .

فإن كان متقطعاً فلا يخلو أن يتوجه العامل الذي قبله « إلا » عليه
أو لا يتوجه .

وإن يتوجه فالنصب « إلا »^(٢) ، نحو « ما أخذت إلا الشيء الذي تركته »
ومن قولهم : « ما زاد إلا ما نقص »^(٣) ، والمعنى في « إلا » معنى « لكن » ،
التقدير : [لكن] الذي تركت ، ولكن الذي نقص .

وإن توجه عليه [من جهة المعنى^(٤)] فلغة أهل الحجاز النصب لا غير ،
وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل في جميع ما ذكر ، نحو قولك : ما جاءني أحد
إلا حمراً ، على مذهب أهل الحجاز ، و « إلا حمراً » على مذهب بني تميم ،
لأن معنى « جاء » يتوجه عليه .

هذا بيان إعراب الاسم الذي بعد « إلا » ، فتفهمه .

واعلم أن النويين اختلفوا في الناصب للاسم المستثنى بعد « إلا »^(٥) فذهب

(١) ما بين معرفين سقط من الأصل ، ونقلناه من المقرب ١٧٠/١ لأن المؤلف ينقل عنه .

(٢) في الأصل : « إلا » ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الأزعية ١٨٣ ، المقرب ١٧١/١ ، وقد شرحه بقوله في المقرب « فزاد »
لا يتوجه على « ما نقص » لأن « ما نقص » لا يوصف بأنه زاد .

(٤) الزيادة من المقرب ١٧١/١

(٥) انظر : الانصاف ٢٦٠/١ ، أسرار العربية ٨١

سيبويه ومن تبعه إلى أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه بواسطة «إلا» ،^(١) .

وذهب بعض الكوفيين^(٢) إلى أن الناصب له «أن» مقدرةً بعد «إلا» ، تقديره عندهم في «قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً لم يقم» ، وفي «ما قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً ما قام» ، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه .

وذهب أبو العباس المبرد^(٣) إلى أن العامل فيه «إلا» «لأنَّ النَّصْبَ إِنَّمَا كَانَ بِهَا ، وَلَوْلَاهَا لَمْ يَكُنْ اسْمٌ وَلَا نَصْبٌ ، وَهِيَ بِمَعْنَى : أَسْتَنِي وَحَالَةٌ مُحَلَّةٌ . / ٤٤ والصحيح من هذه المذاهب^(٤) . مذهب سيبويه لأنَّ الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له ، ولولاه لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك .

إلا أن الطالب قسمان : قسم على اللزوم لا بد فيه من الطلب المطلوب ذكر أو لم يذكر ، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مجراها على اللزوم ، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها ، فالعامل يطلبها ويستدعيها ، إما بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه .

وقسم قد يكون للطالب وقد لا يكون فهو غير لازم ، وينقسم قسمين : قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز ، نحو : ضربت زيداً ، وهذا أحسن الناس الوجهاً ، وطبت به نفساً ، وقسم يطلبه بالواسطة وهو أضعفها ، وذلك في نحو : «مرت بزيد» ، والمفعول معه «كاستوى الماء والحشبة» ، والمستثنى في نحو : قام القوم إلا زيداً ، ومنه عندي العطف في

(١) انظر : الكتاب ٤٣٣/١

(٢) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكسائي : ٢٦١/٢

(٣) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، ٣٩١

(٤) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى .

المفردات ، نحو ضربت زيدا وعمراً ، لأنّ الواو ليست بعامةٍ بنفسها ، ولا يتقدّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل ، على ما بين في بابها .

وأما مَنْ ذهب إلى أنّ الناصب^(١) « أن » ، بعد « إلا » ، ففاسدٌ لأنّ « أن » ، حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها ، لأنّ عملها مجمّ الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً ، ثم إنّ حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم ، مع أنّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك ، على ما فصلّ قبل .
وأما مَنْ ذهب إلى أنّ النصب بالـ « إلا » نفسها فيفسدُ أيضاً بأنه كان يلزم الـ « إلا » يكون ما بعدها إلاً منصوباً بالـ « إلا » لأنها طالبة [له] على كل حال ، وقد وجد خلاف ذلك كما تقدم ، هذا مع أنّ الحروف لاتقع موقعَ اجمل إلا في باب الجواب .
ك : نعم وبلى .

وزعم بعضهم^(٢) أنّ « إلا » ، تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر^(٣) :

١٠٧ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

قال : والمعنى : والفرقدان ، لأنها يتفارقان ، والصحيح أنّ « إلا » ، هاهنا باقيةٌ على بابها من الاستثناء ، لأنّ الشاعر إنّما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخين .

(١) في الأصل : « والناصب » وهو تحريف .

(٢) هذا منذهب الكوفيين - كما في الانصاف ٢٦٦ - وقال في الجني ٢١٠ : انه - منذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة .

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب كما في الكتاب ٣٣٤/٢ ، وهو في الكامل ١٧٦ ، والأزهية ١٨٢ ، والمتع ٥١ ، واللسان « إلا » ، والانصاف ٢٦٨ ، والمفني ٧٦ ، والأشعري ١٥٧/٢ ، والهمع ٢٢٩/١ ، والخزانة ٢١١/٣

في الأرض يفارق كل واحد منها [أخاه] بالموت ، ولم يشاهد النجمين المسميين بالفرقدَيْن متفارقين بطول حياته ، فأخبر بذلك كما قال زهير (١) :

١٠٨ - أَلَا لَا أَرَى عَلَى الْحَوَادِثِ بَاقِيَا وَلَا خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا
وَاللَّيَالِيَا [وَاللَّيَالِيَا] وَأَيَّامَنَا مَعْدُودَةً

لأن ذلك عنده بحسب مشاهدته ، وكل شيء هالك إلا وجهه سبحانه وتعالى .
وأما قوله تعالى : « إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ » (٢) ، وقوله تعالى :
« إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنَّ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ فسادٌ كبير » (٣) ، فهي « إن » الشرطية
دخلت عليها « لا النافية » في المعنى الزائدة في اللفظ ، ولذلك انجزم الفعل بعدها
كما ينجزم بعد « إن » التي للشرط ، و « ما » الزائدة في نحو « فإِذَا تَرَيْنَ »
من البشرِ أحداً ، (٤) فليست من هذا الباب ، فاعلمه .

باب أم (٥)

اعلم أن « أم » يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردتين
والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير
المفردتين ، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ : أيها أو أيهم ، وجوابها أحد الشئتين
والأشياء ، فتقول : أقام زيد أم عمرو ، ومعناه : أيها قام ، و « أقام زيد

(١) الديوان ٢٨٨ (٢) التوبة ٤٠

(٣) الأنفال ٧٣ (٤) مريم ٢٦

(٥) انظر في أم : الكتاب ٥٦٤/١ ، المقتضب ٢٨٦/٣ ، أمالي الشجري ٣٣٣/٢

المقرب ٢٣٠/١ ، الأزمية ١٣١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، المحصص ٥٤/١٤ ، الجنى ٨١ ، المغني ٤٠

أم قعد ، ومعناه : أيها فعل ، والأحسن فيها تقدّم الذي يُسأل عنه من اسمٍ
 أو فعل ، نحو : «أزيد» قام أم عمرو ، و « أقام زيد أم قعد » ، ويجوز خلاف
 ذلك ، ويقال في الجواب : زيدٌ أو عمرو ، أو : قام أم قعد ، ولا يقال :
 نعم ولا ، فأما قول الشاعر (١) .

١٠٩ - أذو زوجةٍ بالمِصرِ أمٌ ذو خصومةٍ

أراك لها بالبصرة العام ثلويًا

فقلتُ لها : لا إنَّ أهليَّ جيرةٌ

لأكثيَّةِ الدهنِ جميعاً وماليًا

وكان (٢) الوجه أن يقال : ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ ، ولكنه لم يجابْ على ذلك
 ولكنه نفاه جملةً ، واستأنف كلاماً آخرَ ، فكأنه قال : ليس ثوائي لواحدٍ بما
 سألتُ عنه ، وإنَّ مالي وأهلي كائنان بالبصرة ، فهذا الداعيان إلى إقائتي بها .

ويقع قلبها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدراً ، وقد ذُكر ، ولا يشترط
 أن تتقدّمها [الهزة] لا غير ، بل تتقدم «هل» إذا وقع الاستفهامُ عن كل جملةٍ ،
 وإن كان المعنى المعادلة ، كما قال (٣) :

١١٠ - هل ما علمتَ وما استودعتَ مَكْتُومٌ

أم حبيلها إذ نأتك اليومَ مَصْرُومٌ

(١) البيتان لذي الرمة ، وما في ديوانه ٦٥٣ ، وأما الزجاجي ٩٠ ، ومجالس العلماء .

١٩٥ ، والمفني ٤٢ ، وشواهد ١٣٩ ، والمزهر ٣٧٦/٢

(٢) في الأصل «كأن» ، وهو تحريف .

(٣) البيت لعلقمة بن عبدة ، وهو في الديوان ٥٠ ، والكتاب ١/٩٠-٥٠ ، ومنازل .

للحروف ٦٤ ، والأزدي ١٣٧ ، وأما الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان :
 (أم) ، وابن يعين ١٥٣/٨ ، والحزاة ٥١٦/٤

لأنّ المعنى : أيّ هذين كان .

الموضع الثاني : أن تكون منفصلةً فلا تكون عاطفةً^(١) ، ويقع قبلها الاستفهام وغيره ، فتقول : أقامَ زيد أم انطلق عمرو ، ويقومُ زيد أم^(٢) ينطلق عمرو ، ولا يقعُ بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول ، وتتقدر بـ « بل » والهمزة في موضع ، ودون همزة في موضع فمعناها الإضرابُ / عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهامٍ أو غيره ، خلاف ما ذكره أكثرهم أنّها تتقدر بـ « بل » والهمزة معاً .

فأما ما تتقدّر بـ « بل » والهمزة معاً فما جاء من قولهم : « إنها لإبلٌ أم شاء »^(٣) ، المعنى : بل أهي شاء ، وأما ما تتقدر بـ « بل »^(٤) خاصة فقوله تعالى : « الله خيرٌ أمّا تشركون » ، و « أمّ من خلق السموات والأرض »^(٥) ، الأولى متصلة ، والثانية منفصلة ، والمعنى : « بل الذي خلق السموات والأرض خيرٌ » فلا استفهام هنا ، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا ، إذا تقدّمها الاستفهام لأن الكلام جملتان يصحّ الجواب عن كل واحدةٍ منها بـ نعم وحدها أو لا ، فاعلمه^(٦) .

(١) قال صاحب الجنى ٨١ : المغاربة يقولون إنها ليست بعاطفة لافي مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد .

(٢) في الأصل : « أر » وهو تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦٧/١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، الأزهية ١٣٦

(٤) في الأصل : « به » وهو تحريف .

(٥) الآيتان : ٥٩ ، ٦٠ من النحل .

(٦) في الأزهية فائدتان نوردنهما لأهميتها في هذا الباب :

الفائدة الأولى ١٣٣ : « والعطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جميعاً بـ أم ، وإذا استفهمت بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطفت بعده بـ أو ولم ، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول : هل تقوم أو تقعد : فإن =

الموضع الثالث : أن تصكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف ، فتقطع همزتها في الابتداء ، وتسقط في الدرج مثل ألف لام التعريف ، فمن ذلك قوله عليه السلام : « ليس من أم بر أم صيامٌ في أم سفر^(١) » ، المعنى : ليس من البر الصيامُ في السفر ، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته .

باب أما المفتوحة المخففة^(٢)

اعلم أن ل « أما » موضعين :

الموضع الأول : أن يكون معناها العرض كأحد معاني « ألّا » المتقدمة الذكر ، فتقول : « أما تقوم » ، « أما تقعد » ، والمعنى : إنك تعرض عليه فعل القيام والعود ، لتري هل يفعلها أو لا ؟ ، فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ « ألّا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسمُ فعلى تقدير الفعل ، فتقول : « أما زيداً أما عمراً » ، والمعنى : أما تبصيرُ زيداً ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام^(٣) .

= حذف حرف الاستفهام عطفت به أو : ما أبيالي زيد قام أو قعد . « الفائدة الثانية : ١٤٣ : « اعلم أن « أو » هي للسؤال عن شيء يغير عينه والجواب فيها نعم أو لا ، وأم للسؤال عن شيء بعينه ، والجواب أن تذكر أحد الاسمين ، وذلك إذا سأل سائل : أقام زيد أو عمرو ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم . . . فالجواب أن تقول نعم أو لا » .

(١) رواية البخاري ٣/٣٠ ، ومسلم ٣/١٤٢ على اللغة الشائعة ولم نجده على لغة حمير .

(٢) أنظر في « أما » : الجنى ١٥٧ ، ابن يعيش ١١٣/٨ ، المنذرى ٥٦ ، الهمج ٧٠/٢ .

(٣) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون ألالتي للعرض ١٥٧ - ١٥٨ ، ولكن

قال : إنها مركبة من الهزة وما النافية .

الموضع الثاني : أن يكون معناها التنيه والاستفتاح مثل « ألا ، وذلك قولك : أما زيدٌ قائمٌ ، وأما قام زيدٌ ، وأما إنك قائمٌ ، فبإبها الجمل الاسمية والفعلية . « إن » المكسورة ، ومن ذلك قول الشاعر (١) :

١١١ - أما وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي

أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ

وقد تكون « أما » همزة داخلية على « ما » النافية فيكون معنى تركيبها التقرير والتوبيخ ، كما يكون ذلك في الهمزة ولتم ، نحو أتم يقم زيدٌ ، كما ذكر في باب الهمزة ، أو كد أليس ، في نحو قولك : « أليس زيدٌ قائماً » (٢) ، كما قال الله تعالى : « أليس الله بأعلم بالشاكرين » (٣) ، فأما [أما] المذكورة في أول الباب في الموضعين فبسيطة ، وثالثها مركبة ، فاعلمه .

باب أمّا المفتوحة المشددة (٤)

اعلم أن « أمّا » تكون بمعنى « مها » (٥) ، الشرطية ولا تعملُ عنمها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك / ، فتقول : أمّا زيدٌ فنطلق ، وأمّا ٤٧ أخوك فشاخص ، والمعنى : مها يكن من شيء فزيدٌ منطلق أو أخوك شاخص (٦) ،

(١) نسب في الحماسة ٦٦/٢ الى أبي صخر الهذلي . وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، وابن يعيش ١١٤/٨ ، واللسان « رمث » ، والمغني ٥٦ ، وشواهد ٦٢

(٢) في الأصل : « قائم » وهو تحريف .

(٣) الأنعام ٥٣

(٤) انظر في « أمّا » المقتضب ٢٧/٣ ، الأزمية ١٤٨ ، أمالي الشجري ٣٤٣/٢ ،

الجنى ٢١١ ، المغني ٥٧

(٥) في الأصل : « أن » وهو سهو .

(٦) زاد في الجنى ٢١١ : فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت « أما » مقامها فصار التقدير : أما زيد منطلق ، فأخرت الفاء الى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ .

قال الله تعالى : « فَمَا اليتيمَ فلا تقهر ، وأما السائلَ فلا تنهر ، وأما بنعمة ربكَ
فعدت ، » (١) ، فدخلت الفاءُ في جوابيها كما تدخل في أجوبة الشرطِ لما فيها من
معنى « مهيا » وفيها اختصاصٌ بالتفصيل كما ذكر .

وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : « أما بعدُ » ، فعناء : مهيا يكن من
شيء بعد حدِّ الله ، فنابت (٢) « أما » مناب أداة الشرط وفعله ، ولكن لما
تغير سياق الكلام خرجت عن محلها الفاءُ من ابتداء الجملة وصارت في الخبر ،
قلت : « أما زيدٌ فنطلق » ، قال الشاعر (٣) :

١١٢ - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

والعنى : مهيا يكن من شيء فالرحيلُ دونَ بعدَ غدٍ .

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا
بتكرار الفصل بينه وبين الأول ، وهذا غير لازم ، اللهم [إن كان في اللفظ
معاً ، وأما في المعنى فلا يلزم (٤)] ، ومنه « أما الرحيل » البيت ، وهي
عند بعضهم فصلُ الخطاب الذي في قوله تعالى : « وآتيناها الحكمةَ وقصصنا
الخطابَ » (٥) لأن داود عليه السلام أولُ من نطق بها .

(١) الضحى ٩ - ١١

(٢) في الأصل : « فناديب » وهو تصحيف .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٤٠٢ . والكتاب ١٢٤/١ ، وابن
عبرين ٧٨/٧ ، واللسان : (قول) .

(٤) في الأصل : « وإن كان في اللفظي فنعلم رأما العنودي » وما أثبتناه هو من نقل
صاحب الجنى عن المؤلف .

(٥) سورة ص ٢٠

ويجوز أن تقلب ميمها الأولى ياءً تخفيفاً كقوله (١) :

١١٣ - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ
أراد « أمّا » ، فخفف ، وأمّا قول الشاعر (٢) :

١١٤ - وَمَا أَنْتَ أُمَّا ذِكْرُهَا رَبْعِيَّةٌ يُخِطُّ لَهَا مِنْ ثَرَمَدَاءَ قَلِيْبٌ
فإنها « أم » ، (٣) المقطوعة دخلت على « ما » الاستفهامية ، وأمّا قول الآخر (٤) :

١١٥ - أبا خُرَاشَةَ أُمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
فهي « أن » ، دخلت في المعنى على « كنت » ، فحذفت « كان » ، وعوض
منها « ما » ، وانفصل الضمير فصار « أنت » ، ولذلك انتصب « ذا نفر » بعده ،
فليسا من الباب .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٩٤ ، وروايته « أمّا » . وانظر :
الأزهية ١٥٧ ، والمتع ٣٧٥ ، واللسان : (ضحا) ، والمغني ٥٧ ، والأصحري ٦٠٨ ،
وشواهد المغني ١٧٤ ، والحزانة ٤٢١/٢ . يضحى : يظهر للشمس ، يخصر : إذا أصابه البرد .

(٢) البيت لعلامة ، وهو في ديوانه ٣٥ ، واللسان : (ثرمد) ، والدرر ١٧٩/٢
(٣) في الأصل : « أن » ، وهو تحريف .

(٤) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، والأزهية
١٥٦ ، والمقرب ٢٥٩/١ ، وأمالى الشجري ٣٤/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والمغني ٣٤
وشواهد ١١٦ . وأصل التركيب في البيت : لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام العلة .
وحذفت « كان » فانفصل الضمير ، فوجب زيادة « ما » للتعويض ، وأدغمت النون في الميم .
وانظر في هذه المسألة : أمالي الشجري ٣٣٥/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والشذور ١٨٦

باب إمّا المكسورة المشددة^(١)

اعلم أن « إمّا » حرفٌ من حروف العطفِ خلافاً لبعض النحويين كأبي عبي الفارسي^(٢) ومن تبعه ، فإنه يذهب إلى أنّها ليست حرفَ عطفٍ ، لأنّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملةً على جملةٍ ، وأنت إذا قلت : « ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، تجدها أول ، قبل المعطوف عليه بحريّةٍ عن العطف ، وتجدها الواوَ ثانيةً قد دخلتُ عليها وهي حرفُ عطفٍ فلا يجتمع حرفا عطف .

والصحيح أنها حرف عطف وهو نصُّ الصيّمري^(٣) في تبصّيرته لأنه قال :
 ٤٨ وإنما دخلت « إمّا » الأولى لتؤدّن « أن » الكلام / مبنيٌ على ما لأجله جيء بها ، ودخلت الواوُ ثانيةً تنبيء بأن « إمّا » الثانية هي الأولى ، قال : لا يصحُّ أن تكون الواوُ عاضقةً للكلام لأنه فاسد ، لأنّ الواوُ مُشتركة^(٤) لفظاً ومعنى ، والكلام نسي فيه « إمّا »^(٥) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى .

وهذا الذي ذكر الصيّمري هو الحقُّ ، وهو ظاهرُ مذهب سيديويه ومذهب أئمة المتأخّرين المحذّفين كأبي موسى الجزولي^(٦) وغيره ، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه ضرورةً .

(١) انظر في « إمّا » المقضب ٢٨/٣ ، الجنى ٢١٣ ، الأزهية ١٤٨ ، أمالي التحري ٢٤٣/٢ ، ابن يمش ٩٧/٨ ، المغرب ٢٣١/١ ، المغني ٦١

(٢) انظر : ابن يمش ١٠٣/٨

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن علي ، له التبصرة ، كتاب شهر في المغرب ونقل عنه أبو حيان .
 حبر : البنية ٤٩/٢

(٤) في الأصل : « مشتركة » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « ان » وهو تحريف .

(٦) عيسى بن عبد العزيز ، أخذ عنه الشلوين ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة مشهورة وهي حواشٍ على جل الزجاجي ، مات سنة ٦٠٧ . انظر : البنية ٢٣٦/٢

ولها في الباب أربعة معانٍ : معنيان في الطلبِ ومعنيان في الخبرِ . فاللذان في الطلبِ هما التخييرُ كقولك : « كَلُّ إِمَّا مَمَكًا وَإِمَّا جَبْنًا » ، والإباحةُ ، كقولك : « خُذْ إِمَّا دِينَارَ ذَهَبٍ وَإِمَّا نَصْفَيَ دِينَارٍ » . ومنه قوله تعالى : « فإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (١) .

والفرقُ بينها أن المأمورَ ، [له] أن يجمع بين الشئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير .

والمعنيان اللذان في الخبرِ الشك (٢) ، كقولك : قام إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُوٌ ، وقنيلُ الإبهامِ كذلك ، إلا أن الفرقَ بينها (٣) أن التخييرَ في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعلَ ، وفي الإبهامِ يعلمه ويريد الاستيهام على السامع .

وأكثرُ ما تكون (٣) مكسورةُ الهمزةِ كما تقدم ، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر (٤) :

١١٦ - تَنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَاً جِنْحَ الظَّلَامِ هَبُوبٌ
هكذا روي بفتح الهمزة فيها ، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى ياءً (٤) تخفيفاً كما فعل ب « أمَّا » في الباب [قبل هذا] ، قال الشاعر (٥) :

(١) محمد ٤ ، ونص الآية : « فشدوا الوثاق فإِذَا . . . » .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) نسب في الحزانة ٤٣٢/٢ لأبي القمقام ، وهو في المقرب ٢٣١/١ ، والممع ١٣٥/٢

والدرر ١٨٢/٢

(٤) وهي رواية الحزانة .

(٥) البيت لسعد بن قرط كما في الحزانة ٤٣١/٤ ، وصدده :

يَا لَيْتَمَا أَمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا

ونسب في اللسان : « أما » إلى الأحوص . وهو في المغني ٦٢ ، والاشموني ٤٢٥ .

وشواهد المغني ١٨٦ ، والممع ١٣٥/٢

١١٧- أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

وهو قليلٌ مِنْ جِهَةٍ مَا ذَكَرْنَا^(١) ، ومن جِهَةٍ [حذف] الواو قبل الثانية ، كما جاء حذف [ما] منها ضرورةً ، قال الشاعر^(٢) :

١١٨- فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

والتقدير : فَإِمَّا^(٣) تجزع جزءاً ، وإِمَّا تتخذ إجمالَ صبرٍ ، والأكثر أيضاً فيها أن تُكْرَرَّ ، وقد جاءت دون تكرارٍ ، قال الشاعر^(٤) :

١١٩- تَهَاضُ بُدَايِرَ قَدُ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلَمَّ خَيَالُهَا

وقد نابتَ « إن » ، الشرطية و« لا » ، النافية منابَ الثانية وهو قليل ، قال الشاعر^(٥) :

١٢٠- فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي

وإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَسْتَقِينِي

(١) غير واضحة في الاصل ،

(٢) البيت لدريد بن الصمة كما في الخزانة ٤٤٢/٤ ، صدره :

لَقَدْ كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا

وهو في الكتاب - غير منسوب - ٢٦٦/١ ، والكامل ١١٤ ، وابن يعيش ١٠١/٨

(٣) قوله : « فَإِمَّا » غير واضح في الاصل .

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٧١/٢ ، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢ ، ورواية « تهاض »

فيه « نلِّمٌ » ، وهو في الفراء ٣٩٠/١ ، والأزهية ١٥١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/٢ ، والمقرب ٢٣٢/١ ، والجنسى ٣١٥ ، وشواهد المغني ١٩٣ ، والهمع ١٣٥/٢ . وتهاض : اسم علم .

(٥) البيت للشبب العبدي كما في حاسة البحري ٥٩ ، وهو في أمالي الشجري ٣٣٤/٢

والأزهية ١٥٠ ، والمغني ٦٣ ، وابن يعيش ١٥١/٤ ، والمقرب ٢٣٢/١ ، والأشعوني ٤٢٦ ، وشواهد المغني ١٩٠ ، والخزانة ٤٢٩/٤

وأما قول الشاعر (١) :

١٢١- فإِذَا تَرَيْنِي وَلي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أودى بِهَا
هـ وقوله (٢) :

١٢٢- فإِذَا تَرَيْنِي لا أَعْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلا أَنْ أَكِبَّ فأنعَسَا

وقوله تعالى : « إِمَّا نَرِيَنَّ مِنْ البَشَرِ أَحَدًا » (٣) فليست « إِمَّا » هذه من الباب وإِنَّمَا هي التي للشرطِ دخلت عليها ما الزائدة للتوكيدِ ولذلك / انجزم ما بعدها ٤٩ من ... (٤) ، ودخلت النونُ على الفعلِ (٥) في الآيةِ للتوكيدِ مشددةً ، وحذفت في البيتين النونُ التي للرفعِ للجزم ، وأُعِلَّ على ما يقتضيه تصريف « رأى » ، ويجوز حذفُ « ما » في هذه ، وتبقى « إن » الشرطية ، فليست من الباب فاعلمه .

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ، وروايته : فان تمهيدني ، والكتاب ٤٦/٢
وصدره فيه :

فإِذَا تَرَيْ لِمَّتِي بُدِّلْتُ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، واللان :
« حدث » والأشعري ١٧٤/١ ، والمعيني ٤١٦/٢ ، والخزاعة ٥٧٨/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والمقتضب ١٤/٣

(٣) مريم ٢٦

(٤) خرم في الاصل ، لعله « الأفعال »

(٥) في الاصل : « عل ما » وهو تحريف .

باب إن المكسورة المخففة

اعلم أن لهذا في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً للشرط ، فتجزم فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير ، ثم يجوز أن تدخل على ماضين فلا تؤثر فيها لبنائها وهما في المعنى مستبلان ، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضي مبنياً ، قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذ ذاك موفوعاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ، واستشهدوا على ذلك بقول زهير ^{١٢٣} :

١٢٣ - وَإِنْ أَتَدَّ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ

يرفع « يقول » ، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة ^{١٢٣} ، كما قال ^{١٢٤} :

١٢٤ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أراد : « فصرع » ، فحذف الفاء للضرورة ، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء .

(١) انظر في « إن » الكتاب ١/٥٥٥ ، المقتضب ١/٤٩١ ، الأضداد ١٨٩ ، الأهمية

٣٢ ، الجنى ٨٢ ، المغني ١٧

(٢) البيت في ديوانه ١٥٣ ، وأمالى القالي ١/١٩١ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأشعري

٥٨٥ ، وشواهد المغني ٨٣٨

(٣) وهو مذهب الكوفيين والمبرد ، ورفع عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب

محدرفاً ، وقال بعضهم : لا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن

العمل في الجواب ، انظر : الأشعري ٣/٥٨٥

(٤) نـ في الكتاب ١/٥١١ إلى جرير بن عبد الله البجلي ، ونسب في الخزانة

٣/٦٤٤ إلى عمرو بن الحارث ، وهو في أمالي الشجري ١/٨٤ ، وابن يعيش ٨/١٥٨ ، والمقرب

١/٢٧٥ ، والإنصاف ٢/٦٢٣ ، واللسان : (بجل) ، وابن عقيل ٤/١٠٢ ، وشواهد التصحيح

١٨٧ ، والمغني ١١٠ ، والأشعري ٥٨٦ ، وشواهد المغني ١٩٧

فأما في الكلام فلا أعم منه شيئاً ، وإذا جاء بقياسه الجزم لأنه أصل العمل في المضارع ، تقدم الماضي أو لم يتقدم ، وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل ، والرفع موافقة للماضي قبله في عدم العمل ، ووجه الرفع ما ذكرت لك في الشعر .

ثم قد تدخل على مضارع وماض فتعمل في الأول لأنه مضارع ، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني ، وذلك أيضاً قليل ، كقوله (١) :

١٢٥ - مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِيهِ وَالْوَرِيدِ

واعلم أن الفاء تدخل في الجواب إن لم يكن بعدها فعل ماض ولا مضارع لازمة ، ويجوز دخولها ، مع الماضي والمضارع إلا إن كان الماضي [مقترناً] به وقد ، فتأزم ، كقوله تعالى : « وَإِنْ يَكْفُرْ بِكَ فَكُفِّرْ بَدَلَهُ فَكَيْفَ يَكْفُرُونَ مِنْ قَبْلِكَ » (٢) :

و « إذا » تجري مجرى الفاء في الجواب إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلبية فتأزم ، فتقول : إن تقوم فعمرو منطلق ، أو فانطلق ، أو فقد انطلق زيد ، أو فاغفر لزيد ، أو فلا تعاقبه ، وإن يقيم زيد إذا عمرو منطلق ، كقوله تعالى : « وَإِنْ تَصِبُّهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَنطُونَ » (٣) .

وأما نحو « إن يقيم زيد فقام عمرو » أو « فلم يقيم عمرو » فيجوز هناك حذف الفاء والإثبات ، فإن أثبتها / فهي الجواب ، والفعل على أصله من الرفع ٥٠

(١) البيت لأبي زيد الطائي كما في نوادر أبي زيد ٦٨ ، وهو في المقتضب ٥٩/٢ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، وابن عقيل ١٠٠/٤ ، والأشعري ٥٨٥ ، والخزانة ٦٥٤/٣ ، والشجا الشوك ،

(٢) آل عمران ١٨٤ (٣) الروم ١٣٦

ان كان مزارعاً ، وإن حدّقتها فالفعل 'الجواب' ، والفعل '(١١) مجزومٌ ، إلا إن أردتها ، وبأنه ضرورةٌ كما ذكر .

واعلم أنه يجوز حذف الفعل وإبقاء الجواب للعلم بذلك لقريظة (٢) حال أو سياق كلام كقوله (٣) :

١٢٦ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ
أراد : « وإن لا تطلقها » فحذف لدلالة ما تقدم ، كما أنه يجوز حذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ، كقولك : « أقوم إن قام زيد » ، التقدير : أقم ، وربما حذف الشرط والجواب معاً للدلالة أيضاً وهو قليل ، كقوله (٤) :

١٢٧ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى : وَإِنْ
كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا ! قَالَتْ : وَإِنْ
المعنى : وإن كان غنياً معدماً أتزوجه .

ويجوز أن يسد القسم وجوابه مسد جوابها كقولك : « إن قام زيد والله لأضربته » .

واعلم أن النحويين اختلفوا في العامل في الفعلين (٥) : الشرط والجزاء ، فقال

(١) قوله « والفعل » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « القريظة » وهو تحريف .

(٣) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠ ، وأمالى الزجاجي ٨٢ ، وأمالى الشجري ٣٤١/١ ، والإنصاف ٧٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمغني ٧٢٠ ، وابن عقيل ١٠٧/٤ ، وشواهد المغني ٧٦٧

(٤) البيت في ملحقات ديوان روية ١٨٦ ، وهو في المغني ٧٢٤ ، والمقرب ٢٧٧/١ ، والأشموني ٥٩٢ ، وشواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والحزانة ٦٣٠/٣ ، والرواية المشهورة « فقيرا » .

(٥) انظر : الإنصاف ٦٠٢ ، والأشموني ٥٨٤/٣

بعضهم : إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط ، وقال بعضهم : العامل في الشرط
الأداة ، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول ، وقال بعضهم : العامل في الأول
الأداة والعامل في الثاني الأول ، ولكل طائفة حجة يطول بسطها هنا .

والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً ، وهو مذهب سيويه وأكثر
النحويين ، لأنه قد تقدّم أن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمّن للتأثير في المستدعي
على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إمّا بالأصالة كالفعل والحرف
في الاسم والحرف في الفعل ، وإمّا بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم ،
فالأول نحو : قام زيد ، ويزيد ، ولم يقم ، وإن يقيم أقم ، والثاني : كضارب
زيداً ، وحسن وجهه ، وإن زيدا قائم ، هذا هو الأصل في هذه الصناعة ، وهو
باب نافع إن شاء الله .

فعلی هذا لا يصح عمل فعل في فعل لأنه لا يتضمّنه بنفسه ولا يستدعيه ،
فبطل القول الثالث ، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منها لا يطلبه
من حيث طلبه الآخر فبطل القول الثاني ، والله أعلم .

الموضع الثاني : أن تكون حرفاً للنفي كما و لا و ليس ، فتدخل على
الأفعال والأسماء ، ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة ، وما لا يختص لا يعمل ،
فتقول : إن قام زيد ، وإن يقوم زيد ، وإن زيد قائم ، وإن زيداً إلا قائم ،
غبي كـ « ما » في هذا المعنى ، قال الله تعالى : « بَلْ إِنْ يَعِدُّ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ
بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً » (١) ، وقال : « مَكُنَّاهُمْ فِي مَا إِنْ مَكُنَّاكُمْ فِيهِ » (٢) ،
وقال : « إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ » (٣) .

وقد عملتها أبو العباس المبرد إجراءً لها بجرى « ما » الحجازية ، فرفع بها / ٥١

(١) فاطر ٤٠ (٢) الأحقاف ٢٦ (٣) الملك ٢٠

ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، كقولك : ان زيد قائماً ، وأنشد قول الشاعر (١) :
 ١٢٨ - إن هو مستويلاً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين
 وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له .

وعلم عملها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختصاص كما ذكر ، لأنه لا يعمل
 إلا ما يختص كحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما يمكن كجزء منه كالألف
 واللام وسين الاستقبال .

الموضع الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيد في الجملة
 كالتيمة وتدخل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من
 من الأفعال كـ كان ، وأخواتها ، كاد ، ، ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كالمثقلة (٢) ،
 نحو : إن زيدا قائم ، وإن زيداً ل قائم ، فإذا أعملت لم تلازم اللام في الخبر
 كالمثقلة ، وإذا ألغيت لزمت اللام في الخبر ، فرقاً بينها وبين النافية ، والقياس
 فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم ، إذ يجوز دخولها على المبتدأ
 والخبر وعلى نواسخ من الأفعال المذكورة ، لكن عملت بمراعاة أن تلك
 الأفعال يجوز سقوطها بعدها فتبقى مخصصة بالأسماء .

وبما يدل على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة في معمول
 تلك الأفعال فتقول : إن ظننت زيدا قائماً ، كما تقول : إن زيدا قائم ،

(١) لم أجد إلى قائله ، ومر في الأزمنة ٣٣ والشطر الثاني فيه :

إلا على حزبه الملائع

والقرب ١٠٠/١ ، وابن عقيل ١٨٤/١ ، والأشموني ١٢٦ ، والهج ١٢٥/١ ،
 والحزاة ١٦٦/٤

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » المخففة لا تعمل ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل .
 انظر : الإنصاف ١٩٥

وكذلك تقول : « إن كان زيدٌ ليضربك » ، قال الله تعالى : « وإن كنتَ
مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ » (١) و « إن كادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا » (٢) ،
فتلزم اللامُ في معمولِ هذه الأفعالِ كما تلزم في خبرِ الابتداءِ للعلَّةِ المذكورةِ .

ولا يجوزُ دخولُها - أعني إن الحفيفة - على غيرِ نواسخِ الابتداءِ من الأفعالِ ،
خلافاً للكوفيين فإنَّهم يميزون ذلك قياساً على قولِ الشاعر (٣) :

١٢٩ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمَسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقولِ بعضِ الفصحاءِ : « إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوَطًا » (٤) ، وهما من
الشدوذ بحيث لا يقاس عليهما .

الموضع الرابع : أن تكونَ زائدةٌ بعد « ما » النافية (٥) فيقول : ما إن
زيدٌ منطلقٌ ، وما إن انطلقَ زيدٌ ، تقديرُهُ : ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلقَ زيدٌ ،
قال الشاعر (٦) :

(١) يوسف ٣ (٢) الفرقان ٤٢

(٣) البيت لماتكة بنت زيد كما في الخزانة ٣٤٨/٤ ، وهو في كتاب اللامات ١٢١ ،
والأزمية ٣٧ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمقرب ١١٢ ، والمنني ٢١ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ،
والأشموني ١٤٥/١

(٤) انظر المقرب : ١١٢/١ . وقمته بالسوط : علاه به .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » فإنها بمعنى « ما » وجاءت
لتأكيد المنفي ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . انظر الإنصاف ٦٣٦

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٣٢ ، وتمامه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَأْمُوا قَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وهو في الأزمية ٤١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، واللسان : (حلف) ، والمنني ١٨٨ ، وشواهد
المنني ٣٤١ ، والخزانة ٢٢١/٤ . الفاجر : الكاذب ، والصالي الذي يصطلي النار .

١٣٠ - قَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وإذا دخلت^(١) على « ما » الجوازية أبطلت عملها ، فرجع خبراً للمبتدأ ما كان خبراً لها ، نحو قول الشاعر^(٢) :

١٣١ - قَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوَّلَةٌ آخِرِينَآ

وأما « إن » ، التي في قوله تعالى : « إِنْ كَانَ وَعَدُّ رَبِّنَا لَمَتَّقِعُولا »^(٣) فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى « لقد » ، والصحيح أنها مخففة فهي مثلُ التي في قوله تعالى : « إِنْ كُنَّا لَنَفِي ضَلَالٍ مَبِينٍ »^(٤) وقد فسرت .

٥٢ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »^(٥) ، فقال بعض النحويين فيها ، وفي قوله ﷺ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ »^(٦) : « إِنْ » فيها بمعنى « إذا » وليس بصحيح ، بل هي من باب التي للشرط والجزاء المتقدمة ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ عَلِمْتُمْ ، وفي الحديث : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجِئْنَا بِكُمْ ، ولا يلزم في الشرط أن يكون فعله لم يقع ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ ، فقد تكون صورته صورة الواقع لتحقق وقوعه .

(١) يعني إن الزائدة .

(٢) البيت ل: فررة بن مسيك كما في الكتاب ٥٥٦/١ ، وهو في منازل الحروف ٦٨ ، والمختصص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والأزمية ٤٠ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، والمغني ٢٩ ، والجمع ١٢٣/١ ، وشواهد المغني ٨١ ، والحزاة ١١٢/٤ . والطب : شرحه في العادة والملة .

(٣) الإسراء ١٠٨ (٤) الشعراء ٩٧ (٥) آل عمران ١٣٩

(٦) قطعة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١

وممّا جاءَ من نحو ذلك قوله تعالى « أتى أمرٌ الله فلا تستعجلوه » (١) ،
يعني الساعة ، وقد يوضع المضارعُ موضعَ (٢) الماضي ، قال الشاعر (٣) :

١٣٢ - لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ

مَرَابِطَ لِلْإِمْهَارِ وَالْعَكْرَ الدَّيْرُ

على معنى حكايةِ الحال وهو أظهرُ في الحديث .

الموضع الخامس : أن تكونَ في الكلمةِ بين آخرها وبين ياءِ الإنكارِ
وصلةٌ لها وذلك إذا كانت الكلمةُ مبنيةً أو لا يظهرُ فيها الإعرابُ كقولهم في
إنكارِ أنا إنيه ، قيل لبعضهم : أترجّع إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنيه (٤) ،
فيلزم على هذا كسرُ نونها لأجل الياء ، وإنما زيدتُ « إن » ، محافظةً على آخر
الكلمةِ ، وقد تقدّم معنى الإنكار ، ومن العرب من يزيدُ « إن » في آخر
المعربات ، فيقول : أزيدُ إنيه ، ومنهم من يكسرُ التنوين ويستغني عنها فيقول :
أزيدُ نيه ، وقد ذُكر فاعله .

باب أن المفتوحة الخفيفة (٥)

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون مصدرية ، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدرِ
مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، على حسبِ العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت

(١) النحل ١

(٢) في الأصل : « وضع » وهو تحريف .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٢ ، والبحر المحيط ٤٢٧/١ . والعكرة
من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢٠/٢

(٥) انظر في « أن » : الكتاب ٥٥٥/١ ، المقتضب ٤٨/١ ، الأرمية ٥١ ، ابن

يعيش ١٨/٧ ، الجنى ٨٥ ، المعنى ٢٤ ، الهمع ٢/٢

على ماضٍ أو مضارع ، نحو : أعجبت أن ضربت^(١) ، وأريد أن أكرمك ، وأمرتك أن تقعد ، والتقدير : أعجبت ضربك ، وأريد إكرامك ، وأمرتك بالعود ، قال الله عز وجل : « أكان للناس عجباً أن أوحينا^(٢) ، تقديره : وحينا^(٣) ، وقال تعالى : « وعجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم^(٤) ، تقديره : من جهم ، وقال تعالى : « وأن تعفوا أقرب للتقوى^(٥) ، « وأن تصوموا خيرٌ لكم^(٦) ، تقديره : عفوك وصومكم .

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خصته^(٧) للاستقبال .

وهي أمٌ نواصب الأفعال لكونها تقدر مع بعض ما يظهر أنه ناصبٌ بنفسه كحتى ولا مكي ولا م الجحود ، على ما يبيِّن في أبوابها ، وإذا نصبت فلا تقع بعد^(٨) أفعال التحقيق كعلمت وأيقنت وتحققت^(٩) ، وتقع قبلها غيرها من الأفعال / ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا ، النافية ، لأنها تكون زائدة في اللفظ في مواضع ، وستبيِّن في بابها ، ولا يجوز الفصلُ غيرها ولا يتقدم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية ، وكلُّ حرفٍ مصدرية فلا^(١٠) يصحُّ أن يتقدم عليه شيء من صلته لأنه معه كالدال من زيد ، ولذلك لا يفصل بينها .

وإذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع ، وإن جاء خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ « ما ، المصدرية ، كما قال الشاعر^(١١) :

(١) في الأصل : « ضربتك » (٢) يونس ٢

(٣) في الأصل « في وحينا » (٤) ص ٤ (٥) البقرة ٢٣٧ (٦) البقرة ١٤٨

(٧) في الأصل : « خاصته » وهو تحريف .

(٨) في الأصل : « بعدها » وهو تحريف .

(٩) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من الثقلية .

(١٠) الفاء زائدة .

(١١) البيت لم أهد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٣٢ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، واللسان

(انن) ، والانصاف ٥٦٣ ، والمغني ٢٨ ، والأشعرى ٥٥٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣

١٣٣ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقيل : هي مخففة من الثقيلة ، وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه
ضرورة^(١) ، ومثله^(٢) :

١٣٤ - أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّنَاحِ
ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها ، بل يُرْفَعُ الفِعْلُ بعدها كقوله تعالى :
« قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَني أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ »^(٣) أي : أن أعبد ، إلا عند
الكوفيين^(٤) ، فإنهم يميزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر^(٥) :

١٣٥ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

على رواية من نصب « أحضر » ، وقوله^(٦) :

١٣٦ - وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

(١) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين « أن » المخففة والفعل به قد وحرف
التنقيس واللفي وأداة الشرط ورب

(٢) لم أهد إلى قائله ، وهو في ابن يعميش ٢٩/٧ ، واللسان (طلع) ، والأشعري
١٤٧ ، والبحر المحيط ٢١٣/٢ ، والمعيني ٢٩٧/٢ ، وفي الأصل « لا يرتعون »
فيضطرب الوزن .

(٣) الزمر ٦٤ (٤) انظر في هذه المسألة : الفراء : الزمر ٦٤ ، المقتضب ٨٥/٢
(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وشرح القصائد ١٩٢ ، والكتاب ٥٢٨/١ ،
ونعاب ٣١٧ ، والحزانة ١١٩/١

(٦) نسب في الكتاب ٣٠٧/١ إلى عامر بن جوين وصدوره :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل ، وهو في المغرب ٢٧٠/١ ، واللسان
(خبىس) ، والمعيني ٧١٢/٢ ، وشاهد التوضيح ١١٠ ، والأشعري ١٢٩ ، والمعيني ٤٠١/٤
والخباسة : الغنيمة . نهيت : زجرت .

أي أن أفعله ، وقول بعضهم : مرّةً يحفّوها^(١) ، أي أن يحفّوها ، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

ولا تحذفُ ويقي عملُها قياساً إلاّ في باب حتى وكى الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب ، وأو بمعنى « إلاّ » أن ، و « إلى أن » ، على ما يذكر مبيّناً في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثاني : أن تكون مخفّفةً من الثقيلة ، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية^(٢) ، فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصل بينها وبينها في الإيجاب بقدر السين وسوف ، وفي النفي بلا ، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعيم وبئس وليس وعسى ، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء . وهي موضوعة للتوكيد كالثقيلة وناسبة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً ، وبما يدلّ على ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلاّ بالفصل بشيءٍ مما ذكر ، إلاّ إن كان لا يتصرف للعلة المذكورة ، وكلّ ما يختصّ بالأسماء يعمل فيها ، وما لا يختصّ لا يعمل ، وسيزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة ، إلاّ أن الحفيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمرٍ وشأن^(٣) .

وكذلك حكمها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فتقول : علمتُ أن زيدٌ قائمٌ ، وتقول : علمتُ أن سيقوم ، أو : أن قد تقوم ، أو : أن سوف تقوم ، أو : أن ليس تقوم ، أو : أن نعم الرجلُ زيدٌ ، أو : أن بئس الرجلُ عمروٌ ، والتقديرُ / في ذلك كآءٌ : أن الأمرَ أو الشأناً ، قال الله تعالى : ٥٤ « وأن لا إلهَ إلاّ هو قهلاً أنتم مُسليمون » ،^(٤) ، وقال تعالى : « عَلِمَ أَنْ

(١) انظر : سر الصناعة ٢٨٦/١ ، المقرب ٢٧٠/١

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لا بد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧ : منذهب الصكوفيين في أن المخففة أنها لا تعمل لافي ظاهر

ولا في مضمرة ، وأجاز سيبيويه أن تلتنى لفظاً وتقديراً .

(٤) هود ١٤

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، (١) ، وقال الله تعالى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » ، (٢) وقال تعالى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ » ، (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

١٣٧ - فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَجْفَى وَيَنْتَعِلُ

أي : إن الأمر كل من يجفى وينتعل هالك ، وقال آخر (٥) :

١٣٨ - أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا
خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِيَةُ الْخَمْرِ
ولا يجوز أن تعمل في الاسم عمل المقتلة بدون (٦) أمر أو شأن فيبرز ظاهراً أو مضمراً ، إلا في الضرورة ، كقوله (٧) :

١٣٩ - فَلَوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاقَكَ لَمْ أَجَلْ وَأَنْتِ صَدِيقِي

(١) المزمّل ٢٠ (٢) النجم ٣٩ (٣) الاعراف ١٨٥

(٤) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٩ ، وعجزه فيه :

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والأزهية ٥٦ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والنصف ١٢٩/٣ ، وأمالى الشجري ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨١/٧ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، والهمع ١٤٢/١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والدرر ١١٩/١ ، والمترنك : المزدحم الذي يجتمع فيه الناس ، وسابيه الخمر : المشتري ، ورد سابيه الخمر على نعم ، خب السفير أسرع ورق الشجر تحته الريح .

(٦) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٥٥ ، والمقرب ١١١/١ ، والإنصاف ٢٠٥ ، واللسان : (حرر) ، والمغني ٢٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وابن عقيل ٢٢٢/١ ، والأشموني ١٤٦ ، وشواهد المغني ١٠٥ ، والخزانة ٤٦٥/٢

لأن تخفيفها أوجب حذفه لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فاعلمه .
 الموضوع الثالث : أن تكون عبارةً وتفسيراً ، إمّا للطلب وإمّا للكلام ،
 فنقول : أمرتك أن تم ، وانطلقت أن مشيت ، ومعناها في المكانين معنى
 « أي ، المفردة ، قال الله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن
 أعبدوا الله ربّي ، (١) وقال : « وانطلق الملائم منهم أن امشوا ، (٢) ، والمعنى :
 أي عبادوا الله ، وأي امشوا ، وكأنه في التقدير : إلا ما أمرتني به من العبادة ،
 وانطلق الملائم منهم بالمشي (٣) .

الموضوع الرابع : أن تكون زائدة ، وذلك بعد « لَمَّا » وقبل « لو »
 على اطّراد ، فنقول : لَمَّا أن جاء زيد أحسنت إليك ، وأن لو قام زيد
 لخرجت ، قال الله تعالى : « فلَمَّا أن جاء البشير ، (٤) ، وقال تعالى :
 « وأن لو استقاموا على الطريقة ، (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

١٤٠- وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَتَخْنَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا
 وقال آخر (٧) :

١٤١- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

(١) المائة ١١٧ (٢) سورة ص ٦

(٣) منعب البصرين أن « أن » المفردة قسم قائم برأسه ، ونقل عن الكوفيين أنها
 عندهم المصدرية ، انظر : الجني ٨٨

(٤) يوسف ٩٦ (٥) الجن ١٦

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١١٥/١

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية « القمين » فيه « العتيق » ،
 والمقرب ١٠٣/١ ، والفتنسي ٣١/١ ، والهمع ٤١/٢ ، وشواهد المغني ١١١ ، والخزانة
 ١٤١/٤ . والقمين : الجدير بالشيء .

ولا تَوَادُّ مَعْ غَيْرِهَا إِلَّا شَاذًا ، كَقَوْلِهِ (١) :

١٤٢ - كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

على رواية مَنْ خَفَضَ « ظَبْيِيَّة » (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا » (٣) ، فَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ « أَنْ » هَا هُنَا بِمَعْنَى « لِثَلَاثِ » (٤) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (٥) ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهَا قِسْمًا زَائِدًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَإِنَّمَا هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ حَذْفَ قَبْلِهَا حَرْفُ الْجُرْ ، لِأَنَّ حَذْفَهُ مَعَهَا وَمَعَ « أَنْ » مَطْرُودٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ قَبْلُ ، وَحَذَقْتُ بَعْدَهَا « لَا » ، النَّافِيَةُ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِلْعَائِمِ بِذَلِكَ كَمَا حَذَقْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَفْتَأُ تَذَكُرُ » يَرْسِفُ (٦) ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٧) :

(١) نسب في الكتاب ١٣٤/٢ إلى ابن صريم الشكري ، رصده :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا يَوْجَهُ مُقَسِّمٍ

ونسب في الاصمعيات ١٥٧ إلى علباء بن أرقم ، ونسب في اللسان « قسم » إلى كعب ابن أرقم ، وهو في أمالي القالي ٢٠٦/٢ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والمقرب ١١١/١ ، وابن يعيش ٨٣/٨ ، وأمالي السهيلي ١١٦ ، والمغني ٣٢ ، والشذور ٢٨٤ ، والمعني ٣٠١/٢ - والوجه المقسم : الحسن ، تعطو : تمد عنقها ، وارق السلم : شجر السلم المورق .

(٢) انظر تخريج روايات « ظبية » في الشذور ٢٨٤

(٣) النساء ١٧٦

(٤) وهو ماذهب إليه الهروي في الأزهية ٦٤

(٥) البقرة ٢٨٢ (٦) يرسف ٨٥

(٧) البيت لمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه :

وَالْخُنُسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

ونسب في الكتاب ١٦٦/٢ إلى أمية بن أبي عائد ، ونسب في ابن يعيش ٩٨/٩ إلى عبد مناة الهذلي ، وهو في اللامات ٧٣ ، وأمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والمغني ٣٠٦ ، وشواهد ١٥٦ ، والحزانة ٢٣١/٤ . يريد بندي الحيد : الوعل ، المشخر : الجبل الشامخ الظيان والآس : نوعان من النبات ،

١٤٣ - تَاللهُ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ
 بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ
 ، وإن اختلف الموضعان في الدلالة .

باب إن المكسورة المشددة (١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المتبدا والخبر ، فيصير ما كان متبداً اسماً لها فتصيه ، وما كان خبراً (٢) خبراً لها فترفعه .

وكانت حقها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفيض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها ، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الحفظ كحروف الجر ، إلا أن « إن » وأخواتها أشبهت الأفعال التعمدية إلى مفعول به واحد (٣) من نحو : ضرب زيد عمراً ، بكونها طلبت اسمين كطلبها لها ، وتضمنتها كتضمنها ، وإن اختلفا فيه (٤) ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ، إلا أنه تقدم المنصوب لازم (٥)

(١) انظر في « إن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، والمغرب ١٠٦/١ ، وابن يعيش ٥٩/٨ ، والجنى ١٥٨ ، والقني ٣٦

(٢) في الأصل : « وما كان خبراً لها خبراً لها »

(٣) انظر في أوجه مشابهة « إن » للفعل : الإنصاف ١٧٧/١ ، أسرار العربية ٦١

(٤) الميابة في الأصل معرفة : « بكونها طلبت اسمين بعدما لطلبها لها وتضمنتها كتضمنه » .

وإرجاع الضمائر كما يلي : بكونها (بكون إن) ، كطلبها (طلب الأفعال التعمدية) ، هما (للاسمين) وتضمنتها (تضمنت إن وأخواتها الاسمين) ، كتضمنها (تضمن الأفعال التعمدية للاسمين) ، وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال التعمدية الرفع ثم النصب وعملت إن وأخواتها النصب ثم الرفع .

(٥) في الأصل : « لازماً » ، الضمير في « انه » للشأن .

على المرفوع في بابها ، تنديهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل ، ولم تصرف
تصرف الأفعال ، فلا يجوز في معولها تقدم آخرها على الأول ولا عليها لذلك .

فإذا ثبتت هذه المقدمة فليد : أن أحكام^(١) تختص بها لا بد من ذكرها :
فنها : أنه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدة ، مبتدأ في الأصل إلا إن كان
ضمير شأن فيجوز حذفه^(٢) في الشعر كقوله^(٣) :

١٤٤ - إن من يدخل الكنيسة يوماً يلتق فيها جازراً وطبائ
وتقديره : إنه من . وأما حذف خبرها فيجوز للدلالة عليه ، كقوله^(٤) :

١٤٥ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ
أي : إنه قد كان ذلك ، [و] كقوله^(٥) :

١٤٦ - إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر ما مضى مهلاً
أي : إن لنا محلاً .

ومنها : أنه لا يصح أن تدخل على مبتدأ فيه معنى الاستفهام نحو : من

(١) انظر في هذه الأحكام المقرب ١٠٦/١ وما بعد .

(٢) في الأصل : « حذفها » وهو تحريف .

(٣) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت) ، وأمالي الشجري

٢٩٥/١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١١٥/٣ ، والمغني ٣٦ ، والخزانة ٤٥٧/١

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦ ، وانكتاب ٥٥٥/١ ،

وأمالي الشجري ٣٢٢/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، واللسان والتاج : (أنن) ، والمغني

٣٧ ، وشراهد ١٢٦

(٥) البيت للأعشى ، وهو ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١٤١/٢ ، والحصاص ٣٧٣/٢

وأمالي الشجري ٣٢٢/١ ، وأمالي السهيلي ١١٥ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ،

واللسان : (حلل) ، والمغني ٨٧ ، وشراهد ٢٣٨ ، والخزانة ٣٨١/٤ . ووقع في الأصل تحريف

« مد مضى مهلاً » .

القائم ؟ أو معنى الشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَمَّ إِلَيْهِ . أو كم الخبرية نحو : كم من قثم ذاهب ، أو ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً ، وأخواتها المحتاجة إلى اسمٍ وخبرٍ مثلها في ذلك ، وأما خبرها فلا يكون « كم » الخبرية كما ذكر ولا جملةً طليةً وهي التي لا تحتل الصدق والكذب ، فأما قول الشاعر : (١) .

١٤٧- إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنصِبُكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير : يقال فيها ، وحذف القول في كلام العرب والقرآن كثير (٢) ، نحو قوله تعالى : « فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ، ما أصابك » (٣) أي : يقولون : ما أصابك ، وقوله تعالى : « فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم » (٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومواضعه في القرآن كثير .

ومنها : أنه يدخل في خبرها أو ما جرى مجراه اللام دون سائر أخواتها (٥) ، ٥٦ إلا « لكن » (٦) / لما يبين في بابها ، فتقول : إن زيداً لقائم وفي اسمها بشرط الفصل ، نحو قوله تعالى : « إن في ذلك لآية » (٧) وفي انفصل المضمرة الذي بين اسمها وخبرها نحو : إن زيداً هو القائم وقوله تعالى « إئتتك لأنت الحليم الرشيد » (٨) و « إن هذا هو البلاء المبين » (٩) ، وفي معمول خبرها شرط تقدّمه .

(١) البيت الجميع الأسدي كما في المفضليات ٣٤ وصدوره :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ٣٣٢/١ ، والخزانة ٢٩٥/٤ . والرياضة : التذليل والمعالجة ، وتنصك : تنصك ، والكذب متعلق بالرياضة .

(٢) انظر أمثلة على إضمار القول في : « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » ١٤/١ وما بعده .

(٣) النساء ٧٨ ، ٧٩ (٤) آل عمران ١٠٦ (٥) في الأصل : « أخوا » .

(٦) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر « لكن » انظر الإنصاف ٢٠٩/١

(٧) الحجر ٧٧ (٨) هود ٨٧ (٩) الصافات ١٠٦

على الخبر نحو : « إنَّ زيداً لفي^(١) الدارِ قائمٌ » ، ومنه قولُ الشاعر^(٢) :

١٤٨ - إنَّ امرأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
 ومنه قوله تعالى : « لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ »^(٣) ،
 وفي ما يحيلُ بحلِّ الخبر من ظرفٍ ومجرورٍ نحو قولك : « إنَّ زيداً لفي^(٤) الدارِ ،
 وإنَّ زيداً لعندك » ، قال تعالى : « إنَّ الأبرارَ لفي نعيمٍ وإنَّ الفُجَّارَ لفي
 جَهِيمٍ »^(٥) ، وفي المضارع نحو : « إنَّ زيداً ليقوم » ، وقوله تعالى : « وإنَّ ربَّكَ
 ليحكُمُ بينهم »^(٦) ، والماضي الذي لا يتصرفُ ، نحو « إنَّكَ لنعيمَ الرجلِ
 والمتصرفُ بشرطٍ « قد » نحو : « إنَّ زيداً لقد قامَ » ، وإنَّها دخلت اللامُ في هذه
 هذه المواضع مع « إنَّ » المكسورة لتناسُبها في التوكيد وفي عدم تغييرها^(٧)
 للمبتدأ أو الخبر عن معنى الابتداء والخبر ، إلا أنه لا يجتمعانِ مُتَّصِلِينَ إلا « إنَّ
 قُلبت همزةُ « إنَّ » هاءً كقوله^(٨) :

١٤٩ - أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلِيٌّ قُلِّلَ الحِمِي
 هُنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

ولمَّا قُدِّمَت اللامُ على « إنَّ » ، لأنَّ « إنَّ » عاملةٌ واللام غير عاملة فتولي
 العاملُ معموله ، فإذا تأخرتُ فُصِّلَ بينها على نحو ما ذكرنا لاجتماع حرفين مؤكدين .
 ولا يصحُّ قولُ « من » قال : « إنَّ » « إنَّ » مؤكدة للجملة واللام مؤكدة

(١) في الأصل : « في » وهو تحريف .

(٢) نُسِبَ في الكتاب ١٣٤/٢ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الإنصاف ٤٠٤ ،
 وابن يعيش ٦٥/٨ ، واللسان : (خصص) ، والمغني ٧٥٢ ، والأشعرني ٣٣٠ ، والمع
 ١٣٩/١ ، وشراهد المغني ٩٥٣

(٣) الحجر ٧٢ (٤) في الأصل « في » وهو تحريف .

(٥) الانفطار ١٣ (٦) النحل ١٢٤ (٧) في الأصل : « تغييرها » .

(٨) تقدم برقم ٥١

للخبر لوجهين : أحدهما : أن التوكيد سواء كان بـ « إن » أو اللام إنما عدل هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدة ، وإثما وُضِع الاسم للإسناد إليه . والثاني : أن اللام قد تدخل في اسمها كما ذكر ، فينبغي على هذا أن تكون مؤكدة للاسم خاصة ، وهذا لا يصح .

ومنها (١) : جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو : « إن زيدا قائم وعمرو » ، وقوله تعالى : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » (٢) ، على قراءة « من قرأ بكسر « إن » ورفع « رسوله » خارج السبعة » (٣) ، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدأ إذ لم تغير معناه وإن كانت ناصبة ، فإذا قال القائل : « إن زيدا قائم وعمرو » فهو في تقدير : زيد قائم وعمرو ، ولا بد (٤) ، ولا ينكر هذا العطف فإنه قد جاء بعد خبرها وخبر ليس على الموضع بالنصب كقوله (٥) :

١٥٠ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
وكقوله (٦) :

١٥١ - لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِجُرْ
وَلَا مُقْصِرٌ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرْ

- (١) أي من أحكام « إن » . (٢) التوبة ٣
(٣) قال أبو حيان ٦/٥ : قرأ الحسن والأعرج : « إن الله بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، ولم ينص على أنه قد قرأ أيضاً برفع « رسوله » .
(٤) في الأصل : « وعمرو ولا بد » ، ولعل « ولا بد » مقحمة .
(٥) البيت لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، صدره :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشْرٌ فَأَسْجِحْ

- وهو في سر الصناعة ١٤٧ ، وأمالى القالي ١٣٥/١ ، والإنصاف ٣٣٢ ، واللسان : (غمز) ، والمغني ٥٣٠ ، وشواهده ٨٧٠ ، والخزانة ٢٦٠/٢ . وأسجح : أرفق وسهل .
(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩ . والحرف هنا : الصابر ، والمقصر : النازع عما هو عليه من الجزع ، والقر : الاستقرار .

برفع «مقصر» ونصبه وخفضه ، فالرفع عطفاً على موضع «بجر» ، على مذهب
 ٥٧ بني تميم ، والنصب / عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز ، والخفض [عطفاً]
 على اللفظ ، ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانت «مِنْ»
 زائدة نحو قوله تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ إلهٍ غيرُهُ » (١) برفع «غير» على موضع
 « إله » لأنه مبتدأ في الأصل ، و «مِنْ» زائدة ، و « لكن ، تجري بحرى
 » « إن » ، فيما ذكر .

ومنها : أنه يجوز فيها التخفيف ، وقد ذكر حكمها إذا كانت كذلك (٢) .

ومنها : أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها ، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها
 وحفوظ على فتحه ، فإن وُجِدَت دون نون الوقاية ، فالتون الأصلية محذوفة لاجتماع
 النونين المتحركتين ، ودأبت نون الوقاية عليها ، ولا تقول : إنها المحذوفة لأنها
 وُضِعَتْ لمعنى هو باق ، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى : « إنني أنا ربك
 فاخضعْ لعليّك » . (٣)

وإذا لحقتها « ما » فتقول : إنما ، وتدخل على الجملة الاسمية . فبعضهم
 يجعلها كلمةً فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وهو المسموع ، نحو قولك : إنما
 زيد قائمٌ ، وقال تعالى : « إنما الله واحدٌ » (٤) ، وبعضهم يُعْمِلُهَا
 كعملها دون « ما » ، فتكون « ما » زائدة غير مؤثرة ، فتقول : إنما زيداً
 قائمٌ ، قياساً على « ليت » فإنه قد سُمِعَ نصب ما بعدها بها ومعها [ما] ، وترك
 العمل ، وستأتي في بابها .

والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر ، وبحكم القياس لأنها لا تختص
 بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول : إنما زيد قائمٌ ، وإنما يقوم زيد ، ولا يعمل
 إلا ما يختص ، وهذا أصل مبني عليه كثير من أبواب العربية ، وقد مضى منه
 شيء وسيرد عليك شيء منه إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٣ (٢) انظر : الورقة ٥١

(٣) طه ١٢ (٤) النساء ١٧١

ومعنى « إنمّا » فى كلام العرب الحصر والتخصيص ^(١) بأحد الحـبرين ،
 فإذا قال قائل : قام زيد وعمرو ، فتقول : إنمّا عمرو القائم ، وإنمّا قام
 عمرو ، ومن كلامهم : إنمّا الكرم يوشف ، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها
 لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل ، وهذا راجع إلى المعنى الذى ذكرته لك من
 الحصر والتخصيص ، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء ، إذ الاسماء بعدها
 مبتدأة لا غير ، وحكمها فى الحصر والاختصاص حكم « إلا » وكذلك فى
 حكم تأخير الفعل وتقديه على الوجوب فى باب الفاعل والمفعول ، نحو : إنمّا
 ضرب زيداً وعمرو ، وإنمّا ضرب عمرو زيداً .

الموضع الثانى : أن تكون جواباً بمعنى « نعم » فتقع بعد الطلب والخبر ،
 فإذا قال القائل : اضرب زيداً فتقول : إنّه ، أي : نعم ، وتقول : قام زيد ،
 فتقول : إنّه ، أي نعم ، قال الشاعر ^(٢) :

١٥٢ - وَقَائِلَةٍ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرِ أَسِيٍّ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ .

٥٨ أي : نعم ، والهاء للوقف ، وقال / الرادّ حين قال القائل : « لعن الله ناقة
 حملتني إليك ، إن رآك بها ^(٣) ، أي : نعم ، ولعن رآك بها . وأمّا قول
 الآخر ^(٤) :

١٥٣ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِيرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ .
 فيُحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى ،

(١) قال أبو حيان : « إن فُهم حصر فَمِنْ سياق الكلام لامنها ، ولو أفادت الحصر
 لأفادته أخواتها المكسورة بـ « ما » ، والجمهور لا يوافقون على ذلك ، انظر : الجنى ١٦٠
 (٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو فى اللسان : « أساء » ، والمغنى ١٢٨ ، وشراهدة ٣٦٢ ،
 والخزانة ٢٣٨/٤

(٣) القائل عبد الله بن الزبير ، انظر الخبر فى : الخزانة ٦٢/٤

(٤) تقدم برقم ١٤٥

والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف أي : كان ماقلن ، كما حذف الآخر « كان »
أو « ذهب » في قوله : (١)

١٥٤ فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا
والآخر « زالت » في قوله (٢) :

١٥٥ - لَمَّا تَرَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِيدًا

باب أن المفتوحة المشددة (٣)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الاول : أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة المذكورة قبل
هذا ، والكلام عليها في دخولها على المتبدا والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع
الثاني خبراً لها كالكلام على « إن » المكسورة المذكورة ، لا فرق بينها في ذلك
ولا على ما تدخل عليه من المتبديات والأخبار التي ذكرت في بابها ، فنقول : علمت
أن زيدا قائم ، كما تقول : إن زيدا قائم .

وأحكامها في العمل بالتشبيه وغيره واحدة كما ذكر ، إلا أن الفرق بينهما
أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأن هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد
معمولٍ لغيره ، نحو : « أعجبتني أنك قائم وكرهت أنك خارج » و « عجبت
من أنك ذاهب » ، التقدير : أعجبتني قيامك ، وكرهت خروجك ، وعجبت من
ذهابك ، وأن « إن » المكسورة تكون في موضع المتبدا وخبره حيث وقعا
أول الكلام ، أو أثناءه .

وعددت لها بعض النحويين مواضع (٤) وزاد فيها بعضهم على بعض ، منها ابتداء

(١) تقدم برقم ٨٢ (٢) تقدم برقم ٨١

(٣) انظر في « أن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، المغرب ١٠٦/١ ، ابن يعيش ٥٩/٨

الجنى ١٦٢ ، المغني ٣٩

(٤) المواضع التي سيذكرها الآن لأن المكسورة مع أن الباب لأن المفتوحة .

الكلام ، نحو : إن زيدا منطلق ، ومنها بعد القسم ، نحو : والله إن زيدا قائم .
ومنها إذا كان [في] خبرها اللام نحو : علمتُ إن زيدا لمنطلقٌ ومنها : بعد
القول المجرد من معنى الظن وعمله ، نحو : قال زيدٌ إن عمراً منطلقٌ ، ومنها بعد
« إلا » الاستفاحية ، نحو : ألا إن زيدا قائم ، ومنها بعد « ثم » نحو : قمتُ
ثم إنك تقعد ، ومنها بعد « حتى » نحو : قمت حتى إنك منطلقٌ ، ولا معنى
لتعديد (١) هذه المواضع لأن كل واحدٍ منها يصلح للبتداء والخبر فيه ، فذلك يجمعها .

والكلام يُتصور فيه للكسورة همزة تارةً والمفتوحة تارةً ، ولهما فيه تارةً
بحسب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحها ، وبعضهم حصر (٢) مواضعها بأن قال :
ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورةٌ فيه ، وما صلح فيه الاسم
لا غير أو الفعل (٣) لا غير فهي مفتوحةٌ ، احترازاً من « لولا » و « لو » فإن
« ان » مفتوحةٌ بعدها ، و « لولا » يليها الاسم لا غير ، و « لو » يليها الفعل لا غير .

وليس الأمر كذلك ، وإنما ولي « لولا » أن المفتوحة لأن « لا » في موضع
الفعل ، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد
المعمول لا في موضع المبتدأ والخبر على ما زعموا ، لما يذكر في بابها (٤) ، وإنما
ولي « ان » أن المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدّرٌ بعدها فهو مرفوعٌ به مفردٌ
معمول له حلت محله ، فإذا قلت : « لو أن زيدا قائم لأكرمتك » ، فالتقدير :
لو صح أو ثبت (٥) ، فإن هذا الفعل قد حُذِف اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده .

(١) في الأصل : « لتعديداً » .

(٢) لعله : اختصر .

(٣) في الأصل : تكرار قوله « أو الفعل » .

(٤) هذا المنع على الرأي الذي يقول به المؤلف ، فما بعد (لولا) مرفوع بانتماء .

وقد حُذِفَت « انعدم » ونابت « لا » منابها وسوف يفصل المؤلف هذا الرأي في
باب لولا .

(٥) هذا منع الكوفيين والمبرد ، ومنع سيويه على الابتداء والخبر محذوف .

انظر : الجني ١٦٤

ومنه قول بعضهم : « لو ذاتُ سِوارٍ لَطمتي » ^(١) أي : لو لَطمتني ، وعليه قواه تعالى :
« لو أنَّ اللهَ هداني لكنتُ من المتقين » ^(٢) ، ولأنَّ كانت « لو » طالبةً للفعل جاز
تقديره بعدها .

و « أن » ، هذه لا يُعطف على موضعها مع اسمها في نحو : علمتُ أنَّ زيداً
قائمٌ وعمرٌ ، وتلك ^(٣) يُعطف على موضعها مع اسمها وإثباتاً لذلك لأنَّ « إن » ،
المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسمٍ
مفردٍ معمولٍ كما ذكرنا .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفتْ لا تعمل [إلا] في ضمير الأمر والشأن إلا في
الضرورة ، كما ذكر في بابها ، والمكسورة المشددة ليست كذلك .
و « أن » ، هذه إذا خُفِّفتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقولك : فمتُ لأتَّكَ تَكرِمتي ،
أي : لعلك تَكرِمتي ، قال الله تعالى : « [وما يُشعِرُكُمْ] أتَّها إذا جاءتْ
لا يُؤمنون » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

١٥٦ - عوجا على الطللِ المَجِيلِ لأنَّنا
نَبكي الديارَ كما بكي ابنُ حِذامِ

أي : لعلنا .

(١) هو مثل عربي ، انظر : مجمع الأمثال ٨١/٢ ، وجهرة الأمثال للمسكري ١٩٣/٢

(٢) الزمر ٥٧ (٣) أي : « إن » (٤) المؤمنون ١٠٩

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والمزهر ٤٧٦/٢ ،

والخزانة ٣٧٦/٤

باب : أنا وأنتِ وأنتِ وأنا وأنتِ وأنتِ^(١)

اعلم أن هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعود على متكلم أو مخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً^(٢) ، ويجري مجراها ونحن من باب النون ، و « هو وهي وهما وهم وهن » من باب الهاء ، فهي بالعودة على الأسماء أسماء وهي في موضع معمولات إذا كانت أسماء ، وإنما ذكرتها في الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محل من الإعراب فليست بأسماء ، فيحكم عليها بالحرفية ، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العباد .

وإنما سمّاه البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ / المذكورة يفصلُ بها بين الخبر وذوي الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب ، ولا احتياجٍ إليها في العودة على الأسماء وإثباتها وضعت تأكيداً .

وسمّاه الكوفيون عماداً لأن ما بعدها قد يعتمدُ عليه في بعض المواضع فيه ، ويجعلونها حينئذ أسماء^(٣) .

والصحيح أنها في هذا الباب حروف^(٤) لا يحتاجُ إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محلٌ إعراب .

وهذه الألفاظُ تدخلُ بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننتُ » وأخواتها ، وفي باب « أعلمت » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي لنفي الجنس ، إلا أنه بشرط [أن يكونَ] المبتدأ والخبر معرفتين ،

-
- (١) انظر في ضمير الفصل : الكتاب ٤٦١/١ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وأمالى الشجري ١٠٧/١ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ ، والجنى ١٤٠ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ ، والمغني ٥٤٦ .
(٢) العبارة في الأصل : « مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموع » وهي محرفة .
(٣) قال ابن هشام : « سمي عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام » . انظر : المغني ٤٩٠ .
(٤) في الأصل : « حرف » ، وهو تحريف .

وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، وذلك للفصل [بين معرفتين أو]
 بين معرفة ونكرة كذلك^(١) ، فتقول : زيد هو القائم ، وإن زيداً هو القائم ،
 وكان زيد هو القائم ، وظننتُ زيداً هو القائم ، وأعلمتُ زيداً عمراً هو القائم ،
 وما زيد هو القائم ، ولا رجلٌ هو أفضل منك ، ولا رجلٌ هو أفضل منك ،
 وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما
 لا تقبلها المعرفة^(٢) ، ولذلك صح الابتداء بها .

إلا أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصاً إلا إذا كان الخبر
 منصوباً ظاهر الإعراب ، وذلك في باب « كان » وفي باب « ظننت » وفي باب
 « أعلمت » وفي باب « ما » الحجازية ولا المشبهتين بـ « ليس » المذكورة تماثلها
 قبل ، ولا تظهر في باب المبتدأ ولا في باب « إن » ، ولا في باب لا النافية
 للجنس لارتفاع أخبارها ، فتكون هذه الألفاظ إن شئت فصلاً ، وإن شئت
 مبتدآت وما بعدها أخبارها ، وتكون إذ ذاك أسماء ، وليست غرضنا إلا إذا
 كانت فصلاً ، وكذلك إذا لم يظهر الإعراب في أخبارها [فلا] تحتاج^(٣) إلى
 خبرٍ منصوبٍ لكونه مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً إلى [باء] المتكلم ، نحو :
 كان زيدٌ هذا ، وكان زيدٌ المعطى وكان زيدٌ غلامي ، وكذلك الحكم في باب
 « ظننت » و « أعلمت » و « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس » .

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح
 أن تقع مبتدآتٍ لبقائها دون أخبار ، وإذا وقعت بين منصوبين في باب
 « ظننت » و « أعلمت » فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل
 لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره ، ولا يبين ظاهره بمضرة لعكس معنى

(١) العبارة في الأصل محرفة : « وذلك الفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك »

(٢) أثبت ابن يمش مثلاً هذه الحالة ١١٢/٣ : « كان زيد هو خيراً منك » وسقط
 المثال من الأصل .

(٣) في الأصل : « يحتاج » وهو تصحيف .

٦١ البديل ، ولأن صيغة المرفوع لا تتبع / المنصوب ولا المحفوض إلا نادراً ، نحو : مررتُ بك أنت .

واعلم أن هذه الألفاظ مجري^(١) [على] ما قبلها من الأفراد أو التثنية^(٢) أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور ، فتقول : زيدٌ - و القائم ، وأنا أنا القائم ، وظننتكما أننا القائمَيْن ، وظننتنا نحن القائمَيْن ، أو نحن القائمَيْن ، وظننتكن أنتنَّ القائمَات ، قال الله تعالى : « إنَّكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ^(٣) » ، و « اللهم إنَّ كان هذا هو الحقُّ من عندك^(٤) ، و « كنَّا نحن الوارثين^(٥) » ، و يرى الذين أتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقُّ^(٦) ، « كنت أنتَ الرقيبَ عليهم^(٧) ، و ولكن كانوا هم الظالمين^(٨) . فأمَّا قولُ الشاعر^(٩) :

١٥٧ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

فهو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : يرى مصابي هو المصاب ، ولولا ذلك لقال : أنا المصابا .

وقد حكى الأَخْفَشُ دخول الفصل بين الحال وذوي الحال نحو : جاءني زيد هو ضاحكاً ، ولا يُقاسُ عليه لقلته .

وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ فيه ضمائرُ أسماءٍ فاعرفه ، والله الموفق .

(١) في الأصل : « مجري » وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « التثنية » وهو تصحيف .

(٣) الأنبياء ٦٤ (٤) الأفعال ٣٢ (٥) القصص ٥٨ (٦) سبأ ٦

(٧) المائدة ١١٧ (٨) الزخرف ٧٦

(٩) البيت لجبر ، وهو في ديوانه ٢٤٤/١ ، والمقرب ١١٩/١ ، وابن يعين

١١٠/٣ ، والمغني ٥٤٨ ، والأشعري ٦٣٩ ، والهمع ٦٨/١ ، وشراهد المغني ٨٧٥

باب أو^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ فتعطفُ مفرداً على مفرد ، وجملة على جملة ، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان .

أحدها : أن تكونَ تخييراً فلا تقع إلا بعد الطلب نحو قولك : كلُّ سمكاً أو اشرب لبناً ، أي : افعل أحد هذين .

الثاني : أن تكون إباحةً ، ولا تقع أيضاً إلا بعد الطلب ، نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة أن للكاتب الخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير ، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر ، وإن تركها معاً عوقب أو ذم^(٢) ، وكذلك إن جمع بينهما^(٣) . وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول .

الثالث من المعاني : أن تكون للشك نحو قولك : ما أدري أزيد أم قام أو عمرو^(٤) ، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مثل .

والرابع : أن تكون للإبهام ، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلا

(١) انظر في أو : الكتاب ١/٤٩٩ ، ٥٦٩ ، المقتضب ٣/٧٥ ، الأضداد ٢٧٩ ، الأزمية ١١٥ ، أمالي الشجري ٢/٣١٤ ، المقرب ١/٢٣٠ ، ابن يعيش ٨/٩٧ ، الجنى ٩٠ ، المغني ٦٤ ، الهمع ٢/١٠ ، المحمص ٥٤ .

(٢) قال ابن هشام : وإن أدخلت « لا » الناهية امتنع فعل الجميع نحو « رلاتطع منهم آثماً أو كفوراً » . انظر : المغني ١٤ .

(٣) هذا المثال لا يصلح لأر ، وإنما يصلح لأم ، لأن الهمزة يأتي بعدها « أم » ولأنه قد نص على أن « أو » التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر ، ومثل ابن هشام بقوله تعالى : « لبشنا يوماً أو بعض يوم » .

في حق السامع دون الخبير نحو قولك : زيدٌ قام أو عمرو ، والفرق بينها أن الشك لا يعلمه الخبير والإبهام يعلمه ويُسبِّمُ على السامع لمعنى ما .

الخامس : أن تكون تفصيلاً ، نحو قولك : « زيدٌ منطلقٌ أو عمروٌ شاخصٌ » ، ومعناه أن الانطلاق لزيدٍ والشخص لعمرو ، ومنه / قوله تعالى : « وقالوا كُونُوا هُوداً أو نَصارى تهتدوا » ، (١) أي قالت اليهود للنصارى : كُونُوا هُوداً تهتدوا ، وقالت النصارى لليهود : كُونُوا نَصارى تهتدوا .

فأما قوله تعالى : « فأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون » ، (٢) فـ « أو » هنا عند بعضهم بمعنى « بل » وعند بعضهم بمعنى الواو ، والصحيح أنها التي للإيهام ، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر .
وأما قولُ الشاعر (٣) :

١٥٨ - وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا

أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَّتِ السُّوحُ

وقال الآخر (٤) :

١٥٩ - وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا

(١) البقرة ١٣٥ (٢) الصفات ١٤٧

(٣) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان : (سوا) ، والذي في ديوان الهذليين

١٠٨/١ بيتان :

وَقَالَ مَا شِيبَهُمْ : سَيَّانٍ سِيرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَأَغْبَرَّتِ السُّوحُ

وَكَانَ مِثْلِينَ أَلَّا يَسْرُحُوا نَعْمًا

حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

والذي في الحزاة ٣٤٢/٢ أنه مطلق من بيتين ، وهو في ابن يعيش ٩١/٨ ، والمغني ٦٥ ، وشواهد ١٩٨ . سيان : مثلان ، والسوح : جماعة الساحة .

(٤) البيت لتوبة بن الحمير كما في أمالي القاضي ٨٧/١ ، وهو في الأزهية ١١٩ ، وأصله الشجري ٢١٧/٢ ، والمغني ٦٥

ف « أو » هنا بمعنى الواو ، وهو قليل لا يقاسُ عليه ، وإنما الباب الكثير ما ذكرنا (١) .

واعلم أن « أو » إذا وقع قبلها الاستفهام فيصح أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام ، بخلاف « أم » عد بعضهم ، وأنها لا تتقدّر معها (٢) . إذا كانت بـ « أي » ، كما تقدّرت مع « أم » ، فإنّ جوابها يكون : نعم أو لا ، بخلاف « أم » ، وإنما ذلك لأنها (٣) عطفت استفهاماً على استفهام ، فكان كل واحدٍ منها قائمٌ بنفسه بخلاف أم ، فإنها مع ما قبلها مقدّرة بـ « أي » ، فلذلك لا يكون جوابها إلاّ أحد الشئين أو الأشياء (٤) ، وقد بيّن ذلك في بابها (٥) .

الموضع الثاني : أن تكون ناصبةً بإضمار « أن » فيكون معناها معنى إلاّ مع « أن » ، نحو قولك : لألزمئك أو تقضيني حقي ولأسيرن في البلاد أو أستغني ، قال الشاعر (٦) :

١٦٠ - فسير في بلاد الله والتمس الغني
تعش ذا يسارٍ أو تموت فتعذرا
وقال آخر (٧) :

١٦١ - فقلت له لا تبك عينك إنّما
نحاول ملوكاً أو تموت فتعذرا
وذكر بعضهم أن « أو » تنصب بمعنى ما ذكر وبمعنى « إلى أن » وبمعنى

(١) ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون ، انظر : الإنصاف ٤٧٨ ، وقد أورد صاحب الأزهية ١١٧ كثيراً من الشواهد العربية على (أو) التي بمعنى العطف .

(٢) أي : وأنّ « أو » لا تتقدّر مع الهمزة .

(٣) أي : لأن « أو » . (٤) انظر الأزهية ١٤٣ (٥) انظر ص ٩٣

(٦) البيت لمروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٨٩ ، والمقرب ٢٦٣/١

(٧) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ١/٥ ، والخصائص

٢٦٣/١ ، واللامات ٥٦ ، وابن يعيش ٢٢/٧ ، واللسان : (أو) ، والأشعوني ٥٥٨ ،

والخزّالة ٦٠٩/٣

« كي » ، وتُجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ
 اللتين المذكورين لا يصحُّ فيها معنى « كي » ، وإنَّ كان يصحُّ فيها معنى « إلى أن » ،
 وإنما حلهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة (١) في نحو : لألزمناك أو تقضيني
 حقي ، ولأسيرنَّ في البلاد أو أستغنيَ ، وإنما الصحيح أنها لازمةٌ لمعنى « إلا »
 أن ، في كل موضع ، فعليه المعول دون « إلى أن » ، و « كي » ، لأن ذلك
 لا يطرُدُ فيها في كلِّ موضع .

واعلم أن « أو » ، هذه إذا حُقِّقَ معناها رجعت إلى معنى العاطفةِ اسماً على
 اسم ، فإذا قال القائلُ : لألزمناك أو تقضيني حقي ، فالمعنى : أنا ملازم لك
 أو قاضٍ أنت حقي ، فكأنه في الأصلِ : ليكونُ مني لزومٌ لك أو قضاءٌ
 منك لحقي ، فكأنك / عطفْتَ مصدرًا على مصدرٍ ، وبذلك صحَّ عندنا إضمارُ
 ٦٣ « أن » بعدها ليصيرَ ما بعدها مصدرًا معطوفًا في المعنى على مصدرٍ آخرٍ من
 معنى الكلام ، خلافاً للكوفيينَ : فإنَّهم ينصبون بها نفسها (٢) ، ولو كانت
 قاضيةً بنفسها لكانت ناصيةً في كلِّ موضع ، فعدم اطراد ذلك يدلُّ على فسادِ
 منتهيهم ، ففند عليه .

باب أيُّ المفتوحة الخفيفة (٣)

اعلم أنَّ لما في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكونَ تنبيهاً (٤) ونداءً مثل « يا » ، « إلا » أيتها

(١) في الأصل « الثلاث » وهو تحريف .

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب ، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف ، انظر : الجني ٩٢

(٣) انظر في أيُّ : أمالي الشجري ٢٩٥/٢ ، ابن يعيش ١٣٩/٨ ، الجني ٩٢ ،

طلعتي ٨٠ ، المعجم ٩١/١ ، ٧١/٢

(٤) في الأصل « تنبيه » .

تختصُّ بالقرب منزلة المصغي إليك ، لتقارب لفظها ، وهي في النداء أبعدُ من
الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزةِ و « أيا » .

ويجوز مدّها إذا بَعُدَت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعْد المسافة^(١) ،
وأنَّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلاّ مع المدّ ، فتقول : أيّ زيدُ ، وآأي
زيدُ إذا مَدَدْتَ ، قال الشاعر^(٢) :

١٦٣ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

بُكَاءِ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرٌ

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإن وجدنا منادى دونها قررنا الحذف
ل « يا » وحدها ، لأنها أمُّ الباب في النداء ، والتصرفُ إنما ينبغي أن يكون
لها خاصةً ، وسيأتي في بابها لم^(٣) كانت أمُّ الباب ؟

الموضع الثاني : أن تكون عبارةً وتفسيراً ، وهي التي تقع في موضعها
« أن » ، المذكورةُ في بابها فتقول : ثم أي انطلق ، وأمرتك أن تكرم زيداً
أي تعطيه درهماً ، قال التنوخي^(٤) : تناس البرقُ أي لا أستطيعُ مُرى .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ونصّ عليه ، وجاء في نقله « دليلاً على البعد » .

(٢) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٢٣١/١ ، واللسان « يا » ، والمفني ٨٠ ،

وشواهد ٢٣٤ ، والدرر ١٤٧/١

(٣) في الأصل : « لما » وهو تحريف .

(٤) جاء في البقية ٢٩٥/١ : « أحمد ابن إسحاق التنوخي ، عالم باللغة ونحو الكوفة ،

فقيه عالم ، توفي سنة ٣١٨ هـ » ويحتمل أن يكون التنوخي هذا شاعراً وأن يكون الشاهد

شطر بيت . والسرى : السير في الليل .

باب إي المكسورة الخفيفة^(١)

اعلم أن « إي » المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع المقسم به قبله
فإذا قال القائل : هل قام زيدٌ ؟ ، فتقول في الجواب : إي والله ، وإي وربي ،
قال الله تعالى : « إي وربي إنه لحقٌّ »^(٢) .

ومعناها الإثبات والتوكيد^(٣) ، قال بعضهم : هي بمعنى حقاً ، يريد : في
الغنى ، لا في الوقوع موقعها ، إذ تلك اسمٌ وهذه حرفٌ .

باب أياً المفتوحة الخفيفة^(٤)

اعلم أن « أياً » معناها التنييه ، ويُنادى بها كما ينادى بـ « يا » ، إلا أنها
تكون لازمةً لنداء البعيد مسافةً أو حكماً كالنائم والغافل ، ولذلك كانت على
ثلاثة أحرفٍ آخرها ألفٌ تحمّل المدَّةَ ما شئت ، لأنَّ مدَّةَ الصوت بها يتمكن .

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداءٍ
٦٤ تحكنا بالحذف لـ « يا » ، لأنها أمُّ الباب^(٥) ، / على ما يبيِّن في بابها بحول الله ،
فتقول : أيا زيدُ ، وأيا عبد الله ، قال الشاعر^(٦) :

١٦٣ - أيا ظيِّيةَ الوعساو بينَ جُلاجلٍ وبينَ النِّقاأ أنتِ أمُّ أمِّ سالمٍ

(١) انظر في إي : الجنى ٩٣ ، المغني ٨٠ ، الهمع ٧١/٢ (٢) يونس ٥٣

(٣) لم يقصر صاحب المغني وقوع إي جواباً مع المقسم به قبله ، وإنما تكون لتصديق
الغير وإعلام المستخير ولوعده الطالب . المغني ٨٠

(٤) انظر في « أيا » المقرب ١٧٥/١ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٤

(٥) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ونصَّ على ذلك ١٦٩

(٦) تقدم برقم ٢٦

وقال آخر^(١) :

١٦٤ - أَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَّضْتَ قَبْلَئِنُّ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَّا تَلَايَا
وَيُرَى : يَا رَاكِبًا .

باب إِيَا المَكسورة المشددة^(٢)

اعلم أن « إِيَا » لم تات في كلام العرب إلا وصلةً للمضمر المنصوب ليُعلم أنه مفعولٌ مما كان يتصل به من الفعل والاسم الذي في معناه ، وبعضهم يسميها دِعامة ، إلا أنها قد تُنزَل في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم^(٣) ، حذفه معها ، وذلك قولهم : إِيَاكَ والشرُّ ، وإِيَاكَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ^(٤) ، وقولُ الشاعر^(٥) :

١٦٥ - فَإِيَاكَ إِيَاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ
والمعنى : أحذر نفسك من ذلك كله ، فلما حُذف الفعلُ لكثرة الاستعمال

(١) البيت لعبد يفتوح بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، والجمهرة ٢٧٢ ، وتعلب ٤٨٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وأما القائل ١٣٢/٣ ، والأشموني ٤٤٥ ، وابن عقيل ٧/٤ ، والميني ٤٢/٣

(٢) انظر في « إِيَا » : الكتاب ٤٤٦/١ ، الجنى ٢١٦

(٣) في الأصل : « للزوم » وهو تحريف .

(٤) في ابن يعيش ٢٦/٢ : « وإِيَاي » وشرح المثال بقوله : يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه .

(٥) نسبة في الخزانة ٦٣/٤ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وعجزه :

إِلَى الشَّرِّ دَعَاكَ وَاللَّشْرُ جَالِبٌ

وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، واللامات ٥٨ ، والمفني ٧٥٦ ، واللسان :

(أِيَا) ، والأشموني ٤٨٠ ، والميني ١١٣/٤

بقي المضمر وحدة ، فجعلنا له « إِيَّأ » دعامةً ثلاثاً يبقى منفصلاً من الفعل^(١) ،
 أو ما في معناه ، فعلى هذا تتصل « إِيَّأ »^(٢) بالمضمر المتصل على جميع أنواع
 صيغه : من صيغة نصبٍ وتذكيرٍ وتأنيتٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وغيبةٍ وحضورٍ
 وتكلمٍ ، فيصير حينئذٍ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء ، فتقول :
 إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاهُ وإِيَّاهُنَّ ، وإِنَّمَا
 يُفَعَّلُ ذلك لإرادة تقدّم المضمر على الفعل أو ما جرى مجراه لاعتناء أو موجبٍ
 كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »^(٣) ، « وإِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ »^(٤) ،
 « وما كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ »^(٥) ، « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى »^(٦) .

والأصل في ذلك كَلْمَةُ الإِتِّصَالِ بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف
 لكونه في الأصل على حرفٍ واحدٍ ، فاتَّصَلَ بما قبله لِيَقْوَى النُّطْقُ بِهِ ، وَلَمَّا
 اتَّصَلَ بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة ، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم
 قُدِّمَ ، فلم يَصِحَّ النُّطْقُ بِهِ وحده فجُعِلَتْ « إِيَّأ » له دِعَامَةٌ لِيَقْوَى بِهَا النُّطْقُ
 ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلا في الضرورة ، كقوله^(٧) :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ - ١٦٦

أو قوله^(٨) .

(١) في الأصل « فعل » وهو تحريف . (٢) في الأصل « إِيَّاه » وهو تحريف ،

(٣) الفاتحة هـ (٤) سيأ ٤٠ (٥) القصص ٦٣ (٦) سيأ ٢٤

(٧) البيت لحيد الأرقط كما في الخزانة ٤٠٦/٢ ، وقوله :

أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقَطَّعُ الْأَرَاكَ

وهو في الكتاب ٣٦٢/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وأمالى الشجري ٤٠/١ ، والإنصاف

٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣

(٨) بعده بياض قدّر بيت من الشعر .

ولا يصح أن يقال في «إيّا» إنه اسمٌ مضمَرٌ / ، والمضمَرُ الذي بعده ٦٥
حرفُ خطابٍ أو غيبةٍ لاغير كما زعمه بعضهم^(١) ، وعضدُه ابنُ جنِي في «مر
الصناعة»^(٢) ، لفسادِ ذلك بوجهين :

أحدهما : أن «إيّا» لو كان ضميراً لعاد على شيءٍ ولا يعودُ على شيءٍ ،
فبطل كونه ضميراً . والثاني : أنه لا يتبدلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تانيثٍ
ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ ، ولو كان ضميراً لتبدلَ بحسبِ ذلك ، وإنما
يتبدلُ بحسبِ ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماء ، فهو المضمَرُ لاغيرُ ، و«إيّا»
دعامةٌ ، فإذا كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضميرٌ متصلٌ ، وإذا كان
متصلاً بـ «إيّا» قيل له ضميرٌ منفصلٌ ، أي فصلت «إيّا» بينه وبين ما يجب
أن يكون متصلاً به ، فهي حرفٌ ، فاعلمه .

وأما ما حكى الخليلُ من قولهم : «إذا جاوز الرجلُ الستينَ فإيّاها وإيّا
الشواب»^(٣) ، فلا ينكر اتصال «إيّا» بالظاهر تكررأ لها ، وهو بقوي
أنها ليست اسماً ولا ضميراً ، وإخراجُ الضائرِ الاسميةِ إلى الحرفيةِ لمجردِ الخطابِ
والغيبةِ حيرةٌ وتكلفٌ بغيرِ دليلٍ قاطعٍ لإخراجِ أصلِ إلى فرعٍ ، وكثيرٌ
إلى قليلٍ .

وما زعمَ بعضهم^(٤) من أن الجميعَ اسمٌ واحدٌ ، لا خفاءَ بفساده لظهور التركيب .
وما زعمَ بعضهم أنها تانيثٌ «أي» التي في النداءِ ، لأنها وصلةٌ فحسنٌ

(١) التزم المؤلفُ برأي الكوفيين ، انظر : الإنصاف ٦٩٥ ، وانظر مذاهب النحويين
في إيّا : الجنى ٢١٦

(٢) انظر سر الصناعة ٣١١

(٣) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، وسر الصناعة ٣١١ ، والمرجّل في شرح الجمل ٣٨٤ .
والشواب : ج شابة .

(٤) حكاها ابن كيسان عن بعض النحويين ، انظر سر الصناعة ٣١١

لو اطرّد له أي ، مؤنثٌ فعلمٌ كونه في غيرِ هذا الباب يَضَعُفُ هذا القول ،
ثم إنَّ «تأنيثَ د أي» ، لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكور في نحو : إِيَّكَ
يَرجلُ ، اللهم إلاَّ أن يَكُون يعني به النفس فيؤنث عليها فيسوغُ ، ولكنه
يضعفُ لعدم اطراده في غير هذا الباب .

فالأولى الحملُ على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنَّما معناه في غيره :
كسائر الحروف ، ومعناه هنا الاعتمادُ عليه في النطقِ بالمضمرِ المتصلِ (١) دونه .
هذا آخرُ الكلام على الحروف التي الهمزة فيها أولاً مركبةٌ مع غيرها من
الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم .

[أصبح وأمسى]

وبقي في الباب لفظتان : إحداهما أصبح والأخرى أمسى ، وكان حَقَّهما
أن يذكرا في باين على الترتيب بعد د أل ، وقبل د أن ، ، ولكن لَمَّا
كانا في كلام العرب فعِلين لم أذكرهما في الحروف ، ولكن قد وردا زائديتين
في التعجب خاصة ، قالوا ما أصبحَ أبودها وما أمسى أدفاها ، فيكونان إذ
ذاك حرفين ، لأن الأفعالَ والأسماءَ لا تُتراد ، وإنَّما تُراد الحروفُ ، وإن كان
اللفظُ للفعل ، كما زادوا د كان ، في هذا الباب وفي قول الشاعر / (٢) :

١٦٧ - سَراةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلى - كانَ - المَسوِّمةِ العِرابِ
وكما (٣) زادوا د أرى ، في قولهم : «أخذته بأرى ألف درهم ، وإنَّ كانا
فَعِلين في اللفظِ ، ولكنَّ ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الرأي عن المؤلف ٢١٦

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٩٨ ، والأزهية ١٩٧ ، وأسرار
العربية ١٣٦ ، وابن يميث ٩٨/٧ ، وفيه جواد عوضاً من «سراة» ، واللسان (كنن) ،
وابن عقيل ١٦٩/١ ، والهمع ١٢٠/١ ، والخزانة ٣٣/٤ . والسراة : الشرفاء . والمسومة -
الحيل المملة .

(٣) في الأصل : «ولاء» وهو تحريف .

ويحتمل أن « أصبح وأمسى ، و « كان ، في باب التعجب على أصلها من الفعلية ، ويكون في كل واحدٍ منها ضميرُ اسميها ، وما بعدها خبرُها ، ويكون التعجبُ واقعاً عليها لخروجها في معاني أخبارها في النظير في استعظام أخبارها ، وهذا استنبه من أن تجعلَ زوائدَ حروفاً ، فالقول بهذا أحسن .

ولكن قد يعترضُ هذا القولُ الأولُ بأنَّ « أصبح وأمسى وكان ، تدل على الزمان ، والحرفُ لا يدلُّ على زمانٍ ، ويعترضُ القول الثاني بأنَّ فعلَ التعجب لا يكونُ إلا على وزن « أَفْعَلَّ » وأصبح وأمسى ليسا منقولين من ثلاثي ، ولا يُبنى للتعجب إلا ما هو ثلاثي في الأصل .

فالذي ينبغي أن يُقال في « أمسى وأصبح وكان ، إنها أفعالٌ تَوَامٌ ، وفواعلُها مصدر من الفعل أو في معناه من الكلام الذي (١) هي فيه وتحلُّها :التأخير بعده ، لكن قيل لها زوائد لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعض ، ولأنها يصلح الكلام دونها ، فقولهم : « ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها ، في التعجب أفعالٌ مؤخرَةٌ في الأصل ، والتقدير : ما أبردها أصبح ذلك وما أدفاها أمسى ذلك وما أحسن زبداً كان ذلك ، وكذلك قوله (٢) :

١٦٨ - على - كان - المُسَوِّمَةِ العِرَابِ

التقدير : وكان ذلك ، وقولهم : أخذته بأرى ألف درهم ، الأصل : أخذته بألف درهم أرى ذلك جيداً ، فحذف مفعولها لدلالة الكلام عليها فاعلمه .

(١) في الأصل : « التي » وهو سهو .

(٢) تقدم برقم ١٦٧

باب الباء

اعلم أن الباء تكون في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

باب الباء المفردة (١)

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارة لا غير ، تخفيض ما بعدها على كل حال ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً ، وقسم لا تكون إلا زائدة قطعاً ، وقسم يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون .

٦٧ وتعني بالزائد الذي دخوله كخروجه ، لأن النحويين جرت عادتهم أن يُسموا الباء والكاف واللام زوائد (٢) وإن كانت لا يجوز أن يستعمل الكلام دونها لثلاثي يظن أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لبد ، (٣) والتاء من تميم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى : « فبا تقضيم » (٤) و « فبا رحمة » . (٥)

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنع من ذلك ، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه ، وذلك ك « لا » في نحو قوله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة » (٦) ، بنصب « تكون » ، وك « لا » الواقعة بين الجار والمجرور في نحو قولهم : « جئت بلا زاد » ، فالزائد الذي عنيت هو الأول (٧) الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطالين الأخيرين .

(١) انظر في الباء : المخصص ٥١/١٤ ، ابن يعيش ١٣٨ ، ٣٢/٨ ، ١٠٠/٩ ، الجني ١٠ ، المغني ١٠٦ ، الهمع ٢٠/٢

(٢) يعنون ، نحو يزيد وكزيد ولزيد ، وانظر سر الصناعة ١٣٥/١

(٣) اللب : الكثير (٤) النساء ١٥٥ (د) آل عمران ١٥٩ (٦) المائة ٧١

(٧) وهو الذي دخوله كخروجه .

القسم الأول الذي لا يمكن أن تكون فيه زائدة^(٢)، لها فيه اثنا عشر معنى .

المعنى الأول : أن تكون للتعدية ، فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله : قامَ زيدٌ ، فهذا لا يتعدى ، ثم تقول : « قام زيد بعمره » فيصير يتعدى ، قال الله تعالى : « ولو شاءَ الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ »^(١) . ومعناها معنى همزة التعدية ، والتضعيف بعناها إذا^(٣) قلت : أتمت زيدا وقومته ، وقد ذكر في باب همزة ، فعنى قوله تعالى : « لذهبَ بِسَمْعِهِمْ » ، لأذهبَ بِسَمْعِهِمْ .

المعنى الثاني : أن تكون للاسعانة نحو قولك : كتبت بالقلم ، وضربت بالسوط ، والمعنى أن الكتَبَ وقع منك بآلة وهو القلم ، والضرب وقع بآلة وهو السوط ، فهذا المعنيان [الداخلان] على الفعلين ، قال الشاعر^(٤) :

١٦٩ - نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى ، وذلك في القلم وشبهه .

المعنى الثالث : أن تكون للإلصاق ، نحو مررتُ بزيدٍ وقُدْتُه بعصاه ، وجذبتَه بشعره ، معنى ذلك كله أنك ألصقت الموررَ بزيدٍ والقود بالعصا والجذب بالشعر ، ومنه : وصلتُ هذا بهذا ، أي ألصقتَه به ، فالإلصاقُ يكونُ لفظياً ومعنوياً ، كما مُثِّلَ ، قال الله تعالى : « وَإِذَا مَرَّوْا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ »^(٥) وقال « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ »^(٥) ، وقال « وقد كفروا به مِن قَبْلُ »^(٦) وهذا

(١) البقرة ٢٠

(٢) في الاصل : « أنا » وهو تحريف .

(٣) نسب في الخزانة ١٥٩/٤ إلى النابغة الجعدي ، وقبله :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ .

وهو في أدب الكاتب ٤١٨ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والمغني ١١٥ ، وشراهد ٣٣٢

والفلج : الماء الجاري .

(٤) المطففين ٣٠ (٥) الروم ٣٤ (٦) سبأ ٥٣

المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها ، حتى إن بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه ، وإن كان على بُعد ، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر .

المعنى الرابع : المصاحبة وهي التي تعطي / معنى « مع » نحو قولك : جئت به ، وجاء البرد والطيالة^(١) ، قال الله تعالى « فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ »^(٢) أي : مع جنوده . ٦٨

المعنى الخامس : السؤال ، فتكون بمعنى « عن » نحو : « سألتك بزيد » أي عنه ، قال تعالى : « سأل سائل بعذاب واقع »^(٣) ، أي : عن عذاب ، وقال الشاعر^(٤) :

١٧٠ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بَأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
أي : عن النساء .

المعنى السادس : السبب ، نحو قولك : ضربتك بمخالفتك ، وأحسنت إليك يا كرامك ، قال الله تعالى : « فكلّلاً أخذنا بذنبي »^(٥) ، وقال : « فأخذهم الله بذنوبهم »^(٦) ، وقال : « فأهلكناهم بذنوبهم »^(٧) ، معنى ذلك كله بسبب .

المعنى السابع : معنى التعجب ، نحو قولك : أحسین بعمرؤ ، وأكرم به ، ومعنى ذلك : ما أحسنه وما أكرمه ، أي : هو حسن جداً وكريم

(١) لا موضع للشاهد في مثاله : لعلها بالطيالة ، فهي تشبه قولهم : جاء البرد والطيالة .

(٢) الإسراء ٧٨ (٣) المعارج ١

(٤) البيت لعلمة بن عبدة . وهو في الديوان ٣٥ ، والفضليات ٣٩٢ ، وحاسة البحري

١٨١ ، وأدب الكاتب ٣٩٧ ، شرح أدب الكاتب ٣٥٥ ، والأزهية ٢٩٥ ، واللان

(با) ، والجمع ٢٢/٢

(٥) العنكبوت ٤٠ (٦) آل عمران ١١ (٧) الأنفال ٥٥

جداً ، قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » (١) و « أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ » (٢) ،
 المعنى : هؤلاء يَمُنُّونَ بِتَعْجِبٍ مِنْهُمْ أَوْ هَذَا يَمُنُّ بِتَعْجِبٍ مِنْهُ ، إذ لا يَصِحُّ
 التَّعْجِبُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِإِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِالْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ سَبْحَاتِهِ ،
 وَالتَّعْجِبُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا خَفِيَ سِيئِهِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْبَاءُ زَائِدَةً
 لثَلَاثَةٍ يَفْسُدُ مَعْنَاهَا وَيُخْرَجُ الْكَلَامُ عَنِ التَّعْجِبِ ، وَإِنْ كَانَ مَابَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ
 فَاعِلٍ عِنْدَ قَوْمٍ وَفِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ عِنْدَ آخَرِينَ .

المعنى الثامن : الظرفية ، فتكون بمعنى « في » ، نحو قولك : زيدٌ بالبصرةِ
 وعبُدُ اللهَ بالكوفةِ ، قال الله تعالى : « أَنْ تَبْسُوتَ لِقَوْمِكَمَا بَعِصَّرَ بِيوتًا » (٣)
 أي : في مصر ، وقال الشاعر (٤) :

١٧١ - بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمِشِينَ خَلْفَةً وَأَطْلَاوُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ بَجْثَمٍ
 أي : فيها ، وقال آخر (٥) :

١٧٢ - أَذُوزِوَجَةٍ بِالْمِصْرِ أُمُّ ذُو خُصُومَةٍ
 أي : في المِصْرِ .

المعنى التاسع : معنى الحال ، كقولك : خرج زيدٌ بثيابه ، أي : وثيابه
 عليه ، أي : وهذه حاله ، قال الشاعر (٦) :

١٧٣ - وَمُسْتَنَّةٍ كَأَسْتِنَانِ الْخَرُودِ فِي قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمِرْوَدِ

(١) مريم ٣٨ (٢) الكهف ٢٦ (٣) يونس ٨٧

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٥ ، وفي شرح القصائد ٢٣٩ . والعين : البقر ،
 الأرام : الظباء البيض ، خلفه : يخلف بعضها بعضاً . والأطلاء : ج الطلاء وهو ولد البقرة
 (٥) تقدم برقم ١٠٩

(٦) لم أمتد إلى قوله ، وإنما ذكر في اللسان (خرف) أنه لرجل من بني الحارث
 وهو في سر الصناعة ١٥١ ، والكمال ٤٧٩ ، وابن يعميش ٢٣/٨ . والمستنة : الطعنة
 قار دمه ، وأستنان الحروف : أي إن دمه مر على وجه ولد الفرس ، والمرود : حديد
 توتد في الأرض يشد فيها حبل الدابة .

أي : والميرودُ به ، أي : هذه حاله .
المعنى العاشر : أن تكونَ العِروضُ كقولك : بعثُ هذا بهذا ، وأعطيت
ذاك بذلك ، قال الله تعالى : « وَبَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْنِ »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :
١٧٤ - هذا بذالك ولا عتبُ على الزمن

أي : عرضَ جنَّتَيْهِمْ ، وعرض ذلك .
المعنى الحادي عشر : أن تكونَ للقسم ، كقولك : باللهِ لتخرُجَنَّ ، وبك.
لأفعلنَ ، قال الشاعر^(٣) :

١٧٥ - باللهِ رَبِّكَ إنْ آتَيْتَ قَـقْلُ لَهُ هذا ابنُ هَرَمَةَ واقفاً بالبَابِ
/ ويثابُ هذا بسؤال ، وقال آخر^(٤) : ٦٩

١٧٦ - رَأَى بَرَقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكَرٍ
فَلا بِكَ ما أسالَ ولا أَعانَما
وقال آخر^(٥) :

١٧٧ - أَلَا نَادَتْ أَمَامَهُ بِأَحْتِمَالٍ لَتَقْتُلَنِي فَلا بِكَ ما أبالي
المعنى في الآيات : وحق الله وحقك .

فأما الباءُ في قولهم « طفتُ بالبيتِ » وقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم »^(٦)
في الآية^(٧) ، فذهبَ بعضهم إلى أنَّ الباءَ في ذلك للتبعيضِ ولذلك أجازَ أصحابُ

(١) سبأ ١٦

(٢) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدوره : فأصبحوا ولسان الحال ينشدهم .

(٣) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يميث ١٠١/٩

(٤) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن يربوع ، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يميث ٣٤/٨

(٥) نسب في حسانة أبي تمام ٤١٥/١ إلى قُوتَيْبَةَ بنِ سلمى ، وهو في الخصائص ٩٩/٢

واللسان (طلل) ، وابن يميث ١٠١/٩ . والاحتمال : الاحتمال .

(٦) المائدة ٦ ، وفي الأصل : « فامسحوا » وهو سهو .

(٧) في الأصل : « في الآيتين » وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية .

مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعض إلى إجازة
 قدّر الأئمة من الرأس في المسح ، والصحيح أن الباء في ذلك كله للإصاق ، كما
 تقدم في المعنى الثالث ، وإنشأ التبعض الذي يمكن في التمثيل في الآية (١)
 على الجواز ، لأصل الباء فيه ، فهو مثل قواك : ضربت زيدا ، وأنت تريد
 بعضه ، بإطلاق اللفظ مجازاً .

المعنى الثاني عشر : التشبيه كقواك : لقيت به الأسد وواجهت به الهلال ،
 كأنك قايت : لقيته فكأنني لقيت الأسد ، وواجهته فكأنني واجهته الهلال ،
 قال العجاج (٢) :

١٧٨ - لا قوا به الحجاج والإصحارا به ابن أجلي وافق الإسفارا
 كأنه قال : وجدوا به ابن أجلي ، فاعلمه .

★ ★ ★

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلا زائدة ، لها ستة مواضع :

الموضع الأول : المتبدأ إذا كان « حَسْبُ » ، كقواك : « بحسبك أن
 تقوم » ، أي : حَسْبُكَ ، قال الشاعر (٣) .

١٧٩ - بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر
 وقال آخر (٤) :

(١) في الأصل : « في الآيتين »

(٢) هو في ديوانه ٢٣ ، وأمالى القالي ٢٤٤/١ ، واللسان (جلا) . وابن أجلي :
 المنكشف المشهور الأمر ، ولاقوا به : أي بذلك المكان ، والإصحار : وجدوه مصحرا ،
 وافق الإسفار : أي واضحا كالصبح .

(٣) نسب في اللسان « يا » إلى الأشعر الرقبان ، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١ .
 والحصائص ٢٨٢/٢ ، والإنصاف ١٧٠ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمضر : الذي يروح عليه
 الكثير من المال .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في الحماسة ١٩٩/٢ ، والإنصاف ١٦٩

١٨٠ - بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلَّهَا
لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ
أي : حسبك علمهم ، وحسبك سيادتك .

الموضع الثاني : خبر ليس ، نحو قولك : ليس زيد بقائمٍ ، قال الله تعالى :
« أليس الله بكاف عبده » (١) وقال الشاعر (٢) :

١٨١ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

الموضع الثالث : خبر « ما » نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ ، قال الله تعالى :
« وما هم بمؤمنين » (٣) « وما ربك بظلامٍ للعبيد » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

١٨٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وسواءٌ كانت « ما » حجازيةً أو نهميةً فالباءُ داخلةٌ في خبرها زائدةٌ .

الموضع الرابع : فاعل كفى ، كقولك : كفى بك شاهداً ، قال الله تعالى :
« وكفى بالله شهيداً » (٦) ، « وكفى بالله وكيلاً » (٧) .

ولا تدخل هذه الباءُ في فاعل « كفى » ، إلا إذا كانت غير متعديةٍ

بمعنى : « اكنفى » ، فإن كانت متعديةً إلى مفعولين فلا تدخل الباءُ في فاعلها

كقوله تعالى : « وكفى الله المؤمنين القتال » (٨) و « إننا كفيناك

المستهزئين » (٩) ، ومنه قول العربي : / يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ (١٠) ، والمفعول الثاني هنا محذوفٌ اقتصاراً .

(١) الزمر ٣٦ (٢) تقدم برقم ١٥٠ (٣) البقرة ٨ (٤) آل عمران ١٨٢

(٥) تقدم برقم ٨٧ (٦) النساء ٧٩ (٧) النساء ٨١ (٨) الأحزاب ٢٥

(٩) الحجر ٩٥ (١٠) انظر المقرب ١٧٦/١

الموضع الخامس : مفعول كفى عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر (١) :

١٨٣ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وابنُ أبي العافية (٢) الإشبيلي المتأخر يجعل « الباء » في البيت داخلة على فاعل « كفى » كما في الموضع الرابع ، ويجعل « حب النبي » بدل إشمال (٣) من الضمير على الموضع ، لأن الضمير مخفوض لفظاً مرفوعاً معنى وهو حسن ، وعليه حمل بعض المتأخرين بيت المتنبى (٤) :

١٨٤ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَيَنِي

الموضع السادس : الفاعل في الضرورة ، كقوله (٥) :

١٨٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِّي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أي : ألم يأتك (٦) خبرٌ بما لاقَتْ ، كما قالوا : « قد كان من مطر (٧) » ، أي نازلٌ من مطر أو شبهه ، والأخفش يجعل « مِن » هنا زائدة وكلاماً ضعيفاً ، ويُروى : « ألا هل أتاك » (٨) و « ألم يأتك » بغير ياء .

(١) اختلف في نسبه - كما في الحزانة ٥٤٥/٢ - بين كعب بن مالك ، وعبد الله

بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن ، وهو في الكتاب ١٠٥/٢ ، وثعلب ٢٧٣ ، وأما الشجري ١٦٩/٢ ، والأزهية ١٠١ ، واللسان (منن) ، والمغني ١١٦ ، وشواهد ٣٣٧ ، والهمع ٩٢/١

(٢) في الأصل : « ابن أبي العافية » ولم نجد رجلاً بهذه الكنية ، ولعل الصواب ابن أبي

العافية وهو محمد بن عبد الرحمن ، فقيه بالغة والعربية توفي ٥٨٣ ، انظر : البنية ١٥٤/١

(٣) في الأصل : « إشمال » وهو تحريف .

(٤) الديوان ٤٠٤/٤

(٥) البيت لقيس بن زهير كما في النوادر ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٨٨ ، والخصائص

٣٣٣/١ ، وإيضاح الزجاجي ١٠٤ ، وأما الشجري ٨٤/١ ، والممتع ٥٣٧ ، وابن

يعيش ٢٤/٨ . وتنمي : تبلغ ، واللبنون : جماعة الإبل ذات اللبن .

(٦) كذا كما رويت في البيت . (٧) انظر : المغني ٣٦٠

(٨) في الأصل : « أتاك » وهو تحريف ، والتصويب من سر الصناعة ٨٩/١

ومثل زيادتها في الفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله (١) :

١٨٦ - ١٠. أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ يَلْدُ دُخُولُهُ

وَظِلُّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

وقال الآخر (٣) :

١٨٧ - فَنَعْمُكَا بَشِيءٌ يُسْتَطَاعُ

أي : شيء ، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه ، كأنه قال : فنعمة كائن أو حادث أو مستقر ، وهو أجود من الزيادة لكون الجار والمجرور يعان خبراً للبتداء قياساً .

وأما قوله : « أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِمُخْلِقِينَ » [بقادر] ، (٣) ، فذكر أبو الحسين ابن عصفور الإشبيلي (٤) أن ذلك من الشاذ (٥) ، وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ، والباء في تمام فائدته ، فكانت كأنها في خبر « ما ، إذ » « آله » نفي كما أن « ما ، نفي » .

★ ★ ★

(١) لم أمتد إلى قائله ، ورواية الصدر في أمالي القاضي ٣١٩/٢

بِنَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ دُخُولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السط ٨٤٢/٢

(٢) نسب في حمة أبي تمام إلى رجل من تميم ٦٨٨/١ ، وصدره :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا

وهو في شراهد التوضيح ٣١ ، والمفني ١١٧ ، والأشعري ٥٢ ، والخزاعة ٤١٣/٢

(٣) الأحقاف ٣٣

(٤) هو علي بن مؤمن - حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، له : الممتع والمقرب

وحشر الجمل ، توفي سنة ٦٦٣ ، انظر : البغية ٢١٠/٢

(٥) أي : دخول الباء في « بقادر »

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة "وَأَلَا" تكون ، ماعدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى : « تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ » (١) ، فيحتمل أن تكون الباء زائدة ، ويكون التقدير : 'تَنْبُتُ الذَّهْنَ' ، أي : تخرجُ منه ، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنه قال : تَنْبُتُ شَجَرُهَا وَالذَّهْنَ فِيهَا ، فتكون من المعاني التي ذكرنا أولاً ، وكذلك قول الشاعر (٢) :

٧١

١٨٨ - شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرِ ضَيْنَ فَأَصْبَحْتُ

زُوراءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر (٣) :

١٨٩ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَيْبُ

إن جعلنا الباء زائدة (٤) في البيت كان الماء مفعولاً لشربت أو لشربنا ، وإن كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعض ، كما تقدم (٥) ، فقس على هذه الثلاثة الأقسام ما يرد عليك من الباء في كلام العرب تجده واحداً منها إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٠

(٢) البيت لعنترة وهو في الديوان ٢٠١ ، والأزمية ٢٩٤ ، وأمالي الشجري ٢٧٠/٢ ، واللسان (دحض) ، وابن يعين ١١٥/٢ . والزوراء : المائلة ، والديلم : الأعداء .

(٣) في الأصل : « مناليج » وهو تحريف ، والبيت في ديوان الهذليين ٥١/١ لأبي

ذؤيب ، وروايته :

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَيْبُ

وهو في أمالي الشجري ٢٧٠/٢ ، والأزمية ٢٩٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وأدب الكاتب

٤٠٨ ، واللسان (شرب) ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأخوئي ٢٨٤ ، والحزاة ١٩٣/٣

والنبيج : المر السريع مع الصوت ، ومعنى : من ، وهي لغة هذيل .

(٤) في الأصل : « الزائدة » وهو تحريف .

(٥) استشده الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى « من » ، انظر : الأزمية ٢٩٤

واعلم أن الباء وسائر حروف الحذف لا بد أن تكون متعلقة بفعل أو مافيه معنى الفعل أو راتحة الفعل ، لأن الجار والمجرور في موضع معمول مستدع^(١) لوحد من ذلك .

إلا أن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد ، وأما الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً ، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل^(٢) أو معناه كـ « ليس » ، وإن لم يكن كـ « ما » ، الحجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأن عمله تشبيهاً^(٣) بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل ، فإذا عمل وكان في الكلام ما^(٤) يتعلق [به] كان التشبه لغير الزائد من جهتين^(٥) ، نحو : « ما جاء من أحد » ، وإن كان لشيء له يتعلق به كان التشبه لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط ، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد ، إذ لا حاجة إليه لازمة ، فاعلمه .

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركب مع الجيم واللام : يجمل ، ومع اللام وحدها : بل ، ومع اللام والألف : بلى ، وما عدا ذلك من التركيب مقفل .

باب يجمل^(٦)

اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد^(٧) [وهو] الجواب ،

-
- (١) في الأصل : « مستدعى » وهو تحريف .
 - (٢) في الأصل : « فعلا » وهو تحريف .
 - (٣) كذا على تقدير : يشبه تشبيهاً :
 - (٤) في الأصل : « بما » وهو تحريف .
 - (٥) أي : أنه عمل الجر وله ما يتعلق به .
 - (٦) انظر في « يجمل » : الجنى ١٦٩ ، المضي ١١٩ ، اللهمج ٧١/٢
 - (٧) في الأصل : « واحداً » وهو تحريف .

يعنى نعم ، وهذا إذا كانت حرفاً ، وتكون اسماً بمعنى حَسَبَ كقوله (١) :
١٩٠ - عَجَّلْنَا هَذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَا يَجَلْ
وقوله (٢) :

١٩١ - أَلَا يَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا يَجَلْ

باب بل (٣)

اعلم أن معنى « بل » في كلام العرب الإضرابُ عن الأول إما تركاً له
وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له ، وإمّا لأنه بَدَاءٌ (٤) نحو قولك : ضربتُ زيداً
بل عمراً ، واضرب زيداً بل عمراً ، وإمّا لغلطه بذكر لفظه وأنت تريدُ
غيره ، نحو : رأيت رجلاً بل حمراً ، وهذا لا يقع في القرآن ولا في فصيح
كلام في حال تبليغ ، وإمّا للنسيان ، وهو أيضاً / لا يصح في القرآن ولا في ٧٢
كلام مبلّغ عن الله تعالى ، والأمثلة في كليهما واحدة ، وإمّا يقع الفرق بين
الموضعين من جهة المعنى ، وهو أن النسيانَ وضعُ شيءٍ على غيره من غير علم
به ولا خطور بالبال ، والغلطُ وضعُ شيءٍ على غيره بضمي الوهم إليه ثم يظهرُ
المقصودُ ، وأمّا البداء فهو وضعُ شيءٍ على معنى بالقصد ، ثم يتبين أن الأولى

(١) في الأصل : « كقولك » وهو تحريف ، وتقدم الشاهد برقم ٤٧

(٢) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩ ، وصدوره :

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أُسْوَدَ حَالِكَا

وهو في المغني ١١٩ ، وشراهد المغني ٣٤٥

(٣) انظر في « بل » : الأزهية ٢٢٨ ، المقرب ٢٣٢/١ ، ابن يعيش ١٠٤/٨ ،

الجنى ٩٣ ، المغني ١١٩

(٤) سيشرح المؤلف « البداء » بعد قليل .

غير ذلك الشيء ، ففي المدح يؤتى بأحسن ، وفي الذم يؤتى بأقبح ، كقولك :
هندٌ شمسٌ [بل] دنيا ، وهندٌ ليلٌ [بل] كابوس ، أو شبه ذلك .

ودخول « بل » في هذه المواضع يصرف المراد بالأول إلى الثاني ، واستعمالها
دون « بل » قبيح ، فإذا صح هذا ف « بل » لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في
اللفظ ، وهو الاسمية في الأسماء ، والفعلية في الأفعال ، والرفع والنصب والحذف
والجزم ، ولا تُشركُ في المعنى لأنَّ الفعلَ لأحدهما دون الآخر وهو الثاني ،
سواء كان الأول موجباً أو منقياً ، نحو : قام زيد بل عمرو ، وما قام زيدٌ بل
عمرو ، فالقيام في كلا الحالين للثاني دون الأول [و] إنَّ ظهرت أداة النفي
بعدها مع الفعل ، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني ، نحو : ما قام
زيدٌ بل ما قام عمرو .

وخالف أبو العباس المبرد في هذا ، وزعم^(١) أن « بل » تضربُ عن الأول
إثباتاً وتثبته للثاني ، وتضربُ عن الأول نفياً وتثبته^(٢) للثاني ، فإذا قال القائلُ :
قام زيدٌ بل عمرو ، فالقائمُ عمرو لا غير ، وإذا قال : ما قام زيدٌ بل عمرو ،
فنفيُ القيام عن عمرو ، والإضرابُ عن النفي للأول^(٣) .

ومذهبه لا يصحُّ لأنَّ « بل » عندنا وعنده ليس حرفَ عطفٍ مشرّكاً في
المعنى ، وإنشأ هو في اللفظِ خاصةً ، فلا يُقدَّرُ بعدها غير الفعل خاصةً من
غير نفي ، إذ النفي هو المعنى الذي تُشركُ فيه الحروفُ المشرّكةُ في المعنى
كالواو ، فإذا لاحظتَ ل « بل » في تقدير نفيٍ بعدها ، وإنَّ كان وقع الخلافُ
بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكان الكلام الأول لم يكن ،

(١) انظر : المتعصب ١٢/١

(٢) قوله : « وتثبته » غير واضح في الأصل ، والمعنى : تثبت النفي للثاني

(٣) أي : أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها .

حو إذا كان قبلها إيجابٌ أُضربتَ عنه لا غير ، وجعلته للثاني ، وكان الأولُ أيضاً لم يكن ، وكذلك إذا كان الأولُ إيجاباً والثاني نفيّاً أو بالعكس ، وقد اتفق معنا في باب « ما » الحجازية أننا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخرَ بـ « بل » ، أو توقع لا غير ، فتقول : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وكان ينبغي على مذهبه أن يُجيزَ النصبَ / في « قاعد » على تقدير « ما » أخرى ، ولا يقولُ به ، فدلَّ ٧٤ على تناقض كلامه ، وقد نصُّ على هذا الفصل في باب « ما » من « المقتضب » له (١) .

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداءٍ وذلك إذا لم يقع تشريكٌ بين ما بعدها وما قبلها ، وتكون عاطفةً جملةً على جملةٍ مُضربٍ عن الأولى ، نحو : اضرب زيدا بل أنت قائم ، أو قام زيدٌ بل عمروٌ منطلقٌ ، أو زيدٌ خارجٌ بل أخوك منطلقٌ ، أو ما فعلتَ هذا بل عندُ الله منطلقٌ ، قال الله تعالى : « ق ، والقرآنَ المجيدَ ، بلْ عَجَبُوا ، (٢) ، و د ص ، والقرآنَ ذي الذكرِ . بلْ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ، (٣) ، فهذا حرف ابتداءٍ لا غير ، وقال تعالى : « بلْ لَمْ يَكُنْ فِي سَكَنٍ مِنْ ذِكْرِي ، بل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ، (٤) ، فهذه تعطفُ جملةً على جملةٍ ، والإضرابُ لازمٌ لها على كل حال .

وذكر بعضهم أن « بل » تكون حرفَ خفضٍ للنكرة بمنزلة « رب » ، وأنشد على ذلك (٥) :

(١) المقتضب ٤/١٨٨ ، ٢٠١

(٢) الآية ٢١ من سورة ق (٣) الآية ٢١ من سورة ص (٤) سورة ص ٨

(٥) البيت لسور الذئب كما في اللسان : (بلل) ، وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧ ، والخصائص ١/٣٠٤ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يمش ٣٠٨/١١٨ ، وشواهد الشافية ٢٠٠ . والجوز : الوسط ، والتهاء : المغازة يتيه فيها السالك . والجحفة : الترس ، وتجوَّفت : دخلت جوف غبثها .

١٩٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَقَتِ

و (١) :

١٩٣ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

وقال الآخر (٢) :

١٩٤ - بَلْ مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَتُّ أَرْقُبُهُ

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوض بـ « رُبِّ » مضمرة ، فإنها تضمّر ويقى عملها دون « بل » وغيرها من حروف العطف ، كقوله (٣) :

١٩٥ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

أراد : رب رسم دار

(١) البيت لرؤية ، وهو في ديوانه ١٥٠ ، وبمعه :

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وهو في الإنصاف ٥٢٦ ، واللذان : (نذل) ، والجني ٩٤ ، والمغني ١٢٠ ، والشذور ٣٢٣ ، وابن عقيل ٢٦/٣ ، والأشعري ٢٩٩ ، وشواهد المغني ٣٤٧ . والفجج : ج فجع وهو للطريق الواسع ، قتمه : أصله : القتام وهو الغبار ، والجهرم : البساط .

(٢) البيت لـ : ليد ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وروايته فيه : ياهل ترى ، وعجزه :

بُرْجِي حَبِيْبًا إِذَا خَبَا ثَقْبًا

وفي الأصل : « البرق يشري بت أرقبه » فيضطرب عروضياً ، وهو في الكتاب ٣٦٩/٣ ، والأزمية ٢٣١ . ويزجي : يسوق ، والحبي : السحاب المرتفع ، وثقب : أضاء .

(٣) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٨٧ ، وعجزه :

كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وهو في الخصائص ٢٨٥/١ ، ومر الصناعة ١٤٩ ، وأمالي القالي ٢٤٣/١ ، والسمط ٥٥٧ ، وابن بيش ٥٢/٨ ، والمغني ١٢٩ ، وابن عقيل ٢٧/٣ ، واللذان : (جلال) ، وشواهد المغني ٤٠٣ ، والمغني ٣٣٩/٣ ، والحزانة ١٩٩/٤

بإذا دخلت « بل » فهي حرفٌ ابتداءٍ كلامٍ واضرابٍ عن كلامٍ مقدرٍ مخالفٍ لما هي فيه ، ولا يلزم أن يكونَ بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتدأً
 ألا ترى قول الشاعر (١) :

١٩٦ - بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً

كَالْتَنْخَلِ زَيْنَهَا يَنْعُ وَإِفْضَاحُ

إنه أدخلها على « هل » وليست مبتدأً ، وإنشأ لها صدر الكلام ، وكذلك في الأبيات الثلاثة المتقدمة (١) ، وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها « رب » لأنها لا يُصدّرُ بها الكلام ، فإن كانت حرفاً جرّاً تراها في بابها إن شاء الله .

باب بَلَى (٣)

اعلم أن « بلى » تعطي من الإضراب ما تعطي « بل » إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي (٤) ، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل ، فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة ، إذا قال القائل : ما قام زيدٌ : بلى ، ومعناه : قام زيدٌ ، فحلت محلّ الجملة الواجبة جواباً للنفي . وكذلك تقول في جوابه إذا دخلت عليه الهمزة للمعاني المذكورة ، فتقول في جواب : ألم يقم زيدٌ : بلى ، والمعنى : قام زيدٌ . وسواء في ذلك لم وما

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ١/٤٥ ، والرواية فيه : « يامل » ، والكتاب ٣٦٨/٢ ، والأهمية ٢٣٠ ، والمخصص ١١/١٢٢ ، واللسان : (حمل) . وقوله : كالنخل ، شبه الإبل بالنخل . البنع : إدراك الثمر ، والإفضاح : يقال : قد أفضح البسر ، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حمرة .

(٢) أي : وردت ولها صدر الكلام .

(٣) انظر في « بلى » أمالي السهيلي ٤٤ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٢٠ ، المعجم ٧١/٢

(٤) قال ابن هشام : « وقع في كتب الحديث ، يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد ،

انظر : المغني ١٢١

٧٤ وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ، قال الله تعالى : « وقالوا لن نَمَسَّنَا إِلَّا نَارًا إِلَّاهَا أَبَماً مَعْدُودَةً » ثم قال بعد « بلى » (١) ، وقال : « ألم يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا : بلى ، (٢) ، وقال : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، قَالُوا : بلى ، (٣) ، وقال تعالى : « أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَلْتَنُ نَجْمَعُ عِظَامَهُ [بَلَى قَادِرِينَ] ، (٤) ، والمعنى فيها في ذلك كلمة الإيجاب والإثبات لما سُئِلَ عنه بالنفي ، أو قرر أو نفى أو توهمَ نفيه ، وهي في ذلك تقيضة ' نعم ، (٥) ، وستين في أبوابها بحول الله تعالى .

باب التاء (٦)

اعلم أن التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردة ، ولا تتوَكَّب مع غيرها من الحروف ، وهي تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للمضارعة في الفعل ، ومعنى المضارعة المشابهة . وقد تقدم معناها وبيانها في باب الهمزة ، إلا أن الذي يجب أن تعلم هنا أن التاء تدل في الفعل المضارع على الواحد المخاطب ، نحو : أنت تقوم ، والمخاطبة نحو : أنت تقومين يا هند ، والمخاطبتين المذكورتين نحو : أنتما يازيدان تقومان ، أو مؤثنتين نحو : أنتما ياهندان تقومان ، والجماعة المذكورين المخاطبين نحو : أنتم يازيدون تقومون ، أو المؤثنتين المخاطبتين ، نحو : أنتن ياهندات تقمن ، والغائب نحو : هي تقوم ، والغائبتين نحو : الهندان تقومان ، قال الله تعالى في الذكر : « وما تَكُونُ في شأنٍ وما تَتَلَوْنَهُ من قرآن ، (٧) ، وقال :

- (١) البقرة : ٨١٠ ، ٨٠ (٢) الملك : ٨ ، ٩ (٣) الأعراف : ١٧٢ (٤) القيامة : ٣ (٥) ثمة شواهد تدل على أن « نعم » وافق « بلى » بعد النفي المقرون بالاستفهام . وقد تأولوا هذه الشواهد . انظر : أمالي السبيلي ٤٥ ، الجنى ١٧٠ .
(٦) انظر في التاء : الكتاب ٣٨/٢ ، المذكر والمؤنث للبريد ، ابن يعيش ٩١/٥ ، الجنى ١٩ ، المغني ١٩٣
(٧) يونس : ٦١

« لا تخافا إني متعكما أسمع وأرى ،^(١) ، وقال : « ولكن لا تفقهون
تسيحهم ،^(٢) ، وقال : « إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ،^(٣) ،
وقال : « ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ،^(٤) ، وقال الراجز^(٥) :

١٩٧ - يابنة عمّا لا تلومي وأهجمي
وقال الشاعر^(٦) :

١٩٨ - تقول سليمي لا تعرض لتلفتي

وليلك عن ليل الصعاليك نائم

واعلم أنّ هذه التاء كان ينبغي أن يقال فيها : بدل من الواو لأن الواو
أخت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة ، لأنّ الجميع حروف علة تزداد
وتنقص وتغيّر بالقلب والبدل ، إلا أنّ الواو إنّما لم توجد في الفعل المضارع
لمعنى المضارعة ، كما وُجِدَت الواو في تصرّف « أولج » حين قالوا : أولج يده في
كذا وأتلج ، فلم يحكم على التاء المذكورة بالبدل ، ولكن يقال^(٧) : إنّها عوضت
من الواو لأنّ محل هذا الموضع الواو ، إلا أنّها لما وقعت أولاً لم يحكم بها
لأنّ الواو لا تزداد / ، فهي تشبه الواو في غير هذا الموضع في البدل منها ،
وكأنها هنا بدل وليست ببدل ، ولكن [حلّت] محل الواو في جريانها مجرى
الياء في هذا الموضع ، ولزمت هنا لأنها أولى فهي أقوى من الواو لأنّ التاء
لا تُغيّر ولا تبدل ولا تتعرض لذلك تعرض الواو فاعلمه .

(١) طه : ٤٦ (٢) الإسراء : ٤٤ (٣) التحريم : ٤ (٤) الأحزاب : ٢٣
(٥) البيت لأبي النجم كافي الكتاب ٢/٢١٤ ، وبعده :

جعلوا الاسميين كاسمٍ واحد

وهو في نوادر أبي زيد ١٩ ، ومنهازل الحروف ٥٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، واللسان :
(قوب) ، والأشعري ١٥٧ ، وشواهد الغني ٥٤٥ ، والدرر ٢/٧٠
(٦) البيت لعمر بن براقة كافي أمالي القاضي ٢/١١٩
(٧) في الأصل : « يقول » وهو تحريف .

الموضع الثاني: أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام: قسم تكون له في الاسم، وقسم تكون له في الفعل، وقسم تكون له في الحرف .

[فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً أخيراً لمعان: أحدها الفرق إما^(١) بين المذكر والمؤنث في الاسم، نحو: امرئ وامرأة، أو في الصفة نحو: قائم وقائمة، وإمّا بين المفرد واسم الجمع نحو: وردة وورد، وإمّا بين اسم الجمع والمفرد، وذلك [نحو]: كمؤ وكمأة لا غير، وإمّا بين المفرد والجمع نحو: بقّال وبقّالة .

والثاني: التوكيد في الصفة للمباغلة، نحو: نسابة للعالم بالنسب، وفي الجمع كذلك نحو: حجارة وجمالة، وفي التأنيث كذلك نحو: ساة وبقرة .

والثالث: النسب^(٢) مفرداً نحو: المهالبة في المنسويين للمهلب فهم في معنى المهلبين، ومع العجمة نحو: السباجية^(٣) في المنسويين إلى «سبج»^(٤) وهذا أعجمي في معنى «سبجين» .

والرابع: العجمة وحدها نحو: «موازجة»^(٥) .

والخامس: تأنيث اللفظ فقط نحو: غرفة وبسطة .

والسادس: العوض إما من فاء اللفظة، نحو: وعدّ وعدّة وزن زنة، والأصل: وَعَدْتُ وَوَزَنْتُ، وإمّا من عينها نحو: أعاد إعادة وأجاد إجادة، والأصل: إعواداً واجواداً، وإمّا من ياء الجمع نحو: فوازنة، والأصل: فوازين جمع فِرْزَان^(٦)، وإمّا من ياء الإضافة نحو قوله تعالى: «يا ابت لا تعبد الشيطان»^(٧)، لأنها لا تجتمع معها في هذه المواضع .

(١) في الأصل: «لما» وهو تحريف .

(٢) في الأصل: «للقب» .

(٣) في الأصل: «السباجية» وهو تصحيف، والتصويب من المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩

(٤) في الأصل: «سبيح» وهو تصحيف، والتصويب من المذكر والمؤنث للمبرد، وفي

اللسان (سبج): والسباجية: قوم فوجلد من السند والهند .

(٥) الموازجة: ج المَوَزَج وهو الحفّ وانظر: المغرب للجواليقي ٣١١/١

(٦) الفرزان: الملكة في لعبة الشطرنج . (٧) مريم ٤٤

والسابع : الإقحام ، كقول الشاعر^(١) :

١٩٩ - كَلَيْنِي لِهَمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ وَتَلِيلَ أَقَاسِيهِ بَطِيٍّ وَالْكَوَائِبِ

بفتح التاء في « أميمة » لأنها قد حذفت من المؤنث في الترخيم ، فليست من الأقسام المذكورة ، ولكن ليُعلم أنها اسم^(٢) مؤنث مرخَّم ، والإقحام هنا إثمًا هو الزيادة ، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين ، على أن سيويوه^(٣) - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته ، وهذا توهمٌ بعيد ، لأن الحرف لا يتصور دخولُه بين حركتي وحرفٍ إذ لا إحقاقَ فيها في حال تحريكه ، فلا يُحتمل دخول شيء^(٤) بينها ، ٧٦ وتحقق القول ليس هذا موضعه .

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة التحديد ، في العدد نحو قوله تعالى : « فإذا نَفُخَ في الصورِ نَفْخَةً واحدةً »^(٥) ، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ كشاة ، ويتصور معه التحديد في العدد فليس تدخل له التاء وحده .

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء ، وليس ذلك بصحيح ، لأن الوقف عارضٌ واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يُعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع .

(١) البيت للنايفة ، وهو في الديوان ٥٤ ، والكتاب ٢/٢٠٧ ، وكتاب اللامات ١٠٢ ، وآمالى الشجري ٢/٨٣ ، والميني ٤/٣٠٣ ، والخزاعة ٢/٣٢١ . كليني : دعيني وهمي .

(٢) قوله : « اسم » غير واضح في الأصل .

(٣) ذكر سيويوه ١/٣٦٨ ما يتعلق بحركة « أميمة » ، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه ، وعذرتة « فلما أحقروا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء » .

(٤) قوله : « شيء » : غير واضح في الأصل (٥) الحاققة ١٣

والدليل على أن الوقف لا يعتد به أنهم يشددون الخفف فيه كقوله (١) :

٢٠٠ - بيارِزِلِ وَجِنَاءٌ أَوْ عَيْهَلٌ
وقوله (٢) :

٢٠١ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا

فإذا صاروا إلى الأصل تخففوا ، وهو الأصل ، مع أن العرب قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدلٍ إلى الهاء ، قال الراجز (٣) :

٢٠٢ - بَلْ جَوِزٌ تَيْهَاءُ كَطَهْرٍ الْجَحَفَتُ
وقال آخر (٤) :

٢٠٣ - اللَّهُ نُجَاكَ بِكَفِيٍّ مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ بَمَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتُ

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأديبي كما في نوادر أبي زيد ٥٣ ، وبمده :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

وهو في الكتاب ٣٢٩/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، وتعلب ٦٠٣ ، والإنصاف ٧٨٠ ، وابن يميث ٦٨/٩ ، واللسان : « كل » وشراهد الشافية ٢٤٦ ، والحزانة ٤٩٤/٤ . والبازل من الإبل : الذي أنم الثامنة ، والناقاة الوجناء : الصلبة التامة الخلق ، والعهيل : الطويلة السريعة ، والكلكل : الصدر .

(٢) البيت في ملحقات ديوان روية ١٨٣ ، واهل الصواب : « ضخماً » لأن قوله :

تَمَّتْ جِئْتُ حَيَّةً أَصَبًا

وهو في الكتاب ٢٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩ ، والنصف ١٠/١

(٣) تقدم برقم ١٦٢

(٤) الأبيات لأبي النجم كما في تعلب ٢٧٠ ، وهي في الخصائص ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة

١٧٧ ، واللسان : ما ، والأشترني ٧٥٦ ، وشراهد الشافية ٢١٨ ، والحزانة ٢٨٧/٣ ، والغلصمة : رأس الحلقوم .

كما أنه قد جعلوا التاء المذكورة هاء إجراء للوصل مُجرى الوقف في العدد ،
فقالوا : ثلاثة أربعة^(١) ، وليس في ذلك حُجَّةٌ للكوفيين لِقُلْتُهُ ، كما أنهم أجروا^(٢)
هاء الوقف مُجرى هاء التانيث ، قال الشاعر^(٣) :

٢٠٤ - العاطِفُونَ حِينَ ما مِنْ عاِطِفٍ

والمُسيَّبُونَ يَدًا إذا ما أُنعمُوا

وقد يُكَنُّ تلك التاء كقوله في الأبيات : «وبعدمت» ، لأن الأصل
بعدها ، ثم أُبدل من الألف [تاء] في الوقف ، كما قال الآخر^(٤) :

٢٠٥ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ تُرَوِّها قَهْ ؟

أراد : فما تصنع ؟ ثم وقف بعد حذف « تصنع » فقال : « فما » ، ثم
أبدل الألف هاء في الوقف فقال : « فه » ، فأجراها الآخر مُجرى تاء التانيث
تشبيهاً بها^(٥) فقال : « بعدمت » ، كما قال : « ملمت » .

وأما : « أخت » ، و« بنت » ، و« بنت » ،^(٦) فذهب الأكثرون إلى أنها
عوضٌ من لام الكلمة لأنها واو أرياء في الأصل ، فأصلها : أخوةٌ وهنوةٌ وبنوةٌ^(٧) .

(١) انظر : سر الصناعة ١٧٧/١

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان : (ليت) ، وهو في تلمب ٣٧٤ ، وسر
الصناعة ١٨٠ ، والأزمية ٢٧٣ ، والمخصص ١١٩/١٦ ، والإنصاف ١٠٨ ، والمتبع
٢٧٣ ، والأشعوري ٨٨٢ ، والحزاة ١٧٥/٤ . وانظر شرح الشاهد في سر الصناعة ١٨٠/١

(٣) لم أهدئ إلى قوله ، وهو في سر الصناعة ١٨٢ ، والمخفف ١٥٦/٢ ، والمتبع
٤٠٠ ، وابن يعيش ٨١/٩ ، والجمع ٧٨/١ ، والدرر ٥٢/١ . وقاعل « وردت » يعود إلى الإبل -

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٢/١

(٥) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، سر الصناعة ١٦٥/١ ، أمالي الشجري ٦٨/٢ ، ابن يعيش ٦/٦ -

(٦) في الأصل : « بنية » وهو سهو من الناسخ لأن المؤلف ينص على أنها (واو في الأصل) -

وأعلوها بالحذف كما أعلوا مذكّرها ، وكذلك كلتا وثنتان ، لأن أصلها :
كلّوا ومن ثبنت .

وذهب بعضهم إلى أنّها علامة تأنيث كما تقدّم في المعاني المذكورة ، والبصحيح
أنها عوض من لام الكلمة التي هي واو (١) في الأصل كما تقدّم ، ولكن مع ذلك
تدلّ على التأنيث بلفظها ، ويخروج من / مذهب سيبويه القولان ، وظاهر مذهب
٧٧ أنها بدل ودالة على التأنيث ، وهذا تصه في باب من أبواب ما لا ينصرف (٢) .
ويبدلّ على أنّها بدل (٣) أن ما قبلها ساكن ، ولا يكون ما قبل تاء التأنيث
إلا متحركاً وبدلّ في و كلتا ، [على] أن تاءها بدلّ أن تاء التأنيث لا تكون
قبل الآخر ، إنما تكون أبداً آخراً مع أنه ليس في الكلام وزنٌ « فِعْتَل » (٤) ،
ولكل واحدٍ من هذه الألفاظٍ تعليل مستقصى في أبواب التصريف يطول ذكره
في هذا الكتاب .

والقسم الذي تكون له التاء في الجمع قد تكون في مذكّره نحو : حمامات
ومُرادفات (٥) وتكون في مؤنثه نحو : هندات وفاطمات وحُبليات وصحراوات ،
وهي دالة على التأنيث والجمع فلذلك تُجمع معها في الجمع تاء أخرى
فيقال : فاطمات .

وتكون هذه التاء في الجمع دالة على السلامة به ، وعلى أن الجمع لاقلة من
العشرة فما دونها ، إلا إن قام دليل على الكثرة أو قرينة كلام ، وتكون
حركة إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والحذف ، والضمّة

(١) قوله : « واو » غير واضح في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ١/٩٤ ، وذلك في باب من أبواب النسبة ولم أجدها في باب ما لا ينصرف .

(٣) انظر مر الصناعة ١/١٦٥

(٤) في الأصل « فَعِيل » والتصويب من مر الصناعة ١/٦٨

(٥) السرداق : كل ما أحاط بشيء ، وعدّها الجوهري معربة وقال إنها المدحليز .

انظر العرب ٢٠٠

في حال الرفع ، نحو : جاء الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات ، وإنما ذلك بمجمل النصب على الحذف فيه كما حُمِلَ في مذكَّره في قولهم : رأيت الزيدَينَ ومررتُ بالزيدَينَ ، وقد تقدَّم الكلام فيه في باب الألف ، والمذكر أصل للمؤنث فعومِلَ في ذلك معاملة .

ولا تكون هذه التاء مفتوحة في النصب إلا شاذاً كقوله (١) :

٢٠٦ - ثباتاً عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَآكِثَابُهَا .

وأما تنوينها ففيه كلام سيّد كَر في باب النون إن شاء الله تعالى .

والقسم الذي تكون له في الفعل (٢) ، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن ، نحو قامت هندُ أمسٍ ، وإن قامت هندُ غداً قمتُ ، وهي حرف تقدّمتْ على الاسم المؤنث أو تأخرتْ عنه ، نحو : هند قامتْ ، وقامت هند ، فأمتاً مع تقديم الاسم فيين ، وأما مع تأخيره عنه فيدلُّ على حرفيتها كون ضميرِ التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : الهندان قامتتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران ، وذلك في كلام العرب ، وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها (٣) ، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين (٤) ،

(١) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١ وصدده :

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ

وهو في الخصائص ٣/٣٠٤ ، وابن يعيش ٤/٠ . والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها . اجتلاها : طردها ، والأيام : الدخان ، تحيَّرت : اجتمع بعضها إلى بعض ، وثبات : جثة وهي الجماعة .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩١/٠ (٣) نحو : قامتتا . (٤) نحو : قامت البنت .

وتكون أبدأ مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا في
الضرورة كقوله (١) :

٢٠٧ - فَلَا مُزْنَةَ أَوْدَقْتُ وَوَدَّقَهَا وَلَا أَرْضَ أُنْقَلَّ إِبْقَالَهَا

٧٨ والأصل : «أبقت ، ، وليس من لغة هذا / الشاعر النقل فيثبت التفاء

ويكسرها ويصح الوزن .

وأما إذا تقدمت على الاسم المؤنث فلا يخلو أن يكون حقيقياً أو لا يكون
فإن كان حقيقياً نحو : «المرأة» فلا يخلو أن يفصل بينها (٢) وبينه أو لا يفصل ،
فإن فصل فلا يخلو أن يفصل بـ «إلا» ، أو غيرها .

فإن فصل بـ «إلا» ، لم تثبت ، نحو «ما قام إلا امرأة» ، لأن المعنى :
«ما قام أحد إلا امرأة» ، وإن فصل بغير «إلا» ، فالأحسن الإثبات نحو :
«قامت يوم الجمعة امرأة» ، ويجوز حذفها ، [و] من كلامهم : حضر القاضي
اليوم امرأة ، ومما طال الفاصل كلف الحذف أحسن .

وإن لم تفصل فهي ثابتة لازمة ، نحو : قالت امرأة ، فأما قولهم : «قال
فلانة» ، فشاذا لا يقاس عليه .

فإن كان غير حقيقي نحو : ثمرة وشمس ، فإن فصلت بـ «إلا» ، فالحذف
ليس إلا ، كما ذكر في الحقيقي ، وإن فصلت بغيرها فكذلك .

وإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات ، لأن التذكير والتأنيث لا يتحققان

(١) نسب في الكتاب ٤٦/٢ ، إلى عامر بن جوين ، وهو في الكامل ٦٦٠ ، والمذكر
والمؤنث ١١٢ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والمخصص ٨٠/١٦ ، والمغرب ٣٠٢/١ ، وأما
الشجري ١٦١/١ ، وابن يفيش ٩٤/٥ ، والمغني ٧٣٢ ، وابن عميل ٥١/٢ ، واللسان
(خصب) ، والعيني ٤٦٤/٢ . والمزنة : واحدة المزن : السحابة البيضاء ، والودق :
المطر ، وبقل المكان : إذا نبت بقله .

(٢) في الأصل : «بينه» وهو تحريف .

إلا بالفروج فتقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال الله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، (١) ، قال العربي : « جاءته كتابي فاحتقرها ، (٢) ، لأن الموعظة عظة والكتاب صحيفة ، هذا حكم المؤنث المفرد ، وتثنيته وجمعه (٣) مثله فقس عليه .

فأما قول الشاعر (٤) :

٢٠٨ - عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّقْتُ جُيُوبُ بِأَيْدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ
فهو على تقدير جمع النساء النائحات ، فلذلك حذف التاء مع عدم الفصل في [المؤنث] الحقيقي ، والجمع لفظه مذكر وإن كان مؤنثاً في المعنى ، فيذكر ويؤنث مراعاةً للفظه تارةً وللمعنى أخرى ، وحكم جمع التكسير و اسم الجمع المؤنث حكم جمع المذكر السالم كما ذكر .

وأما ضمير الجمع المكسر المؤنث فلا يذكر إلا شاذاً ، كقوله عليه السلام : « خير نساء ركن الإبل صالح نساء قریش ، أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده ، (٥) .

وأما جمع المذكر المكسر ، فإذا تقدم الفعل عليه جاز فيه التذكير والتأنيث للأفراد والجماعة ، قال تعالى : « قَالَتْ وَسَلِّمْ أُنِي اللَّهِ سَكِّ » (٦) ، « وقالت الأعراب أمثا » (٧) وهو الكثير ، ويجوز الحذف وإن كان مسلماً فالتذكير

(١) البقرة ٢٧٥ (٢) انظر الخصائص ٢٤٩/١

(٣) ضبطت في الأصل : « وجميه » وليس لها وجه .

(٤) البيت لأبي عطاء السندي كما في الحماسة ٣٣٦/١ ، وهو في أمالي لقال ٢٦٨/١

واللسان : (أتم) .

(٥) نص الحديث فيه سقط وتحريف في الأصل : « خير نساء ركن الإبل صواب

قریش أحناه على ولد وأن علاه على زوج في ذات يده » ، وقد رواه أحمد ٣٣٢/٤

(٦) إبراهيم ١١ (٧) الحجرات ١٤

الشائع المطرد نحو قوله تعالى : « قال الكافرون » (١) ، « وقال الذين لا يرجون لقاءنا » (٢) ، وتجاوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل ، منه قول الشاعر (٣) :

٢٠٩- قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَأْبُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ

وأما ضميره «فإن» كان مستلماً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه (٤) يثبت جمعاً ، وكذلك في التثنية نحو : الزيدون خرجوا / ، والرجال خرجوا ، والرجلان خرجا ، وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء . والنون التي لجماعة المؤنث نحو : « الأنعام عبِدَتْ » و « عبِدْنَ » ، هذا إن كان للقلة فإن كان للكثرة فالأفصح إثبات التاء نحو : « الجزوع انكسرت » ويجوز : انكسرن ، وأما إفرادده وتذكيره فلا يجوز إلا نادراً كقوله تعالى : « وإن لتسكن في الأنعام لعبيرة » نسقيكم بما في بطونه » (٥) ، وكذلك إفراد ضمير التثنية لا يجوز إلا شاذاً كقول الشاعر (٦) :

٢١٠- وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وما عدا ذلك فلا تدخل التاء فيه إلا إن كان مضافاً إلى مؤنث بينه وبينه

(١) سورة ص : ٤ (٢) الفرقان : ٢١

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٢٧٨/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١١ ، والذيل ١٣٩ ، وأمالى الشجري ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٠- واللسان : (خلا) ، والهمع ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : تحلوا من حلقهم

(٤) قوله : « فإنه » غير واضح في الأصل . (٥) النحل ٦٦

(٦) البيت لذى الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦ ، ورواية « وجهاً » فيه : خدا ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والكامل ٧٦٨ ، وابن يعيش ٩٦/٦ ، واللسان : ثقل ، والشذور ٤١٧ ، والهمع ٥٩/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والسالفة : أعلى العنق ، والقذال : مؤخر الرأس فوق القفا .

مناسبة" في نَعْضِيَّةٍ أو غيرها ، فإنه يُعامل مُعاملته في التانيث كقولهم :
'قَطِعتْ' بعضُ أصابعه ، وقول الشاعر (١) :

٢١١ - لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعُ

وقال آخر في الضمير (٢) :

٢١٢ - وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَقَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارِ

القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألفاظ : أحدها « رب » ، في قولهم :
ربّما فعلت ، والثاني « ثم » ، في قولهم : ثمّت فمت ، كما قال الشاعر (٣) :

٢١٣ - يَثْمَتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

والثالث : « لات » في نحو قولك : « لات حين خروج » ، و « لات
حين زوال » ، ومنه قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :

٢١٤ - طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ أَوَانٍ

وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لجور ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والكتاب ٥٢/١ ،
والأضداد ٢٩٦ ، والكامل ٤٨٦ ، واللسان : (حرث) ، والخزانة ١٦٦/٢

(٢) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧ ، والمغني ٥٦٧ ، والخزانة ٢٢٧/٤

(٣) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧ ، والكتاب ٤٩٥/١ ، والأزمية ٢٧٢

(٤) سورة ص : ٣

(٥) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢

وقيد « بقاء » عوضاً من « أوان » ، واللسان : (أرن) ، والمغني ٢٨٢ ، والأشعري ١٢٦ ،

وابن يميث ٣٢/٩ ، والشذور ٢٠١ ، وشواهد المغني ٦٤٠ ، والخزانة ١٥١/٢ . وزيد في

الأصل « حين » بعد « لات » في الصدر ، وبها يضطرب البيت عروضيًا .

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣ ، والجمهرة ١١٩ ، والقرب ١٠٥/١ ، وابن يميث

١٧/٣ . واللسان (هنا) ، والدرر ٩٩/١ . ولات هنا : أي ليس هنا رقت ذكرها .

٢١٥- لاتَ هَنا ذِكرى جُبيرةَ أوَ منْ
 جاءَ مِنها بِطائِفِ الأَهوالِ
 و«هَنا» في البيتِ بِمعنى الحينِ .

ولا تكون التاء في هذه المواضع الثلاثة إلا مفتوحة في الأصل ، فإذا وَقَفْتَ
 سَكُنْتَ لاغير ، وإنَّما ذلك للفرق بين الاسم والفعل والحرف ، إذ هو أضعف
 منها ، لأنها إذا حُرِّكَت قَوَّت الحرف ، وكانت بالفتح تخفيفاً ، وهي لتأنيثِ
 الكلمة لا غير ، لا على معاني (١) التأنيث المذكورة قبلُ ، ولـ «رُب» و«ثُمَّ»
 و«لات» أحكامٌ سَتِينٌ في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثالث من مواضع التاء أن (٢) تكون للخطاب خاصةً مجردةً من
 الاسمية ، وذلك في أنتَ وأنتِ وأنتا وأنتم وأنتنَ المذكورة في باب الفصل من باب
 الهزءة المذكورة ، وإنما حَكَمْنَا عليها أنها للخطاب خاصةً لأنه قد تَبَتَّ أصلُها
 وهو «أنا» ضميراً للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، فلما صِرْنَا إلى الخطاب وقع
 الالتباسُ بينه وبين المتكلم فَجَعَلْتِ التاءَ لذلك (٣) ، وأمَّا الميمُ في : أنتا وأنتم ،
 والنونُ في : أنتنَ فزائدتان على التاء وستَبَيَّننا في بابها .

وَفُتِحَتْ (٤) هذه التاء في التذكير لأنه قبل المؤنث وتانٍ / على المتكلم فأعطي
 ثانيَ الحركات وهي الفتحةُ إذ هي بعدَ الضمة ، وكَسِرتُ في المؤنث لأنه الثاني
 عن المذكر (٥) والثالث عن المتكلم ، فأعطي الكسرةَ التي هي في الدرجة الثالثة
 من الضمة وهي من الياء المنسفة في المخرج (٦) .

٨٠

- (١) في الأصل : «معنى» وهو سهو .
 (٢) الموضع الأول أن تكون للمضارعة والموضع الثاني أن تكون للتأنيث .
 (٣) هذا مذهب الجمهور ، وعند الفراء أن المجموع هو الضمير . وعند ابن كيسان
 أن التاء هي الاسم ، انظر الجنى ٢٠ .
 (٤) قوله : « وفتحت » غير واضح في الأصل وكذلك ما يليه .
 (٥) في الأصل : « المؤنث » وهو سهو .
 (٦) صورة الدرجات في ذهن المؤلف كما يلي :
 ١ - المتكلم وحركته الضمة . ٢ - التذكير وحركته الفتحة . ٣ - التأنيث
 وحركته الكسرة .

ولما كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكور أو المؤنث أعطيتهما [زوائد] لثقلها وثقلها (١) لنوع من المعادلة ، وفروق بين التثنية والجمع بالميم (٢) والألف (٣) ، والميم والواو (٤) ، والميم للتعظيم والتكثير ، والألف للتثنية ، والواو للجمع ، والنون بلجج المؤنث .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة في صيغة اللفظة [إمّا] في أولها دلالة على أن الفضل للثنين فما زاد ، نحو : تفاعل كتضارب وتقاتل ، أو للاستعمال كتعارج وتعامى ، وفي « تَفَعَّلَ » للاستعمال أيضاً نحو : تعلمتُ وتحنّلتُ وتلقّيتُ ، وإفناً ثانية في « افعل » للطلب كما كتسب ، وإمّا ثالثة فيه في « استعمل » كذلك (٥) ، [نحو] : استخرج واستدل واستكبر ، وقد تأتي في « افعل » و « استعمل » لغير ذلك (٦) ، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق .

* * *

القسم الثاني التي هي بدل من أصل لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من واو القسم (٧) للقسم نحو قولك : تالله لأخرجن ، والأصل : والله لأخرجن ، قال الله عز وجل : « والله لأكيدن أصنامكم (٨) » ، و « تالله لتسألن » كما كنتم تفترون (٩) ، و « تالله تفتنن تذكرون يوسف (١٠) » ، وقال الشاعر (١١) :

٢١٦- تالله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

- (١) أي : لثقل التثنية والجمع ، وثقل الزوائد .
(٢) في الأصل تكرار لفظ « بالميم » . (٣) أي : في التثنية فتقول : أنتا .
(٤) أي : في الجمع فتقول : أنتم ، وإن شئت قلت : أتم ، وثبوت الواو هو الأصل ، انظر ابن يعيش ٩٥/٣ .
(٥) في الأصل : « لذلك » وكذلك أي للطلب .
(٦) انظر في معاني الزيادات : الممتع ١٨٠ (٧) انظر : الممتع ٣٨٤
(٨) الأنبياء ٥٧ (٩) النحل ٥٦ (١٠) يوسف ٨٥ (١١) تقدم برقم ١٤٣

وإثنا حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم^(١) [و] دون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه :
أحدها : إثنا رأيناها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة ، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على « رَبِّ الكعبة » في قولهم : تَوَبَّ الكعبة ، وذلك شاذ ، ولما رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباء تدخل على كل مقسم به . من الظواهر والمضمرات كما تقدم في بابها علمنا أن التاء مرتبةً ثالثةً صَعَفَتْ بها عن أن تكون مثلها ، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الحذف ، وأجريت الواو مجراها في ذلك ، والواو ثانية عن الباء ، لأنها من الشفتين مثلها ، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدلٌ منها في بعض المواضع نحو : أولج^(٢) وأتلج . . . (٣) ، واتعد واتزن في أوْتَعَدَ وإوْتَرَنَ على / الوجوب ، وهذا هو الوجه الثاني .

الثالث : أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة ، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء ، فحكمنا أنها ثانية عنها ومبدلة منها ، والتاء في باب القسم تلزم الحذف كما لزمته الباء والواو .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على « الآف » ، نحو قولهم فيما حكى أبو زيد حسبك تلان^(٤) ، يريد الآن ، وقول الشاعر^(٥) :

-
- (١) في الأصل : « المد » وهو سهو . (٢) في الأصل : « أبلج » وهو تحريف .
(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينها .
(٤) انظر سر الصناعة ١٨٥/١
(٥) البيت لجبل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدوره .

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَائِي جَسَانَا

وهو في الخزانة ١٤٩/٢ منسوباً إلى عمرو بن أحرر الباهلي ، والبيت في سر الصناعة .
١٨٥/١ ، والإنصاف ، ١١٠ ، والمزهر ٢٣٧/١ . والنوال : المعطاء .

٢١٧ - وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانًا
يريد : الآن ، وقال بعض النحويين : إنها زيدت في « حين » أولاً لأنه
أوان كـ « الآن » وأنشدوا (١) :

٢١٨ - العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ
وَالْمُسْبِغُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا
وكذلك قالوا في قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٢) وشبهه في الآيات
المتقدمة الذكر في الباب .

والصحيح عندي أن التاء زائدة على « لا » وعلى « العاطفون » لما ذكر في
أول هذا الباب وفي أثباته ، ولأنه لم توجد « حين » في غير هذين الموضعين ،
ووجدت « لات » مع غير الحين (٣) ، وإجراء هاء الوقف مجرى هاء التانيث ،
كما ذكر داخل الباب ، فاعلمه (٤) .

باب التاء

اعلم أن التاء لم تجيء مفردة في كلام العرب ، وإنما جاءت مركبة مع الميم
المشددة خاصة : [ثم (٥)] ، ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ،
فإذا عطف مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شركت بين الأول والثاني في
اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية ، والرفع أو النصب أو الحذف أو الجزم ،

(١) تقدم برقم ٢٠٤ (٢) سورة ص ٣

(٣) في الأصل : « للحين » وهو تحريف .

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩ : « وأقسام التاء ثلاثة : تاء القسم وتاء التانيث وتاء
الخطاب ، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني » .

(٥) انظر في « ثم » شرح المفصل ٩٤/٨ ، الجنى ١٧٢ ، المغني ١٢٤

والمعنى^(١) الذي هو إثبات الفعل لها أو نفيه عنها ، نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، ورأيت زيدا ثم عمرا ، وميرت بزيدا ثم عمرو ، وزيد يقوم ثم يقعد ، ولن يقوم ثم يقعد ، ولم يقم ثم يقعد .

والشركة بين الجملتين يكون تشريكها في الخبر أو العطف أو فيها^(٢) من غير مراعاة لإسمية علي فعلية أو بالعكس ، فقول : ثم ثم أقعد ، وما قام زيد ثم عمرو ، ويجوز : قام زيد ثم عمرو ونطلق ، وقام عمرو ثم ضرب زيدا ، كل ذلك جائز ، وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيها كقوله عز وجل : « **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا كَفَرُوا بِالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا** »^(٣) .

وإختلف الكوفيون والبصريون من النحويين : هل تعطي رتبة أولا تعطي ، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب ، واحتجوا بقول الشاعر^(٤) :

٨٢

٢١٩ - **إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ**
والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة ، وما احتج به الكوفيون لأحجة فيه لوجهين :

أحدهما : أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد ، والجدُّ بسيادة الوالد ، وهذا موجود حقا ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر .

(١) قوله : « والمعنى » اسم معطوف على « اللفظ » .

(٢) في الأصل : « بينها » وهو تحريف . (٣) البروج ١٠

(٤) البيت لأبي فراس وهو في ديوانه ٤٩٣ ، ورواية الديوان :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والبيت في الأصل أصابه زيادة وتحريف فقد روي هكذا :

ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وهو في المعنى ١٢٥ ، والأشعري في ٤١٨ ، والمع ١٣١/٢ ، والحزاة ٤/١١١

والثاني : أن تكون سيادةُ الجدِّ قبلَ الوالد^(١) ، والوالد قبلَ الولد ، ولا يعلمُ المتكلمُ بالإخبارِ السيادةَ ، فيخبرُ على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل ، وما احتُمِلَ لا مُحجَّةَ فيه .

الموضع الثاني : إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح ، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر ، وإما ابتداء كلامٍ ، فالأول نحو أن تقول : « أقولُ لك اضربْ زيداً ثم أنت تتركُ الضربَ » ، ومنه قوله تعالى : « قلُ اللهُ يتجسسُ منها ومن كلِّ كرمٍ ثم أنتم تُشتركون »^(٢) ، وإما ابتداء كلامٍ^(٣) ، كقولك : هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلسُ ، قال الله عز وجل : « فتباركُ اللهُ أحسنُ الخالقينَ »^(٤) ، ثم قال : « ثم إنَّكم بعد ذلك لميِّتُونَ ، ثم إنَّكم يومَ القيامةِ تُبعثُونَ »^(٥) ، وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام واحد ، وذلك بحسب إرادة المتكلم ، والأظهر في الجمل الانفصال^(٦) في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد ، فاعلم ذلك والله الموفق بمنه .

باب الجيم

اعلم أنَّ الجيم لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لاغير « جليلٌ » ومع الياء والراء تنبذ بعضهم .

(١) في الأصل : « الولد » وهو تحريف . (٢) الأنعام ٦٤
(٣) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ١٧٣ ، وورد في نقله « وابتداء الكلام » .
(٤) المؤمنون ١٤ (٥) المؤمنون ١٤ ، ١٦
(٦) عبارة الأصل : « والأظهر في انفصال الجمل الانفصال » والتصويب من نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٣

باب جَلَلٌ^(١)

اعلم أن «جَلَلٌ» [ليس]^(٢) لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد فتقول في الجواب : جَلَلٌ ، ومعناها نعم^(٣) ، حكى ذلك الزجاج في كتاب الشجرة فعلى هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً ، وهي بعد في كلامهم قليلة الاستعمال .

باب جَيْرٌ^(٤)

اعلم أن «جَيْرٌ» جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً ، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً في كراسة وجعلها بمعنى نعم^(٥) ، وذكر غيره أنها بمعنى «حقاً» من غير تعرُّض لاسميتها ولا حرفيتها ، وليست عندي جواباً ، وإنما هي اسمٌ بمعنى «حقاً» ، مُضْمَنَةٌ معنى القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد ، فتقول : جَيْرٌ لأفعلن / كما تقول : حقاً لأفعلن^(٦) فهي كـ «عوضٌ» في قولهم : «عوضٌ لأضربنك» وهي^(٦) من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به فتبئيت على حركة الالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين .

والدليل على أنها اسمٌ شيئان :

- (١) انظر في جلال : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨
- (٢) سقطت «ليس» من الأصل ، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤
- (٣) كرد الناسخ كتابة السطر كله ، وانظر : المغني ١٢٨
- (٤) انظر في «جير» : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨ ، الجمع ٧٢/٢
- (٥) وهو مذهب ابن مالك ، انظر دليبه في : الجنى ١٧٤
- (٦) أي : جير .

أحدهما : أن معناها «حقاً» ، وما حلّ من الألفاظ المشكّلة في الحرفية والاسمية محلّ الاسم مُحكِّمٌ عليه بالاسمية ، إلاّ إن قام دليلٌ على حرفيته ككاف التشبيه التي معناها «مثل» [نحو] قول الشاعر (١) :

٢٢٠ - لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةَ إِنَّهُمْ جَيْرٌ بِئْسَ مَا اتَّعَمَرُوا
والثاني : أنّها قد توثّقت في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية ، قال الشاعر (٢) :

٢٢١ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيْرٌ
أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ
فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلاّ في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر (٣) :

٢٢٢ - يَأْعِدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
وقول الآخر (٤) :

٢٢٣ - سَلَامٌ اللَّهُ يَأْمَطُرُ عَلَيْهَا

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٣٢

(٢) تقدم برقم ١٥٢

(٣) نسب في الدرر ١٤٩/١ إلى مهلهل بن ربيعة وصدره :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو في النصف ٢١٨/١ ، وأمالى الشجري ٩/٢ ، والسان (وقى) ، والأشخوني ٤٤٨ ،
والخزّانة ١٦٥/٢ . والأراقي : ج واقية كل ما رقت به شيئاً .
(٤) البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَأْمَطُرُ السَّلَامُ

وهو في ثعلب ٧٤ ، وأمالى الزجاجي ٨١ ، وأمالى الشجري ٤٣١/١ ، والأزمية
١٧٣ ، والإنصاف ٣١١ ، والشذر ١١٣ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وابن عقيل ١٠/٤ ،
وشواهد المغني ٢٦٠ ، والمعني ١٠٨/١ ، والخزّانة ٢٩٤/١

وكتوبن ما لا ينصرف منها ، نحو قول الشاعر (١) :

٢٢٤ - قَوَائِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْجَمَى

ولا يكون تنوين الضرورة في فعلٍ ولا حرفٍ ولا في متوغلٍ في البناء كالضمير ،
إلا في القوافي للترخم ، وليس من باب الضرورة ، فصحّ بهذا أن « جِئِرَ » اسمٌ
ممكنٌ في الأصل ، إلا أنه قل استعماله إلا في القسم كما ذكر ، فلا مدخل له في
الحروف ، وإثنا ذكرته لاستشكاله ولعدم تيسر النحويين له ، فاعرفه ، والله الموفق .

باب الحاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإثنا أنت مركبة مع
الألف والشين والألف : حاشا ، ومع التاء مشددة والألف : حتى .

باب حاشى (٢)

اعلم أن حاشى تكون فعلاً ، ومضارعها « أحاشى » ، وليست غرضنا ،
وتكون حرفاً خافضاً (٣) ، والغالب عليها الحرفية ، ولذلك جعلها سيبويه تخفض
أبداً ، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب :

(١) البيت للمجاج ، وهو في دبرانه ٤٩ ، وروايته : « أوالفا » وقيله :

وَالْقَائِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّيِّمِ

وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وأمالي القالي ١٩٥/٢ ، والإنصاف
٥١٩ ، واللسان (حم) ، وابن عقيل ٨٥/٣ ، والأشمولي ٣٤٣

(٢) انظر في حاشى : الكتاب ٤٤٢/١ ، ابن يعيش ٤٧/٨٠٨٤/٢ ، الجنى ٢٢٥ ، المغني ١٢٩

(٣) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ماضياً إلى الكرنيز ، وكونها حرفاً جارياً إلى

البريين ، انظر الإنصاف ٢٧٨/١

« اللهم اغفر لي ولكل من سميح ، حاشى الشيطان وأبا الاصبح »^(١) ، ولا يُعولُ على ذلك لقلته ، وإثباتُ يُعولُ على فعليتها إذا [كان] مضارعها « أحاشي » بمعنى أستثني وأقول : حاشَ الله .

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً ، ومعناها الاستثناء كـ « إلا » ، وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروف الجر كما تقدم في الباء ، فإذا كان الفعل لا يتعدى صار يتعدى بها / فتقول :
 قام القوم حاشى زيد ، فيتعدى « قام » إلى « زيد » بواسطة « حاشى » ، كما يتعدى بواسطة الباء إلى « زيد » ، إذا قلتَ : « تمتُ بزيد » .

وفيها لغتان : إثبات الألف قبل الشين وحذفها ، وإثباتها^(٢) الكثير ومن حذفها قولُ الشاعر^(٣) :

٢٢٥ - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ جُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَالُ
 وقد يجوزُ حذفُ ألفها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى : « حاش لله ما هذا بشراً »^(٤) و « حاش لله ما علمنا عليه من سوء »^(٥) ، وذلك^(٦) لكثرة الاستعمال ، ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسمٌ مضافٌ تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه ، يقال : حاشى الله^(٧) ، وحاش لله ، كما يقال : معاذ الله ومعاذ لله . وحكى عن الفراء أنه فعلٌ لا فاعلَ له^(٨) ، وحكى عن بعض الكوفيين أنها فعل في الأصل وحكى أنها كـ « نَعَم » في قول الشاعر^(٩) :

(١) انظر : ابن يعيش ٨٥/٢ ، وفيه : « ابن الأصبح » .

(٢) في الأصل : « فإثباتها »

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٧٢/١ ، واللسان (حشا) .

(٤) يوسف ٣١ (٥) يوسف ٥١ (٦) في الأصل : « ولذلك » وهو تحريف -

(٧) في الأصل : « حاش لله » وهو تحريف .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٢٤/١ ، والهمع ٢٣٢/١

(٩) لم أمتد إلى قائله وهو في المقرب ٦٥/١ وعجزه :

وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

٢٢٦ - فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَلِكَ بِنَعْمٍ بِالِ
 هذا قولٌ بعضهم ، والصحيح أن « حاش » في الآيتين فعلٌ حذِفَ آخره
 لكثرة الاستعمال ، وفاعله مضمَرٌ يعودُ على يوسفَ عليه السلام ، ومفعولُه محذوفٌ
 اختصاراً كأنه قال : حاشي يوسف الفعلةَ لأجل الله ، وهذه التي مضارعها « محاشي »
 ومعناها المجانبة ، وما فسره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيدٌ .

باب حتى ^(١)

اعلم أن « حتى » معناها الغاية في جميع الكلام ، إلا أنها تكون تارة حرفاً
 جارياً للأسماء ، وتارة ينتصبٌ بعدها الفعلُ المضارعُ ، وتارة عاطفةٌ تشركُ بين
 الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ « ثم » المتقدمة الذكر ، وتارة تقع بعدها
 الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فتراجع إلى باب العطف وإلى باب حروف
 الابتداء ، وإذا مُحِقَّتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ « حتى » فيها إلى ثلاثة
 أقسامٍ : قسمٌ تكونُ حرفَ ابتداءٍ ، وقسمٌ تكونُ حرفَ عطفٍ وقسمٌ تكونُ
 حرفَ جرٍ ، ولكلِّ قسمٍ من هذه الأقسام حكمٌ لا بدَّ من بيانه .

القسم الأول التي هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير
 عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرج عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارجٌ ،
 قال الله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول ^(٢) » على قراءة من رفع « يقولُ
 الرسول » ، وقال الشاعر ^(٣) :

(١) انظر في « حق » للكتاب ٤٨٣/١ ، المقتضب ٣٨/٢ ، الأزمعية ٢٢٣ ، أمالي
 السبلي ٢ : ، انقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١ ، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨ ، أسرار العربية
 ١٠٥ ، الجنى ٢١٩ ، المغني ١٣١

(٢) البقرة ٢١٤ والرفع قراءة نافع ، انظر النشر ٢١٩/٢ ، القرطبي ٨٤٢

(٣) البيهقي للرزديق ، وهو في ديوانه ٢١٧/١ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، وابن يعيش
 ١٨/٨ ، والمغني ١٣٧ ، وشواهد ١٢ ، والخزانة ٤١/٤

٢٢٧ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

٨٥

وقال آخر (١) :

٢٢٨ - حَتَّى كَلْنَا غَيْرُ لَابِسٍ

وقال آخر (٢) :

٢٢٩ - وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بَارِسَانَ

القسم الثاني التي هي حرف عطف هي التي تُشْرِكُ بين المفردَيْنِ والجمليْنِ في الكلام ، كقولك : قام القوم حتى قام زيدٌ ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى ، في اللفظ من الرفع والنصب والحذف ، وفي المعنى من النفي والإثبات ، ويشترط فيها في العطف شرطان : أحدهما : أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له كقولك : قام القوم حتى زيدٌ ، أو أكلت السمكة حتى رأسها ، وأسرع القوم حتى حميرهم ، [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً ، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً ، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً ، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً ، لأنَّ معناها الغاية نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياء ، ونهض الحاج حتى المشاة ، وكلُّ الناس حتى الركائب (٣) وضعف الناس حتى السلطان . وما بعدها في هذا القسم داخلٌ فيما قبلها ، قال الشاعر (٤) :

(١) البيت لسحيم ، وهو في ديوانه ١٦ ، وتماهه :

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقُعٌ دَوَالِيكَ حَتَّى كَلْنَا غَيْرُ لَابِسٍ

وهو في الخصائص ٤٥/٣ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، وتعلب ١٣٠ ، وأمالي الزجاجي ١٣١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، واللسان (دول) ، والأشعري ٣١٣ ، والعيني ٤٠١/٣ ، والهمع ١٨٩/١ ، والمزهر ١٩٥/٢ ، والخزانة ٩٩/١ . وقد كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه نامت مودتهما .

(٢) تقدم برقم ٦٠ (٣) الركوب من الدواب هي المخصصة للركوب .

(٤) البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٩٧/١ (نسبة الكتاب ابن مروان والتصويب

من البغية ٢٨٤/٢) وهو في ابن يعيش ١٩/٨ ، وأسرار العربية ٢٦٩ ، والمغني ١٣٢ والأشعري ٤١٩ ، والعيني ١٣٤/٤ ، والهمع ١٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٣٧٠

٢٣٠ - ألقى الصَّحيفةَ كيَّ يَحْفَفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على روايةٍ مِنْ نصب « النعل » .

القسم الثالث التي تكون خافضةً ، تنقسمُ فيه قسمين : قسمٌ تدخلُ على الأعيانِ ، وقسمٌ تدخلُ على المصادرِ .

فالتي تدخلُ على الأعيانِ تدخلُ عليها على معنى « إلى » فهي لانتهاء الغايةِ مثلها ، تخالفها في أن ما بعدها لا يكونُ إلا داخلًا فيها قبلها اتفاقاً ، إن كان الفعلُ مترجماً عليه نحو : قامَ القومُ حتى زيدٍ ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، فإن لم يتوجهُ الفعلُ عليه فلا يدخلُ فيه ، نحو سرتُ حتى الليلِ .

والتي تدخلُ على المصادرِ لا يدخلُ ما بعدها فيها قبلها نحو : سرتُ حتى غروبِ الشمسِ ، وقوله تعالى : « سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجرِ » (١) ، وفي هذا القسمِ يجوزُ أن تدخلُ على الفعلِ المضارعِ فتنصبه .

واختلافٌ في نصبه يَمَّ (٢) هو (٣) ؟ فقليلٌ : بها بنفسها ، وقيل : يا ضمير « أن » ، فمن قال إنها تنصبُ بنفسها ، فلأنه لم يَرَّ « أن » في موضعٍ من المواضعِ بعدها تنصبُ الفعلُ فجعلَ الحكمَ لها ، وإنشأَ رأها تلي الفعلَ وينصبُ بعدها فجعلَ الحكمَ في النصبِ لها ، ومن قال : إنها تنصبُ يا ضمير « أن » راعى شئين : أحدهما أن « أن » والفعلَ في موضعِ المصدرِ فإذا قلت : سار (٤) القومُ حتى يدخلوا المدينةَ ، فالمعنى : حتى دخول (٥) المدينةَ فردَّها إلى القسمِ

(١) سورة القدر ٥ (٢) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرفَ نصبٍ ينصبُ الفعلَ من غير تقدير

« أن » ، وذهب البصريون إلى أن الفعلَ منصوبٌ بتقدير « أن » ، انظر الإنصاف ٩٧ هـ

(٤) في الأصل : « صار » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « دخلوا » وهو تحريف .

الداخلة على المصادر الخافضة ، والثاني : أنهم وجدوا « حتى » خافضة ولا يخفِضُ
إلا ما يختص بالاسم / فلما دخلت على انفعال علموا أنه لابد من تقدير « أن » ، ٨٦
لتصيرَه إلى المصدر المحفوض الذي اختصت به فخفضته ، ولا تضرب فتكون
مختصة غير مختصة وهذا تناقض ، وهذا بين صحيح لا مدفع فيه .

واعلم أن « حتى » إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز
أن ينتصب تارة بإضمار « أن » ، ويجوز أن يبقى مرتفعاً ، والمواضع للرفع
والنصب تختلف بسبب اختلاف أحوالها ، فلا بد من ضبط لها وحصر ، حتى
يعلم ما يلزم فيه النصب وما يلزم فيه الرفع ، وما يجوزان فيه على السواء ،
والأولى بأحدهما ، إن شاء الله فنقول (١) :

لا يخلو « حتى » وما بعدها من الفعل من أن يقعا خيراً لذي خبر ، أو لا يقعا .
فإن وقعا نصبت الفعل لا غير لأن « حتى » فيه بمعنى « إلى أن » أو
« كي » نحو قولك : « كان سيرني حتى أدخل المدينة » لأن المعنى : إلى أن
أدخل المدينة ، أو كي أدخل المدينة (٢) وإن لم يقعا خيراً فلا يخلو أن يكون
ما قبل حتى سبباً لما بعدها أو لا يكون ، فإن كان فلا يخلو أن توجه أو تنفيه
فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقله أو لا تكثر ولا تقل .

فإن كثرته كان الرفع في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو : كثر
ما سرت حتى أدخل المدينة .

وإن قلته كان النصب أقوى من الرفع نحو : قلما سرت حتى أدخل
المدينة ، وإن لم تقله ولم تكثر ، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدها الماضي أو
الحال أو لا تريد .

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على المقرب ٢٦٨/١ وما بعد .
(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم .
انظر المغني ١٣٤

فإذا أردتَ فالرفع نحو : سرتَ حتى أدخلُ المدينة ، بمعنى دخلتها أو أدخلها الآن ، ومن كلامهم : « مَرَضَ حتى لا يُرجونه ^(١) » ، أي : حتى هـ و الآن لا يُرجى .

وإن لم تُردْ واحداً منها نصبتَ ^(٢) ، وكانت بمعنى « إلى أن » أو « كي » ، نحو : « سرتَ حتى أدخلها غداً » ، بمعنى إلى أن أدخلَ أو كي .

فإن نصبتَ السببَ قبلها فلا يخلو أن تقدّرَ « أن » النفيَ دخل بعد ^(٣) [دخول] ^(٤) ، حتى ، أو لا تقدّر ، فإن قدّرتَ فالأمرُ على ما كان عليه قبله ^(٥) من [جواز] ^(٦) النصب على معنى « إلى أن » ، أو « كي » ، والرفع على أن تريدَ الحالَ أو الماضي كما تقدّم .

وإن قدّرتَ « أن » حتى ، دخلت في الكلام بعد [دخول] ^(٧) النفي لم يجرزَ فيما بعدها إلا النصبُ على معنى « إلى أن » ، أو « كي » ، [نحو : ماسرت حتى أدخل المدينة ^(٨)] على التقدير الثاني ^(٩) والرفع على التقدير الأول ^(١٠) .

وإن لم يكن ماقبلها شيئاً لما بعدها لم يجرزَ في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى « إلى أن » ، لأنه لا يصحُّ أن يكونَ إلا مستقبلاً نحو « سرتَ حتى يحطّبَ الحطيبُ » ، المعنى : إلى أن يحطّب .

فهذا حصرُ هذا الموضع ، ويرجع الكلامُ فيه / إلى أن تعلمَ أنه كلُّ موضعٍ صلحت [فيه] بمعنى « إلى أن » ، أو « كي » ، انتصبَ ما بعدها وإن لم تصلحْ

(١) انظر : الكتاب ٤٨٥/١ ، والمقتضب ٤٠/٢ (٢) أي : أردت الاستقبال .

(٣) في الأصل : « قبل » والتصويب من المقرب ٢٦٩/١

(٤) ما بين معقوفين من المقرب ٢٦٩/١ (٥) عبارة المقرب : « قبل النفي » .

(٦) زيادة في المقرب ٢٦٩/١ (٧) زيادة في المقرب ٢٦٩/١

(٨) زيادة في المقرب ٢٧٠/١ (٩) أي قدرت الاستقبال .

(١٠) أي قدرت الماضي أو الحال .

فالرفع ، وقد يكونُ الرفع لازماً في بعض المواضع ، وقد يكونُ النصبُ لازماً في بعضها ، وقد يجوز الأمران على السواء ، وقد يغلبُ الرفعُ ويغلبُ النصبُ على حسب التفصيل .

واعلم أن « حتى » التي تكون خافضة لا تخفض إلا الظواهر كما ذكر ، ولا تخفض المضمرة إلا في الضرورة كقوله (١) :

٢٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَا نَسُ فَتَى حَتَّى يَأْتِي أَبْنَى أَبِي يَزِيدِ

باب الحاء

اعلم أن الحاء لا تكون في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة مع الألف واللام .

باب خلا (٢)

وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه (٣) ، نحو قولك : قام القوم خلازيداً هذا هو الكثير فيها ، وحكمها في ذلك حكم « حاشي » المتقدمة الذكر .

وقد تكون ناصبة لما بعدها فيه ، فتكون إذ ذاك فعلاً ، وذلك فيه سائغ ، مثل حاشي ، ويكون إذ ذاك فيها مضمرة فاعل ، يعلم من سياق الكلام ، والمنصوب بعدها مفعول بها ، [نحو] إذا (٤) قلت : قام القوم خلازيداً (٥) والجملة في موضع الحال ، كأنك قلت : خالين من زيد ، وكذلك حكم « حاشي » في ذلك .

-
- (١) في الأصل : « لا يلقى لنا من فتى » وهو خطأ من النسخة توم ألف « أناس » لأماسينها « من » ، والبيت لم أهد إلى قائله وهو في المغرب ٩٤/١ ، وابن عقيل ٨/٣ ، والأشعري ٢٨٦
(٢) انظر في خلا : الكتاب ٣٤٨/٢ ، ابن يمش ٤٩/٨٠٧٧/٢ ، الجني ١٧٥ ، المغني ١٤٢
(٣) أي في الاستثناء . (٤) في الأصل : « فإذا » والقاء مقحمة .
(٥) المثال في الأصل : « قام القوم خلا بعضهم زيدا » وكلمة « بعض » مقحمة .

فإذا أدخلت عليها « ما » فقلت : قام القوم ما خلا زيداً ^(١) ، كان النصب الكثير الشائع ، وتكون « ما » إذ ذاك مصدرية ، كأنك قلت : خلوا من زيد ، والمصدر في موضع الحال كما تقدم ، وأبو عمر ^(٢) الجرمي يخفض بها ، ويجعل « ما » زائدة ، دخولها كخروجها ، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن « ما » لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له ^(٣) ، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

الذال غفل

باب الذال

اعلم أن الذال لم تجيء مفردة في كلام العرب . وإنما جاءت مركبة مع الألف .

باب ذا ^(٤)

ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها ، أو مجرور نحو قولك : ماذا صنعت ؟ وماذا جئت ؟ وماذا خفت ؟ والتقدير : أي شيء صنعت ، وأي شيء جئت ، ومن أي شيء خفت ، فتكون « ذا » مع « ما » كشيء واحد بمعنى : أي شيء .

وإنما حكمنا على أن « ذا » حرف لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية/وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى ، فحكمنا أنها وصلة لها .

٨٨

(١) قال صاحب الجنى : ١٧٥ « خلا » هنا فعل لأن (ما) المصدرية لاتوصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل .

(٢) في الأصل : « أبو عمر » وهو تحريف . (٣) انظر الصفحة ٧٤

(٤) انظر في « ذا » الأزهية ٢١٤ ، الجنى ٩٤ ، المغني ٣٣٢

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المحفوض محفوضاً ، فإذا قيل لك :
 ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل : بماذا
 جئت ؟ فالجواب : بزادي أو راحلتي أو شبه ذلك ، وإذا قيل : بماذا خفت ،
 فالجواب من كذا وكذا .

وربما وقعت « ما » في موضع خبر « كان » فتكون في تقدم « كان »
 عليها خارجة عن أدوات الاستفهام في كونها ^(١) يقع ما بعدها خبراً لها ، وجميع
 أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدم ^(٢) على « كان » فتقول : إذ ضربت
 بزيدا فكان ماذا ، أي : فأي شيء كان ، فاتصال « ذا » بها أخرجها عن
 حكم أدوات الاستفهام ، في ذلك قال الشاعر ^(٣) :

٢٣٢ — وَمَاتَ عِشْقًا فَكَانَ مَاذَا

وأما قول الله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ^(٤) فمن قرأه
 بالنصب فهو من بابنا ، و « ذا » مع « ما » حرف ، وهي في موضع مفعول
 « ينفقون » فتوجه عليها الفعل ، ولذلك كان الجواب بالنصب لأن التقدير
 ينفقون العفو ، وحكم الجواب أن يكون على وقت السؤال . ومن قرأ بالرفع
 في « العفو » فهو على التقدير « هو » وتكون (ما) إذ ذاك في موضع مبتدأ ،
 وذا هنا اسم بمعنى الذي ، وبعد (ينفقون) ضمير مفعول محذوف تقديره :

(١) أي : في كون أدوات الاستفهام . (٢) في الأصل « فيتقدم » وهو تصحيف .
 (٣) البيت لفضل الشاعرة كما في الأغاني ٣١٣/١٩ ، صدره :

فَعَاتَبُوهُ فَزَادَ عِشْقًا

وهو في أمالي القالي ٢١/٢

(٤) البقرة ٢١٩ وقراءة الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع . انظر القرطبي ٨٦٩

واللشر ٢١٩/٢

ينفقونه (١) ، وليس هذا من بابنا ، لأن « ذا » فيه أممٌ وعليه قوله (٢) :

٢٣٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضِي أُمَّ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

باب الراء

اعلم أن الراء لم تجيء مفردة في كلام العرب إلا في صيغة الكلمة شاذة للبالغة ، قالوا : سَبَطَ الشعر وسبط (٣) ، ولا يقاسُ على ذلك .
وإنما جاءت مركبة مع الباء مشددة .

[باب] رب (٤)

وهي حرف (٥) يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير (٦) ،
فالتي لتقليل الشيء في نفسه [نحو] قول الشاعر (٧) :

-
- (١) في الأصل : « ينفقون » وهو تحريف .
(٢) البيت لـ « لبيد » وهو في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والفراء ٤٣٩/١ ،
وثعلب ٤٦٢ ، وكتاب اللامات ٥٠ ، والأزهية ٢١٦ ، وأمالي ابن الشجري ١٧١/٢ ،
والمخصص ١٠٣/١٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٣ ، واللسان (حول) ، والأشموني ٧٣ ، والعيني
٤٤٠/١ . والنحْب هنا : النذر .
(٣) سبط الشعر : طال واسترسل .
(٤) انظر في رب : مسألة رب لابن السيد ، الأزهية ٢٦٨ ، أمالي الشجري
٣٠٠/٢ ، أسرار العربية ١٠٤ ، المقرب ٩٩/١ ، ابن يعيش ٢٦/٨ ، الجنى ١٧٦ ،
المغني ١٤٣ ، الممع ٢٥/٢ .
(٥) يرى البصريون أنها حرف ، ويرى الكوفيون أنها اسم ، انظر : الإنصاف ٨٣٢
(٦) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير ، ومذهب المؤلف هو مذهب
الجمهور ، انظر مسألة رب ٤ ، ٩ ، ابني ١٧٧
(٧) 'رب في الكتاب ٢٦٦/٢ إلى رجل من أزد السراة . وهو في الحصائص ٣٣٣/٤ ،
والمقرب ١٩٩/١ ، وابن يعيش ١٢٦/٩ ، والمغني ١٤٤ ، والأشموني ٢٦٨ ، وشواهد المغني
٣٩٨ ، والحزاة ٣٨١/٢

٢٣٤ - أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَدِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ آبَاؤُـ
وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِـ

فالمولودُ الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، وذو الولدِ الذي لم يَلِدْهُ
أَبوان هو آدمُ عليه السلام ، وذو الشامة السوداء في حُرٍّ وجهه هو البدرُ ،
وشامة الأرنب في وسطه ، وتسمى ^(١) الكلفة والكلف ، ولذلك قال المعري ^(٢) : ٨٩

٢٣٥ - وَمَا كُفَّةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةٌ

وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَتْرُ اللَّطْمِ

فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود .

وأما التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر ^(٣) :

٢٣٦ - فَإِنْ أُمِسْ مَكْرُومًا فَيَارُبَّ قَيْنَةٌ

مَنْعَمَةٌ أَعْمَلْتُهَا بِيَكْرَانِـ

والعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي ، وقلٌ مثلها لغيري . فاطلاقُ
التحويين على « رُب » ، أنها تقليلٌ إثمًا يَعْتُونَ النظير الذي هو الغالب فيها .

ثم اعلم أن لها أحكاماً تختصُّ بها ^(٤) :

منها : أنشأ إذا دخلت على ظاهرٍ فلا يكون بعدها إلا « نكرة » أبداً ، نحو :
« رُب » رجلٍ لقيت ، لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات ،

(١) في الأصل : « ويسى » وهو تصحيف .

(٢) البيت في نروح سقط الزند ٩٦٧/٣ وفيه « الدم » عوضاً من « اللطم » .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦ ، ومسألة رب ١٩ . والقينة : الجارية
المغنية ، والكركان : العود الذي يضرب به .

(٤) انظر في هذه الأحكام : الجروي في الأزهية ٢٦٨ ، وأمالي الشجري ٣٠٠/٢

ولذلك يُجزم على ما بعد « كم » ، بالتكثير ، فإن جاء بعدها ما يُؤهِمُ التعريفَ فليس معرفةً ، كقوله (١) :

٢٣٧ - يَارُبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيْرَةٌ بَيِّضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ
وقول الآخر في « كم » ، (٢) .

٢٣٨ - وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفُرُ
فإن « مثل » في الموضعين نكرةٌ ، وإن كان مضافاً إلى المعرفة ، لأنه لم يتعرّف بما يضاف إليه من المعارف في الغالب ، لأنه وأمثاله من « شبه » ، و « نحو » ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة .

فإن دخلت « رب » على مضمرة فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو : « ربه رجلاً » ، وهذا الضمير نكرةٌ أبدأً بدليل تفسيره بالنكرة ، ولا التفات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة ، ومنها ما يعود على معرفة ، إلا أن ما عاد على نكرة نحو : رأيت رجلاً فكلّمته فتعريفه إثما هو بالعودة خاصة لا بالعِلْم ، فنُ أطلق عليه معرفةً فهذا المعنى أطلق فأعرفه .

ولا يُشَى هذا الضمير ولا يؤثت ، بل يبنى على صورة المذكر المفرد ،

(١) البيت لأبي عحجن الثقفي كما في الكتاب ٤٠٧/١ ، وليس في ديوانه ، وهو في ابن يعيش ١٢٦/٢ . والقراءة : الشابة الحديثة . متمتها بطلاق : أي عند الطلاق ، والتعنة : ما وصّلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم .
(٢) البيت لتأبط شراً كما في الحاشية ١٨/١ ، صدره :

قَأْبْتُ إِلَى فَنَّهُمْ وَلَمْ أَكُ آئِبًا

وهو في الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وابن عقيل ١٨٨/١ ، والأشعري ١٢٨ ، والحزائنة ٥٤٠/٣ . وأبت : رجعت ، ونهم : اسم قبيلة ، والضمير في « مثلها » يعود إلى هذيل ، وفي « تصفر » كناية عن تأسفه على خلاصه منها .

وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده ، وحكى الفراء التأنيث والجمع والتثنية فيه ، وذلك قياساً على باب « نِعَم » ، وهو شاذ فيه وكذلك الحكم فيما عطف من الأسماء المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه « رب » في التنكير ، نحو : « رب رجل وأخيه لقيتهما » ، ومن كلامهم : « رب شارة وسخطها بدرم »^(١) .

ومنها : أن لها أبدأ صدر الكلام ، نحو : رب رجل لقيه ، وإنما ذلك لأنها نقيضة « كم » ، الخبرية في التنكير^(٢) ، وإنما لزم « كم » ، الخبرية الصدر لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ ، فتقول : كم رجل ضربت ، كما تقول في الاستفهامية : كم رجلاً ضربت ، وإنما فاقضت « كم » ، الخبرية « رب » ، فبنيت لأنها للتقليل وهي للتنكير / جعلت « رب » ، مثلها في لزوم الصدر^(٣) ، والعرب تحمل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير ، كحملهم « لا » ، النافية للجنس في نصبها بعدها على « إن » ، التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى ، فهذا في النقص ، وفي النظير حملهم « كم » ، الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر ، و « عن » ، الاسمية^(٤) على « عن » ، الحرفية في لزوم البناء ، وهذا باب ذكره ابن جني في كتاب « الخصائص » ، فأغنى عن تطويل الكلام فيه^(٥) .

ومنها : أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها^(٦) اللزوم للخفض والتنكير عليها كقوله^(٧) :

٢٣٩ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
وَأَمَّا ما ذكره بعضهم من أنها إذا حذفت عوض منها الواو والفاء على

(١) انظر : الكتاب ٣٠٠/٢ ، والمقتضب ١٦٤/٤

(٢) في الأصل : « التنكير » وهو تحريف .

(٣) قوله : « الصدر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « الاستفهامية » وهو سهو .

(٥) انظر : الخصائص : ٢٠١/٢ ، ٣١١ ، ٣٨٩

(٦) قوله : « معمولها » غير واضح في الأصل (٧) تقدم برقم ١٩٥

ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء^(١) بدليل حذفها دونها ، وبدليل دخول « بل » على معمولها كقوله^(٢) :

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحَفَتِ ٢٤٠ -

وقد تقدم ذكر هذا في باب « بل » .

ومنها : أن تاء التانيث تدخل عليها مفتوحة^(٣) كـ « لات » فتقول : ربنا يقوم زيد ، قال الشاعر^(٤) :

٢٤١ - [أَقْرَةٌ] رَبَّمَا لَيْلَةٌ عَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّبَنِ

ومنها : أن فيها لغات^(٥) : ضمُّ الراء وتشديد الباء فتقول : « رُبٌّ » وهو الكثير فيها ، و « رَّبٌّ » بفتح الراء وتشديد الباء ، و « رُبٌّ » بضم الراء وتخفيف الباء ، وقرئ قوله تعالى : « ربما يودُّ الذين كفروا »^(٦) . بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، و « رَّبٌّ » بفتح الراء وتخفيف الباء ، وعليها قول الشاعر^(٧) :

٢٤٢ - أَرْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ هَيْضَلٍ

و « رُبٌّ » بضم الراء والباء وتخفيفها ، و « رُبٌّ » بضم الراء واسكان الباء

ومنها : أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي ،

نحو : « رب رجلٍ يقوم » بمعنى قام .

(١) يعني بقوله : « حرف ابتداء » ؛ حرف استئناف . (٢) تقدم برقم ١٩٢

(٣) البيت لحنظلة الجرمي ، وهو في أمالي القاضي ٣٠٦/٢ . وقرة اسم ابنه ، وفي الأصل « تحفتك » عوضاً عن « غبتك » وهو تحريف .

(٤) في « رب » ست عشرة لفة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧

(٥) في الأصل بفتح .

(٦) الحجر ٢ ، وقرأ نافع وعاصم بالتخفيف . والباقون بالشديد . انظر النشر

٢٨٩/٢ ، والقرطبي ٣٦١٨

(٧) تقدم برقم ٦٧

ومنها : أنه يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها لدلالة السياق عليه ، لأنها جوابٌ لكلامٍ قبلها أو في تقديره ، فنقول : « ربَّ رجلٍ » ، تريد : قام ، إذا دلَّ الدليلُ .

ومنها : أن الأكثرَ في معمولها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذفُ ، نحو : « ربَّ رجلٍ صالحٍ » ، والمعنى : قام ، إذا دلَّ عليه الدليلُ ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٤٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ
المعنى : شهدته أو حضرته أو نحوها .

ومنها : أنها تدخلُ عليها « ما » ، على ثلاثة أوجهٍ :
إمّا أن تكفّتها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ،
والمبتدأ معرفةٌ وهو قليلٌ كقول الشاعر (٢) :

٢٤٤ - رَبِّمَا الطَّاعِنُ المَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَّاجِيحُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ
وإمّا أن توطئها للدخول / على الفعل ، فنقول : ربما يقوم زيدٌ ، ويكونُ ٩١
الفعلُ المضارعُ إذ ذاك في معنى (٣) الماضي ، والمعنى ربما قام ، فأما قوله تعالى :

(١) البيت لامريء القيس ، وهو في الديوان ١٠ ، وعجزه :

وَلَا سِيَّما يَوْمُ بدارَةَ جُلْجُلُ

وهو في مائة رب ١٥ ، وشرح القصائد ٣٢

(٢) البيت لأبي دؤاد كما في الأزهية ٩٣ ، وفيه « الجامل » عوضاً من « الطاعن » وهو في أمالي الشجري ٢/٢٤٣ ، وابن يعيش ٨/٢٩ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعراني ٢٩٨ ، وابن عقيل ٣/٠٣ ، وشراهد المغني ٤٠٥ ، والخزاعة ٤/١٨٨ . والجامل : جماعة الإبل ، والمؤبل : كثير الإبل ، والعنجاجيح : أحسن الخيل ، والمهارة : أول ما ينتج من الخيل ، وفي الأصل « المهاري » وهو تحريف .
(٣) قوله « معنى » غير واضح في الأصل .

«رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»^(١) ، وذلك يومَ القيامة ، فلأنَّ المحققَ وقوعه مثل الواقع ، ولذلك قال الله تعالى : « أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه »^(٢) ، يعني الساعة .

وأما قول الشاعر^(٣) :

٢٤٥- فَإِنْ أَهْلِكَ قَرُبًا فَتَى سَيْبِكِي عَالِيَّ مَخْضَبٍ رَخِصِ الْبِنَانِ-

فأدخل «رب» على معمول الفعل بعده وهو إضمارُ القول ، كأنه قال : أقول فيه : سيبي ، والقول كثيراً ما يُحذف في أثناء الكلام ، كقوله تعالى : « وأما الذين أسودت وجوههم [أكفرتم] »^(٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، وهو في القرآن كثير^(٥) .

وإما زائدة دخولها كخروجها فتبقى داخلية على النكرة كما كانت ، كقول الشاعر^(٦) :

٢٤٦- رَبِّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

وهو قليل .

(١) الحجر ٢ (٢) النحل ١

(٣) البيت لجحدرد كما في أمالي القالي ١/٢٧٨ ، وفيه : «مهدب» عوضاً من «مخضب» ، وهو في البحر المحيط د/٤٤٤ ، والمغني ١٤٦ ، وشواهد ٤٠٧

(٤) آل عمران ١٠٦

(٥) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد .

(٦) البيت لعدي بن رعاء كما في الأصمعيات ١٥٢ ، وهو في الأزهية ٨٠ ، وأمالي الشجري ٢/٢٤٤ ، وحماسة الشجري ١/١٩٤ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعري ٢٩٩ ، والعمري ٣/٣٤٣ ، وشواهد المغني ٤٠٠ ، والخزانة ٤/١٨٧

الزاي والطاء والظاء غُفَلَ

باب الكاف

اعلم أن الكاف جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة .

باب الكاف المفردة^(١)

اعلم أن الكاف المفردة لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر فتخفّض ما بعدها أبداً وتقسّم فيه قسمين : قسم تكون جارة لا يجوز زيادتها ، وقسم تكون جارة زائدة .

القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلا للتشبيه^(٢) ، نحو قولك : زيد كعمرو وعبد الله كجعفر ، على أن النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ، فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، واحتج لذلك بأنها على حرف^(٣) واحد ، وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف ، واحتج لذلك بأنها في معنى « مثل » وما معناه اسم فهو اسم ، وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر^(٤) :

٢٤٧ - أَتَنْتَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

(١) انظر في الكاف : أمالي السهيلي ٤٠ ، الجنى ٢٨ ، المغني ١٩٢ ، والمخصص ٤٩/١٤ .

(٢) أثبت ابن هشام معنى التعليل ، انظر المغني ٩٢ .

(٣) قوله « حرف » غير واضح في الأصل .

(٤) « يذهب » مخرومة في الأصل ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٦٣ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٣ ، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢ ، وابن يعين ٤٣/٨ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، واللسان « دنا » ، وشراهد المغني ٩٦٧ ، والحزانة ١٣٢/٤ . يقول : لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الذي تقيب فيه القتل .

وقول الآخر (١) :

٢٤٨ - وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِيرِ
صَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

ومجرورة في نحو قول الشاعر (٢) :

٢٤٩ - وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطْنَا
تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقول الآخر (٣) :

٢٥٠ - وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيَّ
إِذَا جَرَّتِ الرِّيْحُ جَرَى وَثَابَا

لأنَّ الفاعلية لا تكون إلا في الأسماء ، ولا تُجَرُّ إلا الأسماء .
وزهب بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيها : بأنها إن كانت معمولة فهي
اسم ، وإن كانت زائدة من القسم الثاني الذي يُذكر بعد هذا ، كقول الشاعر (٤) :

-
- (١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٤ ، والمزهر ٤٨٧/٢ ، والخرانة ٢٦٤/٤
(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٦ ، وأدب الكتاب ٣٩٣ ، وأمالي
الشجري ٢٢٩/٢ ، واللان : (كيف) ، والخرانة ٢٦٢/٤ ، وابن الماء : طائر ، وسطنا :
بيتنا . يقول : رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خفته ، تعجب به العين .
(٣) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي ، وهو في أدب الكتاب ٣٩٣ ،
والجواليقي ٣٥٠ ، والمقرب ١٩٦/١ ، واللان : (ثوب) ، ووزعت : كفتت في الحرب من
يتقدم بفرس مثل الهراوة (العصا) صلبة ، وأعوجي : منسوب إلى فحل يدعى أعوج .
(٤) البيت لحطام الجاشمي كما في الكتاب ٣٢/١ ، وقبلة :

غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَتَفَيْنِ

وهو في الجواليقي ٣٥١ ، وسر الصناعة ٢٨٢ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، ومجالس العلماء
٧٣ ، ونعلب ٣٩ ، واللان : (رنب) ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، والمعني ١٩٧ ، والمزهر ٢٢٣/١
والعيني ٩٥٢/٤ ، وشواهد الشافية ٥٩ ، وكتفين : أراد كنيهين ، تثنية كنيف وهو الحظيرة ،
والصاليات : الأثافي وهي الحجارة تحت القدر ، وككلا يؤثفان : أي مثل ما نصبت أثافي ، لم يزلن .

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

وبحو قوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » (١) ، وكانت في صلة الذي أو أخواته من الموصولات - ما عدا أي - فهي (٢) حرف ، لأن الفاعلية والمجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، وأن صلة الموصول لو جُعِلَتْ فيها الكافُ اسماً لأدنى إلى حذف المبتدأ الذي تكون الكافُ مع ما بعدها خبره ، فيكون التقديم : جاء في الذي هو كزبيد ، في نحو قولك : جاءني الذي كزبيد ، وحذف المبتدأ لا يجوز إلا في صلة « أي » كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنْزَعِنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلَهَا أُشْدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِينًا » (٣) ، وقول الشاعر (٤) :

٢٥٢ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ قَسَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين (٥) ، أو في الصلة إذا كان فيها طول كقوله : « ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً (٦) » ، أو في نادر من كلام ، كقراءة مَنْ قرأ : « ما بعوضة » فما فوقها (٧) و « تماماً على الذي أحسن » (٨) برفع « بعوضة » و « أحسن » ، وأما غير ذلك فلا ، وإن الكاف في غير الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً .

(١) الشورى ١١

(٢) قوله : « فهي حرف » جواب : « وإن كانت زائدة » . (٣) مريم ٦٩

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ١٤٧/٣ ، والمغني

٨٢ ، والأشموني ٧٧ ، وشراهد المغني ٢٣٦ . والخزانة ٥٢٢/٢

(٥) قال الأشموني ٣١/١ : « لأنها لما حُذِفَ صدر صلتها نُزِلَ ما هي مضاف إليه

منزلة فصارَت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية ، مع قيام موجب البناء » .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٤/١ ، والمحتسب ٦٤/١

(٧) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاک وإبراهيم بن أبي عبلة كما في القرطبي ٢٠٨

(٨) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعمش ، كما في الاتحاف ١٣٢ ، وقراءة

يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨ ، وانظر مناقشة هاتين القرامتين

تفصيلاً في : سيبويه والقراءات ٢٦

والصحيحُ عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلا: إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل الأبيات المذكورة، وفي مثل قول الآخر^(١):

٢٥٣ - قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيَّ أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ
وقول الآخر^(١):

٢٥٤ - أَيْبْتُ عَلَى مَيِّ كَثِيْبًا وَبَعْلَهَا
عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطِّحُ
في هذه الأبيات قد دلَّ الدليل على اسميتها كما ذكر .

وأما ما كان من نحو قولك: «زيد كعمرو» فحملها على الحرفية وتكون جارة، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً، أحلاً محلّه، عاملاً فيها، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيد من بني تميم والمال لك وزيد في الدار، وشبه ذلك، فالخبر للمبتدأ مقدّر من الكون والاستقرار الشاملين جميعاً^(٣) الأفعال، تقديره: كائن أو مستقر، وبه يتعلّق الجار والمجرور وأحلاً محلّه، فكذلك في الكاف إذا قلت: «زيد كعمرو» فالتقدير: زيد كائن كعمرو .

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢ . والمخصص ٤٩/١٤ ، وسر الصناعة ٢٨٧ . وتقلصوا: شمروا وأسرعوا ، والجوني: نوع من القطا أسود اللون .
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٨٥ ، وروايته فيه:

أَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ الْأَشَافِي وَبَعْلَهَا
يَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطِّحُ
وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١ ، والحزانة ٢٦٢/٤ . والنقا: الرمل الأبيض ، والمعالج: حاتراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض ، والأشافي ج إشفى وهو الخرز .
(٣) في الأصل: «يحبس» وهو تحريف .

فإن قيل : فيلزمك على هذا في الآياتِ المتقدمة أن يكون المعمولُ محذوفاً ،
 وتكونُ الكافُ وما بعدها / حرفَ جرٍّ ومجروراً . في موضعِ الصفةِ للمحذوفِ (١) ٩٣
 الذي هو المعمول في الأصل ، كما كان ذلك في خبرِ المبتدأ ، فيكون التقديرُ في
 البيت الأول : شيء كالطعن (٢) ، وفي الثاني : أحد كفاخر ، وفي الثالث : بفرسِ
 كابن الماء ، وفي الرابع : بفرس كالمراوة ، وفي الخامس : على نوقٍ كالقطا ،
 وفي السادس : على سرير (٣) كالنقا ، ويكون البابُ للحرفية مطلقاً .

فالجوابُ أنه إذا قدّر ذلك في الآيات وما كان نحوها امتنعَ لوحيين :
 أحدهما : أتأ لو جعلنا الكافَ حرفاً لاحتجنا إلى محذوفين : المعمولِ وصفته
 التي تتعلق بها الجارُّ وهو كائن أو مستقر ، وذلك إجحافٌ وغير جائزٍ (٤) .
 والثاني : أنه لا يُحذفُ الموصوفُ وتقام صِفته مقامه إلا إذا كان مختصاً
 معلوماً ، وكان اسماً خالصاً ، فإن جاء الجارُّ والمجرورُ صفةً فشاذٌ كقوله (٥) :

٢٥٥ - جَعَلْتُهَا عُوْدَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثَمَامَةٍ
 أراد : عوداً من نشم ، وقوله (٦) :

٢٥٦ - قَرِيْقَانِ مِنْهُمُ جَارِعٌ بَطْنٌ نَخْلَةٌ
 وَآخَرُ مِنْهُمُ قَاطِعٌ نَجْدٌ كَبْكَبٌ

-
- (١) في الأصل : « المحذوف » وهو تحريف .
 (٢) في الأصل : « كالزيت » وهو سهو .
 (٣) في الأصل : « سبام » وهو تحريف .
 (٤) ذلك لأن التقدير في « كابن الماء » : « فرس كائن كابن الماء » .
 (٥) البيت لمبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، وأدب الكاتب ٥٤ ، وابن
 يعيش ١١٧/١٠ ، وشراهد الثانية ٣٦٢ . والنشم والثمام : نوعان من الشجر . وقوله « لها »
 وردت في الأصل « له » ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحماسة في بيت قبله .
 (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٣ ، والبحر المحيط ٤٧٣/٨ ، واللسان :
 (جزع) . والتجد : الطريق في الجبل ، وكبكب : اسم جبل .

أراد : فريق منهم ، ولا يُعول عليه .

وقد تكون الكاف جائرةً غيرَ زائدةٍ ، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء
أو على ، كقول العجاج حين قيل له : كيف أصبحتَ ، فقال : كخَيْرٍ^(١) ، بمعنى :
بخَيْرٍ أر على خير ، فلا يعول على ذلك لشذوذه .

وأما قول العرب : « كن كما أنت »^(٢) فقال أبو الحسن الأخفش : معناه
كن على فعلٍ هو أنت ، وهذا فاسدٌ لتفسيرِ الفعل بالذات ، وإنما هو بمعنى : كن
الآن على صفةٍ كنتَ عليها قبلُ ، فالتقدير : كن بمثابة الآن كما كنت قبلُ ،
وحدفتُ الصفة ، وأقيم الموصوف مقامها ، فالكاف على بابها من التشبيه ، ومنه
قوله تعالى : « كما أنزلناه من السماء »^(٣) على القسمين^(٤) ونحوه .

وكان الأصل في « كن كما أنت » : كن كك ، فلما كانت الكاف لا تدخل
على المضمر فُصِّل بين المضاف والمضاف إليه بـ « ما » فكففت الكاف عن العمل ،
فرجع الضميرُ المجرور^(٥) مرفوعاً لانفصاله .

ولك فيه وجهٌ آخر وهو أحسن ، وهو أن يكون الأصل : كن كما كنت ،
فحدفتُ « كان » وانفصل الضميرُ لحدفها ، كما قال الشاعر^(٦) :

٢٥٧ فَتَتَرَكُنَا الْإَيَّامُ وَهِيَ كَمَا هِيَ .

(١) انظر : سر الصناعة ٣١٨

(٢) انظر : سر الصناعة ٣١٨ . وعبارة الأخفش « كن على الفعل الذي هو أنت عليه » .

وانظر أعراب « كن كما أنت » في المغني ١٩٣

(٣) يونس ٢٤ ، وأول الآية : « إنتما مثلُ الحياة الدنيا كما . . . »

(٤) كذا في الأصل . (٥) في الأصل : « المرفوع » وهو سهو .

(٦) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدوره :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

وفي الأصل « فتتركنا » ، ولعله تحريف ، لأن الحديث عن ذي الإمة وهي الحال الحسنة .

ويكون حذف « كان » وإقامة الضمير المتصل فيصير منفصلاً ، كقول الشاعر (١) :

٢٥٨ - أَيَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ
 وإنما كان هذا الوجه أحسن من الأول ، لأن [كان] كثيراً ما تُحذف ، فاعلم .

* * *

٩٤

القسم الجارية / الزائدة لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى : « ليس كمثلها شيء » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٢٥٩ - فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا أَكُولُ

وقول الآخر (٤) :

٢٦٠ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثِقِينَ

و [الكاف] في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ، لأن معناها معنى « مثل » وهي لا تتعلق بشيء ، وإنما خفضت بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكر في الباء في بابها ، ولا يجوز أن تُحمَل (٥) هنا على أنها اسم لفساد المعنى ، لأن التقدير يكون : « ليس مثل مثله » ، فيثبتت لله تعالى مثل ، ويُنفى عنه مثل آخر ، وهذا ظاهر .

(١) تقديم برقم ١١٥

(٢) الشورى ١١ . وذهب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا ، ولهم في ذلك أقوال ، انظر : الجني ٣٣

(٣) البيت في ملحقات ديوان روضة ١٨١ ، وقوله :

وَلَعَيْتَ طَيْرَهُمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٤٠٨/١ منسوباً إلى حُمَيد الأرقط ، وسر الصناعة ٢٩٦ ، واللان (عصف) والملغي ١٩٦ ، والمع ١٥٠/١ ، وشواهد المغني ٥٠٣ ، والدرر ١٣٣/١ ، وأبَابِيلُ جاجات ، والمصنف : التبن .

(٤) تقدم برقم ٢٥١ (٥) في الأصل : « يحمل » وهو تصحيف .

وأما الكاف في «ككها»^(١) فيحتمل أن تكون الكاف الأولى الزائدة ،
ويحتمل أن تكون الثانية ، والأحسن أن تكون الأولى^(٢) ، لأن الثانية [هي]
العامة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت ، ويجوز أن تكون الثانية وهو الأظهر
كما تقدم ، واجتمعت مع حرف آخر مثلها كقوله^(٣) :

٢٦١ - وَلَا لِلْمَا بِنَا أَبْدَأَ دَوَاهِ

ويجوز أن تكون اسماً لدخول حرف الجر عليها فتكون مثل «بكان الماء»^(٤) .

وأما قوله : «مثل كعصف» فهي ها هنا زائدة بين المضاف والمضاف إليه ،
بمنزلة «ما» و «لا» في نحو قوله^(٥) :

٢٦٢ - أَيَا طَعْنَةَ مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنُ بِالِي

وقول الآخر^(٦) :

٢٦٣ - وَشَيْمَةَ لَا وَانَ وَلَا وَاهِنَ الْقَوَى

(١) إشارة إلى قوله : «وصاليات ككها يؤثفين» .

(٢) على حين قال ابن جنبي في سر الصناعة ٢٨٣ ، ويقضي أن تكون الزائدة هي
الثانية لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .

(٣) نسب في الخزانة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الروالي ، وصدده :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وهو في الخصائص ٢٨٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، والفراء ٦٨/١ ، والمقرب ٢٣٨/١
والإنصاف ٥٧١ ، وابن يمش ١٧/٧ ، والأشموني ٤١٠ ، وشواهد المغني ٥٠٥ ، والهمع ٧٨/٢

(٤) إشارة إلى بيت امرئ القيس : ورحنا بكانن الماء . . .

(٥) البيت للفيند الزماني كما في الحاشية ٢٠٨/١ ، وهو في اللسان : (قضي) ، والخزانة

١٧٥/٢ ، و«ما» زائدة . واليفن : الهرم .

(٦) البيت للناطقة الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩ ، وعجزه :

وَجَدُّ إِذَا حَانَ الْمُفِيدُونَ صَاعِدِ

والشيمة : الطبيعية ، والرواني : الضعيف ، والجد : الحظ ، والواعد : النامي ، إذا حان
المفيدون : إذا لم ينجح المستفيدون .

وقد خولف في هذه المواضع ، والصحيح ما ذكرتُ لك .

وبما اتَّفَقَ على الحرِيَةِ فيه قولُ الشاعر (١) :

٢٦٤ - إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَعْتُمْ
كَلْعُضْنَ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ
وقوله (٢) :

٢٦٥ - إِلَّا كَمَعْرُضِ الْمُحَسَّرِ بَكْرَهُ
عَمْدًا ، يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ
وقوله (٣) :

٢٦٦ - إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ

ف «إلا» ، في هذه الأبيات بمعنى « لكن » ، لأنه استثناء منقطع والكاف زائدة دخولها كخروجها .

والكاف في هذين القمين لا تجر إلا الظاهر ، ولا تجر المضر إلا في الضرورة كقوله (٤) :

(١) البيت لعنن بن دجاجة كما في الكتاب ٣٢٧/٢ ، وهو في سر الصناعة ٣٠١ .
وتاشرة : اسم رجل ، والغواء : التاء والارتفاع ، والمتنبت : النمل المغذي .

(٢) البيت للناطقة الجمعدية ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، وللقضب :
٤١٧/٤٠ ، وسر الصناعة ٣٠١/١ . ومعروض : اسم رجل ، والمحسر : المتعب ، والبكر : الفتي
من الإبل وهو لا يحتمل الإنجاب لضعفه ، يسببني : يكثر من سي .

(٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه :

وإِنِّي قَبِيصَةٌ أَنْ أُغَيَّبَ وَيَشْهَدَا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١ . وخارجة : اسم رجل ، يعني أن خارجة يكلف نفسه
فإن يحضر حين أغيب .

(٤) البيت لرؤية ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٣٨٤/٢ منسوباً إلى المعجاج .
وابن عقيل ١٠/٣ ، والمع ٣٠/٢ ، والخزانة ٢٧٤/٤ ، والدرر ٢٧/٢ . والبعل : الزوج .
والحلية : الزوجة ، والحاطل : المانع من التزويج ، يعني أن الحمار يمنع أخته من حار آخر .
و «حاطلا» في الأصل : خاضلا : وهو تحريف .

٢٦٧ - فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

الموضع الثاني : قولهم : « له علي كذا وكذا درهما »^(١) ، و « دا ، في الأصل اسمُ إشارةٍ والكافُ زائدةٌ » ، إلا أنها ركبتا تركيباً واحداً ، وجُعِلتا^(٢) كنايةً عن العدد ، فإذا قال القائل : « كذا دراهم »^(٣) ، محمّل على ثلاثة لأنه أقلُّ للعددِ المضافِ إلى الجمع ، ويقع عليه إلى العشرة ، وإذا قال : « كذا درهمٍ » ، محمّل على المائة التي هي أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ويقع على الألف ، وإذا قال : « كذا درهماً » ، محمّل على / العشرين ، لأنها أقلُّ العددِ المفسرِ بواحدٍ منصوبٍ إلى التسعين ، وإذا قال : « كذا كذا درهماً » ، محمّل على أحدَ عشرٍ لأنها أقلُّ العددِ المركبِ ، وإذا قال : « كذا وكذا درهماً » ، محمّل على واحدٍ وعشرين لأنه أقلُّ العددِ المعطوفِ إلى التسعة والتسعين ، وإذا قال : « كذا كذا درهمٍ » ، محمّل على ثلاثائة ، لأنه أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ، وهكذا تُعتبر هذه الكناياتُ في الإقرارِ فاعلمه .

وهي كنايةٌ مبهمَةٌ مركبةٌ في الأصلِ كـ « حبذا » بمعنى المحبوب ، والأصلُ فيه : « أحبُّ أو أحبُّ »^(٤) ، وذا التي للإشارةِ ، رُكبا وجُعِلتا بمنزلة لفظٍ واحدٍ جارٍ على المذكرِ والمؤنثِ والمفردِ والتثنيةِ والجمعِ ، لا فرق بينها إلا من جهة الكنايةِ وعدِمها .

ولا تعلقُ الكافُ بشيءٍ لجعلها مع ما بعدها كلفظِ واحدٍ ، وإنما حكمنا عليها بالتركيبِ لوجودِ^(٥) « كلٌّ واحدٌ منها على انفرادٍ قبل هذه الكنايةِ فاعلم .

(١) انظر سر الصناعة ٢/١ ٣ (٢) في الأصل : « حملًا » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « درهم » وهو تحريف ، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥ . وقد نسبته إلى فقهاء الكوفة .

(٤) العبارة في الأصل : « والأصل فيه أحبُّ أحبُّ » . وفيها « وحبُّ وحبُّ » مقحمة . وحبٌّ وأحبُّ لفتان ، انظر : ابن يعيش ١٣٨٠٧ .

(٥) في الأصل : « لوجودها » .

الموضع الثالث . قولهم : « كائِنٌ من رجل عندك » ، ومنه قوله تعالى :
« وَكَائِنٌ مِنْ دَابَّةٍ لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا » (١) ، وقول الشاعر (٢)

٢٦٨ - وَكَائِنٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ
زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ

وقول الآخر : (٣)

٢٦٩ - وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا
ومعناها معنى « كم » ، فهي كناية عن عددٍ مبهم واقع على جميع المعدودات
ومعناها التكرير ، فهي كـ « كم » الخبرية في نحو قوله : (٤)

٢٧٠ - وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَحْصَحٍ وَكِتْبَانٍ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهي مركبة من كاف التشبيه المذكورة و « أي » الاستفهامية ، إلا أنهما
يجعلان لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة .

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صح لنا أن ندعيه ، وإذا
لم يسغ لنا ذلك لم يصح لنا أن ندعيه ، ألا ترى بعضهم قال : « مها » في الشرط
مركبة من « مه مه » بمعنى اكفف اكفف ، وهذا معنى لا يصح بقاؤه في
الشرط ، فإذا جعلناها مركبة من « ما - ما » وأبدلنا ألف « ما » الأولى هاء
صح لنا ذلك لأن معنى « ما » الشرطية موجود في التركيب كما كان قبله .

(١) المنكوبت ٦٠

(٢) البيت لزهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية ثعلب ، وهو
في سر الصناعة ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ١٣٥/٤

(٣) تقدم برقم ١٥٧ (٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه :

وَكَمٌ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا

وهو في تفسير الفرطبي ٤٢٨٦ . والصصح : الأرض المستوية الواسعة ، والأعقاد : ح
عقدة وهو المنعقد من الرمل المتراكب .

وفي «كأين» لغات : إحداهما ما تقدم ، والثانية في قوله : « وكانن بالأباطع » ، والثالثة « كأين » بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال « تائي » ، والرابعة : كسيء ياء ساكنة بعدها همزة ونون كشيء ، والخامسة : كسيء على مثال طيء ياء مشددة ونون بعدها / ، وهذه النون هي تنوين « أي » المذكور أصلاً ، فـ « كأين » هو أصل التركيب ، ثم تصرفت العرب فيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لما كثر استعمالها ، كما فعلوا بـ « أين الله » حين فتحوا همزتها وكسروها ، وحذفوا نونتها وألفها وياءها وتركوها على حرف واحد ، فلما سهّلوا همزتها^(١) وصارت ألفاً بقيت الياء طرفاً فقلبوها همزة لتقوى ، كما فعلوا بكساء ورياء ، ثم نقلوا همزة عن موضعها بالتقديم فقالوا : « كأين » ثم خففوا همزة بأن سهّلوا ياءً وقالوا : « كسيء » ، ومن قال : « كأين » كـ « تائي » خفف فحذف الياء المدغمة وتسكن^(٢) همزة ، وكل ذلك ليردوا استعمالها كثيراً في باب الكثير ، كما فعلوا بـ « أين الله » كما ذكر في القسم فاعلمه .

الموضع الثاني من موضعي الكاف المفردة : أن تكون حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، إلا أنها أبدأ تفتتح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وتلحقها ميم التثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث ، كما يفصل بكاف الضمير ، وهي أبدأ تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المتصل .

فأما التي بعد الكلمة فآتي بعد أسماء الإشارة كلها ، التي أصولها ذا للمذكر ، وذو للمؤنث^(٣) ، وذان للمذكرين وتان للمؤنثين وأولى مقصورة وممدودة لجميع المذكرين والمؤنثات ، ثم قد تدخل هاء التثنية عليها بجمع ، ثم تدخل كاف الخطاب المذكورة عليها أخيراً ، ثم قد تدخل الهاء والكاف معاً وهو قليل ، ثم قد تدخل اللام زائدة بينها وبين الكاف للتوكيد .

(١) أي : كأين . (٢) في الأصل : « وتسكين » وهو تحريف .

(٣) أنجحت : « رتا » في الأصل ، قبل : « رذان » .

فإذا قلت : ذاكَ وذانِكَ وذَيْنِكَ وَتِيكَ وتانِكَ وتَيْتِكَ وأولئك فلا محلّ للكاف في ذلك كلمة من الإعراب ، وإنما هي حرفٌ دالٌّ على الخطاب كالتاء في أنتَ وأنتِ وانتماَ وأنتنَّ .

وتلحق أيضاً هذه الكافُ في « هاءك » بمدودةً ومقصورةً ، بمعنى (خذ) وحكمها معها في الحرفية وإلحاق الميم والألف والواو والنون حكمٌ التي بعد أسماء الإشارة .

وتلحق أيضاً في قولهم : « النجاءك » بمعنى انج ، وحكمها حكم ما تقدم . ومن العرب من يفتح الكاف ويفردُها بعد أسماء الإشارة سواءً كان المخاطبُ مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو ثنيةً أو جمعاً ، والأول أكثر .

وإنما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب لكونها ليست صيغةً ضميرٍ مرفوعٍ ، وإنما هي صيغةٌ ضميرٍ منصوبٍ / كضربك ، أو مخفوضٍ كمررتُ بك ، والنصب لا حظاً له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها^(١) ليست عواملَ في المفعول به ، وبعد « ها »^(٢) لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقول : هاك درهماً ، ولا تحتاج إلى مفعولين ، وإنما تتعدى إلى واحدٍ لا غير ، وبعد « النجاء » لأنها في معنى انجٍ فهي لا تتعدى .

ولا يصحُّ الحذف بعد أسماء الإشارة^(٣) بالإضافة لأنها معارفٌ بالإشارة ، فبطلَ العمل جملةً ، فلم يكن لها محلٌّ من الإعراب فهي حرف .

وأما الكافُ التي بعد الضمير في قولهم : « رأيتك زيداً ما صنع » [ف] المعنى : رأيت زيداً ما صنع^(٤) ، وفي قولهم : لستك زيداً ، المعنى : لست زيداً ،

(١) أي : لأن أسماء الإشارة .

(٢) في الأصل : « ماء » وهو تحريف .

(٣) أقحمت « إلا » بعد قوله : « الإشارة » .

(٤) ذهب سيبويه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب ، وذهب الفراء إلى أنها فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر

الجنى ٣٤ ، المعنى ١٩٨

الكاف في هاتين حرفي خطاب أيضاً لا محل لها من الإعراب ، إذ لا يصح أن تكون صيغة الضمير المرفوع ، ولا تكون في موضع نصب لأن منصوبي رأيت بعد الكاف ، وهما : زيداً ما صنع ، وخبر ليس أيضاً بعدها ، وهو زيداً .

ولا يصح أن يكون (١) بدلاً من الكاف على أن تكون (٢) خبر ليس ، لأن المحاطب واضح فلا يبدل منه لوضوحه ، ولا يصح أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عامل خفض قبلها يخفّضها ، فلما بطل العمل جملة صححت حرفيتها في الموضعين ، فاعرفه وبالله التوفيق .

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركب مع الهنزة والنون مشددة : كأن ، ومع اللام المشددة والألف ، كلاً ، ومع الميم والألف : كما ، ومع الياء : كي

باب كأن (٣)

اعلم أنه قد اختلف أئمة النحويين في « كأن » ، هل هي حرف مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب ، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط (٤) ، وعضد أبو الفتح ابن جني المذهب الأول (٥) لوجود

(١) أي : أن يكون « زيداً » وفي الأصل « تكون » وهو تصحيف .

(٢) أي : أن تكون الكاف وفي الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٣) انظر في كأن : المقتضب ١/١٥٠ ، ٥/١٠٨ ، ابن يعيش ٨/٨١ ، الجني

٢٢٩ ، المغني ٢٠٨

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب ، حتى إن بعضهم يقول : لا خلاف في أن

« كأن » مركبة ، انظر الجني ٢٢٩ ، والمغني ٢٠٨

(٥) انظر سر الصناعة ٣٠٣

كاف التشبيه وحدها^(١) ، ولوجود « أن » التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب]^(٢) .
 وقد قلنا في مواضع من الكتاب : إنّه إذا وُجدَ المعنى الذي كان في الأفراد
 مع التركيب صحّ ادعاؤه ، ولكن هنا يُعترض في البساطة مذهب الأكثرين لوجوه :
 منها أن الألفاظ في الأصل بسيطةٌ والتركيب طاريءٌ فالالتفاتُ إلى الأصل
 أحسن ، إذ لا ضرورةَ توجبُ التركيبَ / ولا قَطْعَ بموجبه .

٩٨

ومنها - وهو الأقوى - أنّه لو كان مركباً لكانت الكافُ حرفَ جر ،
 فيلزمها : يَمَّ^(٣) تتعلّقُ قبلها ، إذ ليست زائدةً ، ألا ترى أن المعنى عند الخليل
 ومَنْ عَضَدَ مذهبُه في نحو : كانَ زيداً الأسدُ : إنَّ زيدا كالأسد ، وهذا وإن كان
 المعنى عليه فالكافُ [لها] في التأخّر متعلّقٌ ، وليس لها ذلك في التقديم .

ومنها أنّ الكافَ إذا كانت داخلةً على « أن » لزم أن تكون وما عملتُ
 فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف ، فترجعُ الجملةُ التامةُ جزءً جملةً فيكون
 التقدير في : كانَ زيداً قائمٌ : كقيام^(٤) زيد ، فيحتاج إلى ما يسمّى الجملة ،
 و « كانَ زيداً قائمٌ » كلامٌ قائمٌ بنفسه لا بحالة .

ومنها : أنّه لا تتقدّرُ بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، فنقول : كانَ
 زيداً قائمٌ ، وكانَ زيداً في الدارِ ، وكانَ زيداً عندك ، وكانَ زيداً أبوه قائمٌ ،
 ولو كان على التقديم والتأخير لكانت تقولُ : إن أصل ذلك : أنَ زيداً قائمٌ ،
 وأنَ زيداً كفي^(٥) الدار ، وأنَ زيداً كعندك ، وأنَ زيداً كأبوه قائمٌ ، وذلك
 لا يجوزُ لأنَّ الكافَ التي للتشبيه الجاريةُ لا يَصِحُّ دخولها إلا على الأسماء لا غير ،

(١) أقحم بمد قوله : « وحدها » : ومنع « التركيب » وذلك من قبيل انتقال النظر .

(٢) كذا في الأصل ، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل ، وهو

الذي فصله في سر الصناعة - ٣٠ -

(٣) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٤) في الأصل « كقيام » والتصويب من نقل الجنى عن المؤلف ٢٣٠

(٥) في الأصل : « لفي الدار » وهو سهو .

فدلّ ذلك على أنّها ليست مركبة كما ذهبوا إليه ، وإنّ كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب ، ولا حجة في العمل رفعا أو نصبا لأنّه قد وُجِدَ ذلك في «لعلّ» و «ليت» وهما غيرُ مركبين من «أنّ» ، فاعلم ذلك .

فإذا ثبتت البساطة فإنّ «كان» تكونُ مشددةً وتُخَفَّفُ ، فإذا كانت مشددةً فإنها تعملُ عملَ «أن» المفتوحة المشددة ، ولا فرقَ بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنّها لا تكونُ في موضع معمولٍ بخلاف «أن» إذ هي مصدريةٌ كما ذكر ، وهذه مع ما بعدها كلامٌ قائمٌ بنفسه ، فتكونُ في ابتداء الكلام كقولك : كانَ زيدا قائمٌ .

ويجوزُ وقوعها في موضع وقوع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه ، والجمل تقعُ صفةً لموصوفٍ ، وصلةً لموصولٍ ، وخبراً لذي خبرٍ ، وحالاً لذي حالٍ ، فتقولُ في الصفة : مررتُ برجلٍ كأنه قائمٌ ، وفي الصلة : جاء الذي كأنّه قائمٌ ، وفي الخبر : زيد كأنّه قائمٌ ، وفي الحال : رأيتُ زيدا كأنّه قائمٌ ، ومن الحال قوله تعالى : هـ فإلهم عن التذكرة مُعَرِّضِينَ كأنهم مُحَرَّرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ، (٢) ، ومن الخبر قول الشاعر (٣) :

٢٧١ - وَهِنَّ كَأَنَّهِنَّ نِعَاجٌ رَمَلٍ يُسَوِّينَ الذُّيُولَ عَلَى الخِدَامِ

ومن أحكامها : أنّها يجوزُ أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه فيها كقوله (٤) :

٩٩

(١) في الأصل : «الذي هو قائم» .

(٢) اللدثر ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ١٠٤ (مطبوعة بيروت) . والخدام : ج خدمة . وهي الساق ، وتعايج الرمل : الجميلات الواسعات العيون .

(٤) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وأمالٍ الشجري ١٥٦/١ والخزاة ٣ / ١٨٥ . والسفود : حديدة يشوى بها ، والمفتأد : المشتوى .

٢٧٢ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَادِ

وإذا كانت مخففة "مبجك أيضاً عليها بما مبجك على" أن ، المشددة من الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضميراً أمر وشأن ، كقوله^(١) :

٢٧٣ - كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءٌ خُلِبَ

وقول الآخر^(٢) :

٢٧٤ - كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

على رواية من نصب "ظيية" ، وُرُوي فيها الرفعُ على أن يكون اسمها مضمراً خفيف اختصاراً ، أراد : « كأنها ظيية » ، وُرُوي فيها الحُفْضُ على أن تكون الكافُ جارةً و « أن » زائدةٌ وهو شاذ .

وقد تقدّم إحالة ما تجتمع « إن » ، المكسورة مع أن المفتوحة من^(٣) الأحكام في بابيها ، فقس أحكام « كأن » ، على أحكام المفتوحة في غير . استثنى هنا نصب^(٤) .

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٦٩ وقبله :

وَمُعْتَدٍ فِظٍ غَلِيظِ الْقَلْبِ

والكتاب ٥٦٢/١ ، والمقرب ١١٠/١ ، والإنصاف ١٩٨ ، والخزانة (٤ / ٥٦٦)
والوريدان : عرقان في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف أو البثر .

(٢) تقدم برقم ١٤٢

(٣) في الأصل : « مع » وهو تحريف .

(٤) قال ابن السيد : « إذا كان خبر « كأن » فعلا أو جملة أو صفة فهي للظن

والحسبان ، نحو : كأن زيدا قام ، وكأن زيدا أبوه قائم ، وكأن زيدا قائم » . الجنى ١٣١

باب كَلَاً (١)

اعلم أن « كلاً » في كلام العرب معناها الزجر والردع (٢) ولا تعد وهي بسيطة عند النحويين ، إلا أن ابن العريف (٣) جعلها مركبة « كلٌّ ولا ، وهذا كلامٌ خَلْفٌ ، لأن « كلٌّ » لم يأت لها معنى في - فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا » ، إذ لا يُدعى التركيبُ فبما يصحُّ له معنى في حال الأفراد ، فهذا كلامٌ لم يوافق فيه أحداً من التركيب في غيره .

فإذا قال القائلُ : اقتلُ زيداً ، قلتَ له : كلاً ، أي ارتدِعْ = أو ازْدَجِرْ ، ومنه قوله تعالى : « يقولُ الإنسانُ يومئذٍ : أين المَفْرُوكَا وقوله تعالى : « كلاً » ، بل رانَ على قلوبهم ما كانوا يكسبون ، (٤) وهي في مواضع كثيرة .

وهل يوقف عليها دون ما قبلها أو على ما قبلها دونها ؟ فيه اخته والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي المواضع يوقف على ما قبلها ، وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا إلاً بتتبع مواضعها واحداً واحداً ؛ وهذا بطول ونخرجنا عن المقصود ، الغرض هنا تفسير المعنى الذي وُضِعَتْ له وقد حصل فاعلمه والله الموفق

(١) انظر في كلا : ابن يميث ١٦/٩ ، الجنى ٢٣٣ ، المغني ٢٠٥

(٢) للتحرير آراء أخرى في معناها ، انظر الجنى ٢٣٣ ، المغني ٢٠٦

(٣) الحسن بن الوليد القرطبي ، كان نحوياً مقدماً ، خرج إلى مصر ورأس فتح

٣٦٧ . انظر البغية ١/٢٧٥

(٤) القيامة ١٠ (٥) المطففين ١٤

باب كما^(١)

اعلم أن « كما » تكونُ تارةً مركبةً من كاف التشبيه الجارة و « ما »^(٢) ،
الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك : « ضربتُ حماراً كما ضربتها » ، أي
أي كالحمار الذي ضربتها ، [أ] و ما المصدرية ، وهي التي ما بعدها معها في تقدير
المصدر / ، كقولك : ضربتُ كما ضربتَ ، المعنى : كضربك ، ومن الأول
قوله تعالى : « كما أنزلنا على المقتسمين »^(٣) ، ومن الثاني قوله تعالى : « فاستقيم
كما أمرتَ »^(٤) أي استقامةً كالاستقامة التي أمرتَ بها ، فالكلامُ عليها هو
الكلام على الكاف المفردة في بابها .

وتكون « كما »^(٥) بسيطةً وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بمعنى « كي » ، فتنصبُ ما بعدها كما تنصب
« كي »^(٦) ، كقولك : « أكرمتهُ كما تكرمني » ، أي كي تكرمني ،
قال الشاعر^(٧) :

(١) انظر في « كما » : الجني ١٩٤ ، المغني ١٩٤

(٢) في الأصل : « وإمّا » وهو تحريف .

(٣) الحجر ٩٠ (٤) هود ١١٢ (٥) في الأصل : « ما » وهو تحريف .

(٦) هذا من ذهب الكوفيين ، ولا يميز البصريون ذلك ، ويتأولون شواهد الكوفيين .

انظر الإنصاف ٥٨٥/٢

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١ ، وروايته :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحُ طَرْفَ عَيْنِيكَ غَيْرَنَا

لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في ثعلب ١٢٧ ، والجني ١٩٥ ، والمغني ١٩٢ ، والأشموني ٥٥٠ ، وشوامد

المغني ٤٩٨ ، والهمع ٦/٢ ، والخزانة ٥٩٣/٣

٢٧٥ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَأَصْرَفَنَّهُ
كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أي : كي يحسبوا ،

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « كان » ، فتقول : « شمتني كما أنا أبغضه » ،
أي : كاني أبغضه ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

٢٧٦ - تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا أَنَا مِنْ خُزَاعَةَ أَوْ ثَقِيفٍ

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى لعل فتقول : لا تضرب زيدا كما لا يضربك ،
ومنه قول الراجز ^(٢) :

٢٧٧ - لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمِ

أي : لعلك لا تشتم ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن
كانت في موضع عاملٍ من جهة المعنى ^(٣) .

واعلم أن « ما » قد تكون مع الكاف زائدة دخولها كخروجها كقولك : اضرب
كما ضربني أي كضربي ، فلا تكونان من هذا الفصل بل من فصل الكاف المفردة .

(١) لم أقف على هذه البرواية إلا فيما نقله صاحب الجنى عن المؤلف في معرض رده
عليه ١٩٥ ، وفي نوادر أبي زيد لبعض النهشليين ١٦٦ .

فَدَعْنِي وَيَبَ غَيْرِي وَآلَهُ عَنِي قَمَا أَنَا مِنْ خُزَاعَةَ أَوْ ثَقِيفٍ

(٢) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ رقبه :

وَشَخَّصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْذَمُوا

وهو في الكتاب ٥٣٧/١ ، والأشعبي ٥٥١ ، والخزاعة ٢٨٢/٤ ط بولاق ، والدرر ٤٣/٢ ،
مورود في الأصل : « وتشتم » عوضاً من « ولا تشتم » وهو تحريف .

(٣) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥ ، ثم قال : « ولم أر أحداً ذكر
أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكر ، و « كما » في
هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و « ما » ثم يذكر تأويلات لبعض
حماستهد به المؤلف .

باب كي (١)

اعلم أن لـ «كي» في كلام العرب موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً جارياً (٢) ، نحو قولهم إذا استقموا عن شيءٍ : كَيْتَمه ؟ أي : لأيِّ سبب فعلتَ ، أو لأيِّ علةٍ فعلتَ ، ولم تجيء جارةٌ إلا مع «ما» الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كعنى اللام ، [و] ذلك (٣) إذا قالوا : لِمَ جئتَ ؟ ونحوه .

فعلى هذا إذا دخلتْ على الأفعال المضارعة ولم تدخلْ عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار «أن» ، فإذا قلتَ : جئتُ كي تكرمني ، فمعناه لاكرامي ، والتقديرُ لأن تكرمني ، و «أن» ، وما عملتْ فيه في موضع المصدر المحفوض كأنك قلتَ : جئتُ لاكرامي ، قال الله تعالى : «كَلَّا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» (٤) فـ «لا» نافيةٌ زائدةٌ هنا .

الموضع الثاني : أن تكون حرف نصبٍ بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدتْ ، كقولك : جئتُ لكي أكرمك ، المعنى : لأن أكرمك ، فكفي هنا بمعنى أن ، وهي وما عملتْ فيه في موضع مصدر محفوض باللام ، التقدير : «لأن أكرمك» ، والمعنى / لاكرامك ، قال الله تعالى : «لِكي ١٠١ لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ» (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

٢٧٨ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا
سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوَفُودُ شُهُودُ

(١) انظر في «كي» : المتضبط ١/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨ ، ١٤/٩ ، الجنى ١٠٤ ، المعنى ١٩٨ ، اللمع ٤/٢ ، ٣١٠
(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر . انظر الإنصاف ٥٧٠
(٣) في الأصل : «لذلك» . (٤) الحشر ٧ (٥) الحديد ٢٣
(٦) البيت لقيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦ ، وهو في اللسان (مدك) .

فإذا لم تدخل عليها اللام احتملت أن تكون الأولى الحافظة المقدرة باللام فتصيب ما بعدها بإضمار « أن »^(١) وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها ، المقدرة بـ « أن » ، نحو : جئتك كي تكرمني^(٢) .

وربما دخلت عليها اللام و « أن » بعدها زائدة شذوذاً^(٣) كقوله^(٤) :

٢٧٩ - أَرَدْتَ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتْرُكَهَا شَتًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وإنما قلنا : إنها إذا نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار « أن » لوجهين : أحدهما : أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل فتعمل فيه لاختصاصها بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص ، فكما قالوا : كيمه ؟ كما قالوا : لده ؟ لم يميز نصبها للأفعال بنفسها ، فإذا أضمرنا فلا يُضمر إلا ما يُصيرُ بعده مصدراً ، وذلك إما « ما » وإما « أن » فلهذا ظهر النصب بطل إضمار « ما » إذ لا تنصب ويبقى إضمار « أن » إذ هي ناصبة وتُصيرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكي ، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان .

(١) العبارة في الأصل مضطربة « بإضمار أن تكون أن وأن تكون » .

(٢) تخلص من عرض المؤلف عن حالات « كي » مايلي :

١ - إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتك لكي تكرمني) فاللام حرف جر للتعليل وكي مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام .

٢ - إذا لم يأت قبلها اللام في نحو : جئتك كي تكرمني ، فيجوز تقدير « كي » في إحدى حالتين :

أ) إذا قدرت أن اللام قبلها ، فكي حرف مصدري ونصب والمصدر على نزع الحافض .

ب) إذا لم تقدر اللام قبلها ، فكي حرف جر للتعليل بمنزلة اللام ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد كي ، والمصدر مجرور بكي التي هي بمنزلة اللام .

(٣) في الأصل « شاذ » .

(٤) في الأصل : « كقولك » ، والبيت لم أهد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ،

وابن يديش ١٩٧/١٩٩ ، والمعني ١٩٩ ، والأشعوني ٥٤٩ ، والعيني ٤٠٥/٥ ، وشواهد المعني ٥٠٨ ، والحزانة ١٩/١ . والشن : القرية البالية ، والبلقع : المقفرة .

والوجه الثاني : أثنأ قد وجدنا أن بعدها « أن » تليها (١) في بعض المواضع كما قال الشاعر (٢) :

٢٨٠ - كَيْمَا أَنْ تُغْرَ وَتَخْدَعَا
أي لأن تغر وتخدعا .

ولمَّا حكمتنا أن « كَيْمًا » (٣) تنصبُ بنفسها في الموضع الثاني لأن الأصل في كل ما ولي شيئاً وطلبه ، وأثر فيه العمل أن يُحكَمَ بالعمل له ما لم ينعه مانع من اختصاص أو غيره ، و [وَجَبَ] تقديرُ اللام قبلها لأثنا لا يستقيم تقديرُ غير [ها] ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع ، كما ذكر في قوله تعالى « لكيلا تأسوا » (٤) ، وكثيراً ما يحذف حرف الجر مع « أن » ، ولما كانت كي . . . (٥) جاز اضمارها معها (٦) كما يجوز مع « أن » ، فتأمله .

★ ★ ★

واعلم أنه بقي من باب الكاف المركبة لفظ واحد وهو « كان » الزائدة في قوله (٧) :

٢٨ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى - كَانِ - الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

وفي قولهم في التعجب : « ما كان أحسن زيدا » ، وقد تقدّم الكلام عليها مع « أصبح وأمسى » في آخر أبواب الهمزة ، فانظر إليه هناك والله الموفق .

(١) قوله « تليها » : غير واضح في الأصل .

(٢) البيت جميل ، وهو في ديوانه ١٢٥ وقامه :

فَقَالَتْ : أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانَكَ ، كَيْمَا أَنْ تُغْرَ وَتَخْدَعَا

وهو في ابن يميث ١٤/٩ ، والمغني ١٩٩ ، والشنور ٢٨٩ ، والأشعراني ٢٨٣ ، وشراهد

المغني ٥٠٨ ، والدرر ٢/٥

(٣) في الأصل : « أن » وهو سهو . (٤) الحديد ٢٣

(٥) كلمتان مخرومتان لم ألبسهما ، يحتمل أن يكون تقدير العبارة « ولما كانت كي مثل

أن » أي في العمل .

(٦) أي إضمار اللام مع « في » قبلها . (٧) تقدم برقم ١٦٧

باب اللام المفردة^(١)

١٠٢ / اعلم أن اللام المفردة جاءت في كلام العرب لمعانٍ تتشعب وتكثر ، فعدّها بعضهم ثلاثين لأمًا ، وعددها بعضهم ثمانية ، وعددها بعضهم أربعًا ، وأثف بعض البغداديين فيها كتابًا سماه « كتاب اللامات » ،^(٢) ، عدّها لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف .

وقد أمعنت النظرَ فيها فوجدتها على تشعب معانيها تُحصّر في قسمين : قسم زائدة ، وقسم غير زائدة ، فالقسم غير الزائدة قسمان : عاملة وغير عاملة والعاملة ثلاثة أقسام : قسم عاملٌ خفضاً وقسم عاملٌ نصباً ، وقسم عاملٌ جزماً .

والقسم الزائدة قسمان : قسم عاملة وقسم غير عاملة ، فتجيء جملة أقسامها ستة : غير زائدة عاملة خفضاً ، وغير زائدة عاملة نصباً ، وغير زائدة عاملة جزماً ، وغير زائدة غير عاملة ، وزائدة عاملة ، وزائدة غير عاملة .

القسم الأول : غير الزائدة العاملة خفضاً لها ثمانية مواضع :

الموضع الأول : أن تكونٍ للتخصيص ، وأنواع هذه المواضع تتشعب ، والذي يجمعها النسبة ، فحيث كانت جاز أن تنسب لما بعدها بها ، فمنها الملك^(٣) ، نحو : الثوب لزيد ، والدار لعمر ، والفرس لعبد الله ، ومنها الاستحقاق^(٤) ، نحو : الباب للدار ، والسرّج للدابة ، والحراب للمسجد ، ومنها النسب^(٥) ، نحو :

(١) انظر في اللام : المقضب ٣٩/١ ، ٧/٢ - ٤٤ ، سر الصناعة : الورقة ١٢٥ أ ، كتاب اللامات للزجاجي ، أمالي الشجري ٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٨ - ٦٢ ، ٢٠/٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، الجنى ٣٥ ، المغني ٢٢٨ ، المحصص ٥٠/١٤ ، ٥٢ .

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي ، والذي ذكره إحدى وثلاثون لأمًا .

(٣) قوله « الملك » : غير واضحة في الأصل .

(٤) قال ابن هشام : « ولام الاستحقاق » وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو الحمد لله ،

انظر المغني ٢٢٨

(٥) قال صاحب الجنى : « وليس فيه تحقيق ، وإنما اللام في هذه للاختصاص » ،

انظر الجنى ٣٦

الأب لعبد الله والابن خالد، ومنها التبعيض، نحو: الرأس للجار والكم للعبة،
ومنها الفعل نحو: الضرب لزيد، والتسبيح لعمرو.

وأنواع النسبة لا تنكاد تُحصَر لكثرتها، ومنها قوله تعالى: «أحل لكم
ليلة الصيام» (١)، وقولهم.... (٢) وثرباً له (٣) وجندلاً له وواهاً له (٤).

وتدخل في أنواع هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقول: الغلام لزيد
والغلام لك، وكذلك باقي الأنواع.

الموضع الثاني: أن تكون في النداء للاستغاثة نحو: يا يزيد لعمرو (٥)،
ويا خالد لعبد الله، ومنه قوله (٦):

٢٨٣ - يَا رَزَامَ رَشِّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْخَيْرِ خَوْضًا إِلَيْهِ الْكَتَائِبَا
وقوله (٧):

٢٨٣ - تَكْتَنِّفَنِي الْوُشَاةُ فَازْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاثِي الْمَطَاعِ

(١) البقرة ١٨٧ (٢) خرم في الأصل.

(٣) في الأصل: «وترباً لعدل» والتصويب من اللامات ١٣٢

(٤) اللامات في هذه الأمثلة هي للتيين عند الزجاجي، انظر اللامات ١٣٢، ١٣٣
ويحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله: «ومنها» فتكون العبارة: «لاتكاد تحصر
لكثرتها، ومنها للتيين نحو قوله تعال . . .»

(٥) قال الزجاجي ٨١: «لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة
مفروقاً بينها».

(٦) البيت لسعد بن ناشب كما في الحاشية ١٦/١، وهو في أمالي القالي ١٧١/٢، واللسان
(كرب) والحزانة ٤٤٤/٣

والرواية: «إلى الموت» عوضاً من «إلى الخير».

(٧) البيت لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ١١٨. والكتاب ٢١٦/٢، والكامل
١٠١٦، وكتاب اللامات ٨٢، وابن يعيش ١٣١/١، والمقرب ١٨٣/١، واللسان (لوم)
بالمعنى ٢٥٩/٤. وتكنفوه: أحاطوا به.

وقول عمر رضي الله عنه لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ أَوْ الْعَبْدُ : يَا اللَّهُ يَا لِدَعْمِ الْمُسْلِمِينَ (١) ،
ومعنى ذلك كَلِمَةُ الدَّعَاءِ لِلسَّمْعِ أَنْ يُغِيثَ فَيَجِيبُ الدَّاعِيَ لِأَمْرٍ أَنْتَفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَرْجٍ .
١-٣ أَوْ خَوْفِ قَتْلِ أَوْ سَبِي مَالٍ أَوْ أَهْلِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ / ... (٢) عَلَى مَنْ يَفْعَلُ بِهِ
ذَلِكَ أَوْ يُخَافُ فَعَلَهُ مِنْهُ .

ولا يجوز دخول هذه اللام على المضمرة ، وإن كان أصل المنادى الذي
تدخل عليه مضمرًا لأنه المخاطب أو مَنْ فِي حَكْمِهِ ، لأنَّ المستغاث به
القصْدُ به شهرته ، فلا بُدَّ من ذكر اسمه أو شهرته ، واللام دلالة على ما أريد
من الاستغاثة .

الموضع الثالث : [أن تكون] للتعجب وهو يكون في باب النداء ، نحو
قولهم : يَا لِلْعَجَبِ ، ، وقول الشاعر (٣) :

٢٨٤ - يَا لِلْكَهُولِ وَاللُّشْبَانَ لِلْعَجَبِ
وهذا لفظي ، ويكون معنويًا كقوله (٤) :

٢٨٥ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ
بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ بَيْنَهُ بِلْ .
وقول الآخر (٥) :

(١) انظر اللامات ٨٢ ، وابن يميث ١٣١/١ (٢) خرم في الأصل .
(٣) لم أهد إلى قائله ، وصدوره :

يَبْكِيكَ نَاؤُ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

وهو في المقرب ١٨٤/١ ، واللسان (لوم) ، والأشعرني ٤٦٢ ، والهمع ١٨٠/١ ،
والمني ٢٥٧/٤ ، والحزانة ١٥٤/٢
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، والمغني ٢٣٦ ، والحزانة ٥٥٩/١ .
ويذيل : اسم جبل .

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) وبعده :

خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَأَصْفَرِي

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة ، وهو في المنصف ٢١/٣ ، وأدب الكاتب ٢٩٠ .

٢٨٦ - يَا لِكِ مِنْ قَبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ

ويكون في المدح كقولك : يالك رجلاً صالحاً ، وفي الذم [كقولك] : يالك رجلاً خبيثاً وتدخُلُ في هذه المواضع على الظاهر والمضمر ، وتكون مفتوحة مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله ^(١) ، لعلته تُبين آخرَ البابِ إن شاء الله .

وتكونُ للتعجب أيضاً في القسم كقولهم : لله لا يقومُ ، والله ليقومنُ يزيدُ ، قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٧ - اللهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ يُمَشِّخِرُ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

أراد لا يبقى ، فحذفِ المعلم بذلك ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكرُ يوسف - » ^(٣) أي : لا تفتأ .

الموضع الرابع : أن تكون بمعنى « على » ، وذلك موقوفٌ على السماع ، لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معنيهما واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بُعدي . فمما جاء من ذلك في اللام قوله تعالى : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

٢٨٨ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

(١) قال ابن هشام : « إذا قيل : بالزيد بفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف ، فإن قيل يالك احتمل الوجهين » ، انظر المغني ٢٤١
(٢) تقدم برقم ١٤٣ (٣) يوسف ٨٥ (٤) الإسراء ١٠٧
(٥) البيت للأشعث الكندي كما في الأزهية ٢٩٦ ، صدره :

تَنَاولْتُ بِالرَّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ

وهو في أدب الكاتب ٤٠١ ، واللسان « كور » والجنى ٣٧ ، والمغني ٢٣٣ ، وشراهد
المغني ٥٦٢

وقول الآخر (١) :

أَخْنَا لِلْكَلاِئِلِ فَارْتَمَيْتَا ٢٨٩

وقول الآخر (٢) :

٢٩٠ كَانَ مُخَوَّأَهَا عَلَى تَفِينَاتِهَا مُعْرَسٌ خَمْسٌ وَقَعَتْ لِلْجَنَاجِنِ -

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « إلى » ، وذلك قياس ، لأن « إلى » يقرب معناها من معنى اللام ، وكذلك لفظها ، ألا ترى قوله تعالى : « وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا » (٣) ، و « هدى » يتعدى بـ « إلى » ، كما قال : « وهديتناهم إلى صراطٍ مستقيم » (٤) ، فالهداية في المعنى أوصلت المهدي إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى « إلى » واللام ، وهي موجودة فيها حيثما كانا ، وإن كان بينها فرق من حيث إن « إلى » لانتهاء الغاية واللام عارية عنها ، فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى « إلى » من غيرها فلذلك قلنا إن دخول كل واحدة منها في موضع الأخرى ، ألا ترى أن قوله تعالى « فادفعوا إليهم أموالهم » (٥) و « ادفعوا لهم » بتقاربان ، فاستعمال إحداهما في موضع الأخرى جائز كما ذكر ، ومنه أيضاً قوله تعالى « وأوحى ربك إلى النحل » (٦) ، وقال في موضع آخر : « بأن ربك / أوحى لها » (٧)

١٠٤

(١) تقدم برقم ١٤٠

(٢) البيت للطرمح وهو في ديوانه ٤٩١ ، وأدب الكاتب ٤٠٢ . والجواليقي ٣٦٠ والنحوي : من حوى البعير إذا تجافى للبروك ، والثغفات : ما أصاب الأرض من البعير إذا برك ، والمعرس : موضع التعريس وهو النزول في السحر ، والجناجن : عظام الصدر . يقول : كان ميرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدورها آثار خمس من القطا وقعت على صدرها .

(٣) الأعراف ٤٣ (٤) الأنعام ٨٧ (٥) النساء ٦ (٦) النحل ٦٨

(٧) الزلزلة ٥ ، وانظر في دخول حروف الحذف بعضها مكان بعض : الخصائص

٦/٢ ٣ ، أمالي الشجري ٢/٢٦٧ ، الجنى ١٥

الموضع السادس : أن تكون بمعنى « مع » وهو مسموع لا يقاسُ عليه
لبُعْدِ معنيها ولفظيها ، وبما سمع من ذلك قول الشاعر (١) :

٢٩١ - فَلَمَّا تَقَرَّفْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لِطَوْلِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا
أي مع طول اجتماع .

الموضع السابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو : جِئْتُكَ لِلإِحْسَانِ
ورعيتك لرعي ، قال الشاعر (٢) :

٢٩٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا
لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ
أي : من أجل نوم ، قال الشاعر (٣) :

٢٩٣ - تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوِافِهَا خَرِيرَا
أي من أجل الجرع .

ويقال لهذه اللام لام العلة ولام السبب ، وهي في كلام العرب كثيرة ،
وهي الداخلة على « كي » التي بمعنى « أن » والتي « كي » بمعناها وهي بمعنى
« كي » التي تُقَدَّرُ « أن » بعدها كما تقدَّم في بابها .

(١) البيت لـ متمم بن نويرة كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جبهة أشعار العرب ٢٦٧
والكامل ١١٩٨ ، وأدب الكاتب ٤١٣ ، والأزهية ٢٩٩ ، والمخصص ٦٨/١٤ ، وأمالى
الشجري ٢٧١/٢ ، والمغني ٢٣٤ ، والمهمل ٣٢/٢ ، والدرر ٣١/٢

(٢) البيت لاهري ، القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥١ ، والشذور
٢٢٨ ، والأشعري ٢١٦

(٣) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وروايته فيه :

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْجَرَعِ فِي أَجْوِافِهَا خَرِيرَا
وهو في أدب الكاتب ٤١٤ ، والجراليقي ٣٧٦ ، يصف إبلا وردت الماء . والجرع :
بلغ الماء ، واستحيرا : أدخلته في أجوافها .

الموضع الثامن : أن تكون بمعنى « بعد » وهو أيضاً موقوفٌ على السماع
 إقلته ومثلاً جاء من ذلك قولهم : « كتبتُ خمسَ خَلَوْنٍ من الشهر ، ولست
 مضينَ منه ، أي بعد خمسٍ وبعد ست ، وقول الشاعر (١) :

٢٩٤ - حَتَّى وَرَدَنَ لَتِيمٌ خَمْسَ بَائِضٍ

أي : بعد تمام خمس (٢) .

* . * . *

القسم الثاني غير الزائدة العاملة نصباً ، لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون (٣) بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار « أن » ،
 على معنى « كي » ، المذكورة ، نحو : جئتُك لكرمِني ، وأحسنْتُ إليك لتشكروني ،
 قال الله تعالى : لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا (٤) و « لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ » (٥) ،
 ولا يجوز الوقف في القرآن على ما قبل هذه اللام لأنها عاملةٌ لما قبلها ، إلا
 إن وقعَ رأسَ آية .

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاً ما قائماً بنفسه ، وبهذا تخالف لامَ الجحود
 المذكورة بعد ، وتكون قبلها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة ، نحو
 قولك : زيدٌ قائمٌ ليحسِنَ إليك ، وزيدٌ قام ليحسِنَ إليك ، وزيدٌ يقوم ليحسِنَ إليك .

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٠ وعجزه :

جُدّاً تَعَارِضُهُ السُّقَاةُ وَيَبِيلاً

وهو في جمهرة الأشعار ٣٣٢ ، وأدب الكاتب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٥ ، والأزهية
 ٣٠٠ ، والمخصص ٦٩/١٤ واللسان (تم) ، رسمط اللال ٧٥٨ . والخمس : أن ترد الإبل

للماء في تمام خمسة أيام ، والبائض : السابق البميد ، والجد : البئر ، والوييل : الوخيم
 (٢) أغفل المؤلف لام التبليغ ، وعرفها ابن هشام بقوله : « وهي الجارة لاسم السامع

لقول أُر ما في معناه ، نحو : قلت له وأذنت له وفسرت له » المغني ٢٣٤

(٣) في الأصل : « تكون » وهو تصحيف .

(٤) الجن ٢٨ (٥) الحج ٥٣

وهي ناصبة ما بعدها بإضمار « أن » ، لأنها ^(١) حرف جار ، فلا يعمل عملين لاختصاصه بالأسماء ، فما بعده مع « أن » بمنزلة أمم مخفوض بها كأنك إذا قلت : جئت لـتكرمني [تقول] جئت لأن تكرمني ، أي جئت للإكرام وقد بينَ هذا في باب « كي » ، فقف عليه هناك ، ويجوز دخول هذه اللام على « كي » ، إذا كانت بمعنى « أن » ، وحذفها للدلالة عليها كما بينَ هناك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى الجحود ^(٢) ، وهو النفي ، وذلك قولك :

ما كان الرجل ليذهب ، وما كان عبدُ الله ليخرج ، المعنى : ما كان عبدُ الله للخروج ، وما كان الرجل للذهاب ، قال الله عز وجل : « ما كان الله لينزل المؤمنين » ^(٣) ، « وما كان الله ليعذبهم » ^(٤) ، المعنى للترك ، وما كان الله للتعذيب ، فهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضمار « أن » ، ^(٥) وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها ، إذ هي حرف جار أيضاً ، لأنها مختصة بالأسماء ، وهي لامُ العلة المذكورة قبل ، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار « كان » المنفية بـ « ما » ، وبذلك تخالف لامَ « كي » ، المذكورة قبل ، للزومها ذلك ، ولام « كي » يتم الكلام دونها ، ويجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي مع « كان » وغيرها ، فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى العاقبة ، كقولك : أكرمته ليشمني

وأعطيته ليحرمني ، قال الله تعالى : « فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ^(٦) و « ربنا ليضلوا عن سبيلك » ^(٧) ، المعنى : فالتقطه

(١) في الأصل : « إلا إنها » وهو تحريف .

(٢) قال النحاس : « والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار مانعاً لا

مطلق الإنكار » ، انظر المغني ٢٣٢

(٤) التوبة ٥٥

(٣) آل عمران ١٧٩

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، انظر الإنصاف ٥٩٣

(٦) القصص ٨

(٧) يونس ٨٨ ، ونص الآية « وقال موسى : ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة

وأموالاً في الحياة الدنيا ، ربنا ليضلوا عن سبيلك »

ألُ فرعونَ فكانَ عاقبةُ أمرِهِم أن كانَ لهمَ عديواً وجزناً ، وأنتك آتيتَ فرعونَ وملاهُ زينةً وأموالاً في الحياة الدنيا ، فكانَ عاقبتهم أن ضلُّوا عن سبيلك ، وهي مثل لام « كي » ولام الجحود المذكورتين ، في أنها داخلةٌ على الأفعال المضارعة ، وتنصبُ بعدها بإضمار « أن » ، و « أن » ، وما بعدها في موضع مصدر محفوض إذ هي حرفٌ جارٌ مثلها للعلَّة في الظاهرة ، وتفاوتها في المعنى خاصة .
وأما قول الشاعر (١) :

٢٩٥ - لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَها

وَيَأوي إليها المُستَجيرُ لِيُعَصِّمَها

فقال بعضهم : إنَّ اللامَ لامُ العاقبةِ كالتي في الآيتين ، وقال بعضهم : هي بمعنى الفاء لأنَّ أصله : « فيَعْصِمُ » ، وقد رويَ كذلك ، والصحيحُ أنها لامُ « كي » المتقدمةُ الذكر ، لأنَّ فيها معنى العلة ، ويصحُّ تقديرها بـ « كي » ويُدلُّ على ذلك أنَّ الروايةَ قد صَحَّتْ بالفاء في موضعها وهي فاء السبب الجوابيةُ ، إلاَّ أنَّ نصبَ بعضهم بها وقع في الواجب ، فقال بعضهم : ذلك ضرورةٌ ، والصحيحُ عندي أنَّ نصبها - وإنَّ كان في ظاهر الواجب - على معنى الشرطِ المقدَّرِ ، لأنَّ التقديرَ : إنَّ يأوي إليها المُستَجيرُ يُعَصِّمُ ، والفاءُ تنصبُ في معنى جوابِ الشرطِ على ما يبيِّنُ في بابها إنَّ شاء اللهُ مستقصى .

* * *

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزمًا ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للأمر ، فيجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم ، وتدخل على المبني للمفعول ، فتلزم معه على اختلاف أنواعه

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، والكتاب ١/٩٦ ، واللسان « ذلك » منسوبا إلى الأعشى .

للمتكلم والمخاطب والغائب ، نحو : لِأَكْرَمَ ، وَلِتُكْرِمَ ، وَلِتُكْرِمَ ،
وَأَيْكْرِمَ ، وَعَلَى الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ الْغَائِبِ . /

وهل تدخلُ على المتكلم وحده أو مع غيره ؟ فيه خلافٌ ، والصحيحُ جوازُه
لوروده من كلام العرب ، فيقول : لِيَهْمُ زَيْدٌ ، وَلِيُخْرِجَ هَرُونَ ، قال ابنُ عَرُوبٍ :
« لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » (١) ، وتقولُ : لِأَقْمِ ، وَلِتَقْمِ ، وَأَمَّا فَعْلُ الْمُخَاطَبِ
فَالغالبُ عليه المُطَرِّدُ « أَنْ يَجِيءَ بِغَيْرِ لَامٍ ، نحو : اضْرِبْ ، واخْرُجْ ، وقم واقعد ،
وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام : « لِيَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » (٢) وقرئ قوله تعالى :
« فَبِذَلِكَ فَتَنَّا قُورَيْشًا » (٣) على المُخَاطَبَةِ وكلاهما قادرٌ .

واختلِفَ في هذا الفعل المبنى للفاعل المُخَاطَبِ إذا كان بغير اللام (٤) : فذهب
البرصيون إلى أنه صيغةٌ قائمةٌ بنفسها ، لا مدخلَ للام (٥) فيها ، وأنَّ الذي باللام
صيغةٌ الفعل المضارع دخلتْ عليه اللامُ للأمر فيجزمتهُ ، والأولُ مبني على الوقف
والآخرُ معربٌ بالجزم .

وذهب الكوفيون إلى أن كليهما واحدٌ ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم
باللام ظاهرةٌ أو محذوفةٌ ، قياساً على سائر أفعال الأمر .

وذهب المتأخرون إلى أن الصحيحَ أن ما فيه اللامُ مضارعٌ معربٌ بالجزم
لوجود المضارعة فيه وهو التاء والياء والنون والألف التي أعرب بسببها ، وما ليسَ
فيه اللامُ صيغتهُ صيغةٌ أخرى ، وهو مبنيٌ لا مدخلَ للام فيه ولا شبهةٌ بينه
وبين الاسم كما كان في المضارع من الإبهام والتخصيص الموجودين فيها ، إذ تلك

(١) الطلاق ٧

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص) : « قال لنا
على مصافكم كما أنتم » .

(٣) يونس ٥٨ ، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة ، انظر المحتسب ١/٣١٣ ،
والقرطبي ٣١٩٢

(٤) انظر اللامات ٩٠ ، ٩١ (٥) في الأصل : « للأمر » وهو تحريف .

الصيغة لا حرف مضارعة فيها توجب لها الإعراب ولا شبهة بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين (١) ، بل هي صيغة مخرجة للإستقبال يتقنها فهي أصل قائم بنفسه .

فإن زعموا أن لام الجزم مخدوفة مع حرف المضارعة فيجاءوا : بأنه لا يحدف حرفان (٢) ، أخذهما يوجب علته تكون أصلاً في شيء ، ويبقى حكمها كحرف المضارعة ، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده ، صار معه كبعض حروفه ، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحده كقوله (٣) :

٢٩٦ أُوَيِّبُكَ مِنْ بَكِي

وأما حذفها معاً في كل موضع مخاطبة للفاعل فلا . وكل ما جاء من ذلك على كثرتة في كلامهم هو بغير لام ، ولا حرف مضارعة ، إلا ما ذكر نادراً فلا يقاس عليه ، وهذا كله جريان على مذهب البصريين .

والصحيح مذهب الكوفيين ، وقد أثبت بالدلائل عليه في غير هذا الكتاب .

واعلم أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتى صارت كبعض حروفه جاز فيها التكين لحقتها إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه (٤) ، كقوله تعالى : « وَايُوفُوا نَدْوَاهُمْ ، وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ » (٥) على قراءة من قرأ بالتكين ،

(١) انظر : ص ٤٧

(٢) الحرفان هما : اللام الجازمة وحرف المضارعة .

(٣) البيت - : منهم بن نورة كما في الكتاب ٤٧٩/١ وتامه :

على مثل أصحاب البعوضة فأخشي

لك الويل حر الوجه أويبك من بكى

وهو في أمالي الشجري ٢٧٥/١ ، وابن يعين ٦٠/٧ ، والإنصاف ٥٣٢ ، والمغني ٢٤٨ ، وشواهد المغني ٥٩٩ ، والخزانة ٦٢٩/٣ . والبعوضة : اسم مكان

(٤) انظر ابن يعين ١٣٩/٩ (٥) الحج ٢٩

وكذلك / قوله تعالى : « فذلك فلا يفرحوا ، »^(١) فأجري ذلك مجرى فتحٍ وكسبٍ ١٠٧ حين قالوا : فتحذ وكسب^(٢) ، يأسان الحاء والباء ، تخفيفاً لاجتماع المتحركات ، ويستقيم ذلك فيها مع حرفٍ منفصلٍ ، نحو « ثم ليقطع »^(٣) « ثم ليقتضوا »^(٤) .

وكذلك الحُكْمُ في الواوِ والفاء مع « هو » و « هي » و « ثم » في نحو قوله تعالى : « ثم هتوا يومَ القيامةِ من المحضرين »^(٥) على قراءةِ قائلون^(٦) والكسائي^(٧) من السبعةِ بالإسكانِ في الفتح ، بمنزلةِ : « ثم ليقطع »^(٨) ، وإنشأ ذلك لشدة اتصال الواوِ والفاء بما بعدهما لأنشأ كحرفٍ منه وانفصالِ « ثم » إذ هي كلمةٌ قائمةٌ بنفسها من ثلاثة أحرفٍ فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكونَ للدعاء ، نحو قولك : « ليتغفرَ لزيدٍ ولترحمه » والأكثرُ : اغفرْ لزيدٍ وارحمه ، لأنها في الفعلِ بمنزلةِ لامِ الأَمْرِ ، والحُكْمُ فيها في اللفظِ كالحُكْمِ فيها ، قال الله تعالى : « فاغفرْ لنا وارحمنا »^(٩) ، وقال الشاعر^(١٠) :

٢٩٧ - أَلْقَيْتَ كَأْسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاعْفِرْ عَلَيكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُؤُ
وإنشأ تفارقها في المعنى ، وذلك أن الأمرَ هو طلبٌ من الأعلى إلى الأدنى ، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى^(١١) .

-
- (١) يونس ٥٨ (٢) انظر المتع ٧١٦ (٣) الحج ١٥
(٤) الحج ٢٩ ، وقال صاحب الجنى ٤٢ : « ويجوز إسكانها بعد « ثم » وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة ، خلافاً لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون والقولون واللبزي .
(٥) القصص ٦١ ، وانظر النشر ٢٠٢/١
(٦) عيسى بن مينا ، قرأ على نافع ، وتضمني قالون بلغة الروم : جيد ، هو قارىء المدينة ، توفي سنة ٢٢٠ ، انظر النشر ١١٢/١ ، طبقات الأقران ٦١٥/١
(٧) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة ، كان إمام الناس في القراءة في زمانه ، توفي سنة ١٨٩ ، انظر النزاهة ٦٧ ، النشر ١٧٣/١ ، البغية ١٦٢/٢
(٨) الحج ١٥ (٩) البقرة ٢٦٧
(١٠) البيت للحطيفة ، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكامل ٥٤٢
(١١) قال صاحب الجنى ٤١ : « وإذا ورد الدعاء من المساري فهو التماس »

وجملة الأمر أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعبير أو تكوين^(١) أو غير ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجزئي على تنويعهم في الاصطلاح^(٢) ، وإلا فالطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى^(٣) ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالضارع باللام مجزوماً ، هذا هو الحق ، إلا أن النحويين على صيغة « افعل » أمراً ، وبعضهم من المتأخرين تحددت فزاد الدعاء ، وحققته^(٤) ما ذكرت لك فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون للوعيد نحو قولك : لِيَتَّقِلْ فريداً وأنت تعلمت ما تلقى وتضربت فسوف تعلمت ، قال الله تعالى : « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَيَتَمَتَّعُوا فسوف يعلمون »^(٥) .

وأكثر ما تأتي الصيغة [على] صيغة « افعل » ، وقد تكون صيغة المضارع باللام ، فالحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء ، وإنها الفرق بينها في المعنى ، لأن في معنى هذه التهديد وهي راجعة إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلب فيها إلا في ضرورة الأمر ، فلذلك يطلق النحويون عليها أمراً ، ونظيره [في] ذلك قوله تعالى : « اعملوا ما شئتم »^(٦) ، فلولا قرينة الحال في الكلام لكانت الصيغة واحدة مفهوماً منها الأمر [من] أول وهلة .

وفي صيغة « افعل » بين الأصوليين اختلاف : هل اللفظ مشترك أو هو في الطلب أظهر ، أو في الموجب منه ؟ حقيقته^(٧) في علم أصول الفقه .

* * *

-
- (١) كذا في الأصل ولم أمتد إلى معناها .
(٢) في الأصل : « الإصلاح » وهو تحريف .
(٣) في الأصل : « ومن الأدنى إلى الأدنى » وهو سهو .
(٤) في الأصل : « وحققته » وهو تحريف .
(٥) المنكوبت ٦٦ (٦) فصلت ٤٠ (٧) في الأصل : « حقيقته » .

القسم الرابع : غير الزائدة غير العاملة :

أن تكون للتأكيد أي لتمكّن المعنى في النفس ، ولها في ذلك ثلاثة^(١) مواضع . ١٠٨

الموضع الأول : أن تدخل للابتداء في المتبدا وما حل موضعه من الفعل المضارع له ، فالمبتدأ نحو قولك لتزيد قائم^(٢) ولتعبد الله خارج وليقوم زيد .

وإنما قدّمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها ، كما تقدّم همزة الاستفهام و « إن » المكسورة المشدّدة ، ودما ، النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها ، ولذلك كانت حروفاً معلقة^(٣) لما قبلها عن العمل^(٤) فيما بعدها ، أي قاطعة له ، وذلك في باب « ظننتُ وأعلمتُ » وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الإشتغال ، فتقول : ظننتُ زيد قائم^(٥) ، وأعلم زيد لعبد الله منطلق^(٦) ، وزيد لتضربه ، وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرف صدر ، قال الله تعالى : « لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم^(٧) » ، وقال زهير^(٨) .

٢٩٨ - ولأنت أشجع حين تتجّه إلّ أبطال من ليث أبي أجر
وقال آخر^(٩) :

٢٩٩ فلهو أخوف عندي إذ أكلمه
.....

- (١) كان على المؤلف أن يعدّها أربعة ، كما سنرى حين مردّها .
(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء ، انظر اللامات ٧٠ ، والإنصاف ٣٩٩ .
(٣) في الأصل : « المعتل » وهو تحريف . (٤) الحشر ١٣ .
(٥) الديوان ٩٤ ، واللسان : (أضم) ، وشراهد الشافية ٢٣٠ . وتجه : يواجه بعضها بعضاً في الحرب ، وأجر : ج جرو وهو ولد الكلب ، وكل سبع .
(٦) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ذيراته ٢١ ، وتماه :
(٧) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ذيراته ٢١ ، وتماه :

وقيل إنك مسبورٌ ومسؤولٌ

والبيت في القرب ٧١/١

وَمَا حَلَّ مَحَلَّ الْمَبْتَدَأِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ إِذَا صَدَّرَهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : لَيْتَ لَيْتَ زَيْدٌ ، وَيَخْرُجُ عَمْرُو ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يُتَصَرَّفُ (١) ، نَحْوُ : نَعَمْ وَبِئْسَ وَفَعَلَ التَّعَجُّبُ ، فَتَقُولُ : لَنْعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَبِئْسَ الْغُلَامَ عَمْرُو ، [وَتَلْزَمُ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ لِحْرِيَانَهُ مَجْرَى الْأَمْثَالِ] (٢) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لِبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » (٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

٣٠٠ - وَكَيْفَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَوُجَّحَ فِي الذُّعْرِ
وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِمِثَابَةِ [جَمِيعِ ذَلِكَ] (٥) الْإِسْمِ ، أَمَا الْمَضَارِعُ فِي الْإِبْهَامِ
وَالتَّخْصِصِ ، وَأَمَا الْمَاضِي الْمَذْكُورُ فَلَعَدَمُ تَصْرِيفِهِ كَعَدَمِ تَصْرِيفِ الْإِسْمِ .

وَرُبَّمَا دَخَلَتْ الْإِلَامُ عَلَى مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ مِنْ « أَنْ » النَّاصِبَةِ لَهُ نَحْوُ قَوْلِكَ :
لَأَنَّ تَقَوْمَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَقْعُدَ ، « لِأَنَّ » الْمَعْنَى : لِقِيَامِكَ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ مَبْتَدَأً ،
فَلِذَلِكَ عَوَمَلَتْ فِي ذَلِكَ مِعَامَلَتَهُ ، وَكَذَلِكَ حَكَمُ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ إِذَا
خَلَصَتْ لِلِاسْتِقْبَالِ ، نَحْوُ : « لَسَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَسَوْفَ
يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى » (٦) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا » (٧) « فِيهِ جَوَابٌ قَسَمٍ مَحذُوفٌ
يُتَلَقَّى (٨) بِهَا ، « وَسَوْفَ » (٩) مَوْضِعٌ سَيُذَكَّرُ بَعْدَ .

(١) دَخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْفِعْلِ أَمْرٌ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ ، « فَاجَازَ
ذَلِكَ ابْنَ مَالِكٍ وَالْمَالِقِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، زَادَ الْمَالِقِيُّ الْمَاضِي الْجَامِدَ » انظُرِ الْمُغْنِي ٢٥٢
(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ لَمْ أَهْتَدِ إِلَى تَوْجِيهِهِ ، وَقَبْلَهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ بِقَدْرِ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ ، وَرَعْلَهُ
يَقْصِدُ نَحْوُ : كَلْفَسَرَفُ زَيْدٌ بِمَعْنَى مَا أَظْرَفَهُ ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : « وَعَنْدِي أَنَّهَا إِمَامُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ
وَإِمَامُ لَامِ جَوَابِ قَسَمٍ مَقْدَرٍ » ، انظُرِ الْمُغْنِي ٢٦١ ، الرَّجُلُ ١٨٠
(٣) الْمَائِدَةُ ٦٢

(٤) الْبَيْتُ لِزُهَيْرٍ « وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٨٩ ، وَالْكِتَابُ ٤٣/٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١١١/٢
وَأَبْنُ يَمِيثَ ٢٦/٤ ، وَاللَّسَانُ (نَزَلُ) ، وَالْحُرَّازِيُّ ٦٢/٣ ، وَالذَّرَرُ ١٣٨/١ . يَقُولُ : نَعَمْ لِبِئْسَ الدَّرْعِ
أَنْتَ إِذَا اشْتَدَّتْ الْحَرْبُ وَتَرَاخَتْ الْأَقْرَانُ فَتَدَاعَوْا بِالنَّزُولِ عَنِ الْحَيْلِ وَالتَّضَارِبِ بِالسُّيُوفِ .
(٥) زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي نَقْلِ الْجَنِيِّ عَنِ الْمُؤَلِّفِ . (٦) الضُّحَى ٥ (٧) مَرِيَمُ ٦٦
(٨) فِي الْأَصْلِ : « تَلَقَّى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٩) فِي الْأَصْلِ : « وَسَوْفَ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

الموضع الثاني : أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسمان : قسم قياسي وقسم موقوف على السماع .

فأما القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ « إن » المكسورة التي للتوكيد المذكورة في بابها ، نحو قولك : « إن زيدا لقائم وإن عبد الله خارج » ، قال الله تعالى : « إن الله / لغفورٌ رحيم » (١) « وإن ربك لسريع العقاب » ، ١٠٩ وإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (٢)

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة ، لما يُبراد من المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل ، فإن محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو] اسم « إن » ، إلا أنه انفق تأنع منع من ذلك وهو أنه لما دخلت « إن » على المبتدأ وليته وتطلبته ، وكانت متشبهة بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالمبتدأ (٣) إذ لم تغير من معنى الابتداء شيئاً ، إنما هي للتوكيد خاصة ، وهو زائد على الابتداء فوجب للام الداخلة على الجملة التي فيها « إن » أن تكون مقدمة عليها .

وبما يوضح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتبدل همزة « إن » هاء كما قال الشاعر (٤) :

٣٠١ - أَلَا يَأْسُنَا بَرَقَ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ
على أن بعض المتأخرين في « لهنك » ، كلاماً ضعيفاً (٥) ، قد ذكر منه شيئاً فيما تقدم .

فإذا ثبت أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل « إن » ، ثقل اجتماع حرفين مؤكدين ، فأزالوا اللام من ذلك الحل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم ، فقالوا : « إن زيدا لقائم » ، و « إن عبد الله لشاخص » .

(١) النحل ١٨ (٢) الأعراف ١٦٧

(٣) في الأصل « إذا » وهو تحريف . (٤) تقدم برآء ٥١

(٥) في الأصل : « كلام ضعيف » وهو سهو .

ثم تدخل في الاسم إن فُصِّلَ بينه وبين «إن» بالظرف أو المجرور، نحو قوله تعالى: «إن في ذلك لذكراً»^(١)، «وإن في ذلك لعلبة»^(٢)، «وإن له عندنا لزلفى»^(٣)، لأنه قد زال موجب الثقل بالاجتماع مع «إن».

ثم إنه قد يجوز دخولها فيما يحيلُ تحلُّ الخبر من ظرفٍ نحو: «إن زيدا عندك» أو مجرورٍ نحو: «إن زيدا لمن بني تميم» أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها، نحو: «إن زيدا هو القائم» وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها، نحو: «إن زيدا لأبوه قائم» وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر، نحو: «إن زيدا ليقيم» وفي الماضي إذا كان غير متصرفٍ نحو: «إن زيدا لبس الرجل» وإن عمراً لعم الفتي، وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخير عنه، نحو: «إن زيدا عندك قائم» وفي مجموعها نحو قولك: «إن زيدا لفي الدار قائم» قال الله تعالى: «إن الإنسان لفي خسر»^(٤)، «وإن ربك بالمرصاد»^(٥)، وقال تعالى: «وإن ربك ليحكم بينهم»^(٦)، وقال تعالى: «إنك لأنتَ الحليمُ الرشيدُ»^(٧)، وقال الشاعر^(٨):

٣٠٢ - إنَّ امرأَ أخصنني عمداً مودته على التَّنائي لعندي غيرُ مكفورٍ

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغةً للتوكيد كما ذكر، وإذا بولغ فيه فلا بأس أن تكون من جهتين، إذا لم يكن اجتماع اللتين^(٩) للتوكيد لأنَّ الإجماع قد زال فزال الثقل.

وأما ما ذكر الزجاجي^(١٠) أنَّ اللام دخلت في الكلام الذي فيه «إن» توكيداً للخبر، كما دخلت «إن» توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول اللام

(١) سورة ق ٣٧ (٢) النازعات ٢٦ (٣) سورة ص ٤٠
(٤) العصر ٢ (٥) الفجر ١٤ (٦) النحل ١٢٤ (٧) هود ٨٧
(٨) تقدم برقم ١٤٨ (٩) في الأصل «التي» وهو تحريف.
(١٠) انظر اللامات ٦٠، ونسبه إلى سيويه.

١١٠ في اسم « إن » مع الفصل / كما ذكر ، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع « إن » ، إذا أبدلت من همزها هاء كما ذكر ، وإنما هو كلام زورته ونسخته . وكذلك ما حكى عن بعضهم (١) من أن ذلك مناظرة لـ « ما » النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره قوسهم " مردوداً بما ذكرنا .

واعلم أن هذه اللام قد تلزم ، وذلك في خبر « كان » الواقعة خبراً لـ « إن » الخفيفة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى : « وإن كنت من قبله لمن الغافلين » (٢) و « إن كنا لفي ضلال مبين » (٣) لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها (٤) وكذلك في خبر كان ومفعولي ظننت وأعلمت الأخيرين والفصل (٥) ، إذا دخلت على ذلك كله « إن » المذكورة ، نحو : إن ظننت زيدا لقائماً ، وإن أعلمت عمراً عبد الله لمنطلقاً ، وإن كان زيداً ليقوم ، وإن زيدا لهو القائم للعلة المذكورة .

ويجري مجرى « إن » في القياس « لكن » ، لأنها داخلة على الخبر (٦) ، ولا تغير معنى الابتداء كـ « إن » ، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها ، قال الشاعر (٧) :

٣٠٣ — ولكنني من حُبِّها لعميدٌ

(١) هو الفراء ، كما في اللامات ٦٠ (٢) يوسف ٣ (٣) الشعراء ١٧

(٤) أي : إن الفرق بين (إن) النافية (وإن) الخفيفة لا يقع إلا بهذه اللام .

(٥) أي ضمير الفصل .

(٦) أقحم في الأصل : « المبتدأ والخبر » بعد قوله « على الخبر »

(٧) البيت لا يعرف قائله ، صدره في الجنى ٦٩ :

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

وهو في الإنصاف ٢٠٩ ، واللسان (لكن) ، والمغني ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢١١/١

هو الأشموني ١٤١/١ ، وشواهد المغني ٦٠٥/٢ ، والحزانة ١٦/١ ، والمغني ٢٤٧/٢

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته ، والكوفيون يميزونه قياساً (١) ،
والصحيح عندي أنه قياسٌ ، لأنَّ العلة المذكورة موجودة فيها ، وهي التي من
أجلها جاز دخول اللام في خبر « إن » ، وهي عدم تغيير معنى الابتداء ، والاستدراك
ليس بمغيرٍ للابتداء ، وإنما قلَّ سماعُ ذلك فيها . وفي صناعة النحو مواضع
جائزةٌ قياساً بمتوعة سماعاً ، وعكس هذا ، وذكرها هنا يطول ، وقد ذكرها
أبو الفتح بن جني في كتاب « الخصائص » له فانظر إليه هناك (٢) .

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً له « إن » ، باقياً على
الخطية له ، أو خارجاً إلى غيره ، والباقي خبراً نحو قول الشاعر : (٣)

٣٠٤ - أمَّ الحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرَضَى مِنَ اللِّحْمِ بَعْظَمِ الرَّقَبَةِ

قال بعضهم في قوله تعالى : « إنَّ هذان لساحران » (٤) ، « إن » « إن » بمعنى (٥)
نعم ، « وهذان » مبتدأ و « ساحران » خبر ، ودخلت عليه اللام ساذماً ، وقال
بعضهم : اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران ، وقال
بعضهم : إنَّ اللام على قياسها من الدخول على خبر « إن » ، « وهذان »
منصوب اسمها لها على لغة من يجري التثنية في النصب والحذف مجرى الرفع
كما قال : (٦) .

٣٠٥ - إنَّ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها مَنْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتِها

(١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١ (٢) انظر الخصائص ٣٩١/١
(٣) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٧٠ ، والخزانة ٣٢٨/٤ وقال : إنه لرؤية أو لغترة .
ابن عروس ، وهو في اللسان (شهرب) ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، والمغني ٢٥٤ ، وابن عقيل
٢١٢/٦ ، والأشعرني ١٤١ ، وشواهد المغني ٦٠٤ ، والدرر ١١٧/١ . وأم الحليس : كنية
لمرأة ، والشهريّة : المعجزة .

(٤) طه ٦٣ . وانظر ص ٢٤

(٥) في الأصل : « لغني » وهو تحريف . (٦) تقدم برقم ٢٣

وهذا هو الظاهر لعدم التكاف ، وثبوت تلك اللغة فاش ، وقلة دخول اللام في خبر المبتدأ^(١) ، وحذف ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار^(٢) ، وهو المبتدأ المضمر لتناقض المقصدين ، ولذلك لا يجوز أن يؤكد الضمير المحذوف في نحو قولك : « زيدٌ ضربت نفسه » بالنصب تريد : ضربته ، وإذا فتح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة / « أي » ، وإذا لم يَطُلَّ الكلام نحو قوله تعالى : ١١١ « ما بعوضة »^(٣) و « تناماً على الذي أحسن »^(٤) بالرفع في « بعوضة » و « أحسن » ، وليس في الكلام توكيد ، فهو بما فيه توكيد أفتح ، فإن قدمت الخبر على المبتدأ في مسألتها جاز دخول اللام عليه للتصدير ، وإن كان المراد به التأخير ، كقوله^(٥) :

٣٠٦ - خَيْرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَآ
وَأَمَّا دخولها فيما تَخْرُجُ عن خبر المبتدأ إلى غيره فخير « أن » ، المفتوحة
كقول الشاعر : (٦) .

٣٠٧ - أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ العَلِيُّ أَنْ مَطَايَاكَ لِيَنَّ خَيْرَ المَطِيِّ
وقرىء في الشاذ : « إلا أنهم لياكلون الطعام »^(٧) ، بفتح الهمزة ، وذلك
موقوف على السماع . وخبر « أمسى » كما قال الشاعر : (٨) .

-
- (١) هذا رد على المذهب الأول الذي يقول : « إن » بمعنى نعم .
(٢) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول : إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف ، وقوله :
« التوكيد والإخبار » غير واضح في الأصل .
(٣) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عمير ورؤية كما في القرطبي ٢٠٨
(٤) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعمش كما في الاتحاف ١٣٢ ، وقراءة يحيى بن
يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨
(٥) تقدم برقم ٣٤
(٦) لم أهد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، واللسان (مطا) ، والمعجم ١٤٠/١
(٧) الفرقان ٢٠ ، ونسبها في المغني ٢٥٧ إلى سعيد بن جبير .
(٨) لم أهد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، وابن عيش ٦٤/٨ ، وابن عتيق
٢١٢/٨ ، والأشئوي ١٤١ ، والحزانة ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١

٣٠٨ - مروءة جبالاً فقالوا: كيف صابحكم
قال الذي سألوا : أمسى لمجهوداً

وخبر «مازال» ، كما قال الشاعر (١) :

٣٠٩ - ومازلت من ليلى لدن أن عرفتُها
لكالهايم المقصى بكل سبيل

وكل ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية .

الموضع الثالث : جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو
مستقبلية ، لكن لا بد أن تكون موجبة ، نحو قولك : والله لزيد قائم والله
ليقومن زيد ، والله لقد قام زيد ، والله لنعم الرجل زيد ، ولبتس الرجل
عمرو ، قال الله تعالى : « وتالله لأكيدن أضامكم » (٢) وقال : « تالله لقد آثرك
الله علينا » (٣) ، ويجوز حذف جملة القسم ، وتبقى جملة الجواب باللام لتدل على
ذلك ، ومنه قوله تعالى : « لتبلون في أموالكم وأنفسكم » (٤) « ولتعلمن نبأه بعد
حين » (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

٣١٠ - لقد قلت للنعمان لما لقيته
يريد بني حن بركة صاير
وقال الله تعالى : « ولتدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » (٧) ، وقال

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٢٣٥ ، والنصف ٥٢/٣ ، وروايته فيه :

ومازلت من ليلى لدن طر شاري لكالهايم المقصى بكل مكان

وهو في أمالي الشجري ٢٢٢/١ ، والنسبي ٢٥٧ ، والأشوني ١٤١ ، والمص ١٤١/١ ،
والخرانة ٣٣٠/٤

(٢) الأنبياء ٥٧ (٣) يوسف ٩١ (٤) آل عمران ١٨٦ (٥) سورة ص ٨٨

(٦) البيت للتابفة ، وهو في ديوانه ١٤٤ ، ورواية « بركة » فيه : « ثفرة » .

(٧) في الأصل « ولنعم دار الآخرة خير » وهي الآية ٣٠ من النحل ، وقد نص المؤلف على أن
لللام التي تفتقرن بالماضي الجامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء ، ولكنه وهم الآن
فعد هذه اللام جواب قسم محذوف ، وذلك يبدو في شواهده التالية ، ثم يعود فيعدها لام ابتداء ،
وقد تؤول ذكره للشواهد على أنه سيعرضها ثم يحكم عليها .

تعالى : « لبئس ما كانوا يعملون » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣١١ - لِنِعَمِ الْقَتَى تَعَشُوا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَمِيمٌ بْنُ مُرٍّ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف ، فلا تكون إلا جواب قسم ،
لأنه [لا] يشبه الاسم من جهة شبه الفعل [للاسم] فلا تكون لام ابتداء
[وأمثا غير المتصرف] فيشبهه (٣) من جهة عدم التصرف فتكون لام
ابتداء كما تقدم (٤) .

وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليشتق بها (٥) مبالغة في التوكيد ،
إذ القسم توكيد المقسم عليه ، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون (٦) لزم أن
يكون جواباً للقسم كما تقدم ، لأن النون مخرجة لذلك (٧) ، وهي لازمة لجواب
القسم (٨) عند بعضهم ، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر (٩) /

١١٢

(١) المائدة : ٦٢

(٢) لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤٢ . وروايته فيه : « طريف ابن مال » عوضاً من
« تميم بن مر » وهو في الكتاب ٢/٢٥٤ ، وابن عقيل ٤/٣٨ ، والأشعري ٤٧٧ ، والمجع ١/١٨١ ،
والدرر ١٥٧ . تمشو : تصير في الظلام ، والحصر : شدة البرد .

(٣) في الأصل : « وتشبهه » ولا يستقيم المعنى عليها . (٤) انظر ص ٢٣١

(٥) في الأصل : « به » ولعله تحريف .

(٦) أي : تكون اللام في أوله ، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة ، انظر اللامات ١١٣

(٧) قال في اللامات ١١٣ : اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في
أوله والنون في آخره ، وقال في ص ١١٤ : « إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق
الحلوف عليه ، ولزمت النون في آخر الفعل ليقفل بها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال » .

(٨) في الأصل : « للجواب للقسم » وهو تحريف .

(٩) البيت لزيد الفرارس الضبي كما في الحماة ١/٢١٦ ، وهو في المقرب ١/٢٠٦ ، والبحر
المحيط ٦/٤٤٠ ، وقطر الندى ٢٢٤ ، والخزانة ٤/٢١٨ ، والدرر ٢/٤٦ . وتأتي : حلف ، والمفائد :
عبدان الحديد التي يشوى عليها اللحم ، يشير بذلك إلى خستن .

٣١٢ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر، ولم يأت في الكلام نحو: «والله ليقوم زيد» وذلك بخلاف اللام، فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لامُ الابتداء، لأنها لا تدخل في موضع [لا] تصلح فيه «إن» المكسورة، ولامُ الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب، فهذا وجه، ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد بجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل التخليص للقسمية والاستقبال، ألا ترى أنها - أعني اللام - جاءت في القسم تارة وحذفت أخرى في قوله تعالى: «قد أفلح من زكاه» (١) و«قتل أصحاب الأندود» (٢) ونحو قول الشاعر (٣):

٣١٣ - وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَإِنَّ أَبَاهُمْ لَمْ يُثَارِ

وقد لزمت اللام في «لعمركم الله» (٤) دلالة على القسم ولزوم الابتداء فيه إذ لا يخرج عنها، فإن أزيل عنها حذفت اللام وفُتِحَتْ عينه وضُمَّتْ، ولشدة اتصالها جعلها بعضهم كجزء منها حتى أثبتوا في القلب، حين قال: «دعمئك»، فكما تدل (٥) في الجواب على القسم كذلك تدل في القسم على الجواب، وإذا تأملت هذه اللام فهي لامُ الابتداء في الفصل قبل هذا ولامُ التوطئة بعد هذا (٦).

(١) الشمس ٩، وقبلها: «والشمس وضحاها».

(٢) البروج ٤، وقبلها: «والسماوات البروج».

(٣) البيت لعامر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤. ورواية المعجز:

فَرَعُ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصِدِ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١، والدرر ٤٧/٢، والفرغ: الرأس العالي في الشرف.

يقصد: يقتل.

(٤) في الأصل: «لعمري الله» وهو تحريف. وانظر اللامات ٧٦.

(٥) أي: اللام.

(٦) انكر صاحب الجنى ٥٢ على المؤلف هذا الرأي.

واعلم أن " لو ، و ، لولا ، إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابها اللام نحو قولك : « والله لو قام زيد لأحسنت إليك » ، و « والله لولا زيد لأحسنت إليك » ، قال الشاعر (١) :

٣١٤ - وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لَهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الْأَبْرَصَا
وقال الآخر (٢) :

٣١٥ - قَوْلَهُ لَوْلَا اللَّهُ لِأَشْيَاءَ غَيْرِهِ لَزُعْرَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَابُهُ
وإذا حذف القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدل عليه كقول الشاعر (٣) :

٣١٦ - فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً
لَبَعْدُ لَقَدْ لَأَقَيْتُ لَابِدًا مَضْرَعًا

وقال الله تعالى : « ولولا رمطئك لرجناك » (٤) ، و « لولا أتم لكتنا مؤمنين » (٥) ، فذلك كقوله تعالى : « ولتعلمن نبأه بعد حين » (٦) و « لتبئرن » (٧) .
وزعم جل النحويين أن " لو ، و ، لولا ، حيث وجدنا تلزم اللام جوابها على كل حال ، كان قسم أو لم يكن ، واستشهد بعضهم بالبيت والآيتين

(١) لم أهد إلى قائله ، وهو في أدب السكاتب ١٦٦ والجواليقي ٢٤٥ ، والنصف ٢٣٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣/٩

(٢) نسيب في المغني ٣٠٣ إلى امرأة ورواية الصدر :

قَوْلَهُ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ

وهو في ابن يعيش ٢٣/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٨

(٣) لم أهد إلى قائله ، وهو في الفراء ٣٠/٢

(٤) هود : ٩١ (٥) سبأ : ٣١ (٦) سورة ص : ٨٨

(٧) آل عمران ١٨٦ ، وتمة الآية « في أموالكم وأنفسكم... » .

المقدمتين ، وقالوا : إن اللام لا تحذف من جوابها إلا ضرورة ،
كقول الشاعر (١) :

٢١٧ - فلو أننا على حجرٍ ذُبِحنا جَرى الدَّميانِ بالخَبِرِ اليَقينِ -
وقول الآخر (٢) :

٢١٨ - لولا الحياء وما في الدين عبتكما

يبعض ما فيكما إذ عبتما عوري

١١٣

والصحيح أن اللام لا تقع في جوابها إلا [إذا] كانا بعد قسم ظاهر أو مقدر (٣) ، وليس الجواب إذن لهما بل للقسم ، فحيث وجدنا دون قسم ولا تقديره لم تدخل اللام في جوابها ، ولذلك قد نجد جوابها مع عدم القسم بغير اللام فتأملت .

الموضع الرابع : أن تكون توظقة لجواب القسم وتوكيداً نيابة عنه في ذلك ، وذلك إذا تقدم حرف الشرط الذي هو « إن » ، الحقيفة المكسورة نحو قولك :
لئن قت لأكرمك ولئن خرجت لأخرجن معك ، قال الله تعالى : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصروهم » ، ولئن نصرهم كيولن الأديار ، (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

(١) نسب في أمالي الشجري ٣٤٤/٢ إلى المثقب العبيدي . وفي الحزانة ٣٤٩/١ إلى علي بن بدال ، وهو في الإنصاف ٣٥٧ ، والمتع ٦٢٤ ، واللسان « أخوا » ، وابن يعيش ٢٤/٩ ، والأشعري ٦٦٩ .
(٢) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦ ، وفيه « ولولا » عوضاً عن « وما في » ، والمقرب ٩٠/١ ، وفيه « وبقي » عوضاً من « وما في » والبحر المحيط ٢٤٤/١ ، واللسان : « بعض » .

(٣) ظاهر من كلام المؤلف أن اللام بعد (لو) و (لولا) لام جواب قسم مقدر . وهو رأي ابن جني ، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي . انظر المعنى ٢٥٩ .

(٤) الحشر ١٢ (٥) تقدم برقم ٧٧

٣١٩ - لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

ولا تازم هذه اللام بل يجوز إثباتها - كما ذكر - وحذفها ، كما قال تعالى : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣٢٠ - فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ

لَأَتَتْحِينَ بِالْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقَةٌ

وقد تشبهه « إذ » ، بـ « إن » ، فتدخل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر (٣) :

٣٢١ - غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ

فَلِإِذٍ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنُ بِخَرُوفٍ

كما شبه الآخر « ما » النافية بالموصلة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال (٤) :

٣٢٢ - لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَنْتَصِحْنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَا لِي؟

ولا يُقَاسُ عَلَى ذَيْنِكَ .

وقد تَضَمَّنُ « علمت » ، معنى القسم ، فتدخل اللام فيما بعدها دلالة على

ذلك ، كقولهم : « علمت لمن قام لأضربته » ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ » (٥) .

(١) المائدة ٧٣

(٢) البيت لعارق الطائي قيس بن وجرة كما في اللسان : (عرق) ، وروايته فيه : « للعظم » ،

وهو في ابن يعيش ١٤٨/٣ . وأعره : انتزع اللحم منه .

(٣) لم أهد إلى قائله ، وهو في أمالي القالي ١٤٨/١ ، والمغني ٢٦٠ ، وشراهد .

المغني ٧٠٦ ، والهمع ٤٤/٢ . وفي الأصل « فلئن » عوضاً من « فلاذ » وهو سهو .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في منازل الحروف ٥١ ، والصدر فيه :

لَمَّا أُخْلِفْتُ شُكْرَكَ فَأَصْطِنِعْنِي

وهو في المغني ٧٥٧ ، وشراهد المغني ٩٥٦ ، والدرر ١١٦/١

(٥) البقرة ١٠٢

وأما قوله تعالى : « يدعون لمنّ ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير »^(١) ، فـ « يدعو » مُعلّقة عن العمل لأنها بمعنى « يقول » كما هي في قوله (٢) :

٣٢٣ يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَاخُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بَيْتٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

على رواية من بنى « عنتر » على الضم لأنه منادى ، أي يقولون : يا عنتر . واللام لام الابتداء في « لمنّ »^(٣) وخبره محذوف من القول « كأنه » في التقدير : يقول لذي ضره أقرب من نفعه يقال فيه : لبئس المولى ولبئس العشير ، والقول كثيراً ما يحذف في القرآن^(٤) ، وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع من هذا الكتاب ، وقد قيل في الآية أقوال أحسنها ما ذكرت لك .

★ ★ ★

القسم الخامس : الزائدة العاملة : أن تكون مقحمة توكيداً ولها في ذلك موضعان :

الموضع الأول : أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحو : يا ويح / زبيد ، ويا بؤس للحرب ، والأصل : يا ويح زبيد ويا بؤس الحرب ، فهو كيا عبد الله ، إلا أنهم أبقوا الإضافة وزادوا اللام توكيداً للتخصيص ، قال الشاعر^(٥) :

٤٢٤ - يَا بؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا

(١) الحج ١٣

(٢) البيت لعنترة . وهو في ديوانه ٧٣ ، وشرح القصائد ٣٥٩ . والشطن : الحبل واللبان : الصدر .

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة : « يدعو لمن ضره » .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتاب « إعراب القرآن » المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد

(٥) البيت لسعد بن مالك كما في الحماة ١٩٢/١ ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٢ ، واخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١٠ ، والذيل ٢٦ ، والمغني ٢١٨ ، وابن يميّش د/٧٢ ، والنسان : (رط) ، وشواهد المغني ٥٨٢

وقال الآخر (١) :

٣٢٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بِنِي أَسَدٍ

يَا بُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وفي باب « لا » التي للتبرئة نحو قولهم « لا أبالك » و « لا أخا لزيد » ،
والأصل : لا أباك ولا أخا زيد ، لأن « لا » التي للتبرئة تنصب المضاف ،
وكانت الحقيقة فيه : لا أب لك ولا أخ لزيد ، فلما أضيف انتصب فصار :
لا أباك ولا أخا زيد (٢) ، ثم أقيمت اللام توكيداً للتخصيص أيضاً وأبقيت
الإضافة على حكمها (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٢٦ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْعَةٍ عُمَرُ

وقال الراجز (٥) :

٣٢٧ - أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَالَكَآ

واختلف النحويون : هل العمل في هذين البيتين للام أو للإضافة ؟ فقيل :
إنه للام ، لأن الإضافة معنوية واللام لفظي ، والعمل اللفظي أقدم من
المعنوي ، ولكن يبقى حكم الإضافة ولذلك حذف تنوينه ونصب ، وكان
الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوف دل عليه المجرور باللام ، ولا يجوز
إثباته ، لأن الثاني كالعوض منه إذ يفيد إفادته .

-
- (١) تقدم برقم ٢٠٩ (٢) في الأصل : « ولا أخا لزيد » وهو تحريف .
(٣) انظر في لغات « أبالك » وأوجه إعرابها : الكامل ٩٥١ ، اللامات ١٠٦
(٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، والقتضب ٢٢٩/٤
ونسوانر أبي زيد ١٣٩ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، واللغات ١٠١ ، والأزهية ٢٤٧ ،
وأملالي الشجري ٨٣/٢ ، واللسان (أبي) ، والأشعري ٤٥٤ ، والعيني ٢٤٠/٤
(٥) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ وقبه :

قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَآ

وهو في الخزانة ١٠٣/٤

وقيل : إن الحكم في العمل للإضافة ، وهو الصحيح لوجهين : أحدهما أن تنوين الأول إنما حذف للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللام فينبغي أن يكون المرعى ، والثاني مخفوض لإضافة الأول إليه ، ودخلت اللام بينهما مقحمة على طريق التوكيد ، وثيقوي ذلك ظهور الألف في «أبا» و «أخا» والفتحة في «يابؤس» ، ولا يكون ذلك إلا مع الإعراب ، وموجبه الإضافة ، وهذا هو الوجه الثاني فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون مقحمة بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى : « قل عسى أن يكون ردف لكم بعض [الذي تستعجلون (١)] » .

وأما قوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٣٢٨ - أريدُ لأنسىُ حُبَّها فكأنما تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بِكُلِّ سَيْبِلِ

فاللام في الآية والبيت السببية المذكورة قبل التي بمعنى «كي» ، والمفعول محذوف ، تقديره في الآية : « ما يريد الله ذلك كي يجعل » ، ولكن يريد [ذلك] كي يطهركم » ، وتقديره في البيت : أريدُ السلو أو تركها ، أو نحو ذلك كي أنسى ، فحذف للعلم به .

وأما قوله تعالى : « وأنصح لكم » (٤) ، فاللام حرف جرٍّ غير زائدة ، ومن يقول : أنصحكم حذف حرف الجر كما حذف في قوله (٥) :

١١٥

(١) النمل ٧٢ ، ويرى ابن هشام أن «ردف» ضمن معنى «اقترب» ، انظر المغني ٢٣٧

(٢) المائة ٦

(٣) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ١٤٨/٢ ، والكامل ٨٢٣ ، واللامات ١٥١ ، والذيل

١٢٠ ، والجنى ٤٦ ، والبحر المحيط ٤٢/٢ ، والمغني ٢٣٦ ، وشواهد المغني ٦٥

(٤) الأعراف ٦٣

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١ ، ورواية الصدرفيه :

أتمضون الرسومَ ولا تُحَيِّي

والمغرب ١١٥/١ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، والحزانة ٦٧١/٣

٣٢٩ - تَمْرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

والأصل : « تمرّون على الديار » ، والدليل على أن أصل « أنصح » أن يكون متعدياً بحرف الجر نحو قولك : هذا منصح له ، كما تقول هذا مقصود إليه وبحرور به .

وأما قوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون »^(١) فإنما أدخل حرف الجرّ في « الرؤيا » ، و « تعبرون » لا يتعدى به لكونه قد قدم عليه فضعف عن العمل فيه فصار كمررت^(٢) ، فلذلك دخل حرف الجرّ في مفعوله . وأما قول الشاعر^(٣) :

٣٣٠ - هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

فإنّ الهاءَ فيه ضمير المصدر الذي هو الدرس المفهوم من « يدرس » ، وللقرآن كالرؤيا في الآية قبله ، تعدى الفعل إليها^(٣) بحرف الجرّ لضعفه بتقدمه عليه .

واعلم أنّ اللامَ في هذين الموضعيّن وإنّ كانت زائدة فإنما تحفّضت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة لأنّ اتصاهما كاتصالها ، ولفظها كلفظها ، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة ، وقد ذكّرت في بابها ، وهذان الموضعان موقوفان على السماع ، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجها عن نظائرها .

★ ★ ★

(١) يوسف ٤٣

(٢) قال في الخزانة ٣/٢ : « من الأبيات الجمين التي لم يقف على قائلها أحد ، وهو في الكتاب ٥١١/١ ، وأمالي الشجري ٣٣٩/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، واللسان (سرق) والمغني ٢٤٠ ، وعجزه فيه :

يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقَرَأْنَا

والرشاء : ج رشوة .

(٣) أي : إلى اللام

القسم السادس : الزائدة غير العاملة ، وهي التي لا حاجة إليها ، ولا قياساً
لأمثلة ما تدخل عليه ، ولها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تدخل على « بعد » في قول الشاعر (١) :

٣٢١ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا
فجواب القسم « لقد » ، واللام في « لبعْدُ » زائدة ، تقديره : « لقد لاقيت
بعْدُ لابِدًا مصرعاً » .

الموضع الثاني : بعد لام الجر توكيداً ، كقوله (٢) :

٣٢٢ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِيَا بِي وَلَا لِلْمَا بِنَا أَبَدًا دَوَائِفُ
أراد « ليا » ، فزاد اللام الثانية توكيداً ، ولا نقول : إنها الأولى ، لأن
الاعتماد على الزائدة تناقض ، فلا يُعْتَنَى به ثم يُزَاد .

الموضع الثالث : أن تدخل على « لولا » في قول الشاعر (٣) :

٣٢٣ - لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ
وقول الآخر (٤) :

٣٣٤ - لَلْوَلَا حَصِينٌ عُقْبَةٌ أَنْ أُسْوَمَهُ وَأَنَّ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقُ وَوَالِدُ
أراد : « لولا » ، فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء .

الموضع الرابع : أن تدخل على « عل » ، نحو قوله تعالى : « لعلني
آتيكم » (٥) و « لعلني أطلع » (٦) و « لعلني أبلغ » (٧) ، وجميع ما جاء
في القرآن منها كذلك ، وفي قول الشاعر (٨) :

(١) تقدم برقم ٣١٦ (٢) تقدم برقم ٢٦١
(٣) لم أهدد إلى قائله ، وهو في الحزاة ٢٣٢/٤ ، وفيه « بسيل » عوضاً من « مسيل » .
(٤) لم أهدد إلى قائله ، وهو في اللسان : « ما » .
(٥) طه ١٠ (٦) القصص ٣٨ (٧) غافر ٣٦
(٨) نسب في الحزاة ٤٣٠/٢ إلى عمران بن حطان ، وهو في المقرب ١٠١/١ .
وابن يعيش ١٠/٣

٣٣٥ - وَمَا نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والأصل في ذلك كله «علّ» ، قال الشاعر (١) :

٣٣٦ - لَا تُهَيِّنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَهُ كَعَّ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقال الراجز (٢) :

٣٣٧ - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال آخر (٣) :

٣٣٨ - عَلَّ صُرُوفَ الذَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِيلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

١١٦ / وقال بعض النحويين : إن اللام في «لعل» ، أصلية ، وتُحذف تخفيفاً فيقال «علّ» ، والصحيح أنها زائدة (٤) لوجهين : أحدهما : أن التخفيف بالحذف إنشأً بابه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها ، وإثباتاً بحققت منها المضعف بالحذف ك : أن وإن وإكن وكان ، والثاني : أنه قد سمع في معناها «غن» ، (٥) بالغين ولم يدخلوا عليها اللام ، وقالوا في معناها :

(١) نسب في الخزانة ٥٨٨/٤ إلى الأصبط بن قريع ، وهو في أمالي الشجري ٣٨٥/١ وأمالي القالي ١٠٧/١ ، وابن يعيش ٤٣/٩ ، واللسان (قفس) ، والإنصاف ٢٢١ ، والمغني ١٦٦ ، وشواهد المغني ٤٥٣ ، والرواية المشهورة : «الفقير» عوضاً من «الكريم» .

(٢) تقدم برقم ٣٣

(٣) لم أمتد إلى قائله . وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، واللامات ١٤٦ ، واللان (علل) والجنى ٢٣٦ ، والمغني ١٦٧/١ ، والإنصاف ٢٢٠ ، والأشعرني ٥٧٠ ، وشواهد المغني ٤٥٤ ، وشواهد الشافية ١٢٨ ، والتاج (لم) . ورردت «عل» في الأصل : «على» وهو تحريف ، والدولات : جمع دولة : الشيء الذي يتداول ، ويدلنا : من أدال أي نصر واللمة : انشدة .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، انظر

الإنصاف ٢٢٤ ، واللامات ١٤٦

(٥) انظر في لغات لعل : الأمالي للقالي ١٠٧/١ والإنصاف ٢٢٤ ، ٢٢٥

لَتَعْنُ" وِلْأَنُ بِاللَامِ ، وَغَيْرِ التِّي بِاللَامِ أَكْثَرُ ، وَلَمْ تَكُنْ أَوَّلَ الْكَلَامِ رُوعِي فِيهَا الْإِبْتِدَائِيَّةُ فَذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ .

الموضع الخامس : بين أسماء الإشارة (١) وكاف الخطاب لمذكرٍ أو مؤنثٍ ، لمفردٍ أو تثنيةٍ أو جمع ، نحو : ذلك وتلك وذلكما وتلكما وذلكم وتلكم وأولاكم وأولائك وأولئك وأولائك (٢) ، قال الله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي » (٣) ، وقال : « وتلك الجنة التي أوردتكموها » (٤) ، وقال : « ذلكما مما عَلَّمَنِي رَبِّي » (٥) ، وقال : « ذَلِكَهُ اللهُ رَبُّكُمْ » (٦) ، وإِنَّمَا دَخَلَتْ لِتَوْكِيدِ الْخُطَابِ وَمِرَاعَاةِ بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ فِي الْمَسَافَةِ .

الموضع السادس : في بناء الكلمة من غير سببٍ كقولهم في عِبْدٍ (٧) : عِبْدِلْ ، وقال بعضهم : مقطعة من : « الله » ، أراد عبد الله ، كما قالوا : عَبْشَمِي وَعَبْدِرِي في النسب إلى عبدِ شمس وعبدِ الدار ولا دليلَ على هذا ، وإِنَّمَا هُوَ ك : سَبَطَ وَسَبَطُوا (٨) فَاعْلَمَهُ .

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إن شاء الله ، فإن جاء شيءٌ يُوهِمُ خِلَافَهَا فإِلَيْهَا يَرْجِعُ فَتَفْهَمُهَا وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ .

وأما لام التعريف فكان حقها أن تذكر في باب اللام إلا أنها قدم لها باب في باب الهمزة للسبب المذكور فيه فقف عليه .

★ ★ ★

-
- (١) وسماها في اللامات : ١٤١ لام التكرير
(٢) وهو « أولئك » زيدت فيه لام التكرير ، انظر اللامات ١٤٢
(٣) إبراهيم ١٤ (٤) الزخرف ٧٢ (٥) يوسف ٣٧ (٦) فاطر ١٣
(٧) أقممت « في » بعد « عبد » في الأصل .
(٨) سبط الشعر : استرسل .

وبقي : في باب اللام مسألان لا بد من الوقوف عليهما للانتفاع بهما في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها .

المسألة الأولى (١) : إن أصل اللام الفتح أو غيره ، وإذا كان أصلها الفتح فلا يـ شيء يخرج عنه في بعض المواضع ؟ والجواب عنها أن أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة ، ولا يسأل عن هذا لأن السكون عدم الحركة فهو أصل إذ هو لاشيء من الحركات ، وإنما يسأل عن وجود الحركة لم (٢) هو ؟ فليسأل هنا عن الحركة في اللام لأي شيء وضعت ؟ ولم (٣) اختصت اللام وما كان نحوها من الحروف كواو العطف وفائه وكاف الجر وناه القسم بالفتح ؟ ولما (٤) كسبر من ذلك يم (٥) كسبر ؟

فإنما علته الحركة فيها وأماليها بما ذكرنا فلا ابتداء بها ، إذ لا يبدأ بساكن ، ولا يمكن النطق به ، فاجتلبت الحركة لذلك ، وهذا أحد المواضع التي احتجج إلى الحركة في الحروف بسببها ، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلها بالفتح تحذفاً / إذ الفتحة لا تستقل مع الضمة في « ظرف » ، ولا مع الكسرة في « علم » ، ١١٧ ولما هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة .

ولا يخرج من هذه الحروف إلى الضم حرف ، وإنما يخرج إلى الكسرة لعلته نذكرها ، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها ، إذ لا تعمل أبداً إلا الحذف ، ولا يخرج عنه أصلاً ، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ « يزيد » أو المضمّر كـ « بهر » و« بك » ، وحكى اللحياني (٦) الفتح فيها شاذاً ، قالوا : « به » ، ولا يقاس عليه .

واللام المذكورة في هذا الباب قد (٧) تخرج إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل ، فتكسر مع نوعين : مع الاسم والفعل .

-
- (١) انظر اللامات ٩٧ (٢) في الأصل : « لاهر » . (٣) في الأصل « لا » .
(٤) في الأصل : « ولم » ، و« ما » هنا اسم موصول . (٥) في الأصل : « بما »
(٦) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر المشهورة ، انظر البغية ١٨٥/٢
(٧) في الأصل : « وقد » والواد مقحمة .

أمّا كسرها مع الاسم ففي الجورور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر ، نحو : « هذا المالُ لِزَيْدٍ » ، والذي في حكمه نحو قوله تعالى : « وإن كان مكرّمهم لتزولَ منه الجبال » (١) لأنّ المعنى : لزوال الجبال منه ، وكذلك المبهات نحو : المال لهذا ، أو الموصولات نحو : لِمَنْ ولِمَا لأنّها في حكم الظاهر ، وإنّما كسرت في هذه تشبيهاً بعملها كالباء .

وفتحت في غير ذلك من المضمرات على الأصل ، وفتحتَ بينها وبين لام للتوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة ، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً : هذا المومى وهذا لهذا وهذا لِمَنْ يكرّمك ، فلا يُعلم المعنى لو فتحت . فإن قيل : ظهور الجر فيما بعدها يفرّق بين المعنيين فيقال : الظواهرُ من الأسماء صتفٌ واحدٌ ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة . فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه .

فإن قيل : فقد نجد هذه العلة تنكسر (٢) في المستغاث به والمتعجب منه في نحو : بالتزويدِ لِعَمْرٍو ، وبإلترجالٍ للعجب فتفتح اللام معها في الظاهر ، فالجواب أن المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمرين إذ المنادى في موضع مضمرٍ مخاطب ، ولو دخلت على المضمر (٣) لم تكن إلا مفتوحة ، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملته .

واعلم أنّ من العرب من يخالف هذا الأصل فيفتح اللام (٤) مع الظاهر فيقول : المالُ لِزَيْدٍ ، وقرأ بعضهم : « وإن كان مكرّمهم لتزولَ منه الجبال (٥) » . يفتح اللام ، كما أنّ منهم من يكسر اللام مع المضمر فيقول : المالُ له ، وذلك كلّهُ شاذٌّ فلا قياسَ عليه .

(١) إبراهيم ٤٦ ، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية . اللامات ١٧٩ .

(٢) أي لانهجري . (٣) قوله : « المضمر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « فيفتح ما للام » وهو تحريف .

(٥) إبراهيم ٤٦ ، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان بدون أن ينسبها ٤٣٨/٥ .

وأما كسرُها في الفعل (١) ففي فعل الأمر (٢) والدعاء والوعيد المتقدم ذكرها كما ذكر ، وكان الأصلُ أن تكون فيه مفتوحة للعلّة المذكورة فيها مع الاسم ، إلا أنها كُسِرَتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم ، والجزم في الأفعال نظير الحذف في الأسماء ، وحتملُ النظير على النظير والنعيق على النعيق معلومٌ في مواضع من كلامهم ، وقد تقدّم منه شيءٌ في بعض ما تقدّم / من الحروف ، وكذلك ١١٨ 'تَكْسُرُ' في الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو : جئتَ لتقوم ، فحكّمه في ذلك حكمُ الظاهر .

وأما خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً :

أما الاسم فلام التعريف ، وقد تقدّم حكمها في باب أل .

وأما الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاءٍ ووعيدٍ - على ما ذكر - إذا دخلتْ عليها الواو والفاء ، كما ذكر في فصولها ، وقد تقدّمتْ علّة ذلك هناك .

المسألة الثانية : هل يجوز (٣) أن تحذف اللام وهي عاملةٌ غير زائدةٍ ويبقى عملها أو لا ؟ . والجواب عن ذلك أن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الحذف وإثباتها ذلك لأن الحرف المختص بالشيء العامل فيه كجزءٍ منه لثبته اتصاله به وطلبه [له] ، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب (٤) : إن المجرور وجاره جميعاً في موضع معمولٍ منصوبٍ للفعل وإن كان غير متعدياً إلى منصوبٍ في اللفظ نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو ، ومن أقوى الدلائل على ذلك إقامتها معاً مقامَ ما لم يُسم فاعله في نحو : مررتُ بزيدٍ ودُخِلَ إلى عمرو ، وكذلك حكمُ الجازم مع مجزومه في الاتصال ، والناصب مع منصوبه كذلك .

(١) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

(٢) أي : المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو : « لتذهب »

(٣) في الأصل : « تجوز » وهو تصحيف . (٤) وانظر سر الصناعة ١/١٤٦

فإن وُجِدَ شيءٌ منها يُحذفُ فبالدلالة^(١) القائمة عليه ، نحو « أن » . الناصبة في باب الفاء والواو في الجواب ، وفي باب « حتى » و« بعد » كي ، ^(٢) ولامها . ولام الجحود ، وقد قُدِّمَ الكلام في بعضها ، وسيُذكر بعدُ فيما بقي الكلام فيه .

ويتأكد الاتصال من الحروف فيما هو على حرفٍ واحدٍ ^(٣) ، فالحذفُ فيه أبعدُ ، كالباء والكاف واللام ، فإن وُجِدَ ما هو على حرفٍ واحدٍ محذوفاً فلقوة دلالة الكلام على حذفه كـ لامِ كي ، إذ « كي » كالعوض منها لإفادتها إفادتها .

وإذا كُتِبَتِ الدلالةُ في الكلام كُتِبَتِ الحذفُ وقتلٌ ، فبِمَا حُدِفَ من ذلك وأبقي عملُ الباءِ في « خير عافاك الله » في جواب من قال « كيف أصبحت » ^(٤) ، وفي القسم في قولهم : « اللهُ لأفعلن » بخفض « الله » المقسم به ، واللامُ في قول الشاعر ^(٥) :

٣٣٩ - لا إبنُ عمِّك لا أفضلتُ في حَسَبِ

عَنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَحْزُونِي

و« رُبُّ » في قول الشاعر ^(٦) :

٢٤٥ - رَسَمَ دَائِرَ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وَرَدُّ المَجْرُورِ إِلَى النِّصْبِ إِذَا حُدِفَ جَاؤُهُ هُوَ القِيَاسُ نَحْوُ : نَصَحْتُ زَيْدًا

وَقَرُّونَ الدِّيَارَ .

(١) في الأصل : « بالدلالة » (٢) في الأصل : « وكي »

(٣) قوله « واحد » : غير واضح في الأصل .

(٤) ينسب هذا الخبر إلى رؤبة ، إنظر سر الصناعة ١٤٩/١

(٥) البيت لندي الإصبع المدراي كما في المفضليات ١٦٠ . ونسبه الهروري في الأزهية :

٩٧ إلى كعب التنوري . وهو في الخصائص ٢٨٨/٢ ، وأمالى القالي ٩٢/١ ، وأمالى الشجري .

١٣/٢ ، ومجالس العلماء ٧١ ، والخصص ٦٦/١٤ ، والقرب ١٩٧/١ ، والمغني ١٥٨ ،

وإبن عقيل ١٦/٣ ، وشواهد المغني ٤٣٠ ، والحزاة ٢٢٢/٣ . والديان : القاهر والمالك ،

وخزاه : ساهه وقهره .

(٦) تقدم برقم ١٩٥

وقد اطرّد حذفه مع «إن» و «أن»، واختلّف : هل هما وما بعدهما في موضع نصبٍ أو خفضٍ إذ لم يظهر فيها إعرابٌ؟ والقياس على ما ظهر فيه / ١١٩ الإعرابُ أن تكونَ كلُّ واحدةٍ منها في موضع نصب .

وأما حذفُ المجرور وإبقاءُ حرف الجرِّ فأقلُّ من الأول بل هو أولى أن لا يجوزَ الاعتدالُ على حرفٍ دونَ اسمٍ ، فإن جاء منه شيءٌ في الضرورة نحو قوله (١) :

٣٤١ - وَلَا لِلِّمَا بِنَا أَبَدًا دَوَائِجُ
وكذلك الفصلُ بين الجارِّ والمجرور لا يجوزُ إلا في الضرورة كقوله (٢) :

٣٤٢ - وَلَيْسَ إِلَىٰ مِنْهَا الزَّوَالِ سَبِيلُ
وقالوا : «أخذتُهُ بآرى (٣) ألفِ درهمٍ ، وذلك شاذٌّ» ، ومن الضرورة قوله (٤) :

٣٤٣ - عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وحكم حذف (٥) الجازم في عدم الحذف حكم الحافض للعلّة المذكورة ، فإن حذف (٦) وأبقي الجزم فبابه الضرورة (٧) ، كقول الشاعر (٨) :

(١) تقدم برقم ٢٦١

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٩٥/٢ ، صدره فيه :

لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ

والمقرب ١٩٧/١ ، صدره فيه :

مُخَلِّقَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

والخلقاء : الملاء ، ويعني بها الصخرة .

(٣) في الأصل : «أرى» وهو سهو (٤) تقدم برقم ١٦٧

(٥) في الأصل : «الحذف» وهو تحريف .

(٦) في الأصل : «حذفت» وهو تحريف .

(٧) انظر أمثلة على ذلك في الإنصاف ٥٣٠

(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في معاني القرآن ١٦٠/١ ، والإنصاف ٥٣٣ ، واللسان

زجر . والمزاجر : الأسباب التي تمنعه .

٣٤٤ - مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنَهَّهُ الْمَزَاجِرُ

أي : فليدنُ مني ، وقول الآخر (١) :

٣٤٥ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعْوَضَةِ فَأَخْمِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

أي : ليك ، وقال آخر (٢) :

٣٤٦ - وَ لَكِنْ يَكُنُ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

أي : ليكن ، وقال آخر (٣) :

٣٤٧ - مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَّتَ مِنْ أَمْرِهِ تَبَالًا

وأما في الكلام فلم يأت منه شيءٌ فيما أعلم إلا في الأمرِ للمخاطبِ فإنه قد اطرّد حذفه مع حذف المضارعة لدلالة المخاطبة عليه ، والحذف من الكلمة للزائد عليها وما هو من نفسها للدلالة لا يُشكّر ، وكذلك لا أعلم من حذف المجزوم وإيقاء جازمه شيئاً ، والله التوفيق .

(١) تقدم برقم ٢٩٥

(٢) لم أهد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٤٥٦ وصدوره :

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

والمغني ٢٤٨ ، والجنى ٤٣ ، وشواهد المغني ٥٩٧

(٣) قال في الخزانة ٦٢٩/٣ : « اختلف في نسبه بين أبي طالب والأعشى وحسان » وهو في الكتاب ٤٧٨/١ ، واللامات ٩٤ ، وأمالى الشجري ٣٧٥/١ ، وأسرار العربية ٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وابن يمش ٣٥/٧ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، والمغني ٢٤٨ ، وشواهد المغني ٥٩٧ ، والتبالي : سوء العاقبة .

باب اللام المركبة

اعلم أن اللامَ تتركَّب مع الألف : لا ، ومع الألف والكاف والنون خفيفةٌ : لكنْ ، [و] شديدةٌ : لكنْ ، ومع الميم : لم ، ومع الميم المشددة والألف لَمًا ، ومع النون : لن ، ومع الواو : لو ، ومعها ومع الميم [والألف] : لوما ، ومع الألف واللام : لولا ، ومع الياء والتاء : ليت ، ومع الياء والسين : ليس ، فجملة ذلك أحد عشر حرفاً .

باب لا^(١)

اعلم أن لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً نافيةً ، وتنقسم في النفي قسمين : قسمٌ عاطفةٌ وقسمٌ غير عاطفةٍ .

القسم العاطفة : هي التي ترُدُّ الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، فتدخل بينها مشرّكةٌ في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسميةٌ وفعليةٌ ، وتخالفُ بينها في المعنى / لأنها تُخرجُ ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها ١٢٠ من إثبات الفعل ، نحو : قام زيدٌ لا عمروً ، ورأيت زيداً لا عمراً ، ومررتُ بزيدٍ لا عمروً ، وليقُمُ زيدٌ لا يقعدُ ، ويقومُ زيدٌ لا يقعدُ ، وأعجبتُ أن تقومَ لا تقعدَ ، قال الشاعر^(٢) :

٣٤٨ - فَإِنَّ تَنَاءَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُتْلَاهَا فَإِنَّكَ جَمَّا أَحَدَثْتُ بِالْمُجَرَّبِ

(١) انظر في « لا » : الكتاب ٢/٢٧٤ ، والأزمية ١٥٨ ، وأمالى الشجري ٢/٢١٩ ، والمقتضب ١/١١ ، ٤/٩٨ ، ٣٥٧ ، والمقرب ١/١٠٤ ، وابن يعيش ٣/١٠٠ ، ٨/١٠٧ ، والجنى ١٦٦ ، والمغني ٢٦٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٢ ، والبحر المحيط ١/١٤١ .

وَمِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْعَاطِفَةِ (١) : أَلَّا يَكُونَ قَبْلَهَا نَفِي لثَلَاثَةٍ يَفْتَسِدُ مَعْنَاهَا إِذَا هِيَ لِلنَّفْيِ ، وَأَلَّا تَعْطِفَ مَاضِيًا مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى مَاضٍ لثَلَاثَةٍ يَلْتَبِيسُ الْخَبْرُ بِالطَّلِبِ لَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا قَعَدَ (٢) .

القسم غير العاطفة : تنقسم قسمين : قسم داخل على الأفعال ، وقسم داخل على الأسماء .

فإنما القسم الداخل على الأفعال فلا تدخل عليها غالباً إلا مضارعة فتخلصها للاستقبال (٣) ، نحو قولك : لا يقوم زيد ولا يقوم عمرو ، وكأنها جوابٌ سيقوم أو سوف يقوم ، قال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » (٤) ، وقال تعالى : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ » (٥) .

وتلزم في القسم جواباً له ، وربما حذفت للدلالة في القسم ، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون ، فيقال : « تالله لا يقوم زيد » ، قال الله تعالى : « تَقْنَتًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ » (٦) أي : لا تقنأ ، لأنه الأصل ، قال الله تعالى : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَعْيُنِهِمْ لَا يُبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ » (٧) ، وقال : « الَّذِينَ أَقْسَمُوا لَا يُبَالِغُ اللَّهُ بِرُحْمَةٍ » (٨) .

وقد تكرر « لا » هذه قبل القسم توطئةً للجواب ، كقولك : « لا والله لا يقوم زيد » ، قال الشاعر (٩) :

٢٤٩ - فَحَالَفَ وَآلِلَهُ تَهَيَّطُ تَلَعَةً

مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ

(١) انظر المنى ٢٦٦

(٢) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . انظر الجنى ١١٨

(٣) هذا غير لازم فقد يكون النفي بها للحال . انظر الجنى ١١٨ ، ١١٩

(٤) النساء ٤٠ (٥) السجدة ١٧

(٦) يوسف ٨٥ (٧) النحل ٣٨ (٨) الأعراف ٤٩

(٩) لم أهدت إلى قائله ، وهو في الكتاب ٥٣١/١

و « لا » محذوفة من الجواب ، أي : لا تهبط ، لا على التقديم والتأخير كما
زعم بعضهم ، لأنَّ التي للتوطئة ثانية مع التي للجواب ، ألا ترى قول الشاعر (١) :

٣٥٠ - قَلَا وَآلِهَ لَا يُلْغَىٰ لِأَبِي

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً ، قال الله تعالى : « قَلَا صَدَّقَ
وَلَا صَلَّى » (٢) ، لأنه في معنى : فما صدَّق وما صَلَّى ، وقال : « فلا اقتحم
العقبة » (٣) ، أي : ما اقتحم ، وقال الشاعر (٤) :

٣٥١ - إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ بَجْمًا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
أي : ما أَلْمَا .

وربما حذفت الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها فتسبب
مناب الجملة ، فتكون كلاماً بذلك ، كقولك في جواب هل قام زيد؟ لا ،
أي : ما قام ، وفي جواب هل يقوم زيد : لا ، أي لا يقوم ، ومنه قول
ذي الرمة (٥) :

٣٥٢ - فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنْ أَهْلِي رَجِيرَةٌ

وقد تقدّم (٦) البيتان له في باب « أم » (٧) ، و « لا » هذه في الجواب نقيضة
نعم وستبين في بابها .

وربما نابت « لا » النافية مناب كلام متقدّم عليها تقتضي نفيه / مقدراً ، لدلالة ٦٢١
ما بعده عليه : كقولك لا أقوم ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قَدِيْقَوْلُكَ : تقوم ، فهي

(١) تقدم برقم ٢٦٠ (٢) القيامة ٣١ (٣) البلد ١١
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الحزانة ٢/٢٩٥ ، وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً
إلى أبي خراش الهذلي ، والأزمية ١٦٨ ، وأمالى السهيلي ٨٢ ، والإنصاف ٧٦ ، واللسان :
(لم) وشواهد المغني ٦٢٥
(٥) تقدم الشاهد برقم ١٠٩ (٦) في الأصل « تقدمت » وهو تحريف .
(٧) في الأصل : « أن » وهو تحريف لأن البيتين وردا في باب « أم »

جوابٌ وردَّ ، ومن ذلك قوله تعالى : « لا أقسِمُ بيوم القيامة »^(١) ، و « لا أقسِمُ بهذا البلد »^(٢) ، كأنَّها ردٌّ لمن قال : لا تجتمعُ عظامُ الإنسان ولا تخلقُ مرةً ثانيةً ، ولمن قال : لا يُخلَقُ الإنسانُ في كبدٍ ، وكانَّ المعنى : ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك . وهو أوَّلُ من أن تُجعل « لا » زائدةً في أول الكلام ، إذ الزيادةُ مع التقديم متناقضان ، إذ لا يُقدِّمُ لفظُ « لا » التأخير إلا^(٣) . اعتناءً به واعتماداً عليه ، ولاخفاءً بتناقض هذا مع إرادة زواله ، فاعلمَ ذلك .
وأما القسم الداخل على الأسماء فمنه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات .

فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثرُ فيها لأنها غيرُ مخصَّصةٍ بها ويلزمُ تكريرُها نحو قولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ، ولا عبدُ الله ذاهبٌ ولا أخوه خارجٌ ، قال الله تعالى : « لا هُنَّ حِلٌّ لهم ولا هم يحلبون هُنَّ »^(٤) .

وربَّما بنى الشاعرُ المعرفةَ معها لأنها في معنى النكرة ، كقوله^(٥) :

٢٥٣ - لا هَيْشَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ
أي : لا رجل يتسمَّى بهيْشَمَ فهو في معنى النكرة ، وأما قول الآخر^(٦) :

- (١) القيامة ١ . وانظر مذاهب النحويين في : الأزهية ١٦٢ وما بعده .
(٢) البلد ١ (٣) في الأصل : « لا » وهو تعريف (٤) المتحذرة ١٠ .
(٥) قال في الحزانة ٥٩/٤ « من الحسین التي لم يعین قائلها » وبعبارة :

وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرِيٍّ

وهو في الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى الشجري ٣٢٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والأشخوني ١٤٩/١ ، وأسرار العربية ٢٥٠ ، والهمع ١٤٥/١ ، والدرر ١٢٤/١ ، البيت لابن الزبير الأسيدي كما في الكتاب ٢٩٧/٢ ، وهو في الأغاني ١٦١/١ والأضداد ٢٠٠ ، والمقرب ١٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والشذور ٢١٠ ، والأشخوني ١٤٩ ، والهمع ١٢٣/١ ، والحزانة ٦١/٤ . وابن خبيب : عبد الله بن الزبير .

٣٥٤ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ

نَكِدَنَّ وَلَا أُمِيَّةً لِلْبِلَادِ

فإنَّ ما دخلت عليه « لا » محذوف^(١) للعلم به ، وأقيم « أُمِيَّة » مُقَامَهُ ، كأنه : « ولا مثل أُمِيَّة للبلاد » ، ولا يُقاسُ على ذلك .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِمْ « لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ^(٢) » ، لأنَّ ذلك في معنى : لا ينبغي لك أن تفعل^(٣) ، قال الشاعر^(٤) :

٣٥٥ - فَلَمْ يَكْ تَوَلَّكُمْ أَنْ تُقْدِعُونِي وَدُونِي غَارِبٌ وَبِلَادٌ حِجْرِي

أي : فلم يك ينبغي لكم ، فكانها دخلت على الفعل ، ولا يُقاسُ على ذلك .

وقد جاءت المعرفة بعدها غير مكررة ضرورة^(٥) ، قال الشاعر^(٦) :

٣٥٦ - بَكَتْ حَزْنَا فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ

رَكَائِبُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وأما ما يدخل على النكرات فلا يخاو أن تدخل على مضافٍ ومضافٍ إليه ، أو مشبهٍ بها ، أو لا تدخل ، فإن دخلت فالعرب في الكلام فيها طائفتان : منهم من يشبهها بـ « إن » فينصبُ بها اسماً ويرفعُ خبراً^(٧) ، حملاً للتقيض على النقيض ، إذ « إن » موجبة [و] « لا » نافية ، فتقول : « لا غلام » ، رجل

(١) في الأصل : « محذوفة » وهو تحريف لأن المقصود به « مثل »

(٢) انظر المقرب ١٨٩/١ ، ابن يعيش ١١١/٢ ، التسهيل ٦٨

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٨٦ وفيه « عازب وجبال » عوضاً من

« غارب وبلاد »

(٤) البيت من الحسين التي لا يعرف قائلها . وهو في الكتاب ٢٩٨/٢ ، وفيه « جزعا »

عوضاً من « حزنا » ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، وفيه قضت وطرا عوضاً من « بكت حزنا »

وآذنت : أشمرت ، الركائب : ج ركوبة وهي الراحة تركب .

(٥) العبارة في الأصل مضطربة : « فينصب بها ويرفع -ا- وخبراً »

أفضل منك ، و « لا خيراً من زيدٍ خيرٌ منك » كما تقول : إن غلامَ الرجلِ أفضلُ منك ، وإن خيراً منك خيرٌ من زيد .

ومنهم من يُشَبِّهها بـ « ليس » فيرفعُ بعدها الاسمَ وينصبُ الخبرَ إذ هي مثلها ، وداخلةٌ على الجمل الاسمية مثلها ، إلا أنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرطين : أحدهما : ١٢٤ أن لا يتقدم الخبرُ والآخر : أن لا تدخلَ عليه « إلا » ، فإن كان واحداً من ذينك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر . وساغَ الابتداء بالنعكسة لتقدم حرف النفي ، فتقول : لا غلامٌ رجلٍ أفضلُ منك ، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ، كما تقول : « ليس غلامٌ زيدٍ أفضلُ منك وليس (١) خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ، فإن قلتَ : لا أفضلُ منك غلامٌ رجلٍ ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ ، ولا غلامٌ رجلٍ إلا أفضلُ منك ولا خيرٌ منك إلا خيرٌ من زيدٍ ، رفعتَ لضعف التشبيه بـ « ليس » إذ هي فعلٌ و « لا » حرف .

وفي هذه اللغة (٢) تدخل التاء على « لا » فتقول : لاتَ الحين من قيام كما قال تعالى : « ولاتَ حينَ مناصٍ » (٣) ، واسمها في الآية مضمرةٌ دلَّ عليه الخبرُ ، وكأنه (٤) قال : لاتَ الحينُ ، ويجوزُ أن ترفعَ الحينَ بعدها ، وتحدِّفَ الخبرَ للدلالة أيضاً .

ومن العرب من يخفِّضُ بها الحينَ أو ما في معناه منبهةً على الأصل من الخفض ، إذ ما يختصُّ باسمٍ ولا يكونُ كجزءٍ منه أصله أن يعملَ فيه الجرُ ، قال الشاعر (٥) :

٢٥٧ - طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لاَتَ حِينَ بَقَاءِ

(١) في الأصل : « لا » وهو سهو .

(٢) أي : على لغة التشبيه بـ « ليس » (٣) الآية ٣ من سورة ص .

(٤) في الأصل : « لأنه » وهو تحريف ، (٥) تقدم برقم ٢١٤ .

وقال آخر (١) :

٣٥٨ - فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ ، لَات سَاعَةَ مَنَدَمٍ
قال أبو عبيدة (٢) : « لَات ، أصلها : « لا ، ، وزيدت التاء للوقف ، فقيل :
لَات ، ثم أُجري الوقف مجرى الوصل فأنبتت وحكى لها بحكم هاء التانيث ،
والصحيح أن التاء حرف تانيث للفظه ، كمثلها في : رُبَّتْ وَثَمَّتْ ، وما ذكر
أبو عبيدة متكلف .

فإن دخلت على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالضاف فلا يخلو أن يراد
النفي الخاص أو النفي العام ، فإن أريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء
والخبر ، نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال الله تعالى : « لا يَبِيعُ فِيهِ
وَلَا خَائِنَةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ » (٣) على قراءة من رفع البيع والخلة والشفاعة ، وكذلك
قوله تعالى : « لَا تَعْنُو فِيهَا وَلَا تَأْتِمِ » (٤) على قراءة من رفع « اللغو والتأتم » .

فإن أريد النفي العام فلا يخلو أن يفصل بين « لا ، وما تدخل عليه
أو لا يفصل ، فإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم التكرار لها ، كقولك : لا في
الدار رجل ، ولا لك مال ، قال الله تعالى : « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » (٥) .

وإن لم يفصل فلا يخلو أن يكون لما بعدها عامل مقدر (٦) أو لا يكون

(١) البيت للقتال الكلبي ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته فيه :

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةَ مَنَدَمٍ

والجاسة ٦٣/١

(٢) هو معمر بن المثنى عالم بالأنساب وأيام العرب والشعر والغريب ، توفي سنة

٢٠٨ ، انظر فيه السيرافي ٥٢ ، والنزهة ١٠٤ ، والبغية ٢٩٤/٢

(٣) البقرة ٢٥٤ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين ، وقرأ الباقون

بالرفع والتنوين . انظر النشر ٢/٢٠٤ ، والقرطبي ١٠٧٤ ، ١٠٧٥

(٤) الطور ٢٣ (٥) الصافات ٤٧

(٦) في الأصل : « يتقدمه » وهو تحريف ، كما سيرد بعد قليل .

فإن كان بقي على عمله فيما بعدها ، كقولك في غير معنى الدعاء : « لا أهلاً ولا رجلاً » أي : لا أصادف أهلاً ولا رجلاً ، فإن [قصَدَتْ] بمعنى الدعاء خرجت عن الباب من النفي .

١٢٣ فإن لم يكن له / عاملٌ مقدَّرٌ مبني على الفتح (١) ، وجاز أن تكرر تارة ، كقولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وعليه قوله تعالى : « لا يبيح فيه ولا خلة ولا شفاعة » (٢) و « لا لغوا فيها ولا تأثيم » (٣) على قراءة من فتح ما بعد « لا » ، والأولى تكرر أخرى ، كقوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب لاريب فيه » (٤) ، وإنما بُني معها لأنه ائتمر إلى « مين » مقدَّرة قبله ، لأنَّ النقي العام يكون بها ، فالتقدير : لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، فلهذا حذفت « مين » وتضمنها ما بعدها بُني لذلك ، لأنه (٥) ما يتضمن معنى حرفٍ مبني ، ما لم ينعته من ذلك مانع (٦) ، وبني ما بعدها على حركة ، لأن له أصلاً في التمكّن ، إذ هو مُعربٌ في الأصل ، وكانت الحركة فتحةً ، إذ هي أخف الحركات ، ومن يقول : إن هذا الاسم منصوبٌ بغير تبوين فخرج عن قوانين العربية .

وهذه الفتحة في هذا المبني تجري مجرى حركات الإعراب في الاطراد ، ولذلك جاز أن يُتبع بمنصوبٍ ، ألا ترى أنك تقول : كلُّ نكرةٍ دخلت عليه « لا » على الشروط المذكورة فهو مفتوحٌ ، كما تقول : كلُّ مفعولٍ منصوبٌ ، ومثل ذلك حركة المنادى المفرد ، نحو : يا زيدٌ ، لأنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبني على الضم ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، فذلك أتبع برفوعٍ ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ، وأما

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح ، انظر الإنصاف ٣٦٦ ، ونسب صاحب الجنى ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزجاج والسيرافي ، وانظر كتاب الأستاذ محمد خير الحلواني عن « كتاب الإنصاف » ، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في « الإنصاف » ليست لهم وحدهم .

(٢) البقرة ٢٥٤ (٣) الطور ٢٣

(٤) البقرة ١-٢ ، وفوق « لاريب » في الأصل : زايد . (٥) الضمير للحال والشأن .

(٦) انظر أسرار العربية ٩٩ ، ولعل المؤلف يتقل عنه .

الكسرة نحو: «هؤلاء» فلا تطرد، إذ لا يقال: كل ك «ذا» (١) مبني على الكسر، فذلك لا تتبع بمخفوض، فيقال: جاءني هؤلاء العقلاء.

ولك أن تقول في تبعية المبنى مع «لا» بالنصب إنّه على الموضع، إذ اسم «لا» منصوب تشبيهاً له بـ «إن» كما تقدم في المضاف والمشبّه به.

واعلم أنّه إذا كان هذا الاسم المبنى مع «لا» مشى أو مجموعاً بجمع سلامة للذكر أو لمؤنث، فإنّ لفظه كلفظ المنصوب في غير هذا الباب فتقول: لا غلامين لك ولا صالحين في الدار ولا صالحات في المسجد، ويجوز حذف النون في التثنية والجمع المذكور المذكور على تقدير الإضافة لما بعد لام الجر كقولك: «لا غلامي لك ولا صالح لي»، على أن تكون اللام مقحمة، وقد تقدم ذلك في باب اللام.

واعلم أنّ الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطبقون به، وإن كان ظاهراً اسماً فلا ينطبق به بنو تميم أصلاً، ويُقدرونه مرفوعاً، فيقولون: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجل أفضل منك، وعلى الحذف قوله (٢):

(١) في الأصل: «كذا» والصواب ما أنبتناه.

(٢) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣ وصدره فيه:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتّها

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ وصدره فيه:

وردّ جازرهم حرفاً مصرمة

وهو في أمالي الشجري: ١١٢/٢، وابن يعيش ١٠٧/١، وابن عقيل ١٤/٢،
والعيني ٣٦٨/٢، والخزاعة ٦٨/٤. والشاعر يصف الجذب، والحرف: الناقة الصلبة،
والمصرمة: المقطوعة اللبن لقة المرعى، والمصبوح: الذي يسقى الصبوح وهو شراب الفداء
وقد قدر المؤلف قوله «مصبوح» نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف، ويجوز أن يكون
«مصبوح» خبراً لـ «لا»

٣٥٩ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي «لَا» فِي هَذَا الْاسْمِ الْعَامِ مُجْرَى «لَيْسَ» فَيُرْفَعُ ١٢٤ مَا بَعْدَهَا اسماً ، وَيُنْصَبُ الثَّانِي خَبِراً لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ / فِي الْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ ، [و] عَلَيْهِ قَوْلُهُ (١) :

٣٦٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

وَاعْلَمْ أَنَّ النُّجُومِينَ اضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ «لَا» مَبْنِياً ، فَهَنِمَ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْنِيٌّ مَعَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ اسْمُهَا بَغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ غَيْرَتَهُ «لَا» إِلَى النَّصْبِ ، فَصَارَ اسْمًا لَهَا مَنْصُوبًا كَاسْمِ «إِنَّ» ، ثُمَّ بُنِيَ مَعَهَا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَصَارَتْ «لَا» مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ مَبْتَدَأٍ ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ «إِنَّ» مَوْفُوعٌ فِي الْأَصْلِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «إِنَّ» فَنُصِّبَتْهُ ، وَلَمْ تَكُنْ لِبِنَائِهِ مَعَهَا عِلَّةٌ ، فَبُنِيَ كَالْاسْمِ بَعْدَ «لَا» ، ثُمَّ «إِنَّ» «إِنَّ» صَارَتْ مَعِ اسْمِهَا فِي مَوْضِعِ مَبْتَدَأٍ ، فَكَمَا قَالُوا : «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُؤٌ» ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

(١) البيت لسعد بن مالك كما في الكتاب ٥٨/١ ، وهو في الحماسة ١٩٣/١ ، واللامات ١٠٧ ، وأمالى الشجري ٢٨٢/١ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، والمغني ٢٦٤ ، واللسان : (برح) ، والأشعري ١٢٥ ، وشواهد المغني ٥٨٢ ، والحزانة ٤٦٧/١ . والبراح : أن يزول من مكانه ويبارحه .

(٢) ظاهر من كلام المؤلف أن ثمة قراءة بكسر همزة «إِنَّ» ورفع «رسوله» ، ولم أجد من نص على هذه القراءة ، غير أن أبا حيان قال في البحر ٦/٥ : «قرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة على إضمار القول ، ولم يوضح أن الحسن والأعرج قرأ بإضافة إلى كسر همزة «إِنَّ» برفع رسوله .

أما القراءة المشهورة فهي بفتح همزة «أَنَّ» ورفع رسوله ، ولها تخرجات كثيرة ، انظر القرطبي ٧٠/٨ ، والبحر ٦/٥ ، وهي الآية ٣ من التوبة .

(٣) البيت لضابن البرجمي كما في الكتاب ٧٥/١ ، وصدوره :

٣٦٤ - فَايُّ وَقْيَارٌ بِهَا لَقَرِيْبٌ

فعطفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمها محمله ، كذلك فعلوا في العطف على « لا » واسمها المنصوب المبني معها ، لأنها معاً في موضع الابتداء ، فرفعوا فقالوا : لا رجلَ في الدار ولا امرأةً ، وقال الشاعر (١) :

٣٦٣ - لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

والنعتُ مثله كقوله (٢) :

٣٦٣ - وَلَا كَرِيْمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَضْبُوْحٌ

فاعلمه وبالله التوفيق .

الموضع الثاني (٣) : أن تكون نهياً ، فيجزم الفعل المضارع بعدها بها ، نحو :
« لا تقم » ولا تقعد » ، قال الله تعالى : « فلا تكن من الممترين » (٤) ، « ولا تمار

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ

= وهو في النوادر ٢٠ ، وتعلب ٢٦٢ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والإنصاف ٩٤ ، واللسان (قير) ، والمغني ٥٢٧ ، والأشعري ١٤٤ ، وشواهد المغني ٨٦٧ ، والخزانة ٣٢٣/٤ .
وقيار اسم فرس .

(١) نسب في الكتاب ٢٩٢/٢ إلى رجل من بني مذحج وصدرة :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنُهُ

ونسب في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ إلى همام بن مرة ، وفي اللسان (حيس) إلى هُئيّ بن أحر
أر زرافة الباهلي . وهو في اللامات ١٠٧ ، والمغني ٦٥٦ ، والشذور ٨٦ ، والأشعري ١٥١ ،
وابن عقيل ٧/٢ والهمع ٣٣٩/٢ ، وشواهد المغني ٩٢١ ، والخزانة ٣٨٢ ، والمغني ٣٣٩/٢

(٢) تقدم برقم ٣٥٨

(٣) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب « لا » وهو أن تكون حرفاً نافية .

نانظر ص ٢٥٧

(٤) آل عمران ٦٠

فيهم إلا مراءً ظاهراً ولا تستنفت فيهم منهم أحداً ، (١) و « لا تفتتروا على الله كذباً » (٢) ، وهو كثير ، قال الشاعر (٣) :

٣٦٤ - يقولون : لا تهلك أسي وتجمل
وقال آخر (٤) :

٣٦٥ - لا تلمني إنها من نسوة رقد الصيف مقاليت نزر
وإنما جزمتم في هذا الموضع لأنها اختصت بالفعل ولم تكن كجزء منه نحو : السين وسوف ، وكل ما (٥) اختص بالفعل ولم يكن كجزء منه فبأبوه الجزم المختص بالفعل ، كما أن ما اختص بالاسم ، ولم يكن كجزء منه كالألف واللام التي للتعريف فبأبوه الحفص المختص بالأسماء ، وأما ما ينصب الأسماء والأفعال من الحروف فبالشبه لغيره ، وقد ذكر منه شيء ، وسذكر منه شيء بعد إن شاء الله .

و « لا » هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأنها تقيضة لـ « تفعل » المحلصة للحال (٦) ، فإن قلت : « لا تفعل الآن » فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال ، كما تقول : « تفعل الآن » لذلك .

الموضع الثالث : أن تكون حرف دعاء فيكون حكمها في الدخول على
١٢٥ الفعل المضارع [في] تخلصه / للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير « لتفعل » .

(١) الكهف ٢٢ (٢) ط ٦١ هـ

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٩ ، وصدوره :

وقوفاً بها صحي علي مطيهم

وشرح القوائد ٢٣

(٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والبحر المحيط ٨٦/١ . ورقد الصيف : هنز ، مكفيات ، والمقاليت : ج مقلاة ، وهي التي لا يعيش لها ولد ، والنزر : القليلات الأولاد .
(٥) رسمت في الأصل : « وكلما » . (٦) في الأصل : « للاستقبال » وهو سهو .

في الدعاء واحداً ، كما كانت اللام في الدعاء أيضاً ، على ما ذكر في بابها ،
 فتقول : لا تغفر لعمرور ولا تعاقب زيدا ، قال الله تعالى : « ربنا ولا تحمِلْ
 علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحمِلنا ما لا طاقة لنا به » (١) ،
 وقال : « ربنا ولا تجعلنا فتنَةً للقوم الظالمين » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٣٦٦ - لا يُبْعِدِ اللهُ جيراناً تركتهمُ
 مثلَ المصاييح تجلُّو ليلَةَ الظلمِ
 وقال آخر (٤) :

٣٦٧ - فلا يبعذن إن المنيّة منهلٌ
 وكلُّ امرئٍ يوماً به الحالُ زائلٌ
 والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى ، والنهي
 يكون من الأعلى إلى الأدنى ، هذا تفصيلٌ من تحذق ، والصحيح أن الطلب
 يجمعها وإلا فقد تكون صيغة « لا تفعل » من المثل إلى المثل ، فلا يقال
 فيه : إثم دعاء ولا نهي ولكنه طلب ترك الفعل ، والترك على ما أحكمته
 الأصوليون ، والنظر في المعاني لهم ، وحظه النحوي النظر في الألفاظ ، والتكلم
 في المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يترك لهم تحقيقونه ، وحظه النحوي من
 هذا الأكثر وهو الأمر في صيغة « افعل » ، والنهي في صيغة « لا تفعل » ،
 وإن تعرضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم .

واعلم أن « لا » هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي ، ويكون
 معناه إذ ذاك الاستقبال ، فيقال : لاغفر الله لزيد ولا رحيمه ، قال الشاعر (٥) :

-
- (١) البقرة ٢٨٦ (٢) يونس ٨٥
 (٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١٢٧ ، وابن يعيش ٧٨/٩
 (٤) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١١٩
 (٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الحصاص ١٣٤/٣ وعجزه :

إذا ما الله بآرك في الرجالِ

وهو في المحتسب ١٨١/١ ، والمتع ٦١١ ، واللسان (أله) ، والحزاة ٣٢٥/٤ ،
 والتاج (الله) .

٣٦٨ - ألا لبارك الله في سبيل
وقال الآخر (١) :

٣٦٩ - لا برك الله في العواني هل
يُصبحن إلا لهن مطلب
وقال آخر (٢) :

٣٧٠ - لا برك الرحمن في بني أسد
في قائم منهم ولا في من قعد
إلا الذي شدوا بأطراف المسد

الموضع الرابع : أن تكون زائدة وهي تنقسم قسمين : قسم تكون باقية
على [معناها] فلا تخرج من الكلام ولا يكون (٣) معناه بها كعناه دوتها ،
وقسم يكون دخولها وخروجها واحداً .

القسم الأول له موضعان :

الموضع الأول : أن تُتراد بمعنى « غير » بين الجار والمجرور ، والمعطوف
والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض (٤) ،
فمن ذلك قولهم :

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣ ، والكتاب ٦٧/٢ ، والخصائص
٢٦٢/١ ، والتنبيه ١٥٣ ، واللسان (غنا) ، وابن يعيش ١٠٠/١٠١ ، والمغني ٢٦٨ ، والهمج
٥٣/١ وشواهد المغني ٦٢٠

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٩ ، ورواية البيت الأول فيه :

يارب عيسى لا تبارك في أحد

والسمط ٣٥/١ ، واللسان : الألف اللينة . والمسد : الحبل المحكم الفتل .

(٣) في الأصل : « ولا يتكون » وهو تحريف .

(٤) قال ابن هشام : « وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن

ما بعد ما خفض بالإضافة » . انظر المغني ٢٧٠ ، والأزهية ١٦٩

غضبت من لاشيء ، وجئتُ بلا زاد ، ومنه قول الشاعر (١) :

٣٧١ - حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَفَاحِشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا

وقالوا : مررتُ برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ ، قال الله تعالى : « إِنظَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ مُشَعَبٍ . لَا تَظْلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ » (٢) ، وتقول في المعطوف والمعطوف عليه : « مارأيتُ زيداُ ولا عمراً (٣) » / ، قال الله تعالى : « أَتَعْمَتَ ١٢٦ عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالين » (٤) ، والمعنى في ذلك كله : غير ، وهي في جميع ما ذكر زائدة ، إلا أنه لا يجوز إخراجها من الكلام لئلا يصير النفي إثباتاً ، والمعنى على النفي ، لكن يقال فيها زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة ، كما يقولون في الألف واللام من الذي والتي والآن واللات والعزى ، وأن الزيادة فيها كائنة ، ولكن لا يستغنى عنها ، وأكثرهم يضطرب بالزيادة على ما دخلها كخروجها ، وكل صحيح .

فإن قيل : هلا قلت في « لا » في المواضع التي أتيت بها قبل : إن « لا » فيها اسم ، كما قيل في الكاف إذا دخل عليها حرف الجر ، أو وقعت في موضع اسم على ما ذكر في بابها ، وكما قلت في « عن » و « على » على ما ذكره في بابيها ، لأن كل واحدة من ذلك كله يصلح في موضعه الاسم كما يصلح هاهنا فلا شيء تدعى الزيادة فيها ؟

فاعلم أن بين الموضعين فرقاً ، وذلك أن الكاف وعن وعلى قد ثبتت الاسمية بوجوه ، منها : دخول حرف الجر عليها وتقديرها تقدير الأسماء ومن

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والبحر المحيط ١٥٥/٢ . والبرم : اللثيم ، وهو في الأصل : الذي لا يدخل مع القوم في المسير لبخلة .

(٢) المرسلات ٣٠

(٣) زيد بعد هذه الجملة « ورأيت غير ولا عمرو » ولعلها مقحمة ، أو لعلها : وما

مررت بزويد ولا عمرو .

(٤) الفاتحة ٨

حيث لم تثبت فيها الزيادة، وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يُحکمُ عليها بالزيادة بخلاف « لا »، هذه فإنها قد ثبتت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو : أمرتك ألا تخرج ، ونحو قوله تعالى : « ما منعك ألا تسجد » (١) ، وقوله تعالى : « ألا تعجلوا على الله » (٢) ، ومواضع غير هذا ، فلما دخلت بين العامل والمعمول ، وما يحتاج بعضه إلى بعض في الأفعال ، [و] كذلك في الأسماء ، وتقدير الأسماء في الحروف لا يُخرجها إلى (٣) الاسمية ، كما أن تقدير الفعل فيها لا يُخرجها إلى الفعلية ، ألا ترى أن « رب » بمعنى : أقتل ، و « ليت » بمعنى أتمنى (٤) و « كان » بمعنى أسببه ، و « لعل » بمعنى أترجى ، ولا يُخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية ، وكذلك إذا قدرتها (لا ، ب « غير » في المعنى لا يُخرجها ذلك إلى الاسمية ، كما أنه إذا قدرتها في « أن لا تفعل » ب « ليس » لا يُخرجها ذلك إلى الفعلية ولكنها زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، ونافية من حيث المعنى ، لا يجوز زوالها فاعلم ذلك .

الموضع الثاني : أن تزداد بين الناصب والمنصوب للفعل المضارع ومنصوبه ، وبين جازمه ومجزومه ، فنقول في الناصب والمنصوب : عجبت أن لا تقوم وتيقنت أن لا تخرج ، وضربتك حتى لا تقوم ، وجئتك كي لا تكرم زيدا ، وجملة النواصب يجوز زيادة (٥) « لا » بينها وبين معمولاتها ، إلا لام كي ولام الجحد / و « أو » و « لن » ، لعلل اختصاصها بها ، قال الله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة » (٦) ، وقال تعالى : « وقتيلوهم حتى لا تكون فتنة » (٧) ، وقال تعالى : « وإذا لا يلبثوا لخلافك إلا قليلا » (٨) على قراءة « من حذف النون في الشاذ » وقال تعالى : « كي لا يكون دولة » (٩) و « لكي لا تأسوا » (١٠) ، وتقول : هلا قمت فلا يكلمك أحد ، ولا يكلمك أحد ، بمعناه .

-
- (١) الأعراف ١٢ (٢) الدخان ١٩
(٣) في الأصل : « إلا » وهو تحريف . (٤) في الأصل : « التمني » وهو سهو .
(٥) في الأصل : « زيادتها » . (٦) المائة ٧١ (٧) الأنفال ٣٩
(٨) الإسراء ٧٦ ، وهي قراءة أبي ، انظر البحر المحيط ٦/٦٦
(٩) الحشر ٧ (١٠) الحديد ٢٣

وكذلك تقول في الجازم والمجزوم : «إلا» تَقَمُّ أكرمك ، ومن لا يَقَمُّ أضربه ،
 وإن تَقَمُّ لا أكرمك ، ومن يَقَمُّ لا أهنته ، قال الله تعالى : «إلا» تنصروه
 فقد تصره الله ،^(١) وقال : «إلا» تفعلوه تكن فتنة في الأرض ،^(٢) وقال تعالى :
 «وإن تعذبوا نعمة الله لا تحصوها» ،^(٣) وقال الشاعر^(٤) :

٣٧٢ - وَمَنْ لَا يُصَانِعَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضْرَسُ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنْشِيمٍ
 والقول في الزيادة في «لا» هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها فاعله .

★ ★ ★ .

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجها واحداً ، لها موضعان أيضاً :
 الموضع الأول : أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيدٌ
 ولا عمروٌ ، وما قام زيدٌ ولا قعدَ [عمرو] ، المعنى : ما قام زيدٌ وعمروٌ
 وما قام زيدٌ وقعد عمروٌ ، لأنَّ الواوَ تُشْرِكُ بين الاسمين والفعالين في النفي ،
 كما تُشْرِكُ بين النوعين في الإثبات فلا يحتاجُ إلى «لا» النافية ، لكن زيدتُ
 لضرب من التأكيد ، ومنه قوله تعالى : «لا باردٍ ولا كريمٍ»^(٥) ، وقوله : «فما لنا
 من شافعينَ ولا صديقٍ حميمٍ»^(٦) ومنه قول الشاعر^(٧) :

٣٧٣ - ما كان يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا
 وَالطَّيِّبَاتِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
 فزيادة «لا» هاهنا بيّنة لكون دخولها كخروجها وهي قياس مطرد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة شاذاً في مواضع يوقف فيها مع السماع وذلك
 قبل خبر «كاد» كقول الشاعر^(٨) :

-
- (١) التوبة ٤٠ (٢) الأنفال ٧٣ (٣) إبراهيم ٣٤
 (٤) البيت لزهير من معلقته ، وهو في الديوان ٢٩ . والنسم للبعير مثل الظفر للإنسان
 (٥) الواقعة ٤٤ (٦) الشعراء ١٠٠
 (٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأضداد ٢١٥ ، والبحر المحيط ٢٩/١ ، واللان «لا»
 (٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ١٢١

٢٧٤ - تَذَكَّرْتُ لَيْلِي فَأَعْتَرَّتْنِي صَبَابَةٌ
 وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
 أي : يتقطع ، وقال الآخر (١) :

٢٧٥ - إِذَا أُسْرَجُوهَا لَمْ يَكَدْ لَا يَنَالُهَا
 مِنَ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْظُمُ الْمُتَطَاوُلُ
 أي : ينالها (٢) ، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى : « مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ » ، (٣)
 قالوا : المعنى : ما منعك أن تسجد ، أي من السجود ، وكان ينبغي أن تكون « لا » ،
 هذه من القسم قبل هذا ، « إِلَّا » أنها تقدمها المنع وهو الترك ، فصارت « لا »
 زائدة لفظاً ومعنى ، فإِذَا قالوا في زيادتها من الجهتين صحيح لفظاً ومعنى ، لا مَدْفَعٌ
 فيه فاعرفه ، وبالله التوفيق .

باب لکن الحفيضة (٤)

١٢٨ اعلم / أن « لکن » تنقسم قسمين : قسم تكون عاطفة ، وقسم تكون
 محففة من التقيية المذكورة في الباب بعد هذا .

القسم الذي تكون فيه عاطفة : وهي التي تُشْرِكُ بين الاسمين والفعلين في
 اللفظ لا غير ، وهو الاسمية في الاسمين ، والفعلية في الفعلين ، والرفع والنصب
 والحذف والجزم ، نحو قولك : ما قام زيد لکن عمرو ، وما رأيت زيدا لکن
 عمراً ، وما مررت بزيدا لکن عمرو ، وما يقوم زيد لکن يقعد عمرو ،
 ولن يقوم زيد لکن يقعد .

(١) لم أتف عليه . والشَيْظُمُ : الطربل .

(٢) في الأصل : « أي لا ينالها » . و « لا » محممة . (٣) الأعراف ١٢

(٤) انظر في لکن : المقرب ١/٢٢٣ . الجنى ٢٣٦ ، المنى ٢٢٣

ويقع قلبها النفي لازماً^(١)، ومعناها الاستدراك^(٢)، فإن أدخلت عليها الواو^(٣) فبعض النحويين يقيمها على عطفها، وبعضهم يخرجها عن العطف ويجعل العطف للواو، وقال بعضهم: العطف للواو و«لكن» استدراك خالص، وعطفت الواو جملة في التقدير على جملة، فكانك إذا قلت: «ما قام زيد ولكن عمرو» [فالمعنى]: «ولكن قام عمرو»، قال: ولا يبعد أن يدخل حرف عطف على حرف عطف كما قال الشاعر^(٤):

٣٧٦ - وَثُمَّ لَا يَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَلِكَ
وَرُوِيَّ بَيْتُ زَهْرٍ^(٥):

٣٧٧ - أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتُ بَيْتٍ عَلَى هَوَى
وَتَمَّ إِذَا أَصْبَحَتْ أَصْبَحَتْ غَارِيَا
وقال أبو نواس^(٥):

٣٧٨ - الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا
وَبَلِ الرَّشَا لَمْ يُخْطِهَا شَبَهَا
فِي الْجَيْدِ وَالْعَيْنِينَ وَاللَّبِّبِ

وأبو نواس وإن لم يكن حجة فهو معاصر للعرب الأملى تقوم بهم الحجة، ولم يتقد أحد من النقاد عليه جمع حرفي العطف إذا اختلفت معنيهما، هذا معنى كلامه، ويحتاج إلى وضوح بيان في إثبات كون «لكن» حرف عطف.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ: «لكن» في الإيجاب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، انظر الإنصاف ٤٨٤

(٢) انظر في تفصيل ذلك: الجنى ٢٣٧، المغني ٣٢٤

(٣) تقدم برقم ٢١٣

(٤) ديوانه ٢٨٥، وسر الصناعة ٢٦٦، والرواية: «فتم»، وابن يعيش ٩٦/٨ والمغني ١٢٥، والأشعري ٤١٨، وشواهد المغني ٢٨٤، والخزانة ٥٨٨/٣. وبت على هوى أي على أمر أريده.

(٥) ديوانه ٧١٠، وروايته: وابن الرشا. واللبب: الصدر.

معناه (١) الاستدراك ، لأنه (٢) قد ثبت أن « لكن » عند الخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو ، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن « لكن » ، وثبت أيضاً أن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات ، و « لكن » بخلاف ذلك ، فالو جعلنا العطف للواو لكانت تُشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المُصدَّر به (٣) ، والمعنى ليس على ذلك مع « لكن » ، فبطل أن يكون العطف لها ، وإنما يكون العطف ل « لكن » ، إذا لها التشريك في اللفظ لا في المعنى والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي ، على عادتها في عطف الجمل ، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعله .

وأما أن « تجعل المسألة من باب عطف الجمل في « لكن » ، فلا ، لأن ١٢٩ « لكن » مُشركة في الإعراب ، وإن كان المعنى / مختلفاً ، فاعله .

فإن عطفت بـ « لكن » جملة على جملة فيصيح أن يقع قبل « لكن » المذكورة النفي والإثبات ، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى ، نحو قولك : قام زيد لكن لم يخرج عمرو ، وما قام زيد لكن قام عمرو ، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل ، وإلا فلا ، وإذا وقع بعدها مبتدأ وخبر فهي المحففة من التقييد المذكورة في الموضوع بعد هذا .

وقد تكون « لكن » حرف ابتداء إذا كان بعدها المبتدأ كـ « الواو » و « بل » و « ثم » ، نحو قولك : جاء زيد لكن عهد الله منطلقاً ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء ، كقوله تعالى : « لكن الله يشهد بما أنزل إليك » (٤) .

(١) في الأصل : « بمعناه » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « انه » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « الصدوية » وهو تصحيف . (٤) النساء ١٦٦

وقد جذفوا نونها في الشعر ضرورة^(١) ، كما قال (١) :

٣٦٩ - فَلَسْتُ بِبَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِينِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففة من الثقيلة : هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لا غير ، لأن أصلها أن تكون مشددة عاملة عمل « إن » ، في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً ، فإذا « خففت » بطل عملها . ولم « يسمع » لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين ، وعلقتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال [ولا يعمل] إلا ما يختص ، فلما كنت تقول : ما قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وما يقوم زيد لكن يقوم عمرو ، فتصلح مع كل واحد منها علم أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبا زيد السهلي (٢) ذكر عن شيخه بن الرماك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف (٣) ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب ، فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ، ألا ترى قوله تعالى : « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم » ، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى (٤) ، أن « من شدد » لكن « من القراء » عملتها نصباً ما بعدها ، ومن تخففتها رفعاً ما بعدها ، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب . واعلم أن « لكن » هذه إذا تقدمها اسم منصوب منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أو على الخبر ، والمبتدأ محذوف ، فإذا قلت :

(١) البيت في ديوان امرئ القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤ ، وهو في الكتاب ٢٧/١ منسوباً إلى النجاشي ، والخصائص ١/٣١٠ ، وأمالى الشجري ١/٣٨٥ ، والإنصاف ٦٨٤ ، والأزهية ٣٠٩ ، والمغني ٣٢٣ ، والأشعري ١٣٦ ، واللسان (لكن) وشوامد المغني ٧٠١ ، والخزانة ٢/٤٠٠

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله ، ويعرف أيضاً بأبي القاسم ، وله « الروض الأنف » توفي سنة ٥٨١ ، انظر البنية ٢/٨١ . زابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي أخذ عن ابن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١ ، انظر البنية ٢/٨٦

(٣) قال صاحب الجنى ٢٣٦ : « أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت »

(٤) الأنفال ٩٧

مازید قائماً لکن عمرو ، أي : القائم ، وإذا قلتَ : مازيدٌ قائماً لکن قاعدٌ ، أي : لکن هو قاعد ، فهذا يدلُّک (١) على عدم التشريك في المعنى ، وأنَّها مثلُ « بل » في الإضراب كما تُذکِر .

باب لکن المشددة (٢)

١٣٠

اعلم أن « لکن » المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، ومعناها (٣) أيضاً الاستدراك (٤) كالحفيضة والخففة ، فتقول : ما قام زيدٌ لکن عمراً منطلقٌ وما خرج عمروٌ ولکن عبد الله ذاهبٌ ، قال الله تعالى : « ولکن الناسَ أنفسهم يظلمون » (٥) ، وقال : « ولکن الله يستلطُ رؤسَهُ على من يشاء » (٦) .

وهي تفارقُ « إن » المكسورة المشددة من أوجهٍ وتوافقُها من أوجهٍ :
 فمن أوجهٍ مفارقتها : أن معناها الاستدراكُ ، ومعنى « إن » التوكيدُ ، وأن « إن » تخفُّفٌ وتعملُ ، و « لکن » تخفُّفٌ ولا تعملُ إلا على ما حكاه ابنُ الرماك ، وهو الشاذُّ ، وأن « إن » يكون لها صدرُ الكلام ، و « لکن » يتقدمُها كلامٌ ، وبهذا الوجه أخرجها أبو القاسم الزجاجي عن أن تدخلَ اللامُ في خبرها (٧) ، لأنَّ قال : إلا أنَّها متضمنةٌ للاستدراك بعدد النفي ، فلذلك لم تدخلُ في خبرها اللام ، والصحيحُ أن الاستدراك [لا (٨)] يُغيِّرُ معنى

(١) في الأصل : « بذلك » وهو تصحيف .

(٢) انظر في « لکن » : المقتضب ١٠٧/٤ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن يمين ٧٩/٨ .

الجنى ٢٤٧ ، المغني ٣٢٢

(٣) انظر في معناها : المغني ٣٢٢

(٤) في الأصل : « للاستدراك » وهو تحريف . (٥) يونس ٤٤ (٦) الحشر ٦

(٧) انظر : اللامات ١٧٦ ، ٦٤

(٨) سقطت « لا » سهواً من الناسخ ، كما سدرى من عرض المؤلف .

الابتداء ، ألا ترى أنك تقول في التخفيف : لكنّ زيدٌ قائمٌ ، فليها المبتدأ والخبر ، وتوليها أيضاً « إن » ، فنقول : إني قائمٌ ولكنّ إنني غيرُ قاعدٍ (١) ، حتى قال بعضهم في (٢) :

٢٨٠ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

« إنّ الأصل : ولكنّ إنني (٣) ، ولذلك دخلت اللام في الخبر ، وهذا عندنا متكلفٌ ، والصحيح أن اللام دخلت في خبر « لكنّ » على القياس (٤) ، وإن جاء قليلاً ، ولكن أوردت قولَ مَنْ قال ذلك إعلماً بأنّ « لكنّ » لا تُغَيِّرُ معنى الابتداء وإن كانت استدراكاً ، فهذه أوجهُ المفارقة وما عداها فإنّ « لكنّ » فيه موافقةٌ لإنّ .

والعلّةُ في عمليها في المبتدأ والخبر هي العِلَّةُ في « إنّ » ، وأحدُها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ومن دخول « ما » عليها كافةً وموطئةً ، ومن جواز العطف على موضع اسمها ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في بابها ، كحكمها ، فعاملتها في ذلك معاملتها ، وقسّ عليه ، إن شاء الله .

إلا أنّهُ قد جاء حذفُ اسمها تارةً ، وخبرها أخرى كقول الشاعر (٥) :

٣٨١ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنِّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

رُوي بنصب « زنجي » على أن يكون اسمها ، وخبرها محذوفٌ تقديره (٦) :

(١) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير : « إني قائمٌ غير ولكنّ إنني قاعدٌ »

(٢) تقدم برقم ٣٠٢ (٣) وهو تقدير الزجاجي نفسه في اللامات ١٧٧

(٤) انظر المسألة في الإنصاف : ٢٠٨

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، وتعلب ١٢٧ ،

والنصف ١٢٩/٣ ، وأمالي السهلي ١١٦ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ،

والمعنى ٢٢٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، والمجم ١٣٦/١

(٦) في الأصل : « تقديرها » وهو تحريف .

يعرف قرابتي ، وُرُوي برفع « زنجي » على أن يكون خبرها ، واسمها مضمرة تقديره : ولكنك زنجي .

باب لم^(١)

١٣١ اعلم / أن « لم » حرفٌ يجزِمُ الأفعالَ المضارعة على اختلاف أنواعِ الجزم وينثيها ، إلا أنها تُختص معنى الفعل المضارع إلى الماضي ، لأنها جوابٌ مَنْ قال : فَعَلَ ، إذ هي نظيرُها ، فكانتُك قلتَ مجاورياً ، فلم يفعلْ مافعلْ ، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي ، وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال ، فننْ قال : إنها تجزِمُ الأفعالَ المستقبلَ كأبي القاسم الزجاجي فغلطَ وتسامحَ للعلة المذكورة .

واعلم أن الهمزة اللاحقة لها تُصيرُ الكلامَ تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل : أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أَحْسِنَ إِلَيْكَ ، فكان المعنى : اشكر ما فعلتُ معك ، أو تنساه أو شبه ذلك .

ومن قال إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً ، إذ الاستفهام [يكونُ] عن شيءٍ لا يعلمه المستفهم ، بخلاف التقرير والتوبيخ ، وتقدّم ذلك في باب الهمزة .

والواو والفاء اللاحقان لها بعد الهمزة (٢) للعطف (٣) ، وتأخراً عن الهمزة لوجهين : أحدهما أن لها (٤) صدر الكلام دونها لأن الاعتماد عليها ، والثاني : أن الواو والفاء مع « لم » كلفظٍ واحدٍ لشدة اتصالهما بها ، وكان الهمزة أحدثت التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام .

فإن لم (٥) تدخل والعطف حاصل قدّمت الواو والفاء عليها في الدخول فتقول :

(١) انظر في « لم » : المتضرب ٤٦/١ ، ابن عييش ٤٠/٧ ، ١٠٩/٨ ، البسنى

١٠٦ ، المنهني ٣٠٧

(٢) في الأصل « همزة » (٣) في الأصل « العطف » (٤) أي : للهمزة .

(٥) لعل « لم » مقحمة ، أو أن « لم » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده .

لم اكرمك ولم احسن إليك ، ولم يقم زيد فلم يجيبني إليك ، وكذلك ما أشبهه .
ولا يصح حذف « لم » وإبقاء الفعل بعدها مجزوماً كما لا يصح حذفه وإبقاؤه ،
لالتزامها وارتباطها باختصاصها بعضها ببعض ، فصارا كشيء واحد فاعله .

باب « لَمَّا » (١)

اعلم أن « لَمَّا » المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصير معناه للماضي
كـ « لم » المذكورة في الباب قبل هذا ، وهي جواب في التقدير لمن قال : قد
فعل ، ولذلك دخلت عليها « ما » كأنها عوض من « قد » ، ولذلك تريد على « لم »
بالاستمرار (٢) في النفي ، وتفرد به دونها ، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول :
شارف زيد المدينة لَمَّا ، وتريد : يدخلها ، نجدت الفعل للدلالة عليه ، وكان
« ما » عوض منه ، ولناظرتها لـ « قد » إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل ، نحو قوله (٣) :

٣٨٢ - لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي : زالت ، ولا يجوز ذلك كله في « لم » ، قال الله عز وجل : « و لَمَّا
يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » (٤) ، وقال : « و لَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا ۙ ١٣٢
مَنْ قَبْلِكُمْ » (٥) وقال الشاعر (٦) :

٣٨٣ - فَإِنْ أَلَكُمَا كَوْلًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وإِلَّا فَادْرِكْنِي وَ لَمَّا . أَمْرَقِ

(١) انظر في « لَمَّا » : الأزمية ٢٠٦ ، ابن يعيش ١٠٩/٨ ، الجنى ٢٣٩ ، المغني ٣٠٨

(٢) في الأصل : « بالاستقرار » وهو تحريف

(٣) تقدم برقم ٨١ (٤) آل عمران ١٤٢ (٥) البقرة ٢١٤

(٦) البيت للمزق العبدي كما في أمالي الشجري ١٣٥/١ ، وهو في اللسان (مزق)

والمغني ٣٠٩ ، والأشعري ٥٧٥ ، والمزهر ٤٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٦٨٠

وحكمها في دخول الهزة عليها في التقرير أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لم» فقيس عليها .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى «إلا» ، كقولك : «إن ضربك لثأ زيد» أي : إلا زيد ، قال الله تعالى : «إن كل نفس لثأ عليها حافظ» (١) وقال تعالى : «وإن كل لثأ جميع لدينا محضرون» (٢) على قراءة «من شد الميم في جميعها وخفف» (٣) ، وقد قرئ ذلك أيضاً بالتخفيف ، فيخرج عن هذا الباب .

وقد ردَّ بعض النحويين «لثأ» من هذه الآيات إلى الموضع الأول ، وأضربوا بعد [ها فعلاً] فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به ، والتقدير : «بكن» ، وهذا التقدير يصح في بعض المواضع وقد لا يصح فيه ، ففي قوله : «إن كل نفس لثأ عليها حافظ» (١) ، «فتكون» مقدرة بعدها ، و«حافظ» اسمها ، وخبرها «عليها» ، ويكون الحافظ هنا للملكين ، فيكون ذلك للآدميين خاصة ، والأظهر أن تكون «لثأ» بمعنى «إلا» ، ويكون المراد الآدميون وغيرهم والحافظ الله عز وجل .

وأما قوله تعالى : «وإن كل لثأ ليوفيبتهم ربك أعمالهم» (٥) ، فلا يصح تقدير «إلا» في موضع «لثأ» حتى يُقدَّرَ بعد «إن» فعل ، ينتصب كل به ، التقدير : «وإن ترى كل أو شبه ذلك ، ويصح أن تكون «لثأ» من الباب قبل هذا ، وتكون «إن» مخففة من الثقيلة ، و«كل» اسمها ويكون الفعل بعد «لثأ» محذوفاً تقديره : «وإن كل لثأ ينقصون أعمالهم» .

(١) الطارق ٤ (٢) هود ١١١ (٣) يس ٣٢

(٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة ، وخفف الباقون ، انظر النشر ٢/٢٨٠ ، القرطبي ٥٤٦٨

(٥) هود ١١١

وأما قوله تعالى : « وإن مكلّمك لآلئاً جميعاً لدينا محضرون » (١) ، فلا يصحُّ تقدير « يكون » [ل] « لآلئاً » لبقائها بلا خبر ويحتملُ السياق ، وإنشأ يصحُّ تقدير « لآلئاً » بمعنى « إلا » ، على أن تكون « إن » نافيةً ، و « جميع » خبر « كل » ، و « محضرون » خبر بعد خبر ، ويكون المعنى : « وما كلُّ إلا محضرون جميعاً لدينا » ويصحُّ أن تكون « إن » مخففةً من الثقيلة ، و « كل » مبتدأ ، و « لآلئاً » على الباب قبل هذا ويُقدَّرُ بعدها فعل تقديره « يترك » أو « يهمل » ويكون « جميع » خبر ابتداءٍ مضر ، أو مبتدأ خبره « محضرون » ، وجاز الابتداء به لأنَّه في معنى العام .

فإنَّ « مخففتٌ الميمُ من « لآلئاً » ، فالآيات إعرابٌ آخر يطول ذكره ، وقد استوعبهُ أبو علي الفارسي في « البصريات » ، وأبو محمد مكي في « مشكل إعراب القرآن » (٢) .

وأما قوله تعالى : « وما منّا إلا له مقامٌ معلوم » (٣) فقرأه / ابن مسعود ١٣٣ « وإن منّا لآلئاً له مقامٌ معلوم » ، فهذا نصٌّ على أن « لآلئاً » بمعنى « إلا » وكذلك حكى اللغويون ، ومثّلوا : « فلم أرَ من القوم لآلئاً زيداً » بمعنى : « إلا زيداً » ، وإن يأتي من ... (٤) لآلئاً ، وفي القرآن مواضع غيرُ ما ذكرتُ لك تحتملُ التأويلَ ، ولولا خوفُ التطويلِ لذكرتُها هنا موضعاً موضعاً ، لكن يُستدلُّ بها ذكرتُ لك علم ما لم أذكره ، إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون حرفَ وجوبٍ لوجوبِ نحو قولك : لآلئاً قمتُ أكرمتهُ وآلئاً جئتني أحسنتُ إليك ، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فإنَّ كانتا منفيّتين كانت حرفَ نفيٍ لنفيِ نحو : لآلئاً [لم] يقمُ زيدٌ لم

(١) يس ٣٢

(٢) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، عالم بالقراءات ، سكن قرطبة ، توفي

سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧ ، انظر فيه النزهة ٣٤٧ ، والبيان ٢/٢٩٨

(٣) الصافات ١٦٤ . (٤) خرم في الأصل ، والجملة غير مستقيمة .

يقم عمرو ، وتكون حرف وجوب انفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة ،
والثانية موجبة ، نحو قولك : « لَمَّا لم يقم زيد أحسنتُ إليك » ، وبالعكس
إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة نحو قولك « لَمَّا جاء زيد لم
أحسن إليك » .

وفيه معنى الشرط أبداً لا يفارقها ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى ،
أو معنى دون لفظ ، نحو ما مثل به .

وكونها حرفاً^(١) هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين وأمّا أبو علي الفارسي
فذهب إلى أنّها اسم بمعنى « حين »^(٢) ، وهي مبنيّة للزومها الجملة كما « إذ »
و « إذا » ، وكذلك قال فيها في قول الله تعالى : « إلا قوم يونس - لَمَّا
آمنوا »^(٣) أي : حين آمنوا ، وكذلك قوله تعالى : لَمَّا رأوا بأسنا ،^(٤)
أي حين رأوا بأسنا .

والأظهر مذهب الأكثرين لأنّ الاسميّة فيها متكلّفة والحرفيّة غير متكلّفة ،
وكل مبني لا يزم للبناء فالحكم عليه بالحرفيّة إلاّ إن دلت دلائل مقويّة له
في حيز الأسماء ، ف « لَمَّا » وإن كانت بمعنى « حين » لا يخرّجها هذا المعنى
إلى الاسميّة فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفيّة ، ومنها
ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفيّة وقد تقدّم منه شيء .

وبما يُضعف مذهب أبي علي الفارسي أنّها لو كانت اسماً بمعنى « حين »
لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء^(٥) ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك
أن يكون الفعل^(٦) واقعاً فيها ، وأنت تقول : « لَمَّا قمت أمس أحسنتُ إليك
اليوم » ، فدلّ على أنّها ليست بمعنى « حين » فاعله^(٧) .

(١) في الأصل « حرف » وهو تحريف . (٢) انظر الأزهية ٢٠٨

(٣) يونس ٩٨ (٤) غافر ٨٤

(٥) قوله : « جزاء » غير واضح في الأصل

(٦) في الأصل : « للفعل » وهو تحريف (٧) انظر الجنى ٢٤٠

وأما « إذ وإذا » فيقتوى فيها طريق الأسمية من جهة طلب الفعل لها طلب الظرفية ، وبولايتها تارة للأسماء وتارة للأفعال ، وتحقيق الكلام عليها ليس هذا موضعه .

باب « لن »^(١)

اعلم / أن « لن » حرفٌ ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال معنى^(٢) ١٣٤ وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها^(٣) كالجواب لمن قال : سيفعل ، ولا تجتمع مع السين لأنها^(٤) مختصة بالإيجاب ، كما أن « لن » ، مختصة بالنفي فتناقضا .

وهي حرفٌ ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيويه وأكثر النحويين ، وهي عند الخليل حرفٌ مركبٌ من « لا » النافية و « أن » الناصبة ، فاصلها عنده : « لا أن » ،^(٥) ثم خففت همزة « أن » ، بالتسهيل بالحذف فصارت : « لا أن » ، ثم حذفت الألف لا لتقاء الساكنين ، كما فعل في « لحدي الكبير » ،^(٦) على قراءة من حذفت الهمزة من القراء في الشاذ .

وأصلها عند القراء : لا النافية ، أبدل من ألفها نوناً ، لأن الألف والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو « لنسفعاً »^(٧) ، كذلك تبدل النون ألفاً في نحو زيدا .

-
- (١) انظر في « لن » : أسرار العربية ١٣٠ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، الخنسي ١٧٠ ، المفتي ٣١٤ ، الهمع ٣/٢ .
(٢) في الأصل : « لأن بها » وهو تحريف .
(٣) أي لأن السين . (٤) انظر : سر الصناعة ٣٠٤ .
(٥) المدر ٣٥ ، وفي الأصل « إحدى » وهو تحريف ، وهي قراءة جرير عن ابن كثير ، انظر القرطبي ٦٨٧٦ .
(٦) المعلق ١٥ ، وفي الأصل : « ولنسفعاً » والوار مقحمة .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيويه ومن تبعه ، لأن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع ، ويُردُّ مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لم يجز أن يتقدم معمول معمولها [عليها] (١) في نحو: زيداً لن أضرب (٢) وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني: أنها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدّر من « أن » ، والفعل ، فيكون المعنى في قولك مثلاً: لن يقوم زيد: لا قيام زيد ، فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير ولا بدء لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير ، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر ، والمبتدأ لا بدء له من الخبر ، ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ « لولا » عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب (٣) .

احتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا: إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، ألا ترى أن « لو » حرف امتناع لامتناع ، وتليها الأفعال ، فإذا ركبت (٤) مع « لا » فقيل « لولا » ، صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء .

والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب [هنا كـ] حكم « لولا » لأن « لو » قبل « لا » بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد (٥) ، وصيرته إيجاباً ، فكان كل

(١) الزيادة من المنى ٣١٤

(٢) قال في مر الصناعة ٣٠٥: « لأنه كان يكون في التقدير من صلة « أن » المحذوفة للهمزة ، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه » .

(٣) في الأصل: « بالتكرير » وهو تحريف .

(٤) كسر الزاخر قوله « فإذا ركبت » في الأصل .

(٥) كذا في الأصل ، ولعله: الراد .

واحد منها باقٍ على معناه ، و « لا » فيها عوضٌ من الفعل (١) ، وليست « لن » من هذا القبيل ، لأنَّ « لن » و « لا أن » في المعنى واحد ، وليس فيها إلاَّ التسهيل خاصةً ولا تدخلُ إحداهما على الأخرى لِتُحَدِّثَ معنىً زائداً فلا يتناظران ، فليس إلاَّ البساطة لما تقدّم وللوجه الثاني .

/ وأما مذهبُ الفَرَّاءِ فردودُه أيضاً من حيث إبدالِ الثقيلِ من الخفيفِ ، لأنَّ ١٣٥ النونِ مقطوعٌ والألفُ صوتٌ ، والصوتُ أخفُّ من المقطعِ ، فإذا أُبدِلتِ النونُ من الألفِ بخرجٍ من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أُبدِلتِ الألفُ من النونِ بخرجٍ من الثقلِ إلى الخفةِ ، فلا ينبغي أن يُقاسَ أحدُ الموضعينِ على الآخرِ ، مع أنَّ ذلكَ البديلُ يختصُّ بالوقفِ ، و « لن » مستعملةٌ في الوصلِ والوقفِ فلا منافرةٌ (٢) بينها ولا علةٌ جامعةٌ فبطلَ القياسُ فهذا وجهٌ .

ووجهٌ آخرٌ : أنَّ « لا » لم توجدْ ناصبةً في موضعٍ من المواضعِ ، و « لن » لم توجدْ غيرَ ناصبةٍ في موضعٍ من المواضعِ ، فكيف تُقاسُ « لن » على « لا » مع تناقضِ عملها وعدمِ عملِ « لا » ؟ ولا خفاءٌ ... (٣) هذا القولُ وبطلانه .

واعلم أنَّ منَ العربِ مَنْ يجزمُ بـ « لن » تشبيهاً لها بـ « لم » لأنها للنفيِ مثلها وأنَّ النونَ أختُ الميمِ في اللغةِ ، ولذلك تُبدلُ منها في قولِ الشاعر (٤) :

٣٨٤ - بُكاءَ حَمامَةٍ في يَوْمِ غَينٍ

(١) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل : لو انعدم ، وسوف يعرض له في باب لولا

(٢) لعلها : مناسبة . (٣) خرم في الأصل ، ولعلها « في فساد » .

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في أمالي القاضي ٨٧/٢ ، وروايته فيه :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عُقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمِ غَينٍ

وهو في اللسان (غين) .

أي : غيم ، قال الشاعر في النصب بـ « لن » (١) :

٢٨٥ --- فَلَنْ يَجِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مِنْظَرٌ

أي : « يجلى » فحذف الألف في النصب ، كما يجذفها في الجزم بـ « لم » ،
فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابن جني .

وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل : « يجلى » بإثبات الألف والنصب
مقدراً في الواو المنقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتزأت بالفتحة التي فيها
قبلها في الدلالة عليها (٢) كما قال الشاعر (٣) :

٢٨٦ - وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا يَلِيَتْ وَلَا لَوَانِي

أراد بقوله : « يلهفاً » لأن الألف بدل من الياء التي للتكلم ، لأن أصله :
يالهفي ، فإذا فعل ذلك بالألف المنقلبة عن الاسم فهو فيما انقلبت عن حرف
أولى ، فاعله .

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٦٠/١ و صدره :

أَيَادِي سَبَا يَاعَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

وهو في المغني ٣١٥ ، وشواهد المغني ٦٨٧ . وأيادي سبا : مشتت الشمل .

(٢) واحتمل رأي المؤلف صاحباً الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥

(٣) لم أتمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٣٥/٣ برواية « فلست بمدرك » عوضاً
من « وليس يراجع » ، والمحتسب ٣٢٣/١ ، والمقرب ١٨١/١ ، والممتع ٦٢٢ ، والعيني
٢٤٨/٤ ، والحزانة ٦٣/١ ، وشواهد الشافية ٢٠٨ ، والدرر ٦٩/٢ ، والتاج : (لهف) ،

باب لو^(١)

اعلم أن لـ « لو » في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إثمًا هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل ، والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ، لأن « لو »^(٢) يختلف تفسير معناها بذلك .

فيقال فيها إذاً : إنشأ تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك : « لو قام زيد لأحسنْتُ إليك » ، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيَّتين نحو قولك : « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » ، [وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو قولك : « لو يقوم زيد لما قام عمرو »] وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك : « لو لم يقم زيد لقام عمرو »^(٣) ، ١٣٦ وقال الله تعالى : « ولو قاتلكم الذين كفروا كوثوا الأديبار »^(٤) وقال الشاعر^(٥) :

٢٨٧ - فلو كنت ضبياً عرفت قرآبتى

وربما وليت في هذا المعنى « أن » ، المفتوحة على تقدير فعلٍ قبلها^(٦) كقوله تعالى : « ولو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعاً ومثله معه لاقتدوا به »^(٧) تقديره : « ولو ثبت أن » .

(١) انظر في « لو » : المقتضب ٧٥/٣ ، ابن يعين ١١/٩ ، الجنى ١٠٨ ، المغني ٢٨٣

(٢) في الأصل : « لولا » وهو تحريف .

(٣) اضطرب صاحب الجنى ١١١ في نقله هذا الموضع عن المؤلف ، ثم قال : « وهذا لا تحقيق فيه بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع » ثم يناقش أمثله .

(٤) الفتح ٢٢ (٥) تقدم برقم ٣٨٠

(٦) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، وذهب سيوريه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ ، انظر الجنى ١١٢

(٧) الرعد ١٨

وربما حذف جوابها للعلم به كقوله تعالى : « ولو أن قرآناً سُيرتَ به الجبال أو قُطعتَ به الأرضُ أو كُلُّمَ به الموتى » (١) ، المعنى لكان هذا القرآن . وقال الشاعر في المعنى الثالث (٢) :

٣٨٨- وَلَوْ أَنَّنِي عُلِّقْتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ يَبْعُدُ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهُ

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع : « لو لم تَذُنَّبُوا لَجَاءَ اللهُ بِقَوْمٍ يُذُنَّبُونَ فَيُغْفَرُ لَهُمْ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٨٩- فَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقَى اللهُ سَائِلُهُ

وأما قوله عليه السلام : « نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْلَمْ يَخْفِ اللهُ لَمْ يَعْتَصِهِ » (٥) فليست « لو » من هذا الموضع ، وإنما هي من موضع الشرط على ما يُذكرُ بعدُ .

و « لو » هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم تكن لفظها لذلك ، ولا عملها ، وتُخلصُ الفعلَ أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن كان ما بعدها مضارعاً ، وقد تقدّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام .

(١) الرعد ٣١

(٢) البيت في الموشح ٣٨٠ غير منسوب ، وصدده فيه يختلف عن رواية المؤلف :

قَالُوا أَنْ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ

وهو في السمط ١٨١/١ على رواية الموشح ، واللسان (ثم) . والثمام : نبت ضعيف .

(٣) رواه أحمد ٣١٨/٤ ، وليس في روايته « ويدخلهم الجنة » وفيها : « ليغفر » عوضاً من « فيغفر » .

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٤٢

(٥) قال السخاري في المقاصد الحسنة ٤٤٩ : « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب

المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب » .

الموضع الثاني : أن تكون حرف شرط بمنزلة « إن » ، إلا أنها لا يجزمُ بها ، كما يجزم بـ « إن » ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً ليدلالة الكلام عليه ، كقولك : « أنا أكرمك لو قمت » ، المعنى : لو قمت أكرمك ، ومنه قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣٩٠ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ

دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بِأَطْهَارٍ

المعنى : وإن كنا صادقين ، وإن باتت بأطهار ، وعلى ذلك ينبغي أن يُحمّل قوله عليه السلام : « نَعِمَ الْعَبْدُ مُصِيبَ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، المعنى إنه لا يعصي الله وإن قَدَّرَ أَنَّهُ لَا يَخَافُهُ ، وحاشاه من ذلك ، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له .

وتخالف « لو » هذه « إن » ، بأنها أبدأ تلي الدخول على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظٍ كما مُثِّلَ قَبْلُ .

الموضع الثالث : أن تكون تَنْبِيْاً بمنزلة « ليت » (٣) في المعنى لا في اللفظ والعمل ، فتقول : « لو أني قمت فأكرمك » (٤) ، ومنه قوله تعالى : « فلو أن لنا كَرَّةً فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (٥) ، أي : ليت لنا كَرَّةً ، والمعنى / التمني ، ١٣٧ [و] دخلت الفاء في الجواب ، ومنه قول الشاعر (٦) :

(١) يوسف ١٧

(٢) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، ونوادر أبي زيد ١٥٠ ، والحامسة الشجرية ٣٨١/١ ، والمقرب ٩٠/١ ، والمغني ٢٩٢ ، والأشعري ٦٠١ ، وشواهد المغني ٦٤٦

(٣) انظر آراء التحريين فيها : الجني ١١٥ ، ١١٦

(٤) في الأصل : « فأكرمت » وهو تحريف . (٥) الشعراء ١٠٢

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٣ ، والتنبيه على التصحيف ٥٨ ، والمغني ٩٤ ، والخزانة ٤/٤٩٦ . يشررون : يظهرون .

٣٩١ - تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعَشَرَ

عَلِيٍّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِيرُونَ مَقْتَلِي

أي : ليتم يظهرون قتلي ، أي : يتمنون أن يُظهروا قتلي .

الموضع الرابع : أن تكون حرف تقليل بمنزلة « رَبِّ » في المعنى نحو قولك :
إعطي^(١) المساكين ولو واحداً ، وصل^(٢) ولو الفريضة ، ومنه قوله تعالى :
« ولو على أنفسكم »^(٣) وقوله عليه السلام : « لا تَرُدُّوا السائلَ ولو بظِلْفِ
مُحْرَقٍ »^(٤) ، و « لا تَرُدُّوا السائلَ ولو بشِقِّ تَمْرَةٍ »^(٥) فاعلمه .

باب لولا^(٦)

اعلم أن ل « لولا » في الكلام موضعين .

الموضع الأول : أن تكون تخيضاً ، مثل « لوما » في الباب بعد هذا ،
فتقول : لولا تقوم ، ولولا تخرج ، ولولا تكرمُ زيداً ، قال الله تعالى : « فلولا
تُشكرون »^(٧) و « فلولا تَدَّ كَثْرُونَ »^(٨) .

ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع ، فتقول : لولا قُتتَ ولولا قُعدتَ ،
وفيها معنى التوبيخ ، قال الله تعالى : « فلولا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ
قُرْبَانًا آلِهَةً »^(٩) ، وقال تعالى : « فلولا تَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ »^(١٠) .

(١) في الأصل : « أعطي » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « صلي » وهو تحريف . (٣) النساء ١٣٥

(٤) رواية مالك في الموطأ ٥٧٥ : « ردوا السائل ولو بظلف محرق » . والظلف للبقر
والغنم كالخافر للفرس ، والمحرق : المشوي .

(٥) رواية البخاري ١٠/٥ : « اتقوا النار ولو بشق تمرة » .

(٦) انظر في « لولا » : المقتضب ٧٣/٣ ، أمالي الشجري ٢١٠/٢ ، الأزهية ١٧٥ ،
ابن عبيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، الجنى ٢٤١ ، المغني ٣٠٢ ، المعجم ٣٤/٢ ، ٦٦

(٧) الواقعة ٧٠ (٨) الواقعة ٦٣ (٩) الأحقاف ٢٨ (١٠) التوبة ١٢٢

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أو مضمرة ، تُقدَّرُ بحسب دلالة الكلام كما قال الشاعر (١) :

٣٩٢ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوْضَرِي لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

أي : لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك .

الموضع الثاني : أن تكون حرف امتناع لوجوب كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع ، والصحيح (٢) أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها ، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : « لولا زيد لأحسنتُ إليك » ، فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب [لامتناع] (٣) نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو : لولا عدم زيد لأحسنتُ إليك ، وقد ذكرت (٤) اللام في جوابها في باب اللام .

ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين (٥) ، وكذلك إن كان مضمراً رفع نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك ، و « لولا أنتم لكنثا مؤمنين » (٦) ، فزَيْدٌ وأنتم مبتدآن

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٩٠٧/٢ ، وهو في الخصائص ٤٥/٢ ، والمخصص ١٩٩/٣ ، وأما في الشجري ٢٧٩/١ ، ونسبه في ٢١/٢ إلى الأشهب بن ربيعة ، والأزهية ١٧٧ منسوبة إلى الفرزدق ، وأسرار العربية ٢٠٥ ، واللسان : (ضطر) ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والمغني ٣٠٤ ، وابن عقيل ١٢١/٤ ، والأشعري ٦١٠ ، وشواهد المغني ٦٦٩ ، والخزانة ٥٥/٣ . والنيب : النوق المسنة ، وضطرى : حقاء .

(٢) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١

(٣) سقطت من الأصل ، ووردت في نقل الجنى .

(٤) قوله : « ذكرت » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر الإنصاف ٧٠/١ (٦) سبأ ٣١

١٣٨ وخبرهما / محذوفٌ عندهم لازمٌ للحذف لنيابة الجواب منابه ، تقديره : لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه ، ولولا أنتم موجودون ونحوه .

ويرتفع (١) عند الكوفيين على تقدير فعل ثابت « لا ، منابه ، فإذا قلتَ : لولا زيدٌ لأكرمك ، و « لولا أنتم لكننا مؤمنين ، (٢) فالمعنى : لو انعدم زيدٌ ولو انعدمتم ، وهذا هو الصحيحُ لأنَّه إذا زالت « لا ، وِليَ « لو » الفعلُ ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت « لا ، كان بعدها الاسمُ ، فهذا يدلُّ على أن « لا ، نافيةٌ منابَ الفعل ، وقد اتفق الطائفتان أن « لولا ، مركبةٌ من « لو ، التي هي حرفٌ امتناعٍ لامتناعٍ ، و « لا ، النافية ، وكلُّ واحدةٍ منها باقيةٌ على بابها من المعنى الموضوعه له قبل التركيب ، هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوفٌ لم يُسمع إظهاره في موضعٍ من المواضع (٣) ، فحكيمٌ به مع صحة تقدير الفعل في موضع « لا ، والنطق به دونها .

وبما يدلُّ على أن ما بعد « لولا ، من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ (٤) ، أن « أن » المفتوحة تقع في موضعه في نحو « لولا أنك منطلقٌ لأحسنتُ إليك ، ولا يقعُ في موضع المبتدأ إلا المكسورة ، فاعلمه .
وأما تلجینُ بعضهم للمعري في قوله (٥) :

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣ ، ويُنسب هذا الرأي إلى الكسائي ، انظر شرح الرضي ١٠٤/١ ، أما الفراء فيستذهب إلى أن الاسم مرفوع به لولا نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل : معاني القرآن ٤٠٤/١

(٢) سبأ ٣١

(٣) أورد ابن مالك في شواهد التوضيح شواهد كثيرة على ظهوره ، انظر ص ٦٥ وما بعد .

(٤) في الأصل : « مبتدآن » وهو تحريف .

(٥) سقط الزند ١٠٤/١ وصدوره :

يُذَيِّبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في المقرب ٨٤/١ ، والمعنى ٣٠٢ ، وابن عقيل ١٤٩/١ ، والأشعري ١٠٢ .
والضمير في « منه » للسيف .

٣٩٣ - قَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فليس « يسكه » عندي خبراً للغمد ولكنه حال ، العاملُ فيه الفعلُ الذي « لا » في موضعه وإثماً يكونُ هذا التلحينُ في مذهب البصريين ، لأنَّ الابتداء لا يعملُ في الحال ، وهو صحيحٌ على تسليم رفع « الغمد » بالابتداء ، وإذا كان فاعلاً في المعنى ، فـ « لا » عاملةٌ وإنْ كانت حرفاً بنيابتها منابَ الفعل ، وإذا كانت « كان » ، تعملُ في الحال في قوله (١) :

٣٩٤ - كَأَنَّهُ ، خَارِجًا مِنْ تَجَنُّبِ صَفْحَتِهِ ،

سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

بمعنى التشبيه الذي فيها ، فأولى أن تعملَ « لا » بالنيابة منابَ الفعل .

وأمثاً إذا دخلتْ على المضمر الذي صيغته الحفص (٢) نحو : لولاك ولولاه ولولاي ، وقول الشاعر (٣) :

٢٩٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِجَّتْ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوِي

وقول الراجز (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٧١

(٢) انظر مذهب المبرد في : المقتضب ٧٣/٣ ، والسكامل ١٠٩٧ ، إذ ينكر هذا الاستعمال ، وانظر المسألة في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، وأمالى الشجري ١٨٠/١ ، والإنصاف ٦٨٧

(٣) البيت ليزيد بن الحكيم كما في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وهو في النصف ٧٢/١ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، وأمالى القسالي ٦٧/١ ، وأمالى الشجري ٢١٢/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، والأشعري ٢٨٥ ، وابن عقيل ٦/٣ ، والهمسج ٣٣/٢ ، والحزانة ١٣٢/٣ . وطجّت : هلكت ، وهوى : سقط ، والأجرام : ج جرم وجرم الشيء : جسمه ، والنَيْقُ : أرفع موضع في الجبل .

(٤) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوباً إلى رؤبة وليس في ديوانه .

لَوْلَا كَمَا لَحَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا

فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها، والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض، كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم: مررت بك أنت، حين جعل توكيداً لضمير الخفض، وحجة سيبويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم.

والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين: أحدهما: أننا إذا جعلنا «لولا» حرف جر فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، ولوجه الثاني: أننا إذا جعلنا «لولا» حرف جر فتحتاج إلى ما تتعلّق به، إذ ليست زائدة كالأباء في «بحسبك» وليس في الكلام ما تتعلّق به ولا تُقدّر متعلّقة به، ولا يُحتجّ به «رب» لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلّق به بعدها.

هذا مع أنها^(١) لها صدر الكلام و [لا] تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له، وهذا كلّه معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها...^(٢) فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى^(٣) أن يُحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يُحدّف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه كما بقى في قوله^(٤):

(١) أي: مع أن «لولا»، وحديثه الآن يرتبط برأي سيبويه والرد عليه.

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل، لعل الناسخ شطبها بعد أن كتبها.

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه «نصر» عوضاً من

«رحم»، وهو في الإنصاف ٤١، والبحر المحيط ١٩٠/١، وابن يعيش ٤٧/١، واللسان

(طلع)، والمعجم ١٢٧/٢، والحزاة ٣٩٢/٣، والدرر ١٦٢/٢

٣٩٧- رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

« طلحة » مخفوضاً ، وحذف « أعظم » قبلها ، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين ، والخروجُ بالضمير له نظير ، والخبرية^(١) فيها ليس لها نظير ، فاعلمه .

باب لوما^(٢)

اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض^(٣) تقول :
لوما [يقوم] زيد ، كما تقول : لولا يقوم زيد ، وهلا يقوم زيد ، قال الله تعالى :
« لوما تأتينا بالملائكة »^(٤) .

ولا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأن التحضيض طلب في المعنى والطلب يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإن وجد الاسم بعد « لوما » فعلى تقدير الفعل ، فإذا قال القائل : « لوما زيدا » فالتقدير : « لوما تكرم زيدا » أو تضربه أو غير ذلك مما تدل عليه قرينة الكلام ، فاعلمه .

-
- (١) كذا في الأصل ، لعلها « الحرفية » أي الخروج بالحرفية كما يرى سيبويه ليس له نظير .
(٢) انظر في « لوما » : ابن يعيش ١/١٤٥ ، الجنى ٢٤٥ ، المغني ٣٠٦
(٣) قال ابن هشام : « وزعم المالكى أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرد قول الشاعر :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي

انظر المغني ٣٠٦

(٤) الحجر ٧

باب لیت (۱)

اعلم أن « لیت » لم تجيء في كلام العرب إلا « حرف تمنّ » (۲) غير ،
 يحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كـ « إن » التي للتوكيد كما
 ذكر في بابها ، فتقول : لیت زيدا قائم وليت عبد الله ذاهب ، قال الله تعالى :
 « باليتنا ثردا ولا نكذبَ بآياتِ ربنا » (۳) ، وقال تعالى : « باليتي كنتُ »
 معهم ، (۴) ، ويقال فيها : « كوت » بالواو قليلا .

وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين ، كما ينصبون بـ « ظن » ، وقدروها
 ۱۴۰ الفراء بـ « تمت » ، فهي عندهم تنصب بتقديرها / الاسمين ، كما ينصب
 ما يُقدرونها به ، وأنشدوا (۵) :

۲۹۸ - يَأَلَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا

ولاحظة فيه إذ يحتمل أن « يكون » رواجعا حالاً من أيام الصبا ، العامل
 فيه ما في « لیت » من معنى التمني ، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف
 كما ذكر في « كان » (۶) ، والصحيح أن خبر « لیت » محذوف للعلم به ،
 تقديره « لنا » ، كما قدر في « إن » في قول الشاعر (۷) :

۲۹۹ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

أي : « لنا » ، والأخبار كثيرا ما تحذف للدلالة عليها في غير موضع .

(۱) انظر في « لیت » : ابن يعيش ۸۳/۸ ، الجنى ۱۹۸ ، المفني ۳۱۵

(۲) كلمة لم أبينها في الأصل ، ولعل السياق يقبل « حرف تمن لا غير » .

(۳) الأنعام ۲۷ (۴) النساء ۷۳

(۵) البيت في ملحقات في ديوان العجاج ۸۲ ، والكتاب ۱۴۲/۳ ، وابن يعيش ۱۰۳/۱

واللسان (لیت) ، والمفني ۳۱۶ ، والأشعرى ۱۳۵ ، وشواهد المفني ۶۹۰ ، والحزانة ۲۹۰/۴

(۶) واستشهد على ذلك بقول النابغة المتقدم : كأنه خارجاً

(۷) تقدم الشاهد برقم ۱۴۶

وهي حرف يُغَيَّرُ معنى الابتداء إلى التمني ، ولذلك ما جز فيها ما يجوز في « إن » المكسورة من العطف على موضع اسمها ، ومن دخول اللام في خبرها .
ومما تخالف فيه « إن » المذكورة أنها إذا اتصلت بها « ما » وهي داخلة على
الابتداء والخبر جاز في الاسم بعدها الرفع على الابتداء ، وأن تكون « ما » كقوة
عن العمل وأن ينتصب ما بعدها اسماً لها ، وتكون مازائدة مخصصة فتقول : ليتنا
زيداً قائم ، وليتنا زيد قائم ، ويُنشَدُ بيت النابغة (١) :

٤٠٠ - قالت : أَلَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدِ

برفع « الحمام » ونصبه ، وإثبات ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يُقال :
« ليتنا يقومُ زيدٌ » ، فلمَّا اختصت بالأسماء عملت فليس هذا حكم « إن » وسائر
أخواتها غيرها لجواز دخولها مع « ما » تارةً على الأسماء ، وتارةً على الأفعال ، فاعلمه .

ومما تخالف فيه « إن » المذكورة أنها إذا اتصلت بياء المتكلم فإن نون
الوقاية تازم معها (٢) ، فتقول : ليتني قائم ، كما قال الله تعالى : « يا ليتني كنتُ
معهم » (٣) و « يا ليتني كنتُ تراباً » (٤) ، لأن حكم الفعلية قد قوي فيها ،
والموجب الذي حذف الوقاية له في « إني وأني وكأني ولكني » قد
عديم هنا إذ لا اجتماع مثلين هنا .

وربما حذف في الضرورة كقوله (٥) :

٤٠١ - زَعَمُوا أَنِّي ذُهَلْتُ وَلَيْتِي أَسْتَطِيعُ الْعَدَاةَ عَنْهُ دُهُولاً

وقال آخر (٦) :

(١) الديوان ١٦ ، وهو في الكتاب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والمغني ٦٦ ،

والمقرب ١١٠/١ ، وشواهد المغني ٧٥ ، والخزانة ٢٩٧/٤

(٢) على حين يرى ثعلب « في كلها يجوز بالنون ويجذفها » . انظر المجلس ١٦

(٣) النساء ٧٣ (٤) النبأ ٤٠ (٥) لم أقف عليه

(٦) نسب في الكتاب ٣٧٠/٢ إلى زيد الخليل ، وهو في ثعلب ١٦ ، ونوادير أبي

زيد ٦٨ ، والمقرب ١٠٨/١ ، واللسان (ليت) ، وابن يعيش ٩٠/٣ ، وابن عقيل

٦١/٦ ، والعيني ٣٤٦/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والخزانة ٤٤٦/٢

٤٠٢ - كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ومما تخالفها أيضاً فيه النصب في جوابها بالفاء والواو ، كقوله تعالى :
« يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً » (١) وقوله تعالى « يَا لَيْتِنَا تُرِدُّ وَلَا
وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (٢) على قراءة مَنْ نَصَبَ « نَكُونُ »
وإنما ذلك لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّمَنِّي الَّذِي فِيهِ الطَّلَبُ ، والطَّلَبُ قَدْ يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ
١٤١ وَيَنْصَبُ / بِالفَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى مَا يَتَبَيَّنُ فِي بَابِهَا .

وما عدا هذه الأوجه التي ذكرنا مخالفتها فيها من دخولها على المبتدأ والخبر
الَّذِينَ تَدْخُلُ عَلَيْهَا « إِنَّ » ، وَتَنْصَبُ الْاسْمَ وَرَفَعَ الْخَبْرَ ، وَعَدَمَ تَقَدُّمِ الْخَبْرِ
عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا فَحَكْمُهَا فِي ذَلِكَ حَكْمُهَا ،
وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عِلَلُ ذَلِكَ فِي بَابِ « إِنَّ » الْمَذْكُورَةِ .

وَأَمَّا التَّخْفِيفُ بِالْحَذْفِ فِيهَا فَلَا يَصِحُّ حُلْفَتُهَا بِسُكُونِ وَسَطِهَا ، وَهُوَ حَرْفُ
عَلَّةٍ ، وَعَدَمُ التَّضْعِيفِ الْمَوْجِبِ لِتَخْفِيفِ « إِنَّ » فَاعْلَمْ .

بَابُ لَيْسَ (٣)

اعلم أن « ليس » ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك
وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي (٤) فزعم سيبويه أنها فعل (٥) ،
وزعم أبو علي أنها حرف .

والموجب للخلاف بينها فيها النظر إلى حدّها ، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ

(١) النساء ٧٣

(٢) الأنعام ٢٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، انظر النشر ٢/٢٤٨ ، القرطبي ٢٤٠٥

(٣) انظر في « ليس » الأزمية ٢٠٤ ، الجنى ١٩٩ ، المغني ٣٢٥

(٤) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٥) انظر الكتاب ١/٢٨ ، ٣٧٦

يدلُّ على معنى في غيره لا غير ، كـ « منْ » وإلى ولا وما ، وشبهها ، أو النظرُ إلى اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب ، فتقول : ليست هندٌ قائمةٌ ، والزيدون ليسوا قائمين ، وزيدٌ ليس قائماً ، كما تقول : كانت هندٌ قائمةً ، والزيدون كانوا قائمين ، وكان زيدٌ قائماً ، وهذه خواصُ الأفعال لا الحروف ، فتكونُ فعلاً ، وكلُّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينها ، وانتفى الخلافُ بينها ، إذ لا تصحُّ المنازعةُ فيه ، فالخلافُ إذاً إنشأً هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظريين : هل في الأصل أو هل في المعاملة ؟ فالذي ينبغي^(١) أن يُقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصيةٍ من خواصِ الأفعال ، وذلك إذا دخلتْ على الجملة الفعلية : إنشأ حرفٌ لاغير ، كـ « ما » النافية كقول الشاعر^(٢) :

٤٠٣ - تُهْدِي كَتَائِبَ خَضْرَاءَ لَيْسَ يَعْصِمُهَا

إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَمَاعِ

فهذا لا منازعةٌ في الحرفية في « ليس » فيه ، إذ لاخاصيةٌ من خواصِ الأفعال فيها .

وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِ الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل : إنشأ فعلٌ لوجود خواصِ الأفعال فيها ، وهذا أيضاً لا تنازعَ فيه ، ألا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتاب « الإيضاح » وغيره أن « ما » النافية إنشأً سميت بشبهها لليس ، فجعل « ليس » أصلاً في العمل و « ما » فرعاً ، وليس ذلك إلا لتغليبها عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً ، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشَبَّهَ بها « ما » ، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعله .

فإن قيل : / « هلاً جعلت » ليس ، في البيت [المذكور] فعلاً على حكمها ١٤٢

(١) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٢) البيت للنابغة ، وهو في ديوانه ١٢١ ، وفيه « ترهى كتائب خضر » ، والجنى ١٩٩

إذا دخلت على المتبدأ أو الخبر ، فرفعت ونصبت ، فتكون سائبة ، 'يضمر'
فيها اسمها أمراً أو سائناً كما قال الآخر (١) :

٤٠٤ - وَ لَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

كأنه قال : ليس الأمرُ يَعْتَصِمُهَا (٢) ، فتكون الجملة خبراً مفسرةً لذلك
الضمير ، كما فسرتُ في قوله : شفاء الداءِ مبدولٌ .

فالجواب : أن هذا لا يصح من قبل أن الجملة إذا كانت مفسرةً لذلك
الضمير فلا بد أن تكون موافقةً له في إيجابه أو نفيه ، وهو في البيت منفيٌ ،
فينبغي أن تكون الجملة منفيةً بحسبه ، ولما دخلت «إلا» في الجملة المفسرة
كانت تناقض الضمير لأنه لا يقال : يقوم إلاً زيدٌ ، حتى يتقدم النفي الفعل ،
ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون « هو » في قوله تعالى : « وما
هو بمزحزجه من العذاب أن يُعمر » (٣) ضميرَ شأنٍ لأن الباء دخلت في
الجملة المفسرة دون نفي تسلط عليها ، إذ النفي إنما تسلط على الشأن ، فلا
وجه للدخول الباء في خبر المتبدأ ، لأن المعنى والتقدير كان يكون : وما الشأن
تعميره بمزحزحه من العذاب ، فلا فرق بين الباء وإلاً في هذه المسألة ، فلا مدخل
لشأن في البيت وإثماً « ليس » لمجرد النفي خاصةً كما « ما » و « لا » .

وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » (٤) أي :
ما الطيب إلا المسك ، للعلة المذكورة بخلاف : « ليس خلق الله مثله » (٥) فإن

(١) نُسب في الكتاب ٧١/١ إلى هشام أخي ذي الرمة وصدوره :

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها

وهو في المقتضب ١٠١/٤ ، والأزمية ٢٠٠ ، ومجالس العلماء ٣١٤ ، وابن عيمش ١١٦/٣ ،
وفيه « شفاء النفس » ، والمغني ٣٢٧ ، وشواهد المغني ٧٠٤

(٢) في الأصل « يعمر » وهو تحريف ، وذلك إشارة إلى البيت السابق : تهدي كتاب ...

(٣) البقرة ٩٦ (٤) انظر المسألة في الأزمية ٢٠٤ ، مجالس العلماء ١

(٥) انظر الكتاب ٧٠/١

الشان" يصح إضماره هنا ، ولا مانع منه ، فافهم هذه المسألة فإن فيها تدقيقاً
نظراً ، وقد أشار إليها سيبويه في باب « ما »^(١) ، وبالله التوفيق .

باب الميم

اعلم أن الميم تكون حرفاً مفرداً ، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة .

باب الميم المفردة^(٢)

اعلم أن الميم المفردة تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

فالقسم التي هي أصل ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون أول الكلمة موضوعة في بنائها زائدة ، وذلك
في كل لفظ أصولها ثلاثة أحرف ، وفي أولها الميم ، وذلك في الأسماء لا غير ،
نحو مَضْرِبٍ ومَشْهَدٍ ومِغْصَلٍ ومِيفْتاحٍ ومِيفْتَحِلٍ ومِيفْتَحِلٍ ومِيفْتَحِلٍ ونحو ذلك ، لأنه
قد ثبت بالاستقراق أن الميم زائدة ولا يسئل لم ذلك لأنه مبدأ لغوية
فلا يُعْلَل .

فإن كانت أصول الكلمة أزديد من الثلاثة فالميم أصلية نحو : «مرزجوش»^(٣)
و«مردقوش»^(٤) ، لأنها بوزن «عَضْرَقُوط»^(٥) ، وكذلك الملحق
بالأربعة نحو «مهدد»^(٦) في قول الشاعر^(٧) :

١٤٣

(١) انظر الكتاب ٦٩/١

(٢) انظر في الميم : سر الصناعة الورقة ١٦٢ ، المتع ٢٣٩ ، الجنى ٥٣

(٣) (٤) : مرزجوش ومردقوش : اسم نبت .

(٥) العَضْرَقُوط : ذكر العِظاء أو هو من دراب الجن .

(٦) مهدد : من أسماء النساء .

(٧) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه (مطبوعة بيروت) ٣٥ ، وفيه : « مهددا »

و « موعدي » عوضاً من « مهددا » و « موعدا » . وحان : قرب .

٤٠٥ - خان الرِّحِيلُ وَلَمْ تُودَّعْ مَهْدَدًا

وَالصُّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدُ

لأنّ مثاله من الرباعي: جَعْفَرًا ، فداله ملحقة براء « جَعْفَر » ، ولو كانت زائدة لأدغم ، فقول: مِهْدٌ ، كما يقال: مِكرٌ مِفرٌ ، لأنها من الكرِّ والفرِّ ، ومِهْدٌ من المَهْدِ والتمهيد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة في بناء الكلمة بين حروفها ، فلا يُعللُ أيضاً لأنه مبدأ لفة ، وذلك قولهم : « دَلَامِص » (١) على مذهب الخليل ، لأثّه عنده من الدّلاص وهو البراق من كل شيء ، ولذلك قيل للدروع : دِلاص ، ومنه قول الشاعر (٢) :

٤٠٦ - إِذَا جُرِّدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِيصَةً

عَلَيْهَا وَجَرِيالَ النَّضِيرِ الدَّلَامِصَا

وقد قلبه فقالوا : « دَمالص » ، وقد حذفوا الألف منه فقالوا : دَمِص (٣) ودَمِص كما قالوا في هدايد (٤) : مُهْدِيدٌ تَخْفِيفاً ، وقالوا : لبّ تمّارص مأخوذٌ من القرص وهو حدو (٥) اللسان بمجمة فيه ، وقالوا : هرّماس للأسد وهو من الهرس وهو الدقّ والعضّ ، قال الشاعر (٦) :

(١) الدلامص : البراق الأملس .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٤٩ ، والشطر الثاني فيه :

عَلَيْهَا وَجَرِيالًا يُضِيءُ دَلَامِصَا

والمُتَصِفُ ٢٥/٣ ، والمُتَمَعُّ ٣٨٦ ، وابن يميث ١٥٣/٩ ، واللسان (نصر) .
والخميصة : كساء معلم ، شبه شعرها به ، والجريال : لون الذهب ، والنضير : الذهب ، والدلامص : البراق .

(٣) في الأصل : « دلاص » والتصويب من الممتع ٢٣٩ (٤) الهدايد : اللبّ الخائر .

(٥) كذا في الأصل ، ولم أجد لها تفسيراً ، لعلها « حرق » .

(٦) البيت للفتّيم بن مسلم البكالي كما في اللسان : « خرط » . وضاريط الاست : ما حواليا

والنّس : القبض على اللحم ونزّره ، و « فأساغ » في الأصل : « فأساع » وهو تحريف .

٤٠٧ - وَبَيْتَ أُمِّهِ فَاسَاغَ نَهْسًا ضَمَارِيْطًا اسْتِيْهَا فِي غَيْرِ نَارٍ
والضَّمَارِيْطُ مِنَ الضَّرْطِ ، وَكُلُّ مَا ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لِشِدُوذِهِ ، فَاعْلَمْ .

الموضع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة وذلك ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن تكون زائدة لغير علة ، بل لبثاء الكلمة ، وذلك مبدأ
لغة وذلك قولهم : مُحَلَّقُومٌ مِنَ الْحَلَقِ وَبُلُوعُومٌ مِنَ الْبُلُوعِ وَصَرَطُومٌ مِنَ الصَّرَطِ
وهو البلعُ بسهولة وقَرَطُومٌ إِيْتَابُوعٌ لَسَرَطُومٌ وهو من الإفراط ، ورأسُ صِلْدِيمٍ
وصِلَادِيمٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

٤٠٨ - أَجْدَرُ النَّاسِ بِرَأْسِ صِلْدِيمٍ حَازِمِ الْأَمْرِ شُجَاعٍ فِي الْوَعْمِ
وهو من الصلْد أي الشديد القوي ، وقالوا : أسدُ ضَبَّارِمٍ مِنَ الضَّبْرِ وهو الضغط .

النوع الثاني : أن تكون في آخر الكلمة عوضاً من « يا ، التي للنداء وذلك
في « الله ، خاصة (٢) ، قالوا في الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، مَعْنَاهُ : يَا اللَّهُ (٣) ،
قال الله تعالى : « اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ » (٤) وقال تعالى :
« قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ » (٥) ، والدليل على ذلك أنها لا تجتمع معها في الكلام ،
لا يقال : يَا اللَّهُمَّ (٦) إلا في الضرورة ، قال الشاعر (٧) :

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٠٥ . والرأس : الرئيس ، والصلدم : الشديد ،
والوعم : القتال في الحرب . و« أجدر » في الأصل : « أجرد » وهو تحريف .
(٢) هذا رأي البصريين ، انظر الإنصاف ٣٤١ ، وأمالى الشجري ١٠٣/٢ ،
وأسرار العربية ٩٤

(٣) في الأصل : « يا لله » وهو تحريف . (٤) الأنفل ٣٢ (٥) آل عمران ٢٦
(٦) قوله : « يَا اللَّهُمَّ » غير واضح في الأصل .
(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الفراء ٢٠٣/١ ، واللامات ٨٦ ، والمقرب ١٨٣/١ ،
والإنصاف ٣٤٢ ، واللسان (أله) ، والهمع ١٥٧/٢

٤٠٩ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ : يَا اللَّهُمَّ مَا

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وقال آخر (١) :

٤١٠ - إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ مَا

وإثبا زيدت للتعظيم (٢) / في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفرد بها
دون الأسماء ذكرتها في كتاب « التحلية في البسمة والتولية » زيدت مشددة
لأنها عوض من حرفين ، وهما الياء والألف في « يا ، قلها .

وزعم الفراء أن الميم منقطعة من « آمنًا ، كأن القائل اللهم يقول : يا الله (٣)
آمنًا ، وهذا فاسدٌ لوجوه ، منها : أنها لو كانت الميم من آمنًا منقطعةً لجمع بينها
وبين « يا » في الكلام ولم يجتمع ، ومنها : أنها لو كانت منقطعةً منها ما اجتمعت
معها وهي تجتمع معها ، فيقال : اللهم آمنًا ، ولا يجمع (٤) بين الشيء وما اقتطع
منه ، ومنها : أنها يُدعى بها مع غير « آمنًا » فيقال : اللهم خذ الكفار ، وأنزل
علينا الغيث ، ونحو ذلك من الأشياء المدعو بها ، [فهي] لا ترتبط مع « آمنًا » .

النوع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة للتكثير ، وذلك قولهم : « سَدَقْ »
للكبير الشدق ، و « زَرَقْ » للكثير الزرقة و « سَتِّمْ » للكبير الاست ،

(١) نبه أبو زيد في النوار ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي ، وهو في المحصص ١/١٣٧ .
والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ وفيه « دعوت » عوضاً من « أقول » وابن عقييل
١٣/٤ ، والأشموني ٤٤٩ ، والحزائنة ٢/٢٩٥

(٢) في الأصل : « للعظيم » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « يا لله » ، وهو تحريف . وصاحب أسرار العربية ٩٤ ينقل عن
الفراء أن الأصل عنده : يا الله آمنًا بخير .

(٤) في الأصل : « تجتمع » وهو تصحيف .

و « فُسَجِّمُ » ، للمكان الكثير الفسحة ، و « شَجَعُم » ، للكثير الشجاعة كما قال : (١)

٤١١ - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا
وكذلك امرأةٌ خَدَلِمَ لِلخَدَلَةِ السَّاقِ أَيِ المَمْتَلِثَةِ ، كما قال الشاعر (٢) :

٤١٢ - لَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ وَلَا بِكُرُوءًا وَلَكِنْ خَدَلِمَ

ومن ذلك في الضمائر نحو : هما وهم ، وكما وكم ، وأنتما وأتم ، زيدت دلالةً على تكثير الواحد لحيز الاثنين بالألف بعدهما ، ولحيز الجمع بالواو بعدها ، وتلك صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع ، لامتناهٍ حقيقةً ولا مجموعة حقيقةً لأن حقيقة المثنى ما لحقته ألفٌ ونونٌ مكسورةٌ رفعاً ، وباءٌ ونونٌ مكسورةٌ نصباً وخفضاً ، دلالةً على اثنين ، وله مفرد من لفظه ، وحقيقة المجموع ما لحقته في المذكرِ واوٌ ونوناً مفتوحةٌ رفعاً ، وباءٌ ونوناً مفتوحةً نصباً وخفضاً ، إن كان مذكراً ماثلاً ، وألفاً وتاءً إن كان مؤنثاً كذلك أو عَيرتهُ (٣) عن المفرد دلالةً على ذلك ، وكان له مفرد من لفظه فتقول : زيدان وزيدتين وزيدون وزيدتين ، وهندان وهندات ، وزبيد وهنود ، فإن زالَ عن هذا التقييد فهو اسم جمعٍ كرهط ونفر ، أو اسمٌ جنسٍ كماء وعسل .

(١) البيت للمعاج وهو في ديوانه ٨٩ ، ونسب في الكتاب ٢٨٦/١ إلى عبد بنى عيس ، ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند . وهو في الخصائص ٤٣٠/٢ ، والمغني ٧٨١ ، والأشعري ٣٩٩ ، يصف رجلاً بخشونة القدمين . والأفصان والشجاع : ضرب من الأفاعي ، والشجيم : الطويل .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المنصف ٢٥/٣ وروايته :

لَيْسَتْ بِكَحْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمَ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ
والمتمتع ٢٤١ ، واللسان والتاج (كرا) . والرصحاء : القليلة لحم الإلية والفخذين ، والسستم : الكبيرة العجز ، والكرواء : ابدقية الساقين والذراعين ، وفي الأصل « برحاء » وهو تحريف .

(٣) قوله : « غيرته » غير واضح في الأصل .

وأما الأفعال فلم تجيء الميم فيها مزبدة إلا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقاس عليها (١) ، فمن ذلك قولهم : تمسكن الرجل من الكون ، وتمذرع من الدروع ، وتمتدل من التمدل وهو المنج بالمتديل ، وتمسلم إذا دخل في المسلمين من السلم ، وتمرحك الله من الرحب ، وهو السعة ، ومسهلك من السهولة وتمخرق الرجل / من الخرق وهو الاتساع وفلان يتمولى علينا من الولاية . ١٤٥

★ ★ ★

القسم التي هي فيه بدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من التوين إذا التقى مع الباء في كلمة أخرى نحو قولك : « علم بذات الصدر » (٢) و « علم بالظالمين » (٣) و « بصير بما يعملون » (٤) ، وشبه ذلك ، وسواء كان التوين في مرفوع أو منصوب أو مخفوض ، كان لما كان من وجوه المذكورة في باب النون ، لاختلاف في هذا بين العرب والقراء .

وإنما أبدل التوين ميماً في هذا الموضع لكون النون بعيدة من الباء في الخرج ، فلم يمكنهم إدغامها فأبدلوا إلى حرف لا يدغم فيها مراعاة لها ويقرب (٥) منها في الخرج ، إذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوا ميماً لذلك ، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميماً خالصة فيا غنة ، لأنها أخت النون فيها ، ولذلك خصت بالبدل منها ، فينبغي أن ينطق بها ميماً بغنة ، كما ينطق بها ساكنة وحدها ، ولا بد من إظهار الجهر في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور ، وإنما تبهت على هذا لأنني رأيت بعض منتحلي القراءة والعلم بها يقرأها مدغمة في الباء ولا يبقي لها غنة ، وهو خطأ لما ذكرت لك فتفهّمه .

(١) انظر المتع ٢٤٢ (٢) الأنفال : ٤٣ (٣) البقرة ٩٥

(٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل : « وتقرّب » وهو تصحيف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باءٌ أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى ، فالتى هي في نفس الكلمة نحو عمير في عمير ، وشمباء في شُباء^(١) ، قال تعالى : « قَعُمَيْتٌ عَلَيْهِمُ الْأَمْبَاءُ يَوْمَئِذٍ »^(٢) وأصله : الأبناء ، فقلبت النون ميماً مع الباء للعلّة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا ، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمة أخرى^(٣) نحو : مِنْ بعد ، وَمِنْ بعيد ، تقول : مِم بعد ، ومِم بعيد ، وكذلك تقول في النون الحفيفة مع الباء نحو : لا تضرب بكراً^(٤) ولا تضربن بكراً ، قال الله تعالى : « مِنْ بعدِ ما جاءَ تَهُمُ اليَئِنَّةُ »^(٥) ، و « كَلَسَفَعَنُ [بالنافية] »^(٦) ، فلا خلافَ أيضاً^(٧) في هذا بين العرب والقراء كاللتوين المذكور قبل ، والعلّة المذكورة في الموضعين واحدة ، فتفهمها تُجيبُ بحول الله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من لام التعريف^(٨) ، ولم يأتِ ذلك فيما أعلم إلا ما روي عن النعمان بن توبل قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « ليسَ من أمِ برٍّ أمِ صيامٍ »^(٩) في أمِ سفرٍ^(١٠) ، المعنى : ليس من البرِّ الصيام في السفر . قال بعضُ المحمّدين : لم يروِ النعمانُ بنُ توبلٍ عن النبي ﷺ غير هذا الحديث فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه .

(١) للشبّاء : العذبة الفم (٢) القصص ٦٦

(٣) قوله « أخرى » غير واضح في الأصل .

(٤) ليس ثمة شاهد في هذا المثال ، لعل المبالغة « تقول في نحو لا تضرب بكراً : لا تضربن بكراً » .

(٥) البَيِّنَةُ ٤ (٦) العلق ١٥

(٧) قوله : « أيضاً » غير واضح في الأصل .

(٨) قال صاحب الجنى ٥٣ : « في عدّه هبذه الميم من حروف المعاني نظر لأنّها بدل لا أصل » .

(٩) في الأصل : « الصيام » وهو تحريف .

(١٠) لم أجده على هذه اللغة لغة حمير ، وإنما هو بأل التعريف في البخاري ٣٠/٣ ،

ومسلم ١٤٢/٣ ، وأبو داود ٥٦١/١ عن جابر ، وابن ماجه ٥٣٢/١ عن ابن عمر ، وأحمد ٤٣٤/٥

باب الميم المركبة

اعلم أن الميم تتركب مع غيرها من الحروف ، مع الألف : ما ، ومع
الذال : مُذ ، ومع النون مكسورة : مِين ، ومضمومة : مَيْن ، ومع
النون والذال : منذ ، ومع العين : مع ، فتلك ستة أحرف .

باب ما^(١)

اعلم أن « ما » في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً ،
وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام ، وحظنا من القسمين
الحرفية ، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف نفي ، وتنقسم لهذا المعنى قسمين :
قسم يدخل على المبتدأ والخبر ، وقسم لا يدخل عليها .

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذهبان : مذهب أهل
الحجاز ونجد أن يُجرّوها مجرى ليس ، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصبون
خبره خيراً لها ، فيقولون : ما زيد قائماً ، وما عبدُ الله راحكياً ، وذلك تشبيهاً
لها بليس ، إذ هي للنفي مثلها ، وداخلة على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال ، وزاد
بعضهم : وتدخل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس ، فتقول : ما زيد بقائم ،
كما تقول : ليس زيد بقائم^(٢) .

(١) انظر في « ما » : المقضب ٤١/١ - ٤٨ ، الأضداد : ١٩٥ ، الأزمية ٧١ ، أمالي
الشجري ٢٣٢/٢ ، المقرب ١٠٢/١ ، ابن عيمش ١٠٧/٨ - ١٤٢ ، أسرار العربية ٥٩ ،
الجنى ١٢٩ ، المغني ٣٢٧

(٢) لعل المؤلف ينقل عن أسرار العربية ما يبرضه في هذا الحرف ، فثمة تشابه حرفي
واضح ، انظر ٥٩ وما بعد .

إلاّ أنهم لا يُعمِلونها عملها إلاّ بثلاثة شروطٍ : الأول : ألاّ يدخلَ على الخبر « إلاّ » ، فيصيرُ موجِباً فينقضُ التشبيهُ من جهة النفي إذا دخلت ، يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، الثاني ألاّ يتقدّمَ الخبرُ على الاسم ، فإن تقدّم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرفٌ ضعيفٌ لا يقوى قوّةً ليس ، إذ هي فعلٌ على ما ذكر في بابها ، وعملٌ « ما » ، بحقّ (١) الشبه كما ذكر ، الثالث : ألاّ تدخلَ عليها « إن » ، الزائدة لشبهها بالنافية ، فكأنّه دخل نفيٌ على نفيٍ فصار إيجاباً ، فتقول : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ ، وما قائمٌ إلاّ أنت ، وما إن زيدٌ قائمٌ ، قال الله تعالى : « ما هذا بشراً » (٢) فهذا اجتمعت فيه الشروط ، وقال تعالى : « ما أنتم إلاّ بشرٌ مثلنا » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٤١٣ - قَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخَرِينَا
فَأَمَّا قول الشاعر (٥) :

٤١٤ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونَا بِأَهْلِهِ

وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبَا

فتصب الخبر ، و « إلاّ » داخلة عليه فيتخرّجُ على أن يكون « منجنوناً » مصدرأ مشبهاً كأنه قال : يدور دوراناً مثل دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومُضافها ، وأقيم المضاف إليه / مقامَ المصدر الأول ، كما قال الشاعر : ١٤٧ - وهو امرؤ القيس (٦) -

(١) في الأصل : « وبحق » والوار مقحمة ،

(٢) يوسف ٣٦ (٣) يس ١٥ (٤) تقدم برقم ١٣١

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١/١٠٣ ، وابن يعيش ٨/٧٥ ، والمغني ٧٦ ، والأشعوري ١٢١ ، وشواهد المغني ٢١٩ ، والخزانة ٤/١٣٠ . والمنجنون : الدرلاب الذي يُستقى عليه .

(٦) الديوان ١٥ ، والمتع ٥٧٢ ، وابن عقيل ١/٩٦

٤١٥ - إذا التفتت نحوي تَضَوَّعَ رِيحُهَا

نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَبًّا الْقَرْنَفُلِ

أي تَضَوَّعًا مثل تَضَرَّعَ نَسِيمٌ ، فحذف ما قبل « نَسِيمٌ » وأقامه مقام المصدر الأول ، فاعلمه ، ويكون « مُعَذَّبًا » مصدرًا معناه : تعذيباً ، أي : يُعَذَّبُ تعذيباً ، كما قالوا : ما أنتَ إلاَّ سِيراً ، أي تسيرُ سِيراً ، ومعذَّبٌ ك : مُمَزَّقٌ في قوله تعالى : « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » (١) .

وأما قول الآخر (٢) :

٤١٦ - فَأَصْبَحُوا قَدَ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشُرٌ

فصَبَّ « مثلاً » وهو خبرٌ مقدم ، فيتخرَّجُ على أنه لِحِقٌ « مثل ما أشكهم تطيقون » (٣) ، على قراءة « من فتح » مثلاً ، قال الشاعر (٤) :

٤١٧ - تَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بِيَدَيْهِ مِثْلَ مَا أُنْمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ

وقيل : إنَّ البيتَ للفرزدق وهو تميمي ، فلهذا صار إلى الحجاز سمع عربته ينصبون خبراً « ما » مع التأخير فظنَّ أن مذهبهم مع التقديم ذلك ، فنطقَ به

(١) سبأ ١٩ ، وانظر المغرب ١/٠٣

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣ ، والكتاب ١/٦ ، ومجالس العلماء ١١٣ ،

والمغرب ١/١٠٢ ، والمغني ٨٧ ، والأشعوري ١١١ ، والعيني ٢/٩٦ ، والخزانة ٤/١٣٣ .

(٣) نص الآية : « فَوَرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ ... » التواريخ ٢٣ . وقراءة العامة بالفتح ، وقرأ حمزة والكسائي والأعشى وأبو بكر « مثل » بالرفع على أنه صفة لـ « حق » قبلها ، انظر القرطبي ٦٢١٣ ، النشر ٢/٣٦١

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في المغرب ١/١٠٢ ، وابن يعيش ٨/١٣٥ ، واللسان

(حمض) . ويبدو أن المؤلف يرى أن « مثلهم » مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى

مبني ، وانظر في هذه المسألة : ابن يعيش ٨/١٣٥ ، المغرب ١/١٠٢

على لغتهم فغلبت ، وهذا فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنّ العربيّ إذا تكلم على لغة قومه فلا بدّ أن يأتى بها كما يأتون ، ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد ، والوجه الآخر : أنّ العربيّ لا يقبسُ تأخيراً على تقديم ولا يتفقه ، وإنّما ذلك حظّ النحويّ وإنّما ينطق العربيّ بلغته الطبيعيّة ، وإنّما يسمعُ ولا يقول شيئاً لا يقوله قومه وأهلُ لغته ، ولا غير أهل لغته ، فليحسّن ، وإنّما اللحنُ في حقنا خاصة .

ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المتبدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يُراعون تشبيهاً ، وإنّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ، وما لا يختصُّ بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصلٌ يجب اتباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه ينتفعُ به في العربية ، فاعلمه .

والقسم الذي لا تدخل عليها ^(١) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع ، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضي ، وإذا دخلت على المضارع تخلّصته للحال فتقول : ما قام زيدٌ ، وما يقومُ زيدٌ ، فإن قلت : « ما يقوم زيدٌ غداً » ، فالحكم لـ « غداً » في التخلّص للمستقبل ، فإذا لم يدخل عليه « غداً » ولا غيرها من التخلّصات للاستقبال فحيثُ تكون تخلّصت للحال ، وهذا بحكم الاستقراء ، قال الله تعالى : « وما كانوا لؤمنين » ^(٢) / وقال تعالى : « وما يعلمُ جنودَ ربك إلا هو » ^(٣) ولا عمل لها في الفعل لعدم ^(٤) اختصاصها به ، فاعلمه .

١٤٨

الموضع الثاني : أن تكون مصدريةً ، ومعنى ذلك أنّها تُصيرُ الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه ، وتدخل على الجملة الفعلية غالباً كقولك : أعجبتني ما صنعتُ ، وعملتُ ما عملتُ ، وعجبتُ مما فعلتُ أو تفعلُ ، أي : صنعك ^(٥) وعملك و [مِنْ] فعلك ، قال الله تعالى : « واللهُ يعلمُ

(١) أي : على المتبدأ والخبر . (٢) الأعراف ٧٢

(٣) المدثر ٣١ (٤) في الأصل : « إلا لعدم » و « إلا » مقحمة .

(٥) في الأصل : « من صنعك » و « من » مقحمة .

ماتضعون ، (١) و « الله عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ » (٢) و « لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ » (٣) ، وهو كثير ، وقد يجوزُ بعدها الجملة الاسمية قليلاً ، قال الشاعر (٤) :

٤١٨ - أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

واعلم أنه قد يتسامحُ في المصدرية فتعربُ ظرفاً لا قامتِها مُقامَ الظرف ، نحو قولك : « لا أَكَلْتُمُكَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَا غَابَ الْقَمَرُ » ، وما قام الليل والنهار . والتقدير : زمانَ طلوعِ الشمسِ ومدةِ مغيبِ القمرِ ومدةِ دوامِ الليل والنهار ، قال الله تعالى : « ما كانوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كانوا يُبْصِرُونَ » (٥) ، أي : مدة استطاعتِهِم السَّمْعَ ومدة كونهم مبصرين .

— وإذا أُضيفت « كل » إليها أُعربتْ ظرفاً بإعرابها نحو قولك : « لا أَكَلْتُمُكَ كُلَّهَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَكُلَّهَا غَابَ الْقَمَرُ » ، قال الله تعالى : « كُلَّهَا أَوْ قَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَاها اللهُ » (٦) ، وقال الشاعر (٧) :

٤١٩ - بِأَضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمْعِ كُلِّمَا

تَوَهَّهْتَ رَبْعاً أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاً

(١) العنكبوت ٤٥ ، وفي الأصل : « إنَّ الله » وليس ثمة آية على ذلك .

(٢) النور ٤١ (٣) الكافرون ٢

(٤) البيت للمرَّار بن منقذ الأسيدي ، كما في الكتاب ١١٦/١ ، وهو في منازل الحروف

٦١ ، وأما الشجري ٢٤٢/٢ ، والأزهية ٨٨ ، والمقرب ١٢٩/١ ، والمغني ٣٤٤ ،

واللسان : علق ، وشواهد المغني ٧٢٢ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ، منسوباً إلى المرَّار بن سعيد

القمسي . والثغام : شجر إذا يبس صار أبيض ، والمخلس من النبات : المختلط رطبه بيباسه .

وانظر رأي المروري في « ما » هنا : الأزهية ٨٨

(٥) هود ٥٠ (٦) المائدة ٦٤

(٧) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف .

مَا ضِيعَ مِنْ عَيْنَيْكَ أَلَمَّا كُلِّمَا

وهو لذي الرمة ، في ديوانه ٦٧١ ، وثعاب ٣٤٥/٢ ، والقالي ٢٠٦/١

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية - ظرفية - كانت أو غير ظرفية - عليها ، ولا يفصلُ بينها وبينها (١) ، ولا بين أبعاضها بأجنبي ، لأنها معها كالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة لا يقدمُ بعض حروفها على بعض ولا يفصلُ بما ليس منها .

و « ما » هذه عند البصريين حرفٌ ، لأنها لا يعود عليها ضميرٌ من صلتها ، وبهذا 'يفرق' بين حرف الموصولات واسمها وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً ، ويعيدُ عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدٍ ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً ، فإذا قلتَ : « أعجبتني ما صنعت » ، فتقديره عندهم : ما صنعتها ، فالهاءُ تعود على « ما » التقدير عندهم : الصنع الذي صنعتها ، وهذا تكلفٌ لا ضرورةً تدعو إليه ، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضميرُ المصدر بارزاً نحو قوله (٢) :

٤٢٠ - هذا سُراقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضميرٌ فلا حاجةً تدعو إلى تقديره ، إذ الفائدة تحصل دونه ، فاعلمه / .

١٤٩

الموضع الثالث : أن تكون زائدةً ، وأنواعها في هذا الموضع تتعشَّب ، لكن تنحصرُ في أربعة أقسام : قسمٌ يكونُ دخولُها كخروجها ، وقسمٌ يلزمُ في اللفظ ، وقسمٌ تكفُّ عن عمل ما تدخلُ معه ، وقسمٌ توطئُهُ للدخول ما اتصل به للدخول على ما لم يكن له دخولٌ عليه .

القسم الأول : أن تقع بعدَ « إذا » الظرفية ، جائزةٌ قياساً نحو : إذا ما قمتَ أكرمتهُ ، وإذا ما جلستَ أجلس ، قال الشاعر (٣) :

(١) أي : بين ما المصدرية وصلتها . (٢) تقدم برقم : ٣٢٩
(٣) البيت لجعفر بن عثبة الحارثي ، كافي الحماسة ١/١٣٤ ، وانظري لمن : أخبرهن بموتى .

٤٢١ - إِذَا مَا أَتَيْتَ الْحَارِثِيَّاتِ فَاَنْعِنِي لَهْنٌ وَخَبْرُهُنَّ أَلَّا تَلَا قِيَا

وقال آخر (١) :

٤٢٢ - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ

بشوق ، وشقُّ عندنا لم يحول

أي : إذا أتيت ، وإذا بكى . وبعد « إن » الشرطية جائزة أيضاً قياساً نحو : « إنا تقومن فإني أقوم » قال الله تعالى : « فإمّا تتفقنهم في الحرب فشردهن من خلفهن » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٣ - فإمّا تَرَيْنِي وَوَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى رِبَهَا

أي : فإن تتفقنهم ، وإن تريني . وبعد الكاف في نحو : « فعلت كما فعلك وكما زيد » ، أي : كفعلك وكزيد . وبعد « كي » الناصبة في نحو قول الشاعر (٤) :

٤٢٤ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَرُكَهَا شَتَاً بَيْدَاءَ بَلْقَحِ

أي : لكي تطير ، وما وأن زائدتان ، وبعد « ليت » إذا كانت عاملة نحو قوله (٥) :

٤٢٥ - أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

وبعد « رب » في نحو قوله (٦) :

٤٢٦ - رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلٍ

أي : ربّ ضربة ، وبين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى : « فبأرحمةٍ من الله لئن لم (٧) و « فبأ نقضهم ميثاقهم » (٨) أي : فبرحمةٍ وبنقضهم ، ففي هذه

-
- (١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٢ (٢) الأنفال ٥٧
(٣) تقدم برقم ١٢١ (٤) تقدم برقم ٢٨٧ (٥) تقدم برقم ٣٩٩
(٦) تقدم برقم ٢٤٥ (٧) آل عمران ١٥٩ (٨) النساء ١٥٥

الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد ، وما عداها
فموقوفٌ على السماع كقوله (١) :

٤٢٧ - أَيَا ظَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَقَنَّ بِأَبِي

القسم الثاني اللازم للكلمة نحو قولهم : ضربته ضرباً ما ودققته دقاً ما وقولهم :
افعل ذلك أمراً ما ، أي : أول كل شيء ، على أن بعضهم قد زعم أن « ما » في
هذا الموضع اسمٌ في معنى الصفة للتعظيم والتكثير ، والصحيح أنها حرفٌ يفيد
التوكيد كما تفيد النون في نحو : لتضربن ولتكثرين من ، وتقدير الحرف مكان
الاسم لا يخرجُه بمجرد التقدير إلى الاسمية ، وقد مضى الكلام في هذا .

وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر (٢) لتصلاح اللفظ ، إذ هي زائدة في
الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معنا (٣) معنى يزول بزوالها ، فهي كالألف
واللام في الذي والقي واللات والعزى / والآن ، لأن تلك الأسماء معارفٌ لغيرها .
وإنما لزم اللفظة لتصلاحها (٤) ، ولمعنى آخر ليس هذا موضع ذكره .

القسم الثالث : المتغيرة بالكف (٥) عن العمل ، وتسمى « الكافئة » وهي
اللاحقة لـ « إن » وأن » وكان » وليت ولعل » ورب » وبين » ، هذه الحروف كلها
أصلها العمل فيما بعدها كما ذكر في أبوابها ويذكر ، فإذا دخلت « ما » عليها
إذ ذلك كفتها عن العمل من نصب ورفع وخفض فارتفع على الابتداء والخبر
فتقول : إنما زيد قائم ، وعلمت أنها عمرو منطلق ، وكأنها أخوك شاخص ،
وليتما بكر قائم ، ولكننا (٦) أخوك ذاهب ، ولعلنا عبد الله راكب ، وربما الرجل

(١) تقدم برقم ٢٦٢ (٢) قوله : « الذكر » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : أفادت في الكلمة مع « ما » .

(٤) في الأصل : « لصلاحها » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « بالكاف » وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « لكيا » وهو تحريف .

ذاهبٌ ، وبينما عبدُ الله قائمٌ أقبل عمروٌ ، قال الله تعالى : « إنا اللهُ إلهٌ واحدٌ » (١) ،
وقال تعالى : « اعلموا أنّما الحياةُ الدنيا لعبٌ ولهوٌ » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٨ - وَكَأَنَّمَا بَدْرٌ وَصِيلٌ كَتِيفَةٌ وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامٌ
وقال آخر (٤)

٤٢٩ - رَبِّمَا الطَّاعِنُ الْمُؤْتَلُّ فِيهِمْ
وقال آخر (٥) :

٤٣٠ - أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
برفعِ الحمام ، وقال الآخر (٦) :

٤٣١ - وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ

إِذْ هُوَ فِي الرَّمْسِ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

القسم الرابع : المرططة : وهي الداخلة على « إن » ، و « أن » ، و « كأن » ،
و « لكن » ، و « لعل » ، و « رب » ، المذكورات ، إذا دخل شيءٌ من ذلك على
الفعل لأتته عاملٌ في الأسماء كما ذكر ، فإذا دخلت « ما » المذكورة وطأت
ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قيل لها موططة ، وبعضهم
يقول : مبيطة ، لأنها أيضاً تهيةٌ ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها ،
فتقول : إنا يقوم زيدٌ ، وعلمت أنّما يقوم زيدٌ ، وكأنا يقوم زيدٌ ، ولكننا يقوم

(١) النساء ١٧١ (٢) محمد ٣٦

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٦ . قال : كانت هذه المواضع
متصلة لسرعة ناقته .

(٤) تقدم برقم ٢٤٣ (٥) تقدم برقم ٣٩٩

(٦) نسب في اللسان : « دهر » إلى عثير بن لييد العذري ، أو لحريث بن جبلة
العذري ، ونسب في التاج : « دهر » إلى أبي عبيدة المهلب . وهو في سر الصناعة ٢٥٧ ،
وأمال القالي ١٧٧/٢

زيد ، ولعلنا يقوم زيد ، وربما يقوم زيد ، قال الله تعالى : «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» (١) ، وقال : «إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ» (٢) ، وقال : «كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ» (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٤٣٢ - وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي
وقال آخر (٥) :

٤٣٣ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا
وقال تعالى : «رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» (٦) .

باب مُذٌ (٧)

اعلم أن «مذٌ» يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ ، ولا حاجة / لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفٌ جرٌّ تتعلّقُ بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره ، أو ربما بعدها إن أُخِرَ (٨) عن مرتبته من التقديم .

- (١) فاطر ٢٨ (٢) هود ٣٣ (٣) الأنعام ١٢٥
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ ، واللسان (أنثى) ، والمغني ٢٨٤ ، وابن يميث ٧٩/١ ، والميني ٤٥/٣ ، والهمع ١١٠/٢ ، وشواهد المغني ٨٨٠
(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٣/١ ، والأزهية ٨٧ ، وأمالى الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يميث ٥٤/٨ ، والمغني ٣٢٠ ، والأشعري ١٤٣ ، وشواهد المغني ٣٩٣
(٦) الحجر ٢
(٧) انظر في «مذٌ» : المقضب ٣٠/٣ ، أسرار العربية ١٠٧ ، الإنصاف ٣٨٢ ، المقرب ٢٠١/١ ، والمخصص ٥٣/١٤ ، والجنى ١٢١ ، والمغني ٣٧٢ ، والهمع ٢١٦/١ .
(٨) في الأصل : « وخر » .

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنتَ فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم
والحين أو الآن أو شبه ذلك ، أو تدخلَ على زمان ماضٍ ، فإنْ دخلتْ على
ما أنتَ فيه كما ذكرَ فبابها الحفضُ ، لا تخرُجُ عنه وتتقدَّرُ به في ، الظرفية
فيكون معناها الرعاء فتقول : « ما رأيتُه مذ يومنا ومذ وقتنا ومذ ساعتنا ومذ
الآن ، ، أي : في هذه الأوقات .

وإنْ دخلت على زمانٍ ماضٍ فالحفض لها فيه قليلٌ ، والبابُ الكثيرُ الرفعُ
فهو حينئذٍ اسمٌ .

ثم إنَّ الماضيَ كي تخفِضَه لا يخلو أن يكونَ معدوداً أو غيرَ معدودٍ فإنْ
كان معدوداً كانت حرفَ غايةٍ في المعنى ، نحو : « ما رأيتُه مذ يومين ومذ ثلاثةِ
أيام ، ، والمعنى : أمدٌ انقطاعِ الرؤيةِ يومان أو ثلاثةُ أيام

وإن كان غيرَ معدودٍ كانت لابتداءِ الغايةِ كـ « من » في الأمكنةِ نحو
قولك : ما رأيتُه مذ يوم الخميس ، المعنى : أمد ابتداءِ انقطاعِ الرؤيةِ يوم
الخميس قال الشاعر (١) :

٤٣٤ - لِمَنِ الدِّيارُ بِقِنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مُذِ حِجَجٍ وَمُذِ دَهرِ

رواه بعضهم : من حجاجٍ ومن دهرٍ ، على تقدير : من تمرٍ حجاجٍ ،
ومن تمرٍ دهرٍ ، لأنَّ « من » لا تدخلُ على الأزمنةِ (٢) ، فإنْ دخلتْ فعلى
تقديرٍ مجرورٍ غيرِ زمانٍ مُحذِفٍ وأقيم الزمانُ المضافُ إليه مقامه كقوله تعالى :

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته : من « حجاج » ، والأزمنة ٢٩٢ - ٢٩٣
والمخصص ٦٩/١٤ ، وابن عيش ١١/٨ ، والإنصاف ٢٧١ ، واللسان (حجر) ، والمنفي
٣٧٣ ، وشراوده ٧٥٠ ، والحزانة ١٢٦/٤ . والقناة : الجبل الصغير ، أقسوين : خلون .
(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الرمان والمكان . وذمب البصريون
إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، انظر الانصاف ٣٧٠

« لمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ »^(١) ، أي : من تأسيس أول يوم ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

٤٣٥ - مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى

مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

أي : من طلوع الصبح ، والكوفيون يميزون دخولها على الأذنّة بمنزلة « منذ » كما ذكّرتُ لك ، والصحيح ما ذكرتُ لك من التقدير بعدها ، لأنه الباب فيها ، وإذا أمكن أن يطرّد الباب في شيء كان أولى .

واعلم أن « مذ » المذكورة لا يتقدّمها في الأفعال إلاّ النفي نحو : ما رأيت مذ يومنا ، أو الموجب الدائم نحو : سرت مذ يومنا ، ولا تدخل إلاّ على الزمان لفظاً كما ذكرنا أو تقديراً نحو : ما رأيت مذ أن الله خلقتني ، التقدير : مذ زمن خلق الله إياي ، وكذلك قولهم : ما رأيت مذ الحجّاج أمير ، التقدير : مذ زمان أماره الحجّاج .

وإذا وقع بعدها الزمان فمن العرب من يعتدّ بالزمان كله / في العمل أو ١٥٢
نفيه ، ومنهم من يعتدّ بالظرفين ، ومنهم من يعتدّ بالأقلّ دون الأكثر ،
ولا يقولون سرت [مذ] يومين أو ثلاثة أيام ، ويريدون بعضها^(٣) .

واختاف النحويون : هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقطّعة من « منذ »

(١) التوبة ١٠٨

(٢) البيت للحصين بن الحمام المري كما في الفضليات ٦٥ وروايته :

لَدُنْ غَدْوَةٍ حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ مَا تَرَى مِنْ الْحَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

وهو في الحامّة ١٤٦/١ ، والمقرب ١٩٨/١ ، والخزانة ٣٢٣/٢ . والخارجي من الخيل الجواد في غير نسب تقدم له ، كأنه نبغ بالجودة . ومن الناس من يخرج شجاعاً وهو ابن حبان . والمسوم : الذي عليه علامة يعرف بها .

(٣) انظر المقرب ٢٠١/١

فقال بعضهم : هي حرفٌ قائمٌ بنفسه غيرُ مقتطعٍ لأنه مبنيٌ متوغلٌ في البناء لا يُطلب له وزن ، وقال بعضهم ^(١) : هو مقتطعٌ من منذ واستدلَّ بأنه إذا صغُر قيل فيه : مُنَيْدٌ ، والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطعٌ من « منذ » بدليل التصغير المذكور وهو يرادُّ الأشياء إلى أصولها ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه ، لا يُطلب له اشتقاقٌ ولا وزن ولا أصل ، فهو لفظٌ مشتركٌ بين الاسم والحرف ^(٢) .

باب من المكسورة الميم ^(٣)

اعلم أن « من » تنقسم قسمين : قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة . فالقسم الذي لا تكون زائدة لها خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون لا ابتداءً الغاية في المدن فهي بمنزلة « مذ » في الزمان فتقول : رأيت الهلالَ من داري ، وتجلبتُ الطعام من البصرة إلى الكوفة ، قال الله تعالى : « من ورائهم جهنم » ^(٤) وقال « من وراء حجاب » ^(٥) ، وقال : « والله من ورائهم محيط » ^(٦) ، ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر ، كما ذكر في باب « مذ » .

-
- (١) نسبة صاحب الجنى ١٢٢ ، إلى الجمهور ، وذكر أدلتهم .
(٢) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من : الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٤ ، الأشموني ٢٢٩/٢ (مع الصبان ط الحلبي) ، وشرح التصريح للأزهري ٢١/٢
(٣) انظر في « من » : الأضداد ٢٥٢ ، الأزهية ٢٣٢ ، أمالي الشجري ٣٠٩/٢ ، المقرب ١٩٧/١ ، ابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، الجنى ١٢٣ ، أسرار العربية ١٠٤ ، المغني ٣٥٣
(٤) الجانية ١٠
(٥) الأحزاب ٥٣ ، ونص الآية : « وإذا سألتهم من متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب » وفي الأصل : « ومن » والواو مقحمة .
(٦) البروج ٢٠

الموضع الثاني : أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها (١) ، نحو : أخذتُ
الدرهم من الكيس من داري .

الموضع الثالث : أن تكون لبيان الجنس نحو قولك : قبضتُ رطلاً من
قمحٍ وكثراً (٢) من شعير ، ومثلاً (٣) من مهن ، وخاتماً من حديد ، ومشيئاً
مَيْلاً من الأرض ، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقةً تطهّرهم (٤) » ،
وقال : « وبما أنفقوا من أموالهم » (٥) ، وأما قوله تعالى : « ويُنزّلُ من
السماء من جبالٍ فيها من بردٍ » (٦) فـ « من » الأولى فيها لابتداء الغاية كما تقدّم ،
و « من » الثانية لبيان الجنس ، والمعنى : من جبالٍ من بردٍ في السماء .
وقد قيل إنَّها لغير ذلك وهذا أظهر .

الموضع الرابع : أن تكون للتبعيض نحو : « كلُّ من هذا الطعام والبس
من هذه الثياب وخذن من هذه الدراهم ، وبنه قوله تعالى : « لئن تناولوا البرءُ
حتى تنفقوا ممّا تحبون » (٧) وتَحْتَمِلُ « من » في قوله تعالى : « وكُلُوا ممّا
رَزَقَكُمُ اللهُ حلالاً طيباً » (٨) ، أن يكون المعنى : بعض ما رزقكم الله .
وكثيراً ما تقرب التي للتبعيض من التي لبيان الجنس ، حتى لا يُفترَقَ بينها إلا
بمعنى خفي ، وهو أن التي للتبعيض تقدّرُ بـ « بعض » ، والتي لبيان الجنس
تقدّرُ بتخصيص الشيء / دون غيره ، فاعلمه .

١٥٣

الموضع الخامس : أن تكون للمزاولة (٩) بمعنى « عن » تقول : رويته من
فلانٍ ، وأخذته من حاجةٍ ، قال الله تعالى : « الذي أطعمهم من جوعٍ
وآمنهم من خوفٍ » (١٠) ، أي : عن ذلك كله .

* * *

-
- (١) قال صاحب الجنى ١٢٥ : « وكون من لانتها الغاية هو قول الكوفيين » .
(٢) الكر : مكبال لأهل العراق . (٣) المن : مقيار يوزن به . (٤) التوبة ١٠٣ .
(٥) النساء ٣٤ (٦) النور ٤٣ (٧) آل عمران ٩٢ (٨) المائدة ٨٨
(٩) أي المجاوزة ، وفي الأصل : « المزاولة » وهو تحريف . (١٠) قريش ٤

القسم الذي تكون فيه زائدة^(١) تنقسم قسمين : قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه ، ولكل واحد منهما ثلاثة مواضع : النفي والاستفهام والنهي ، وكل واحد منها في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، إلا النهي فهو فيها دون المبتدأ .
الموضع الأول : النفي في الفاعل ، نحو : ما قام من رجل ، فهذا لنفي الجنس^(٢) ، المعنى : ما قام رجل ، وفي المفعول : ما رأيت من رجل ، المعنى : ما رأيت رجلاً ، وفي المبتدأ : مالك من حولي ولا قوة ، المعنى : مالك حولي ولا قوة ، قال الله تعالى : « مالك من إله غيره »^(٣) ، وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل : ما جاء من أحد ، المعنى : ما جاء أحد ، وفي المفعول : ما رأيت من أحد ، أي : ما رأيت أحداً ، وفي المبتدأ : ما في الدار من أحد ، أي : ما في الدار أحد ، قال الشاعر^(٤) :

٤٣٦ - عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقي منه شيئاً ، فاعلمه .

الموضع الثاني : الاستفهام في الفاعل ، نحو : هل قام من رجل ، أي : هل قام رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : هل رأيت من رجل : أي : رجلاً ، وفي المبتدأ : هل في الدار من رجل ، أي : رجل ، قال الشاعر^(٥) :

(١) انظر شروطها في : المغني ٣٥٨

(٢) كتب على جانب الصفحة بخط منابر الأصل : فهذا المثل يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع .

(٣) الأعراف ٥٩ (٤) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢ ، صدره :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهُ

وهو في اللسان (أصل) ، والأشعري ٨٢٠ ، والخزانة ١٢٢/٤

(٥) البيت لسيرين أخت مارية القبطية ، وهو في الأغاني ٦٧/١٢ ، والتكملة ٢٤٢/١ ،

وشواهد المغني ٣٣٥ ، والروافي في العروض والقوافي ١٦٨

٤٣٧ - هَلْ عَلِيٌّ وَنَحْكَمَا إِنَّ عَشِيقْتُ مِنْ حَرْجٍ -

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : هل قام من أحدي ، أي : هل قام أحدٌ
وفي المفعول : هل رأيت من أحدي ، أي : أحدًا ، وفي المبتدأ : هل في الدار
من أحدٍ أي : أحدٌ .

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينها في موضع النفي ، فاعرفه .

الموضع الثالث : النهي في الفاعل ، نحو : لا يقيم من رجلٍ ، أي : [لا]
يقيم رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : لا تضرب من رجلٍ ، أي : رجلًا ،
ولا يصحُّ النهي في المبتدأ ، إذ لا يكون إلا في الفعل ، وتقول في الذي لاستغراقه
في الفاعل : لا يقيم من أحدٍ ، أي : أحدٌ ، وفي المفعول : لا تضرب من أحدٍ
أي : أحدًا ، ولا يصحُّ في المبتدأ لما تقدم ، والفرق بين الجنس واستغراقه في النهي
هو الفرق بينها في النفي والاستفهام ، فاعلمه .

/ وقد تكونُ « من » زائدةً عند الكوفيين في الواجب ، وحكوا : ١٥٤
« قد كان من مطرٍ » (١) ، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤوّلٌ ، أي :
حادثٌ من مطر ، أو كائنٌ من مطر ، وبعده فهو قليل لا يُقاسُ عليه .

واعلم أن من العرب من يحذفُ نونَ « من » إذا كان بعدها لامٌ التعريف ،
فيقول : ملٌ قومٍ في : من القوم ، ومِلانٌ في : من الآن ، قال الشاعر (٢) :

٤٣٨ - أبلغ أبا دختنوسَ مألَكَةً غيرَ الذي [قد] يُقالُ مِلَكَذِبٍ
وقال آخر (٣) :

(١) انظر المغني ٣٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، وأمالي الشجري ١٩٧/١ ، وابن
يعيش ١٠٠/٩ ، واللسان (ألك) . والمألَكَة : الرسالة .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١٤٦/١ ، وهو في الخصائص ٣١٠/١
واللسان : « أين » ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والشذور ١٢٨ ، والدرر ١٧٥/١

٤٣٩ - كَاتَهُمَا مِلَانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدَّمَ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أَي : مِنَ الْآن .

بَابُ مَنْ الْمَضْمُومَةُ الْمِيمُ^(١)

اعلم أنّها حرف جرّ تخفّض المقسم به كالباء والواو ، إلاّ ، أنه اختصّ بالدخول على الربّ ، كما اختصّت التاء بالدخول على الله ، ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع واو « رَبِّ » .

هذا قول بعضهم ، والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعةً من « أَيْمَن » التي هي اليمين عند سيّويه رحمه الله ، وجمع « أَيْمَن » عند الفراء^(٢) ، إذا قالوا : أَيْمَنَ اللهُ لِأَفْعَلَنَ ، لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ مَعْنَى « مَنْ رَبِّي » ، و « أَيْمَنَ اللهُ » واحد ، وليست حرف جرّ ، لأنها لو كانت حرف جرّ لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها ، ولا يستقيم هنا أيضاً لها لفساد المعنى ، والثاني أنّنا وجدنا « أَيْمَنَ » يُحذفُ منها النون ، فيقال : « أَيْمُ اللهُ » ، والألف والياء والنون ، فيقال : م اللهُ ، بالفتح والضم والكسر ، فلا يبعدُ أن تحذفَ أَلْفُهَا وبِأَوَّاهَا ، فتبقى « مَنْ » ، فيكون هذا الحذف^(٣) من التصرف فيها به ، كما تُصرف فيها بغيره من الحذف ، إلاّ أنّها لما لزمّت الرفع بالابتداء في القسم لا تثير واتصلت بالمقسم به اجتمعت ضمة ميمها مع ضمة نونها مع حركة ما بعدها فبجرت مجرى طُنْبٍ وُعُنُقٍ فَخُفِّفَتْ بالسكون ، فقليل : مَنْ^(٤) ، كما قيل : طُنْبٍ وَعُنُقٍ ، ولذلك جاز إظهار نونها مع الراء دلالةً على أصل التحريك^(٥) ، كما قال بعضهم في

(١) انظر في « مَنْ » : الجنى الداني ١٢٩

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ٤٠٤

(٣) في الأصل : « للحذف » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « مَنْ » وهو تحريف .

(٥) ولو لم تكن في الأصل حركة لأدغمت النون في الراء .

قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » (١) على قراءة « قَنْبِل » (٢) : « إِنَّ الْأَصْلَ فِي « يَصْبِر » الضم ، ولكنه مُكَنَّ لَمَّا حَصَلَتِ الرَّاءُ مضمومةً بين الباءِ المكسورةِ والفاءِ فصار خروجُ من كسرٍ إلى ضمٍ ، فَتَقَلَّ ، فَخَفَّفَ تخفيفاً : عَضُدٌ ، وَكَذَلِكَ قولُ امرئِ القيسِ (٣) :

٤٤٠ - قَالَ يَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ

إِنَّ الْبَاءَ مِنْ « أَشْرَبَ » لَمَّا حَصَلَتِ بَيْنَ الرَّاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَالغَيْنِ ، فَخَفَّفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْحَرَكَاتِ ، وَأَشْبَهُ شَيْءٌ بِ « مَنَّ » : « مَنَّ » فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) : / ١٥٥

٤٤١ - وَقَدْ بَدَأَ هَهُنَا مِنَ الْمِزْرَرِ

لأنَّه مَحذُوفٌ مِثْلُهَا ، [و] عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلُهَا ، وَمُضَافٌ مِثْلُهَا ، فَهَذَا وَجْهُ . وَلَمَّا أَنْ نَقُولُ بِكَثْرَةِ إِضَافَتِهَا وَبِكَثْرَةِ الْاِقْتِطَاعِ مِنْهَا صَارَتْ تُشَبِّهُ الْحُرُوفَ فَسُكِّنَتْ إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى « مَذَّ » فَهَذَا وَجْهٌ آخَرٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهَا فِي الْحُرُوفِ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ جَعَلَهَا حَرْفًا ، وَالصَّحِيحُ فِيهَا أَنَّهَا اسْمٌ لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَاعْلَمْ .

(١) يوسف ٩٠ ، وقنبل قرأها بإثبات ياء « ينقي » وجزم « يصبر » ، انظر المفتي ٥٣٠
(٢) محمد بن عبد الرحيم ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة ٢٩١ ، انظر النشر ١٢٠/١ ، وطبقات القراء ١٦٦/٢
(٣) الديوان ١٢٢ ، وعجزه :

إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلَ

والكتاب ٣٥٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، والتنبيه ١١٧ ، وابن يمش ٤٨/١ ، واللسان (ذلك) ، والشذور ٢١٢ ، والخزانة ٤٦٣/٣ . والمستحقب : المكتسب المحتمل ، الواغل : الداخِل على القوم يشربون ولم يدع .
(٤) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبد الله الأسدي ، صدره :

رُحْتِ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يمش ٤٨/١ ، والمعيني ٥١٦/٤ ، والخزانة ٤٨٥/٤

باب مُنذٌ (١)

اعلم أن « منذ » يكون أبداً بعده زماناً أو تقدير زمان كما كان ذلك في « منذ » المتقدمة الذكر ، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجروراً ، والرفع أكثر جياً بعدها ، نحو : ما رأيت منذ يوم الجمعة (٢) ، وهي على ذلك اسم . وقد يجيء بعدها مخفوضاً ، فتكون إذ ذاك حرفاً للجر بمنزلة « مذ » إذا خفّضت ، وحكمها في ذلك حكم المذكورة في جميع ما تختص به مما في بابها ، إلا أن الخفض فيها بعدها - إذا كان - أكثر من « مذ » ، فقس عليه أحكامها عليها تصب إن شاء الله .

باب مع (٣)

اعلم أن « مع » تكون ساكنة العين وتكون متحركة كتبها ، فإذا كانت متحركة كتبها فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية وتوّن فيقال : معاً ، كما قال الشاعر (٤) :

٤٤٢ - مَكْرَمٌ مَقْبَلٌ مُدْبِرٌ مَعاً
وتأتي مخدوفة الآخر كغد ، ويد ، ودم ، ودخول « من » معها في قولهم :
« جئت من معه » دليل على اسميتها .

-
- (١) انظر في « منذ » : المقتضب ٣/٣٠ ، والإنصاف ٣٨٢ ، والمقرب ١/٢٠١ ، والجنى ٢٠١ ، والمغني ٣٧٢ ، والمع ١/٢١٦
(٢) انظر في أوجه إعرابها المغني ٣٧٢
(٣) انظر في « مع » : ابن يعيش ٢/١٢٨ ، الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٠ ، المع ١/٢١٧
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

كجلمودِ صخرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

وهو في الكتاب ٢/٣٧٢ ، والخزانة ٢/٣٩٧

وإذا 'سكنتت' عنها^(١) فهي إذ ذاك حرفٌ جرى معناه المصاحبة ، والعملُ فيها فعلٌ وما جرى مجراه كسائر حروف الجرِّ ولا يُحكَم فيها بحذفٍ ولا وزنٍ ولا يُسألُ عن بنائها لثبوت الحرفية فيها ، وممَّا جاء منها حرفاً قوله^(٢) :

٤٤٣ - قريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لِمَا

ف « معكم » هنا جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بجزءٍ « هواي » ، لأنه مبتدأٌ تقديره : وهواي كائنٌ معكم ، كما تقول : زيدٌ من بني تميم ، أي : كائنٌ أو مستقرٌ ، فاعله .

باب النون

اعلم أن النون جاءت مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب النون المفردة^(٣)

اعلم / أنها تنقسم قسمين : قسمٌ هي في^(٤) صيغة الكلمة وقسمٌ هي زائدة^(٥) ١٥٦ على صيغة الكلمة .

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون احقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها

(١) وهي لغة غم وربيعة لضرورة ، خلافاً لسيبويه ، انظر المعنى ٣٧٠

(٢) نسب في الكتاب ٥٢/٢ إلى الراعي ، وهو في ديوانه غير موجود ، وهو في ديوان جرير ٢٢٥/١ ، وأمالي الشجري ٢٤٥/١ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، واللسان : (مع) ، وابن عقيل ٥٢/٣ ، والجنى ١٢٢ . والریش : ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال ، ولما : أي وقتاً بعد وقت .

(٣) انظر في النون المفردة : المتقضب ١٦٨/٢ ، ١٤٤/٤ ، سر الصناعة : الورقة

١٦٦ ، ابن يعيش ٢٩/٩ - ٣٧ ، الجنى ٥٤ ، المعنى ٣٧٤

(٤) قوله « في » غير واضح في الأصل .

قياساً، نحو: نضربُ ونخرجُ ونعلمُ ونستخرجُ وننطلقُ وشبه ذلك من الأفعال ، وقد تقدم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيدُه .

واعلمَ أنَّ النونَ المذكورةَ في هذا الفعل تدلُّ على الاثنين المتكلمين مذكَّرين أو مؤنثين ، أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً ، نحو أن يقول المذكَّرُ : « أنا وزيد نخرجُ » ، والمذكَّر والمؤنث : « أنا وزيد نخرجُ » ، ومنه قول الشاعر (١) :

٤٤٤ - خَرَجْتُ بِهَا تَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا

على أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطِي مِرْحَلِ

وتدلُّ (٢) على الجماعة المتكلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أو فيهم ذكر وأثى نحو أن يقول المذكَّرُ : « أنا وزيد وعمر ونحوهم نخرجُ » ، وكذلك المؤنثان المذكَّر والمذكَّرة والمؤنثان أو بالعكس ، وتدلُّ على الواحد المعظم نفسه ، كما قال تعالى : « إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » (٣) و « يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِأَمَامِهِمْ » (٤) و « وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ » (٥) ، وإثماً دلَّت على المعظم نفسه وهو واحدٌ ، لأنَّ المعظم نفسه في حكم الجماعة لنفوذ أمره أو (٦) ، ولأنَّ ما يفعل بغيره فمن دونه يوافق عليه تمشيةً أو بالقهر .

وإنما زيدت هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأنها تشبه حروف العلة ، أو تبدل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو : من وال ومن يفعل ، وتبدل ألف منها في الوقف في نحو : « لنسفعاً » (٧) و « ليكوناً » (٨) في : لنسفعن ، وليكونن ، ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥٣ . والمرط : كساء تحز له علم ، والمرحل : الموشى ، وهو ضرب من البرود .

(٢) في الأصل : « وتقول » وهو تحريف ، وما أثبتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل .

(٣) يس ٧٦ (٤) الإسراء ٧١ (٥) الحجر ٢١

(٦) رسمت في الأصل : « نهيا » ولعلها « أو هييته » .

(٧) العلق ١٥ (٨) يوسف ٣٢

الموضع الثاني : أن تكونَ في بنية الكلمة من لفظها ، فيوقف فيها مع السماع ، ولا تُعْتَلُّ لأنها مبدأ لفة ، فتكون في الكلمة أولاً في نِفْرِجَة كما قالوا (١) :

٤٤٥ - نِفْرِجَة القلبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يَمْشِي عَلَيْهِ النَّيْدَانُ بِاللَّيْلِ
و « نِفْرِجَة » من الفَرَجِ وهو (٢) الكشف ، ويُقال ذلك لكلِّ من لا يكتُم سرّاً ، فكأنَّه يُفَرِّجُ عنه ويظهره (٣) .

وفي « نَخْرَابِ » من الخَرَابِ ، و « نَفَاطِيرِ » من الفَطْرِ وهو القطعُ
و « نَبَا ذِيرِ » من البذر وهو التفريق ، و « نَبْرَاسِ » وهو الفَتِيلُ من القطن
لأنَّ البُرْسَ القطن .

وتُرَادُ ثَانِيَةً في « قِنْعَاسِ » (٤) من القَعَسِ وهو خروجُ الصدر ودخولِ
الظهِرِ ، وفي « قِنْفَخْرِ » (٥) / لأنَّ أصله قِفْخَرُ فوزنه ، فَنَعْتَلُّ . ١٥٧
وتُرَادُ ثَالِثَةً في « جَحَنْفَلِ » وهو العَظِيمُ الجَحْفَلَةُ وهي الشفةُ من ذواتِ
الحَافِرِ ، وكذلك « عَقْبَلِ » (٦) من العَبْلِ وهو الغليظ .

(١) لم أحتد إلى قوله ، وهو في سر الصناعة ١٢٥/١ ، والنصف ١٠٦/١ ، واللسان
والتاج « نذل » ، والمتع ٢٢٨ ، وروايته فيه :

نِفْرِجَة الهمُّ قَلِيلُ ما النَّيْلِ يَلْقِي عَلَيْهِ النَّيْدَانُ بِاللَّيْلِ
والنيدلان : الكابوس .

(٢) قوله : « وهو » غير واضح في الأصل .
(٣) قال ابن جنبي : النفرجة : الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم ، واستدل
على ذلك بقول العرب : رجل أفرج وقدرج : إذا كان لا يكتُم سرّاً ، فجعل نفرجة القلب
مشتقاً منه لأنَّ إفشاء السر من قلة الحزم ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية ،
لأنظر المتع ٢٦٧ .

(٤) القنعاس : العظيم الضخم . (٥) القنفخر : الفائق في نوعه .
(٦) في الأصل : عقبل ، وهو تحريف .

وَمُتْرَادُ رَابِعَةٌ فِي «صَيْفَيْنِ» وَ «رَعَشَيْنِ» لِأَنَّهَا مِنَ الضِّيَافَةِ وَالِارْتِعَاشِ ،
 وَفِي «خَلْفَتِنَا» وَ «عَرِيضَتِنَا» مِنَ الْخُلْفِ وَالْعَرِضِ .
 وَتَرَادُ خَامِسَةٌ فِي نَحْوِ : غَضَابٍ وَسُكْرَانٍ لِأَنَّهَا مِنَ الْغَضَبِ وَالسُّكْرِ .
 وَمُتْرَادُ سَادِسَةٌ فِي «رَعْفَرَانٍ» وَ «عَقْرُبَانٍ» لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَعْفَرْتُهُ وَعَقْرُبْتُهُ .
 وَمُتْرَادُ سَابِعَةٌ فِي نَحْوِ : «مُعْرَبِيْقَصَانِ» (١) وَ «عَبَثِيْرَانِ» (٢) وَ «قَرَعِبِلَانَةٍ» (٣)
 لِأَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ طَالَتْ .

وَفِي الْأَفْعَالِ فِي : اثْفَعَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ : انْطَلَقَ انْطِلَاقًا فَهُوَ مَنْطَلِقٌ
 وَمَنْطَلِقٌ بِهِ ، وَفِي اقْتَعَنَلَّ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، نَحْوُ : اقْتَعَنَسَ (٤) ، يَقْتَعَنَسِسُ ،
 اقْتَعِنَسَا فَهُوَ مُقْتَعِنَسِسٌ ، فَهُوَ مِنَ الْقَعَسِ وَطَلِقَ ، فَاعْلَمَهُ .

★ ★ ★

القسم الثاني : الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون علامة جماعة المؤنث لاحقة للفعل الماضي والمضارع
 إذا تقدم واحدٌ منها على الفاعل إن كان الفعل له ، نحو : ضَرَبْنَ الهندياتُ ،
 لَوْ يَضْرِبْنَ الهندياتُ ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : ضَرَبْنَ الهندياتُ ،
 فتكون إذ ذاك حرفاً كتاء التأنيث في نحو : قَامَتْ هندُ ، وَضَرَبَتْ فاطمةُ ،
 إلا أنها لا تلزم كالتاء ، بل يجوز ، قام الهندياتُ وَضَرَبَ الهندياتُ وتقوم الهندياتُ
 وَتَضْرِبُ الهندياتُ ، وهذه اللغة [هي] الكثيرة ، والقليل نباتها ، كقول الشاعر (٥) :

٤٤٦ - وَلَكِنْ دِيَابِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(١) العريقصان : اسم نبات . (٢) المبشيران : اسم نبات ، والأمر الشديد .

(٣) القرعبلانة : دويبة عريضة .

(٤) اقعنسس : رجع وتأخر . (٥) تقدم برقم ٢٢

فإذا تأخرت مع الفعل عن الاسم فهي اسمٌ ، كقولك : الهندات مئمن
والهندات ضربن ، والهندات يقمئن ، والهندات يضربن ، وقد تقدم في الألف
والواو والياء في باب الألف ، وفي هذا الموضع ما يعني عن إعادته هنا لأن الحكم
والخلاف والرد في الموضعين واحد ، فأعد النظر إليه هناك .

إلا أن هذه النون اختلفت : هل الفعل المضارع معربٌ معها أو مبنيٌ ؟
فسبويه وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معها مبنيٌ وإن كان مضارعاً لثب المضارع
الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء ، فكما حكمت على الماضي بينائه
مع التسين في نحو « ضربن » ، كذلك يحكم في بنائه مع التسين في نحو :
يضربن لأن الشبه قد وقع بينها بالتسين / فحصيل الفرع على الأصل فبني . ١٥٨

والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معربٌ معها ، لأن المضارعة
التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ، وإثبات التسين في آخر الفعل لكونه معه
كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل .

والصحيح مذهب سبويه لوجهين : أحدهما : أن الفرع يُحتمل على الأصل
في كلام العرب ، ألا ترى أن ما لا ينصرف كالأشبه الفعل مز وجهين من موانع
الصرف تخرج بها عن تمكُن الأسماء فمنع من الصرف ، [وامتع دخول
التنوين والكسرة في حال الحذف ، فإذا دخل عليه الألف واللام أو أُضيف إليه
انصرف ، نحو : الأحمر والحمرأ وأحمركم وحمرائكم ، في : أحمر وحمرأ ، وإثبات
ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكن ، وإن كان فيه علقتا الصرف المشبه
بها للفعل الذي مُنع بها من الصرف ، فهذا وجهٌ .

ووجه ثان : وهو أن الفعل المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يحذف
حرف العلة في الجزم في نحو قولك : لم يعززن النساء في « يعززون » ولم يعفئن

(١) انظر في تفصيل ذلك : ابن يعميش ٥٩/١

يكن ذلك ، فصح قولُ سيويه وبطلَ قول الأخفش

توكيداً للفعل ، مخففةً ومتعلةً ، والمتعلة أشدُّ
ن فيها ، وتمدخلها أبداً في فعل الطلب وجواب
، وكذلك في الشرط بـ « إن » ، إذا كان معنا [ما]
فتقول في الطلب : اضربن ولا تضربن ، وهل تضربن ، بتخفيف النون وتشديدها ،
وتقول في جواب القسم : والله لتضربن زيداً ، بالنون الخفيفة والشديدة ، وفي
أقم ، بنونٍ خفيفةٍ وشديدةٍ أيضاً ، قال الله تعالى :
بي فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاءَ الله ،^(١) وقال تعالى :
من البشر أحداً ،^(٢) وقال تعالى : « لتصدقنَّ ولنكوننَّ من
ر لثروننَّ الجحيمِ » ،^(٣) وقال الشاعر^(٤) :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ قَاعْبُدَا

أراد : « فاعبدنَّ » ، فوقف تبي الألف ، وقال آخر^(٥) :

٤٤٨ - كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

أَوْ يَحْوَلْنَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ الرَّدَى

والدعاء والتحفيز والعرضُ يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك الجري في نحو :
اغفرونَ لزيدٍ ، وهلاً تضربنَّ ، ، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال ،

(١) الكهف ٢٣ (٢) مريم ٢٦ (٣) التوبة ٧٥

(٤) التكاثر ٦ (٥) تقدم برقم ٣٦

(٦) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧١ إلى الكميّ بن معروف ، وفي حاشية

شرح الفصل ١٥١/٨ إلى الكميّ بن زيد ، وعجزه :

أَوْ يَحْوَلْنَ دُونَ ذَلِكَ حَامِي

وهو في المغني ٣٨٧ ، والأشعري ٤١٠

فإن جاء منه شيء يُوقفُ فيه مع السماع / ، فمأ جاء منه قولهم : (في عِضْرٍ ١٥٩ ما يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا ، ^(١) ، قال الشاعر ^(٢) :

٤٤٩ - يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّ مُعَمَّمَا
وقال آخر ^(٣) :

٤٥٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجًا
أراد : « تَأْجِجُنْ » على أحد الاحتمالات في البيت ، وأبْدَلَ النونَ أَلِفًا في الِوقْفِ ، وقيل : أراد : تَأْجِجَ ، فذَكَرَ لَفْظَ النَّارِ لِأَنَّهَا مُؤنَّثٌ ذِي حَقِيقِي ، وقيل : أراد « تَأْجِجَ » ، إِبْخَارًا عَنِ الحَطْبِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ ضَعِيفٌ .
وقد أَلْفَقَهَا ^(٤) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الفِعْلِ « قَلْبًا » أَوْ « كَثْرَمًا » أَوْ « رَبَّمَا »
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٥)

٤٥١ - رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالًا
وقد أَلْحَقَهَا فِي الفِعْلِ بَعْدَ « مَا » ، الزائدة كقولهم : يَجْهَدُ مَا أَرَيْتَكَ ^(٦)

(١) هو مثل عربي ، انظر مجمع الأمثال ١٤/٢ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، والمغني ٣٧٥ ، وأورده صاحب الخزانة ٢٢/٤ على أنه عجز بيت وصدوره :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ

وكذا في شرح شواهد المغني ٧٦١ . والمغني : الشجرة ، والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها .

(٢) تقدم برقم ٣٨ (٣) تقدم برقم ٣٧ (٤) أي : نون التوكيد .
(٥) نسب في الكتاب ١٧٧/٢ إلى جنبة الأبرشي . وهو في اللامات ١١٥ ، والأزهية ٩٢ ، وأمال الشجري ٢٤٣/٢ . واللسان (شمل) ، وابن يميث ٤٠/٩ ، والمغني ١٤٣ ، والأشموني ٢٩٩ ، وشواهد المغني ٧٦١ ، والخزانة ٥٦٧/٤ . والعلم : الجبل ، الشمالات : ربيع الشمال . وقوله : « علم » ورد في الأصل : « عالم » وهو تحريف .
(٦) هو مثل عربي يضرب في الحث على العمل ، انظر مجمع الأمثال ٦٦/١ وروايته : « بعين ما أَرَيْتَكَ » ، وسيبويه ١٧٧/٢

و «بالم» ما مُخْتَصِنَةٌ^(١) ، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السماع ، وهو في الأول قياسٌ لكثرة ، ولا سبباً في الطلب لارادة الجزم به فتؤكد .

واعلم أن النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً : هل هو مبنيٌ معها أو مُعْرَبٌ؟ فمنهم من قال : إنه معرَبٌ لبقاء لفظ المضرعة للمعرب ، وبسببها كان ، لمفردٍ أو تثنيةٍ أو جمع ، ومثهم من قال : إنه مبنيٌ معها للتركيب ، لأن كلَّ شَيْئَيْنِ جَعِلَا شَيْئاً واحداً بينيان ، كعبلك ورامهرمز وابن أم ، كقول الشاعر^(٢) :

٤٥٢ - أَثَوْرَمَا أَصِيدُكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنُ
بفتح راء «ثور» .

ومنهم من قال من المتأخرين : إنه إن كان للمفرد فهو مبنيٌ نحو : هل تضربن يا زيد عمراً ، وإن كان من الخمسة الأمثلة^(٣) بقي معرباً ، لأنه^(٤) تركيب شئين ، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدم ، والخمسة الأمثلة مركبات من الفعل والفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، ونون الإعراب ، فإذا زادت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً ، وذلك غير موجود في العربية ، فيحكم عليها بالإعراب ، وتحذف النون لاجتماع النونين في الحقيفة والنونات في الشديدة ، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : يا زيدان

(١) هو مثل عربي معناه : لا يكون الحتان إلا بالم ، يضرب في الصبر على ما لا ينال إلا بالم ، والمثل في أصله خطاب للمرأة ، والهاء للسكت . انظر : جمع الأمثال ٧١/١ ، وروايته : « ماتحتن » ، وسيبويه ١٧٧/٢

(٢) لم أحتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبعده :

أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءُ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ

واللسان (ثور) ، والبحر المحيط ١٣٧/٨ . والجماء : التي لا قرنين لها .
(٣) أي الأمثال الخمسة . (٤) في الأصل : « لأن » وهو تحريف .

لا تضربان^(١) ، وبازيدون لا تضربن^(٢) ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلة دليلاً على المحذوف .

والصحيح أنها يُعربُ معها الفعل على اختلاف أنواعه : لمذكرٍ أو مؤنثٍ مفردٍ أو جمعٍ ، لأنَّ لفظَ المضارعة باقٍ في الفعل ، وتركيبُ الفعل ليس بموجب بناءٍ بخلاف تركيب الاسم ، لأنَّ الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى / يَدْلانَّ ١٦٠ على معنى واحدٍ بخلاف تركيب هذا الفعل فإنَّ التوكيدَ للتونين باقٍ فيها ، وَحَلِقَتِ الفعل دلالة عليه فيه ^(٢) ، فلا موجبَ لبناءٍ ^(٣) هنا ، ولكنَّ تختلفُ أواخرُ الفعل معها : بالفتح دلالةً على المفرد لأنه أخفُ الحركات ، وبالكسر دلالةً على التانيث التي هي الياءُ والمجانسةُ لها ، والضمُّ في الجمع دلالةً على الراو المحذوفة .

إلاَّ أنَّ النونَ الحفيفةَ لا تندخلُ في فعل الاتنين ، وفي فعل [الشديدة في] ^(٤) جماعة المؤنث لما يلزمُ من التقاء الساكنين ، ولا يجتمعان ، وإذا دخلت المشددة في فعل الاتنين ظهرت الألف ، نحو : لا تضربان زيدا ، وإذا دخلت لمشددة في فعل جماعة المؤنث ألحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين ، نحو : ياهندات لا تضربنان زيدا .

واعلم أنَّ الفعل المعتل الآخر للعرب فيه وجهان : منهم من يحذف حرفَ

(١) في الأصل : « لا تضربن » وهو سهو ، لأن نونَ التوكيد الحفيفة لاتقع بعد ضمير التثنية فلا يقال : والله لتذهبن ، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف . وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ٩٣/١

(٢) أي : دلالة على التوكيد في الفعل .

(٣) في الأصل « بناء » وهو تحريف .

(٤) ما بين معقوفين زيادة من الناسخ ، وقد قررنا ذلك لأن النحاة قد أجمعوا على أنَّ النونَ الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٥٠ ، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل ، ورأيُ المؤلف بأن النون الحفيفة لا تندخل في فعل الاتنين ولا في فعل جماعة المؤنث ينسجم مع رأي البصريين ، بينما يرى الكيفيون جواز ذلك . انظر الإنصاف ٦٥٠

العلة فيقول : لا تَحْشَنُ^(١) ، ولا تَرْمِنُ^(٢) ، ولا تَغْزُنُ^(٣) ، في : تَحْشَى وتَرْمِي وتَغْزُو ، ومنهم مَنْ يَفْتَحُهَا فيقول : لا تَحْشَيْنُ^(٤) ولا تَغْزُونُ^(٥) ولا تَرْمِينَ^(٦) ومنه قوله^(٧) :

٤٥٣ - اِسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَاَرْضَيْنِ بِهِ
فَبَيْنَمَا العُسرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ
وهذه اللغة أكثرُ وأقْبَسُ.

الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كلِّ فعلٍ لِجِهَةِ التَّنْبِيَةِ أو علامتها ، وهو الألف ، وضمير^(٨) الجماعة المذكورين في الأصل أو علامتهم ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة ، وهو الياء ، وكان ذلك الفعل مضارعاً ، نحو : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، ويضربون الزيدون ، وأنت ياهندُ تضربين زيداً .

فإذا تقدّمتِ الألفُ أو الواوُ على الأسماءِ فهي علامةٌ ، وإذا تأخّرتا - أو الياء - فهي ضميرٌ ، وقد يُبَيِّنُ ذلك في باب الألف .

فالنون في جميع هذه علامة إعرابٍ ، حرفٌ عند جميع النحويين إلا السهيلي أبا زيدٍ فإنه يرى الإعرابَ مقدّراً في آخر الفعل في جميع ذلك كلّه ، كما هو مقدّرٌ في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامي ورأيت غلامي ، واحتجّ لذلك بأشياء لا تطرّدُ على أصول النحويين ، ولولا

(١) في الأصل : « لا تحشن » وكذا في « تحشى » بعد قليل .
(٢) نُسب في اللسان « دهر » إلى عثير بن لييد المعنري ، وقيل لحريث بن جبلة المعنري ، ونُسب في التاج : « دهر » إلى أبي عيينة المهلب ، وهو في الكتاب ١٨٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٥٦/١ ، وأمالي القسالي ١٧٧/٢ ، وأمالي الشجري ٢٠٧/٢ ، والشذور ١٢٦ ، والمغني ٨٨ ، وشراهد المغني ٢٤٤ ، والدرر ١٧٣/١ .
(٣) في الأصل : « أو ضمير » ، وأثبتنا الواو للسياق .

الإطالة في إيرادها والرد عليها لذكورتها ، لكن من أراد التلصع عليها فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداه نظره إلى ذكرها .

والذي يدل على أن النون علامة إعراب تحذفها في النصب والجزم إذا قيل : لم يفعلوا ولن يفعلوا ، ولن يفعلوا ولم يفعلوا ، ولم تفعلوا ولن تفعلوا ، ولما كان الفعل / قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة - - - بدليل تسكين آخره ١٦١ معه في نحو : ضربت وضربت وضربنا - - - جعل الإعراب بعدهما (١) وكان نوناً دون غيرها لأنها أخت حروف العلة في أشياء قد ذكرت قبل (٢) ، وحررت لا لتقاتها ساكنة هي وما قبلها ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف ، وفتحت مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضرب من المعادلة ، وثبتت في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا بد لك من علامة ثابتة فيه ، [و] تحذف في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلها في الإعراب وحمل النصب على الجزم ، لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه ، ولم يحتمل على الرفع لأن الاسم والفعل يشتركان [فيه] .

الموضع الرابع : أن تكون لاحقة في آخر المثني والمجموع جمع السلامة من المذكورين العاقلين أو ما جرى مجراهم ، نحو الزيدان والزيدين ، والزيدون والزيدين ، وذلك (٣) لتدل على كمال الاسم وأنه منفصل مما بعده ، كما فعل (٤) بالتونين ، إلا أنها تحذفت مع الإضافة لأنها يتضادان ، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال ، وثبتت مع الألف واللام لكونها قوية بالحركة ، وأنها ليست كالتونين في الدلالة على التكثير والانصراف والإعراب ، ألا ترى أنها تكون في الاسم الذي لا ينصرف نحو : أحمرين وأحمدين ، وفي الاسم العلم

(١) أي : بعد الفعل والفاعل . (٢) انظر : ص ٣٣٢

(٣) في الأصل : « لذلك » ، وهو تحريف . (٤) لعلها « دل » .

نحو الزيدَيْن ، وفي المبني نحو : اللذان والذَيْنِ ، فهذا كله يُقوي أنها ليست كالتونين في تلك الأوجه ، وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها ممّا بعدها .

على أن في لحاقها حيث ذكر ، خلافاً للنحويين : فمنهم من يقول : إنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين في المفرد إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنَّها عوضٌ من الحركة وحدها إطلاقاً ، ومنهم من يقول : إنَّها عوضٌ من الحركة في موضعٍ ومن التنوين في موضع ، ومنهم من يقول : إنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين معاً في موضع ، ومن الحركة وحدها في موضع ، ومن التنوين وحده في موضع ، ومنهم من يقول إنَّها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمشى ، وهو قول الفراء ، وهو أشدُّها فساداً ، ولكل قائل متعلقٌ بطول بنطه .

والذي يظهر لي بعد البحث أنَّها ليست عوضاً من شيء ، وإنَّما معناها في الكلمة ما ذكرت لك ، وإذا تحققت كلام سيويه رحمه الله عَلِمْتَ أنَّها ليست عنده عوضاً من شيء ، لأنه قال : كأنَّها عوضٌ ، ولم يقل إنَّها عوضٌ ، فتفهمه تجد كما ذكرت لك .

وحكم هذه النون في علّة الزيادة وتحريكها وفتحها وكسرها حكم النون في الموضع قبلها .

واعلم أنَّه يجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة ، كما يجوز حذفها للإضافة كقوله (١) :

(١) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١ ، وفيه : « أُسرُّ به » عوضاً من « أرت له » والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، واللسان (بعد) ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والمغني ٤٢٥ ، والعيني ٤٥١/٣ ، وشواهد المغني ٧٩٩ ، والخزانة ٣١٩/٢ . والعارض : السحاب . ذراعاً الأسد وجبهته : من منازل القمر .

٤٥٤ - يَأْمَنُ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ
أي : بين ذراعي الأسد وجبته .

ويجوز حذفها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به ،
نحو : الضاربو زيدا والحنو الوجوه ، كما قال الشاعر (١) :

٤٥٥ - الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائنا وَكَفُّ
وقرئ في الشاذ : « إنَّكُمْ لذائقو العذابِ الأليمِ » (٢) بنصب « العذابِ »
و « الأليمِ » ، ومن الموصول (٣) ، لذلك أيضاً ، كقوله تعالى : « وَخَضُّنْمْ
كالذي خاضوا » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :

٤٥٦ - أَبْنِي كَلْبَيْبٍ إِنْ عَمِيَّ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا
وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لعمرو بن امرئ القيس من قصيدة له في الجمهرة ٢٣٧ . وهو في الكتاب
١٨٦/١ منسوباً إلى رجل من الأنصار ، وفيه « نطف » عوضاً من « ركف » ، والنصف
٦٧/١ ، وأدب الكاتب ٢٥٠ ، واللسان « ركف » منسوباً إلى عمرو أرقيس بن الحطيم
وليس في ديوانه ، والأشعري ٣٠٩ ، والدرر ٢٣/١ . والمعروة هنا : الخلل في ثغرة البلاد
يُخَافُ منه ، والركف : العيب والإثم ، والنطف : التلطيخ بالعيب .

(٢) الصافات ٣٨ ، ونسب صاحب « البيان في غريب إعراب القرآن » هذه القراءة
٣٠٤/٢ إلى أبي السَّمال الأعرابي لأنه قدّر حذف التون للتخفيف لا للإضافة .

(٣) معطوف على قوله : « من اسم الفاعل » . (٤) التوبة ٦٩

(٥) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٦/١ ، والنصف ٦٧/١ ،
والأزهية ٣٠٦ ، وأمالى الشجري ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، والخزائن ١٨٥/٣

(٦) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ١٨٧/١ ، وهو في أمالي الشجري
٣٠٧/٢ ، والأزهية ٣٠٩ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، واللسان (فلج) ، والمغني ٢١٢ ،
وشوامده ٥١٧ ، والجمع ٧٣/٢ . وحانت : هلكت . وفلج : اسم موضع .

٤٥٧ - وَإِنَّ الَّذِي حَاحَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُّ الْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقوله (١) :

٤٥٨ - إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسْدِ

ويجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر (٢) :

٤٥٩ - هُمَا خَطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أُجْدَرُ
وقال آخر (٣) :

٤٦٠ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّوْمُ
أراد الأول : « خطتان » ، وأراد الثاني : « خطاطان » ، وكذلك عند بعضهم قوله (٤) :

٤٦١ - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
أراد : القدمان ، وأما قوله (٥) :

(١) تقدم برقم ٣٦٩

(٢) البيت لتأبط شرا ، وهو في الحماسة ١٧/١ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمتن ٥٢٦ ،
والمغني ٧١٥ ، واللسان (خطط) ، وشواهد المغني ٩٧٥ ، والخزانة ٣٥٦/٣

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٤ ، ومجالس العلماء ١٠٩ ، والمتن ٥٢٦ ،
وابن يعين ٢٨/٩ ، واللسان (متن) ، والمغني ٢١٥ ، وشواهد ٦٣٧ ،
وخطاطان : مكتزتان قليلا فيصفها بالصلابة .

(٤) تقدم برقم ٤١٠

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان « فوه » ، وبعده :

وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتُدِيُّ قَدُ نَمَا

والخصائص ١٧٠/١

٤٦٢ - يَا حَبِذَا عَيْنَا سَلِمَى وَالْفَمَا

فقال بعضهم : أراد الفمان ، أراد الشفتين ، وقال بعضهم : هو منصوبٌ بفعلٍ مضمريٍّ كأنه قال : وأحبُّ الفما أو أمدحُ الفما وهو الأحسن ، وقال بعضهم : أراد الأنفَ والفما ، فتأثرا بالتغليب لقرب ما بينها وتلازمها ، كما قالوا : القمران في الشمس والقمر ، ثم حذفتِ النونُ ضرورةً ، وهذانِ تَكَلُّفَانِ لا يُحتاج إليهما ، والقولُ الثاني أجري على الأصول من القولين الأول والآخر ، فاعرف ذلك وبالله التوفيق .

الموضع الخامس : أن تكون تنويناً^(١) ، وهو : « نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ » بعد تمام الكلمة ، تَلَحُّقُ في غير الشعر ، لفظاً لا خطأً ووصلاً ، وفي الشعر وفقاً ، فقولنا : « نونٌ » احترازاً من غيرها من الحروف / ، وقولنا : « ساكنةٌ » احترازاً^{١٦٣} من « متحركةٌ » نحو : نون رَعَشْتَنَ وَضَيْفَتَنَ ، وقولنا : « زائدةٌ » احترازاً من الأصلية نحو نون : عَنَبْرٌ ، وقلنا : « بعد تمام الكلمة » احترازاً من نون منطلقٍ وَحَبَسَتْهُ^(٢) ، وقلنا : « في [غير] الشعر لفظاً لا خطأً » لأنها يُنطقُ بها ولا تَنْتَبِتُ في الكَتَبِ ، وقلنا : « وَوَصْلاً » احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه ، وقلنا : « وفي الشعر وفقاً » نعي به تنوين الترتيم ، فإنه يكونُ في القافية إذا وَقِفَ عليها ، وهي حرفٌ غُنَّةٌ في الحيشوم لسكونها .

ومن أحكامها العامة لجميع مواضعها أنها تَظْهَرُ عندَ حروف الخلق : الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والحاء ، نحو : عليم أنت ، وعليم هاد ، وعليم عَقُودٌ ، وعليم غفور ، وعليم حكيم ، وعليم خبير ، وتُدْغَمُ عند حروف تيرملون : الياء والراء والميم واللام والواو والنون ، إلا أنها يَغْنَةُ^(٣) في الياء والواو والميم والنون ، وبغيرها في الراء واللام ، نحو : عليمٌ يقول ، وعليمٌ رحيمٌ ، وعليمٌ مُبينٌ ، وعليمٌ لكم ، وعليمٌ وهتاب ، وعليمٌ ناصر ، وتَقْلِبُ ميماً بِغِنَّتِهَا مع الباء ، نحو :

(١) انظر في أقسام التنوين : الإيضاح ٩٧ ، الجنى ٥٥ ، ابن يعيش ٢٩/٩ ، المغني ٣٧٥

(٢) الحنبطي : المتلوه غيظاً . (٣) قوله « بغنة » غير واضح في الأصل .

« علمٌ بدت الصدور »^(١) ، وتحقق في سائر حروف المعجم فلا تكون إلا غنة لا غير ، فإذا ثبت هذا فإن مواضعها في الكلمة خمسة معان :

الأول : أن تكون في الاسم المتمكن الممكن^(٢) ، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، نحو : زيدٌ ، فرقاً بينه وبين عمر وأحمر وشبههما من الأسماء التي لا تنصرف ، وتحقيق ذلك أنها تدل على كمال الكلمة وانفصالها عما بعدها^(٣) ، لا يصح إضافتها أبداً معها ، وإثبات ذلك لأثرها^(٤) دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال فتناقضا ، وهذا الحكم جامع لها في جميع مواقعها ، مع معنى آخر يختص به في كل موقع ، فإذا قال القائل : رأيتُ أحمدَ ، علم أنه واحدٌ بعينه ، وإذا قال : رأيتُ أحمداً علم أنه واحدٌ من جملة الأحماد غير معلوم ، فهذا وضع لهذا التنوين .

الثاني : أن تكون في الاسم المبني دلالة على التنكير^(٥) نحو : سيويه وعمرويه ونفطويه وإيه وإيهامه وصه ونحو ذلك ، فهذه الألفاظ إذا كانت بغير تنوين فهي معارف إما اسماً لأشخاص ، وإما لمعانٍ معلومة ، فإذا أنكرت واحداً منها ولم تُردده لمعلوم توثت دلالة على ذلك ، فإذا قلت : رأيتُ سيويه بغير تنوين فهو لمعروف ، وإذا قلت : سيويه بالتنوين فهو لغير معلوم ، وكذلك : عمرويه ونفطويه ، وإذا قلت : إيه^(٦) ومه وصه بغير تنوين فهو في معنى معروف من حديث معلوم ، أو كفي معلوم ، أو سكوت / معلوم ، قال ذو الرمة^(٧) :

٤٦٣ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهِ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ

وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّيارِ البِلاَعِ

- (١) آل عمران ١١٩ (٢) ويعبرون عنه بتنوين التمكين .
(٣) في الأصل « مما بعده » وهو سهو . (٤) أي : نون التنكير .
(٥) ويعبرون عنه بتنوين التنكير . (٦) في الأصل : « إيه » بالتنوين وهو سهو .
(٧) الديوان ٣٥٦ ، وفيه « تكليم » عوضاً من « تسلیم » ، وثعلب ٢٢٨ ، واللسان (أهه) ، وابن يعيش ٣١/٤ ، والشذور ١١٩ ، والحزانة ١٩/٣

بغير تنوين ، لأنه أراد حديثاً معلوماً ، وإذا نُونَ ذلك أُريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفٌ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ .

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينٌ تنكيرٌ ولا يكونُ إلا في المبيئات كما ذكر ، ويُكسرُ الحرفُ الذي قبله إن كان مبيئاً على السكون كما تمهيدٌ وصحاحٌ لالتقاء الساكنين ، وإن كان قبله متحركاً بقي على صورته نحو : غاقٍ وإيهٍ ، وقد حكى الجرهميُّ في « سيبويه » وأمثلة الإعرابِ والثنيةِ والجمعِ ، وهو قليلٌ لا يُقاس عليه .

الثالث : أن يكون في الجمع المؤنث السالم^(١) مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو : فاطماتٌ وعائشاتٌ ، يقابل : الزيدَينَ والعُمَريَينَ ، لأن ذلك الجمعَ نظيرُ هذا في السلامة ، وفي زيادتين في آخره مثله ، وإذا التاء تدلُّ على التأنيث كما أن الواو تدلُّ على التذكير ، والكسرة في (٢) التاء كالياء في المذكر في حال النصب والحذف ، فلذلك قيل في تنوينه إنَّه وُضع للمقابلة للنون المذكورة .

إلا أن هذه المقابلة لا تتبين قط إلا [إذا] كان الجمع المؤنث معرفةً بالعلمية ، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتأنيث والتعريف ، نحو : « أذرعاتٍ » لموضعٍ معلومٍ في قول امرئ القيس (٣) :

٤٦٤ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَيْشْرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
و « عرفاتٍ » في قوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ » (٤) ، فلمَّا نُونَ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع (٥) الصرف فيه ، عَلِمْنَا أن تنوينه ليس بتنوين تمكُّنٍ ، وإنما هو تنوينٌ مقابلةٌ للنونِ كما ذكر ، وتبعَتِ الكسرةُ التنوينَ في الإنبات ، لأن صورته صورةُ تنوينِ التمكينِ ، ولذلك مُحذفتُ مع التسوين

(١) ويعبرون عنه بتنوين المقابلة . (٢) قوله « في » غير واضح في الأصل .

(٣) الديوان ٣١ ، والكتاب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٣٤/٩ ، واللسان (ذرع) .

والأشعراني ٤١ ، وابن عقيل ٤١/١ ، والدرر ٥/١ . وتنورتها : مثلت ثارها وتوهمتها .

(٤) البقرة ١٩٨ (٥) في الأصل : « ما بقي » وهو تحريف .

فيها ، [و] قد روي « من أذرعَات » ، وقد قرئ في الشاذ : « من عرفات » ،^(١) للاعتدادِ بالعَليَّينِ المانعَينِ من الصرف .

فأمَّا نحو : « مسلماتٍ وقانتاتٍ » من الأسماءِ النكراتِ فينبغي أن يُحْمَلِ تنوينُهُ على أنه الذي للتمكُّنِ ، لأنَّه أحوجٌ إليه من تنوينِ المقابلةِ ، لدلالتهِ على التمكنِ والانتقالِ ، والفرقِ بين المنصرفِ وغيره ، واثقٌ معه إن كانت فيه مقابلةً ، لا أنَّها خاصةٌ بالموضعِ كالتي في « أذرعَات » و « عَرَقات » فاعلمَ ذلك فلم أقفْ على تنبيهٍ عليه لأحدٍ .

الرابع : أن يكون للعرض وهو نوعان :

النوع الأول : أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لحق « إذ » التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ ، وذلك إذا حذفت الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها ١٦٥ لأثباتها / تضاف أبدأ إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى : « إذِ الأغلالُ في أعناقِهِمْ »^(٢) ، و « إذِ أنتمُ بالعدوةِ الدنيا »^(٣) ، وقوله تعالى : « واذ قالتِ الملائكةُ »^(٤) ، و « إذ قال موسى لقومه »^(٥) ، و « إذ تقولُ للذي أنعمَ اللهُ عليه »^(٦) ، والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولها الماضي لأنه الملازمُ لمعناها .

فإذا جاءت « إذ » مُحذَفةً فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] عوضاً من الجملة المذكورة التنوين نائباً مَنابها وهو أخفُّ منها ، كقوله تعالى : « يومئذٍ تُحدثُ أخبارها »^(٧) ، و « وأنتم حينئذٍ تنظرون »^(٨) ، المعنى : إذ^(٩) زلزلت وأخرجت ، و « إذ^(٩) بلغتِ الحلقوم » .

(١) لم أقف على هذه القراءة . (٢) غافر ٧١ (٣) الأنفال ٤٣

(٤) آل عمران ٤٢ (٥) الصف ٥ (٦) الأحزاب ٣٧

(٧) الزلزلة ٥ ، ونصُّ الآيات : « إذا زلزلتِ الأرض زلزالتها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مالها ، يومئذٍ تحدث أخبارها »

(٨) الواقعة ٨٤ ، ونصُّ الآيات : « فلولا إذا بلغتِ الحلقوم وأنتم حينئذٍ تنظرون .

(٩) في الأصل : « إذا » وهو تحريف .

وإنما كُسرَتْ ذالٌ « إذٌ » مع التنوين لالتقاء الساكنين لأن اجتماعها ثقيل . وزعم الأَخفش أن الذالَ من « إذٌ » ، وإنما كُسرَتْ لِأَنَّهَا كسرةٌ إعرابٌ ، لِأَنَّهَا عنده معربة بالخفض ، لِأَنَّهَا منوثةٌ مضافٌ إليها ما قبلها من حينٍ ويومٍ ، كما هو القيام والقعود في نحو : يومَ قيامِ زيدٍ ، وحين قيامٍ (١) عمروٍ ، وهو خاسدٌ من أوجهٍ :

أحدها : أن « إذٌ » مبنيةٌ على السكون إذا لم يكن معها تنوينٌ البتة ، والتنوين فيها ليس للتمكّن فيفيدُ إعراباً ، وإنما بُنيتْ لِأَنَّهَا أُشْبِهَتْ الحروفَ في اختقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل ، ولا يُسأل عن بنائها على السكون لأنه الأصل ، والحركة لموجبٍ ، وفيها يُسأل : لم كانت ؟

والثاني : أنها قد جاءتْ مكسورةٌ مع غير التنوين لالتقاء الساكنين أيضاً ، كقوله تعالى : « إذِ الأغلalُ في أعناقهم » (٢) ، وليس قبلها ما أُضيفتْ إليها .

والثالث : أنها تكون مجرّدةً (٣) عن الإضافة إليها نحو : يومٍ وحينٍ وغيرهما ، وهي مع ذلك مكسورةٌ كقول الشاعر (٤) :

٤٦٥ - نَهَيْتُكَ عَنْ طَلابِكِ أُمَّمُ عُمَرُوٍ بِعاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صَحيحُ
فذلٌ بهذه الأوجه أنها مبنيةٌ على السكون ، أُضيفتْ إليها أو لم يُضفْ ، وأنّ الكسرةَ فيها إنما هو لالتقاء الساكنين ، والتنوين أو غيره (٥) ، أُضيفتْ إليها أو

(١) لعله : « حين قعود عمرو » . (٢) غافر ٧١

(٣) في الأصل : « مفردة » وهو تحريف .

(٤) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٦٨ ، والخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن يعيش ٣١/٩ ، واللسان (شلل) ، والمغني ٩١ ، وفيه « بعاقبة » عوضاً من « بعاقبة » والأشعري ١٣ ، وشواهد المغني ٢٦٠ ، والخزانة ١٤٧/٣ . و « بعاقبة » أي : لستأ طلبتها زجرتك عن قريب .

(٥) قوله : « أو » غير واضح في الأصل .

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشْقَى السَّاءُ بِالْغَمِّ » (١) وقوله : « وَسَبَّحٌ بِمَجْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينَ عَا تَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
.....
وقول الآخر (٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
.....
وقارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْجَسْرِ » (٥) ، وقوله :
« وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » (٦) ، وقارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرها ، كقوله
تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ بَجْعٌ لَه النَّاسِ ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ » (٧) ، وقوله تعالى :
« هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنْ الدَّهْرِ » (٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بد من ذكرها بعدها (٩) ، ولا يجوز حذفها
وتعويض التنوين منها ، لأن التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أحوج

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للابفة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَأَزَعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش
١٦/٣ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بهر ، والعيني ٤٠٦/٢ ، وشواهد
المعنى ٨١٦ ، والهمع ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرى ، القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمَّلِ

وهو في المعنى ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١
(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بد من ذكر الجمل بعدها .

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشْفَقُ السَّمَاءُ بِالْغَيْمِ » (١) وقوله : « وَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينٍ عَاثَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وقول الآخر (٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئِي

وتارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ » (٥) ، وقوله : « وَلَا تَحْسَبَنَّ الْأَنْفُسُ أَنْ هِيَ لِلدَّهْرِ لَبِيقَةٌ » (٦) ، وتارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرها ، كقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لِهَذَا النَّاسِ » ، وذلك يوم مشهود (٧) ، وقوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » (٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرها بعدهما (٩) ، ولا يجوز حذفها وتعريض التنوين منها ، لأن التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أخرجت

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت لابن جني وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلْمَأْ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأما الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعين ١٦/٣ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بهر ، والعيني ٤٠٦/٢ ، وشاهد المعنى ٨١٦ ، والجمع ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحَبِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وهو في المعنى ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدهما .

إليه من تنوين العوض بممكن تمكثها ، فلا يكون لها شيء يستدل به على الجملة المحذوفة بعدها ، فلما أريد حذف الجملة التي بعدها اختصاراً كما يفعل مع « إذ » ، ولا بد من شيء يعوض منها ، وتنوين العوض لا يحتمله « حين » ولا « يوم » [لأحدهما تنوين تمكثها]^(١) ، « جعلت » إذ ، بعدها ليتوصل بها^(٢) إلى إلحاق تنوين عوض دال على الجملة المحذوفة ، إذ هي مبنية ، فاجتمعت « إذ » مع كل واحدة منها لإفادتها إفادتها من غير تناقض ولا لاختلاف في المعنى ، ولإرادة التوصل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة ، فذلك إذا وجدنا « إذ » مفردة لا نتقدّر قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليها ، وإذا وجدنا « حيناً » و « يوماً » يراد إضافتهما إلى الجملة اختصاراً فلا بد معها من « إذ » لما ذكرت لك^(٣) ، والمقصود الحين واليوم فاعلمه .

وبما يدل على ذلك عدم اجتماعها إذا ظهرت الجملة بعدها فلا يقال : يوم إذ قام زيد ، ولا حين إذ قام عمرو .

١٦٧ فإن قيل : فهل تضاف « إذ » إلى المفرد في نحو قوله^(٤) :

٤٧٠ - هَلْ تَرَجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا

وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

فالجواب أن « ذاك » في البيت ليس مضافاً إليه ، وإنما هو مبتدأ خبره محذوف للعلم به تقديره : كائن أو مستقر ، لأن « إذ » لم تثبت إضافتها إلى المفرد

(١) ما بين معقوفين لا معنى له ، لعل صواب العبارة : « وتنوين كل منها تنوين تمكثها » .

(٢) في الأصل : « بهما » وهو تحريف . (٣) في الأصل : « له » وهو تحريف .

(٤) البيت لعبد الله بن المعتز كما في الأغاني ٢٧٧/١٠ ، وعجزه فيه :

وَالدَّارُ جَامِعَةٌ أَزْمَانُ أَزْمَانَا

وقد يكون البيت لغير ابن المعتز ، وهو في أمالي الشجري ١٩٨/٢ ، وشواهد المعني

٢٤٢ ، والدرر ١٧٣/١

في موضع ، فيقال : « جئت إذ قيامك » ولا « إذ قعودك » فهي في البيت باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة ، و « ذا » اسم إشارة مبني لا إعراب فيه بوجه ، فليس للخفض فيه ظهور فيحكم بالإضافة إليه مفرداً ، وإثما هو مبتدأ يجوز حذف خبره للعلم به ، كما حذف في نحو قوله تعالى : « طاعة وقول معروف » (١) ، أي أمثل أو أحسن .

فإذا صح ذلك فـ « إذ » أبدأ مضافة إلى الجملة ظاهرة أو مقدرة ، معروض منها التوين في آخرها كما ذكر ، فاعلمه وبالله التوفيق .

النوع الثاني : أن يكون عيوضاً من الحرف بمرسته ، وذلك في كل جمع مؤنث لا نظير له في الواحد منقوصاً في حال الرفع والخفض ، نحو : جاءني جرار ، ومررت بجوار ، وجاءني عواد ، ومررت بعواد ، وكذلك هواد وسواد وشبه ذلك .

وذلك أن الجمع الذي صفته ما ذكر لمتا كان مؤنث وبال ثقلاً بالضم والكسرة ، تجمع عليه النقل من أوجه ، فحذفت وعروض منها التوين ، فإذا ترجع إلى النصب ردّنا الياء مفتوح تحجج إلى توين إذ لا حذف فيعوض من المحذوف ، فنقول : ررر = رررر وغواشي وعوادي .

ولا نقول للتوين في هذا النوع إنه للتمكن لعدم انصرافه لعلتيه المانعتين من الصرف وهما الجمع وعدم النظير في المفردات فهو كضوارب وقواعد ، ومالا ينصرف لا يتوّن إلا في الضرورة على ما يذكر بعد .

وزعم أبو إسحاق الزجاج (٢) أن التوين في هذا النوع عوض من حركة الياء

(١) سورة محمد « صلى الله عليه وسلم » ٢١

(٢) انظر : المنصف ٧٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ٩٧ ، ٩٨ ، والممتع ٥٥٤

لا غير ، لأنها ثقلت في الياء وُعوضَ منها التنوين ، فاتقى (١) ساكناً مع الياء
فحدفت الياء لثقل اجتماعها .

وهذا فاسدٌ من أوجهٍ : أحدها : : أن الكسرة والضمة في الياء لا تظهران
أبداً ، سواء كان في الكلمة تنويناً أو لم يكن لاستثقالها ، فلما لم (٢) تظهر في
موضع دللتنا على أن التنوين إثباتاً هو عوضٌ من الياء [وتبعتها الكسرة إذ
ليس على ما تحل (٣) تقديراً ، فلما كانت الياء كالضمة والكسرة في التقدير حكمتنا
بأنه عوضٌ منها] (٤) .

الثاني : أننا قد وجدنا ما لا يدخله حركةً أصلاً نحو : حبل وذكري وسلمى ،
ولم نجد في تنوينها ، لذلك فلو كان التنوين عوضاً من حركةً للزيم / في هذه
الأسماء ونحوها فدل ذلك على أن التنوين في مسألتنا عوضٌ من الحرف لا من الحركة . ١٦٨

والثالث : أن التنوين حرفٌ والياء حرفٌ فتساها ، فعوض أحدهما من
الآخر ، ولا تتناسب بين الحركة والتنوين فيجعل عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي
بعضٌ حرفٍ عند المحققين .

فإن قيل : فلم لم يقل : جوارى وغواشي في : جوارى وغواشي بفتح الياء
في حال الحذف بلا تنوين ، كما قيل في ضارب [ضارب] بفتح الياء في حال
الحذف بلا تنوين ، لأن كل واحدٍ من النوعين لا ينصرف للعلتين المذكورتين ؟

(١) أي : فاتقى التنوين . (٢) في الأصل : « فلم تظهر » وهو تحريف .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) ما بين معقوفين غير مستقيم ، لعل فيه سقطاً ، ويبدو أنه مقتبس من معالجة ابن
جنى في النصف ٧٢/٢ ، يقول : « التنوين في جوارى ونحوه ليس بدلاً من الحركة ،
وذلك أن الياء في « جوارى » قد عاقبت الحركة في الرفع والجر في الغالب من الأمر ،
وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبها الحركة تجري مجراها ، فكما لا يجوز أن
يُعوضَ من الحركة وهي ثابتة كذلك لا يجوز أن يُعوضَ منها وفي الكلمة ما هو معاقب لها
وجار مجراها » .

فالجواب : أنهم استغلوا النطقَ بذلك لاجتماع النقل من الأوجه التي ذكرنا ، ولا تجتمع في ضوارب ، فاعلمه ، ألا ترى أن آخره ضوارب ، حرف صحيح وأخره غواشي ، حرف معتل زائد في النقل لبنائه وتناهيه ، ففيه من النقل ما ليس في ضوارب ، فلذلك حذف الباء وعوض منها التنوين في حال الرفع والحذف .

الخامس (١) : أن تكون لا تزئم ، وذلك في قوافي الشعر ، وهي أواخره لأنه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملاً ، ولذلك جعلت حروف الإطلاق : لواو والياء والألف لتقبل طول المد والزيادة بحرف يشبهها وهو النون ليا تقدم من الوجوه في غير هذا الموضع .

وهذا التنوين يلحق الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهر أو مضمرة أو معرب أو مبني أو غير ذلك ، فليس حكمه حكم واحد من التنوينات المقدمة ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٤٧١ - قفا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنُ
وقول الآخر (٣)

٤٧٢ - أَقْبَلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَسُنُ

(١) أي : النوع الخامس من أنواع التنوين .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه :

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في الأزهية ٢٥٣ ، وقوله « ومزان » وردت في الأصل : « ومزان » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٣) تقدم برقم ٢٢ ، وقوله : « والمتابن » وردت في الأصل : « والمتابا » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

وقول الآخر (١) :

٤٧٣ - طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ

وقول الآخر (٢) :

٤٧٤ - مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ * أَنْتَ جَنُّ

وقول الآخر (٣) :

٤٧٥ - وَالذُّيُونُ تُقْضَنُ

وقول الآخر (٤) :

٤٧٦ - إِذَا الدَّاعِي المَشُوبُ قَالَ يَا لَنْ

وقول الآخر (٥) :

(١) البيت لملقمة وهو في ديوانه ٢٣ وعجزه :

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبٌ

وهو في أمالي الشجري ٢/٢٦٧ ، واللسان (طحا) ، والزهر ٢/٤٨٦ ، وقوله :
« طروبين » وردت في الأصل : « طروب » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٢) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٧ ، وقبله :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

والكتاب ٢/٣٥٩ ، والخصائص ١/١٧١ ، والمغني ٤١٢ ، واللسان (بيع) ، وشواهد
المغني ٧٩٣ ، وشواهد الشافية ٢٤٣ . والأتحمي : البرد المخطط ، والأنهج : البالي .

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٧٩ ، وقامد وما يمدده على الترتيم :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَنُ قَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنُ

وهو في الكتاب ٢/٣٦١ ، والسمط ١/٢٣١ ، واللسان (بيع) ، والبحر المحيط
٢/٣٤٢ ، والخزانة ١/٧٠ ، وشواهد الشافية ٢٣٣

(٤) تقدم برقم ٣٤ (٥) تقدم برقم ٣٣

٤٧٧ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

وزاد أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً وسمّاه الغالي وسمّى الحركة التي قبله مُغلوّاً ، وذلك التنوين في القافية المقيدة ، وهي التي سكنَ حرفُ الرويِّ فيها ، نحو قوله (١) :

٤٧٨ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي

وهذا التنوين إذا تأمّلتَه راجعٌ إلى تنوين التروء كما يُترنّمُ به في المطلق ، وليس كونه في المطلق دون .
عن المعنى من الترنّم ، وإنّما يتفرّقُ منه بزيادة الغلوِّ -
في التسامي إذا فهم المعنى .

وزاد بعض المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنّه لا مدخلَ له في اللفظة لأنّه إمّا مبنيٌّ وإمّا لا ينصرف ، وكلاهما لا مدخلَ للتنوين فيه ، فإذا إمّا ووضِعَ للضرورة ، نحو قول الشاعر (٤) :

٤٧٩ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبعده :

مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والخصائص ٢٦٤/١ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، واللسان (خفق) ، والمفني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٦/١ ، والأشموني ١٢ ، وشراهد المفني ٧٨٢ ، والمزهر ٢٦٣/١ ، والحزانة ٧٨/١ ، وأراجيز العرب ٢٢ . وقاتم : صفة ليلك ، والأعماق : أطراف المغارز .

(٢) قوله « المقيد » غير واضح في الأصل .

(٣) شاح فلاناً : خاصه وجادله . (٤) تقدم برقم ٢٢٢

ذ « مطر ، ميني لآه منادى مفرد علم ، وذلك أبدأ حكمه في النداء ، نحو قوله (١) :

٤٨٠ - يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ومنه قوله تعالى : « أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا » (٢) ، فهذا التتوين قد دخل المبنى ، ولا مدخل له فيه إلا للضرورة وكذلك قول الشاعر (٣) :

٤٨١ - مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ التَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

وقول الآخر (٤) :

٤٨٢ - فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

(١) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبمده :

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمَحْمُودُ

ونسب في الكتاب ٢٠٣/٢ لراجز من بني الحرماز ، والسكامل ٤٠٣ ، والبحر المحيط ٥٠/٤ ، والاسان (سردق) ، والأشعري ٤٦ ، وبمده فيه :

سِرْدَاقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

والرواية المشهورة « يا حاكم بن » على أنه جعل « ابن » تابعا مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد .

(٢) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، ورواية المعجز فيه :

حُبُّكَ الثِّيَابِ فَسَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلٍ

والكتاب ١٠٩/١ ، والحامسة ١٩/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، وشواهد المفني ٩٦٣ .
والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها ، والمهبل : المدعو عليه بالمهبل وهو كون أمه تلفده .
وقوله : « عواقد » ورد في الأصل : « عواتك » وهو تحريف . وقوله : « مهبل » في الأصل : « نبل » وهو تحريف .

(٤) البيت للنبغة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والنصف ٧٩/٢ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والحصائص ٣٤٧/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ . والقوام : ج قادمة وهي مقدم الرجل ، والأكوار : ج كور وهو رحل الناقة .

وكل واحدٍ من الجمعيتين في البيتين لا ينصرف للجمع وعدم النظم ولكن
مصرفاً للضرورة .

وهذا التنوين في التحقيق راجعٌ إلى معنى التمكُّن لأنَّ هذه الأسماء المنوَّنة
في الضرورة و^(١) أصولها التمكُّن ، فإذا اضطرَّ الشاعرُ رَدَّها إلى أصلها ،
فالضرورة سببٌ لإظهار التنوين فيها أصله فيه ^(٢) ، لا أنَّها معنى من معاني التنوين
فليس ذلك موقفاً سابغاً ، وإلاَّ لو كانت الضرورة معنىً لكان التنوين في المبنيات
اللازمة كـ « كيف وأين وهو وهي » وشبه ذلك ، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة
والأمر والحروف كـ « لم » و « لو » وشبه ذلك ، وهو غيرٌ موجودٍ إلاَّ فيما
أصله التمكُّن ، فغايةُ الضرورة أن تصيرَه ^(٣) يظهرُ بعدَ أن لم يكن ،
رَدَّاً إلى الأصل ، فاعلمه .

واعلم أنَّ التنوين في غير الترنُّم والضرورة يجوز حذفه ^(٤) الألف واللام ، نحو
الرجل والغلام في : رجلٌ وغلامٌ ونحوهما ، قال بعضهم : لأنَّ الألف واللام
دليل التعريف ، والتنوين دليل التنكير فتناقضا ، فلا يجتمع بينهما . وهذا فاسدٌ ،
لأنَّ في المعارف بناءً هو منوَّنٌ وهو العَلَمُ كزيد وعمرو .

والصحيحُ أنَّ عدمَ اجتماعها إنشائها هو لأنَّ التنوين معاقبُ الإضافة إذ لا يجتمعُ
معها ، إذ هي دليلُ اتصالٍ وهو دليل انفصالٍ فتناقضا ، ولَمَّا لم تجتمع الإضافةُ
مع الألف واللام لاختلاف ^(٥) تعريفها لم يجتمعا مع معاقبها التنوين ، أو تقول :
لَمَّا لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنَّه مناقضها و^(٦) لم تجتمع الألف واللام
معها ^(٧) لأنَّه معاقبها . وإن شئتَ أن تقول : إنَّ الألف واللام زائدتان
في أول الاسم / والتنوين زائدٌ في آخره فنقلتُ الزيادة .

١٧٠

(١) الواو زائدة . (٢) أي : في التمكُّن .

(٣) في الأصل : « أن تصيرته » وهو تحريف . (٤) بل يجب حذفه .

(٥) في الأصل : « لاختلاف » وهو تحريف . (٦) الواو مقحمة .

(٧) أي : مع التنوين ، وفي الأصل : « مها » وهو سهو .

ويحذف أيضاً للإضافة للعلّة المذكورة نحو : غلامٌ زيدٍ وفرسٌ عمروٍ ، ويُحذف أيضاً لتقدير الإضافة ، كقولهم : قطع الله يدَ رجلٍ من قاله ، أي : يدَ من قاله ورجلته . ومنه قول الشاعر (١) :

٤٨٣ - إلا عُلالةٌ أو بُدا هة قارجٍ نهدي الجزارة
ويُحذف أيضاً تخفيفاً كقراءةٍ من قرأ : « ولا الليل سابقُ النهار » (٢) ، ينصب « النهار » وحذف التنوين ، فقبل [له] لمَ لمَ تقلُ : « سابقُ النهار » ، بتنوين « سابق » ، فقال : لو قلته لكانَ أوزنَ ، يعني : أثقلَ ، فحذفُ هذا التنوين لأنها هو للتخفيف خاصة .

ويُحذفُ (٣) أيضاً لا لتقاء الساكنين خاصةً كقراءةٍ من قرأ : « قل هو الله أحدُ الله الصمد » (٤) بغير تنوين في « أحد » ومنه قول الشاعر (٥) :

٤٨٤ - عمروُ الذي هشمَ الثريدَ لقومهِ ورجالُ مكةٍ مُسنِتُونِ عجافُ
وقول الآخر (٦) :

(١) البيت للأعشى : وهو في ديوانه ١٥٩ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، ورواه بالتقديم والتأخير بين « علالة وبداية » ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والمقرب ١٨٠/١ ، واللسان (علل) ، وابن يعيش ٩١/١ ، رأياي السبيلي ١٣١ ، والخزانة ١٧٢/١ . والقارج من الحيل الذي أكل خمس سنين ، وبدايته : أول جريه ، وعلالته : بقية جريه ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس .

(٢) سورة يس ٤٠ ، وهي قراءة عمارة ، انظر القرطبي ٤٤٧٧ هـ

(٣) في الأصل : « ويحذف » وهو تصحيف .

(٤) الاخلاص ١ - ٢ ، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن

وأبو عمرو . انظر : البحر المحيط ٥٢٨/٨

(٥) نسب في اللسان « هشم » إلى عبد الله بن الزبيرى ، وهو في المقتضب ٣١٢/٢ ،

والمنصف ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣١/٢ . والمسنِتُون : من أصابتهم سنة وقحط

(٦) تقدم برقم ٥٨

٤٨٥ - فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدم ، والإثبات أحسن وأكثر ، فإن انضم إلى التثنية الساكنين كثرة الاستعمال لزم الحذف ، وذلك مع « ابن » إذا وقع صفة بلا قبله بين علمين أو لقبين أو كنيستين ، أو أحدهما والآخر ، نحو : زيد بن زيد جاءني ، وجاءني أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد ، وجاءني كرز بن بطة ، وجاءني محمد بن أبي عبد الله ، وجاءني زيد بن كرز ، وأبو عبد الله بن كرز ، وكرز بن محمد ، وشبه ذلك .

وتُحذف الألف أيضاً من « ابن » كما يُحذف
المواضع ، فإن خرج « ابن » من أن يكون ص
ما ذكر ثبتت الألف فيه والتنوين فيما قبله ، فاعله .

ويُحذف أيضاً إبتاعاً لغير المنوّن كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام^(١) :
« إنكم تُفْتَنُونَ في قبوركم مثل أو قريب من فتنة الدجال ، أي :
مثل فتنة الدجال أو قريباً منها ، فحذف التنوين من « مثل » لتقدير الإضافة ،
ومِنْ « قريب » إبتاعاً له .

وربّما عاملوا التابعات معاملة المتبوعات كقولهم : « أخذه ما قدّم وما حدث »^(٢)
بضم الدال ، ولا تستعمل^(٣) وحدها إلا بفتحها ، وكذلك : « مأجورات
مأجورات »^(٤) ، ونحو ذلك فاعلمه ، وبالله التوفيق .

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ٢٤/١ ، وانظر أمالي السيلي ١٣٠

(٢) انظر المغني ٧٦٢ (٣) في الأصل : « ولا يستعمل » وهو تصحيف .

(٤) أصله : موزورات بالواو لأنه من الوزر ، انظر المغني ٧٦٢/٢ . وفي الحديث :

« ارجعن مأجورات غير مأجورات » . رواه ابن ماجه ٥٠٢/١

الموضع السادس للنون (١) : أن تكون للوقاية من كسر ما قبلها لأجل
ياه المتكلم ، وهي قسبان : قسمٌ تلزم الكلمة ، وقسمٌ لا تلزمها .

فالقسمُ اللازمةُ هي اللاحقةُ للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر ، إذا وليتها
١٧١ ياءُ المتكلم نحو / أكرمني ويكرمني [وأكرمني] ، وإنما لزمَتْ فيها محافظةٌ
على أن لا يُكسّرَ أو أُخِرَها لأجلِ الياءِ ، فتثقلَ مع أصلِ ثقلها فيتوالى عليها
الثقلُ ، والأفعالُ لا يَدْخُلُها كسرٌ إلاّ إبتاعاً نحو : بدا (٢) ، ولالتقاءِ الساكنين
نحو : اضربِ الرجلَ ، وهما عارضان مع السكون في الفعل .

وكذلك تلزمُ في : « إن » وأنَّ وكانَ ولكنَّ وليتَ ، وإثباتها ذلك لأثباتها
أشبهت الأفعالَ في العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها ، فتقولُ :
إثني وكأثني وليثني ولكثني .

فإن قيل : قد قيل : إنني وأنني وكأثني ولكثني وليثني بنونٍ واحدةٍ ،
فليست النونُ المذكورةُ لازمةً في الكلمة ، قيل : أمّا « إن » و « أن » و « كان » ،
و « لكن » ، فجاءت بنونٍ واحدةٍ هي نونُ الوقاية ، ومُحذِفَتِ النونُ الأصليةُ
لثقل اجتماع النونين ، وتحكمتنا على أن الأصلية هي المحذوفة دون نون الوقاية ،
لأن نون الوقاية جاءت لمعنى (٣) ، ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفها
لتنافض الغرضين (٤) ، ودأبت نون الوقاية على المحذوفة الأصلية إذ هي نونٌ مثلها ،
ولا تدلُّ الأصلية على التي لمعنى .

وأما « ليت » فهي لازمة لها إلا في الضرورة ، والضرورة تُحذف لها
الأصلية في نحو قوله (٥) :

٤٨٦ - ولاك أسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(١) في الأصل : « النون » وهو تحريف . (٢) كذا في الأصل .
(٣) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ (٤) في الأصل : « العريضين » وهو تحريف .
(٥) تقدم يرقم ٣٧٨

فأحرى أن تُحذفَ لها لزائدة في نحو قوله (١) :

٤٨٧ - كَمُنِيَّةٌ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي
كما حذفت (٢) وهي للإعراب في قوله (٣) :

٤٨٨ - أَيْبْتُ أُسْرِي وَتَبِيَّتِي تَدْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي
بل هو هنا أحرى أن لا يجوز .

وكذلك تلزم مع « مِنْ » و « عَنِ » كقوله تعالى : فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ
السميع العليم (٤) ، و « عَنِّي » إلا في الضرورة كقوله (٥) :

٤٨٩ - أَهْيَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ وَلَا هِنْدٌ مِنِّي
والقسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة والألف تلحقها ف « كَدُنْ » و « قَد »
و « قَط » بمعنى حسب ، تقول : لدُنِّي ولدُنِّي ، وقَدُنِّي وقَدِي ، وقَطُنِّي وقَطِي ،
قال الله تعالى : « مِنْ لَدُنِّي عَذْرَاءٌ » (٦) ، وترى بالتخفيف والتشديد ، فالتشديد على
إثباتها والتخفيف على حذفها ، وقال الشاعر (٧) :

-
- (١) تقدم برقم ٤٠١ (٢) أي : النون من « تينين » و « تدلكين » .
(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان « ذلك » ، وشواهد التوضيح ١٧٣ ، والمجم ١/١ .
(٤) آل عمران ٣٥
(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجني ٥٨ ، وابن عيش ١٢٥/٣ وفيه « قيس »
عوضاً من « هند » ، والأشعري ٥٦ ، والمجم ٦٤/١
(٦) الكهف ٧٦ ، قرأ الجمهور بالتشديد ، ونافع وعاصم خففاً النون ، انظر القرطبي
٤٠٦١ ، والنشر ١/٣
(٧) كذا في الأصل : « من أم » والرواية « من نصر » . واختلف في نسبة البيت
فقد نسبته ابن عيش ١٢٤/٣ إلى أبي بجدلة وبعده :

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

ونسبه في الخزانة ٤٤٩/٢ إلى حميد الأرقط ، وقيل : أبو بيلة ، وهو في الكتاب =

٤٩٠ - قَدْنِي مِنْ أُمَّ الْخَبِيبِينَ قَدِي
فجمع بين إلحاقها وحذفها ، وقال آخر (١) :

٤٩١ - اَمْتَلًا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَد مَلَّتَ بَطْنِي

وفي الحديث في وصف النار : « حتى يَضَعَ الجبارُ فيها قدمه فتقول : قطي قطي (٢) » ، بغير نون الوقاية . وكذلك « لعل » ، والأكثر فيها الحذف ، ١٧٢ كقوله تعالى : « لعلني أطربيع » (٣) و « لعلني أبلغ » (٤) وقد جاء / إثباتها فيها ، قال الشاعر (٥) :

٤٩٢ - وَأَشْرَفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ كَيْلِي أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

وبما يجوز أن تُحذفَ فيه وتثبتَ الفعلُ المعربُ بالنون ، نحو : تضربان وتضربون وتضربين ، إذا أوصلته بياء المتكلم أثبتت نون الوقاية مراعاةً لأصل الفعل في الوقاية من الكسر ، وإذا حذفتها فلثقل اجتماع النونين أو النونات والأكثرُ الإثبات ، ويجوز إدغامُ نون الإعراب فيها ، وقُرئ قوله تعالى :

= ٣٧١/٢ ، ونوادير أبي زيد ٢٠٥ ، وأمالى الشجري ١٤/١ ، والإنصاف ١٣١ ، والمغني ١٨٥ ، والأشعرى ٥٧ ، والمعيني ٣٧٥/١ ، وشواهد المغني ٤٨٧ . والخبيبان هما عبد الله ابن الزبير وكنيته أبو خبيب وأخوه مصعب . وقدني : أي حسي وكفاني ، والملحد : الظالم أو الذي استحل حرمة البيت ، فمر يعرض بعبد الله بن الزبير .

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه « سلا » عوضاً من « مهلاً » ، والخصائص ٢٣/٦ ، واللامات ١٥٢ ، والإنصاف ١٣٠ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، واللسان والتاج (ققط) وأمالى الشجري ٣١٣/١ ، والمعيني ٣٦١/١
(٢) رواية البخاري ١١٥/٦ : « بلقى في النار » ، وتقول : هل من مزيد ، حتى يضع قدمه فتقول : قط قط »

(٣) القصص ٣٨ (٤) غافر ٣٦

(٥) البيت لتربة من مقطرة في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في اللسان (بصر) ، وشواهد المغني ٩٠ والحزانة ٥٨/١ . والقور : ج قارة وهي الجليل الصغير .

« أنحاجوثي في الله »^(١) بالثلاثة الأوجه : الحذف والإثبات والإدغام ، وكذلك :
« تأمروثي أعبدُ »^(٢) :

وإنما لم تلزم في هذا القسم ، لأنها في « قط وقد ولذن » في الأسماء ،
وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على سكون البناء كما كان ذلك في من وعن .
وأما « لعل » ، فالحذف فيها لتقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام
لاميتها الأخيرين ، والإثبات إجراء لها مجرى : « إن وأن وكان ولكن »
في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكر في بابها .

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تتلحقه نون الوقاية
من الأسماء والحروف ، فإن جاء من لحاقها شيء واحد منها فلضرورة ، كقوله^(٣) :

٤٩٣ - وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي شراحي
وكان هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله ، وأتت في
قوته ، كأنه قال : أسلمني ، ولكن ذلك ضرورة كما ذكر .

باب النون المركبة

اعلم أن النون تتركب مع الحاء والنون : نحن ، ومع العين والميم : نعم ،
فلذلك حرفان .

فأما « نحن » فقد ذكر حكمها في باب أنا وأنت ، لأن الباب فيها في
الفصل^(٤) واحد على ما مضى هناك .

(١) الأنعام ٨٠ ، قرأ نافع بتخفيف النون ، وشدد النون الباقون . انظر النشر

٢٥٠/٢ ، والقرطبي : ٢٤٦٤

(٢) الزمر ٦٤ ، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء ، وقرأ ابن عامر بنونين
مخففتين . والباقون بنون واحدة مشددة على الإدغام . انظر النشر ٣٤٨/٢ ، والقرطبي ٥٧٣٠

(٣) نسب في الدرر ٤٣/١ إلى يزيد بن محمد الحارثي ، وهو في المحتسب ٢/٢٢٠ ،
واللسان (شرحل) ، والبحر المحيط ٣٦١/٧ ، والمغني ٣٨٠ ، وشواهد المغني ٧٧٠

(٤) في الأصل : « الوصل » ، وهو سهو .

باب نَعَمْ (١)

اعلم أن «نعم» معناها العِدَّةُ والتصديقُ، وهي حرفُ جوابٍ لما قبلها أبداً،
إلاَّ أنَّها إنَّ كان ما قبلها طلباً فهي عِدَّةٌ لا غيرُ، وإنَّ كان ما قبلها خبراً نهي
تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أنْ تقولَ في جوابِ مَنْ قالَ : أتَضْرِبُ زيداً ،
أو هل تَضْرِبُ زيداً ، أو ألا تَضْرِبُ زيداً ، ونحو ذلك من أنواع الطلبِ :
نعم ، والمعنى : الإخبارُ بفعلٍ (٢) الضربِ ووعدهُ السائلِ به ، ومثالُ / الثانيةُ : أن
تقولَ في جوابِ مَنْ قالَ : ضَرَبْتُ زيداً أو قتلْتُ عمراً أو نحو ذلك من
الإخبارِ : نعم ، والمعنى قد ضربتَ أو قتلتَ ، مجاباً كلامه بالإجابة إلى الفعلِ
وَصَدَّقْتَهُ ، وكانت كلاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلامِ التامِ ، وقد يجوزُ أنْ تجتمعَ
معه (٣) توكيداً ، وقد يجوزُ أنْ تأتيَ بأصلِ الجوابِ جملةً على نحو ما تقدَّم دوتها .

وهي في الجوابِ نقيضةٌ « لا ، النافية ، ونقيضةٌ « بلى ، أيضاً ، إلاَّ أنْ » « بلى »
تنفي الموجِبَ قبلها ، وتوجبُ المنفيَّ أيضاً ، فإذا قالَ القائلُ : ضربتَ زيداً ،
فتقولُ : بلى ، فالمعنى لم أضربْهُ ، وإذا قالَ : لم تَضْرِبْ زيداً ، فتقولُ : بلى
فالمعنى : ضَرَبْتَهُ .

و « نعم » توجبُ لا غيرُ ، ولا يقعُ قبلها المنفيُّ ، ولو جاءَ لجاز ،
فلهذا قالَ بعضُ النحويين في قوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » قالوا : بلى « (٤) :
إنَّهم لو قالوا نعم لكانَ كُفْراً ، يريدُ : إنَّهم لو قالوا « نعم » لصدَّقوا النفيَّ
فكفروا ، و « بلى » تنفيه وتوجبُ الجوابَ ، فيكونُ المعنى على « نعم » :

-
- (١) انظر في : « نعم » : أمالي السهيلي ٩٤ ، والبلني ٢٠٤ ، والمعنى ٣٨١ ، والهمع ٧٦/٢
(٢) قوله « بفعل » غير واضح في الأصل .
(٣) أي : تجتمع « نعم » مع الكلام ، وفي الأصل : « معها » أو تكون العبارة :
أن يجتمع معها .
(٤) الأعراب ١٧٢ ، ونسب صاحب المنني ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس .

لست وربنا ، وعلى « بلى » بل أنت ربنا ، فخرج من هذا أن « نعم » لا تقع في مواضع « بلى » ، وأن « بلى » تقع في مواضع نعم ، إذ لا يقع قبلها الموجب ، وقال بعضهم : إنه قد يقع كل واحدٍ منهما موضع الآخر^(١) ، وأنشد^(٢) :

٤٩٤ - أليسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَذَكَ بِنَا تَدَانِي
نعم ، وترى الهلالَ كما أراه وَيَعْلُوها النَّهارُ كما عَلَانِي

فلو قال هنا : بلى لجاز ، وقوله « نعم » جائز ، وهذا عندي على توجيحين في البيت : الأول : إن « أريدَ جوابُ » : « أليسَ اللَّيْلُ يجمعُ أمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا » جوابُ « بلى » لأنَّ قبلها النفيَ فيكونُ المعنى : بل يجمعُنا ، وإنَّ^(٣) أريدَ جوابُ « فَذَكَ بِنَا تَدَانِي » صحَّتْ « نعم » ، على معنَى : نعم ذاك بنا^(٤) ، فداني ، فليس في البيت شاهدٌ على أن كلَّ واحدةٍ منها موضعَ الأخرى كما ذكرتُ لك ، فاعلمه .

الصاد والضاد : غفل

باب العين /

١٧٤

اعلم أن العينَ لم تجيء مفردةً ، وإنما أتتْ مركبةً مع غيرها من الحروف ، مع الدال والألف : عدا ، ومع النون : عن ، ومع اللام خفيفةً والألف : على ، ومع اللام المشددة : عل ، فتلك أربعةٌ أحرفٍ .

(١) انظر : أمالي السهيلي ٤٥ ، ٤٦

(٢) البيتان لجسَّدرٍ كما في أمالي القالي ٢٧٨/١ ، وأمالي السهيلي ٢٤٦ ، والمقرب

٢٩٤/١ ، والمغني ٣٨٣ ، والخزانة ٤٨٠/٤

(٣) وهو التوجيه الثاني . (٤) في الأصل : « لكنا » وهو تحريف .

باب عدا^(١)

اعلم أنّ « عدا » تنقسم قسمين : قسمٌ فعلٌ ، وقسمٌ حرفٌ للجر ، ومعناها في القسمين الاستثناء كخلا وحاشا .

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلها مضمرة فيها يعود على بعض المستثنى منه ، وما بعدها منصوبٌ بها معمولاً به نحو : قامَ القومُ عداً زيداً ، فحكمها في ذلك حكمُ « خلا » وقد ذُكر في بابها .

وإذا كانت حرفَ جَرٍ خَفَضَتْ ما بعدها^(٢) وكان العاملُ فيها معنى^(٣) للفعل قبلها الذي في الكلام أو ما في تقديره ، نحو : قامَ القومُ عداً زيداً^(٤) ، وهؤلاء قائمون عداً زيداً^(٤) ، والأكثرُ فيها نصبُ ما بعدها فتكونُ فعلاً .

وإذا دخلت عليها « ما » كانت معها مصدريةٌ لتختصّها حينئذٍ للفعل ، فينصبُ ما بعدها إذ ذاك ، نحو : قامَ القومُ ما عداً زيداً ، وتقديره : عادوا زيداً وهما في موضع الحال أي : عادين زيداً ، وبعضهم يُجيز أن تكونَ « ما » زائدةً فتبقى على الحذفِ لما بعدها . وفيه نظرٌ قد بُتِن في باب « خلا » .

باب عن^(٥)

اعلم أنّ « عن » تنقسم قسمين : قسمٌ تكونُ اسماً ، وقسمٌ تكونُ حرفاً ،

(١) انظر في « عدا » : الكتاب ٣٤٨/٢ ، وابن يميّش ٤٩/٨ ، ٧٧/٢ ، والجنى ١٨٦ ، والمغني ١٥٢

(٢) قال ابن يميّش ٧٨/٢ : « ولم يَحْكُ سببويه ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاهما الأخفش » .

(٣) في الأصل : « معد » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « زيدا » وهو تحريف لأنه موضع الشاهد .

(٥) انظر في « عن » : المخصص ٥٤/١٤ ، وابن يميّش ٣٩/٨ ، والجنى ٩٦ ، والمغني

١٥٧ ، والمع ٢٩/٢

فأما التي تكون اسماً فهي يدخل عليها حرف الجر في نحو قوله (١) :

٤٩٥ - مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلُ
وليس حظنا .

وأما التي تكون حرفاً ، وهي المقصود ، فإن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر ، ولها في ذلك معان :

الأول : المزايلة (٢) ، نحو قولك : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ وَاحْتَجَجْتُ عَنْ
فلان ، قال الله تعالى : « عفا الله عنك » (٣) ، وقال : « فاعفُ عنهمُ
واصفح » (٤) ، ومن ذلك : تجاوزتُ عن فلان وكفرتُ عنه ، قال الله
تعالى : « نكفروا عنكم سيئاتكم » (٥) ، وقال : « وكفروا عنا سيئاتنا » (٦) .

المعنى الثاني : أن تكون بمعنى « بعد » ، نحو قولك : « أطعمته عن جوع
وآمنته عن خوف / أي بعد جوع وبعد خوف ، قال الله تعالى : « عما قليل ١٧٥
ليُصِبحنَّ نادمين » ، (٧) أي : بعد قليل ، و « ما زائدة » ، قال الشاعر (٨) :

٤٩٦ - نُؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَتَطَّقِ عَنْ تَفَضُّلِ

(١) البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٢٨ ، وصدرة :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ

وهو في أدب السكاتب ٣٩٢ ، وشرحه للجواليقي ٣٤٩ ، وابن يعيش ٤١/٨ ، والمقرب ١/١٩٥ ،
واللسان (عن) ، والبحر المحيط ١/١٨٧ ، والجنى ٩٦ . والحبيات : موضع ، وقيل : مقابلة .

(٢) ويعبر عنه النحويون بالمجازة ، ولم يثبت لها البصريون غيره ، انظر الجنى ٩٧

(٣) التوبة ٤٣ (٤) المائدة ١٢

(٥) النساء ٣١ ، وفي الأصل : « ونكفر » والوارمقمة . (٦) آل عمران ١٩٣

(٧) المؤمنون ٤٠ (٨) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧ ، وصدرة :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا

والتفضل : لبس ثوب واحد .

وقال آخر^(١) :

٤٩٧- لِقِحَتِ حَرْبُ وَاثِلٍ عَنْ حِيَالِ-

وقال آخر^(٢) :

٤٩٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلِ-

أي « بعد » في ذلك كله .

المعنى الثالث : أن تكون بمعنى « على » نحو قولك : أفضلتُ عنك ،
بمعنى عليك ، قال الشاعر^(٣) :

٤٩٩- لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِي وَلَا كُنْتَ دَيَّانِي فَتَخَزُونِي

وقال آخر^(٤) :

(١) البيت للحارث بن عباد البكري كما في أمالي الفاي ١٢٨/٢ وصدوره :

قَرِيْبًا مَرِيْبُطَ النَّعَامَةِ مِني

وهو في السمط ٧٥٧/٢ ، وحامسة البحتري ٠٣٣ ، وأدب الكاتب ٤٠٥ . والنمامة : فرسه ،
ولقبت : حلت ، والحيمال من حالت الناقة أي لا تحمل ، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم
حلت كان ذلك أقوى لولها .

(٢) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده :

قَفْرَيْنِ هَذَا نُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلِ-

وهو في أدب الكاتب ٤٠٥ ، وشرحه للجواليقي ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢ ، والأزهية
٢٩١ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، والمغني ١٥٩ ، وأرائيز العرب ١٨

(٣) تقدم برقم ٣٣٨

(٤) البيت للقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ٤٠ ، وصدوره :

لَوْ أَنَّكَ تَلَقَيْتَ حَنْظَلًا فَوْقَ بَيْضِنَا

وأدب الكاتب ٤٠٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، واللسان (سرم) . والسلام : عروق الذهب .
يقول : تراص القوم حتى لو ألقى حنظلاً فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض . وقوله : « المتقارب »
ورد في الأصل : « متقاربي » وهو تحريف .

٥٠٠ - تَدْحَرَجَ عَنْ ذِي سَامِهِ الْمُتَقَارِبِ

أراد : عليّ ، وعلى ذي .

المعنى الرابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو قولك : قام فلان لك عن إكرامك ، وستمعك عن مزاح^(١) معك ، المعنى : من أجل ، قال الشاعر^(٢) :

٥٠١ - وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ

وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقَدَ نَارِهَا

عَنْ ذَاتِ أَوْلِيَّةٍ أَسَاوِدُ رَبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ لَوْنُ شِفَارِهَا

المعنى الخامس^(٣) : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قولك : « قُمْتُ عَنْ أَصْحَابِي » . قال امرؤ القيس^(٤) :

٥٠٢ - تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي

بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِلٍ

أي بأسيل ، ولا يكون المعنى : « تصدُّ عن أسيل وتبدي به » ، ولا « تصدُّ بأسيل وتبدي عنه » ، كما زعم بعضهم ، لأنَّه يكون من باب التنازع في الإعمال ، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان

(١) في الأصل : « مزاج » وهو تصحيف .

(٢) البيتان للتمر بن تولب كما في أمالي النحاشي ١٥٩/٢ ، وهما في السط ٧٨٣/٢ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، وقيمه « فوق » عوضاً من « لوان » . وقوله : « إذا القداح توحدت » يعني : اشتد الزمان وغلت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً ، وذات الأولية : التي أكلت وليا بعد ولي فسمت ، وقوله : أسارد من المساردة وهي المسارة فهو يساره ليخدعه عنها ، والشفار : السكاكين المراض ، شبه ما جمد من الشحم على السكين بالملح لبياضه .

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٩٩

(٤) الديوان ١٦ ، والأزمية ٢٨٩ ، والحزانة ٢٤٤/٤ . والأسيل : الحد السهل .

منصوباً أو مجروراً ، نحو رأيتُ وأكرمتهُ زيداً ومَررتُ ومَرٌ بي يزيدٍ ، فإيذا لا بُدَّ (١) في البيت من إخراج «عَنْ» ، عن وَضْعِهَا الأول إلى معنى الباء ، ووضعها الأول هو المزايلة كما ذكر ، وما عدا ذلك فهي مُخْرَجَةٌ عن بابها ، وقد تقدّم في غير موضع أن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجه ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « أن » ، وهي لغة بني تميم ، يقولون في أعجبي أن تقوم : « أعجبي عن تقوم » . وكذلك قال بعضهم : إن تيمماً انفردوا (٢) بالعتنة ، يعني أنها تقول في موضع « أن » : « عَنْ » . وعلى ١٧٦ ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة (٣) :

٥٠٣ - أَعْنُ تَوَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنزَلَةً

ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

أراد : أن توسّمت ، وقال آخر (٤) :

٥٠٤ - أَعْنُ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةً

أراد : « أن » كما ذكر ، ولا يفتعلون ذلك في غير « أن » ، فاعلمه .

(١) أقيمت « من » في الأصل بعد « لا بد » .

(٢) قوله : « انفردوا » غير واضح في الأصل . (٣) تقدّم برقم ٢٥

(٤) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، وعجزه :

وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

وهو في الخصائص ١١/٢ ، ومسر الصناعة ٢٣٥/١ . والمغذبل : ذكر الحمام .

باب على (١)

اعلم أن « على » لها ثلاثة أقسام : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون فعلاً ،
وقسم تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجر عليها كقوله (٢) :

٥٥٥ - بَاتَتْ تَنْوِشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا

نَوْشًا بِهِ تَقَطَّعُ أَجْوَازَ النَّفَلَا

وقوله (٣) :

٥٥٦ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَاةٍ مَجْهَلٍ

ومعناها : فوق .

وإذا كانت فعلاً فمضارعه « يعلو » ومصدره « علواً » ، مثل : دَنَا يَدْنُو دُنُوًّا ،
ومعناها ارتفع ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

-
- (١) انظر في « على » الكتاب ٣٧٣/١ ، والأزهية ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣٧/٨ ، والجنى
١٩٠ ، والمغني ١٥٢ ، والمهم ٢٨/٢
- (٢) نسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن حريث ، وهو في النصف ١٢٤/١ ، وأدب
الكتاب ٣٩١ ، وشرح الجواليقي ٣٤٨ ، وثلعب ٥٨٧ ، والحزاة ٨٩/٤ . والضمير في بت
يعود إلى الإيل ، والنوش : التنارل ، والأجواز : ج جوز وهو الوسط .
- (٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي ، وهو في الكتاب ٣٧٣/٢ ، وفوائد أبي
زيد ١٦٣ ، وأدب الكتاب ٣٩٢ ، وابن يعيش ٣٨/٨ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وأسرار العربية
٢٥٦ ، والمغني ١٥٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، والأشموني ٢٩٦ ، وشواهد
المغني ٤٢٥ . والشاعر يصف قطاة تركت ولداً لعطشها . و « غدت من عليه » : صارت
من فوقه ، و « تصل » : تصوت ، والقَيْضُ : قشر البيض ، والزِيَاةُ : البيداء .
- (٤) القصص ٤
- (٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٨ ، واللسان (شقر) ، وأدب الكتاب ٥٥ .
والشعر : شقائق النعمان .

٥٠٧ - وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَسَا مُرَّةً وَعَلَا الْقَوْمَ دِمَاءُ كَالشَّقَرِ

وليس غرضنا في الوجهين ، وإنما غرضنا الحرفية ، وهي حرف جرٍ للأسماء ومعناها العلوُّ [حقيقة] كقولك : طلع فلانُ على السقف واستوى على الجبل ، أو مجازاً كقوله تعالى : « على العرش استوى » (١) أي : قهر العرش فما دونه باستيلاء حكمه عليه . ومنه قول الشاعر (٢) :

٥٠٨ - قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

أي : استولى وقهر . ومن هذا المعنى أو قريب منه قولهم : خرققتُ على فلان ثوبه ، وأخرقت عليه داره ، وهو لم يلبس الثوب ولا دخل الدار ، وإنما معناه ... (٣) من ذلك .

وهذا موضع « على » في أصل الوضع ، ثم قد تخرجُ عنه لمعان آخر ، فمنها أن تكون بمعنى « عن » كقولك رَضيت عليك ، أي : عنك ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٠٩ - إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجَبَنِي رِضَاهَا
وقال الآخر (٥) :

(١) طه هـ

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في اللسان (سوا) ، والبحر المحيط ١/١٣٤ ، والقرطبي ٢١٨

(٣) كلمة لم أتبينها ، رسمت : « جابلكه » .

(٤) البيت للقحيف العقيلي كما في الأزهية ٢٨٧ ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥ ، وأمالي

النجري ٢/٢٦٩ ، والمخصص ١٢/٦٥ ، واللسان : (رضي) ، والمغني ١٥٣ ، والأشعراني

٢/٢٩٤ ، وابن عقيل ٣/١٧ ، وشواهد المغني ٤١٦

(٥) 'نسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤ ، وروايته فيه :

إِذَا مَا أَمْرٌ وَوَلَّى عَلَيَّ رِبُودِي وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدِي

وهو في أدب الكاتب ٣٩٧ . و «أرؤ» في البيت غير واضحة في الأصل .

٥١٠ - إذا ما أَمْرٌ وَّلِيَّ عَليكَ بوجْهِهِ

أي : عنك ، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى « رضي » في البيت الأول في معنى [وافى] ، وولّى في الثاني في معنى أعرض ، وقد تقدّم بيان هذا فيما تقدّم / ١٧٧ فتبيّنه وقِسْ تُصِيبُ إن شاء الله .

باب عَلَّ^(١)

اعلم أن « عَلَّ » معناها الترجيبي في المحبوبات ، والتروّض في المخدورات فتقول : ادعُ اللهَ عَلَّ يرحمك ، فهذا تَرَجَّجٌ ، وتقولُ : لا تَدْنُ من الأسدِ عَليَّ يا كلثُمُ فهذا تَوْضِيعٌ . ومن الأول قوله تعالى : « لا تَدْرِي لعلَّ اللهُ يُحَدِّثَ بعد ذلك أمراً »^(٢) ، وهذا لمعنى أكثر في الكلام من الثاني . ومن الثاني قوله^(٣) :

٥١١ - لا تُهَيِّنَ الكَرِيمَ عَليكَ أنْ تَرُ
كَعَ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقد تقدّم أن اللامَ في أولها زائدة عليها ، والاحتجاج لها في باب اللام ، وعملها في الوجهين^(٤) في المبتدأ والخبر نصاً ورفعاً كـ « إن » ،^(٥) المذكورة ، وأحكامها فيها كآحكامها ، وكذلك في غيرها .

إلا أنها تخالفها في عدم نون الرقاية معها إلا في الشعر كما ذكرنا في باب النون ، وأنها لا يُعْطَفُ على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في « إن » ، لأنها

(١) انظر في « عَلَّ » المقتضب ٧٣/٣ ، والجنى ٢٣٤ ، والمغني ٣١٧
(٢) الطلاق ١ (٣) تقدم برقم ٣٢٥ (٤) أي : في « لعل وعل » .
(٥) في الأصل : « كان » وهو سهو لأن المؤلف سبوازن بين عَلَّ وإن ، وليس بين عَلَّ وكان .

قد غيّرت معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجي والتوقع ، ولذلك لا تدخل اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر « إن » وهو من أوجه المخالفة .

وتخالفتها أيضاً وشرّ أخواتها في أن « أن » تدخل على خبرها لمعنى الترجي الذي فيها أو التوقع ، كما قال الشاعر (١) :

٥١٢ - عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَّ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وتخالفتها وأخواتها - إلا ليت - في دخول الفاء وتصبها في جوابها ، نحو قولك : لعل الله يرحمني فأدخل الجنة ، لأنها في معنى الطلب من الترجي كما ذكر ، ولذلك قرأ حفص (٢) من رواية عاصم من القراء : « لعلني أبلسغ الأسباب ، أسباب السموات فاطلع » (٣) بنصب في « فاطلع » لأنه أشربها معنى ليت من التمني وهو طلب ، فاعله .

ويجوز في لامها الأخيرة الفتح وهو الكثير ، وقد كثرت فقبل : « لعل » ، على أصل التقاء الساكنين ، وقد خفض بعض العرب بها مبنية على أن تخفض لأنها اختصت بالأسماء ، وما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقه أن يخفض ، وإثما تصبت هذه وأخواتها للشبه بالفعل كما ذكر في باب « إن » ، وغيرها من أخواتها ، قال الشاعر (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٣٥

(٢) حفص بن عمر البغدادي ، إمام القراءة في زمانه ، ثبت ضابط ، قرأ بإثر الحروف ، توفي ٢٤٦ . انظر : طبقات القراء ٢٥٥/١ . وعاصم بن هذلة ، شيخ الاقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، توفي ١٢٠ . انظر : طبقات القراء ٣٤٦/١

(٣) خافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦ ، وروايته « أبا » ، وهو في الجهرة ٢٥٠ ، وأما القالي ١٤٧/٢ ، ونوادير أبي زيد ٣٧ ، واللامات ١٤٨ ، وأما الشجري ٣٧/١ ، واللسان (جوب) ، والمغني ٣١٧ ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشموني ٥٦ ، وشواهد المغني ٦٩١ ، والحزانة ٣٧٠/٤

٥١٣ - فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

بجفض «أبي»، وقال آخر (١):

٥١٤ - لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحاً

/ بكسر لام «لعل»، وخفض ما بعدها، ويجوز أن تكون «لعل» في ١٧٨ البيت الأول مخففةً بجذف لامها الأخيرة، كما تخففت «إن»، أختها، واسمها مضمرٌ أمرٌ أو شأنٌ، واللام المفتوحة جارةٌ، و«أبي المغوار منك قريبٌ» جملةٌ مفسرةٌ للضمير في موضع خبرها، كذا ذكرَ بعضهم وهو بعيد من أوجهٍ: أحدها: «أن تخفيف «لعل»، لم يُسمع في غير البيت فلا يقاس عليه. والثاني: «أن اسم «لعل»، ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه. والثالث: «أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذٌ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى قد ذكر في باب اللام. والرابع: «أن حذف الموصوف الذي «قريب»، صفة لا يُعلم، ولا يُحذف من الموصوفات إلا ما يُعلم من صفته.

وزعم بعضهم أنه يجوز في البيت أن تكون «لعل»، كلمة تُقال للعائر، واللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره: قرَّجٌ أو شبهه، وهذا أيضاً بعيدٌ من جهات، منها أن «لعل»، في البيت لا معنى له، وما بعدُ من الأوجه في اللام وحذف الموصوف مردودٌ بما رُدَّ به الوجه الآخرُ قبله، فاعلمه.

باب الغين

اعلم أن الغين لم تأت في الكلام مفردة ولا مركبة إلا مع النون المشددة في غنن (٢) لأن فيها لغات (٣): «عل»، و«عن» بالعين والنون المشددة، و«غن»

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٩٣، والجنس ٢٣٦، والأشعوني ٢٨٤، وابن عقيل ٤/٣

(٢) العبارة في الأصل: «إلا» مع النون المشددة وان في غل «رهي مضطربة محرفة.

(٣) انظر أمالي القاضي ١/١٠٧

بالعين والنون المشددة ، و « أن » ، على لفظ « أن » ، لمذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر ، ويجوز دخول اللام على كل واحد منها ، فيقال : لَعَلَّ وَاغْنَّ وَاغْنَّ وَلَاغْنَّ ، ومنه قول أبي النجم ، أنشده أبو علي في الأمالي (١) :

٥١٥ - وَأَعْدُ لَعْنًا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ

واختلف في العين منها ف قيل : هي بدل من العين كما قالوا في اَرْمَعَلُّ : اَرْمَعَلُّ (٢) ، ولأنها قريبة منها ، إذ هما حرفا حلق ، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة ، كقوله (٣) :

٥١٦ - قَبِّحْتِ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ

ثم قال :

كَأَنَّهَا كُشِيَةُ ضَبٍّ فِي صُغْعٍ

وقيل : إنهما لغتان ، وليست الغينُ بدلاً من العين وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين ، فاعلمه .

باب الفاء المفردة (٤)

اعلم أن الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف في / المقدرات والجمل .

١٧٩

(١) البيت في الأمالي ١٠٧/١ ، وروايته « لعلنا » وقيل ، في العقد الفريد ٨٧/١ :

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ قَدَّهُ أَعْجِلُهُ

وهو في السمط ٧٥٨/٢ ، والدرر ١١١/١

(٢) ارمعل الصبي : سال لعابه ، والشرب : ابتل ، والرجل : أسرع وشق ، والإبل : تفرقت .

(٣) نسبة الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْمٍ ، وهو في أدب الكاتب ٣٨١ ،

واللسان : « سقع » . والكشية : شحم بطن الضب ، والصقع : الناحية .

(٤) انظر في الفاء : الكتاب ٤٨٩/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، ١٤/٢ ، والأزهية

٢٥٠ ، والمقرب ٦٣/١ ، والمخصص ٤٨/١٤ ، وابن يميث ٩٤/٨ ، والجنسي ٢١ ،

والفني ١٧٣ ، والجمع ١٠/٢

فإذا كانت للعطف في المفرداتِ فمعناها الترتيبُ لفظاً ومعنى أو لفظاً دون معنى ، والتعقيب ، وقد يلازمها التسبب في بعض المواضع ، وهي مُشتركة بين الاسمين والفعلين في اللفظ : من الرفع والنصب والحذف والجزم والاسمية والفعلية ، وفي المعنى : من إثبات الفعلين أو نفيهما ، أو إثبات الفعل للفعلين أو ما أقيم مقامها ، أو نفيه عنها ، فتقول : قام زيدٌ فعمرو ، ورأيت زيدا فعمراً ، ومررتُ بزيدا فعمرو ، وزيدٌ يقومُ فيخرجُ ، ولن يقومَ فيخرجَ ، ولم يقمَ فيخرجَ .
والربطُ والترتيبُ لا يفارقانها (١) ، وأما التسببُ معها (٢) فيها فتح قولك : ضربتُ زيدا فبكى ، وضربتهُ فماتَ ، فالبكاءُ سببهُ الضربُ ، والموتُ سببهُ الضربُ .

وزعم الكوفيون أن الترتيبَ لا يلازمُ فيها ، واستدلوا بقوله تعالى : « وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا » (٣) ، قالوا : فالبأسُ في الوجودِ واقعٌ قبل الإهلاك ، وهو في الآية مؤخرٌ عنه ، وهـذا عند البصريين مؤولٌ تقديره : وكم من قريةٍ أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكتْ ، كما قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » (٤) ، أي : إذا اردتم القيام إلى الصلاة ، وهو في الكلام كثيرٌ ، فالفاء عندهم في الآية باقيةٌ على موضعها من الترتيب المعنوي .
وأما التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر (٥) :

٥١٧ - عفا ذو حسي من قرنتنا فالقوارعُ
فجنبنا أريكِ فالتلاعُ الدوافعُ
فمجتمعُ الأشراجِ غيرَ رشمها مصايفُ مرّتْ بعدنا ومرابعُ

(١) في الأصل : « لا يفارقها » وهو سهو .
(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف . (٣) الأعراف ٤ (٤) المائدة ٦
(٥) البتآن للناطقة ، وما في ديوانه ٤٣ ، والأصداد ٢١٩ . والمقرب ٢٣٠/١ ، والجنى ٢٢ ، والخزاة ٤٣ . وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة .

وقول الآخر (١) :

١٨ - غَشِيَتْ دِيَارَ الْقَوْمِ بِالْبَكَرَاتِ

فَعَارِمَةٌ فَبُرْقَةٌ السَّيِّرَاتِ

فَقَوْلٍ فَجَلِّيتِ فَنَفْءٍ فَمَنْعَجٍ إِلَى عَاقِلٍ فَالْجُبُّ ذِي الْأَمْرَاتِ

فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصة ، ويترتب اللفظ واحداً بعد آخر بالفاء ترتيباً لفظياً .

وأما التي تكون عاطفةً في الجمل فمُشَرِّكةٌ في الكلام خاصةً ، ويجوز أن يكون قبلها جملةٌ اسميةٌ وبعدها فعليةٌ ، نحو : زيدٌ قائمٌ فضربَ غلامه ، وبالعكس ، نحو : قام زيد فأبره منطلق ، وأن تكون قبلها جملةٌ خبريةٌ وبعدها طلبيةٌ ، نحو قولك : قام زيد فأغرب عبده ، وبالعكس ، نحو : اضرب زيداً فيقوم غلامه ، والربط والترتيب لازم (٢) المعنى ، وتكون معها السببيةُ تارةً ولا تكونُ أخرى .

وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريكٍ بمحلتين (٣) كانت حرفاً ابتداءً / إمّا للكلام وإمّا يأتي بعدها المبتدأ وخبره نحو : قام زيدٌ فهل قمت ، وقام زيدٌ فعمروٌ منطلقٌ ، وعليه (٤) :

٥١٩ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّيْحَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

(١) البيتان لامرئ القيس ، وهما في ديوانه ٧٨ ، وفيه «ديار الحمي» . وما ذكره أسماء أمكنة .

(٢) خرم في الأصل ، لعله «ها في» . (٣) قوله «بمحلتين» غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٤٤ ، وعجزه .

وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقُ

والكتاب ١/٤٩٤ ، واللسان (حذب) ، والمغني ١٨١ ، والشذور ٣٠٠ ، وشواهد المغني

٤٧٤ ، والحزانة ٦٠١/٣ . والقواء : الحُرْبُ ، والسملق : الأرض غير المنبتة .

أي : فهو ينطبق ، وليست الفاء جواباً ، ولو كانت جواباً لنصبت - وينطبق ،
 بها ، وسنيتن هذا في الموضع الثاني بعد ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّا إِلَهُكُمْ بِهٖ
 وَاحِدٌ ، فَهَلْ أُنْتُمْ مُسْلِمُونَ » (١) ، وقوله تعالى : « فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ » (٢) .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً لازمة للسببية ، وفيها أيضاً الربط والترتيب
 كما ذكر في العاطفة ، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية (٣) ،
 فتتصب ما بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار « أن » ، وذلك إذا وقعت جواباً
 لأحد عشرة أشياء ، وهي : الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتعني
 والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء .

ولا تتصب في غير ذلك إلا في الضرورة كقوله (٤) :

٥٢٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وَأَمَّا قَوْلِ الْآخَرِ (٥) :

٥٢١ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُدْعِمُهَا

فقل : هو ضرورة مثل الأول ، والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته
 في البيت كأنه قال : إن يأوي إليها المستجير يُعْصِمُ ، وبهذا المعنى تنصب الفاء
 في جميع العشرة المواضع المذكورة ، لكنه يقوى فيها ويضعف في غيرها .

(١) الأنبياء ١٠٨

(٢) الروم ٢٨ ، و صدر الآية : « هل لكم مما ملكت أيما تكلم من شركاء في ما رزقناكم

فأنتم فيه سواء » .

(٣) في الأصل : « الجوابية » وهو تحريف .

(٤) نسب في الخزانة ٦٠٠/٣ إلى المغيرة بن حبناء ، وهو في الكتاب ٤٩٥/١ ، وأمال

الشجري ٢٧٩/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والمغني ١٩٠ ، والشذور ٣٠١ ، وشواهد المغني ٤٩٧

(٥) تقدم برقم ٢٩٤ . وفي الأصل : « فيعقبا » وهي تحريف ، وليست روايته كما سيظهر بعد .

وعلى هذا أيضاً بتخرُّج^(١) البيت الآخر في قوله : « فاستويجا ، أي : إن الحق بالهجاز استرخ ، فاعلمه ، فلا تكون ضرورة إلا من حيث لم يتقدم واحد من العشرة في اللفظ خاصة ، وأما المعنى فملحوظ ولذلك نصب الشاعران ..

واعلم أن الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشترك فيها فتكون تارة للعطف ، وتارة للمخالفة فيما بعدها لما قبلها ، فتنصب على الجوب بإضمار « أن » ، كما ذكر ، وتارة حرف استئناف فتكون حرف ابتداء ، والمعنى في الأوجه التشريك : إما في اللفظ وإما في المعنى على بُعد ، فلذلك يدعى أنها لا تنصب بنفسها عند البصريين ، بل بإضمار « أن » المقدرة ، إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون^(٢) لنصبت في كل موضع ، إذ التشريك لا يزول منها .

فحيث كانت المخالفة ...^(٣) الثاني بحكم الأول بسوِّغ ، وهو « أن » ، ويكون واجعا إلى العطف في الأسماء فيصير ما بعدها مصدراً بـ « أن » ، فيكون معطوفاً على مصدر آخر مقدر بما قبلها / من الكلام الذي تأتي جوابه ، فتفهّمه^(٤) .

فاذن لا بد من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهها فيها موضعاً موضعاً^(٥) ، لتبين ما ذكرت لك إن شاء الله ، (فإن باب الفاء باب صعب متداخل يصعب تحصيله إلا بعد التهذيب فتقول والله المستعان .

إن الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يجوز أن يكون فعله باللام أو لا يكون :

-
- (١) في الأصل : « يتخرُّج في » ، و« في » مقحمة .
(٢) قال في الإنصاف ٥٥٧ : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف ، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، وإليه ذهب بعض الكوفيين » . انظر الجنى ٢٧
(٣) خرم في الأصل ، لعله : « ألحق » .
(٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ٢٧٣ ما يتعلق بهذه الفاء ، فبيّن لماذا أضرت « أن » ههنا ، ونصّب بها الفعل ، ولم يُقدّر في أول الكلام مصدر حتى اضطروا إلى إضمار « أن » ثم عصفوا المصدر المنعقد للمعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله .
(٥) انظر في تفصيل ذلك : المقرب ٢٦٥/١

فإن كان باللام فيجوزُ فيما بعدها ثلاثة أوجه ، أحدها : العطف على الفعل المجزوم باللام ، والثاني : الرفعُ على الاستئناف ، والثالث : النصب على الجواب ، نحو قولك : « لتكرمُ زيدا فيحسن إليك » ، يجزم « يحسن » ورفعه ونصبه ، والمعنى في النصب : ليكن منك إكرامٌ فأحسن منه ^(١) ، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدم ذكره .

وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين ^(٢) فيجوز فيما بعد الفاء : الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على ما ذكر ، ولا يجوز العطفُ لأنه ليس له ما يُعطف عليه ، وهو جائزٌ بالقياس ، [و] من النصب على الجواب قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٢ - يَا نَاقَ سِيرِي عَنقًا فسيحا إلى سليمانَ فَذَسْتَرِيحا
وعليه قراءة ابن عامر : « كن فيكون » ^(٤) ، وعلى قراءة غيره : « كن فيكون » ، بالرفع على معنى فهو يكون .

وإذا وقعتْ بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لاغير ^(٥)] فيجوز فيما بعد الفاء الثلاثة الأوجه الجائزة بعد الأمر باللام : العطفُ بالجزم ، والنصب بإضمار « أن » ، على الجواب ، والرفعُ على الاستئناف ، نحو قولك : لاتدنُ من الأسد فإياك ، « يا كل » ورفعه ونصبه على ما ذكرتْ ، والعطف في النصب معنويٌ كما كان في الأمر ، لأنَّ المعنى : « لا يكنُ منك ذنوٌّ من ^(٦) الأسد فإياك » ، ومن النصب على الجواب قوله تعالى :

(١) في الأصل : « مني » وهو سهو .

(٢) وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم . انظر المسألة في الإنصاف ٥٢٤

(٣) نسب في الكتاب ٤٩٣/١ إلى أبي النجم ، وهو في سر الصناعة ٢٧٢ ، واللسان

(عنتق) ، وابن يعيش ٢٦/٧ ، والشذور ٣٠٥ ، وابن عقيل ٨٣/٤ ، والأشعرى ٥٦٢ .
والعنتق : ضربٌ من السير .

(٤) الأنعام ٧٣ ، وانظر النشر ٢١٢/٢ (٥) ما بين معقوفين مقحم في الأصل .

(٦) في الأصل : « بمن » وهو تحريف .

« لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحِقَكُمُ بعذاب » (١) ، وقوله تعالى : « ولا تكونوا كالتي تقصتْ غزْلها من بعدِ قوَّةِ ائْتِكائِها بتخْدونَ ائْتِيائِكُم دَخْلاً بَيْنَكُم قَتولَ قَدَمٍ بعد ثبوتِها وتذوقوا السوء » (٢) .

وإذا وقعتْ بعد الاستفهام : فإن كان فيه فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ جازٍ فيها بعد الفاء : الرفعُ على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، ويرجعُ إلى العطف المعنوي كما ذكر كقولك : هل يقوم زيد فأكرمه ، برفع « أكرم » ونصبه على ما ذكرتُ لك .

وإن كان فيه فعلٌ ماضٍ أو اسمٌ مبتدأ ، جازٍ فيها بعد الفاء (٣) الرفعُ على الاستئناف والنصب على الجواب ، ولا يجوز العطف لأنَّه ليس قبله ما يُعطفُ عليه ، نحو قولك : « هل قام فأكرمه » ، / و « هل زيد قائم فأكرمه » .
ومن النصب قوله (٤) :

٥٢٣ - أفاقَ صَبٌّ مِنْ هَوَى فَأُفَيْقًا

والحكمُ فيها إذا وقعتْ بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلتْ بعد الاستفهام سواءً ، نحو قولك في التحضيض : « هلا تكرمُ زيداً فأكرمه » ، بالرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب ، و « هلا أكرمتَ زيداً فأكرمه » ، بالرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير ، ولا تقعُ جملةٌ اسميةٌ

(١) طه ٦١ (٢) تداخلت الآيتان ٩٢ ، ٩٤ من النحل :

نص الآية ٩٢ : « ولا تكونوا كالتي تقصتْ غزْلها من بعدِ قوَّةِ ائْتِكائِها بتخْدونَ ائْتِيائِكُم دَخْلاً بَيْنَكُم قَتولَ قَدَمٍ بعد ثبوتِها وتذوقوا السوء ... »

نص الآية ٩٤ : « ولا تتخذوا ائْتِيائِكُم دَخْلاً بَيْنَكُم قَتولَ قَدَمٍ بعد ثبوتِها وتذوقوا السوء ... » ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤ ، لأن الأولى ليس فيها شاهد .

(٣) قوله : « جاز فيما بعد الفاء » غير واضح في الأصل .

(٤) البيت للبعثري من قصيدة في مدح أبي سعيد الثمري ، وهو في ديوانه ١٤٤٩/٣ ، وعجزه :

أُمُ خانَ عَهْداً أُمُ أَطاعَ شَفِيقًا

في التحضيض ولا في العرض ، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى : « لولا أنزلَ إليه ملكٌ فيكونَ معه نذيراً »^(١) .

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثلَ الاستفهام - في وقوع الفاءِ بعدَ المبتدأ والخبر والفعل الماضي ، فيجوزُ فيها بعدها الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على الجواب ، نحو قولك : ليت زيداَ عندك فأكرمه ، أو في وقوع المضارع قبلها ، فيجوزُ الرفعُ على الوجهين المذكورين ، والنصبُ على الجواب . ومن النصب بعد الامم قواه تعالى : « يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً »^(٢) والعطفُ فيه معنوي ، والمعنى : يا ليتَ لي كوناً معهم ففوزاً .

وحكمُ الدعاءِ كحكمِ الأمرِ سواءً في كون فعله باللام ، فيجوزُ فيها بعد الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه ، أو بغير اللام فيجوزُ : الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على الجواب لا غير على مذهب البصريين^(٣) ، كقولك : اعترفُ لزيدٍ فيدخلُ الجنةَ ، والله يغفرُ لكَ فتدخلُ الجنةَ ، لأنه قد جاء الدعاءُ بالجملة الاسمية .

وإذا وقعتْ بعد النفي فلا يخبرُ أن تكونَ الجملةُ التي قبلها - أعني قبل الفاء - اسمية أو فعلية .

فإن كانت اسميةً جازَ فيها بعد الفاء : الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على الجواب كقولك : ما زيدٌ قائماً فتكرّمهُ ، ونصبه كما ذكرتُ لك ، قال الشاعر^(٤) :

٥٢٤ - وَليْسَ بِيْذِي رُمْحٍ فَيُطْعَنِي بِهِ

وَليْسَ بِيْذِي سَيْفٍ وَليْسَ بِنَبَالٍ

(١) الفرقان ٧ (٢) النساء ٧٣

(٣) فيجوزُ على غير مذهبيهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني ، فأصله : لتغفر .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٣ ، واللسان (نبل) ، وابن يعيش ١٤/٦ ،

والمعنى ١١٨ ، وشواهد المعنى ٣٤٠

فعلية ماضية فكذلك ، نحو قولك : ما قام زيد فتكرمه ، على
بأن من الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب .

ارعة : فلا يخاو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً :

أما فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستئناف على إضمار
مع ما يستأنف من المسائل المتقدمة ، والنصب على الجواب
فتحدثنا ، ، الرفع على معنى (١) : وما تحدثنا وهو معنى
الاستئناف أي : فأنت تحدثنا ، والنصب على الجواب على
معنيين ، أي : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو ما تأتينا /
(٢)

كل منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان أيضاً : الرفع على الاستئناف
على العطف أو على الجواب كقولك : لن تأتينا فتحدثنا : بالرفع
تحدثنا ، والنصب على معنى : « فلن (٣) تحدثنا » وهو معنى
على معنى : فكيف تحدثنا أو لأجل الحديث (٤) .

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستئناف
والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك : لم تأتينا فتحدثنا ، يجوز
« تحدث » ورفعه ونصبه . ومن الاستئناف قوله (٥) :

(١) قوله : « معنى » غير واضح في الأصل .

(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله : « والنصب بإضمار « أن » له معنيان :

أحدهما : أن يكون نفي الإتيان فانتفى من أجل الحديث كأنه قال : ما تأتينا فكيف
تحدثنا ، والتحدث لا يكون إلا مع الإتيان .

والثاني : أن يكون أوجب الإتيان ، ونفي الحديث ، كأنه قال : ما تأتينا تحدثنا بل غير

محدث . انظر المقرب ١/ ٢٦٤

(٣) في الأصل : « ولن » وهو سهو . (٤) أي : والنصب على الجواب .

(٥) تقدم برقم ١٧ هـ

٥٢٥ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
 وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّنَاتٍ سَمَلَتْ
 كأنه قال : فهو ينطق ، وليس بجواب .

وإذا وقعت^(١) بعد فعل الشرط : فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعد
 الفاء وجهان : الجزمُ على العطف والنصب على الجواب بإضمار « أن » كما ذكر
 على معنى لأجل ، كقولك : إن تقم فأحسن إليك محمدني^(٢) . وإن كان الفعل
 ماضياً فكذلك ، لأن هذا الماضي في موضع المضارع أو مستقبل معنى .

وإذا وقعت بعد الجزاء وهو جواب الشرط ، وهو أيضاً مستقبل معنى ،
 سواء كان^(٣) مضارعاً أو ماضياً : جاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه : الجزم على
 العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، كقولك :
 إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهماً ، الجزم على معنى : أحسن وأعط ، الرفع
 على معنى فإنا أعطي ، والنصب بإضمار « أن » ، على العطف المعنوي ، كأن
 المعنى إن تقم يكن إحساناً فإعطاءً . وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى : « وإن
 تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من
 يشاء »^(٤) برفع « يغفر » و « يعذب » ونصبها وجزمها .

واعلم أن النصب على الجواب بالفاء إنما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً ، ولكن
 العرب نصبت بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لهما في عدم الوقوع ، مع أن الشرط

(١) أي : الفاء .

(٢) قال ابن عصفور : ولا يقطع لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام . المقرب ١/٢٦٧

(٣) في الأصل : « كانت » وهو تحريف .

(٤) البقرة ٢٨٤ . وقرأ ابن كثير ونافس وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالجزم بالعطف
 على الجواب ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع . وررر عن ابن عباس والأعرج
 وأبي المالية والجحدري بالنصب فيها على إضمار « أن » . انظر : النشر ٢/٢٢٩ ، والقرطبي ١٢٣١

والجزاء يتقدّران بعد غير الشرط والجزاء من جميع ما ذكرنا ، وبذلك المعنى
 يتجزم ما دخلت عليه الفاء من الأفعال إذا لم تدخل عليه ووقع جواباً لها ، خلافاً
 للكوفيين ، فإنهم يقولون : إن الجزم في الفعل بالجواب وذلك باطل لوجوه منها :
 أنه قد وجد فعل الشرط والجواب ظاهرين مع كل واحد منها (١) ، والثاني :
 أنه ليس بنفس اللفظي (٢) وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدمه
 ١٨٤ للمقدّر قبله ، والثالث : أنه لا يلزم كل واحد منها جواب بل قد تقع في الكلام / دونه
 فعلم بذلك أن الجواب إنما هو للشرط (٣) كما ذكر ، وكلها في ذلك سواء
 إلا النفي فإنه لا يتجزم جوابه بل يُرفع إن وقع .

ويموز حذف الفاء وإثباتها في جميع ذلك إلا بعد النفي وبعد جواب الشرط
 فلا يصح ذلك إلا إذا وقعت الجملة حالاً ، وحكمها في باب الشرط مذكورة
 في باب إن الشرطية .

الموضع الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، أو لازمة بحسب
 الكلام . فعين الأول قول الشاعر (٤) :

٥٢٦ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش دخولها كخروجها وهي عند سيبويه دالة
 على معنى السببية كالداخلة (٥) في الأجوبة المذكورة لأن التقدير : هؤلاء خولان
 فانكح فتاتهم ، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيهه في جواب معنى الأمر .

(١) أي : من الأجوبة العشرة السابقة . (٢) خرم في الأصل ، لعله « له » . .

(٣) في الأصل : « الشرط » وهو تحريف .

(٤) قال في الخزانة ٤٥٥/١ : « من الحسن التي لم يعرف لها ناظم » . وهو في الكتاب ١/١٣٩ ،

والأزمية ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٣ ، وابن يعيش ١/١٠٠ ، والمغني ١٧٩ والأشعري ١٨٩ ،

والمعيني ٢/٥٢٩ ، وشواهد المغني ٨٧٣ . والأكرومة : الكريمة . الحيان : حي أبيها وأمها ،

خلو : خالية من زوج .

(٥) في الأصل : « فالداخلة » وهو تحريف .

ومن الثاني (١) قولهم : خرجتُ فإذا الأسدُ ، وهي هنا إلى العطف أقربُ منها إلى الزيادة ، لأنَّ المعنى : خرجتُ ففاجأني الأسدُ .

وفي التحقيق (٢) هي في هذا الموضع راجعةٌ إلى أحد البابين ، [و] لوقوعها في مواضع الزيادة تأويلٌ بخبرِ جُها عنه حيث وقعتُ ، فلا ينبغي أنْ تُجَعَلَ الزيادةُ معنىً خاصاً بها للاحتيال الداخلي في مواضع وقوعها ، فينبغي أنْ تُحتمَلَ على أحد الموضعين المتقدمين قبل هذا ، ولكنْ جعلتُ لها مواضع الزيادة لِذِكْرِ الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع .

واعلم أنْ من النحويين مَنْ زادَ للفاء موضعاً آخرَ سماها فيه فاءَ رَبٍّ ، وهي التي يقع بعدها لُحْفُ في مثل قول الشاعر (٣) :

٥٢٧ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَرُضِعَا

فَأَلْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمٍ مُغْيِلِ

والفاء في الحقيقة هنا سببيةٌ ، عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ ، و «رب» مضمرةٌ بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو فيما يُذكرُ في بابها ، وبعد «بل» فيما تقدم في بابها ، ودون ذلك في قوله (٤) :

٥٢٨ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ :

فلا ينبغي أن تجعل فاء «رب» لأنها ليست بها ، فلامعنى لتسيبها إليها ، فاعلمه .

باب الفاء المركبة

اعلم أن الفاء لم تأت مركبةً مع غيرها من الحروف إلا مع الياء خاصةً في بابها .

(١) أي : اللازمة . (٢) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء : سر الصناعة ٢٦٢
(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، والأزهية ٢٥٣ ، وفيه «محول» عوضاً من «مغيل» ، والمغني ١٤٥ ، والحزانة ٣٣٤/٢ . والمفيل : المرضع وأمه حبلَى .
(٤) تقدم برقم ١٩٥

[باب في (١)]

اعلم أن « في » حرفٌ جارٌ لما بعده ومعناها الوعاء (٢) حقيقةً أو مجازاً . فالحقيقة نحو : جعلتُ المتاعَ في الوعاء ، ومنه قوله تعالى : « أولئك أصحابُ النارِ هم ١٨٥ فيها خالدون » (٣) ، والمجازُ كقولك : دخلتُ في الأمر وتكلمتُ في شأنٍ / حاجتك . ومنه قوله تعالى : « ادخلوا في السلمِ كافةً » (٤) وقوله تعالى : « ولتتازعنَّ في الأمر » (٥) فهذا حقيقةٌ أمرها ، ثم تبيءُ بمعنى حروفٍ أخرَ ، إذا حُققتْ رجعَ معناها إليها (٦) ، كما ذكر في غير موضع من هذا الكتاب .

فإن ذلك مجيئها بمعنى « إلى » كقولك : رَدَدْتُ يدي في فيِّ ، قال الله : « وأيديهم في أفواههم » (٧) أي : إلى أفواههم ، لأن « رَدَّ » كقوله تعالى : « إننا رادُّوه إليك » (٨) ، لكن إذا تحققت هذا ا رَدُّوا أيديهم إلى أفواههم فقد أدخلوها فيها .

مجيئها بمعنى « على » كقوله : علَّقْتُهُ في جذعِ ، أي : على جذعِ . إلى : « ولأصلبَنَّكم في جذوعِ النخل » (٩) ، وقول الشاعر (١٠) :

- (١) انظر في « في » المقتضب ١/٤٥ ، المحمص ١٤/٥٤ ، والأزهية ٢٧٧ ، والجنى ٩٩ ، وابن عييش ٨/٢٠ ، والمغني ١٨٢ ، والمع ٢/٣٠ .
 (٢) قوله : « ومعناها الوعاء » غير واضح في الأصل .
 (٣) البقرة ٣٩ (٤) البقرة ٢٠٨ (٥) الأنفال ٤٣
 (٦) قال في الجنى ١٠٠ : « مذهب سيبريه والمحققين من أهل البصرة أن « في » لا تكون إلا للظرفية حقيقةً أو مجازاً ، وما أروم خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه » .
 (٧) إبراهيم ٩ (٨) القصص ٧ (٩) طه ٧١
 (١٠) نسب في الأزهية ٢٧٨ إلى سُويد بن أبي كاهل وعجزه :

فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

ومر في أدب الكاتب ٣٩٤ ، والخصائص ٢/٣١٣ ، والمحصى ١٤/٦٤ ، وأمالي الشجري ٢/٢٦٧ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (عبد) ، وشواهد المغني ٩٧٤ . والأجدع يعني : الأنف المقطوع .

٥٢٩ - وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ
وقول الآخر (١) :

٥٣٠ - بَطَلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ
يُحْدَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

وقالوا : أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي ، قال بعضهم : المعنى في ذلك كله : «على» ، وكلُّ هذه المواضع إذا تأوَّمتها وجدتَ فيها معنى « في » الذي هو الوعاء ، ألا ترى أن معنى « في جذوع النخل » [الوعاء] وإن كان فيها العلوُّ ، فالجذعُ وعاءٌ للمصوبِ ، لأنَّه لا بدَّ له من الحلول في جزءٍ منه ، ولا يلزمُ في الوعاء أن يكونَ خاويًا من كلِّ جهة ، ألا ترى أن قوله تعالى : « فامشوا في مناكبها » (٢) يعني الأرضَ ، إنَّها لاتحوي الماشين ، وإثنا يحلُّونَ في جزءٍ منها ، وكذلك في البيت بعد الآية (٣) :

وأما قوله في البيت الآخر : « في سَرْحَةٍ » (٤) فإنَّ السرحةَ موضعٌ للثياب لأنَّ المعنى بها الجسدُ بالثياب ، وإنَّ حُلَّتْ عليها ، فلا بدُّ من استقرارها ، ولا يلزمُ أيضاً الشمول كما تقدَّم .

وأما قولهم : « أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي » فهو من المقلوبِ لأنَّ المرادُ : أدخلتُ إصبعي في الخاتمِ ، ف « في » باقية على موضوعها من الوعاء . والقلبُ

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٢ ، والتنبيه على التصحيف ١٨٧ ، وأدب الكتاب ٣٩٤ ، والأزمية ٢٧٧ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (سبت) ، وابن يعيش ٢١/٨ ، والأشعري ٢٩٢ ، وشواهد المغني ٤٧٩ ، والخزانة ١٤٥/٤ . والسرحة : نوع من الشجر ، ونعال السبت : المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك . وليس بتوأم : أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضعفه .

(٢) الملك ١٥ (٣) يقصد البيت السابق : وهم صلبوا العبدى ...

(٤) انظر تعليق ابن جني على البيت في الخصائص ٣١٢/٢

في كلام العرب على معنى المجاز كثير ، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله :
 «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُورَةَ فِي رَأْسِي» ، أي : رأسي في القلنسورة ، وقالوا في غيره :
 «كسَرَ الزَّجَاجُ الْحِجْرَةَ» ، أي كسر الحجر الزجاج ، و«خَرَقَ الثَّوبُ الْمَسَارَةَ» ،
 أي : خرق الثوب المسار وقول الشاعر (١) :

٥٣١ - مِثْلُ الْقَنَاذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
 نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سُؤَاتِهِمْ هَجْرُ

أي : بلغت سوءاتهم هجراً ، وهو بابٌ من أبواب المجاز .

ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر (٢) :

٥٣٢ - وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ

 وقول الآخر (٣) :

٥٣٣ - نَلُوذُ فِي أُمَّرٍ لَنَا مَا تُغْتَصَبُ

قال بعضهم : أراد الأول : خَضَخَضْنَ بنا البحر ، والثاني : بَأْمِرٍ لنا .
 وهذا أيضاً مُتَأَوَّلٌ بِإِضْمَارِهِ / بعد « في » ، أي : وَخَضَخَضْنَ فِي جَوَارِنَا أَوْ فِي

(١) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، والرواية فيه «البياراتِ هَدَّاجُونَ»
 والمفني ٧٨١ ، والأشعري ١٨٦ ، وشواهد المفني ٩٧٢
 (٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الحصاص ٣١٣/٢ ، وعجزه :

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٨/٢ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، والأزمية ٢٨٢ ، واللسان « وحل » .

(٣) لم أهدر إلى قائله ، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ وبعده في الحصاص ٣١٤/٢ :

مِنَ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ

وهو في الجواليقي ٣٥٨ ، واللسان « فيا » . والأم هنا : جبل لطي .

قطعتنا ، ويكون تقديره في البيت الآخر : نلوذُ في أمر أمِّ لنا أو سأنِ ، فخذفاً
المضاف وأقلاما المضاف إليه مقامه ، وتبقى « في » (١) على بابها من الوعاء المجازي .
ومن ذلك أيضاً مجيئها بمعنى « من » كقوله (٢) :

٥٣٤ - وَهَلْ يَيعَمَنَ مَنْ كَانَ أَحَدَثُ عَهْدِهِ

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

قال بعضهم : أراد من ثلاثة أحوال ، وهذا أيضاً وإن كانت فيه بمعنى « من » ،
فإن « من » للتبعيض ، وبعض الشيء داخل في كلفه فهي بمعنى الوعاء المجازي .
ومن ذلك مجيئها بمعنى « مع » كقول الشاعر (٣) :

٥٣٥ - مِنْ سَاكِنِ الْمُنْزَنِ يَجْرِي فِي الْغَرَائِيقِ

قال بعضهم : أراد مع الغرائيق ، وهي طير الماء . وهذا أيضاً وإن كانت
فيه بمعنى « مع » ، فإنها راجعة إلى بابها من الوعاء المجازي لأن الماء وإن كان
جارياً مع الغرائيق فهو في جملتها في الجري ، وكلما يبرد عليك من وضعها
مكان غيرها فإلى معناها يرجع فتأملته تجده إن شاء الله .

باب القاف

اعلم أن القاف لم تجيء مفردة في الكلام ، وإنما جاءت مركبة مع
غيرها من الحروف وهي الدال .

(١) في الأصل : « الفاء » وهو سهو .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمغني ١٨٤ ،

وشراهد المغني ٤٨٦ ، والخزانة ٦٢/١

(٣) نُسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدوره :

أَوْ طَعَمَ غَادِيَّةٍ فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ

وهو في المحصص ٦٨/١٤ ، واللسان (غرنق) . وأدب الكاتب ٤١٣ . والغادية : السحابة

التي تظفر غدوة ، والحذب : الموضع المرتفع ، والغرائيق : ضرب من طير الماء .

[باب قد ^(١)]

اعلم أن « قد » حرف إخبار ، إلا أنها أبداً تلزمُ الفعلَ ماضياً أو مضارعاً ، فتكون مع الماضي حرفَ تحقيقٍ نحو قولك : قد قام زيدٌ في تقدير جواب مَنْ قال : هل قام زيدٌ أو لم يقم ، فـ « قد » في تقدير الجواب حققت القيامَ ، ومنه قوله تعالى : « قد سمعَ اللهُ قولَ التي تجادلُكَ في زوجها » ^(٢) ، و « لقد كانَ لكم في رسولِ اللهِ أسوةٌ حسنةٌ » ^(٣) .

وتكون مع المضارع حرف توقيحٍ تارةً وهو الكثيرُ فيها كقولك : قد يقوم زيدٌ ، في تقدير جواب مَنْ قال : هل يقوم زيدٌ أو لا يقوم ، فإذا قلتَ في تقدير الجواب : قد يقوم ، أدخلتَ الاحتمالَ وتوقَّعتَ الوجودَ ، وإن نفيتَ فقلت : قد لا يقوم ، توقَّعتَ العدمَ . وقد تكون للتحقيق معه وهو قليلٌ ، كقول الشاعر ^(٤) :

٥٣٦ - وَقَدْ أُغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا
وقد تكون تقيلاً وهو أيضاً قليلٌ ، كقول الشاعر ^(٥) :

(١) انظر في « قد » : الأزهية ٢٢٠ ، ابن يميث ١٤٧/٨ ، الجنى ١٠٠ ، المغني ١٨٥ ، الهمع ٧٢/٢

(٢) المجادلة ١ (٣) الأحزاب ٢١

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

بِصُنْجَرٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وهو في المغني ٥١٨ ، والخزانة ١٥٦/٣ . والأرايد : الوحش ، والهيكَل : الضخم .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩ - ونسب في الكتاب ٣٦٩/٢ إلى الهذلي ، وليس في ديوان الهذليين - والأزهية ٢٢١ ، وابن يميث ١٤٧/٨ ، والمخصص ٥٥/١٤ ، واللسان (أسن) ، والمغني ١٨٩ ، وشواهد المغني ٤٩٤ ، والخزانة ٥٠٢/٤ . والفرصد : الثروت ، وقوله : « أنوابه » مخرومة في الأصل .

٥٣٧ - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلَهُ
كَأَنَّ أَثْوَابَهُ نُجَّتْ بِفِرْصَادِ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به .

وهي مع الفعل مخصصة به ، لازمة له ، تقوم مقام الجزء ، فلاجل ذلك لا يجوز
الفصل بينها (١) وبينه إلا في الضرورة كقوله (٢) : /

١٨٧

٥٣٨ - فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لِي عَنَائِي بَوْشَكَ فِرَاقِهِمْ صَرْدٌ يَصِيحُ
أراد : فقد بين لي ، ففصل بالقسم بينه وبينها (٣) للضرورة ، وأما في
الكلام فلا يجوز لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

باب السين

اعلم أن السين أتت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب السين المفردة (٤)

اعلم أن السين تنقسم قسمين : قسم تكون في بنية الكلمة ، وقسم لا تكون
في بنيتها ، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان :

(١) في الأصل : « بينهما » وهو تحريف .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١/٣٣٠ ، ورواية صدره فيه :

فَقَدْ وَالشَّكَّ بَيْنَ لِي عَنَاءِ

وهو في المغني ١٨٦ ، وشواهد ٤٨٩ . والصدرد : الطائر ، وقوله : « والله » رسمت في
الأصل : « والشك » ، ولعله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم .

(٣) أي : بين قد والفعل .

(٤) انظر في السين : المقتضب ٥/٢ - ٨ ، والجنى ٢٠ ، سر الصناعة ٢٠٩ ، المغني ١٤٧

الموضع الأول : أن تكون ثانية في الفعل أو ما تصرف منه ، إمّا لطلب الشيء ، نحو : استجدّيته استجداءً فأنا مُستجدٍ وهو مُستجدٍ ، أي : طلبتُ جداءه (١) وإمّا لاستعماله نحو : استقضيته ، أي استعملته في القضاء ، [و] إمّا عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرف منه (٢) ، نحو : أسطاعَ بسطيع إسطاعةً فهو مُسطيع ومُسْطاع . ومنه قولُ الشاعر (٣) :

٥٣٩ - وَفِيكَ إِذَا لاقَيْتَنَا عَجْرَ فَيْئَةٍ مِرَاراً فَمَا أَسْطِيعُ مِنْ يَتَعَجَّرُ

فالأصلُ في هذا عند سيبويه (٤) : أَطْوَعُ يُطْوِعُ إِطْوَاعَةٌ فَهُوَ مُطْوَعٌ وَمُطْوَعٌ ، فلمّا نُقِلتْ حركة الواو إلى الطاء انقلبت مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة ياءً ، فصار : أَطَاعَ يُطِيعُ إِطَاعَةٌ فَهُوَ مُطِيعٌ وَمَطِيعٌ ثُمَّ عُوْضتِ السين من حركة الواو المذكورة .

وردّ عليه أبو العباس المبرد هذا ، وزعم أن العوض لا يكون إلا من شيء محذوف ، والحركة هنا قد نُقِلتْ إلى الطاء التي هي فاءُ الفعل فهي موجودة ، فلا يصحّ العوض .

وهذا الردُّ من أبي العباس غلط ، فإنّها وإن كانت منقولة إلى الطاء فليست في الواو موجودة ، فوضعها خالٍ فصارت في حكم الزائد الذي ليس له في الحركة أصل ، فعوّض من الحركة السين كما ذكر ، ولو كانت مراعاة الوجود في « أَطَاعَ » (٥) لم يجرُ أن تُحذف الواو في الجزم (٦) في نحو قولك : لم يُطِيعْ ، وفي الأمر [نحو] قولك : أَطِيعْ .

(١) جداءه : عطاؤه . (٢) انظر : سر الصناعة ٢١٠/١ ، المتع ٢٢٤/١

(٣) البيت لجران العمود ، وهو في ديوانه ١٧ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، وسر الصناعة ٢١٤/١ . المجرفية : الجفرة في الكلام .

(٤) الكتاب ٢٥/١ (٥) في الأصل « الطاء » وهو تحريف .

(٦) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين ، ولو قلت : أَطْوَعُ . ولم يطوِّعْ وأطوِّعْ لصحت الواو ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت . انظر سر الصناعة ٢١٢/١

[وقال الفراء في هذا : شَبَّهوا أَسْطَعَتُ بِأَفْعَلْتُ ، فهذا يَدُلُّ من كلامه على أن أصلها : اسْتَطَعْتُ]^(١) ، فحذفت التاء تخفيفاً فصار : « أَسْطَعْتُ » ، فحذفت^(٢) همزته لأنه أشبه أكرممت ونحوه .

وهذا القول فاسد ، فإن أصل ما يُحذف منه شيء ، أن تبقى فيه ألف الوصل إن كانت فيه ، ألا ترى أنهم قالوا : « استطاع » بألف الوصل مكسورة ثم قالوا بعد الحذف [استطاع] وألف الوصل باقية كما كانت . ومنه قوله تعالى : « فما استطاعوا / أن يظهره وما استطاعوا له نقباً »^(٣) . فلو كان « استطاع » ١٨٨ المقطوع الهمزة أصله : « اسْتَطَعْتُ » ، بالتاء لبقيت همزته للوصل كما كانت ، فدل على أن « استطاع »^(٤) المقطوع الهمزة المفتوحة أصله « أطوع » ، وأن السين عوض من حركة العين كما ذكر .

ونظيره قولهم : أهرق مبريق إهراقاً في : أراق يريق إراقة ، والأصل : أَرَوَقَ يُرَوِقُ إرواقاً ، فنقلت حركة الواو إلى الراء وانقلبت الواو ألفاً^(٥) مع الفتحة وباء مع الكسرة ، ثم عوض من الحركة المذكورة الماء ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمر المخاطب ، ويسمى النطق بذلك كسكسة هوازن^(٦) ، لأن هؤلاء العرب ينطقون بها دون غيرهم فيقولون في عليك وإليك ومنك للمؤنث المذكور إذا وقفوا : عليكس وإليكس ومنكس وما أشبه ذلك ، فإذا وصلوا حذفوا السين فقالوا : عليك مالٌ ومنك المال^(٧) ومنك الإحسان ، وهذه اللغة اختصت بها هوازن ، كما اختصت تميم

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل ، رأيتناه من سر الصناعة ٢١٢ ، لأن المؤلف ينقل عنه هذا الموضع ولا يستقيم المعنى بدرته .

(٢) للصواب : « وفتحت همزته رقطعت » . (٣) الكهف ٩٧

(٤) في الأصل : « أطوع » وهو سهو . (٥) في الأصل : « الغاء » وهو تعريف .

(٦) قال في الجنى ١٢١ : « إنها لفة بكر » . (٧) لعلها : « إليك المال » .

بِالْعَتَّعَةِ ، أي : يقولون في أن تَفْعَل : عن تَفْعَل ، وقد تقدّم ذكرها في باب « عن » ، وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال ، فينبغي أن يُوقَفَ فيها مع السماع ولا يتعدى ما تُسَمِعُ من مواضع يجيئها ، فاعلمه .

القسم الثاني : التي تكون في غير بناء الكلمة . هي الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال ، وتسمّى حرف تنفيسٍ لأشها^(١) تنفّس في الزمان فيصيرو الفعل المضارع مقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال^(٢) ، وذلك نحو قولك : ستخرج وستذهب ، والمعنى : أتتكَ تَفْعَلُ ذلك فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمان . قال الله تعالى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ »^(٣) ، يعني : يوم القيامة ، قال الشاعر^(٤) :

٥٤٠ — سَتَعْلَمُ إِنْ مِتْنَا صَدَى أَيْنَا الصَّدَى

ولا يجوز أن يكون الفعل مع وجودها حالاً . فأمّا قول الشاعر^(٥) :

(١) في الأصل : « لأنه » وهو سهو .

(٢) قال ابن هشام : « ومعنى قول المرين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال » انظر المغني ١/١٤٧
(٣) الشعراء ٢٢٧ (٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٣٠ وصدوره :

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ

والصادي : العطشان ، والصدى : جئان الرجل ، والرواية المشهورة : « إن متنا غداً » .

(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية ، والذي في المفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس :

فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أُجِبْ وَلَكِنْ يَمَمْتُ بِهَا أبا صَخْرٍ بِنَ عَمْرٍو

وفي الجنى ٢٣

فَإِنِّي لَسْتُ خَاذِلِكُمْ وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا

وكذا في حاشية الأمير على المغني ١/١٢٢ ، ونسب في العقد ١٦/٦ على هذه الرواية إلى

لقرئيع بن زياد ، ويبدو أن بيت المؤلف ملق من هذين البيتين . والأنى : الغاية والمدى

٥٤١ - فَلَمْ أُنْكَلْ وَلَمْ أُجِبْ وَلَكِنْ

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَّهَا

فأدخل « الآن » على الفعل الذي فيه السين وهي مخرجة للتحال ، وإنما ذلك لتقريب المستقبل من الحال (١) ، لا أن الفعل حال ، والعرب تجري الأقرب (٢) من الشيء مجزأه وتعامله معاملته ولذلك في كلامها مواضع كثيرة .

وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه ، وإنما هي مقطوعة من سوف (٣) ، كما قالوا : « سوف » ، فاقطعوها من « سوف » ، وأنشدوا قول الشاعر (٤) :

٥٤٢ - فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحِدِي

وَلِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

واحتج / بعضهم بأن العرب تقول : « م الله في : « إين الله ، وإيم الله » ١٨٩ فكذلك يقولون في سوف : « سوف تارة وسف » (٥) أخرى .

والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه ، ولذلك لم يكن عاملاً ، فلا يصح أن يفصل بينه [وبين فعله] ، ولا يقال فيه : « سوف » من « سوف » لوجهين :

أحدهما : أن الاقتطاع دعوى بلا برهان ، فلا يلتفت إليها ، ولا يحتاج عليه بقوله : « سوف تجدون » فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها ، كما قالوا : « المتأ » في المنازل ، و « الحبا » في الحباب (٦) ، ولو كان الحذف باباً لصح في

(١) في الأصل : « المال » وهو تحريف .

(٢) الألف واللام في قوله « الأقرب » غير واضحتين في الأصل . (٣) انظر : الإنصاف ٦٤٦

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٢٧٩ ، وحاشية الدرقي على المعنى ١٥١/١

(٥) في الأصل : « س » وهو تحريف .

(٦) الحباب : لها معان كثيرة منها الشرر الذي يسقط من الزناد انظر اللسان (حبيب) -

الضرورة وغيرها، وفي الشعر وغيره، فاختصاصه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورة، ولا حجة فيه، مع أن الحروف لا تحذف أو آخرها إلا مع التضعيف باباً نحو: إن وأن وكان ولكن، وأما مع غيره فلا.

والوجه الثاني: أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال، نحو: «الله» وشبهه، وأما الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء، ألا ترى أن الفعل والحرف لا بد لهما من الاسم، والاسم غير محتاج إليها، فدل على أصله وفرعيتها، وقوته في الاحتياج والاستعمال وضعفها، فاعلم ذلك.

باب السين المركبة

باب سوف^(١)

اعلم أنها في لم تجيء الكلام مركبة إلا مع الواو والفاء .
اعلم أن «سوف» حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل السين، ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به كبعس حروف كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه، إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى: «ولسوف يعطيك ربك فترضى»^(٢)، «فلسوف تعلمون»^(٣)، ولم يكن ذلك في السين لثلاث يجتمع حرفان^(٤) على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة، [و] ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر، نحو: لَسَيْدَسَجْدُ وَلَسَيَعْلَمُ، فتقل الكلمة، ولذلك سُكِّنَ آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو: ضربته . وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك، فاعلمه .

(١) انظر في سوف: المقتضب ٥/٢ - ٨، الجنى ١٨٥، المغني ١٤٨ (٢) الضحى .
(٣) الشعراء ٤٩ . وفي الأصل: «ولسوف يعلمون» : وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ .
(٤) وما : ياء المضارعة والسين .

/ الشين عُفْل

باب الهاء

اعلم أن الهاء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الهاء المفردة^(١)

اعلم أن الهاء المفردة تنقسم قسمين : قسمٌ هي أصل . وقسمٌ بدل من أصل .
فالقسمُ التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون للوقف ، وذلك لمعنيين : أحدهما : بيان الحركة في كلِّ مبنيٍّ متحركٍ ، نحو قولك في غلامي في الوقف : غلامِيَّةٌ ، وفي هو : هُوَّةٌ وفي هي : هِيَّةٌ ، قال الله تعالى : « ما أغنى عني ماليَّةٌ ، هَلَكَّ عني سلطانيَّةٌ »^(٢) وقوله تعالى : « وما أدراك ما هِيَّةٌ »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٥٤٣ - إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ فما إنْ يُقالُ له : مَنْ هُوَّةٌ

المعنى الثاني : بيان الألف ، نحو قولك في الندبة : وازيداه ، واعمراه ، فإذا وقفتْ
أبَّتْ الهاءُ ، وإذا وصلتْ حَدَّثَتْ ، ولا يجوزُ إثباتها إلا في الضرورة كقوله^(٥) :

(١) انظر في الهاء : الأزهية ٢٥٨ ، والممتع ٣٩٧ ، والجنى ٥٨ ، والمعنى ٣٨٤

(٢) الحاقة ٢٩ ، ٣٠ (٣) القارعة ١٠

(٤) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٢٥٨ ، وابن يميث ٨٤/٩ ، وشواهد المعنى ٣٧٩ ،

والخزانة ٤٢٨/٢

(٥) لم أهد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ وبعده :

إِذَا أَتَى قَرَبْتَهُ لِلْسَّانِيَةِ

والمعنى ١٤٢/٣ ، والممتع ٤٠١ ، واللسان (سنا) ، وابن يميث ٤٦/٩ ، والمعنى

١٥٧/٢ ، والخزانة ٣٨٧/٢ ، والدرر ٢١٩/٢ ، والسانية : الدلو العظيمة .

٥٤٤ - يَأْمُرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ

وقول الآخر (١) :

٥٤٥ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا وَيُحَاكَ الْحَقَّتَ شَرًّا بِبَشَرٍ

عند من جعل الأصل «هنا» وهي كناية عن رجل .

الموضع الثاني : أن تكون للإطلاق في القوافي ، كما تكون الألف لذلك ، لأنها تُسْرَحُ القافية إلى الحركة من التقييد ، وهو السكون كما تفعل الألف ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٥٤٦ - أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأَمَهَنَّهُ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

وقوله (٣) :

٥٤٧ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرِي أَسِيْتُ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ لِنَسِي

على أحد القولين ، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف ، إلا أنه في القوافي ، فمن هذا الوجه يتسم ، والأول ' يكون' في القوافي وغيرها فخالفه .

الموضع الثالث : أن تكون عوضاً من حركة عين الفعل كما كانت السين في أسطاع ، وذلك في : أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً (٤) ، ومنه قوله (٥) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، وأمالي الشجري ١٠١/٢ ، وابن يمش ٤٣/١٠ ، واللسان (هنا) ، والأشعوني ٨٧٧ ، والمحرانة ٢٦٤/٣

(٢) لم أمتد إلى قوله ، وهو في ابن يعيش ٤٤/١ ، وقبه :

يَأْمُرُ الْحَيْرَ الْجُرَيْتَ الْجِنَّةُ

(٣) تقدم برقم ١٥٢ (٤) انظر : سر الصناعة ٢١٣/١

(٥) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٦٤٥ ، وقبه « لأعزله » عوضاً من « لأنزعه » وهو في سر الصناعة ٢١٤/١ ، ومسالمة رب ١٦ . والشاعر يصف بكرة البشر التي تجري حول محول .

٥٤٨ - فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةَ الْمَاءِ أَنْصَتَتْ
لِأَنْزَعَهُ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَتْنِي
وقوله (١) :

٥٤٩ - وَكُنْتُ كَمُهْرِيْقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ
لِرَقْرَاقِ آلِ فَوْقَ رَايَةِ صَلْدِ
وقوله (٢) :

٥٥٠ - فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيْقِ فَضَلَّةَ مَائِهِ
لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَقَّرُ
الموضع الرابع / : أن تكون في جمع « أم » دلالة على من يعقيل ، ١٩١
كقولهم : « أمهات » قرناً بينه وبين ما لا يعقل ، فإنه يقال فيه : « أمات »
فوزنه فَعْلَمَات ، والهاء زائدة لقولهم في المصدر منه : الأمومة ، كما يقولون في
العم : العمومة ، وقالوا : تَأَمَّمْتُ أُمّاً ، أي : اتخذتها ، قال الله تعالى :
« وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » (٣) ، وقال : « فِي بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ » (٤) ، وقد قالوا :
« أمات » على الأصل ، قال الشاعر فجَمَعَ بينها (٥) :

٥٥١ - إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبِحْنَ الْوُجُوهُ
فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَ

(١) البيت للعديتل بن فُتْرُخ كما في الجماسة ٣٠٧/١ ، وهو في اللسان (هرق) والحزاة
٦٣/٤ . والسقاء : الزق ، والآل : السراب .
(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١ ، ونسب في اللسان « مشو » إلى كثير ، وإنما هو في
ديوان كثير ٢٤/١ على أنه للأحوص ، وهو في الأغاني ١٣/٩ ، ومر الصناعة ٢١٣/١ . الملا :
الصحراء ، ويترقق : يلمع .

(٣) النساء ٢٣ (٤) النجم ٣٢

(٥) نسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم ، وهو في المقتضب ١٦٩/٣ ،

وابن يمش ٣/١٠ ، واللسان « أمم » ، والهمع ٢٣/١

وحكى الخليل في كتاب العين أنه يُقال : « تَأَهَّمْتُ » (١) « أَمَا » فتكون الماءُ في أمهاتها أصلاً عنده على ذلك ، قال بعضهم : هذا وَهْمٌ من الخليل ، وكذلك قال ابنُ جَنِّي : إِنَّهُ وَهْمٌ في هذا الموضع ، وإنَّ له في الكتاب وَهْمًا كثيراً وَخَللاً فلا ينبغي أن يُعَوَّلَ عليه .

وَأَمَّا مَا لَا يَعْقِلُ فَيُقَالُ فِيهِ : « أُمَّاتٌ » بغير هاءٍ كما قال الراعي (٢) :

٥٥٢ - أُمَّاتِهِنَّ وَطَرَقُنَّ فَحِيلًا

وربما أُجْرَتْ وَهَاجَرَتْ مِنْ يَعْقِلُ فَأَدْخَلُوا الْمَاءَ فَقَالُوا : أُمَّاتٌ ، كما قال الشاعر (٣) :

٥٥٣ - قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَّارٍ مَثْنَى أُمَّاتِ الرَّبَاعِ

وهو قليل .

الموضع اِخْتِامٌ : أن تكون من بنية الكلمة ، فلا تُعْتَلِّقُ لِأَنَّهَا مَبْدَأُ لُغَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْكَبِيرَةِ الْعَجِيزَةِ : هِرْ كَوَلَةٌ مِنَ الرَّكْزِ ، وَهَجْرَعٌ مِنَ الْجَرْعِ ، وَهَيْبَلٌ مِنَ الْبَلْعِ ، وَسَلْبٌ مِنَ السَّبِّ وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِقَاتِهِ ، وَإِنَّهَا يُوقَفُ فِيهِ مَعَ السَّمْعِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ قَبْلَهُ ، فَاعْلَمْ .

باب الهاء المبدلة من الأصل

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

(١) في الأصل : « تأهمت » وهو تحريف لأنه الشاهد .

(٢) الديوان ١٢٧ ، صدره :

كَانَتْ هَجَائِنٌ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ

وهو في الجمهرة ٣٣١ . وأراد بطرقين : فحلين ، والفحيل الكرهم .

(٣) نُسب في المفضليات ٣٢٢ إلى السفتاح بن بُكَيْرِ الْيَرْبُوعِيِّ ، وهو في اللسان (أمم)

وابن يعيش ٥٤/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٠٨ . والرابع : ما ننتج في أول النتائج .

الموضع الأول : أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام نحو قولهم فيما تحكى
قطرب^(١) : هزَيْدٌ مَنْطِقٌ ؟ وفي قول الشاعر^(٢) :

٥٥٤ - وَأَتَى صَوَاحِبَهَا يَقْلُنَ : هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرِنَا وَجَفَانَا

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة التعدية نحو قولك في أَرَحْتُ
الماشية : هَرَحْتُ الماشية ، وفي أَبْرَتُ الثوبَ : هَبْرَتُ الثوبِ . وحكى
اللحياني^(٣) : هَرَدْتُ الشيءَ أَهْرِيدُهُ في أَرَدْتُهُ وَأَرِيدُهُ .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ألف الوقف و

عليه قُلْتُ : أنا أو أنت ، حكي من قولهم : وهكذا

جعلناها بدلاً من الألف ، لأن الألف في و أنا ، في الوقف

الماء ، لاسياً وقد ثبتت في الوصل على قراءة نافع في و أنا أ

أول^(٥) ، ونحوها مما جاء في القرآن بهمزة بعده على خلافه في / المكسورة ، ١٩٢
وفي الشعر مطلقاً كما قال^(٦) :

٥٥٥ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ

وكما قال الآخر^(٧) :

٥٥٦ - فَمَا أَنَا وَأَتَّحَالِي الْقَوَا فِي

(١) محمد بن المستنير من أصحاب سيبريه ، له « النوادر » و « القواني » ، توفي سنة ٤٠٦ .

انظر : السيرافي ٣٨ ، النزعة ٩١ ، البنية ٢٤٢/١

(٢) نسب في اللسان « ذا » إلى جميل وليس في ديوانه . وهو في البحر المحيط ٢/٤٨٦ ، والمتع

٤٠٠ ، وابن يمش ١٠/٤٢ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٣) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر ، ولم أمتد إلى تاريخ وفاته .

انظر فيه النزعة ١٧٦ ، البنية ٢/١٨٥

(٤) البقرة ٣٥٨ ، وانظر النشر ٢/٢٢٢ (٥) الأعراف ١٤٣ (٦) تقدم برقم ١٢

(٧) تقدم برقم ١١

والكثرة دلالة من دلالات التصريف ، وقد يُحتملُ أن تكون زائدة بنفسها بمجرد الوقف فترجعُ إلى الموضع من الهاء الزائدة بنفسها في القسم الأول ، والوجه الأول هو الأولى .

الموضع الرابع : أن تكونَ بدلاً من تاء التانيث بقياس في المفرد ، نحو : قائمة في قائمة ، وذاهبه في ذاهبه^(١) ، وقالوا في الرِّقْف على اللات : اللاه ، وقالوا في العدد في الوصل : ثلاثه أربعه ، ، وبغير قياس في الجمع ، حكى قطرب : « كيف البنونَ والبناتُ » في الوقت ، و « كيف الإخوةُ والأخواتُ » كذلك ، وقد جاءت بدلاً من تاء التانيث في الحرف شاذاً ، قالوا : لاه ، وذلك كله موقوفٌ على السماع في المواضع المذكورة إلاّ المؤنث المفرد خاصة كما ذكر .

باب الهاء المركبة

اعلم أن الهاء المركبة تتركبُ مع غيرها من الحروف : مع الألف : ها ، ومع اللام : هل ، ومع اللام المشددة والألف : هلاء ، ومع الياء والألف : هيا . قتلك أربعة أحرف .

باب ها^(٢)

اعلم أنّها تكون اسماً ضميراً ، واسمَ فعلٍ أمرٍ بمعنى^(٣) أخذ ، وليست حظئنا ، وتكون حرفاً للتثنية وهي المقصود .

وتقع في الكلام على وجهين : مُنضَبِطٍ ومتفَرِّقٍ ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها : ذا وذو وذان وذين وتان وتين وأولى مقصوداً وبمدوداً قياساً مطّرداً ، ولا تلزمُ معها إلاّ إذا أريد الحضور والقرب فتقول : هذا

(١) ويرى الكوفيون أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها . انظر المغني ١/٣٨٥

(٢) انظر في « ها » : ابن يعيش ١١٣/٨ ، الجنى ١٣٩ ، المغني ١/٣٨٥

(٣) في الأصل : « بماحد » وهو تحريف .

وهذان وهَذَيْنِ وهاتا وهاتان وهاتين وهؤلاء ، كقوله تعالى : « هذا نذيرٌ من النذيرِ الأولى » (١) ، و « هذان خصمان » (٢) ، و « إن هذين » (٣) ، على قراءةٍ من قرأ ذلك ، و « هؤلاء قومنا اتخذوا » (٤) ، و « هاتين على أن تأجرني ثماني حجج » (٥) .
وربما جاءت مع السكاف آخراً الموضوعه للمسافة المتوسطة كما قال (٦) :

٥٥٧ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَ نَبِيَّ

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

ولا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .

[و] وقوعها (٧) مع « أي » في النداء للتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا أيها (٨) الرجل ، ويا أيها الناس ، وذلك لازمة أيضاً بقياس مطّرد .

ووقوعها في باب القسم في اسم الله / خاصة إذا حذف حرف القسم معه ١٩٣
كقولهم : ها الله لأفعلن ، ولا تلتزم بل تطرد في الاسم هي أو الهمزة الممدودة أو المقصورة ، فنقول إن سئت : ها الله ، وإن سئت : آله وإن سئت : الله .
وأما الواقعة متفرقة فلا موضع لها يختص بها ، بل إذا أريد التنبيه كقوله تعالى : « ها أنتم أولاء » (٩) و « ها أنتم هؤلاء » (١٠) ، على قراءةٍ من مد ،

(١) النجم ٥٦ (٢) الحج ١٩

(٣) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو ، انظر النشر ٣٠٨/٢ (٤) الكهف ١٥

(٥) القصص ٢٧ ، ونص الآية : « قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين

على أن تأجرني ... » .

(٦) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وابن عقيل ٧٦/١ ، والأشموني ٦٥/١ . والطراف :

البيت من الأدم ، وكنتي بتمديده عن عظمه .

(٧) معطوف على قوله : « وقوعها مع أسماء الإشارة » .

(٨) في الأصل : « ياها » وهو سهو . (٩) آل عمران ١١٩

(١٠) آل عمران ٦٦ ، وقرأ قنبل عن ابن كثير : هاتم ، والهاء بدل من همزة وأصله أنتم ، أو

تكون « ها » للتنبيه ، دخلت على « أنتم » وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . انظر القرطبي ١٣٥٠

وَمَنْ قَصَرَ فَلَهُ وَجْهٌ ، وتقول : ها أنا أفعل ، وقد تستعمل مفردة فيقال :
« ها ، بمعنى تنبه » (١) .

باب هل (٢)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء [أ]
والأفعال ، وما لم يختص لم يعمل ، فتقول : هل قام زيدٌ ، وهل يقوم زيدٌ
وهل زيدٌ قائمٌ ، قال الله تعالى : « هل ترى من فطور » (٣) ، وقال « فهل
أنتم مسلمون » (٤) ، وقال : « وهل أتاك نيا الخضم » (٥) :

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسرت بعدد ، كما قال الشاعر (٦) :

٥٥٨ - لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمْ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَوْ يَحْوُلْنَ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدِّي

التقدير : هل آتيتهم ثم هل آتيتهم ، فكرر توكيداً ، ثم اجتزأ عن
الأول بالثاني وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقوله (٧) .

٥٥٩ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُوذِعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

(١) نقل صاحب الجنى هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك .

(٢) انظر في « هل » الأزمية ٢١٧ ، ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجنى ١٣٧ ، المغني ٣٨٦ ،

المقتضب ٣٤/١

(٣) الملك ٣ (٤) هود ١٤ (٥) سورة ص ٢١ (٦) تقدم برقم ٤٤٧

(٧) البيتان لملقمة الفحل ، وما في ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ،

والأزمية ١٣٧ ، رأمالى الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان (أمم) ، وابن يعيش
١٥٣/٨ ، والخزنة ٥١٦/٤ . والمشكوم : الجازى .

ومنه قوله تعالى : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي
الظلمات والنور » (١) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « قد » نحو قولك : « هل قُئِمْتَ »
بمعنى : قد قُئِمْتَ ، ومنه قوله تعالى : « هَلْ أُنبِئُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الْدَهْرِ » (٢) ،
وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر (٣) :

٥٦٠ - سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ -

لا على الاستفهام ، لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه .
وزعم بعضهم أن « هل » في الآية للتقرير (٤) وهذا مردود لأنه لم يثبت
في « هل » معنى التقرير (٤) ، فيحمل هذا عليه ، ولا يليق بالآية ، بل الاتق
ب « هل » فيها أن تكون للتحقيق ، فهي أشبه ب « قد » الداخلة على الماضي
المذكورة في بابها من غيرها ، فاعلمه .

باب هَلَّا (٥)

اعلم / أن « هَلَّا » حرفٌ تحضيضٍ كـ « أَلَا » المتقدمة الذكر في باب ١٩٤
الهمزة المركبة ، وهماؤها محتمل أن تكون بدلاً من الهمزة فيكون الأصل :
« أَلَا » ، كما قالوا : أَرَحْتُ ، وَهَرَحْتُ ، ويُحتمل أن تكون أصلاً بنفسها ،

(١) الرعد ١٦ (٢) الإنسان ١

(٣) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧٢ إلى زيد الخير ، وهو في أمالي الشجري ١٠٨/١ ، وابن
يعيش ١٥٢/٨ ، وفيه « القاع » عوضاً من « القف » ، وأسرار العربية ٣٨٥ ، والمغني ٣٨٩ ،
والهمع ٧٧/٢ . والشدة : الحلة ، والقف : ما ارتفع من الأرض ، وفي الأصل « بأسرتها » عوضاً من
« بشدتنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « للتقدير » ، وهو تحريف .

(٥) انظر في هَلَّا : ابن يعيش ١٤٤/٨ ، الجنى ٢٤٧ ، الأشموني ٦٠٩/٣

وهو الأولى لكثرة استعمالها أكثر من «ألا» ، ولا يُدعى أن الهزمة بدل من الهاء لقلّة وجود بدل الهزمة من الهاء

فإذا ثبتَ هذا فد «هلاً» ، في دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدرّة كـ «ألا» ، ماضية كانت الأفعال أو مضارعة ، فتقول : «هلاً» تمّت ، و«هلاً» قعدت ، و«هلاً» تقوم ، و«هلاً» تقعد .

وإن جاء بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل ، فتقول : «هلاً» قتالاً و«هلاً» زيداً ، و«هلاً» عمراً ، أي : «هلاً» تقصد أو تقاتل أو ما أشبه ذلك ، بما تدل عليه قرينة الكلام . أنشد الأَخْفَشُ (١) :

٥٦١ - هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالشُّفُوسُ صِحَاحُ

أي : «هلاً» يحدثُ التقدمُ ، أو يحضرُ التقدمُ ، وقد شدَّ مجيءُ المبتدأ أو الخبر بعدها ، قال الشاعر (٢) :

٥٦٢ - فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

باب هَيَا (٣)

اعلم أنّها حرفٌ تنبيهٌ ، وتكون للنداء كقولك : هَيَا زيدُ ، وهي للبعيد مسافةٌ أو حكماً كالنائم فهي مثل أيا .

(١) لم أهدد إلى قائله ، وهو في حاشية الحضري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدوره :

الآنَ بَعْدَ جَلَّاجَتِي تَلْحُونَنِي

(٢) اختلف في نسبته ، وهو في ديوان الجنون ١٩٥ ، وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ ، وقد ينسب إلى الصّئّة لقشيري كما في الحزانة ٦٠/٣ ، وهو في المغني ٧٧ ، وتام روايته :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلِيٍّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

والأخبرني ٦١٠ . وشواهد المغني ٢٢١ (٣) انظر في « هيا » الجنى ٢٠٤

واختلِفَ : هل الهاءُ فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين (١) ،
أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه ، والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا :
أَرَحْتُ وَهَرَحْتُ ، وَهَرَقْتُ ، وَأَرَقْتُ ، وَأَشَدَّ الْأَصْمَعِي (٢) :

٥٦٣ - وَأَنْصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ

وَرَفَعْتُ مِنْ صَوْتِهَا هِيَ أَبَاهُ

كُلُّ فِتَاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَةٌ

ولا يُتَصَرَّفُ فيها بالحذف وإبقاء المنادى لقلَّة النداء بها بخلاف «يا» فإنَّها
أمُّ البَابِ ، فاعلمه .

* * *

واعلم أنَّه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو : هو ، ومع الياء : هي ،
ومع الميم والألف : هما ، ومع الميم والواو : هم ، ومع النون المشدَّدة : «هن»
وجميع ذلك أسماءٌ ضمائرٌ إلا في باب الفِصْلِ ، فحكمتها حكمُ أنتَ وأنتِ
وأخواتها المذكورة في الباب الموضوع لها قبلُ ، فقيسها في الأحكام المذكورة
في بابها عليها حكماً حكماً تُصَيِّهُ إن شاء الله .

باب الواو

اعلم أنَّ الواوَ تكونُ في الكلام مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف .

(١) نسبة صاحب الجنى ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب .

(٢) نسب في الخزانة ٢٣٧/٢ إلى الأغلب المجلي وروايته فيه :

ثُمَّ انْتَهَتْ بِهِ فُويقَ الرَّقِيَّةِ فَأَعْلَنْتُ بِصَوْتِهَا أَنْ يَا أَبَهُ

وهو في أمالي القاضي ٦٦/٢

باب الواو المفردة^(١)

١٩٥ / اعلم أنها تنقسمُ قسمينِ : قسمٌ أصلٌ وقسمٌ بدلٌ من أصلٍ .
فالقسمُ الأولُ التي تكون فيه أصلاً تنقسمُ قسمينِ : قسمٌ في أول اللفظ
زائدةٌ ، وقسمٌ موضوعةٌ في نفس الكلمة .

فالقسمُ الأولُ التي تزيد على اللفظ أولاً لها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تكونَ للعطف وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها
ودورها فيه ^(٢) ، ومعناها الجمعُ والتشريكُ ، ولا تخلو عن هذين المعنيين في
في عطف المفردات ، لأنها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة .

فإن عطف مفرداً على مفردٍ فإشراكٌ يشتركُ بينها في اللفظ والمعنى ، أما
اللفظُ فهو الاسميةُ أو الفعليةُ والرفعُ والنصبُ والحذفُ والجزمُ ، فيتبعُ
الثاني الأول في اسمين من ستة : في واحدٍ من الاسمية والفعلية ، وفي واحدٍ من
الرفع والنصب والحذف والجزم .

وأما المعنى فهو الجمعُ بين الاثنين في تنفي الفعل أو إثباته نحو : قام زيدٌ
وعمرٌ ، ورأيتُ زيدا وعمرًا ، ومررتُ بزيدا وعمرٍ ، وزيدٌ يقومُ ويقعدُ ،
ولن يقومَ ولن يقعدَ ، ولم يقمَ ولم يقعدَ ، وما زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌ ، وما قامَ
ولا قعدَ زيدٌ ، ولا يقومُ ولا يقعدُ زيدٌ .

فإن جاءتْ عاطفةُ اسماً على فعلٍ كقوله ^(٣) :

(١) انظر في الوار : الكتاب ٤٩٦/١ ، المقتضب ١٠/١ ، ٢٥/٢ - ٤٦ ، الأزمعية ٢٤٠ ،
المخصص ٤٧/١٤ ، ابن يعيش ٩٠/٨ ، الجني ٥٩ ، المغني ٣٩١ . الجمع ١٣/٢
(٢) انظر فيما انفردت فيه الوار في العطف : الجني ٦٢
(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبحر المحييط ٢٥٩/٧ ، وابن عقيل ١٨٣/٣
ريير : يملك ، والمعابر : السفن التي يعبر فيها .

٥٦٤ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدْوَهُ وَبَجَرَ عَطَاوُ يَسْتَخِفُّ الْمَعَايِرُ

أو فعلاً على اسم كقوله تعالى : « أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ » (١) فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم ، أو الاسم إلى الفعل في المعنى ، فكأنه قال في البيت : فألفيته يوماً مُبِيرَ عَدْوِهِ ، «ن» مفعول « ألفت » أصله أن يكون مفرداً ، ويكون التقدير في الآية : « صافَّاتٍ وَقَابِضَاتٍ » لأن المعطوف على الحال حالٌ مثله ، فحقه أن يكون اسماً .

ولا تعطي الترتيب عند البصريين ، فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى ، فالذي قبله كقوله تعالى : « يَا مَعْرِبُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ » (٢) ، فالركوع قبل السجود ، والذي معه كقوله : اختصم زيدٌ وعمرو ، فالاختصام لا يصح إلا من اثنين معاً ، ومن الذي يقع قبل الأول قول الشاعر (٣) :

٥٦٥ - أَعْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ أَدْكَنْ عَاتِقٍ أَوْ جَوَانَةٍ قُدِّحَتْ وَدُضَّ خِتَامُهَا

ففض الختام قبل القدح وهو الغرف .

وعند الكوفيين (٤) أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين ، واحتجوا بقوله تعالى : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا » (٥) ، وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ » (٦) ، ومعلوم أن إخراج الأنقال إسمها هو بعد الزلزال ، والسجود / في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع .

(١) الملك ١٩ (٢) آل عمران ٤٣

(٣) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٣١٤ ، واللسان : (عتق) ، وابن يعيش ٩٢/٨ ، والخزانة ٣٩٦/٤ . والسبأ : الشراء ، الأدكن : الزق الأغبر ، العاتق : الخالص ، الجوفة : الحاية المطلية بالفار . قدحت : عُغِفَ منها ومُرِّجَت .

(٤) انظر الجنى ٦١ (٥) الزلزال ٢٠١ (٦) الحج ٧٧

وليس في هذا ردٌ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصدٍ له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفةً يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم استحساناً لا إيجاباً .

وحكي عن أبي زيد السهلي أنه جعلها بالوضع الأول مرتبة ، فذلك الحقيقة فيها ، إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره ، فإذا أحرز اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز ، وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون ، وإنما المراد أن اللفظ يتأخر والمراد به التقديم بعد الواو ، وهبته كان حقيقة أو مجازاً ، وهذا خالفوا الكوفيين لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى ، وهو ظاهر الفساد كما تقدم .

واعلم أن الواو المذكورة إذا عطفت اسماً على اسم ، فاختلِفَ فيها : هل تنوبُ مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابه ولا (١) يكون مقدراً بعدها ، أو تنوب مناب العامل في الثاني ، ولا يصح أن يظهر بعدها إذا كان الفعل موضوعاً لاثني فأزيد ، نحو اختصم زيد وعمرو ، ولا تكون نائبة منابه بل يُقدَّر بعدها فعل (٢) .

وذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل ، واحتجَّ بأنه إذا فرقت المنعوتات وجمعت نعتها فإنه يتبعها نعتاً نحو : قام زيد وعمرو وخالد العقلاء ، فلولاً أن الواو نائبة مناب العامل لم يجمع النعت لثلاثاً يُفصل بين العامل والمعمول ، ولو كان العامل مقدراً لعمل عاملان في معمول واحد .

وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل ، ولكن يُقدَّر بعدها ،

(١) لعل « لا » مقحمة .

(٢) في الأصل : « بل يُقدَّر بعدها فيما عدا » وهو تحريف .

واحتجّ بظهوره في بعض المواضع نحو : قام زيد وقام عمرو ، وأشد قول الشاعر^(١) :

٥٦٦ - بَلْ بَنُو النَّجَارِ إِنْ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنَّ تَرَةً

قال : فظهور العامل في التمثيل و « إن » ، دليل على أنها واسطة لاتنوب^٢ مناب^٣ عامل ، وأنه يضمن^٤ بعدها فيقدر ، ولا يجتمع^٥ النائب^٦ والمنوب^٧ عنه ، فدل^٨ على دعوى النيابة المتقدمة الذكر .

وذهب بعضهم إلى أنه [إن] كان الفعل لاثنين فأزيد^٩ فهي تنوب مناب^{١٠} العامل نحو ما مثل^{١١} به ، وإلا^{١٢} فلا تنوب^{١٣} منابه ، بل يكون مقدر^{١٤}اً بعدها .

وهذه الأقوال كلها عندي مدخولة^{١٥} ، والذي ينبغي أن يقال^{١٦} وهو الصحيح^{١٧} إن شاء الله :

إن^{١٨} الواو في عطف المفردات واسطة^{١٩} موصلة^{٢٠} عمل^{٢١} العامل قبلها إلى ما بعدها^{٢٢} بها على معنى العطف والتشريك ، كما أن^{٢٣} الواو في : « استوى الماء والخشبة^{٢٤} ، موصلة^{٢٥} / عمل^{٢٦} العامل فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى « مع » ، وكما أن^{٢٧} ١٩٧ الباء^{٢٨} في « مررت^{٢٩} بزيد^{٣٠} » موصلة^{٣١} عمل^{٣٢} العامل فيما قبلها لِمَا بعدها على معناه بحسبه من مرور^{٣٣} أو غيره ، وكذلك « إلا^{٣٤} » في الاستثناء وهذا أصل مريح في العربية من خلاف بعض المواضع المشككة فتدبره^{٣٥} ، وحكم الفاء^{٣٦} وثم وحتى في ذلك حكم^{٣٧} الواو مع المعاني التي اختصت^{٣٨} بها .

ومن ذهب إلى أنها تنوب^{٣٩} مناب^{٤٠} العامل فيلزمه الفساد^{٤١} في جمع النعت في تفريق المنعوتات في نحو ما مثل^{٤٢} بثل ما أفسيد^{٤٣} به قول^{٤٤} آمن^{٤٥} يقول بتقديره بعدها ، إذ النائب^{٤٦} حكمه في العمل والفصل^{٤٧} حكم^{٤٨} العامل المنوب^{٤٩} عنه .

ومن ذهب إلى أنه . قدير^{٥٠} بعدها فيلزمه من الفساد ما لزم^{٥١} صاحب^{٥٢} المذهب

(١) نُسب في السيرة ٢٣/١ إلى خالد بن عبيد المرزبي ، وهو في الررض الأنف ١٧٠/١ .

والثرة طلب الثار ، وانظر في الررض الأنف مجئاً نحوياً عن هذه الفكرة ١٧٠/١ .

الأول كما ذكر ، وما احتج به من الظهور لا حجة فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من باب عطف الجمل ولا كلام فيها ، إذ لا خلاف في الواو في ذلك ، فقوله : « وإن تبره ، أراد : « وإن لنا ، فحذف لنا ، لدلالة الكلام عليه .

ومن ذهب إلى التفصيل فيلزمه في فعل الاثنين ما يلزم صاحب المذهب الأول من أن ما ينوب مناب العامل فهو في حكمه ، وكأنه في معنى الظاهر ، والفعل لا يصح إظهاره هناك لاحتياج الظاهر أو المقدر إلى فاعلين فأزبد ، وأحرى بالفساد إذا قدر بعدها على المذهب الثاني ، ويلزمه فيما عدا ما يحتاج إلى فاعلين فأزبد ما لزم صاحب المذهب الثاني ، ففسدت هذه المذاهب وصح ما قلنا .

والدليل عليه إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول ، وكذلك في الجمع ، ولا اعتبار في العمل للواو ، فقول إن شئت : اختصم زيد وعمرو ، وإن شئت : قام الرجلان ، وكذلك تقول في الجمع نحو : اختصم زيد وعمرو وخالد ، واختصم الرجال ، وقام زيد وعمرو وخالد ، وقام الرجال ، فاعلم ذلك .

وعلى صحة هذا القول وفساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو أو عدم الجواز وهو الصحيح ، لأنها موصلة لمعنى العطف والتشريك ، فإذا حذف زال هذا المعنى ، فزالت فائدتها ، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة كقوله (١) :

٥٦٧ - وكيف لا أبكي على علاقي صبايحي غبايحي قبيلاي
وقوله (٢) :

٦٨ - كيف أصبحت كيف أمسيت مما

يزرع الود في فؤاد الكريم

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، واللسان (صبح) . والمعات : ج هلك وهو ما يتعمل به ، وفسرها فيما بعدها ويريد نورا يجلها صباحا وبعد المغرب وفي العائنة .
(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، وأمالي السبيلي ١٠٢ ، والبحر المحيط ٢/٣٨٥ ، والمجم ٢/١٤٠

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه ، وهو ألا يعطف لضعفها في الدلالة عليهما معاً ، فلا تقول : « ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمراً » ، على عطف المفردات ، ولكن هذا من عطف الجمل ، والعامل محذوف / تقديره « وضربتُ » ، دل على حذفه الأول ، فلا تكون المسألة ١٩٨ من هذا الموضع فلا ينبغي أن تُبنى عليه .

(فإن عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى ، ولكن في الكلام خاصة ، ليُعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد ، فذلك جاز أن يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية ، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية ، فتقول : قام زيد وقعد عمرو ، وقام زيد واقعد ، وعلى هذا يجوز : بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ، فالواو عطف طلب - وهو الدعاء - على الخبر ، وحكي من كلام البديع : « ظفرتنا بصيد وحياتك الله أبا زيد » (١) ، وتقول : قم وقعد زيد وقم واقعد وقم ولا تقعد ، ولا تقم واقعد ، وكذلك حكم الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو : قام زيد وعمر قائم ، وزيد قائم وقعد عمرو ، وكل ذلك جائز بما ذكرت لك .

والمناسبة في الجمل هو الكثير ، وربما يكون ظاهر الكلام عطف المفردات وهو عطف الجمل ، ومنه العطف على عاملين كما ذكر ، ومنه قوله تعالى : « وتصريف الرياح آيات » (٢) ، تقديره : وإن في تصريف الرياح آيات ، ومنه في عطف النعوت إذا اختلف إعرابها ، نحو : مررت ياخوتك الظرفاء العقلاء الكرام بخفض الظرفاء ، ورفع العقلاء ، ونصب الكرام ، الأول تابعاً والثاني مرفوع على خبر ابتداء مقدر ، والثالث على إضمار فعل تقديره : أمدح أو أعني أو شبه ذلك ، وعليه قوله تعالى : « لكن الراسخون في العلم منهم

(١) انظر شرح مقامات الهذلي : المقامة البغدادية ٧١

(٢) نص الآية : « إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . . . وتصريف الرياح

آيات » الجانية هـ

والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة والمؤتُونَ
الزكاة ،^(١) ومنه قوله تعالى : « والسائلين وفي الرقاب » ثم قال : والموفون
بعهدهم إذا عاهدوا والصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسِ والضَّرَّاءِ ،^(٢) ومنه قولُ الشاعر^(٣) :

٥٦٩ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلِ
وَشَعْنَا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
وقوله^(٤) :

٥٧٠ - لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفُ الْجُزْرِ
وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء^(٥) ، ومعنى ذلك أن تكون لابتداء
الكلام ، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يَرْتَبِطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها
في شيء ، بما ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، وذلك قولك : قام زيد وأنتم
أخرجوا ، وقام زيد وضربَ عبدُ الله خالداً ، وهل قام زيد وإثك يا عمرؤ

(١) اللسان ١٦٢ (٢) البقرة ١٧٧

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وروايته فيه :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصَّدْوِ
رُجُوجٌ مَرَضِيْعٌ مِثْلَ السَّعَالِي

وهو في الكتاب ٦٦/٢ ، ومعاني القرآن ١٠٨/ ، واللسان (رضع) ، والمقرب ٢٢٥/١ ،
وابن يمش ١٨/٢ ، والعيني ٦٣/٤ ، والخزانة ٤٢٦/٢ . والمطل : ج عاطل وهي التي لاحلي
لها . والشمت : ج شعناء وهي السقي تلبّد شعرها ، والمراضيع : ج مرضاع وهي الكثيرة
الإرضاع ، والسعالى : ج سعلاة وهي الغرل .

(٤) البيت : الخَيْرِ نَقِ بِنْتِ هِفْآنَ ، وهما في الديوان ٢٩ ، والكتاب ٥٧/٢ ، والفراء
١٠٥/١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، والأشترني ٣٩٩ ، والمزهر ١٤٥/١ ،
والعيني ٦٠٢/٣ ، والهمع ١١٩/٢ ، والخزانة ٣٠١/٢ . ولا يبعدن : لا يهلكن ، والجزر : ج
جزور وهي الناقة تجزر ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وقوله « سم » جاء في الأصل :
« سموا » وهو تحريف .

(٥) وهي وار الاستئناف ، انظر الجنى ٦٣

لخارج ، وقام زيد ومالي بخروج زيد من علم ، قال الله تعالى : « هل تعلم له سمياً ، ويقول الإنسان إذا ما ميت لسوف أخرج حياً » (١) . ومنه قوله ١٩٩ تعالى : « ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ، ومن الأنعام حمولة وفرساً » (٢) وقوله تعالى : « وما أنتم بمُعجزين ، ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض » (٣) وهو كثير ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٧١ - وَقَدَأْغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَانُ وَكُلُّ بِمَرْبَاةٍ مُقْتَفِرٍ
وعلى ذلك ينبغي أن يُحمَل قول الشاعر (٥) :

٥٧٢ - وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَمَلٌ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ
وقوله (٦) :

٥٧٣ - وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وما كان نحو هذا بما تُقدَّر بعده « رب » ، ولا تحمل الواو على أنها بمعنى « رب » ، كما ذهب بعضهم إليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « رب » ، وباب « بل » ، والفاء فلا نعده .

الموضع الثالث : أن تكون للحال ومعنى ذلك أن تجيء بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حال ، نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وخرج

(١) مريم ٦٥ ، ٦٦ (٢) الأنعام ١٤١ ، ١٤٢ (٣) يونس : ٥٣ ، ٥٤

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والأضداد ٣٩٩ . والقانصان : الصائدان ،

والمَرْبَاة : مكان يربأ فيه كالجليل مثلاً ، والمقتفر : أي يتبع آثار الوحش .

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو شاهد عروضي . في المعيار ٦٥ ، والاقناع ٥٥ . والقسطاس الورقة

٢١ ، وفيه « حسره » عوضاً من « نحره » ، وقوله « نحره » ورد في الأصل « محرف » وهو تحريف .

(٦) البيت لجران العمود ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، وابن يعيش ٥٢/٨ ،

واللسان : « إلا » ، والأشعوني ٢٢٩ ، والمعيني ١٠٧/٣ ، والهمع ٢٢٥/١ ، والخزائن ١٩٧/٣ .

والياقوت : أرواح الظباء ، والقيس : البقر .

زيد وعبدُ اللهِ جالس ، وقام زيد وقد خرجَ غلامُه ، إلا أنَّها تتقدَّرُ تارةً
بـ «إذ» الظرفية ، وتارةً بـ «في حال» (١) ، وهي في التقديرين للحال ، فحيث لم
يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قدِّرتْ بـ «إذ» نحو قولك : جاء
زيد والشمس طالعة. أي : إذ الشمس طالعة ، ومنه قوله تعالى : «يَغشى طائفةٌ
منكم وطائفةٌ قد أهمَّتْهم أنفسهم» (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٥٧٤ - تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ

لا التُّورُ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدِّرتْ بـ «في حال» ، نحو
قولك : جاء زيد وقد ضربَ عبده «أو» : [و] هو يضرب عبده ، أي (٤) زيد
يضرب ، أي : في حال ضربه عبده ، ومنه قوله تعالى : «ودانيةٌ عليهم ظلالُها
وذُلَّتْ قطوفُها تنذِليلاً» (٥) وقوله تعالى : «لم يدخلوها وهم يطمعون» (٦) .

ولا بد مع ذلك ضلَّه منْ صرف الجملة إلى تقدير المفرد : إمَّا من اللفظ ،
وإمَّا من المعنى ، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك : «والشمس طالعة» :
طالعة الشمس في حال قيامه ، وفي قولك : «ويضرب عبده» : ضارباً عبده ،
وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً ، فاعلمه .

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكونَ خبريةً وهي
التي تحتمل الصدق والكذب لصحة وقوعها ، ولا تكون طليية [لأنَّ]
«إذ» غير واقعة .

ثم لا تخلو أن تكونَ اسميةً أو فعلية ، فإن كانت اسميةً فلا يخلو أن يكون فيها

(١) في الأصل : «بذي حال» وهو تحريف . (٢) آل عمران ١٥٤

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٢ (٤) في الأصل : «أو» وهو تحريف .

(٥) الإنسان ١٤ (٦) الأعراف ٤٦

ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون ، فإن كان لم تلزم الواو فيها كقول الشاعر (١) :

٥٧٥ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَايِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

وإن لم يكن فيها ضمير / لزم الواو نحو : جاء عمرو وزيد قائم ، ومنه ٢٠٠
والشمن طالعة ، لأن الواو هي الرابطة للجملتين ، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما .

وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً
لفظاً ومعنى لزمته « قد » ، ولا تدخل على الماضية معنى ، ولزمت الواو ، وإن
لم يكن فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو : قام زيد وقعد عمرو ، أو لم يقعد عمرو .

وإن كان فيها ضمير لم تلزم الواو أيضاً ، نحو : قام زيد قد خرج أبوه ، وربما
جاء هذا بغير « قد » كقوله تعالى : « أو جاؤكم حصرت صدورهم » (٢) ،
على أحد الإعرابين ، وقول الشاعر (٣) :

٥٧٦ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وكذلك تقول : قام زيد لم يقم أبوه ، بالواو وبغيرها .

وإن كان مضارعاً فلا بد من المضمر معه في الجملة عائداً على ذي الحال ، فيجوز

(١) البيت للأعشى ، وليس في ديوانه ، وهو في أدب السكاتب ٢٧٨ ، وشرحه ٢٧٩ ، وأمالي
الشجري ١٩٠/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٢ ، والمغني ٥٥٩ ، والأشعري ١٩٢/٢ ، والمص ٢٤٦/١ ،
وشواهد المغني ٨٧٨ ، والخزانة ٢٣٣/٣ ، والدرر ٢٠٣/١ . ونصف : اتصف ، وهو يصف
غائصاً لطلب الألو .

(٢) النساء ٩٠ ، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا ، إما ظاهرة أو مقدرة كما
في الآية ، وخالفهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، انظر المغني ١٨٨ ، ٧٠٧ .
وفي الآية أعراب كثيرة انظرها في المغني ٤٨٠

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ٢٥٤/٣ ، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، والمقرب
١٦٦/١ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والشذور ٢٢٩ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، والمغني ٦٧/٣ ، والمص ١٩٠٤/١ .

إذ ذاك فيه إثبات الواو وحذفها ، فلا تلزم ، بل الكثير حذفها نحو قولك : جاء زيدٌ
يَصُكُّ عينه ، وقد قالوا « وبصكُّ » وكذلك قال الشاعر (١) :

٥٧٧ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَّوتُ وَأَرَاهُهُمْ مَالِكَا

وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية ، ويقدرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه
قال في المثال : « وهو يصك عينه » وفي البيت : « وأنا (٢) أراهم » ، وإنما
ذلك لكثرة وجود الواو الحال مع الاسمية وقلتها مع الفعلية المضارع فعلها ، وهو
مكتفٍ (٣) لا ضرورة تدعو له .

الموضع الرابع : أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك : « والله لتخرجنَّ »
والله لتقصدنَّ زيدا ، والأصلُ الباءُ لأنَّها حرف جرٍّ في القسم وغيره ، ويجوز
إظهار فعل القسم معها وحذفه ، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه ، فدلُّ على
أصلها ونوعية غيرها في الباب ، قال الله تعالى : « والطور وكتابٍ مطورٍ » (٤) ،
وقال : « والشمس وضحاها » (٥) ، وهو في القرآن كثير .

ولا تخفُّض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء ، فإنَّها تخفُّض الظاهر
والمضمر كما تقدَّم في بابها وفي باب التاء ، فدلُّ على أصالة الباء وفعليَّة الواو ،
وإنَّما دخلت في هذا الباب وخفُّضت لكونها تقربُ من الباء في خروجها من
الشفتين ، وقد تقدَّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفاية فاعنى إعادتها هنا .

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « مع » مشوبةً بمعنى باء المفعول به ،
وإذا لم يكن فيها هذا الشوبُ كانت العاطفة المذكورة ، فإذن يقع الاشتراك (٦)

(١) نسب في اللسان : « رهن » إلى ممام بن مرة ، أو عبد الله بن ممام ، وهو في المقرب
١٠٥٥/١ ، والأشعوري ٢٥٦ ، والدرر ٢٠٣/١ . والأظافير : ج أظفر ، والمراد به هنا : السلاح .

(٢) وضع تحت قوله « وأنا » عبارة صح .

(٣) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت ، وفي الأصل : « مكلف » وهو تحريف .

(٤) الطور ١ (٥) الشمس ١ (٦) في الأصل : « الاشتراط » وهو تحريف .

بين الواو في مسائل هذا / الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الامية ٢٠١
 إلا أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ،
 بمعنى أن القيام وقع منها من غير معنى زائد ، فذلك هو العطف ، وإذا أردت
 أنه وقع منها على أن الثاني فعل به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون
 منصوباً ، فكأنك قلت : قام زيد وعمرو معه ، وعلى هذا قالوا : « استوى الماء
 والحبة » ، بنصب « الحبة » وجاء البرد والطيالة أي : ساوى الماء الحبة
 فاستوت معه ، وساق البرد الطيالة فكانت معه ، فلهذا انتصب ما بعد الواو
 مفعولاً معه ^(١) . ولوجه آخر : وهو أن الواو مقدرة بـ « مع » فلمّا نابت
 الواو المذكورة منابتها رجعت نصبها إلى ما كان مخفوضاً بعدها ، كما انتصب
 المستثنى بعد « إلا » مع كونها حرفاً ، لأنّيتها في معنى « غير » وهو منصوب ،
 إذا قلت قام القوم غير زيد ، إلا أن نصب « مع » نصب الظروف ،
 ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها بوساطتهم ، كما عمل ما قبل
 « إلا » ، فيما بعدها نصب بوساطتها ، وقد تقدّم بيان ذلك في بابها .

ويجوز أن يكون العامل فيما بعد الواو المذكورة الفعل كما مثل قبل ،
 ومعنى الفعل ، نحو قولك : مالك وزيداً ، ومالك وقصعة من ثريد ، على تقدير
 الملابس بعدها ، وكذلك ما أنت وزيداً ، وما أنت وقصعة من ثريد ، على
 إضمار الملابس أيضاً . ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٧٨ - فما أنا والسَّيرِ في مدلجٍ يُبرحُ بالذِّكرِ الضابطِ

(١) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه : الإنصاف ٢٤٨ ، والجنى ٦٠ ، وأسرار
 العربية ٧٤ ، ورأي المؤلف هو أي البصريين .
 (٢) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان الهذليين ١٩٥/٢ ، وروايته فيه :

ما أنا والسَّيرِ في مَتَلَفٍ يُعبِّرُ بالذِّكرِ الضابطِ

وهو في الكتاب ٣٠٣ / رابن يعيش ٥٢/٢ ، واللسان (عبر) ، والمعني ٩٣/٣ ،
 واللمع ٢٢١/١ ، والدرر ١٩٠/١ . وأراد بالذِّكر الجميل ، والضابط ، القوى ، والتبريح : المشقة .

وقال آخر (١) :

٥٧٩ - فَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

ومنه الواو لا يصح أن تكون بعد مالک - فيما (٢) تقدم - عاطفة ، ويجوز في غير ذلك .

الموضع السادس : أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار « أن » ،
فيتخلص للاستقبال ، وذلك في باين :

الأول : في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتعني والتخصيص
والدعاء والنفي والشرط والجزاء ، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في
بابها كقولك : فم وأكرمك ، ولا تقم وأكرمك (٣) ، وألا تقوم وأكرمك
وليتك تقوم وأكرمك ، وملا تقوم وأكرمك ، واغفر لزيد ويدخل (٤) ،
وما يقوم زيد وأكرمه (٥) ، وإن تقم وتخرج أكرمك ، وإن تقم أكرمك
وأحسن إليك ، وأحكامها في العطف اللفظي والمعنوي والاستئناف وإضمار « أن » ،
٢٠٢ وصرّف ما بعدها إلى المصدر كأحكام الفاء فقسها / عليها نصيب ، إن شاء الله .

والثاني : باب المخالفة وهي نوعان :

الأول : في اللفظ وهو أن تعطف الفعل على الاسم المصدر نحو قولك :
أعجبي قيامك وتعدّ ، وكلامك وتصمت ، فتصيب ما بعدها بإضمار « أن » ،
أيضاً يقع الاتفاق في عطف مصدر على مصدر ، فإذا قلت : « أعجبي قيامك وتعدّ » ،
فتقديره : وأن تعدّ ، وبصير إلى : أعجبي قيامك وعودك . قال الشاعر (٦) :

-
- (١) نسب في الكتاب ٣٠٨/١ إلى مسكين الدارمي ، وهو في الكامل ٢٨٨ ، وابن
يميش ٥٠/٢ ، والأخونى ٢٢٣ ، والرواية فيه : « فمالك » . والتلدد : الذهاب واليهي ، حيرة .
(٢) وردت « فيما » في الأصل بالتكرار . (٣) سقط مثال الاستفهام : هل تقوم وأكرمك .
(٤) لعلها محرفة عن « وأكرمك » طلباً للسياق . (٥) لعلها « وأكرمك » .
(٦) تُسبب في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى ميسون بنت بحدل الكلية ، وهو في الكتاب
٤٩٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يمش ٢٥/٧ ، والشذور ٣١٤ ، والمغني ٢٩٥ ، وابن عقيل
٩٠/٤ ، والأخونى ٥٧١ ، وشراهد المغني ٧٧٨ ، والحزاة ٥٩٣/٣ . والشفور : الثياب الرقيقة .

٥٨٠ - لِلْبُسِّ عِبَاعَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
أي : وأن تقرَّ عيني ، أي : وقرَّ عيني^(١) ، وقال آخر^(٢) :

٥٨١ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتُهُ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامٌ سَائِمٌ
على رواية من روى « تقضي » كأنه قال : وأن يسام ، أي : وسامة ،
وإنما حكمتنا أن « نصب » بعدها لأن « لثلاثة أوجه » .

أحدها : عدم جواز العطف ، عطف فعل على اسم ، لأن « من شرط الواو
العاطفة أن تشرك في العطف بين المتقفي الحد » لا المختلف^(٣) كما ذكر في بابها .
والثاني : أنه قد سمعت « مظهره » بعدها ، قال الشاعر^(٤) :

٥٨٢ - أَبَتِ الرُّوَادِفُ وَالشُّدْيُ لِقَمْصِهَا
مَسَّ البُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا
والثالث : أنه لو كانت ناصبة بنفسها لنصبت في كل موضع يقع بعدها
الفعل في العطف .

وهذه الواو في هذا الموضع - على اختلاف أنواعه عاطفة في التحقيق لأنها
كأثرها راجعة إليه ، ألا ترى أن المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة ،

(١) في الأصل « أعيني » والهمزة مقحمة لأن الشاعرة ذكرت العين مفردة .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في الديوان ٧٧ ، والكتاب ١/٩٥ ، والمقتضب ١/٢٧ ،
وأما الشجري ١/٣٦٣ ، وابن يعيش ٣/٦٥ ، والمغني ٥٦٠ ، وشواهد المغني ٨٧٩
والنواء : الإقامة ، واللبنات : ج لبانة وهي الحاجة .

(٣) في الأصل : « والمختلفة » وهو تصحيف .

(٤) البيت في الحماسة ٢/٩٣ غير منسوب ، وهو في ديوان صربن أبي ربيعة ٤٩٢ في
الشعر المنسوب إليه . والشدي : ج شدي . والقمص : ج قميص .

لأنك إذا قلت : لم وأكرمك ، فالمعنى : ليكن منك قيامٌ وإكرامٌ . مني ، وكذلك سائرُ الأجوبة ، وكذلك في هذا النوع لِمَا ذَكَرَ ، وفي النوع الآتي الآن بعد .

النوع الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشئين كقولك : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ ، المعنى : مع أنْ تشربَ اللبنَ ، أي : لا تجمع بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ لعاديتها عليك ، ومنه قول الشاعر (١) :

٥٨٣ - لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصبُ بإضمارِ « أن » ، و « أن » ، وما عملتُ فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدرٍ آخرٍ مقدرٌ بما قبلها ، وهي بمعنى المصاحبة فهي ك (مع) .

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ .

وزاد بعض النحويين مواضعَ أخرى غير ما ذكرنا ، وذلك : الواو التي بمعنى « رَبٌّ » ، وقد تقدّم فسادُ دعوى ذلك (٢) في الفاء وبل ، فلا نعيده ، والواو الزائدة (٣) ، وهي التي دخولها كخروجها (٤) ، وواو الثمانية ، أي التي تأتي

(١) نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٤٩٧/١ إِلَى الْأَخْطَلِ ، وَقَالَ فِي الْخُرَازْمِيِّ ٦١٧/٣ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ ، وَهُوَ فِي حِمَاةِ الْبَحْتَرِيِّ ١٧٤ وَالْأَزْهَمِيَّةِ ٢٤٣ ، وَاللَّسَانُ (عَكْظُ) ، وَابْنُ يَمِيشٍ ٢٤٤/٧ ، وَالشُّذُورِيُّ ٢٣٨ ، وَالْمُنْفِي ٣٩٩ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ٨٧/٤ ، وَشَوَاهِدُ الْمُنْفِيِّ ٧٧٩ . وَقَوْلُهُ « مِثْلُهُ » جَاءَ فِي الْأَصْلِ : « مِثْلَهَا » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَانظُرْ مَذَاهِبَ النُّحَوِيِّينَ فِي النَّاصِبِ لِلْفِعْلِ : الْإِنْصَافُ ٥٥٥

(٣) أَتَّحَمَ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ « ذَلِكَ » : « إِفْسَادُهُ » .

(٤) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « الْوَاوُ الَّتِي بِمَعْنَى رَبِّ » ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِيِّينَ

وَالْمَبْرُودُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ زَائِدَةٌ ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . انظُرْ : الْإِنْصَافُ ٤٥٦

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لَخُرُوجِهَا » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

في ثامن الأسماء ، والواو التي بمعنى « أو » ، وهذه الواو إذا حُفقت رجعت ياءاً / (١) ذكرنا في مواضعها .

٢٠٣

وأما الزائدة فهي التي في قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ، ثم قال : « وأذنت لربها وحُقَّت » ، (٢) ، قال زائدها (٣) : « إنَّ المعنى أذنت لأنه جواب « إذا » وكذلك قوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلجِينِ » (٤) ، قال : المعنى : تَلَّهُ للجين ، وقوله تعالى : « [حتى إذا] جَاؤُوهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا » (٥) ، قال : معناه فتحت أبوابها ، وقول الشاعر (٦) :

٥٨٤ - فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى

وقال الآخر (٧) :

٥٨٥ - حَتَّى إِذَا أُمْتَلَّاتُ بَطُونُكُمْ . وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ لَفَاحِشٌ خَبٌ

قال معناه « قلبكم » ، وهذا مذهب كوفي ، والبصريون يخرجون ذلك كله إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره « أبلغ من ذكره » ، إلا أنه قوله تعالى : « وَفَتِحَتْ أَبْوَابُهَا » (٨) فإن الواو فيه واو الحال ، لأن الكرامة للواصلين

(١) رقم النسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣ ، والصواب ١٠٢ (٢) الانشقاق ١٠١ ، ٢

(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة . (٤) الصافات ١٠٣

(٥) الزمر ٧١ . (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٥ وعجزه :

بِنا بطنَ حَقْفِ ذِي رُكْمٍ عَقَنْقَلِ

وهو في الأزهية ٢٤٤ ، والإنصاف ٤٥٧ ، والخزانة ٤١٣/٤ . وانتحى : اعترض ، والحقف

من الرمل : الموج ، والعقنقل : المتعقد المتداخل .

(٧) البيهقي للأسد بن يعفر وهما في ديوانه ١٩ ، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينها ،

ومعاني القرآن ٥١/٢ ، وثعلب ٥٩ ، والأزهية ٢٤٥ ، وأمالى الشجري ٣٥٧/١ ، والإنصاف ٤٥٨ ،

واللسان (قل) ، وابن يعيش ٩٤/٨

(٨) الزمر ٧١ ونص الآية : حتى إذا جازوها وفتحت أبوابها .

لذخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم ، فجواب « إذا السماء انشقت » تقديره :
 ظهر الحق أو تبين الأمر أو نحو ذلك ، وجواب : « فلما أسلما » منسأ عليه ،
 أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك ، وجواب « فلما أجزنا » في البيت : نلت
 مقصودي أو بلغت مرادي ، وجواب « حتى إذا » في البيتين : غدوتنم ،
 لدلالة « إن الغدر » عليه .

وأما واو الثانية (١) فهي التي في نحو قوله تعالى : « حتى إذا جاؤوها
 ومشيحت أبوابها » (٢) ، قال بعضهم : الواو هنا تدل على أن أبواب الجنة ثمانية ،
 وقوله تعالى : « والناهون عن المنكر » (٣) لأنها أتت في الثامن من الأسماء
 التي قبلها ، وقوله تعالى : « وأبكارا » (٤) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء
 قبلها ، وقوله تعالى : « وثمانيهم كلبهم » (٥) ، وهذه الواو وإن وقعت
 دالة على الثانية أو في الثامن لا يخرجها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال
 في مثل « وفتحت » كما ذكر ، ووقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد ، فاعلمه .

وأما التي بمعنى « أو » في قوله تعالى : « أياها لمبعوثون أو آباؤنا الأولون » (٦)
 على قراءة من فتح الواو لأنه قد قرئ كذلك ، وقري « أو آباؤنا ،
 فيوقوع « أو » موقعها جعلها - هذا الذي زادها - بمعناها .

والصحيح أن الواو للعطف جامعة مشرسة في اللفظ بين ما بعدها وبين اسم
 « إن » الذي هو ضمير في قول : « إياها » إلا أن الهمزة للاستفهام دخلت
 عليها ، وهي في التقدير داخلة على « إن » إلا أنها أخرت لمعنى ليس هذا
 موضع ذكره ، ولو عكس هذا القائل القول فقال : « إن » أو « في الآية بمعنى
 الواو لكان أشبه لوجود معناها فيها كما هي في قول الشاعر (٨) :

(١) قال في الجنى ٦٥ : وأثبت هذه الواو ابن خالويه والحريري . (٢) الزمر ٧١
 (٣) التوبة ١١٢ (٤) الواقعة ٣٦ (٥) الكهف ٢٢ (٦) الواقعة ٤٧ ، ٤٨
 (٧) في الأصل : « بمعنى ها » وهو تحريف . (٨) تقدم برقم ١٥٨

٥٨٦ - أو يَسْرُحُوهُ
أو قول الآخر (١) :

٥٨٧ - أو عَلَيَّهَا فَجُورُهَا

وقد ذُكِرَ ذلك في باب « أو » ، فإذا سَقَطَتْ / هذه المواضع صَحَّ ما ذُكِرْنَا ٣٠٤
من مواضع الروا خاصة .

* * *

القسم الثاني : التي تكون موضوعة (٢) في اللفظ لها ثمانية مواضع .

الموضع الأول : أن تكون علامة للجمع المذكر السالم وهي نوعان :
نوعٌ تكون دلالة على من يعقل من المذكَّرين ، ونوع تكون دلالة على أن
الكلمة حذِفَ منها أو تُغَيِّرَت .

النوع الأول : يكون في الجامد والمشتق قياساً ، فأما الجامد فيشترط فيه -
إن كان مكبراً - خمسة شروط ، وحينئذ يُجمعُ بها وهي : الذكورية والعلمية
والعقل وخلوُّه من هاء التانيث وعدم التركيب نحو : زيدٌ وزيدون ، وأحمد
وأحمدون ، فإن كان مؤنثاً نحو : هند فلا يجمعُ بها ، وكذلك إن كان غير علم
كالرجل ، وهذا لم يجمعُ بها ، فأما قولهم : اللذون واللاؤن في جمع الذي فليس
واحدٌ منها يُجمعُ حقيقةً ، لأنَّه ليس [له] مفردٌ من لفظه وإنَّما هو اسمٌ
جمع ، وكذلك الأعدادُ والعقودُ من عشرين إلى تسعين ، فيرقفُ في جمعها
كذلك على السماع .

وإن كان غير عاقلٍ نحو جمل وفرس لم يجمعُ بها ، وإن كان غير خالٍ من

(١) تقدم برقم ١٥٩

(٢) في الأصل : « مصوغة » والصواب ما أثبتناه ، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل .

هاء التانيث كطلحة وورقاء لم يجمع بها ، وإن كان مركباً كعبلك وحضرموت لم يجمع بها ولا غيرها .

وإن كان مصغراً اشترط فيه ثلاثة شروط من الحسة المذكورة : المذكورية والعقل وخلوة من هاء التانيث ، نحو : رُجَيْلٌ ورجيلون فإن نقص شرط منها لم يجمع بها كعين وثمره .

وأما المشتق فيشترط فيه أربعة شروط : الثلاثة المذكورة في المصغر ، والرابع : ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء ، وذلك قولهم في ضارب : ضاربون ، وفي قائم : قائمون ، فإن نقص شرط منها لم يجمع كذلك ، نحو : طالق ونابت وقائمة و... (١) وحمراء ، فإن « طالق » مؤنث ، و « نابت » لا يعقل ، و « قائمة » بتاء التانيث ، و « حمراء » لا يجمع بالألف والتاء ، فأحمر لا يجمع بالألف والنون ، وربما أجزوا ما لا يعقل مجرى من يعقل ، لصحة وقوع فعله منه حقيقة أو مجازاً ، كقوله « والشمس والقمر رأيتهم في ساجدين » (٢) .

واعلم أن الخلاف في هذا الواو هو الخلاف في ألف التثنية ، وقد يدنا حكميها في موضعها في باب الألف فلا نعيده هنا ، وحكم الياء أيضاً في هذا الجمع كحكم الواو ، فاعلمه .

النوع الثاني : أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرف منها أو غيرت ، وذلك ثلاثة أنواع : نوع حذف منه حرف لفظاً ، ونوع حذف منه حرف توهاً ، ونوع غير توهاً ، ومنها ما هو جمع حقيقة ، ومنها ما هو جمع اسم / جمع . وجملة ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

النوع الأول : الذي حذف منه حرف لفظاً ، قولهم : ميون في جمع مائة ،

(١) كلمة مخرومة لم أتيناها . (٢) يوسف ٤

وثَبُون في جمع ثَبَّةٌ (١) ، وَثَبُونَ في جمع ثَبَّةٌ (٢) ، وَرَثُونَ في جمع رِثَةٌ ،
 وَسِينُونَ في جمع سِنَّةٌ ، وَبُرُونَ في جمع بُرَةٌ (٣) ، وَعِضُونَ في جمع عِضَةٌ (٤) ،
 وَقَلُونَ في جمع قَلَّةٌ (٥) ، وَكُرُونَ في جمع كُرَّةٌ ، وَعِزُونَ في جمع عِزَّةٌ (٦) ،
 قال الشاعر (٧) :

٥٨٨ - ثلاثُ مِثِينٍ وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ
 وقوله (٨) :

٥٨٩ - عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ
 وقال آخر (٩) :

٥٩٠ - فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى ذَنَى الْوَعْظُ مِنْهُمْ
 قُلُوبًا وَأَكْبَادًا أَهْمُ وَرَثِينَا
 وقال الله تعالى : « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » (١٠) ، وقال الله تعالى :

-
- (١) الثبة : الجماعة ، وانظر في هذه الألفاظ : أمالي الشجري ٥٧/٢
 (٢) الظبة : حد السيف . (٣) البرة : الحلقة تكون في أنف البعير .
 (٤) العضة : الفرقة والقطعة من الشيء .
 (٥) القلة : خشبية يلعب عليها الصبيان . (٦) العزة : الجماعة والفرقة .
 (٧) لم أقف عليه ، والجُدود : الحظوظ ، والعوائر : ج عائر وهو التمس .
 (٨) البيت لم يدي ، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ ، والكتاب ٤٤٤/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ،
 والمتن ٤٦٧ ، وان يعيش ٨٤/١٠ ، واللسان (لمع) ، والدرر ٢٢٧/١ . والمبرقات : النعام
 المتربينات ، والبرون : ج برة وهي الخللخال ، وسور : ج سوار ، وقوله : « تبرد » غير
 واضح في الأصل .
 (٩) لم أمتد إلى قائه ، وهو في أمالي الشجري ٦٥/٢ ، ورواية الصدر فيه .

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْطُ مِنْهُمْ

واللسان « رأى » . (١٠) المعارج ٣٧

« الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » (١) أي : مثل أعضاء متفرقة ، وقال تعالى :
 « وَلَبِثُوا فِي كَيْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ » (٢) فهذه الألفاظ كلها (٣) لما حذفت
 منها لاماتها عوض منها الواو دلالة على ما حذفت منها وجمع (٤) [جمعاً] منسماً ،
 لثلاً بتغير البناء بالتكسير ، فيخرجوا عما قصده من الدلالة على المحذوف ،
 [و] لم يجمع بالألف والتاء لأنه يشترك معه في ذلك ما لم يحذف منه كعائشات
 وقاطمات ، وهذه الواو إما كانت في المؤنث ، وأصلها أن تكون دلالة على التذكير
 لاختصاصها بالدلالة على المحذوف لا غير .

ومن هذه الألفاظ ما لامه المحذوفة واو ، ومنها ما لامه ياء ، ومنه ما لامه
 هاء ، وبسط الكلام على تحقيق ذلك مُحكم في كتب التصريفين وليس حظنا
 هنا سوى الإعلام بحقيقة هذه الواو لا غير

النوع الثاني : ما حذفت منه حرف توهماً ، وذلك قولهم : أرضون في جمع
 أرض ، ودُهَيْدِهون في جمع دَهْدَاه وهي القطعة من الإبل ، وفُتْكَرُون في
 جمع فُتْكَر ، وأُيَيْكِرُون في جمع أُيَيْكِر تصغير أبْكَر ، والْبَرْحُون في
 جمع الْبَرْح ، والأَقْوَرُون في جمع أَقْوَر . وفُتْكَر والْبَرْح والأَقْوَر
 أسماء الدواهي .

قال الراجز (٥) :

٥٩١ - قَدْ وَرَدَتْ إِلَّا دُهَيْدِ هِينَا قَلِيصَاتٍ وَأُيَيْكِرِينَا

فهذه الألفاظ مجعت بالواو والنون دلالة على أنها قد حذفت منها شيء
 توهماً وهو التاء التي تدل على التانيث ، ف « أرض » مؤنثة فحقتها أن تكون

(١) الحجر ٩١ (٢) الكهف ٣٥

(٣) أقحم بعد « كلها » في الأصل : « حذفت » . (٤) أي : اللفظ منها .

(٥) لم أهد إلى قائله ، وهو في الكتاب ١٦٤/٢ ، وفيه « قد شربت » ، واللسان (بكر) ،
 وشواهد الشافية ١٠٠ . والدُهْدَاه : حاشية الإبل ، والقرص : الغنيسة منها ، وكذلك الأَبْكَر .

بتاء التانيث ، قال الله تعالى : « والأرض بعد ذلك دحاها » (١) ، « وما طحاها » (٢) ،
فلما استعملت بغير تاء بقيت التاء متوشمةً فيها في التقدير فجعلت الواو
تدلُّ عليها (٣) .

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المخدوفة في النوع الأول ، لأن بين تاء التانيث
ولام الكلمة مناسبةً من جهات :

منها : أن الاسم الذي تكون فيه بالتاء إذا كان وابعياً يُصغَرُ بغير هاء
نحو : عُقْرِبُ فِي عَقْرِبٍ ، وَزَيْبُنُ فِي / زَيْبٍ ، وَلَا يَقُولُونَ عُقْرِبَةً ٢٠٦
وَلَا زَيْبِيَّةً كَمَا يَقُولُونَ فِي قِدْرٍ : قَدِيرَةٌ وَفِي شَمْسٍ : شَمْسِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ
لأنَّ الحرفَ الرَّابِعَ كَتَاءَ التَّانِيثِ فِي الْمُؤَنَّثِ بِهَا ، فَكَمَا لَا يُدْخَلُونَ عَلَى تَاءِ التَّانِيثِ
تَاءً أُخْرَى ، كَذَلِكَ لَا يُدْخَلُونَ عَلَى الحرفِ الرَّابِعِ .

ومنها : أنهم قد عاقبوا بين التاء ولام الكلمة في بعض المواضع ، فحيث
ثَبَّتَتْ إِحْدَاهُمَا سَقَطَتِ الأُخْرَى ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ نَطْبَةٌ وَطَبِيٌّ ، وَلُغَةٌ وَلُغِيٌّ ،
وَبُرَّةٌ وَبُرِيٌّ ، فَثَبَّتَتْ التَّاءُ فِي المِفْرَدِ دُونَ اللَّامِ وَثَبَّتَتْ اللَّامُ فِي الجَمْعِ دُونَ التَّاءِ ،
وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَنَاسُهِهَا وَأَنَّ التَّاءَ كَلَامَ الكَلِمَةِ فِي اللُّزُومِ .

ومنها : أن الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً كذلك وأدلى وحقوا (٤)
وأحقق ثَبَّتَتْ قَبْلَ تَاءِ التَّانِيثِ فَلَا تُحْدَفُ ، لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ لَمْ تَقْعَ طَرَفًا كَمَا فِي
أَدْلٍ وَأَحْقِقٍ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَمْحَدُوَّةٍ (٥) وَعَرَقُوَّةٍ (٦) ، لَوْلَا التَّاءُ لَقَلْبَتِ الواو
يَاءً فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا كَحَرْفٍ مِنَ الكَلِمَةِ فِي نَحْوِ : عَضْرَفُوطٍ (٧) وَمَنْصُورٍ .

(١) النازعات ٣٠ (٢) الشمس ٦ ، ونص الآية « والأرض وما طحاها .

(٣) قوله « عليها » غير واضح في الأصل . (٤) الحقر : الحصر . وانظر : المبتع ٥٥٨

(٥) القمحدرة : الهنة الناشزة فوق الفنا ، بين الذؤابة والقفا .

(٦) العرقوة : خشبة ممرضة على الدلو ، وكل أكمة متقادة في الأرض .

(٧) المضرفوط : ذكر العطاء .

وأما « دَهَيْدِهون » فكانتُ جمع دُهَيْدِهَة تصغير دَهْدَاهَة لأنها القطعة من الإبل ، فحَقُّهَا أن تكون مؤنثة بناء التأنيث فروعِي ذلك وُجِعتْ مقدَّرةً ، وُجِعتْ الواو دالَّةً على حذفها .

وأما آيِيكِرُون فجمع آيِيكِر تصغير أبكر ، وكان حَقُّهُ أن يكون « أبكِرَة » كاندِيَة وأجْرِيَة جمع جَرَوِي فيؤنثُ على معنى القطعة ، فلمَّا توهَّم ذلك أُجمع بالواو والنون دلالةً على ذلك .

وأما « فِكْرُون » و « البرْحُون » و « الأتورْمون » فكلُّ واحدٍ منهم جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، فكذلك ما في معناها ، فلمَّا توهَّموا ذلك جعلوا الجمع بالواو والنون دلالةً على ذلك ، وجمع ذلك كلُّهُ على معنى التكثر في الأمر الداهي واختلاف أنواعه ، فاعله .

وبما يجري ولم يُسمع له مفردٌ فهو جمعٌ غيرٌ حقيقي قولهم في البلاد : قَنَسْرِين^(١) وفلسطين وبيرين^(٢) وتصيبين^(٣) وصرفين^(٤) وعاندين^(٥) والسيِّلْحُون^(٦) وعلثيون وياسمين ، فكان لفظ كلُّ واحد منها مؤنثٌ على معنى البلدة أو البقعة أو القطعة ، فلمَّا رُوِيَ ذلك المتوهمُ أُجعل بالواو والياء دلالةً على ذلك .

وأما العقودُ فإنَّها لما كانت جمع عشرة وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة لم ينبغ أن تدخلَ في هذا الباب لأنَّ تأنيثها ظاهر ، وإنَّسبًا ذلك

(١) قنسرين : كانت مدينة بجانب حلب ، ثم ضُمَّتْ إليها . معجم البلدان ٤٠٤/٤

(٢) بييرين : من قرى حمص . معجم البلدان ٥٢٦/١

(٣) نصيبين : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين الموصل والشام . معجم البلدان ٢٨٨/٥

(٤) كذا في الأصل ، ولم تقم على بلد بهذا الاسم ، لعلها صرين ، بلد بالشام . معجم

البلدان ٤٠٥/٣

(٥) عاندين : هرة في جبل إضم ، معجم البلدان ٧٢/٤

(٦) السيلحون : قرب الحيرة بين الكوفة والقاسية ، معجم البلدان ٢٩٨/٣

اسمه جمع لاجمع له ، فهو مسموع لا يتعلل لحوجه عن هذه لأبواب وإن كانت ملفقة التحليل .

النوع الثالث : ما غيرَ توهُماً فدَثت الواو على ذلك ^(١) ، نحو قولهم :
« إوزون ، في جمع إوزة ، و « إحرؤن ، في / جمع أحرّة ^(٢) و « حرؤن ، ٢٠٧
في جمع حرّة ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٩٢ - تلقى إلاوزونَ في أكنافِ دارِتها
بيضا وبينَ يديها التُّبْنُ مَشُورٌ
وقال آخر ^(٥) :

٥٩٣ - لاخمسَ إلاجندلُ الإحرينِ
وقول آخر ^(٦) :

٥٩٤ - فما حوتُ تُقدّةُ ذاتُ الحرّينِ

وكان الأصل : إوززة وإحررة ^(٧) ، وحررة في معنى أحرّة ، فحرت مجراها
فلها نقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والحاء لاجتماع المثلين سُكُنْتَا
فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل ^(٨) الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير المذكور ، ولا

(١) قوله : « فدلت الواو على ذلك » غير واضح في الأصل .

(٢) العبارة في الأصل : « واحذون في جمع احدة » وهو تصحيف .

(٣) الحرة : أرض ذات حجارة سود .

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ٢٠٥ ، وابن يعيش ه/ه ، واللسان (دور) ،

ودارتها : الموضع الذي تكون فيه الناقة .

(٥) نسب في اللسان إلى أصحاب عليّ ، وهو في ابن يعيش ه/ه وبعده :

والثمسُ قدُ أجشمكَ الأمرينِ

(٦) لم أهدت إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ه/ه ومعجم البلدان ٢/٦٠٢

(٧) في الأصل : « احززة » وهو تصحيف .

(٨) في الأصل : « فجعلنا » وهو تحريف .

يُقاسُ على شيءٍ من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغيير ، وإنما عُلِّلَ من ذلك ما عُلِّلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه .

واعلم أن ما الإعرابُ بالحركات في آخره من ذلك كقنسرين وفلسطين وإوزين وصرفين^(١) ، وباتمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد^(٢) ، وإنما الكلام عليها إذا جرت منجرى زيدين وعمرين من الجموع ، فافهمه والله المستعان .

الموضع الثاني : أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا تأخرت الأسماء عنها نحو : قاموا الزيدون ويضربون العُمَرون ، ومن كلامهم : أكلوني البراغيثُ ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا »^(٣) ، « وعموا وضموا كثيرٌ منهم »^(٤) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الألف ، وهذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال^(٥) .

فإذا تقدمت الأسماء على الفعلين المذكورين فهي ضمير اسم نحو : الزيدون قاموا ، والعمرون يخرجون ، وقد مضى الكلام على الخلاف فيه ، والصحيح مما قيل في ذلك ، والردُّ على المخالف في الباب المذكور فقس عليه .

الموضع الثالث : أن تكون دلالة على التذكير في موضع ، والتذكير والجمع في موضع ، فالدلالة على المفرد المذكر في الضمير نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما دلت الألف على التأنيث في الضمير في نحو : ضربتها وقتلتها ، والدالة على التذكير والجمع في نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما كانت الألف دالة على التثنية فيه في نحو : ضربتما وقتلتما .

وربما حُذِفَت هذه الواو تخفيفاً فُكُنْتُ الميم ، ف قيل ضربتم وقتلتم ، إذ الميمُ تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة للتعظيم كما تقدم في باب الميم .

(١) قوله : « صرفين » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « بفرد » والباء مقحمة . (٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١

(٥) قال السهلي : « ألفتُ » في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة

وجودتها ، انظر : الجنى ٦٦ ، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب ، انظر الجنى ٦٧

الموضع الرابع : أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظر : أنظور ، وفي أشكر : أشكور ، ومنه قول الشاعر (١) : / ٢٠٨
 ٥٩٥ - حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ
 وقد ذُكِرَ في باب الألف أيضاً .

الموضع الخامس : أن تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن ، وذلك أن تأتي في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي : فعولن وفاعلن ومفاعيلن ومفاعلاتن ومستفعلين ومفاعلين ومتفاعلين ، أو الألف من مفعولاً ، وكل ذلك من نفس وزن البيت ، وتختصُ بذلك التسمية الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر (٢) :

٥٩٦ - أَمِنْ ذِكْرٍ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُو

فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبْوُصُو

وقول الآخر (٣) :

٥٩٧ - أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُو فَالْقُطَيْبِيَّاتِ فَالذُّنُوبُو

وقوله (٤) :

٥٩٨ - عَفَاذُ حَسَى مِنْ فَرَّتْنَا فَالْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالْتِلَاعُ الدَّوَائِعُ

وقد تسمى واو الضمير إطلاقاً كالزائدة ، وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله (٥) :

(١) تقدم برقم ١٠

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبحر المحيط ١/١٢٨ . وتنوص :

تتحول ، وتبوص : تسبق

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠ ، والنسراذر ١٩٧ ، والجمهرة ١٧٣ ،

والخصائص ٤١٩/٢ ، واللسان (قطب) .

(٤) تقدم برقم ٥١٥ (٥) لم أقف عليه .

٥٩٩ - فَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُوا وَإِنْ زَارُوا

وقد تسمى أيضاً الواو الأصلية إطلاقاً بالفرض نحو قوله (١) :

٦٠٠ - سَلَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وقوله فيها (٢) :

٦٠١ - وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَنِينَ ثَمَانِيَا

عَلَى صَيْرِ أَمْرٍ مَا يَمُرُّ وَلَا يَحُلُو

وإنما سميت هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الروي ، وهو الحرف الذي التزمت عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون ، فكل قافية كان رويها متحركاً فهي مطلقة ، وكل قافية كان رويها ساكناً فهي مقيدة ، فذلك قيل لحروف المد الثلاثة : الواو والألف والياء حروف إطلاق ، لأن ما قبلها لا يكون إلا متحركاً بالضم أو الفتح أو الكسر ، والمقيد هو نحو قوله (٣) :

٦٠٢ - أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَم شَاقَتِكَ هِرَّةٌ وَمِنْ الْحَبِّ جُنُوتٌ مُسْتَعِرَّةٌ

فالراء هو الروي ، وهو مقيدٌ بالسكون كما ترى .

الموضع السادس : أن تكون للتذكير لما مضى ، فتمدها (٤) إذا وقفت على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أضرب زيدا ، إذا وقفت على « أضرب » دون « زيدا » : أضرب ، وذلك دلالة على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو مراد ، وحكمها في ذلك حكم الألف ، وقد ذكرت في بابها .

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه :

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيْقُ وَالثِّقْلُ

وهو في الخزانة ٣٣٤/٢

(٢) الديوان ٩٦ ، واللسان (صير) . وصير أمر : منتهاه وصيرته .

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، واللسان (هرر) .

(٤) قوله « تمدها » غير واضح في الأصل .

الموضع السابع : أن تكون للوقف وهو نوعان : نوع^١ في الاستثبات بـ « من » ،
 في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة^(١) ، نحو قولك في استثبات / « من » قال جاء ٢٠٩
 رجل : « منو » ، وجاء رجلان : « منو^(٢) » ، وجاء رجال : « منو » ، وجاءت امرأة :
 « منو^(٣) » ، وجاءت امرأتان : « منو^(٣) » ، وجاءت نساء : « منو » ، وإنما ذلك دلالة^٢
 على اسم مرفوع .

ومن العرب « من » يجعل لـ « من » ، علامات المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث ، فيقول في جاء رجل : « منو » ، وجاء رجلان : « منان » ، وجاء رجال :
 « منون » ، وجاءت امرأة : « منة » بتحريك النون ، وجاءت امرأتان : « منتان » بكون
 النون ، وجاء نساء : « منات » .

فإذا وصلت كلامك في اللغتين حذقت الواو والعلامات فقلت : « من » يا هذا ،
 ولا يقاس على قوله^(٣) :

٦٠٣ - أتوأناري فقلت : « منون أنتم » فقالوا الجين قلت : « عموا ظلماً
 أو قال : صباحا » ، على اختلاف الروايتين لأنه شاذ من شعره في جني .

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب فيقول على
 على لغتهم في « جاء زيد » في الوقف : جاء زيدو ، وفي قام رجل فيه : قام
 رجلا ، وهي لغة قليلة الاستعمال ، وكان الواو في الوقف عندهم في المرفوع عوض^٣
 من التنوين في الوصل ، فلذلك أثبتوها دلالة^٣ عليه .

فإن كان الاسم مبنيًا لا يفعلون ذلك فيه ، ولغة هؤلاء إثبات الألف في الوقف

(١) انظر : ابن يمش ١٤/٤ ، والأشموني ٦٤١/٣

(٢) في الأصل : « منوا » والألف مقحمة ، لأن هذه اللغة يحكى بها إعراب المسؤول
 عنه فقط ، ولغة أخرى سيذكرها المؤلف .

(٣) نُسب في ابن يمش ١٦/٤ إلى شمر بن الحارث الطائي ، وهو في الكتاب ٤٧١/١ ،
 ومنازل الحروف ٦٤ ، والخصائص ١٢٩/١ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، واللسان (ألس) ، وابن عقيل :
 ١٤٦/٤ ، والأشموني ٦٤٢ ، والمعيني ٤٩٨/٤ ، والحزاة ٢/٣

في المنصوب ، والياء في الحفص ، المنوتين ، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح ، واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والحفص ، وعلى الألف في النصب ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون في بنية الكلمة فلا 'تعلل' لأنها مبدأ لغة ، ولكن يوقف فيه مع السماع ، فتكون [ثانية] في مثل كَوْتِر ، وثالثة في مثل : كَتَهَوْر^(١) ، وخامسة في مثل كِثَاو^(٢) ، ولم 'تزد' أولاً ، لأنها لو زِيدَتْ أولاً لأشكَل أمرها ، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو ، وإذا يجوز فيها إذا كانت أولاً غير زائدة وجهات : الممز وعدمه نحو : أجوه ، وجوه .

وأما « وَرَنْتَل »^(٣) فالواو فيه أصلية ، فوزنه فَعَنْتَل كَعَبَنْقَس^(٤) ، زِيدَتْ في نفس الكلمة المدّ نحو : عَجُوز وَعَضْرَفُوط^(٥) ، ودلالة على المفعول نحو : مضروب ومقتول ، وزيادتها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياس ، فاعلمه .

* * *

القسم الثاني : التي هي بدل من أصل ، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلها منه أصلاً بنفسه ، لأنه من نفس الكلمة ...^(٦) ، وهذه الواو على ثلاثة أقسام : قسم بدل من همزة ، وقسم بدل من أف ، وقسم بدل من ياء .
فالقسم التي هي بدل من همزة لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها / ألف وهمزة مسهلة^(٧) نحو قولك في آليت : وآليت ، وفي [أ] آمتم : وآمتم ،

(١) الكهنور : السحاب المتراكم . (٢) الكنثاؤ : الوافر اللحية .
(٣) الرونتل : الدامية . (٤) العبنقس : السوي الخلق .
(٥) العضر فوط : ذكر العطاء . (٦) كلمة محرومة لم أتبينها ، لعلها : « خاصة » .
(٧) قال في الجنى ٦٧ « ولا ينبغي ذكر هذا ، إذ لو فتح الباب لغدت الواو من حروف الاستفهام ، والإبدان في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين ، وانظر مثل هذا الرد في المفتى ٤٠٨

ومنه قراءة قبل من رواية ابن كثير : « وآمنت به قبل أن آذن لكم » (١) ، وإنما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينها ألف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك في « أكرم زيداً » أو « أكرم زيداً » وفي « أنبتك بكذا » ، والأصل : « أكرم زيداً » و « أنبتك بكذا » ، وهذا من باب تسهيل الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة ، وقرأ بعض القراء نحو قوله تعالى « قل أوْبِتْكُمْ بغير من ذلك » (٣) ، و « أوْ نزل عليه الذكر » (٤) ، و « أرْ شهدوا خلقهم » (٥) ، و « أوْ لقي الذكر » (٦) ، وكذلك حكم المكسورة إذا كان قبلها ضمة في همزة أخرى قبلها من كلمة أخرى ، [و] لأنها أصلية . فليست من الباب لأن « كلامنا في الحروف التي (٧) لمضى نحو : « السفهاء ولا » في : « السفهاء إلى » ، و « الشهداء وإذا » ، في : « الشهداء إذا » ، وهو كثير .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من همزة التانيث في التثنية والجمع والنسب نحو قولك في حمراوان (٨) وحمراوات وحمراوي ، وخنثساء وخنثساوان وخنثساوي . وحكم همزة الإلحاق في ذلك كحكم همزة التانيث ، نحو قولك في « علباء » (٩) و « قرباء » : « علباوان » و « قرباوان » (١٠) ، و « علباوات » [و « قرباوات »] و « علباوي » و « قرباوي » ، ولا يلزم ذلك بل فيها لغة أخرى : البقاء على لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة ، والأولى أكثر .

* * *

- (١) الأعراف ١٢٣ (٢) في الأصل « أكرم » والألف مقحمة .
(٣) آل عمران ١٥ ، وسهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
(٤) سورة ص ٨ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر : النشر ٣٦٤/١
(٥) الزخرف ١٩ ، وهي قراءة نافع ، القرطبي ٥٨٩٣ ، انظر النشر ٣٥٣/٢
(٦) القمر ٢٥ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
(٧) في الأصل : « الذي » وهو سهو . (٨) في الأصل : « حمراوان » وهو تحريف .
(٩) العلباء : عصب عنق البعير . (١٠) في الأصل : « قباوان » وهو تحريف .

القسم المبدئة من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير ، وذلك قولك في تصغير ضارب : ضَوَيْرِب ، وقاتل : قَوَيْتِل ، وفي جمعها المكسر : ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحو ذلك .

وإنما انقلبت الألف في ذلك إلى الواو في التصغير لأن الاسم إذا صغرت لزم ضم أوله ، ولا يصح أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً فقلبت واواً لأجل الضمة قبلها .

وأما قلبها^(١) في التكسير فالحمل على التصغير ، إذ ليس لها قبلها ضمة توجب قلبها واواً ، وإنما حمل التكسير على التصغير لأنه ياسبه في أن ناله حرف علة زائد ثالث بعده مكسور إن كان أزيد من ثلاثة بغير علامة فأنيت ، نحو ضَوَيْرِب^(٢) وضوارب ، ولأجل ذلك يحمل التصغير على التكسير في نحو قولهم في تصغير أسود : أُسْوِد ، بإظهار الواو ، وكان القياس قلبها ياء إلا^(٣) أنه لما قيل في التكسير : أساود ، حمل / التصغير عليه لأنها من واو واحد كما ذكرت لك .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة التي في مثل قولك : وازيداه ، واعمراه ، وذلك إذا خيف التباس بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلامكم : واغلامكموه واغلامهموه ، لأنه لو بقيت الألف فقليل : واغلامهاه^(٣) ، واغلامكهاه ، لا لتبس بالتثنية والجمع فقلبت الألف واواً لأجل الضمة قبلها في كونه جميعاً .

* * *

(١) في الأصل : « قبلها » وهو تحريف . (٢) في الأصل : « ضريب » وهو تحريف .

(٣) سقطت الهاء من « واغلامهاه » في الأصل .

القم المبدلة من الياء أيضاً لها مضعان .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنيتَ لِمَا لم يُسمِّ فاعله نحو قولك في يَئِطِرُ^(١) : يُوطِرُ ، وفي هَيِّنَمَ^(٢) : مُهَوِّنِمَ ، وفي سَيِّطِرُ : مُسَوِّطِرُ ، وكذلك تقول في تصغير الاسم ...^(٣) فيه كذلك نحو قولك في صَيَّرَفَ : مُصَوِّرَفَ ، وَصَيَّقَلَ : مُصَوِّقَلَ ، فتقلب الياء واواً في الوجهين لأجل ضمة ما قبلها ، لأنَّ ما لم يُسمِّ فاعله يلزم ضمُّ أوله ، وكذلك المصغَّرُ ، وَعِلَّةٌ ذلك فيها مذكورة في كتب النحويين ، والضمة تناقض الياء ، إذ هي بعض الواو التي تناقضها لعلوا الواو وسفول الياء ، فاستثقل اجتماعها ، فإذا قَلِبَتْ واواً تناسبا فخفَّ النطقُ بها .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ياء بدل من ألف ، وذلك [قولك] في صدر فاعَلَّتْ : ضيراب من ضارَبَتْ ، وقِيَّتَال^(٤) من قاتَلَتْ ، فهذا النوع إذا صغَّرْتَه لزم قلب تلك الياء واواً لأجل الضمة أيضاً قبلها ، فتقول : مُصَوِّرِبَ وقَوِّبَيْتِيلَ ، وينبغي أن تنقلب أيضاً واواً في جمع التكسير فيقال : ضوارِبَ وقَوَاتِيلَ ، وليس لذلك تعليل إلا الحملُ على التصغير لأنَّهما من واحدٍ كما ذكر ، فاعلمه .

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركبُ مع غيرها من الحروف مع الألف : وا ، ومع الياء : وَّيْ ، فذلك حرفان .

باب وا^(٥)

اعلم أن « وا » حرفٌ للنداء مختصٌ بباب الندبة وهي التفجيعُ على الميت وذكره بأشهر أسمائه ليكونَ ذلك عذراً في التفجيع عليه والتفجيع على مَنْ ناله

(١) يبطر : عالج الدراب . (٢) هينم فلان : دعا الله ، وتكلم ، واخفى كلامه .

(٣) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٤) في الأصل : « قيتانل » وهو تحريف .

(٥) انظر في « وا » : الجنى ١٤١ ، المغني ٤٠٨ .

مكروه^١ ، وهي من فعل النساء غالباً لشدة تفجعهن وقلة صبرهن على المكروه
وضعف عقولهن ، وللمندوب أحكام ليست غرضنا وإنشأ مقصدنا « وا »^(١) .

٢١٢ / وحكما أن يُندبَ بها البعيد لمدّ الصوت بها ، واختلّف^(٢) فيها : فقيل :
واؤها بدل من ياء لأن « يا » هي أم حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب
وفي غيره ، وفي المسافة القريبة والوسط والبعيدة ، وإنشأ « وضعت » بالواو في
هذا الباب لوجود حرف من حروف التأوه فيها وهو الواو .

وقيل : هي أصل بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح ، إذ لو كانت بدلاً من الياء
لاستعملت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوه لما يحدث على المستغيث
فعدم كونها هناك دل على أنها هنا أصل بنفسها ، والألف بعدها لمدّ الصوت ،
فاعلمه ، وإنما دخلت « يا » في هذا الباب لأنها أم حروف النداء لما تقدم .

باب وَيَ وَيَ^(٣)

اعلم أن [وي حرف تنبيه]^(٤) معناها التنبيه على الزجر ، كما أنها معناها
التنبيه على الحض ، وهي تُقال للرجوع عن المكروه والمخذور ، وذلك إذا وُجد
رجلٌ يسبُّ أحداً يُوقِعُهُ في مكروهٍ أو يتلفه أو يأخذُ ماله ، أو يُعَرِّضُ
به^(٥) لشيء من ذلك ، فيقال^(٦) لذلك الرجل : وَيَ ، ومعناها تَنسِبُهُ وازدِجِرْ
عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : ويك .

وقيل في قوله تعالى : « وَيُكَاْنُ اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ »^(٧)
و « يُكَاْنُهُ لِيَقْلِحَ الظَّالِمُونَ »^(٨) : إنشأ « وَيَ » دخلت لمعنى التنبيه كما

(١) قوله : « وا » غير واضح في الأصل ، (٢) قوله : « واختلّف » غير واضح في الأصل .

(٣) انظر في « وي » : الجنى ١٤١ ، والمغني ٤٠٩ .

(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢ .

(٥) عبارة الجنى : « أو يعرض له بشيء » . الجنى ١٤٢ .

(٦) في الأصل : « يقال » والتصويب من الجنى ١٤٢ .

(٧) الرعد ٢٦ (٨) الأنعام ٢١

ذَكَرْنَا ، و « كَان » حرف تشبيه عاملة على حكم « كَان » المذكورة في بابها ، وقيل : إنَّهَا « وَي » المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر ، و « أَنْ » معمولة لـفعل مُقَدَّر ، كأنه في التقدير : اعلم أن الله ، واعلم أنه ، وقيل : إنَّ الأصل : ويك (١) فحذفت اللام وبقي « ويك » ، وهذا دعوى في الحذف لا حجة عليها ، إلا أن صلاح المعنى له ، وليس كل ما يصلح النطق به يحكم ، وإنما الصحيح أن تكون « وي » حرف تشبيه على القولين الأولين ، لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ ، فاعلمه .

باب الياء

اعلم أن الياء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الياء المفردة (٢)

اعلم أنَّهَا تنقسم قسمين : قسم أصل ، وقسم بدل من أصل ، فالقسم التي هي أصل لها اثنا عشر موضعاً (٣) :

الموضع الأول : أن تكون للمضارعة نحو : يقوم ويقعد / ويجرح ، وقد ٢١٣ تقدم معنى المضارعة في باب التاء ، وهذه الياء هي أصل في المضارعة إذا كانت حرف علة خالصة بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وضعت لأجلها ، وقد ذكر معنى ذلك في أبوابها .

ولهذه الياء دليل على أصليتها في المضارعة ، وذلك أنه إذا كان بعدها واو ، وبعد الواو كسرة فإن الواو تحذف لوقوعها بينها وبين الكسرة (٤) نحو :

(١) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١

(٢) انظر في الياء : الجنى ٧٠ ، المقني ٤١٢ ، سر الصناعة : الورقة ٢٩٨ أ

(٣) ذكر صاحب الجنى للياء ثلاثة أقسام هي : الإنكار والتذكير وحرف تأنيت ، ثم قال : « وما سوى ذلك فلا يُعتمد من حروف المعاني » .

(٤) انظر : المتع ١٧٤

يَعِدُ وَيَزِنُ وَيَقِفُ ، وَالْأَصْلُ : يَوَعِدُ وَيَوِزُنُ ، وَيَرْقِفُ ، لِأَنَّهَا مِنَ الْوَعْدِ وَالزَّنِّ وَالرَّقْفِ ، وَأَجْرِيَتْ التَّاءُ وَالْهَمْزَةُ مَجْرَاهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَعَهَا فِي مَعْنَى الْمَضَارِعَةِ كَمَا أَنَّ « أَكْرَمَ » ، وَأَمْثَالَهُ اسْتَشْتَقَلَتْ فَحَذِفَتْ هَمْزَتَهُ الَّتِي لِلتَّعْدِيَةِ لِاجْتِنَاعِ الْمَهْمُزَيْنِ فَقِيلَ : أَكْرَمَ ، وَأَجْرِيَتْ بَاقِي حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ مَجْرَاهَا فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا لِاجْتِنَاعِهَا فِي الْمَضَارِعَةِ .

فَأَمَّا يَطَأُ وَيَبْسَعُ وَيَدْعُ (١) فَالْأَصْلُ فِيهَا كَسْرُ الطَّاءِ وَالسِّينِ وَالذَّالِ فَذَلِكَ حَذِفَتْ الرَّاءُ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ لِأَنَّ الْأَصْلَ : يَوْسِعُ وَيَوْطِئُ وَيُودِعُ ، فَلَمَّا حَذِفَتْ الرَّاءُ فَتَحَّ ذَلِكَ كَأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْخَلْقِ بَعْدَهُ ، فَأَمَّا يَدْرُ فَعَوِمْ لِمَعَامَلَةِ يَدْعُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ .

وهذه الياءُ قدلُ على الغائبِ المذكورِ نحو : زيدُ يقومُ ، والغائبينِ المذكورينِ نحو : الزيدانِ يقومانِ ، وعلى الجمعِ المذكورِ نحو : الزيدونِ يقومونِ ، وعلى الجمعِ المؤنثِ الغائبِ نحو : الهنداتُ يقمنَ ، قال تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » (٢) ، وقال تعالى : « وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ » (٣) ، وقال تعالى : « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (٤) و« قَالَ [رَبِّ] الْجَنُّ أَحَبُّ إِلَيَّ بِمَا يَدْعُونِي إِلَيْهِ » (٥) وقال الشاعر (٦) :

٦٠٤ - وَيَقْلَنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِيرَتْ فَقَلْتُ إِنَّهُ

الموضع الثاني : أن تكون للنصب والحذف في التثنية والجمع الذي على حذف ما نحو قولك : رأيتُ الزيدَينِ والزيدَينِ ، ومررتُ بالعمريَينِ والعمرَينِ ، والخطاب فيها وفي نونها قد تقدّم في باب الألف فلا تُعِيدُهُ .

الموضع الثالث : أن تكون علامة تأنيسٍ في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة ، وذلك نحو أنتِ تقومينِ يا هندُ ، وأنتِ تخرجينِ ، قال الله تعالى : « فانتظري ماذا

(١) انظر : للمتع ١٧٧ (٢) مريم ٣٥ (٣) البقرة ١٠٢

(٤) البقرة ١١٨ (٥) يوسف ٣٣ (٦) تقدم برقم ١٤٥

تأمرين ،^(١) ، وهي ككتاء التانيث المتصلة بفعل الماضي في نحو : قَامَتْ وَقَعَدَتْ ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، والنحويون كآتهم يخالفون له فيما أعلم^(٢) لأنهم يزعمون أنها اسم^(٣) وهو الصحيح الذي يعضده النظر والقياس ، ولا يصح أن تكون حرفاً لوجوه :

منها : أنها لو كانت حرفاً / علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي ٢١٤ تانيث ، كما لم تثبت مع تاء التانيث فلا يقال : فاطمات .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث ، كما يفعل بناء التانيث حسبا ذكر في بابها .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية لهوئتين المخاطبتين^(٤) فيقال : تفعليان كما قيل ، فعلتا ، ذلك لم يكن .

ومنها : أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التانيث مختصة بقياس هذا عليه .

ولا حجة بوقوعها لأنه موضع النزاع فصح أنها ضمير اسم لا علامة حرف وإنما ذكرت لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فيسوم أنه صحيح ، فذكرته تنبيهاً^(٥) على ذلك وإثباتاً لفساده .

الموضع الرابع : أن تكون للتصغير في عمرو وعمير وخالد وخويلد ، وموقعها أبداً فيه تالفة ساكنة ، وإنما وضعت ساكنة^(٦) ، لأنه أصل المزيد ، ذ الحركة بمعنى زائد فلا يسأل عنه ، وإنما وضعت تالفة لأنها لو وضعت أولاً لتقلت بالضم ، ولو جعلت ثانية لانقلابت واواً لأجل الضمة كما انقلبَت

(١) النمل ٣٣ (٢) وفي الجنى ٧٠ : أنه مذهب اللمازي أيضاً

(٣) قوله : « اسم » غير واضحة في الأصل .

(٤) في الأصل : « للؤتين المخاطبتين » وهو تحريف .

(٥) قوله : « تنبيهاً » غير واضح في الأصل .

(٦) تكرر في الأصل قوله : « وإنما وضعت ساكنة » .

بأنه فيصل وصيرت حين قيل : "فويصلي" و"صويرف" ، وهي لمعنى تلزم المحافظة عليها ، فوقعت "ثالثة" لذلك ، ولو كانت آخراً لتعرضت للحذف والتغيير كما أكثر حروف العلة وهي محافظ عليها لما ذكر ، وكانت في الثالث تسلمت فلزمت ، ولم تدخل بعد الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير ، وكذلك في الخامس والسادس إذ أكثرها جاء لزيادة الثلاثي والرابعي الأصل ، فاعلمه .

الموضع الخامس : أن تكون مشددة للنسب وذلك قولك : أنصاري في المنسوب إلى الأنصار ، وكوفي في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوض من المنسوب إليه ، ولذلك شدت لتقوى بالتشديد .

وحكمها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصح ، لأن الاعتماد في النسب عليها ، وهي شديدة الاتصال ، فالكلمة قبلها تجري بحرف منها ، فتجري بوجوه الإعراب من رفع ونصب وخفض كما يجري آخر الكلمة ، ولو لم تكن مشددة لدخلها الحذف والتغيير ، والمنسوب بها أحكام وتفاصيل ، ليس هذا الكتاب موضوعاً له ، وإنما حظنا فيه ذكر الحروف وما لها من الأحكام ، والله الموفق .

الموضع السادس : أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت / الواو والألف
لذلك ، وحله الشعر كقوله (١) :

٦٠٥ - يُجَبِّكُ عَظْمٌ فِي الثَّرَابِ تَرِيبٌ
وقوله (٢) :

٦٠٦ - تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ
وقد ذكر في باب الألف .

الموضع السابع : أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء ، وهي مختصة بذلك لا غير ، إذا كانت زائدة على الكلمة نحو قوله (٣) :

(١) تقدم برقم ٩ (٢) تقدم برقم ٨ (٣) تقدم برقم ٤٦٩

٦٠٧ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ
وقول الراجز (١) :

٦٠٨ - فَخِنْدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو ،
وقوله «تَحْمَلُ» ، (٢) ، وقول الراجز (٣) «ذَا الْعَالَمِ» وزنه من أجزاء العروض
مستقلن ، والياء في موضع النون ، وكذلك حكم حروف الإطلاق حيث
وقعت من القوافي .

وقد تشارك الياء التي تختص بالإطلاق بياء الضمير كقوله (٤) :

٦٠٩ - إني بِحَبْلِكَ واصلُ حَبْلِي وَبَرِيشٍ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي
وتشاركها أيضاً الباء الأصلية كقوله (٥) :

٦١٠ - يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
ولكن ذلك فيها بالفرض والأولى بالقصد ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على
الكلمة الأولى التي لاتم إلاً بغيرها ، وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنت
تفعلين : أنتي ، ولم تضرب الرجل : تضربي ، ومنه قوله (٦) :

-
- (١) تقدم برقم ٦٨ (٢) قوله «تحمل» جزء من كلمة «المتحمل» الواردة في البيت السابق .
(٣) قوله «الراجز» : غير واضح في الأصل .
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٢٣٩ ، والكتاب ١/١٦٤ ، واللسان (حبل) .
(٥) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ وصدره .

عَدْوَلِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنٍ

(٦) تقدم برقم ٨١

٦١١ - لَمَّا تَزَلُ بِرِكَابِنَا وَكَأَنَّ قَدِيرًا

فالياء في البيت جمعت معنيين ، أحدهما الإطلاق والآخر التذكر ، لأن المعنى : وكأن قد زالت ، فلما حُذِفَ « زال » - وهو يراد - جعل الياء للتذكر عوضاً منه ، ووقعت إطلاقاً كما ترى .

وإذا وقعت آخر الكلمة في الوصل ياءً وحذفت ما بعدها ووقفت أشبعت تلك الياء قدرَ يائين كما تفعل في الألف ، ومثل ذلك أيضاً يُفَعَّلُ في الواو ، فتقول : أعطى زيدٌ درهماً : أعطاه ، أو في ضربته (١) زيدا : ضربتموه ، وفي غلامي يقوم : غلامي ، حتى يُعلم في ذلك أن ذلك المدد إنما هو عوض من المحذوف على معنى التذكر .

الموضع التاسع : أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر ، دلالة على التذكير ، كما كانت الألف فيه دلالة على التأنيث نحو : بهي ، كما تقول في الألف : بها وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالة على الجمع ، وذلك في بهمي وعليهمي ، كما كانت ٢١٦ الألف دلالة على التثنية في بها ، والواو/ دلالة على الجمع المذكر في بهمو ، وهما لغتان : بهمو وبهمي ، وعليهمو وعليهمي ، كما أن المذكر أيضاً فيه لغتان : الوار والياء ، فتقول : عليهم وعليهمو ، واليهمي واليهمو (٢) ، والحذف في الموضعين لغة أيضاً فيقال : إليهم واليهم ، وبه ، وعليه وعليه ، وتصرف القراء في ذلك في القرآن على مذهب (٣) هذه اللغات .

الموضع العاشر : أن تكون للوقف خاصة ، وذلك نوعان :

نوع في الاستثبات بـ « من » (٤) [حكاية] عن النكرة المنخفضة على اللغتين المذكورتين في باب الواو ، فتقول في الاستثبات بها عمَّن قال : مررتُ برجلٍ ورجلينِ ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتينِ (٥) ونساء : مَنِي في الوقف ، لذلك كلُّهُ على

(١) في الأصل : « ضربتموه » وهو سهو . (٢) في الأصل : « اليهو » وهو تحريف .

(٣) المهبع : البيتن . (٤) انظر : ابن يعيش ١٤/٤

(٥) قوله : « وامرأتين » غير واضح في الأصل .

اللغة الواحدة ، وتُلججُ العلامات على اللغة الأخرى فنقول في رجلٍ في الحُفص :
 آني ، وفي رجلين : تمنين- ، وفي رجال : منين- وفي امرأة : تمنه بفتح النون ،
 وفي الاثنتين : متنين بفتح التاء وإسكانِ النون ، وفي الجمع في نساء : منات ،
 وكل ذلك في الوقف ، فإذا وصلتَ حَدَثتَ في اللغتين فقلتَ : منْ يا هذا .

والنوع الثاني : في الوقف على المعرب المحفوض المنون فتقول في : ممررتُ
 بزيد في الوقف : بزيدي ، وفي جئت برجل في الوقف : جئت برجي ، ولا يفعلون
 بالمبني لأنَّ الياء عوض من التنوين في الأصل ، وهي إحدى السبع اللغات في الوقف
 على المعرب المنون كما ذكر في باب الواو .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره ،
 فنقول إذا أنكرتُ نحو : قام زيدٌ : أزيدني ، الياءُ للإنكار والهاء للوقف ،
 وإذا أنكرتُ نحو جئتُ أمسٍ : أأمسيه ، الياءُ للإنكار والهاءُ للوقف أيضاً .

فإذا دخلتُ على المنون كسرتُ التنوين لها ، وإذا دخلتُ على غير منون
 مبني أو غير مبني : فإن كان آخره ساكناً ألفاً بقي وألحقتُ زائداً عليه « إن » ،
 وكسرتُه لها فقلت : أرجلانيه ، وإن كان غير ألفٍ كسرتُ لها [نحو] :
 آ الرجلية في : الرجل .

الموضع الثاني عشر : أن تكون في نفس الكلمة من بيتها فلا تُعكَلُ لأنها
 مبدأ لغة ، وفيها ما هو لعل المد كما ذكر في الواو ، فتكون ثانية في الاسم
 نحو : صَيْقَلٌ وَصَيْرَفٌ وفي الفعل نحو : يَيْطِرُ^(١) وَيَيْطِرُ ، وثالثة في الاسم
 للمد ككريمٍ ولغيره كعَيْتِرٍ^(٢) وحَيْتِمٍ^(٣) ورابعة فيه نحو : سِرْجِينٍ^(٤) ودِهْلِينٍ^(٥)
 للمد ، وفي الفعل : سَلَقَيْتُ^(٦) وَجَعَبَيْتُ^(٧) وخامسة في الاسم نحو : عَشْتَرِيْسٍ

(١) ييطر : عالج الدواب . (٢) المثير : التراب . (٣) الحَيْتِمُ الحاذق .

(٤) السرجين : الذبل . (٥) الداهل : التحير . (٦) لم أف أف ممناه .

(٧) جمع الشيء : جمه وقلبه .

المدد^(١) فيه ، وفي الفعل نحو : احرثت^(٢) واملت^(٣) ، ويستدل على الزيادة فيها بالاستقاي وهو الأكثر ، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيون^(٤) .

* * *

٢١٢ / القسم التي هي بدل من أصل : على قسمين : قسم تكون بدلاً من واو ، وقسم تكون بدلاً من ألف .

القسم التي تكون بدلاً من واو لها موضع واحد ، وذلك إذا وقعت الواو ساكنة قبل الآخر للمد نحو : منصور وعضفوط^(٥) ، ثم صغرته أو كسرتة فإنك تقول : مئصير وعضيرط ومناصير وعضاريط ، وكذلك تقول في عجز ورسول فيها : عجير وعجيز ، ورسيل ورسائل ، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيها قبل الواو وهما ضدان ، فإذا صيرت ياء مخفقت لتناسبها ، وبعد^(٦) ذلك من القلب إلى الباء ثقلب همزة في مثل : عجائر ورسائل ، وقد تقدم ذلك في باب الهمزة المدلة .

القسم التي هي بدل من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف قبل آخر الكلمة زائدة للمد إذا صغر أو كسر ، كقولك في مفتاح : مفتييح ومفاتيح ، وفي دينار : دنيير ودناير ، وفسطاط : فسطيط وفساطيط ، وصراب : صريب وصراب ، وإنما قلبت الألف في نحو هذا ياء لكون ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير ، فتقل اللفظة مع الواو في مثل ما تقدم في الموضع قبل هذا ، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحاً فجعلت الباء عوضاً لتناسب الكسرة لأنها أخوان فتخف الكلمة .

(١) العتريس : الناقة العظيمة الصلبة . (٢) احرثى الديك : انتفش ريشه وتجهأ للقتال .
(٣) املتى : نام على ظهره . (٤) انظر : المتع ٣٩ .
(٥) العضفوط : ذكر العظاء . (٦) في الأصل : « تعد » وهو تصحيف .

وكذلك المصدر من « فاعلت » ، يلزم قلب الألف فيه ياءً فيقال إذا جـ على « فيحال » : قاتلتُ قيتالاً وضاربت ضيراباً ، والحكم في التعليل في هذا كالذي قبله ، ولا يُدعى في هذا أن المصدر أصل للفعل ، فالألف في الفعل [ليست] مبدلة عن الياء لأنه لا يُرعى في الإعلال مصدر ولا فعل في تقدم أحدهما على الآخر أو أصالته له ، فإنه قد يوجد الإعلال فيها كقيام قياماً ، وقد يوجد الإعلال في الفعل دون المصدر نحو : قام قومةً وقال قولاً ، وقد يوجد في المصدر دون الفعل نحو وعدة ووزن زنة ، فدل على أن المرعى الثقل .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة للفرق بين المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامك : واغلامكيه ، فرقاً بينه وبين : واغلامكاه في المذكر ، ولولا ذلك القلب لالتبس أحدهما بالآخر ، فاعلمه .

باب الياء المركبة

/ اعلم أن الياء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الألف خاصة : ٣١٨

« يا » (١)

بأبها : اعلم أن « يا » حرف من حروف التنيه يُنادى به مرة ولا يُنادى به أخرى . وإذا كان حرف نداء فيكون تارة نداءً اقريب والوسط والبعيد مسافةً وحكماً (٢) كالنائم والغافل .

وحقها في الأصل أن تكون للبعيد لجواز مدة الصوت بالألف ما شئت ، ثم

(١) انظر في « يا » : المغرب ١/ ١٧٥ ، الجنى ١٤٢ ، المنى ٤١٣

(٢) في الأصل : « وحكها » وهو تحريف .

إنها كثر استعمالها حتى صارت ينادى بها البعيد أدنى مسافة منك ثم الحاضر معك فذلك كانت أم حروف النداء . ومن الأول قوله (١) :

٦١٢ - يا دار مية بالعلياو فالسند

لأن من لا يجيب في حكم البعيد أو النائم الذين لا يسمعون إلا بعد طول مدّة الصوت . ومن الوسط : « يا قوم لا أسألكم عليه أجرأ » . (٢)
ومن القريب قوله (٣) :

٦١٣ - يا جارتا ما أنت جارة

وقولك : يا هذا الرجل يا أيها الرجل ، وأما إذا لم يكن بعدها (٤)
المتلئى فتكون للتنبيه لا غير ، كقول الله تعالى : « ألا يا سجدوا لله الذي يخرج الخبء » ، (٥) على قراءة من أفرد « يا » وجعل « اسجدوا » أمراً ، ومنه قول الشاعر (٦) :

٦١٤ - أيا أسلمي ذات الدماليج والعقد

و ذات اللثات الغر والفاحم الجعد

(١) البيت للتابفة وهو في ديوانه ٢ وعجزه :

أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهو في ثعلب ٤٣٥ ، ولعميني ٤٩٦/٤ ، والممع ٢٢٣/١
(٢) هو د ٥١ (٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٠ ، صدره :

بأنت لتحزتنا عفاره

وهو في ابن يمين ٢٢/٣ ، والمقرب ١٦٥/١ ، والسان « جور » ، والشذور ٢٥٧ ،
والأشعري ٢٥٢ ، والخزاة ٣٠٨/٣
(٤) في الأصل « بعده » وهو سهو .

(٥) التمل ٢٥ ، وهي قراءة الزمري والكسائي . انظر : النشر ٣٢٣/٢ ، والقرطبي ٤٩٠٢
(٦) نسب في الهامة إلى المذئيل بن الفرخ ٣٠٤/١ ، وفيه « ذات الثنايا » عوضاً من
« ذات اللثات » وهو في البحر المحيط ٦٨/٧ . والدماليج : ج دملج وهو سوار اليد ،
والمعد : القلاة .

وقول الآخر (١) :

٦١٥ - أَلَا يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي تَمَّتْ أَسْلَمِي
ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَتَكَلَّمْ -

ومنه قول الآخر (٢) ، وإن كان بعده الاسم :

٦١٦ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمِعَانَ مِنْ جَارِ

وقال بعضهم : المنادى بعدها في جميع ذلك كله محذوفٌ للعلم به . كأنه في قوله تعالى : « يا قوم اسجدوا » ، وكذلك في البيت « يا قوم لعنة الله » ، وفي « يا أسلمى » في البيتين : « يا فلانة » ، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين (٣) :

أحدهما : أن « يا » نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها لأن المراد أدعو وأنادي ، فلو حذف المنادى معها لحذفت الجملة بأسرها ، وذلك إخلال .

والوجه الثاني : أن المنادى معتمد المقصد فإذا [حذف] تناقض المراد ، فلزم على هذا أن تكون « يا » لجرد التنبيه من غير نداء ، ولكثرة استعمالها تقول : « إنها هي المحذوفة في النداء في نحو « يوسف أعرض عن هذا » (٤) و « ربنا آمناء » (٥) و « رب لا تدّر على الأرض » (٦) دون غيرها من الحروف ، فصارت أمّ الباب تثبت تارة وتُحذف أخرى ، ومواضع حذفها من الأسماء المذكور في

(١) البيت لمحمد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ويبدأ برواية « بلى فاسلمى » ،

والحماسة ١٤٤/٢

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٢١٩/٢ ، واللامات ١٢ ، وأمالى الشجري ٣٢٥/١ ، وابن يعين ١٢٠/٨ ، والسبط ٥٤٦ ، والإنصاف ١١٨ ، والمغني ٤١٤ ، والمعني ٢٦١/٤ ، والحزاة ٤٧٩/٤ . وقوله : « جار » رُسمت في الأصل : « دار » وهو تحريف .

(٣) نقله في الجنى بتصرف يسير ، وبدأ نقله بقوله : « وضعف »

(٤) يوسف ٢٩ (٥) المؤمنون ١٠٩ (٦) نوح ٢٦

باب النداء من أبواب العربية في كتب النحويين ، وهذا حكمٌ يرجعُ إلى الأسماء ،
وغرضنا إنشأها هو أحكامُ الحروف دون الأسماء والأفعال .

* * *

وقد بذلنا في ذلك الجِدَّ وبلغنا فيه الجهدَ واللهُ وليُّ التوفيقِ والمهادي إلى
سواء الطريقِ بمنه وبمَنته ، وتم الغرضُ فيها والحمدُ لله حقَّ حمده والصلاة والسلام
على سيدنا محمدٍ نبيه وعبده .

كَمَلِ الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا .

وكان الفراغ منه يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام
أحد وأربعين وسبعمائة على يدي العبد المقتدر إلى الله
الراجي له دون سواه ، المعتمد عليه في سكناته
وحرركاته ، المؤمل منه المعهود من خيرته
وبركاته ، ... (١) سمح الله له بمنه ،
وتداركه بعفوه ، وأيده على طاعته
بعونه ، ولمن قال آمين .
نسخة لنفسه
ثم لمن شاء الله من بعده

(١) بياض في الأصل .

فهارس الكتاب

- أولاً : فهرس القرآن الكريم
- ثانياً : فهرس الحديث الشريف
- ثالثاً : فهرس الأعلام
- رابعاً : فهرس المذاهب النحوية
- خامساً : فهرس الشواهد الشعرية
- سادساً : فهرس مادة الكتاب
- سابعاً : ثبت بمراجع التحقيق

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
٤١٩	٩٠	٢٦٧	٦٠
٤١٦	١٦٢	٥٤٠	٦٦
٢٧٦	١٦٦	٣٢٣	٩٢
١٢٣	١٧١	١٩٤ ، ١٢٠	١٠٦
١١٧	١٧٦	٤٠٥ ، ٣٤٤	١١٩
٢٩٢	١٣٥	١١٠	١٣٩
٣١٦ ، ١٤٢	١٥٥	٢٨١	١٤٢
٣١٨	١٧١	٤١٨	١٥٤
المائدة		٣١٦ ، ١٤٢	١٥٩
٣٧٧ ، ٢٤٦ ، ١٤٦ ، ٨١	٦	٢٢٥	١٧٩
٣٦٧	١٥	١٤٨	١٨٢
٢٣٩ ، ٢٣٢	٦٢	١٠٥	١٨٤
٣١٤	٦٤	٢٤١ ، ٢٣٨	١٨٦
٤٣٤ ، ٣٠٨ ، ٢٧٢ ، ١٤٢ ، ١٩	٧١	٣٦٧	١٩٣
٢٤٣	٧٣	النساء	
٣٢٣	٨٨	٨٣	٤
٤٧	١١٦	٢٢٢	٦
١٣٠ ، ١١٦	١١٧	٤٠١	٢٣
الأنعام		٣٦٧	٣١
٤٤٢	٢١	٣٢٣	٣٤
٣٠٠ ، ٢٩٨	٢٧	٢٥٨	٤٠
٩٧	٥٣	٣٨٣ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨	٧٣
١٧٥	٦٤	١٢٠	٧٨
٣٨١	٧٣	١٤٨ ، ١٢٠	٧٩
٣٦٣	٨٠	١٤٨	٨١

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
١٦٠	٤٤	٢٢٢	٦٨
٤١٧	٦٥	٣٨٢	٩٢
٤١٧ ، ٢٢٣	٦٦	٣٨٢	٩٤
١٩٧	٦٩	٢٣٤ ، ١٢١	١٢٤
		الإسراء	
٣٧٢	٥	٥٠	١
٢٤٨	١٠	١٥٩	٤٤٧
١٢٣	١٢	٣٣٠	٧١٧
١٥٩	٤٦	٢٧٢ ، ٦٧	٧٦٧
٣٨٢ ، ٢٦٨	٦١	١٤٤	٧٨
٤٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤	٦٣	٢٢١	١٠٧
٤٨	٦٩	١١٠	١٠٨
٣٨٨	٧١		
٤٠	١٣٢		
		الكهف	
		٤٠٥	١٥
		٤٢٦ ، ٢٦٨	٢٢
٤٣٤ ، ١٩	٣	٣٣٤	٢٣
٢٣٨ ، ١٧١	٥٧	١٤٥	٢٦
١٣٠	٦٤	٤٣٠	٣٥
٣٧٩	١٠٨	٤٤	٣٨
		٣٦١	٧٦
		٣٩٥	٩٧
٢٤٤	١٣		
٢٢٩	١٥		
٤٠٥	١٩	٣٣٤ ، ١٠٣	٢٦
٢٢٩ ، ٢٢٨	٢٩	٤٤٤	٣٥
٢٢٤	٥٣	١٤٥	٣٨
٤١١	٧٧	٣٤٩	٣٩
		مريم	

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
		المؤمنون	
١٧٥	١٦٤	١٥	١٤
١٥١		٢٠	
١٢٣		٢٣	
٥٠		٣٣	
٣٦٧		٤٠	
٥٠، ٣٦		٤٤	
٤٥٣، ١٢٧		١٠٩	
		النور	
٣١٤		٤١	
٣٢٣		٤٣	
		الفرقان	
٣٨٣		٧	
٢٣٧		٢٠	
١٦٨		٢١	
٣٤٩		٢٥	
١٠٩		٤٢	
		الشعراء	
٤٧		١٨	
٦٣		٢٠	
٣٩٨		٤٩	
٢٣٥، ١١٠		٩٧	
٢٧٣		١٠٠	
٢٩١		١٠٢	
٣٩٦		٢٢٧	
		الأنبياء	
٢٥		١٠	
٣١		١١	
٣٣		١٢	
٧٢		١٣	
		التقصص	
٤		٤	
٧		٧	
٨		٨	
٢٧		٢٧	
٣٨		٣٨	
٥٨		٥٨	
٦١		٦١	
٦٣		٦٣	
٦٦		٦٦	
		العنكبوت	
٤٠		٤٠	
٤٥		٤٥	
٦٠		٦٠	
٦٦		٦٦	
		الروم	
٢٨		٢٨	
٣٤		٣٤	
٣٦		٣٦	
١٣٦		١٣٦	

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
٢٨٣ ، ٢٨٢	٣٢		السجدة
٣٥٨	٤٠	٢٥٨	
٣٣٠	٧٦		الأحزاب
٦٢ ، ٦١	٧٧	٢٩ ، ١٤	
		٣٩٢	
		١٤٨	
٣٤١	٣٨	١٥٩	
٢٦٣	٤٧	٣٤٦	
٢٥	٥٣	٣٢٢	
٤٢٥	١٠٣	٢٩ ، ١٤	
٣٥٦	١٠٤	٢٩ ، ١٤	
٣٥٦	١٠٥		سبأ
١٢٠	١٠٦		
١٣٢	١٤٧	١٣٠	٦
٢٨٣	١٦٤	١٤٦	١٦
		٣١٢	١٩
		١٣٨	٢٤
١٥٥	١	٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٣٤١	٣١
١٥٥	٢	١٣٨	٤٠
٣٤٩ ، ٢٦٢ ، ١٧٣ ، ١٦٩	٣	١٤٣	٥٣
١٦٨ ، ١١٢	٤		فاطر
١١٦	٦	٢٥٠	١٣
٤٣٩ ، ١٥٥ ، ٢٥	٨	٣١٩	٢٨
٩٨	٢٠	١٠٧	٤٠
٤٠٦	٢١		يس
٢٣٤	٤٠	٣١١	١٥
٢٤١ ، ٢٣٨	٨٨	٦١	٢٩

الصفحة	الأحرف	الآية	الصفحة	الزمر	الآية
٤٧		٢٠	١٤٨		٣٦
١٠٧		٢٦	٣٦٣ ، ١١٣		٦٤
٢٩٢		٢٨	٢٧		٥٧
١٥٠		٣٣	٤٢٦ ، ٤٢٥		٧١
	محمد ﷺ			غافر	
١٠٠		٤	٣٧٤ ، ٣٦٢ ، ٢٤٨		٣٦
٣٥١		٢١	٣٧٤		٣٧
٣١٨		٣٦	٣٤٧ ، ٣٤٦		٧١
	الفتح		٢٨٤		٨٤
٢٨٩		٢٢		فصلت	
	الحجرات		٢٣٠		٤٠
١٦٧		١٤		الشورى	
	ق		٢٠١ ، ١٩٧		١١
١٥٥		١	٦٢		٤٨
٥٥		٢		الزخرف	
٢٣٤		٣٧	٤٣٩		١٩
	الذاريات		٢٥٠		٧٢
٣١٢		٢٣	١٣٠		٧٦
	الطور			الدخان	
٤٢٠		١	٢٧٢		١٩
٢٦٤ ، ٢٦٣		٢٣		الجاثية	
٣٤٩		٤٨	٤١٥		٥
	النجم		٣٢٢		١٠
٤٠١		٣٢			

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
	الصف	١١٥	٣٩
٣٤٦	٥	٤٠٥	٥٦
	الطلاق		القدر
٣٧٣	١	٤٣٩	٢٥
٢٢٧	٧		الرحمن
	التحريم	٥٦	٤٠
١٥٩	٤		الواقعة
	الملك		
٤٠٦	٣	٤٢٦	٣٦
١٥٨	٨	٢٧٣	٤٤
١٥٨	٩	٤٢٦	٤٧
٣٨٩	١٥	٤٢٦	٤٨
٤١١	١٩	٢٩٢	٦٣
١٠٧	٢٠	٢٩٢	٧٠
	الحاقة	٣٤٨ ، ٣٤٦	٨٤
١٦١	١٣		الحديد
٣٩٩	٣٠ - ٢٩	٢٧٢ ، ٢١٧ ، ٢١٥	٢٣
	المعارج		المجادلة
١٤٤	١	٣٩٢	١
٤٢٩	٣٧		الجنس
	نوح	٢٧٨	٦
٣٨	١٧	٢٧٢ ، ٢١٥	٧
٤٥٣	٢٦	٢٤٣ ، ٤٥	١٢
	الجن	٢٣١	١٣
١١١	١٦		المتحنة
٢٢٥	٢٨	٢٦٠	١٠

الصفحة	التظيف	الآية	الصفحة	المزمحل	الآية
٢١٢		١٤	١١٥		٢٠
١٤٣		٣٠		المدثر	
	الانشقاق		٣١٣		٣١
٤٢٥		٢٤١	٢٨٥، ٤٤٤		٣٥
	البروج		٢١٠		٥٠، ٤٩
٢٤٠		٤		القيامة	
١٧٤		١٠	١٥٨		٣
٣٢٢		٢٠	٢١٢		١٠
	الطارق		٢٦٠، ٢٥٩		٣١
٢٨٢		٤		الإنسان	
	الفجر		٤٠٧، ٣٤٩		٦
٢٣٤		١٤	٣٦		٥
	البلد		٤١٨		١٤
٢٥٩		١	٣٥		١٦
٢٦٠		١١	٣٥		١٧
	الشمس			المرسلات	
٤٢٠		١	٢٧١		٣٠
٤٣١		٦	٢٩٩	النبا	
٢٤٠		٩		النازعات	
	الضحى		٢٣٤		٢٦
٣٩٨، ٢٣٣		٥	٤٣١		٣٠
٩٨		٩		الانفطار	
٩٨		١١	١٢١		١٣

الصفحة	التكاثف	الآية	الصفحة	العلق	الآية
٣٣٤		٦	٢٣٠، ٣٠٩، ٢٨٥، ٣٢٢		١٥
	المصر			القدر	
٢٣٤		٢	١٨٢		٥
	قويش			البينة	
٣٢٣		٤	٣٠٩		٤
	الكافرون			الزلزلة	
٣١٤		٢	٤١١		٢٤٩
	الإخلاص		٣٤٨		٤
			٣٤٦، ٢٢٢		٥
٣٥٨، ١٩		٢٤١	٣٩٩	القارعة	١٠

فهرس الحديث الشريف

نص الحديث	الصفحة
كأنّ الموت فيها على غيرنا كتب ، وكان الحق فيها على غيرنا وجب -	٣٠
هل أنت إلا اصبع دميت ، وفي سيل الله مالقيت .	٣٠
مروم بالصلاة لسبع .	٤٠
ليس من أم بر أم صيام في أم سفر .	٣٠٩-٩٦
ولما إن شاء الله بكم لاحقون .	١١٠
لتأخذوا مصافكم .	٢٢٧
نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه .	٢٩١،٢٩٠
لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذنبون ، فيغفر لهم ويدخلهم الجنة .	٢٩٠
لاتردوا السائل ولو بظلف محرى .	٢٩٢
لاتردوا السائل ولو بشق تمره .	٢٩٢
حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول : قطي قطي .	٣٦٢
إنك تفتنون في قبوركم مثل - أو قريب من - فتنة الدجال .	٣٥٩
خير نساء ركب الإبل صالح نساء قريش أحناه على وليه في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده .	١٦٧

فهرس الأعلام

٢٧٨ ، ٢٣٤ :	الزجاجي	١٣٠ ، ٢٢ ، ٢١٤٩	الأخفش
٣٤ ، ٢٨ ، ٢١٤٩ :	سيويه	٢٠٠ ، ١٧٢ ، ١٤٩	
٦٣ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٤		٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٦	
١٠٧ ، ١٠٠ ، ٩١		٣٨٦ ، ٣٥٥ ، ٣٣٣	
١٧٨ ، ٦٤ ، ١٦١		٤٤٥	
٢٩٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤		١٤٩ : ابن أبي العافية	
٣٢٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٠		١٣٥ : التنوخي	
٣٨٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣		٤٠ ، ٣٥ ، ٢٤ ، ٢١ :	ابن جني
٣٩٤		٢٠٨ ، ١٩١ ، ١٣٩	
٤١٢ ، ٣٣٨ ، ٢٧٧ :	السيبي	٤٠٢ ، ٢٨٨ ، ٢٣٦	
١٠٠ :	الصيمري	٣٤٥ ، ٢٩ ، ٢١ :	الجرمي
١٥٠ :	ابن عصفور	١٧٦ ، ١٠٠ :	الجزولي
٦٤ :	عيسى بن عمر	٣٧٤ :	حفص
٣٧٦ :	أبو علي القالي	١٣٩ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٤٠ :	الخليل
٦٣ :	أبو علي الشلوين	٢٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨	
٣٧٤ :	عاصم	٤٠٢ ، ٣٠٤	
٣٨١ ، ٢٥ :	ابن عامر	٢٧٨ ، ٢٧٧ :	ابن الرماك
١٠٠ ، ٦٢ ، ٢٤ :	الفارسي	١٧٦ ، ٢٢ ، ٢١ :	الزجاج
٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣		٣٥١ ، ١٧٩	
٣٠٠			

٤٠٣ ، ٢٥١ :	الحياتي	١٧٩ ، ٦٨ ، ٤٢ ، ١٧ :	الفراء
١٠٧ ، ٩١ ، ٦٧ :	المبرد	٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ١٩١	
٣٩٤ ، ١٥٤		٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٢٩٨	
٢٥ :	ابن مهدي	٢٢٩ :	قالون
٦٨ ، ٣٤ :	المازني	٤٣٩ ، ٣٢٧ :	قنبل
٢٨٣ :	مكي	٤٠٤ ، ٤٠٣ :	قطرب
١٣ :	نافع	٢٢٩ :	الكسائي
٢٥ :	هشام	٤٣٩ :	ابن كثير
٢٧ :	يونس		

فهرس المذاهب النحوية

٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨ ، ١٧٤ ، ١٢٨ ، ٣٤ ، ١٧ :	البصريون
٤٢٥ ، ٤١٣ ، ٤١١ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٨	
١٧٤ ، ١٦١ ، ١٣٤ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١٠٩ ، ٩١ ، ٦٩ ، ٣٤ ، ٣٣ :	الكوفيون
٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨	
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٣٩٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧	

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الهـمزة				
٧١	بالحير خيرات وإن شرا فأا	تأا	الرجز	٥٧
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوما	ظباء	الخفيف	١١٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيني	الإخاء	الوافر	٤٧
٢٢٥	حتى رهط النبي فإن منهم	الدلاء	الوافر	١٧٩
٢٦١	فلا والله لا يلقى لما بي	دواء	الوافر	٢٤٨، ٢٥٢
٢٥٩، ٢٥٥				
١٠٣	وبلدة قالصة أمواؤها	أمواؤها	الرجز	٨٤
٢٤٦	ربما ضربة بسيف صليل	نجله	الخفيف	٣١٦، ١٩٤
الباء				
٥٣٣	نلوذ في أم لنا ماتغتصب	ما تغتصب	الرجز	٣٩٠
٣٢	أقلي اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	٣٥٣، ٢٩
٦٤	أعبداً حل في شعبي غريباً	اغترابا	الوافر	٥٢
١٥٧	وكاتن بالأباطح من صديق	المصابا	الوافر	٢٠٠-١٣٠
١٩٤	بل من رأى البرق بت أرقبه	تقبا	المنسرح	١٥٦
٢١٣	بشمت لاتجزوني عند ذاكم	فيعببا	الطويل	٢٧٥-١٦٩
٢٥٠	وزعت بكالهرارة أعوجي	وثابا	الوافر	١٩٦
٢٨٢	فيالرزام رشحوا بي مقدما	الكتتابا	الطويل	٢١٩

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٠٤	أم الحليس لعجوز شهريه	الرقبه	الرجز	٣٣٦
٤١٤	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	معذبا	الطويل	٣١١
٥٦٣	وانصرفت وهي حصان مغضبة	أبه	الرجز	٤٠٩
٩	تحبك نفسي ماحيت فإن أمت	تريب	الطويل	٤٤٦-١٣
١٣	أعلقت بالذئب جبلا ثم قلت له	الذئب	البيسط	١٥
١٧	فيتاه يشرى رحله قال قائل	نجيب	الطويل	١٦
٢٨	أأنت الهلامي الذي كنت مرة	الملقب	الطويل	١٦
٤٩	ويلها في هواء الجو طالبة	مطوب	البيسط	٤٣
٧٤	أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا	مكروب	البيسط	٦٣
١٠٦	فلاتر كني بالوعيد كأنني	أجرب	الطويل	٨٣
١١٤	وما أنت أما ذكرها ربعة	قلب	الطويل	٩٩
١١٦	تنفجها أما شمال عربية	هيوب	الطويل	١٠١
١٦٥	فياك إياك المراء فإنه	جالب	الطويل	١٣٧
١٧٠	فإن تسألوني بالنساء فإني	طيب	الطويل	١٤٤
٢٠٦	فلما اجتلاها بالأيام تحيزت	اكشأها	الطويل	١٦٥
٣١٥	فواؤه لولا الله لاشيء غيره	جوانبه	الطويل	٢٤١
٣٣٠	هذا مراقبة للقرآن يدرسه	ذيب	البيسط	٣١٥-٢٤٧
٣٤٦	فلا تستطل مني بقائي ومدني	تريب	الطويل	٢٥٦
٢٣	ولكن ديانى أبوه وأمه	أقاربه	الطويل	٣٣٢، ١٩
٦٩	راكدة مخلاته ومحلته	مليه	الرجز	٥٧
٣٦١	فن يك أمسى بالمدينة رحله	لغريب	الطويل	٢٦٧
٣٦٣	هذا لعمرم الصغار بعينه	أب	الكامل	٢٦٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٩	لا باريك الله في الغواني هل	مطلب	المنسرح	٢٧٠
٤٧٣	طحابك قلب في الحمان طروب	مشيب	الطويل	٣٥٤
٥١٣	فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة	قريب	الطويل	٣٧٥
٥٨٥	حتى إذا امتلأت بطونكم	شوا	الكامل	٤٢٥
٥٩٧	أقفر من أهله ملحوبو	فالذنوبو	البيسط	٤٣٥
٢	فيينا نعاك يرتعين خميلة	المهدب	الطويل	١١
٦	أعوذ بالله من العقراب	الأذنانب	الرجز	١٢
٨٥	يا بن أمي ولو شهدتك اذ تد	عو .. بحاب	الحفيف	٧
٩٣	يا ليت أم العمر كانت صاحبي	الركائب	الرجز	٧٧
١٤٧	ولو أصابت لقلت وهي صادقة	للكذب	البيسط	١٢٠
١٦٧	مرارة بني أبي بكر تسمى	العراب	الوافر	١٤٠، ١٤١، ١٤٤
٢٥٥، ٢١٧				
١٧٥	بأفك ربك أن أتيت فقل له	بالباب	الكامل	١٤٦
١٩٩	كليني لهم يا أميمة ناصب	الكواكب	الطويل	١٦١
٢٤٨	وإنك لم يفخر عليك كفاخر	مغلب	الطويل	١٩٦
٢٥٦	فريقان منهم جازع بطن نخلة	كبكب	الطويل	١٩٩
٢٧٣	كان ورديده رشاء خلب	خلب	الرجز	٢١١
٢٨٤	بيكيك ناء بعيد الدار مغترب	للعجب	البيسط	٢٢٠
٣٤٨	فإن تنا عنها حقبة لاتلاقها	المجرب	الطويل	٢٥٧
٣٧٨	البدر أشبه ما رأيت بها	الحجب	الكامل	٢٧٥
٤٣٨	أبلغ أبا دختوش مألكة	ملكذب	المنسرح	٣٢٥
٥٠٠	لوانك تلقى حنظلا فوق بيضا	المتقارب	الطويل	٣٦٩
١٢١	فأما تريني ولي لمة	بها	المتقارب	١٠٣، ٣١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
التاء				
١٩٢	بل جوز تهاء كظهر الجحفت	الجحفت	الرجز	٢١٧، ١٦٢، ١٥٦
٢٠٣	الله نجاك بكفي مسامت	بعدمت	الرجز	١٦٢
٩٧	ألا رجلا جزاه الله خيراً	تبيت	الوافر	٧٩
٤٥١	ربما أوفيت في علم	شمالات	المديد	٣٣٥
٧٠	ولالأرض أما سودها فتجلت	فادهامت	الطويل	٥٧
٢٦٤	إلا كناشرة الذي ضيعتم	المنبت	الكامل	٢٠٣
٣٣٨	علّ صروف الدهر أودولانها	لماتها	الرجز	٢٤٩
٣٩٧	رحم الله أعظماً دفنوها	الطلحات	الحفيف	٣٤٨، ٢٩٧
٥١٨	غشيت ديار القوم بالبكرات	العيارات	الطويل	٣٧٨
٥٦٧	وكيف لا أبكي على علاقي	قيلاتي	الرجز	٤١٤

الجيم

١٦٩	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الفرج	الرجز	١٤٣
٣٧	متى تأتانا تلم بنا في ديارنا	تأججا	الطويل	٣٣٥، ٣٢
٤٧٤	من طلل كالأحمى أنججا	أنججا	الرجز	٣٥٤
١٨٩	شربن بقاء البحر تم ترفعت	تشيح	الطويل	١٥١
٧٦	كان أصوات من إيفالهن بنا	الفراويج	البيط	٦٥
٤٣٧	هل علي ويحكها	حرج	المقتضب	٣٢٥

الحاء

٥٢٠	ساترك منزلي لبني تميم	استريحا	الوافر	٣٧٩
٥٢٢	باناق سيرى عنقا فسيحا	فستريحا	الرجز	٣٨١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
١٥٨	وكان ميان أن لايسرحوا نعما	السوح	البيسط	٤٢٧، ١٣٢
١٩٦	بل هل أريك حمول الحي غادية	افضاح	البيسط	١٥٧
٢٥٤	أبيت على مي كئيبا وبعلمها	يتبطح	الطويل	١٩٨
٣٢٤	يايؤوس للحرب التي	استراحوا	الكامل	٢٤٤
٣٥٩	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	مصوح	البيسط	٢٦٧، ٢٦٦
٣٦٠	من صد عن نيرانها	براح	الكامل	٢٦٦
٤٦٥	نهنئك عن طلابك أم عمرو	صحيح	الوافر	٣٤٧
٥٣٨	فقد والله بين لي عنائي	يصيح	الوافر	٣٩٣
٥٦١	لأن بعد لجاجتي تلحونني	صاح	الكامل	٤٠٨
٥٤	أستم خير من ركب المطايا	راح	الوافر	٤٦
١٣٤	أن تبهطين بلاد قو	الطلاح	الكامل	١١٣
٤٩٣	وما أدري وظني كل ظن	شراحي	الوافر	٣٦٣

المدال

٣٧٠	لا بارك الرحمن في بني أسد	قعد	الرجز	٣٩٦، ٣٤٢، ٢٧٠
٤٨٠	ياحكم بن المنذر بن الجارود	الجارود	الرجز	٣٥٦
٢٧	حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهاة	قودا	الطويل	٢٦
٣٦	فصل على حين العشيات والضحي	فاعبدا	الطويل	٣٣٤، ٣٢
٤٣	يا لم تشكروا المعروف عندي	عوادا	الوافر	٣٩٢، ٣٨
٨٤	يا نفس صبرا واضطجا	عأ بخالده	الكامل	٧٣
٩٢	فكنت والأمر الذي قد كيدا	فاصطيدا	الرجز	٧٦
١٣٣	أن تقرآن على أسماء ويحكما	أحدا	البيسط	١١٣
١٥٠	معاوي إتنا بشر فأسجع	الحديدا	الوافر	١٤٨، ١٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٦	إلا كخارجة المكلف نفسه	يشهدا	الكامل	٢٠٣
٣٠٨	مروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم	لمجهدا	البيط	٢٣٨
٤٣٣	أعد نظرا بأعد قيس لعاما	المقيدا	الطويل	٣١٩
٢١٩	إن من ساد ثم ساد أبوه	جدته	الخفيف	١٧٤
٢٧٨	أردت لكيا يعلم الناس أنها	شهود	الطويل	٢١٥
٣٠٣	يلوموني في حب ليلي عواذلي	لعميد	الطويل	٢٣٥ ، ٢٧٩
٣١٢	تألى ابن أوس حلقة ليردني	مفائد	الطويل	٢٤٠
٣٣٤	لولا حصين عقبة أن أسؤه	ووالد	الطويل	٢٤٨
٣٨٨	ولو أنني علقت يا أم مالك	عودها	الطويل	٢٩٠
٤٠٥	حان الرحيل ولم تدع مهددا	موعد	الكامل	٣٠٤
٥٥	سواء عليه أي حين أتته	بأسعد	الطويل	٤٦
٨١	أفد الترحل غير أن ركابنا	وكان قد	الكامل	٤٤٨ ، ١٢٥ ، ٧٢
٨٦	من القوم الرسول الله منهم	معد	الوافر	٧٥
١٠٤	وإن يلتق الحمي الجميع تلاقني	المصد	الطويل	٨٣
١٢٥	من يكفني بسمي كنت منه	الوريد	الخفيف	١٠٥
١٢٩	سئت يمينك إن قتلت لسلما	المتعمد	الكامل	١٠٩
١٣٥	ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	الطويل	١١٣
١٧٣	ومستنة كاستنان الحرو	فـ . المرود	المتقارب	١٤٥
١٨٥	ألم يأتيك والأبناء تنمي	زياد	الوافر	١٤٩
٢٠٨	عشية قام النائمات وشقت	خدود	الطويل	١٦٧
٢٣١	فلا والله لا يلقى أناس	يزيد	الوافر	١٨٥
٢٦٣	وشيمة لا وان ولا واهن القوى	صاعد	الطويل	٢٠٢
٢٧٠	وكم دون بيتك من صحصح	أعقادها	المتقارب	٢٠٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٢٧٢	كانه خارجاً من جنب صفحته	مفتاد	البيط	٢٩٥، ٢١١
٣٥٤	أرى الحاجات عند أبي خبيب	للبلاد	الوافر	٢٦١
٤٠٠	قالت ألياً هذا الحمام لنا	فقد	البيط	٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩
٤٣٦	وقفت فيها أصيلاً أسائلاً	أحد	البيط	٣٢٤
٤٥٤	يامن رأى عارضاً أمر به	الأسد	المنسرح	٣٤١
٤٥٧	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	خالد	الطويل	٣٤٢
٤٩٠	قدي من أم الحيين قدي	قدي	الرجز	٣٦٢
٥٠٤	أعن تغنت على ساق مطوقة	أعواد	البيط	٣٧٠
٥١٠	إذا ما امرؤ ولى عليك بوجهه	ودي	الطويل	٣٧٣
٥٣٧	قد أترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	البيط	٣٩٣
٥٤٠	كريم يروي نفسه في حياته	الصدي	الطويل	٣٩٦
٥٤٩	و كنت كمهريق الذي في سقائه	صلد	الطويل	٤٠١
٥٥٧	رأيت بقي غبراء لابنكروني	المدد	الطويل	٤٠٥
٦١٠	عدولية أو من سفين ابن يامن	يهتدي	الطويل	٤٤٧
٦١٢	يادارمية بالعلياء فالسند	الأمد	البيط	٤٥٢
٦١٤	ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد	الجعد	الطويل	٤٥٢

الذال

٢٣٢	فعاثبوه فزاد عشقا	ماذا	البيط	٦٨٧
-----	-------------------	------	-------	-----

الراء

٤٠	شئز جنشي كاني مهداً	إبر	الرمل	٣٥
٥٣	تروح من الهي أم تبكر	تنتظر	المقارب	٤٥
٨٣	وغررتني وزعمت أن	تامر	الكامل	٧٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجزه	الصفحة التي ورد فيها
١٣٢	لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم	الذثر	الطويل	١١١
١٥٤	لعمرك ما قلبي إلى أهل بحر	بقر	الطويل	١٢٢
١٧٩	بجسبك في القوم أن يعلموا	مضر	المقارب	١٤٧
٣١١	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	الخصر	الطويل	٢٣٩
٣٦٥	لا تلمني إنها من نسوة	نزر	الرميل	٢٦٨
٤٦٠	لها متنتان خطاتا كما	النمر	المقارب	٣٤٢
٥٠٧	وتساقى القوم كأسا مرة	الشقر	الرميل	٣٧٢
٥٤٥	وقدر رابني قولها يا هنا	بشر	المقارب	٤٠٠
٥٧١	وقد أغتدي ومعبي الفانسان	مقتفر	المقارب	٤١٧
٥٨٩	عن برقات بالبرين وتب	دو... سور	الكامل	٤٢٩
١٠	الله يعلم أنا في تقلبنا	صور	البيسط	٤٣٥ ، ١٣
٦٠٢	أصحوت اليوم أم شافتك هر	مستعر	الرميل	٤٣٦
١١	وكيف أنا وانتحالى القوا	عارا	المقارب	٤٠٣ ، ١٤
٧٨	لا تتركني فيهم شطيرا	أطيرا	الرجز	٦٦
٩١	والذ لو شاء لكنت صخرا	مشمخرا	الرجز	٧٦
١٠٠	كأثل من الأعراض من دون بيثة	لغضورا	الطويل	٨٢
١٠٤	نجا سالم والنفس منه بشدقه	ومثرا	الطويل	٨٦
١٦٠	فسر في بلاد الله والتمس الغنى	فتعدرا	الطويل	١٣٣
١٦١	فقلت له لا تبك عينك إنما	فتعدرا	الطويل	١٣٣
١٧٨	لاقوا به الحجاج والأصحارا	الأسفارا	الرجز	١٤٧
٢١٢	وما حب الديار شغقت قلبي	الديارا	الوافر	١٦٩
٢٩٣	تسمع للجرع إذا استحيرا	خريرا	الرجز	٢٢٣
٤٦٧	أكل امرئ تحسين امرأ	نارا	المقارب	٣٤٨

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨٣	إلا علاة أو بدا	الجزاره	الكامل	٣٥٨
٥٦٤	فألفيته يوماً بيير عدوه	المعابرا	الطويل	٤١١
٥٦٦	بل بنو النجار إن لنا	تره	المديد	٤١٣
٥٨٢	أبت الروادف والتدي لقمصها	ظهورا	الكامل	٤٢٣
٦١٣	باننت لتحنزنا عقاره	جاره	الكامل	٤٥٢
١٣	له زجل كأنه صوت حاد	زمير	الوافر	١٦
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهره	الطويل	١٨
٥٧	فألفت عصاها واستقر بها النوى	المسافر ^١	الطويل	٤٨
١٠٥	رأت إخواني بعد الجميع تفرقوا	شفر	الطويل	٨٨
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الأمر	الطويل	٩٧
١١٣	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فيخصر	الطويل	٩٩
١٥٩	وقد زعمت ليلي بأني فاجر	فجورها	الطويل	٤٢٧ ، ١٣٢
١٦٢	لم تسمعي أي عبد في روتن الضحى	هدير	الطويل	١٣٥
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	اتتمروا	المنسرح	١٧٧
٢٢٦	فقد بدلت ذاك بنعم بال	قصار	الوافر	١٨٠
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك آتبا	تصفر	الطويل	١٩٠
٢٤٤	ربا الطاعن المؤبل فيهم	المهار	الحنيف	٣١٨ ، ١٩٣
٢٥٣	قليل غرار النوم حتى تخلصوا	الزجر	الطويل	١٩٨
٢٧٥	وطرفك إما جئتنا فاصرفه	تنظر	الطويل	٢١٤
٢٩٧	ألفيت كاسيهم في قعر مظلمة	يامر	البيط	٢٢٩
٣٢٦	ياتيم تيم عدي لا أبالكم	عمر	البيط	٢٤٥
٣٤٤	من كان لا يزعم أنني شاعر	المزاجر	الرجز	٢٥٦
٣٧٣	ما كان يرضي رسول الله فعلها	ولا عمر	البيط	٢٧٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٣٨٥	أيادي سبا باعز ما كنت بعدكم	منظر	الطويل	٢٨٨
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البيط	٣١٢
٤٣١	وبينا المرء في الأحياء مقتبط	الأعاصير	البيط	٣١٨
٤٣٩	كأنها لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٢٦
٤٥٣	استقدر الله خيراً واراضين به	مياسير	البيط	٣٣٨
٤٥٩	هما خطتا إما إمار ومنة	أجر	الطويل	٣٤٢
٤٩٢	وأشرف بالقور اليقاع لعلي	بصيرها	الطويل	٣٦٢
٥٣١	مثل القنافة هداجون قد بلغت	هجر	البيط	٣٩٠
٥٧٦	وإني لتعروفي لذكراك هزة	القطر	الطويل	٤١٩
٥٨٨	ثلاث مئين والجدود العوائر	العوائر	الطويل	٤٢٩
٥٩٢	تلقي الإوزون في أكناف دارتها	منثور	البيط	٤٣٣
٥٩٩	فأنت أنت وإن شطوا وإن زاروا	زاروا	البيط	٤٣٦
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتم	ما ندري	الطويل	٤٣
٩٤	باعد أم الغمر من أسيرها	قصورها	الرجز	٧٧
٩٥	ولقد جنيتك أكموا وعاقلا	الأوير	الكامل	٧٨
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البيط	٨٠
١١٧	يأليتا أما شالت نعمتها	نار	البيط	١٠٢
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبها	صبر	الرافر	١٠٢
١٣٨	أن نعم معترك الجياح إذا	الحمر	الكامل	١١٥
١٤٨	إن امرأ أخصني عمداً مودته	مكفور	البيط	٢٣٤ (١٢١)
٢٨٦	يالك من قبرة بعمر	بعمر	الرجز	٢٢١
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أبي أجر	الكامل	٢٣١
٣٠٠	ولنعم حشو الدرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٢٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٣١٠	لقد قلت للنعان لما لقيته	صادر	الطويل	٢٣٨
٣١٣	وقتيل مرثة أثارن فإنه	يثار	الكامل	٢٤٠
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البيسط	٢٤٢
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تفدعوني	حجر	الوافر	٢٦١
٣٨١	فلو كنت ضييا عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٢٨٩ ، ٢٧٩
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شدوا مأزرم	بأطهار	البيسط	٢٩١
٤٠٧	وبيئت أمه فأساغ نهسا	نار	الوافر	٣٠٥
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٢٠
٤٤١	رحت وفي رجليك ما فيها	المثزر	السريع	٣٢٧
٤٨٢	فلتأينتك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٣٥٦
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	فارها	الكامل	٣٦٩
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤١٦
٥٧٥	نصف النهار الماء غامر	لابدري	الكامل	٤١٩
٦١٦	بالعنة الله والاقوام كلهم	جار	البيسط	٤٥٣

السين

٣١	أما على الربع القديم بعسعا	أخرسا	الطويل	٢٨
١٢٢	فأما تربي لا أغمض ساعة	فأنعسا	الطويل	١٠٣
٢٩	وفقعسا وأبن مني فقعس	فقعس	الرجز	٢٧
٧٣	إذ ما أتيت على الرسول فقل له	المجلس	الكامل	٦٠
١٤٣	تالله يبقى على الأيام ذو حيد	الآس	البيسط	٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٨
٥٧٣	وبلدة ليس بها أنيس	العيس	الرجز	٤١٧
٢٢٨	إذا شق برد شق بالبرد برقع	لابس	الطويل	١٨١
٤١٨	أعلاقة أم الوليد بعد ما	المجلس	الكامل	٣١٤

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
الشرين				
٥٤٢	فإن أهلك فو تجدون وحدي	المعاش	الوافر	٣٩٧
الصاد				
٣١٤	والله لو كنت لهذا خالفا	الأبارضا	الرجز	٢٤١
٤٠٦	إذا جردت يوماً حسبت خميصة	الدلامص	الطويل	٣٠٤
٥٩٦	أمن ذكر سلمي أن نأتك تنوص	تبوص	الطويل	٤٣٥
الطاء				
٥٧٨	فما أنا والسير في مدلج	الضابط	المتقارب	٤٢١
العين				
٥١٦	قبيحت من سالفه ومن صدغ	صقع	الرجز	٣٧٦
٥٥٣	قوال معروف وفعاله	الرباع	السريع	٤٠٢
٢٨٠	فقلت : أكل الناس أصبحت ماخا	تخدعا	الطويل	٢١٧
٢٩١	فلما تفرقتنا كأني ومالك	معا	الطويل	٢٢٣
٣١٦	فلو أن قومي لم يكونوا أعزة	مصرعا	الطويل	٢٤٨ ، ٢٤١
٣٣٦	لأتهين الكرم علك أن تر	رفعه	الحنيف	٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٢٤٩
٣٩٢	تعدون عقرو النيب أفضل مجدكم	المقنعا	الطويل	٢٩٣
٥٢٩	وهم صلبوا العبد في جذع نخلة	بأجدعا	الطويل	٣٨٩
٣٩٨	ياليت أيام الصبار واجعا	رواجعا	الرجز	٢٩٨
٣	بيننا تعانقه الكمامة وروغه	سلفع	الكامل	١١
٨٨	فيستخرج اليربوع من نافقائه	اليتقطع	الطويل	٧٥
٨٩	يقول الحني وأبغض الناس كهم	اليجدع	الطويل	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١١٥	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	الضبع	البيسط	٢٠١٤٩٩
١٢٤	يا أقرع بن حابس يا أقرع	تصرع	الرجز	١٠٤
١٨٧	فلا تطمع أبيت اللعن فيها	يستطاع	الوافر	١٥٠
٢١١	لما أتى خبير الزبير نواضعت	الحشع	الكامل	١٦٩
٢٢٧	فيا عجباً حتى كليب تسبني	محاشع	الطويل	١٨١
٣٥٦	بكت حزناً فاسترجعت ثم آذنت	رجوعها	الطويل	٢٦١
٣٧٤	تذكرت ليلى فاعترتني صباية	لا يتقطع	الطويل	٢٧٤
٤٦٨	على حين عاتبت المشيب على الصبا	وازع	الطويل	٣٤٩
٥١٧	عفا ذو حسي من فرتنا فالفوارع	الدوافع	الطويل	٤٣٥٣٧٧
٥٦٢	ونبت ليلى أرسلت بشقاءة	شقيعها	الطويل	٤٠٨
١	فينا نحن نرقبه أانا	راع	الوافر	١١
١٩٧	يابنة عما لاتلومي واهجعي	واهجعي	الرجز	١٥٩
٢٧٩-	أردت لكيا أن تطير بقربتي	بلقع	الطويل	٣١٦٢١٦
٢٨٣	تكنفي الوشاة فازعجوني	المطاع	الوافر	٢١٩
٤٦٣	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	البلاقع	الطويل	٣٤٤
الفاء				
٣٤٩	فحالف فلا والله تهبط تلعة	عارف	الطويل	٢٥٨
٤٥٥	الحافظو عورة العشيعة لا	وكف	المنسرح	٣٤١
٤٨٤	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	عجاف	الكامل	٣٥٨
٥٣٩	وفيك إذا لاقتنا عجرفية	يتعجرف	الطويل	٣٩٤
٨	تنفي بداها الحصى في كل هاجرة	الصاريف	البيسط	٤٤٦٢١٢
٢٧٦	تهددني بجندك من بعيد	ثقيف	الوافر	٢١٤
٣٢١	غضبت علي وقد شربت بجزة	بجروف	الكامل	٢٤٣
٥٨٠	لبس عبادة وتقرعيني	الشفوف	الوافر	٤٢٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
الكاف				
٤٧٨	وقاتم الأعماق خاوي المحترق	المحترق	الرجز	٣٥٥
٥٢٣	أفأاق صب من هوى فأفقا	شقيقاً	الكامل	٣٨٢
١٣٩	فلو أئتك في يوم الرخاء سألتني	صديق	الطويل	١١٥
٣٢٠	فإن لم تغير بعض ما قد صنعتم	عارقه	الطويل	٢٤٣
٥١٩	ألم تسأل الربع القواء فينطق	مهلك	الطويل	٣٨٥، ٣٧٨
٥٥٠	فأصبحت كالمهريق فضلة مائه	يترقوق	الطويل	٤٠١
٤٥	يانفس صبراً كل حي لاق	افتراق	الرجز	٤١
٦٢	فأبتعتهم طرفي وقد حال دونهم	شبرق	الطويل	٥١
٢٢٢	ضربت صدرها إلي وقالت	الأواقي	الحفيف	١٧٧
٢٣٧	يارب مثلك في النساء غريرة	بطلاق	الكامل	١٩٠
٢٤٩	ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا	ترتقي	الطويل	١٩٦
٣٨٣	فإن أك ما كولا فكن خير آكل	أمزق	الطويل	٢٨١
٥٠٨	قد استوى بشر على العراق	مهرق	الرجز	٣٧٢
٥٣٥	أو طعم غادية في جوف ذي حدب	الغرانيق	البيسط	٣٩١
٥٧٢	وبلد قطعه عامر	الطريق	السريع	٤١٧

الكاف

١٩	دار لسعدى إذه من هواكا	هواكا	الرجز	١٧
٢٣	يا أبنا علك أو عساكا	عساكا	الرجز	٣٥٥، ٢٤٩، ٢٩
١٦٦	إليك حتى بلغت إياكا	إياكا	الرجز	١٣٨
٣٢٧	انزل علينا الغيث لا أبالكا	لا أبالكا	الرجز	٢٤٥
٥٥١	إذا الأمهات قبحن الوجو	بأماكا	المقارب	٤٠١
٥٧٧	فلما خشيت أظافيره	مالكا	المقارب	٤٢٠
٤٨٨	أبيت أمري وتبيني تدلكي	الذكي	الرجز	٣٦١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
السلام				
٤٢	وقيل من لكيز شاهد	المعلّ	الرمل	٣٦
٤٧	عجل لنا هذا وألحقنا بذال	يجل	الرجز	١٥٣، ٧٠، ٤١
١٩١	ألا انني أثمرت أسود حالكا	يجل	الطويل	١٥٣
٢٥٩	فصبروا مثل كعصف ما كول	ما كول	الرجز	٢٠١
٤١٧	تداعى منخراه بدم	الجل	الرمل	٣١٢
٤٤٥	نفرجة القلب قليل النيل	باليل	الرجز	٣٣١
٥٣٢	وخضخضن فينا البحر حتى قطعته	وحل	الطويل	٣٩٠
٣٤	لخير أنت عند الناس منا	يالا	الوافر	٣٥٤، ٢٣٧، ٢٩
٥٨	فألفيته غير مستعجب	قليل	المتقارب	٣٥٩، ٤٩
٤٠١	زعموا أنني ذهلت وليتي	ذهولا	الخفيف	٢٩٩
٦٣	فأتبعتم فيلقا كالسرا	ثعولا	المتقارب	٥١
١٣٦	فلم أر مثلها خباسة واحد	أفعله	الطويل	١١٣
١٤٦	إن محلا وإن مرتحلا	مهلا	المنسرح	٢٩٨، ١٩
٢٠٧	فلا مزنة أو دقت ودقها	أبقاها	المتقارب	١٦٦
٢١٠	ومية أحسن الثقلين وجها	قدالا	الوافر	١٦٨
٢٦٧	فلا أرى بعلا ولا حلائلا	حائلا	الرجز	٢٠٤
٢٩٤	حتى وردن ثم خمس بائص	وببلا	الكامل	٢٢٤
٣٤٧	محمد فقد نفسك كل نفس	تبلا	الوافر	٢٥٦
٣٩٣	يذيب الرعب منه كل غضب	لسالا	الوافر	٢٩٥
٤١٩	بأضيع من عينيك للدمع كلما	منزلا	الطويل	٣١٤
٤٥٦	أبني كليب إن عمي اللذا	الأغلا	الكامل	٣٤١
٥٥٢	كانت هجائن منذر ومحرق	فجلا	الكامل	٤٠٢

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٧٥	كما خط الكتاب بكف يوما	يزيل	الوافر	٦٥
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	أقبلها	الطويل	٢٤٣، ٦٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والدا	العراذل	الطويل	٨٢
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رمله	الرجز	٨٩
١١٩	تهاص بدار قد تقادم عهدا	خياها	الطويل	١٠٢
١٣٧	في فتية كسيوف الهند قد علموا	وينتعل	البيسط	١١٥
٢٣٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	١٨٨
٢٤٧	أنتهون ولن ينهي ذوي شطط	القتل	البيسط	١٩٥
٢٥٢	إذا ما أتيت بني مالك	أفضل	المتقارب	١٩٧
٢٩٩	فلو أخوف عندي إذ أكلمه	مؤول	البيسط	٢٣١
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق	سبيل	الطويل	٢٥٥
٣٦٧	فلا يبعدين أن المنية منهل	زائل	الطويل	٢٦٩
٣٧٥	إذا أمرجوها لم يكدر لايناها	المتناول	الطويل	٢٧٤
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائه	الطويل	٢٩٠
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذول	البيسط	٣٠٢
٤٩٥	فقلت للركب لما أن علا بهم	قبل	البيسط	٣٦٧
٥١٥	وأغد نخنا في الرهان نرسه	نرسه	الرجز	٣٧٦
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لا يساو	الثقل	الطويل	٤٣٦
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يحو	الطويل	٤٣٦
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	متال	الرجز	١٢
٤٤	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة	جمل	الطويل	٤١
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقى	هلال	الوافر	٥٠
٦٥	أحار ترى بوقا أربك وميضه	مككل	الطويل	٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٦٦	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	فاجلي	الطويل	٥٢
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيضل	السكامل	١٩٢ ، ٥٢
٧٢	لو كنت تعطي حين تسأل سأحت	خليل	الطويل	٥٩
٨٠	ياخليلي اخبروا واستخبروا ال	حلال	الرملي	٧١
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	الجدل	البيسط	١٤٨ ، ٧٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	٧٩
١٣٠	حلفت لها بالله حلفة فاجر	صال	الطويل	١١٠
١٧٧	ألا نادت أمامة باحتمال	أبابي	الوافر	١٤٦
١٨٦	وما أنت من بيت يلذ دخوله	السهل	الطويل	١٥٠
١٩٥	رسم دار وقفت في طله	جله	الحفيف	١٩١ - ١٥٦
				٥٢٨ ، ٢٥٤
٢٠٠	يبازل وجناه أو عيبل	عيبل	الرجز	١٦٢
٢١٥	لات هنا ذكري جيبرة أو من	الأهوال	الحفيف	١٧٠
٢٤٣	الأرب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	١٩٣
٢٦٢	أيا طعنة ماشيخ	بالي	الhezج	٣١٧ - ٢٠٢
٢٨٥	فيالك من ليل كان نجومه	بيذبل	الطويل	٢٢٠
٢٩٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٢٣
٣٠٩	ومازلت من ليلي لدن أن عرفتها	سييل	الطويل	٢٣٨
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحتني	مالي	الوافر	٢٤٣
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سييل	الطويل	٢٤٦
٣٦٤	وقرفا بها صحي علي مطيم	تجمل	الطويل	٢٦٨
٣٦٨	ألا لا بارك الله في سهل	الرجال	الوافر	٢٧٠
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٣٦٠ ، ٢٧٧

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٣٩١	تجاوزت أحرماً وأهوال معشر	مقتلي	الطويل	٢٩٢
٤٠٢	كمنية جابر إذ قال لتي	مالي	الوافر	٣٦١، ٣٠٠
٤١٥	إذا التفتت فحوي توضع ريجها	القرنفل	الطويل	٣١٢
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انخرقت له	يحول	الطويل	٣١٦
٤٣١	ولكننا أسعى لمجد مؤثر	أمثالي	الطويل	٣١٩
٤٤٠	فاليوم أشرب غير مستحقب	واغل	السريع	٣٢٧
٤٤٢	مكرو مفرو مقبل مدبر معاً	عل	الطويل	٣٢٨
٤٤٤	خرجت بها تمشي نجر وراءنا	روحل	الطويل	٣٣٠
٤٦٤	تورتها من أذرعنا وأهلها	عالي	الطويل	٣٤٥
٤٦٩	ويوم عقرت للعداري مطيبي	المتحمل	الطويل	٤٤٧، ٣٤٩
٤٧١	قفا فبك من ذكري حبيب ومنزل	فحومل	الطويل	٣٥٣
٤٨١	من حملن به وهن عواقد	مهبل	الكامل	٣٥٦
٤٩٦	وتضحى قيت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٣٦٧
٤٩٧	قربا مربوط النعامة منى	حيال	الحنيف	٣٦٨
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٣٦٨
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيل وتقي	مطلق	الطويل	٣٦٩
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	بجمل	الطويل	٣٧١
٥٢٤	وليس بذى رمح فيطعني به	بنبال	الطويل	٢٨٣
٥٢٧	فملاك حبل قد طوقت ومرضع	مغيل	الطويل	٣٨٧
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهده	أحوال	الطويل	٣٩١
٥٣٦	وقد أعتدي والطير في وكناتها	هيكل	الطويل	٣٩٢
٥٧٩	فما أنا والتلد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٢٢
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحى وانتهى	عقنقل	الطويل	٤٢٥
٦٠٩	إني مجبلك واصل حبلي	نبلي	الكامل	٤٤٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
الميم				
٤١	إلى المرء قيس أطيل السرى	عصم	المتقارب	٣٥
١٤٢	وبوماً توافينا بوجه مقسم	السلم	الطويل	٢١١ ، ١١٧
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرملى	٣٠٥
١٢	أنا سيف العشرة فاعرفوني	السناما	الوافر	٤٠٣ ، ١٤
١٨	غفلت ثم أنت تطليه	دما	الرملى	١٦
٣٨	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	معما	الرجز	٣٣٥ ، ٣٣
٨٢	فإن المنية من يحشها	أينا	المتقارب	١٢٥ ، ٧٢
١٧٦	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	أغاما	الوافر	١٤٦
٢٠١	ضخم يجب الخلق الأضحيا	الأضحيا	الرجز	١٦٢
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثممة	الكامل	١٩٩
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليصما	الطويل	٣٧٩ ، ٢٢٦
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٢٥٩
٣٩٦	لولا كما حرجت نفسهما	نفسهما	الرجز	٢٩٦
٤٠٩	وما عليك أن تقولي كلما	اللهم ما	الرجز	٣٠٦
٤١٠	إني إذا ما حدث ألما	اللها	الرجز	٣٠٦
٤١١	قد سالم الحيات منه القدما	الشجعما	الرجز	٣٤٢ ، ٣٠٧
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لاترى	مسوما	الطويل	٣٢١
٤٤٣	فريشي منكم وهو اى معكم	للاما	الوافر	٣٢٩
٤٦٢	ياحبذا عينا سليمى والفما	والفما	الرجز	٣٤٣
٦٠٣	أتوا نارى فقلت منون أنتم	ظلاما	الوافر	٤٣٧
٢٥	الآن قوسمت من خرقاء منزلة	مسيجوم	البيسط	٣٧٠ ، ٢٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٥١	ألا ياسنا بوق على قتل الحمى	كريم	الطويل	٢٣٣٤١٢١٤٤٤
١١٠	هل ما علمت وما استودعت مكتوم	مصروم	البيسط	٤٠٦٤٩٤
١٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البيسط	١٠٤
١٢٦	فطلقها فلست لها يكفء	الحسام	الوافر	١٠٦
١٩٣	بن بلد ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	١٥٦
١٩٨	تقول سليمي لاتعرض لتلفة	ناثم	الطويل	١٥٩
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	١٧٣ ، ١٦٣
١٨٠	بجسبك أن قد سدت أخزم كلها	دعائم	الطويل	١٤٨
٢٢٣	سلام الله يامطر عليها	السلام	الوافر	٣٥٥ ، ١٧٧
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٢٤٧
٣٣٣	لتلولا قامم ويدا مسيل	غشوم	الوافر	٢٤٨
٣٧١	جتي تأوى إلى لافاحش برم	عدم	البيسط	٢٧١
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٣٧٥
٥٦٥	أغلى السباء بكل أد كن عاتق	ختامها	الكامل	٤١١
٥٧٤	تبدو كواكب والشمس طالعة	أظلام	البيسط	٤١٨
٥٨١	لقد كان في حول ثواه ثوبته	سائم	الطويل	٤٢٣
٥٨٣	لاتنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	الكامل	٤٢٤
٤	ينباع من ذفوى غضوب جسة	المقروم	الكامل	١١
٧	لو أن عندي ماتتي درهم	جذام	الرجز	١٢
٢٦	أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	سالم	الطويل	١٣٦ ، ٢٦
٣٥	ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمى	متميم	الطويل	٣١
٥٩	أنبنت عمرا غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	٤٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦٨	فخندف هامة هذا العالم	العالم	الرجز	٤٤٧٠٥٦
١٥٦	عوجا على الطلل المحيل لأننا	خدام	الكامل	١٢٧
١٧١	بها العين والآرام يمشين خلقة	مخيم	الطويل	١٤٥
١٨٨	شربت بماء الدهرضين فأصبحت	الديلم	الكامل	١٥١
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	زقوام	البيسط	٢٤٥٠١٦٨
٢٦٥	وما كلفة البدر المنير قديمة	اللطم	الطويل	١٨٩
٢٦٥	إلا كعرض المحسّر بكره	الظلم	الكامل	٢٠٣
٢٦٨	وكائن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٠٥
٢٧١	وهن كأنهن نعاج ورم	الخدام	الوافر	٢١٠
٢٧٧	لاتشم الناس كما لاتشم	تشم	الرجز	٢١٤
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٢١
٣٢٣	يدعون عنتر والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٢٤٤
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٢٦٣
٣٦٦	لا يبعد الله جيرانا تركتهم	الظلم	البيسط	٢٦٩
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بنسم	الطويل	٢٧٣
٤٠٣	تهدي كتاب خضرا ليس يعصمها	بالجام	البيسط	٣٠١
٤١٢	ليست برسحاء ولكن ستم	حذلم	الرجز	٣٠٧
٤٢٨	وكانما بدر وصيل كتيقة	أرام	الكامل	٣١٨
٥٣٠	بطل كأن ثيابه في مرحلة	يتوأم	الكامل	٣٨٩
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأكم	البيسط	٤٠٧
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أمسيت بما	الكويم	الخفيف	٤١٤
٦١٥	ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي	تكلم	الطويل	٤٥٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
النون				
١٢٧	قالت بنات العلم ياسلمي وإن	وإن	الرجز	١٠٦
٢٤١	أقرة وبتا ليلة	اللبن	المتقارب	١٩٢
٢٥١	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	الرجز	٢٠١٤١٩٧
٤٥٢	أثور ما أصيدكم أم ثورين	ثورين	الرجز	٣٣٦
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الاحرين	الاحرين	الرجز	٤٣٣
٥٩٤	فما حوت نقدة ذات الحرين	الحرين	الرجز	٤٣٣
٢٤	أعرف منها الأتف والعينانا	ظيساننا	الرجز	٢٤
٤٦	لتسمعن وشيكا في ديارهم	عئمانا	البيسط	٤١
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنا	الكامل	٩٨
١٣١	فما إن طبنا جبن ولكن	آخربنا	الوافر	٣١١٤١١٠
١٤٠	ولما أن تواقفنا قليلا	فارتمينا	الوافر	٢٢٢٤١١٦
١٤٥	ويقلن شيب قد علا	إنته	الكامل	٤٤٤٤١٢٤٤١١٩
١٥٢	وقائلة أسيت فقلت جبر	إنته	الوافر	٤٠٠٤١٧٧٤١٢٤
١٨٢	فكفى بنا فضلا على من غيرنا	إيانا	الكامل	١٤٩
٢٠٥	قد وردت من أمكنه	هنه	الرجز	١٦٣
٢١٧	نولي قبل يوم نأبي جمانا	تلاتنا	الخفيف	١٧٣
٤٧٠	هل ترجعن ليال قد مضين لنا	أذنانا	البيسط	٣٥٠
٥٤٦	اكس بنياتي وأمهته	لتفعلنه	الرجز	٤٠٠
٥٥٤	وأنتي صواحبها يقلن هذا الذي	جفانا	الكامل	٤٠٣
٥٩٠	فعضنهم حتى ثنى الوعظ منهم	رئينا	الطويل	٤٢٩
٥٩١	قد وردت إلا دهيدينا	أبيكرينا	الرجز	٤٣٠
١٦	فظلت لدى البيت العتيق أخيله	أرقان	الطويل	١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٥٢	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	بثان	الطويل	٤٥
٦٠	سريت بهم حتى تكمل مطيهم	بأرسان	الطويل	١٨١ ، ٥٠
١٠٧	وكل أخ مفارقه آخره	الفرقدان	الوافر	٩٢
١٢٠	فإما أن تكون أخي بحق	سميني	الوافر	١٠٢
١٢٨	إن هو مستولياً على أحد	الجانين	المنسرح	١٠٨
١٤١	أما والله أن لو كنت حرا	القمين	الوافر	١١٦
١٧٤	هذا بذاك ولا عتب على الزمن	الزمن	البيسط	١٤٦
١٨٤	كفى يجسمي فحولا أنني رجل	ترني	البيسط	١٤٩
٢١٤	طلبوا صلحنا ولات أو ان	أوان	الحفيف	٢٦٢ ، ١٦٧
٢٣٤	ألا رب مولود وليس له أب	أبوان	الطويل	١٨٩
٢٣٦	فإن أمس مكروبا فيارب قينة	بكران	الطويل	١٨٩
٢٤٥	فإن أهلك فرب فتى سيبكي	البنان	الوافر	١٩٤
٢٩٠	كان نحوها على ثغنائها	للجانين	الطويل	٢٢٢
٣١٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	اليقين	الوافر	٢٤٢
٣٣٥	وما نفس أقول لها إذا ما	عساني	الوافر	٢٤٩
٣٣٩	لا ابن عمك لا أفضلت في حسب	فتخزوني	البيسط	٣٦٨ ، ٢٥٤
٣٨٤	كأنني بين خافيتي عقاب	غين	الوافر	٢٨٧
٣٨٦	وليس براجع ما فات مني	لواني	الوافر	٢٨٨
٤٨٩	أبها السائل عنهم وعني	مني	الرمل	٣٦١
٤٩١	امتلا الحوض وقال قطني	بطني	الرجز	٣٦٢
٤٩٤	أليس الليل يجمع أم عمرو	تداني	الوافر	٣٦٥
٥٤٨	فلما دنت إهراقة الماء أنصتت	أثني	الطويل	٤٠١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
السهاء				
٣٠	ألا يا عمرو عمراه	الزبيراه	الوافر	٢٧
٢٣	إن أباه وأبا أباه	غاياها	الرجز	٢٣٦ ، ٢٤
٥٠	يا بابا المغيرة رب أمر معضل	الدها	الكامل	٤٤
٢٣٠	القي الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاها	الكامل	١٨٢
٥٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	رضاها	الوافر	٣٧٢
٥٤١	فلم أنكل ولم أجبن ولكن	أناها	الوافر	٣٩٧
الواو				
٥٤٣	إذا ماترعرع فينا الغلام	من هوه	المتقارب	٣٩٩
٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كما هوى	منهوى	الطويل	٢٩٥
الياء				
٣٧٧	أراني إذا مابت بت علي هوى	غاديا	الطويل	٢٧٥
٤٢١	إذا ما أتيت الحارثيات فانعني	تلاقيا	الطويل	٣١٦
٥٢٦	وقائلة خولان فانكح فتاتم	ها	الطويل	٣٨٦
١٠٨	ألا لا أرى على الحوادث باقيا	الرواسيا	الطويل	٩٣
١٠٩	أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	ثاويا	الطويل	١٤٥ ، ٩٤
١٦٤	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	١٣٧
٢٥٧	ألا لا أرى ذأمة أصبحت به	ها	الطويل	٢٠٠
١٥	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش	واديا	البيسط	١٦
٢١	ألفيتا عيناك عند القفا	واقيه	السريع	١٩
٩٠	فماذا المال فاعلمه بمال	الذي	الوافر	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
٣٠٧	ألم تكن حلفت بالله العلي	المطي	الرجز	٢٣٧
٣٥٣	لا هيثم الليلة للمطي	للمطي	الرجز	٢٦٠
٥٤٤	يامرحباه بجمار ناجيه	ناجيه	الرجز	٤٠٠
الألف المقصورة				
٣٩	باد هواك صبرت أو لم تصبر	جري	الكامل	٣٣
٢٢٤	قواطنا مكة من ورق الحمى	الحمى	الرجز	١٧٨
٢٩٦	على مثل أصحاب البعوضة فاحشي	بكي	الطويل	٢٢٨
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	السعالى	المتقارب	٤١٦
٤٤٨	ليت شعري هل ثم هل آتينهم	الردى	الحفيف	٤٠٦ ، ٣٣٤
٤٧٥	داينت أروى والديون تقضن	بعضن	الرجز	٣٥٤
٥٠٥	باتت قنوش الحوض نوسا من علا	الفتلا	الرجز	٣٧١

فهرس مادة الكتاب

١١٨	باب إنّ المكسورة المشددة	٢	خطبة المؤلف
١٢٥	باب أنّ المفتوحة المشددة	٣	جملة الحروف
١٢٨	باب ضمائر الفصل	٤	أقسام الحروف من جهة عملها
١٣١	باب أو	٦	اصطلاحات الحروف
١٣٤	باب أي	٨	باب الألف والهمزة
١٣٦	باب إي	١٠	فصل الألف
١٣٦	باب أيا	٢٨	فصل الهمزة
١٣٧	باب إيا	٥٩	باب أجل
١٤٠	باب أصبح وأمسى	٥٩	باب إذ
١٤٢	باب الباء	٦١-	باب إذا
١٥٢	باب يجبل	٦٢	باب إذن
١٥٣	باب بل	٧٠	باب أل
٥٧	باب بلي	٧٨	باب ألا المفتوحة الخفيفة
١٥٨	باب التاء	٨٠	باب إلى
١٧٦	باب جليل	٨٤	باب ألاّ المفتوحة المشددة
١٧٦	باب جير	٨٥	باب إلاّ المكسورة المشددة
١٧٨	باب حاشي	٩٣	باب أم
١٨٠	باب حتى	٩٦	باب أما المفتوحة الخفيفة
١٨٥	باب خلا	٩٧	باب أمّا المفتوحة المشددة
١٨٦	باب ذا	١٠٠	باب إمّا المكسورة المشددة
١٨٨	باب رب	١٠٤	باب إن المكسورة الخفيفة
١٩٥	باب الكاف المفردة	١١١	باب أن المفتوحة الخفيفة

٣٢٩	باب النون المفردة	٢٠٨	باب كان
٣٦٤	باب نعم	٢١٢	باب كلا
٣٦٦	باب عدا	٢١٣	باب كما
٣٦٦	باب عن	٢١٥	باب كي
٣٧١	باب على	٢١٨	باب اللام
٣٧٣	باب عل	٢٥٧	باب لا
٣٧٥	باب غن	٢٧٤	باب لكن الحفيفة
٣٧٦	باب الفاء	٢٧٨	باب لكن المشددة
٣٨٨	باب في	٢٨٠	باب لم
٣٩٢	باب قد	٢٨١	باب لما
٣٩٣	باب السين المفردة	٢٨٥	باب لن
٣٩٨	باب سوف	٢٨٩	باب لو
٣٩٩	باب الهاء المفردة	٢٩٢	باب لولا
٤٠٤	باب ها	٢٩٧	باب لوما
٤٠٦	باب هل	٢٩٨	باب ليت
٤٠٧	باب هلا	٣٠٠	باب ليس
٤٠٨	باب هيا	٣٠٣	باب الميم المفردة
٤٠٩	باب الواو	٣١٠	باب ما
٤٣١	باب وا	٣١٩	باب مذ
٤٤٢	باب وي	٣٢٢	باب من المكسورة الميم
٥٤٣	باب الياء	٣٢٦	باب من المضمومة الميم
٤٥١	باب يا	٣٢٨	باب منذ
٤٥٥	الفهارس	٣٢٨	باب مع

المصادر والمراجع

- ١ - ابن عصفور والتصريف : الدكتور فيخر الدين قباوة . حلب ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٢ - اتحاف فضلاء البشر : الشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء . مصر ١٣٠٦هـ
- ٣ - أثر القراءات في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم علي . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة : محمد لسان الدين بن الخطيب ، مصر ، ١٣١٩هـ
- ٥ - أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي . تحقيق : الزيني - خفاجي مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م
- ٦ - أدب الكاتب : ابن قنينة . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٧ - أراجيز العرب : السيد توفيق البكري . مصر ١٣٤٦هـ
- ٨ - الأزمية في علم الحروف : علي بن محمد المروي . تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٩ - أسرار العربية : ابن الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . ومطبوعة ليدن . تحقيق خريستيان فريدرخ ١٣٠٣ ١٨٨٦
- ١٠ - أساس البلاغة : الزنجشيري . مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م
- ١١ - الأشباه والنظائر : السيوطي . حيدرآباد ١٣٥٩هـ
- ١٢ - اختيار الأصمعي . تحقيق : هارون وشاكر . مصر ١٩٦٤م
- ١٣ - أنساب الحيل : ابن الكلبي . تحقيق : أحمد زكي . مصر ١٩٤٦م
- ١٤ - الإنصاف : ابن الأنباري . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

- ١٥ - إنباه الرواة : القفطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ١٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م
- ١٧ - إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي . طهران ١٩٤٧م
- ١٨ - الإيضاح : الزجاجي . تحقيق : الدكتور مازن المبارك . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م
- ١٩ - البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري . تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٢٠ - بغية الوعاة : السيوطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٢١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري . دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٢٢ - البحر المحيط : أبو حيان النحوي . مصر ١٣٢٨هـ
- ٢٣ - التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني . تحقيق : محمد أسعد طلس . دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٤ - التنبيه على أوام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٢٥ - تسهيل الفوائد : ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات . مصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٢٦ - تاج العروس : المرتضى الزبيدي . مصر ١٣٠٦هـ
- ٢٧ - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان . مصر ، والمطبوعة الألمانية .
- ٢٨ - التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، نشره أوتولرتول . استانبول ١٩٣٠م
- ٢٩ - تحصيل عين الذهب : للشنمري ، مع كتاب سيوبه . بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٣٠ - تاريخ الفكر الأندلسي : بالنشيا ، القاهرة ، ١٩٥٩م
- ٣١ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي . دار الشعب مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٣٢ - جمهرة أشعار العرب أبو زيد القرشي . بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٣٣ - جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني . بيروت ، الطبعة الثانية
- ٣٤ - الجنى الداني : للمرادي . مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ . نحو : تيمور .
- ٣٥ - حاشية الحصري على ابن عتيل : الحصري . مصر ١٣٠١هـ

- ٣٦ - الحماسة الشجرية : تحقيق : الملوحي - المحصي . دمشق ١٩٧٠ م
- ٣٧ - حماسة البحتري : نشر لويس شيخو . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧ م
- ٣٨ - حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي : مصر ١٣٣١هـ - ١٩١٣ م
- ٣٩ - الحجة لأبي علي الفارسي : تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاهه . مصر ١٩٦٥ م
- ٤٠ - الحصائص لابن جنى : تحقيق : محمد علي النجار . مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م
- ٤١ - خزانة الأدب : البغدادي ، مطبوعة مصر . بولاق ١٢٩٩ . ومطبوعة الأستاذ هارون . مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م
- ٤٢ - الديباج المذهب : ابن فرحون . مصر ١٣٤٩هـ
- ٤٣ - ديوان شعر ذي الرمة : نشره : كارليل هنري هيس . كمبردج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩ م
- ٤٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م
- ٤٥ - ديوان حميد بن ثور الهلالي : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥١ م
- ٤٦ - ديوان الأعشى الكبير : تحقيق : الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة « بلا تاريخ »
- ٤٧ - ديوان القتال الكلابي : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١ م
- ٤٨ - ديوان نصيب : تحقيق : داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م
- ٤٩ - ديوان جريو : تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه . مصر « بلا تاريخ »
- ٥٠ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨ م
- ٥١ - ديوان عدي بن زيد : تحقيق : محمد جبار المعبيد . بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م
- ٥٢ - ديوان عنتره : تحقيق : محمد سعيد المولوي . بيروت « بلا تاريخ » .
- ٥٣ - ديوان الأخطل : تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م
مطبوعة بيروت : نشرها الأب صالحاني ١٨٩١ م
- ٥٤ - ديوان كثيرة عزة : تحقيق : هنري بيرس . الجزائر « بلا تاريخ »
- ٥٥ - ديوان الهذليين : مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥ م
- ٥٦ - ديوان القطامي . تحقيق : سامرائي - مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م
- ٥٧ - ديوان الشاخب : تحقيق : صلاح الدين الهادي . مصر ١٩٦٨ م

- ٥٨ - ديوان الخرنق بنت هقان : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر ١٩٦٩م
- ٥٩ - ديوان العجاج : تحقيق : ولیم بن الورد . لیبزغ ١٩٠٣م
- ٦٠ - ديوان علقمة الفحل : تحقيق : الصقال - الخطيب . حلب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٦١ - ديوان ابن هرمة : تحقيق : نقاع - عطوان . دمشق « بلا تاريخ »
- ٦٢ - ديوان الأحوص : تحقيق : عادل جمال . مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٦٣ - ديوان طرفة : تحقيق : مكس سلفسون . مدينة شالون ١٩٠٠م
- ٦٤ - ديوان الطرماح : تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٦٥ - ديوان الأسود بن يعفر : تحقيق : نوري القيسي . بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٦٦ - ديوان الراعي النميري : تحقيق : ناصر الحائي . دمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م
- ٦٧ - ديوان النابغة : تحقيق : الدكتور شكري فيصل . بيروت ١٩٦٨م . ومطبوعة بيروت . نشر : عبد الرحمن سلام ، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م
- ٦٨ - ديوان حسان : بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
- ٦٩ - ديوان الفرزدق : تحقيق : عبد الله الصاوي . مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م
- ٧٠ - ديوان عبيد بن الأبرص : تحقيق : الدكتور حسين نصار ، مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٧١ - ديوان زهير : شرح أبي العباس ثعلب . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٧٢ - ديوان جميل : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر
- ٧٣ - ديوان سحيم : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ٧٤ - ديوان مجنون ليلى : تحقيق : عبد الستار فراج . مصر
- ٧٥ - ديوان عروة بن الورد : تحقيق : عبد المعين اللوحى . دمشق ١٩٦٩م
- ٧٦ - ديوان امرئ القيس : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٩٥٨م
- ٧٧ - ديوان الحطيئة : تحقيق : نعيان أمين طه . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م
- ٧٨ - ديوان كعب بن زهير : مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ٧٩ - ديوان ليلى : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢م
- ٨٠ - ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد . مصر
- ٨١ - ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : يحيى الجبوري . بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- ٨٢ - ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن . دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
- ٨٣ - ديوان أبي نواس : تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي . بيروت
- ٨٤ - ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق : عزة حسن . دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- ٨٥ - ديوان عمرو بن أحمـر الباهلي : تحقيق : حسين عطوان . دمشق ١٩٦٨
- ٨٦ - ديوان رؤبة : نشر : وليم بن الورد . برلين ١٩٠٢م
- ٨٧ - الدرر اللوامع على مع الهوامع : الشنقيطي . مصر ١٣٢٨هـ .
- ٨٨ - الأضداد للأنباري : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م
- ٨٩ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه . بغداد ١٩٦٧م
- ٩٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق: إبراهيم الأبياري . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٩١ - لأعلام : خير الدين الزركلي . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٩٢ - الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني . مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٩٣ - الإعراب في جـدل الإعراب ولمع الأدلة : ابن الأنباري ، تحقيق : الأستاذ سعيد الأفغاني . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٩٤ - الإقتراح في علم أصول النحو : السيوطي . نشر دار المعارف في حلب
- ٩٥ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي . بيروت ١٩٠١م
- ٩٦ - إملاء ما من به الرحمن من إعراب القرآن : العكبري . تحقيق : إبراهيم عوض . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- ٩٧ - الأمالي لابن الشجري : الهند ١٣٤٩هـ
- ٩٨ - الأمالي : أبو علي القالي . مصر ١٩٥٣ - ١٩٧٣م
- ٩٩ - الأمالي أبو القاسم السـبلي : تحقيق : محمد إبراهيم البناء . ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ١٠٠ - الأمالي: أبو القاسم الزجاجي: تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
- ١٠١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني : تحقيق : محمد سيد جاد الحق . مصر ١٣٨٥هـ
- ١٠٢ - ذيل الأمالي والنوادر : أبو علي القالي . مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب : مخطوطة المكتبة الظاهرية . والمطبوعة : بتحقيق : مصطفى السقا ورفاقه . مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م

- ١٠٤ - مصطلح اللآلي: أبو عبيد البكري : تحقيق: عبدالعزيز الميمني . مصر ١٣٥٤هـ -
- ١٠٥ - سيويه والقراءات : الدكتور أحمد مكى الأنصاري . مصر ١٣٩٢هـ -
- ١٠٦ - السيرة : ابن هشام . مصر
- ١٠٧ - شرح الأشموني على الألفية : الأشموني : تحقيق : محي الدين عبد
بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
- ١٠٨ - شرح القوائد العشر: التبريزي . تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٤هـ -
- ١٠٩ - شرح شذور الذهب : ابن هشام : تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ -
- ١١٠ - شرح أدب السكاتب : أبو منصور الجواليقي . مصر ١٣٥٠هـ
- ١١١ - شرح المعلقات السبع : الزوزني . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ١١٢ - شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش . مصر
- ١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح : ابن مالك : تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
- ١١٤ - شرح شواهد المغني : السيوطي . تعليق الشنقيطي . بيروت
- ١١٥ - شرح شافية : ابن الحاجب للاسترايادى مع شرح شواهده للبغدادي :
محيي الدين عبد الحميد ورفاقه . مصر
- ١١٦ - شرح الشواهد الكبرى: العيني ، على هامش الخزانة : مطبعة بولاق . مصر ٩٠٠
- ١١٧ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى . مصر ١٣١٢هـ
- ١١٨ - شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي . مصر ١٣٥١هـ
- ١١٩ - شرح الكافية : الرضى . القاهرة ١٣٠٦هـ
- ١٢٠ - شرح ابن عقيل على الألفية : ابن عقيل . مصر : تحقيق : طه الزبيدي
- ١٢١ - الصحاحي : أحمد بن فارس . مصر ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م
- ١٢٢ - صفة جزيرة الأندلس : منتخبة من الروض المعطار للحميري : تحقيق -
بروفنسال . للقاهرة ١٩٣٧م
- ١٢٣ - الصحاح : الجوهري : تحقيق : أحمد عطار . مصر ١٩٥٦م
- ١٢٤ - طبقات النحاة واللغويين : ابن شهبة . مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٩٨٨

- ١٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري . نشره برجسترامر . مصر ١٩٣٣ م
- ١٢٦ - الفهرست : ابن النديم . مصر ١٣٤٨ هـ
- ١٢٧ - في أصول النحو : سعيد الأفغاني . دمشق ١٩٥٦ م
- ١٢٨ - قطر الندى : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م
- ١٢٩ - القاموس المحيط : الفيروزآبادي . مصر
- ١٣٠ - القياس : رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس
- ١٣١ - الكتاب : لسيويه . تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٩٦٦ م - ١٣٨٥ هـ
ومطبوعة بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٣٢ - الكامل : أبو العباس المبرد . تحقيق : زكي مبارك . مصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٣٣ - كشف الظنون : حاجي خليفة . طهران ١٩٤٧ م
- ١٣٤ - كتاب اللامات : للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دمشق
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ١٣٥ - لسان العرب : ابن منظور . بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٣٦ - اللباب في تهذيب الأنساب : ابن الأثير . نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٧ - المحتسب : ابن جنبي . تحقيق : علي التجدي ناصف ورفاقه . مصر
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ١٣٨ - منازل الحروف : تحقيق . جواد - مسكوتي (من كتاب رسائل في
النحو) . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦١ م
- ١٣٩ - المقرب : ابن عصفور . تحقيق : الجواربي - الجبوري . بغداد
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ١٤٠ - معاني القرآن : الفراء . تحقيق : النجار - نجاتي . مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٤١ - المنصف : ابن جنبي . تحقيق : إبراهيم مصطفى ورفاقه . ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- ١٤٢ - المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف . مصر ١٩٦٨
- ١٤٣ - المفضليات : المفضل الضبي . تحقيق : شاكر وهارون . مصر ، ١٩٦٤
- ١٤٤ - ميزان الذهب : أحمد الهاشمي . مصر ، الطبعة السادسة عشرة .

- ١٤٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي . مطبوع
كتاب الشعب
- ١٤٦ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : نشره : فنسك ، ليدن ١٩٣٦ م
- ١٤٧ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة . دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
- ١٤٨ - المزهري في علوم اللغة : السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد الجولي
ورفاقه ، مصر .
- ١٤٩ - المذكر والمؤنث : أبو العباس المبرد . تحقيق : عبد التواب - الهادي
مصر ١٩٧٠ م
- ١٥٠ - المتع : ابن عصفور . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٩٥٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ١٥١ - مجالس ثعلب : أبو العباس ثعلب . تحقيق : عبدالسلام هارون . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٢ - معني اليب : ابن هشام . تحقيق : المبارك - حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م
- ١٥٣ - المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ورفاقه . مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
- ١٥٤ - مجالس العلماء الزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٤ م
- ١٥٥ - المقاصد الحسنة : السخاوي . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
- ١٥٦ - مدرسة البصرة النحوية : د . عبد الرحمن السيد . مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ١٥٧ - المحصن لابن سيده . مصر ، ١٣١٦
- ١٥٨ - معجم الأدباء ياقوت الحموي ، مصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٥٩ - معجم البلدان : ياقوت الحموي . بيروت .
- ١٦٠ - مجمع الأمثال الميداني . مصر الطبعة الأولى
- ١٦١ - مختصر في شواذ القراءات : ابن خالويه . نشره : برجستراسر . مصر ١٩٣٤ م
- ١٦٢ - معجم ما استعجم : لأبي عبيد البكري . تحقيق : مصطفى السقا . مصر
١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م
- ١٦٣ - المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الحائق عزيمة ، مصر ١٣٨٥ هـ
- ١٦٤ - الموشع : المرزباني . تحقيق : محمد علي البجاوي - مصر ١٩٦٥ م
- ١٦٥ - مدرسة الكوفة : د . مهدي الخزومي ١٩٥٨ م

- ١٦٦ - المعرب : الجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . مصر ١٣٦١ هـ
- ١٦٧ - المرجل في شرح الجمل : ابن الحشاش . تحقيق : الأستاذ مصطفى صالح جطل . رسالة ماجستير في جامعة القاهرة .
- ١٦٨ - نزهة الألباء : ابن الأنباري . تحقيق : أبو الفضل إيزاهيم . مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٦٩ - النوادر في اللغة : لأبي زيد . نشره : سعيد الحوري . بيروت ١٩٦٧ م
- ١٧٠ - النشر في القراءات العشر : ابن الجزري . تحقيق محمد أحمد دهمان . دمشق ١٣٤٥ هـ
- ١٧١ - معجم الهوامع : السيوطي . مصر ١٣٢٧ هـ

★ ★ ★

جدول الخطأ والصواب

س	ص	الصواب	الخطأ
١٥	١	من	في
٨	٤	إيّا	آيا
١٢	٩	والثاني ^(٩)	والثاني
٢٣	٩	(٧)	(٢)
٢٤	٩	(٨)	(٧)
٢٥	٩	(٩)	(٨)
١٦	١٣	تقلبنا	تقلنا
٢	١٧	١٩ دار	٢٠ دار
١٥	٢٠	أو مشتقة	ومشتقة
٦	٢٤	أن تكون	تكون
٢٠	٣٤	أخبار	بأخبار
٨	٤٣	نقل	نقل
١	٤٧	أأنت قلت	أنت قلت
١	٤٨	للناس	الإناس
١٧	٤٨	لقيت	لقيت
٢٠	٦٠	الزمان	لزمان
٢٣	٧١	الحاشية ٢ ص ٤٤	الحاشية ٣ ص ٤٥
١٥	٩٢	هذا الشاعر	الشاعر
٣	١١٩	إن	أن

س	ص	الصواب	الخطأ
٢٣	١٢٣	ص ١٠٨	الورقة ٥١
٨	١٢٦	إلغاء هذه الحاشية	لعله اختصر
٧	١٣٢	(٢)	(١)
٩	١٤٠	أصبح	صبح
١٤	١٥٢	فغفل	مغفل
٢	١٦٣	ثلاثة	ثلاثة
١٣	١٦٤	سرادقات	سرادفات
٦	١٧١	الفعل	الفصل
١١	١٨٩	مكروباً	مكروما
١١	١٩١	نصب ما بعدها	نصبها بعدها
٢٠	١٩٢	عشرة	عشر
٩	٢١١	حذف	خفف
١٢	٢١٧	٢٨١	٢٨
٢٣	٢١٧	مع كي	مع في
٨	٢٢١	للعلم	المعلم
١٦	٢٢٤	تعارضه	تعارضه
١٣	٢٤٠	وعملك	عملك
١٢	٢٤٦	قبل ، التي	قبل التي
١٩	٢٥٤	انظر	إنظر
١٧	٢٨٣	لك على ما	لك ما
١٢	٢٨٥	لان	لا أن
٥	٢٩٢	أعط	إعط

س	ص	الصواب	الخطأ
١٥	٢٩٥	برقم ٢٧٢	برقم ٣٧١
١٣	٣٣٨	الياء	الياء
٩	٣٧٣	المعنى	لمعنى
١	٣٨٢	فيسحقكم	فيسحقكم
٧	٣٨٤	تحدثنا	تحدثنا
١٥	٤٢٦	بمعناها (٧)	بمعناها
٥	٤٢٩	العوائز	العوائز
١٩	٤٣١	والأرض	والأرض
٧	٤٣٩	أوزنكم	أوزنكم
١٣	٤٣٩	في حمراء : حمراوان	في حمراوان
٦	٤٠٤	ثلاثة أربعة	ثلاثة أربعة
١٣	٤٤٠	وادي	وادي
٦	٤٥٩	٣٣	٣٣
١١	٤٦٧	محرق	محرق
٢٠	٤٧٢	٧٣	٧
٢٢	٤٧٢	لقلت	لقلت
١٥	٤٧٤	حذف هذا الرقم	٣٩٦
١٩	٤٧٤	حذف هذا الرقم	٣٩
		ينتقل إلى ص ٤٧٨	الشاهد رقم ١٠
١٢	٤٧٧	بعد الشاهد ٦١٣	

